

كتاب

التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي

وهي حاشية العلامة المحقق الدسوقي

على شرح الخبيص على تذهيب

المنطق للتفتازاني التي

جردها العلامة الشيخ

الدردير رحمه الله

ونفعنا به

آمين

وتنميما للنفع قد وضعنا بالهامش تقرير بعض أفاضل علماء هذا العصر

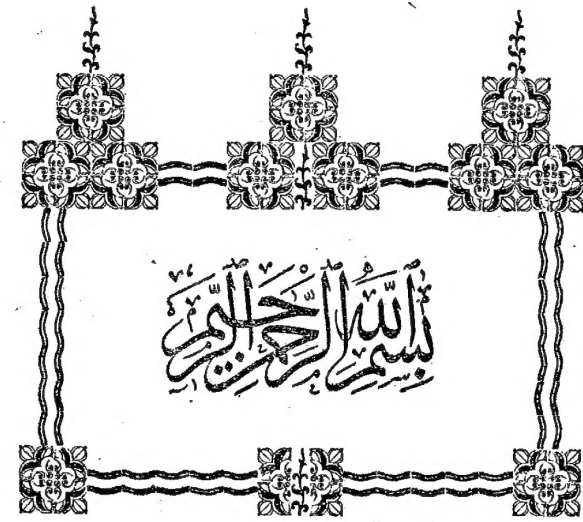
على الشارح والمتمن

﴿ حقوق الطبع محفوظة ومن يتجاسر على طبعه يحاكم قانونا ﴾

طبع بمطبعة كردستان العلمية لصاحبها فرج الله زكي الكردى بمصر الحمية

بدرج المسمط بالجمالية سنة ١٣٢٨ هجرية

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم (قوله بسم الله الخ)
كتابها بالممداد الاسود
يرجع كونها بسملة الشارح
بناء على ما جرت به العادة
من كتابة ما لاصنف بالممداد
الاحمر وما للشارح بالممداد
الاسود ويحتمل أنها بسملة
المصنف تصرف فيها النسخ
بكتابها بالممداد الاسود
وعلى الاول فلم يثبت
الشارح بسملة المصنف كما
لم يثبت ما بعدها من بقية
الخطبة لان وظيفة الشراح
كشف ألفاظ المتن وبيان
معانيها ومقى لم يتعلق
الغرض بكشف شيء من
ألفاظها كان ذلك مجوزاً
لعدم إثباته وغير الشارح
من الكتّاب على المتن
كشيخ الاسلام الهروي
حفيد المصنف والجلال
الدواني أثبت الخطبة أو
بعضاً منها لتعلق غرضه
بكشفها وانص تلك الخطبة
(الحمد لله الذي هدانا
سواء الطريق * وجعل
لنا التوفيق خير رفيق



قال الشارح ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

ان أحلى منطق تحلى به لسان كل صديق * وأجلى ما ارتسم في أذهان أولي التصور والتصديق
حمد الله من تمسك بحججه أنتجت قضايا اليقين * وحاز قياسه للكلبيات والجزئيات الفضل المبين
والصلاة والسلام على أشرف أنواع المخلوقين * الذي ختمت به النبیین * وأعلت درجته في عليين
وعلى آله وأصحابه الذين شادوا الدين * واجعلنا لهديه وهديم متبعين * وانفعنا بمحبته ومحبة من
تبعهم الى يوم الدين

﴿ أما بعد ﴾ فيقول أفقر عبد الى مولاه القدير (علي بن مصطفى المدعو بالدردير) اني وجدت
تقرير شيخ الحققين الهام الشيخ شافى الجناجي على شرح العلامة الحبيصي في فن المنطق قد كتب
عليه أستاذنا شيخ الملة والدين الامام العالم الشير شيخنا وشيخ مشايخنا الشيخ محمد عرفة الدسوقي
المالكي زيادات تزيد على النصف وألحقها به مع تحرير بعض مواضع فيه وكان غرضه رحمه الله
تعالى أن يجعل ذلك حاشية مستقلة فانتقل الى جنات النعيم فجرده مع ضميمه بعض تفاييد وجدتها
بهامش الشرح بخط أستاذنا المذكور وسميته ﴿ التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ﴾ والله
أسأل أن ينفع به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالإجابة جدير * نسأله سبحانه نطقاً مؤيداً بالحجة
واصابة دافعة للمحجة * وهو حسبي ونعم الوكيل * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله)
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الكلام عليها قد أفرد بالتأليف ولكن لا بأس بالتعرض لشيء مما
ذكره مما يتعلق بها من الفن المشروع فيه وبيانه يحتاج لتقديم مقدمة من الفن وهي ان القضية

(قوله لكن لا بأس بالتعرض لشيء مما ذكره مما يتعلق الخ) أي لانه مما يستحسن في صناعة التعليم
والتدوين التكلم على البسملة من الفن المشروع فيه تحصيلاً للبركة واشعاراً لذهن الشارع في الفن
ببعض مسائله اجمالاً ليستأنس بذلك ويستعد اليه بعد وفي حواشي إيساغوجي للعلامة العطار ان

ما احتمل

ما احتمل الصدق لذاته وهي أقسام أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئياً نحو زيد كاتب ومسورة
كلية ان قرنت بسور كلئ نحو كل انسان حيوان ومسورة جزئية ان قرنت بسور جزئي نحو بعض
الانسان حيوان ومهملة ان لم تقترن بذلك أي بسور نحو الانسان حيوان * وللقضية أجزاء
ثلاثة محكوم عليه كزيد في المثال الاول ويسمى موضوعاً ومحكوم به ككاتب في المثال المذكور
ويسمى محمولاً ونسبة كنبوت الكتابة لزيد في المثال المذكور ولا بد للنسبة في نفس الامر من
كيفية وتسمى مادة كالامكان في المثال المذكور واللفظ الدال عليها يسمى جهة وتسمى القضية موجهة
عند ذكر الجهة كما لو قلت في المثال المذكور زيد كاتب بالامكان العام أو الخاص * والجهات أربع
الضرورة والامكان والدوام والاطلاق * والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها خمسة عشر
ويرجع حاصلها الى أقسام أربعة الضروريات السبع وهي (الضرورية المطلقة) وهي التي حكم فيها
بضرورة نسبة المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة (والمشرطة
العامية) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً (والمشرطة الخاصة) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع
وقيدت بالادوام الذاتي كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً (والوقئية
المطلقة) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين كقولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت
حيولة الارض بينه وبين الشمس (والوقئية) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين وقيدت
بالادوام الذاتي كقولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائماً
(والمنتشرة المطلقة) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة وقتاً ما (والمنتشرة) وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين وقيدت بالادوام
الذاتي كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً والدوام الثلاث وهي (الدائمة المطلقة) وهي
التي حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع كقولنا كل انسان حيوان دائماً (والعرفية العامة)
وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائماً
مادام كاتباً (والعرفية الخاصة) وهي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع وقيدت بالادوام
الذاتي كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً والمطلقات الثلاث وهي (المطلقة العامة)

التكلم على البسملة من فن المنطق غير ظاهر المناسبة وأطال في ذلك بما لا يخلو عن نظر (قوله)
ما احتمل الصدق (أي والكذب) (قوله ان لم تقترن بذلك) أي وكان الحكم فيها على الجنس
في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية لاعلى الجنس من حيث هو فانها الطبيعية (قوله وتسمى
مادة) انظر ماوجه تسمية الكيفية بالمادة فانه غير ظاهر ثم رأيت لبعضهم فيما كتبه على الحواشي
الصبانية ما نصه قوله وتسمى مادة وعنصر لعله مبالغه فلما كانت من أعظم مباحث العقل كانت
كأنها المسادة والعنصر والحق المسمى بالمادة أن يكون هو المدلول نفسه لا كيفيته اه (قوله)
موجهة (أي مذكورا فيها اللفظ الدال على الكيفية المسمى بالجهة) (قوله والجهات أربع الضرورة
والامكان الخ) فيه ان الضرورة والامكان وما بعدها ككيفية لجهات أما الجهات فهي الالفاظ
الدالة على هذه الكيفيات كقولنا بالضرورة وبالامكان ودائماً وبالاطلاق فكان الاولى ان

والصلاة والسلام على
من أرسله هدى هو
بالاقتداء حقيق * ونور آبه
الاهتداء يليق * وعلى آله
وأصحابه الذين سعدوا في
مناهج الصدق بالتصديق
وصعدوا في معارج الحق
بالتحقيق * وبعد * فهذا
غاية تهذيب الكلام * في
تحرير المنطق والكلام
جعلته تبصرة لمن حاول
التبصر لدى الافهام *
وتذكرة لمن أراد أن
يتذكر من ذوى الافهام *
سما الولد الأعز الحفي
الحري بالاكرام * سمي
حبيب الله عليه التحية
والاكرام * لازال له من
التوفيق قوام * ومن التأيد
عصام * وعلى الله التوكل
وبه الاعتصام

وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام (والوجودية اللازمة) وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت بالضرورة الذاتية كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام لا بالضرورة (والوجودية اللازمة) وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت بالادوام الذاتي كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام لادائماً والممكنان وهما (الممكنة العامة) وهي التي حكم فيها بعدم ضرورة النسبة كقولنا كل نار حارة بالامكان العام (والممكنة الخاصة) وهي التي حكم فيها بعدم ضرورة النسبة وبعدم ضرورة خلافها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فهذه جملة القضايا المذكورة واللا ضرورة فيها اشارة الى ممكنة عامة مخالفة للقضية التي قيدت بها في الكيف موافقة لها في الكم والادوام فيها اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للقضية التي قيدت بها في الكيف موافقة لها في الكم وكل قسم من الاقسام الاربعة المذكورة اعم مما قبله فتكون الممكنتان اعم القضايا وتكون الضروريات اخصها ويكون كل من الدوائيم والمطلقات اعم من الذي قبله واخص من الذي بعده واعم الضروريات المنتشرة المطلقة واعم الدوائيم العرفية العامة واخص المطلقات الوجودية اللازمة واخص الممكنتين الممكنة الخاصة * اذا علمت هذا فاعلم ان جملة البسملة اما اسمية او فعلية فالاسمية ان كان المسند اليه فيها مضافا كابتدائي (فهى شخصية) ان كانت الاضافة للعهد الحضورى اذ المراد هذا الابتداء المعين كائن بسم الله الخ والشخصية على ما مر ماموضوعها مشخص معين (وكلية) ان كانت الاضافة للاستغراق بمعنى ان كل ابتداء من ابتداء التأليف كائن بسم الله الخ وسورها الاضافة الدالة على العموم اذ السور مادل على الاحاطة بكل الافراد او بعضها لفظا كان أولا ولكن الغالب كونه لفظاً فمن عرفه

يقول والكيفيات اربع (قوله بعدم ضرورة النسبة) صوابه بعدم ضرورة مخالفة النسبة (قوله فتكون الممكنتان اعم القضايا) العموم مسلم بالنسبة للممكنة الخاصة دون العامة كما لا يخفى (قوله فاعلم ان جملة البسملة الخ) جميع ما يأتي له انما تكلم فيه على البسملة من أحد قسمي الفن وهو التصديقات أي من مبادئه وهي القضايا ولم يتعرض للتكلم عليها من قسمه الآخر وهو التصورات والكلام عليها منها ان يقال ان لفظ الباء مفرد جزئي استعمالا وافرادا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وجزئته لمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه وتعريفها بالاصاق لفظي اذ هو تبديل لفظ بريدف أشهر منه هكذا قالوا وفيه صعوبة ولفظ اسم مفرد لما تقدم كلى لعدم منع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه جنس باعتبار معناه لغة لقولته على كثيرين مختلفين بالحقيقة ونوع باعتبار معناه اصطلاحاً لقولته على كثيرين متفقين بالحقيقة وتعريفه اللغوي لفظي ان لم يقصد التفصيل وتحقيق ان قصد واللفظي يكون بالركب عند عدم قصد التفصيل ولفظ الله مفرد جزئي لما تقدم وتعريفه بانه المتصف بكل كمال المنزه عن كل نقص يجوز في حقه فعل كل ممكن وتركه لفظي لكونه معلوما قبل التعريف هكذا قالوا وفي التعليل نظر وتعريفه بانه الواجب الوجود لذاته وسمى بالخاصة وحدها اذ الجنس مطلقا يستلزم التركيب الحال في حقه تعالى لاستلزام الجنس النوع المستلزم لفصل يميز فحينئذ يتعذر الحد والرسم التام ولذا يقولون يتمتع معرفة الباري بالمكنه خلافا لمن قال يجوز بالتصفية والتهذيب وبخلق الله علما ضروريا لمن يشاء من عباده ولفظ الرحمن مفرد كلى وضعا لما سبق جزئي استعمالا وقيل جزئي وضعا ايضا وتعريفه بذات

باللفظ الدال على كمية الافراد كالأو بعضاً جري على الغالب (وجزئية) ان كانت للجنس في ضمن فرد مبهم وسورها الاضافة الدالة على الاحاطة ببعض الافراد * قال بعض الفضلاء ومهملة ان كانت للجنس ولو على سبيل الاحتمال بان كانت للجنس فقط أو محتملة له ولغيره من العهد والاستغراق وذلك لما تقرر أن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام وذكر شيخنا العدوي في جملة الحمد لله ان ال فيها ان كانت للجنس تكون القضية شخصية لان الجنس هو الحقيقة المعينة في الذهن أي المشخصة فيه وكذا يقال هنا وان كان المسند اليه فيها معرفاً بال نحو الابتداء (شخصية) ان كانت ال للعهد (وكلية) ان كانت للاستغراق (وجزئية) ان كانت للجنس في ضمن فرد مبهم (ومهملة) ان كانت للجنس ولو على سبيل الاحتمال ويأتي فيه ما لشيخنا العلامة * والفعلية (شخصية) ان كان فاعل الفعل ضميراً معيناً كضمير الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كبداً أو علماً كبداً زيد بسم الله الخ أو اسم اشارة كبداً هذا بسم الله الخ لتعين موضوعها (وكلية) ان كان غير ما ذكر دالا على التعميم كبداً كل مؤلف بسم الله الخ (وجزئية) ان كان دالا على التبعية كبداً بعض المؤلفين بسم الله الخ (ومهملة) ان لم يدل على تعميم ولا على تبعية كبداً مؤلف بسم الله الخ فان كان الفاعل معروفاً بال ففيه مامر من الاحتمالات وهذا كله على جعل الباء أصلية وأما على جعلها صلة ويكون المعنى اسم الله مبدوء به ففيها مامر في الاضافة * وكيفية نسبة جملة البسملة الاطلاق المقيد بالادوام الذاتي فتصلح ان تكون وجودية لادائماً بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالاطلاق العام لادائماً ويلزم من ذلك صحة توجيهها بجهة المطلقة العامة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالاطلاق العام وبجهة الوجودية اللازمة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالاطلاق العام وبالضرورة وبجهة الممكنة العامة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالامكان العام وبجهة الممكنة الخاصة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالامكان الخاص لان الوجودية اللازمة

قام بها الرحمة أو مرید الانعام أو المنعم لفظي لما سبق ولفظ الرحيم مفرد كلى وضعا واستعمالا وتعريفه كتعريف الرحمن (قوله ومهملة ان كانت للجنس) أي في ضمن الفرد غير مقيد ببعضية أو كلية بقى من أقسام القضايا القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد ولا يصح ان تكون جملة البسملة منها اذ لا يقع من الجنس من حيث هو ابتداء وقوله ولو على سبيل الاحتمال بان كانت للجنس الخ نظر فيه المحقق العطار بأن هذا معنى لم يذكره أرباب العربية مع ان هذه المباحث المذكورة لا تنفي الا على أمور محققة (قوله وكذا) أي مثل ما قاله العلامة العدوي في جملة الحمد يقال هنا أي في البسملة من انه اذا كانت الاضافة للجنس تكون قضية البسملة شخصية (قوله ويأتي فيه) أي احتمال الجنس وقوله ما لشيخنا العلامة أي العدوي أي يأتي فيه ما سبق ذكره عنه قريباً (قوله كبداً كل مؤلف) فيه انه يجوز عدم ابتداء البعض في فعله بالتسمية وان حصل الابتداء بالتأليف أيضا الا أن يقال ان الشأن ذلك افاده العلامة العطار في حواشي ايساغوجي (قوله وأما على جعلها صلة) ويكون المعنى اسم الله مبدوء به ففيها مامر في الاضافة أي من مجي الاحتمالات الاربعة المتقدمة لمكنه هنا باعتبار اضافة اسم الى لفظ الجلالة هذا وانت خبير بان مجي هذه الاحتمالات الاربعة باعتبار اضافة اسم الى لفظ الجلالة غير متوقف على كون الباء صلة بل يأتي أيضا على جعلها حرف جر اصليا وما ورد عليه من ان المدار في هذه القضايا على الموضوع

(قوله ان أحق الخ) يتوجه عليه أربعة اعتراضات (الاول) انه لم يؤد الحمد المطلوب بل غاية ما استفيد منه حكم من أحكام حمد الله (الثاني) ان فيه سلوكا لطريق الاغراب ومخالفة للكتاب العزيز ولما جرت به عادة المؤلفين (الثالث) انه انما يؤتى بان في مقام الشك استحسانا وفي مقام الانكار وجوبا ولا شك ولا انكار في نسبة الحمد لله (الرابع) ان الحق مطابقة الواقع للحكم عكس الصدق فانه مطابقة الحكم للواقع (٦) فلا يصح التعبير بأحق المأخوذ من الحق بالمعنى المتقدم لوجهين (الاول) انه لا حكم

ان أحق

أخص من القضايا المذكورة لما علمت من ان الوجودية اللادائمة أخص من المطلقات التي هي أخص من الممكنين ويلزم من وجود الاخص وجود الاعم ولا يصح توجيه جملة البسملة بمجهة الضرورة اذ اعم جهات الضروريات جهة المنتشرة المطلقة لما علمت ان اعم الضروريات المنتشرة المطابقة ولا يصح توجيه بتلك الجهة لان ثبوت كون الابتداء بسم الله للابتداء ليس بضروري في وقت وحينئذ فلا يصح التوجيه بمجهة بقية الضروريات اذ يلزم من نفي الاعم نفي الاخص وكذا لا يصح توجيهها بمجهة الدوام اذ اعم جهات الدوام جهة العرفية العامة لما علمت ان العرفية العامة اعم الدوام ولا يصح التوجيه بتلك الجهة لان ثبوت كون الابتداء بسم الله للابتداء ليس بدائم وحينئذ فلا يصح التوجيه بمجهة بقية الدوام اذ يلزم من نفي الاعم نفي الاخص فظهر ان جملة البسملة يصح ان تكون من المطلقات الثلاث وان تكون من الممكنين ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ولا من الدوام الثلاث أفاده بعض الفضلاء واستظهر بعضهم انه يصح ان تكون وقتية مطلقة بملاحظة امثال الحديث والضرورة بحسبه فيقال حينئذ ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقت الامثال بالحديث وحينئذ يصح ان تكون منتشرة مطلقة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة في وقت ما لان الوقتية المطلقة أخص من المنتشرة المطلقة ويلزم من وجود الاخص وجود الاعم وكذا يصح ان تكون وقتية بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقت الامثال لادامتها وان تكون منتشرة بان يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقتاً ما لادامتها تأمل (قوله ان أحق الخ) أكد وان كان المخاطب ليس منكراً ولا شاكاً اما تنزيلاً له منزلة المذكر وإما لتزيين اللفظ

لا على الجور مدفوع بانه وان كان مجروراً بلفظ موضوع معنى ونظر المنطوق انما هو للمعنى ولذا قال النحاة الجور مخبر عنه في المعنى ولا يرد هذا على جعلها صلة فان الاسم عليه موضوع لفظاً ومعنى تدبر (قوله اخص من المطلقات) غير مسلم بل هي اخص من المطلقة العامة فقط فتدبر (قوله واستظهر بعضهم انه يصح الى آخر المقولة) نظر فيه بان المراد بالضرورة الوجوب العقلي وهو امتناع الانفكاك عن الشيء ولا مسامحة له هنا لان ثبوت الابتداء بالبسملة وقت الامثال ليس واجبا عقلياً لانه يمكن الانفكاك ولا واجبا شرعياً اذ هو مندوب وحينئذ لا تدخل جملة البسملة في اقسام الضروريات ولا الدوام بحال اهـ وأنت خير بان ما استظهره بعضهم هو الحق لان الوقت الذي حصل الامثال فيه بالفعل لا يتخلف ابتداء الشخص عنه فلا مانع من دخولها في الضروريات والدوام فتدبره

فضلاء الاعاجم كالقطب الرازي في شرح الشمسية حيث قال (ان ابيه در تنظيم بنان البيان * وازهي زهر يتر في اردان الازدهان * حمد مبدع الخ) وكالمصنف في شرحه على تصريف الزنجاني حيث قال (ان اروي زهر يخرج في رياض الكلام من الاكام * واهي حبر تحاك بنان البيان واسنان الاقلام * حمد الله الخ) وكالمصنف في شرح السمرقندية وغيرهم لان تصدير الكتب بجملة الحمدلة من أول الامر شائع مألوف فليس للنفس اليه التفات كما لها عند ما هو مستحدث لها اذ المستحدث يحصل للنفس اليه التفات ونشاط واستلذا وقد قيل لكل جديد لذة فاذا أورد الكلام على هذه الصورة أقبل السامع بكلية لانظار المحكوم

عليه فيحصل به فضل تمكن في النفس وعن الثالث يمنع انحصار محمى ان لنا كيد النسبة عند الانكار أو الشك بل تجيء لغيره كالترغيب نحو (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً) والترهيب نحو (ان بطش ربك لشديد) والتحقيق كما هنا وقوله تعالى (انا اعطيناك الكوثر) والتنبيه على ان الخبر بلغ في رفعة الشأن الى ان لا يقبل الامؤ كذا فان أتى به غير مؤكد رد وقيل انه لم يأخذ حقه من النحسين وبتسليم انحصار محمى لذلك فلا مانع من جعلها هنا لدفع الانكار التنزيلى بان ينزل المخاطب منزلة المنكر فيصير الحكم المسلم كالمنكر عنده فيؤتى له بان كقوله (ان بني عمك فيهم رماح) على انه يمكن ان يكون الاتيان بها هنا لتأكيد النسبة استحساناً دفعاً لشك المخاطب فقد قال العلامة المحقق الصبان في حواشيه على المعصام بعد ان تعرض للاعتراض المذكور مانصه اقول ايراد هذا غلط لان التأكيد ليس لنسبة الحمد لله حتى يرد الاعتراض بل للنسبة بين احسن والحمد وهي مما قد يشك فيه فافهم اهـ ومثله يقال هنا بابدال لفظ (٧) احسن بأحق فتدبره وعن الرابع باناً

ما يترين بنشره منطق القاصي والحاضر * ويتوشح بذكره

ولما للدلالة على عظم الخبر وهو كون حمد الله أحسن الكلام الذي ينطق به اللسان وبهذا اندفع ما يقال ان ان لا تكون الا لتأكيد وهو لا يكون الا للمنكر أو للشاك ولا منكر هنا ولا شاك وحاصل الدفع منع الحصر اذ قد يؤتى لها للدلالة على عظم الخبر وان كان مشتهراً (قوله أحق) أي أولى وأشرف فهو أفعل تفضيل بحسب الاصل وقد يخرج عنه الى معنى الاوجب كزبد أحق بماله وهي هنا أفعل تفضيل (قوله ما) أي الفاظ فإ نكرة وجملة يترين صفة لها ويصح جعل ما موصولة والجملة بعدها صلة والمعنى ان احسن الكلام الذي يترين الخ حمد الله أي الثناء عليه وقال شيخنا أي ثناء وقوله يترين أي يحسن وقوله بنشره أي رآه أي ان أولى ثناء الخ ثناء الله (قوله منطق) أي مكان النطق وهو اللسان وهو فاعل يترين ولا يخفى ما في اثبات الرائحة للكلام من الاستعارة حيث شبه الثناء بشئ طيب الرائحة كالسك على طريق المكنية واثبات النشر تخييل ويتزين ترشيح اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار ليتطيب أو انه تخييل وقوله بنشره ترشيح (قوله القاصي) أي البعيد من المصنف والحاضر أي عنده ويحتمل ان المراد بالقاصي البعيد من رحمة الله وهو الكافر والمراد بالحاضر القريب من رحمة الله وهو المؤمن وحينئذ فالمعنى ان احسن الكلام الذي يترين براحمته لسان المؤمن والكافر أو الشخص القريب والبعيد الثناء على الله أو ان أشرف الفاظ يترين براحمته لسان الكافر والمؤمن أو الشخص القريب من المصنف والبعيد منه الثناء على الله وعلى الاحتمالين فهذا كناية عن تعميم الافراد فالمراد ان احسن الكلام الذي يترين براحمته لسان كل أحد ثناء الله (قوله ويتوشح بذكره) أي يذكر ما أي الالفاظ وهو

والخبر عين المبتدأ ماصداً وأفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والله در العلامة الجناحي حيث أوقعها على ثناء وعبارته (هما) أي ثناء والثناء هو الاتيان بما يدل على اتصاف الحمود بالصفات الجميلة كان ذلك الاتيان ذكرها باللسان أو نقشاً باليد وحينئذ فهو مناسب للفقرة الاولى والثانية وهذا أولى من ايقاع ما على الفاظ اهـ المقصود منه وقوله فهو مناسب للفقرة الاولى مفرع على قوله ذكرها باللسان ووجه المناسبة ان المنطق هو محل النطق ومتعلقه انما هو التاليف لا الالفاظ التي هي صيغ الحمد وقوله والثانية مفرع على قوله أو نقشاً باليد ووجه المناسبة ان الكتب والدفاتر انما تترين بالنقش وكان المناسب للشارح ان يأتي في الفقرة الاولى بقوله بذكره بدل قوله بنشره وفي الفقرة الثانية بقوله بنقشه بدل قوله بذكره لما علمت من ان المناسب لمحل النطق هو الذكر وللكتب والدفاتر هو النقش والله أعلم (قوله يترين) من التزين وهو التحلى (قوله بنشره) فيه مكنية أو تحقيقية أو تصريحية أو اضافة مشبهة به لمشبه وفيه توجيه (قوله القاصي والحاضر) فيه مطابقة (قوله ويتوشح) فيه مجاز مرسل تبعية أو مكنية أو مكنية في الذكر ويتوشح ترشيح لكن لا يخفى صعوبة بقائه على معناه الحقيقي مع أوائل الكتب فان أبقى او جعل تخيلية

محوز في أوائل الكتب بتشبيهها بعروس ثم ان فيه موارد عن يترشح (قوله صدور) فيه موارد عن سطور (قوله صدور الكتب والدفاتر) من مقابلة الجمع بالجمع على سنن ركب القوم دواهم فهذا يتوشح باحمد الله والآ خر بنحمد الله والثالث بالحمد لله والرابع بحمد الله وهكذا وفي الكتب والدفاتر مطابقة وجمع بين أعلى وأدنى وقد قلب دال الدفاتر تاء فيقال تفتت (قوله حمد الله) يتعين ان يكون من اضافة المصدر للمفعول أي حمد الحامدين الله والمراد بالحامدين الحوادث لا ما يشمل حمد القديم لنفسه لانه من صفاته (٨) القديمة القائمة بذاته فلا يتزين به منطق القاضي والحاضر ولا يتوشح بذكره صدور

صدور الكتب والدفاتر * حمد الله جل جلاله على آلائه المزهرة الرياض * وشكره عم نواله على نعمائه عطف على يتزين مرادف له والجملة محتملة لكونها صفة أو صلة لان المعطوف على المحتمل لذلك محتمل له ومعنى يتوشح يتزين اما على جهة المجاز المرسل حيث أطلق اسم السبب وهو التوشيح على المسبب وهو التزين أو على جهة الاستعارة التبعية حيث شبه فيه قلب التوشيح أي لباس الوشاح بالتزين واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من التوشيح يتوشح بمعنى يتزين والتوشيح في الاصل لباس الوشاح وهو شئ يتخذ من أديم أي جلد عريض ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وخاصرتها بان تلبسه كلبس السيف والخاصرة مالا من الجانب والعاتق المنكب (قوله صدور جمع صدر محل القلب فيكون في الكتب والدفاتر استعارة بالكناية حيث شبهها بالنساء الحسنان بجماع الحسن والشرف وصدور تخيل ويتوشح ترشيح وشبه حمد الله بالوشاح على طريق المسكنية والتوشيح تخيل ويحتمل ان يراد بصدور الكتب أوائلها فيكون شبه أوائل الكتب بالنساء على طريق المسكنية ويتوشح تخيل (قوله الكتب) جمع كتاب وهو الصحيفة والدفاتر جمع دفتر وهو جريدة الحساب أي الورق الذي يكتب فيه الحساب بين الناس ولم يعرف اشتقاق الدفاتر من أي شئ (قوله حمد الله) خبران أي ثناؤه (قوله جل جلاله) من باب الاخبار أي عظمت عظيمته أي تنزهت عظيمته عن النقائص أو انه انشاء لظهار ذلك (قوله على آلائه) متعلق بحمد وما بينهما معترض قصد به التنزيه وهو جمع الى بالعصر وهو النعمة قاهمة الاولى همزة الجمع والثانية فاء المفرد قلبت الفاء دفعا لثقل باجتماع همزتين (قوله المزهرة الرياض) جمع روضة وهي البستان أي آلائه التي كالرياض المزهرة بجماع الحسن في كل لان كلا من النعم بمعنى النعم به والرياض حسن وقوله المزهرة أي التي بدا بها زهرها ويحتمل ان آلاءه تعالي شبت بمدن ذات رياض على طريق المسكنية والرياض تخيل لا يقال ان هذه الجملة لا تفيد الابتداء بالجملة بل لا تفيد الاثبات بها فضلا عن كونه مبتدأ به لانها انما تفيد الاخبار بان حمد الله أحسن الكلام الذي ينطق به اللسان لانا نقول الاخبار بذلك بناء على الله باللازم لانه اذا أنقضى على حمد الله فقد حمد الله لزوما فيكون حمداً واقفاً في الابتداء على ان الراجح ان الاخبار بالحمد حمد فتأمل (قوله وشكره) عطف على حمد (قوله عم نواله) أي عطاؤه جميع المخلوقات وهذه جملة معترضة قصد بها الدعاء (قوله على نعمائه) متعلق بشكره وهو جمع نعمة ولم يقل على آلائه تقنا والنعمة كل ملائم تحمد عاقبته

الكتب والدفاتر وبهذا تعلم انه لا يصح مقاله بعضهم من انه من اضافة المصدر للفاعل بناء على ان المراد من الحمد الحمد الاكمل الصادر من الله أي الحمد الصادر من الله وهذا شامل لحمد القديم للقديم والقديم للحدث اه فتدبر (قوله جل جلاله) كناية عن تعظيمه فهو لانشاء التعظيم (قوله على) الظاهر انها تعليمية (قوله المزهرة الرياض) أصله التي أزهرت رياضها ثم حول اسناد المزهرة الى ضمير الآلاء وانصب الرياض على التشبيه بالمفعول به ثم قصد الثبوت والدوام فاضيف وأخذ الشارح هذه الفقرة والتي بعدها من قول القطب في خطبة شرحه على الشمسية (نحمده على ما اولانا من آلاء ازهرت رياضها * ونشكره على ما

أعطانا من نعماء أترعت حياضها) (قوله وشكره) عطف على حمد الله وقوله عم يشير به الى ان الشكر المترعة أهم موردا من الحمد كما يشير به الى قوله تعالى (لنن شكرتم لا زيدنكم) والذوق شاهد عدل تدبر (قوله على نعمائه) مفرد بمعنى النعمة وقيل اسم جمع للنعمة وقيل جمع لها والمناسب هنا أحد القولين الاخيرين لتحصل المطابقة بينه وبين الآلاء قال بعضهم ولما كانت الآلاء النعم الظاهرة والنعم الخفية ناسب في الجانب الاول الحمد الذي مورده ظاهر وهو اللسان وفي الجانب الثاني الشكر الذي من جملة موارد الجنان وهو خفي

(قوله وخصصه) اعلم ان خص واختص وخصص كل منها يستعمل متعديا يقال خصه واختصه وخصصه الله بالجوهر والتعدي انما هو الى مفعول واحد قال ابن سيده ولم يسمع في الكلام كون خص متعديا الى مفعولين فاما قول أبي زيد ان امرأ خصني عمداً مودته * على الثاني لعندي غير مكفور فانه أراد خصني بمودته فحذف الحرف وأوصل الفعل وقد يجوز أن يريد خصني لمودته اي اه وقد يستعمل اختص لازما مطاوعا للثلاثة المتقدمة يقال خصه الله بالجود فاختص به واختصه به فاختص وخصصه به فاختص والمعنى على الاول أفرد به وميزه أي أعطاه حال كونه مفرداً له الجود أو جعل الجود غير متعد لشئين وعلى الثاني أخذه وحصله حال كونه منفرداً أو عدم عموم المعنى لشئين فالاختصاص المتعدي معناه الافراد والتمييز أما اللازم المطاوع فمعناه الافراد والتمييز (قوله وخصصه بادراج الخ) قال السيد (٩) الشريف قدس سره في

المترعة الحياض * الذي شرف نوع الانسان بحلية الادراك وزينة الافهام * وخصصه بادراج حواشيه على المطول تخصيص الشئ بالشئ جعل الاول خاصاً بالثاني لا يتجاوزه لغيره وهو على عكس المراد في نحو قولنا خصصت فلانا بالذكر اذ المطلوب جعل الذكر قاصراً عليه لا يتجاوز له لغيره لاجعله هو مقصوراً على الذكر فاما أن يجعل التخصص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنى معاً وتكون الباء المذكورة صلة للمتضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة تميزك بها مخصصين اياها بك اه وبقوله مخصصين اياها بك اندفع

أي تكون عاقبته حميدة أي دخول الجنة * وأما الملائم الذي لا تكون عاقبته حميدة بل دخول النار فهو نعمة ومن ثم قيل لا نعمة لله على كافر لان ملاذه استدراج فهي نعم في صورة نعم خلافاً لمن قال من المعتزلة انها نعم يجب الشكر عليها (قوله المترعة) أي المملوءة (قوله الحياض) جمع حوض وحينئذ فاصل حياض حواض قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة وشبه النعم بمدن ذات حياض مملوءة من الماء واثبات الحياض تخيل والمترعة ترشيح ويحتمل أن المعنى على نعمائه التي كالحياض المملوءة بجماع أن كلا يرتوي منه ثم أن كلام الشارح يقتضي أن حمد الله وشكره أحسن وأفضل من غيرها من الكلام حتى التهليل وهو طريقة وقيل بالعكس وهذا الخلاف في غير القرآن وأما هو فهو أفضل منهما باتفاق * ولما كان الشكر لا بد أن يكون في مقابلة نعمة أتى بجملة معترضة بين العامل والمعمول مشعرة بالنعمة * ولما كان الحمد لا يشترط فيه أن يكون في مقابلة نعمة أتى في جانبه بجملة معترضة لا تدل على النعمة في كلامه اشارة للفرق بين الحمد والشكر من جهة المتعلق فتعلق الحمد عام ومتعلق الشكر خاص بالنعمة (قوله الذي) صفة الله (قوله نوع الانسان) الاضافة للبيان (قوله بحلية الادراك) يجوز أن يراد بحلية التحلي أي فالمعنى بالتحلي بالادراك وحينئذ فالادراك شبه بالحلي وحلية تخيل ويجوز أن يراد بالادراك الشبيه بالحلية أي بما تحلى به فيكون تشبيهاً بليغا ولا تصح الاستعارة حينئذ للجمع بين الطرفين والادراك العلوم والمعارف (قوله وزينة) يجوز أن يراد بالزينة التزين أو التزين به ويقال فيه ما قيل فيما قبله (قوله الافهام) بفتح الهمزة جمع فهم وهو الادراك ويحتمل أن يقال الافهام بالكسر أي لغير فهم مغاير للادراك وهو أولى (قوله وخصصه) أي نوع الانسان بادراج أي طي والمراد به هنا الجمع أي جمع المعاني في الفاظ قليلة وهو عطف على شرف والباء داخلة على المقصور أي وجعل ادراج المعاني الدقيقة في الالفاظ النفيسة أي جمعها فيها مقصوراً على الانسان لا يتعداه لغيره من الملائكة والجن وجعل الادراج

(م - ٢ - حواشي الحياض) ما يقال انه اذا تعلق الباء المذكورة بالتمييز احتاج لفظ التخصص الى باء أخرى ويعود الحذور * وقال العلامة عبد الحكيم التخصص جعل الشئ مختصاً بالباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصاً والثاني مختصاً به بل هي باء السببية والآلة فيكون مدخول الباء مختصاً ليصير سبباً وآلة لتخصص الشئ الاول وحينئذ فالتخصص باق على معناه لا انه مجاز عن التميز لكونه لازماً له أو مضمن معنى الامتياز اذ في كلا التوجيهين تكلف اه (قوله بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ) انت خير بانه ان كان المراد السامع فكان حق العبارة وخصصه باستخراج درر المعاني من جواهر الالفاظ أو بادراك درر المعاني من جواهر الخ لان الالفاظ ظروف تخيلية للمعاني بالنسبة اليه وان كان المراد المتكلم أي الواضع فكان حقها وخصصه بادراج جواهر الالفاظ في درر المعاني لان المعاني ظروف تخيلية بالنسبة اليه بمعنى انه يستحضر المعاني أولاً ثم يأتي بالالفاظ على طبقها فتدبر

(قوله المعاني) جمع معنى والمعنى والمفهوم والمدلول شيء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه يعنى من اللفظ وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول وباعتبار فهمه من اللفظ يقال له مفهوم (قوله على شرط الانتظام) أي من غاية التناسب بين الالفاظ والمعاني كالتناسب بين الدرر والسلك فهو احتباس وانظر ابن سعيد (قوله ثم الصلاة) فيه افراد الصلاة عن السلام (قوله الرسل) جمع رسول وهو انسان حر ذكر من بني آدم أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه (قوله بفضل) الفضل لغة الزيادة ولعل المراد به هنا الخصوصية والمزية (قوله نسخ) النسخ لغة الازالة والنقل ومنه نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الريح أثر القدم أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته الى آخره ومنه المناسخات في الموارث لانتقال المال من وارث الى وارث وهل هو حقيقة في المعنيين أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني أو بالعكس أقوال ذهب الى الاول الغزالي وإلى الثاني البصري وإلى الثالث الففال من الشافعية وأكثر الحنفية والصحيح انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل واصطلاحاً رفع حكم شرعي (١٠) بديل شرعي أي رفع تعلق الخطاب التجيزي الحادث المستفاد تأييده من

در المعاني في جواهر الالفاظ على شرط الانتظام * ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام * بفضل نسخ الشرائع

المذكور قاصراً على الانسان لا يقتضى قدرة كل فرد من أفرادها عليه ونازع بعضهم في الجن فقال أنهم كالانس في ذلك وانظره وما ذكره هو الحق من أن الالفاظ قوالب للمعاني أي أن الالفاظ تلاحظ أولاً لاجل أن يستحضر بها المعاني (قوله در) جمع درة وهي اللؤلؤة الكبيرة مستعار للدقيق من المعاني وقوله في جواهر الالفاظ متعلق بادراج واضافة جواهر الالفاظ من اضافة المشبه به للمشبه أي في الالفاظ الشبيهة بالجواهر في الحسن والجواهر جمع جوهرية وهي الاحجار النفيسة وقوله على شرط الانتظام حال من الادراج ولو قال على شرط النظام لكان أظهر كذا قيل وفيه أن ما قاله الشارح أظهر وذلك أن الانتظام معناه المناسبة والاستقامة وهي مرادة هنا وذلك أن تكون الالفاظ موافقة للمعاني في الشرف احترازاً عن أن تكون الالفاظ خسيصة كما اذا كانت مجنسة والمعنى مبتدل أو بالعكس واضافة شرط لما بعده بناية (قوله ثم الصلاة الخ) عطف على متوهم أي الحمد لله ثم الخ أو عطف على حمد الله وقوله على المميز أي الخصوص خبر عن الصلاة على الاول ومتعلق بها على الثاني ان قلت أنه على الثاني يكون الحاصل من الشارح أنما هو الاخبار عن حكم من احكام الصلاة لا الصلاة فلا يحصل له الثواب الوارد لمن صلى قلت الغرض من جملة الصلاة اظهار الاعتناء بالمصلى عليه وتعظيمه والاخبار بان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أحسن ما ينطق به اللسان كاف في ذلك الغرض (قوله بفضل نسخ) الاضافة للبيان والفضل

اطلاق اللفظ فالمراد بالرفع زوال التعلق المظنون قطعاً لا التعلق الواقع اذ لا يرتفع قال المصنف في التلويح ليس المراد بالرفع البطلان بل زوال ما يظن من التعلق في المستقبل بمعنى انه لولا الناسخ لكان في عقولنا ظن التعلق في المستقبل فبالناسخ زال ذلك التعلق المظنون اه وقال بعضهم المراد برفع الحكم الشرعي انقطاع تعلقه بالمكلفين لان الحكم خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين وهو يستحيل رفعه لانه قديم بخلاف التعلق لانه

حدث (قوله الشرائع) جمع شريعة فعيلة بمعنى مفعولة وهي لغة مشرعة الماء أي مورد الشارب واصطلاحاً وضع والاحكام الهي سابق لذوى العقول السليمة باختيارهم الحمود الى ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم واضافة نسخ الى الشرائع من اضافة المصدر الى المفعول أي نسخ شريعته الشرائع وال في الشرائع ان جعلت للجنس في ضمن فرد وهو الشريعة التي قبل شريعته ورد ان تميز الشيء بشيء في قوة اختصاصه به والنبي لم يختص بنسخ شريعته للشريعة التي قبلها بل مامن رسول الا وهو كذلك عند من يعرفه بأنه انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وكان له نسخ لشرع من قبله وان جعلت للاستغراق ورد ان شريعته لم تنسخ جميع الشرائع بل نسخت التي قبلها فقط اذ كل شريعة رسول سابقة منسوخة باللاحقة ويجاب باختيار انها للاستغراق وناسخ الناسخ ناسخ * واعلم ان نسخ شريعته صلى الله عليه وسلم لجميع الشرائع واقع سماعاً باجماع المسلمين خلافاً لليهود والنصارى حيث زعموا ان شرعه صلى الله عليه وسلم لم ينسخ شرع أحد من الانبياء توسلاً للقول بنفي نبوته عليه الصلاة والسلام واحتجوا على ذلك بأنه يلزم على القول بالنسخ ظهور مصلحة كانت خفية على الله تعالى ورد بان المصلحة تختلف بحسب الازمنة فالمصلحة

في زمن الامم السابقة اقتضت تكليفهم بشرائعهم والمصلحة في زمننا اقتضت تكليفنا بشريعتنا وكما ان شريعته ناسخة لجميع الشرائع كذلك شريعته وقع نسخ بعضها ببعض لمصلحة كما هو مفصل في علم الاصول والله أعلم (قوله والاحكام) جمع حكم والمراد به هنا الحكم في عرف الاصوليين وهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين وقد صرفت ان المراد بنسخه رفع تعلقه فنذكر (قوله وعموم الرسالة) من اضافة الصفة الى الموصوف أي وبالرسالة العامة والرسالة بمعنى الارسال (قوله الى كافة) اعلم ان كافة في الاصل اسم فاعل من الكف وهو المنع يقال كففت فلاناً عن السوء أي منعته ثم نقلته العرب واستعملته بمعنى جميعاً لاستغراق جملة الشيء لان الجملة تكلف الاجزاء وتمنعها عن التفرق والانتشار ففي قولك جاء القوم كافة كانهم منعوا باجماعهم أن يخرج منهم أحد وقد اشتهر في الدلالة على هذا المعنى حتى هجر معناه الاصلي وصار هذا كانه معناه الحقيقي وقطع النظر فيه عن معنى المنع بالكيفية كانه عليه الشهاب الخفاجي في العناية * وفي كلام الازهرى والفراء والزجاج انه في الاصل مصدر على فاعلة كالعاقبة والعافية وقد ذكر سيديوه ان كافة يلزم التشكيك والنصب على الحالية كقاطبة وعامة وطرا ونحوها وزاد غيره انه لا يطلق على غير العقلاء فلا يعرف بال ولا بالاضافة ولا يخرج عن النصب على الحالية ولا يكون ذو الحال الامن العقلاء وهذا مما اشتهروا نص عليه جماهير أئمة العربية ووهما من استعمله على خلاف ذلك قال ابن هشام في المعنى من الحال ما يمتثل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو وقاتلوا المشركين كافة وتجويز الزخشرى الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل أي فكيف يجعل حالاً من السلم أي الاسلام ووهما في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نمناً لمصدر محذوف أي رسالة كافة (١١) أشد لانه أضاف الى استعماله

فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهما في خطبة المفصل اذ قال يحيط بكافة الابواب أشد وأشد لا خراجه اياه عن النصب البتة اه وقال صاحب الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن

والاحكام * وعموم الرسالة الى كافة الانام

لغة الزيادة واضافة نسخ للشرائع من اضافة المصدر لمفعوله أي نسخ شريعته لسل الشرائع السابقة بخلاف شريعة غيره من الانبياء فانها قد تكون موافقة لشريعة من قبله كانبيا بني اسرائيل الذين بعد موسى فان شريعة كل واحد منهم موافقة لشريعة موسى وقد تكون ناسخة لبعض شريعة من قبله كعيسى وجعل شريعته صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع بناء على أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ولورد في شرعنا ما يقرر (قوله والاحكام) عطف تفسير مراد لا عطف عام على خاص لشمول الاحكام للشريعة التي هي الشريعة والاعتقادية لان النسخ انما وقع في الفرعية لاتفاق جميع الشرائع والاحكام الاعتقادية (قوله وعموم) عطف على فضل وقوله الى كافة أي جميع وجر كافة بالي خلاف الفصيح لانها دائماً انما تكون منصوبة على الحال (قوله الانام)

اضافتها اه لكن قال شارحه السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافاً في كلام البلغاء والفصحاء ومنه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة علي كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً ابريزاً (كتبه عمر بن الخطاب) وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة ولما آلت الخلافة الى أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه عرض عليه هذا الكتاب فاقره ونفذ ما فيه اه قال الدماميني في شرح المغني فان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة اه على انه لو سلم اختصاصه في كلام العرب بمن يعقل ولزومه التشكيك والنصب على الحال فلا يعد خروجه عن ذلك خطأ لان العرب اذا استعملت لفظاً في معنى وضعته على وجه مخصوص من الاعراب والتعريف والتشكيك ونحو ذلك لم يلزم غيرهم اتباعهم فيه ولا يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدق معناه لانا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجبنا الواسع وأدى ذلك الى التضيق على الناس في استعمال الالفاظ العربية وإلى الحكم بخطئهم في أكثر كلامهم على انه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه كما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لآل بني كاكلة وهو مما صح وهو من الفصاحة بمكان وقد سمعه علي ولم ينكره ولا نظيره في الفصاحة والبلاغة هذا ما أفاده الشهاب الخفاجي في تاليفه وقال ابن الطيب في حواشيه على القاموس وأقول ان ثبت ما ذكره ثبوتاً لا مطعن فيه فالظاهر انه قليل جداً وقال الشمني في حواشيه على المغني بعد ان نقل كلام سيدنا عمر وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ اه وهذا هو الظاهر هذا ملخص ما كتبه بعض المحققين في حواشيه على مولد الحضري (قوله كافة الانام) اعلم ان الله أرسل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

(قوله المعاني) جمع معنى والمعنى والمفهوم والمدلول شيء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه يعنى من اللفظ وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول وباعتبار فهمه من اللفظ يقال له مفهوم (قوله على شرط الانتظام) أي من غاية التناسب بين الالفاظ والمعاني كالتناسب بين الدرر والسلك فهو احتباس وانظر ابن سعيد (قوله ثم الصلاة) فيه افراد الصلاة عن السلام (قوله الرسل) جمع رسول وهو انسان حر ذكر من بني آدم أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه (قوله بفضل) الفضل لغة الزيادة ولعل المراد به هنا الخصوصية والمزية (قوله نسخ) النسخ لغة الازالة والنقل ومنه نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الريح أثر القدم أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته الى آخره ومنه المناسخات في الموارث لانتقال المال من وارث الى وارث وهل هو حقيقة في المعنيين أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني أو بالعكس أقوال ذهب الى الاول الغزالي والى الثاني البصري والى الثالث الففال من الشافعية وأكثر الحنفية والصحيح انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل واصطلاحاً رفع حكم شرعي (١٠) بدليل شرعي أي رفع تعلق الخطاب التجيزي الحادث المستفاد تأييده من

در المعاني في جواهر الالفاظ على شرط الانتظام * ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام * بفضل نسخ الشرائع

المذكور قاصراً على الانسان لا يقتضى قدرة كل فرد من أفرادها عليه ونازع بعضهم في الجن فقال أنهم كالانس في ذلك وانظره وما ذكره هو الحق من أن الالفاظ قوالب للمعاني أي أن الالفاظ تلاحظ أولاً لاجل أن يستحضر بها المعاني (قوله در) جمع درة وهي اللؤلؤة الكبيرة مستعار للدقيق من المعاني وقوله في جواهر الالفاظ متعلق بادراج واضافة جواهر الالفاظ من اضافة المشبه به للمشبه أي في الالفاظ الشبيهة بالجواهر في الحسن والجواهر جمع جوهرية وهي الاحجار النفيسة وقوله على شرط الانتظام حال من الادراج ولو قال على شرط النظام لكان أظهر كذا قيل وفيه أن ما قاله الشارح أظهر وذلك أن الانتظام معناه المناسبة والاستقامة وهي مرادة هنا وذلك أن تكون الالفاظ موافقة للمعاني في الشرف احترازاً عن أن تكون الالفاظ خسيصة كما اذا كانت مجنسة والمعنى مبتدل أو بالعكس واضافة شرط لما بعده ببيان (قوله ثم الصلاة الخ) عطف على متوهم أي الحمد لله ثم الخ أو عطف على حمد الله وقوله على المميز أي الخصوص خبر عن الصلاة على الاول ومتعلق بها على الثاني ان قلت أنه على الثاني يكون الحاصل من الشارح أنما هو الاخبار عن حكم من احكام الصلاة لا الصلاة فلا يحصل له الثواب الوارد لمن صلى قلت الغرض من جملة الصلاة اظهار الاعتناء بالمصلى عليه وتعظيمه والاخبار بان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أحسن ما ينطق به اللسان كاف في ذلك الغرض (قوله بفضل نسخ) الاضافة للبيان والفضل

اطلاق اللفظ فالمراد بالرفع زوال التعلق المظنون قطعاً لا التعلق الواقع اذ لا يرتفع قال المصنف في التلويح ليس المراد بالرفع البطالان بل زوال ما يظن من التعلق في المستقبل بمعنى انه لولا الناسخ لكان في عقولنا ظن التعلق في المستقبل فبالناسخ زال ذلك التعلق المظنون اه وقال بعضهم المراد برفع الحكم الشرعي انقطاع تعلقه بالمكلفين لان الحكم خطاب الله للمتعلق بأفعال المكلفين وهو يستحيل رفعه لانه قديم بخلاف التعلق لانه

حادث (قوله الشرائع) جمع شريعة فعيلة بمعنى مفعولة وهي لغة مشرعة الماء أي مورد الشارب واصطلاحاً وضع الاحكام الهي سابق لذوى العقول السليمة باختيارهم الحمود الى ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم واضافة نسخ الى الشرائع من اضافة المصدر الى المفعول أي نسخ شريعته الشرائع وال في الشرائع ان جعلت للجنس في ضمن فرد وهو الشريعة التي قبل شريعته ورد ان تميز الشيء بشي في قوة اختصاصه به والنبي لم يخص بنسخ شريعته للشريعة التي قبلها بل مامن رسول الا وهو كذلك عند من يعرفه بانه انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وكان له نسخ لشرع من قبله وان جعلت للاستغراق ورد ان شريعته لم تنسخ جميع الشرائع بل نسخت التي قبلها فقط اذ كل شريعة رسول سابقة منسوخة باللاحقة ويحاج باختيار انها للاستغراق وناسخ الناسخ ناسخ * واعلم ان نسخ شريعته صلى الله عليه وسلم لجميع الشرائع واقع سماعاً باجماع المسلمين خلافاً لليهود والنصارى حيث زعموا ان شرعه صلى الله عليه وسلم لم ينسخ شرع أحد من الانبياء توسلاً للقول بنفي نبوته عليه الصلاة والسلام واحتجوا على ذلك بانه يلزم على القول بالنسخ ظهور مصلحة كانت خفية على الله تعالى ورد بان المصلحة تختلف بحسب الازمنة فالمصلحة

في زمن الامم السابقة اقتضت تكليفهم بشرائعهم والمصلحة في زمننا اقتضت تكليفنا بشريعتنا وكما ان شريعته ناسخة لجميع الشرائع كذلك شريعته وقع نسخ بعضها ببعض لمصلحة كما هو مفصل في علم الاصول والله أعلم (قوله والاحكام) جمع حكم والمراد به هنا الحكم في عرف الاصوليين وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين وقد صرفت ان المراد بنسخه رفع تعلقه فتذكر (قوله وعموم الرسالة) من اضافة الصفة الى الموصوف أي وبالرسالة العامة والرسالة بمعنى الارسال (قوله الى كافة) اعلم ان كافة في الاصل اسم فاعل من الكف وهو المنع يقال كففت فلانا عن السوء أي منعتهم ثم نقلته العرب واستعملته بمعنى جميعاً لاستغراق جملة الشيء لان الجملة تكف الاجزاء وتمنعها عن التفرق والانتشار ففي قولك جاء القوم كافة كانهم منعوا باجماعهم أن يخرج منهم أحد وقد اشتهر في الدلالة على هذا المعنى حتى هجر معناه الاصلي وصار هذا كانه معناه الحقيقي وقطع النظر فيه عن معنى المنع بالكيفية كانه عليه الشهاب الخفاجي في العناية * وفي كلام الازهرى والفراء والزجاج انه في الاصل مصدر على فاعلة كالعاقة والعاقة وقد ذكر سيديويه ان كافة يلزم التشكيك والنصب على الحالية كقاطبة وعامة وطرا ونحوها وزاد غيره انه لا يطلق على غير العقلاء فلا يعرف بال ولا بالاضافة ولا يخرج عن النصب على الحالية ولا يكون ذو الحال الامن العقلاء وهذا مما اشتهروا نص عليه جماهير أئمة العربية ووهوا من استعماله على خلاف ذلك قال ابن هشام في المعنى من الحال ما يمتثل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو وقاتلوا المشركين كافة وتجويز الزخشرى الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل أي فكيف يجعل حالاً من السلم أي الاسلام ووهه في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعمتاً لمصدر محذوف أي رسالة كافة (١١) أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما

الاحكام * وعموم الرسالة الى كافة الانام لغة الزيادة واضافة نسخ للشرائع من اضافة المصدر لمفعوله أي نسخ شريعته لاسل الشرائع السابقة بخلاف شريعة غيره من الانبياء فانها قد تكون موافقة لشريعة من قبله كانبيا بني اسرائيل الذين بعد موسى فان شريعة كل واحد منهم موافقة لشريعة موسى وقد تكون ناسخة لبعض شريعة من قبله كعيسى وجعل شريعته صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع بناء على أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ولو ورد في شرعنا ما يقرر (قوله والاحكام) عطف تفسير مراد لا عطف عام على خاص لشمول الاحكام للشريعة التي هي الشريعة والاعتقادية لان الناسخ انما وقع في الفرعية لاتفاق جميع الشرائع والاحكام الاعتقادية (قوله وعموم) عطف على فضل وقوله الى كافة أي جميع وجر كافة بالي خلاف الفصيحة لانها دائماً انما تكون منصوبة على الحال (قوله الانام)

اضافتها اه لكن قال شارحه السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافاً في كلام البلغاء والفصحاء ومنه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة علي كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً ابريزا (كتبه عمر بن الخطاب) وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة ولما آلت الخلافة الى أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه عرض عليه هذا الكتاب فاقره ونفذ ما فيه اه قال الدماميني في شرح المغني فان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة اه على انه لو سلم اختصاصه في كلام العرب بمن يعقل ولزومه التشكيك والنصب على الحال فلا يعد خروجه عن ذلك خطأ لان العرب اذا استعملت لفظاً في معنى وضعته له على وجه مخصوص من الاعراب والتعريف والتشكيك ونحو ذلك لم يلزم غيرهم اتباعهم فيه ولا يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدق معناه لانا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجبنا الواسع وأدى ذلك الى التضيق على الناس في استعمال الالفاظ العربية والى الحكم بخطئهم في أكثر كلامهم على انه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه كما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لآل بني كاكلة وهو مما صح وهو من الفصاحة بمكان وقد سمعه علي ولم ينكره ولا نظيره في الفصاحة والبلاغة هذا ما أفاده الشهاب الخفاجي في تاليفه وقال ابن الطيب في حواشيه على القاموس وأقول ان ثبت ما ذكره ثبوتاً لا مطعن فيه فالظاهر انه قليل جداً وقال الشمني في حواشيه على المغني بعد ان نقل كلام سيدنا عمر وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ اه وهذا هو الظاهر هذا ملخص ما كتبه بعض الحققة في حواشيه على مولد الحضري (قوله كافة الانام) اعلم ان الله أرسل سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم

الى جميع المكلفين من الثقلين ارسال تكليف اجماعا خلافا لمن وهم في الاجماع كما بينه السبكي في فتاويه * وغيره من بقية الرسل لم يرسل الى الجن كما قاله السبكي وايمانهم بالتوراة كما دل عليه قوله تعالى انا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى الآية لا يدل على انهم كانوا مكلفين به لجواز ايمانهم به تبرعا وليس منهم رسول عن الله عند جماهير العلماء وأما الملائكة فالاصح انه مرسل اليهم ارسال تشریف وبعضهم اعتمد انه مرسل اليهم ارسال تكليف بما يليق بهم فان منهم الراكع والساجد الى يوم القيامة وأخذ بعض المحققين من عموم قوله عليه السلام وأرسلت الى الناس كافة انه مرسل للجماعات أيضا بان ركب فيها عقل حتي آمنت به ومن نفي عموم رسالته فقد كفر لتصريح الآيات والاحاديث بذلك وزعمت العيسوية وهم فرقة من اليهود تخصيص رسالته عليه الصلاة والسلام بالعرب قال المدائني في حواشي شرح ابن حجر على الاربعين ومقتضى ارساله عليه الصلاة والسلام الى الملائكة والجن وجود البلوغ والعقل في كل منهما وفيه نظر اه (قوله محمد) عطف بيان لصفة لان العلم لا ينعت به وما وقع في الكشف في قوله تعالى (١٢) ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة

أو عطف بيان لان المعنى محمد المبعوث لان تمام الكرام الذي أوتي جوامع الكلم

أي الخلق ان قلت إن نوحا كان مرسلا للخلق كافة أيضا لانه لما جاء الطوفان وغرق به كل من كان موجودا ولم ينج الا من كان معه في السفينة كان مرسلا له فرسالته عامة وحينئذ فليس عموم الرسالة من خصوصيات نبينا عليه الصلاة والسلام وأجيب بان المراد بقول الشارح المبعوث الى كافة الخلق أي قصدا من أول الامر وعموم رسالة نوح أسر اتفاق طارئ على أن المراد بالخلق هنا ما يشمل الجن والملائكة فان النبي أرسل اليهم كالنبي بخلق نوح فانه لم يرسل اليهم وان أرسل لكافة البشر (قوله محمد) بدل من المميز أو عطف بيان كما هو القاعدة في نعت المعرفة اذا تقدم عليها فانه يعرب بحسب العوامل وتعرب هي بدلا أو عطف بيان (قوله المبعوث) أي المرسل (قوله لان تمام مكارم) جمع مكرمة وهي الامر الذي يحمده عليه الشخص كحسن الخلق والصبر وملكة الاعطاء واللام في لان تمام بمعنى الباء واطافة اتمام لمكارم من اضافة الصفة للموصوف أي المبعوث بمكارم واخلق الكرام التامة التي لا يعتريها نقص وهو وصف كاشف أي المبعوث بالصفات الجميلة التامة ان قلت إنه عليه السلام انما بعث بالاحكام الشرعية لا بالاخلاق والصفات الحميدة قلت المقصود من بيان الاحكام الشرعية العمل بمقتضاها والعمل بمقتضاها يترتب عليه المكارم وقوله الكرام جمع كريم بمعنى المتصف بالصفات الجميلة لا بخصوص الكرم (قوله الذي) نعت ثان لمحمد وقوله أوتي أي اعطى (قوله جوامع الكلم) أي الكلم الجوامع أي الحظيرة

محذوف فيكون بالرفع اشارة لرفته عليه السلام وانه ليس بتابع والله اعلم * (قوله مكارم) جمع مكرمة الظاهرة

(قوله الذي أوتي جوامع الكلم) من اضافة الصفة للموصوف أي الكلم الجوامع والمراد بالكلم الجملة المفيدة أخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الانبياء قبل الحديث وذكر منها وأوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا أي أوتيت الكلم الجوامع لقلة لفظها وكثرة معانيها وفي خبر الصحيحين أيضا بعثت بجوامع الكلم وفي خبر أحمد أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه ولا يختص بالقرآن خلافا لمن زعمه فقد جمع الأئمة كابن السني والقضاعي وابن الصلاح وآخرين من كلامه عليه السلام المفرد الوجيز البديع وفي الشفاء منه ما يشفي العليل ومما ليس فيه (قوله انما الاعمال بالنيات) فان تحته كنوزا من العلم بينها شراح الاربعين النووية وقوله (الولد للفراس وللغمار الحجر) أي الولد تابع للفراس أو محكوم به للفراس أي لصاحبه زوجا كان أو سيدا وفراس الزوجة يثبت بالعقد عليها مع امكان وطئها وفي الامة لا يثبت الا بوطنها وللعاهر أي الزاني الحجر أي الخيبة والفشل ولا شيء له في الولد الذي ادعاه وقيل هو على ظاهره أي الرجم بالحجارة ورد بان الرجم خاص بالحصن ولانه لا يلزم من الرجم نفي

الولد الذي الكلام فيه وذكر ابن حجر في شرح الاربعين النووية غير هذين (١٣) فراجع (قوله الظاهرة البيان)

الظاهر البيان * وأوحى اليه بدائع الحكم الباهرة البرهان * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق * المسعودين في مناهج الصدق على التحقيق

وبعد * فيقول الفقير الى الله الغني * عبيد الله بن فضل الله الحبيصي * قدر الله له

بمعان كثيرة وهذا اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا أي واختصر لي كلام العرب في جوامع كلمي (قوله الظاهرة البيان) أي الواضحة المعاني وأني بهذا دفعا لما يتوهم من قوله جوامع انها خفية المعاني (قوله وأوحى اليه بدائع الحكم) أي بالحكم البديعة والحكم جمع حكمة بمعنى الحكم والبديع جمع بديع وهو المنفرد من بين نظائره وقال شيخنا معناه الذي لم يسبق له مثال (قوله الباهرة البرهان) أي الغالبة الدليل فليس المراد بالبرهان خصوص البرهان المنطقي بل المراد مطلق الدليل والمعنى الموحى اليه بالحكم بديعة لم يسبق لها مثال باهر وغالب دليلها لمن طعن فيها وخضمه صلى الله عليه وسلم واسناد البهر للدليل مجاز عقلي لان الباهر حقيقة النبي صلى الله عليه وسلم لكن بالدليل فالدليل آلة للبهر (قوله المحمودين) أي الذين حمدهم الله أي الذين مدحهم الله على الاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم والتصديق له فيما يقوله وعطف التصديق على الاتباع عطف لازم على ملازم (قوله المسعودين) أي الذين حصلت لهم السعادة (قوله في مناهج) متعلق بمحذوف أي لسلوكهم في مناهج أي طرق الصدق وقوله على التحقيق متعلق بالمسعودين والتحقيق يحتمل أن يراد به ضد الشك وهو اليقين أي الذين حصلت لهم السعادة بلا شك ويحتمل أن المراد على تحقيقهم الاشياء أي ذكرها على الوجه الحق لان الصدق من أوصافهم أو أن المراد انهم اذا ذكروا احكاما ذكروا لها دليلا وفي تقرير المسعودين الخ أي الذين حصلت لهم السعادة على التحقيق لسبب سلوك مناهج الصدق وشبه الصدق بمكان ذي طرق على طريق المسكنية وثابت المناهج تخييل (قوله وبعد) هي ظرف مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية ثبوت معناه وهي النسبة الجزئية كنسبة البعدية هنا للبسملة والحمدلة وما معها لا يقال إن النسبة الجزئية لا تعقل الا بين شيئين كالمضاف والمضاف اليه فلم جعلت معنى للمضاف اليه دون المضاف ايضا والجواب انها لما لم تحقق جزئيتها الا بالمضاف اليه الجزئي جعلت معنى له وحده (قوله الفقير) يقال رجل فقير بمعنى محتاج وأمرأة فقيرة أي محتاجة ولا يستوي في الوصف به المذكور والمؤنث اذ لا يستويان في فعيل الا اذا كان بمعنى فاعل لان كان بمعنى مفعول كما هنا (قوله الغني) صفة لله (قوله عبيد الله) اسم المؤلف (قوله فضل الله) اسم والده (قوله الحبيصي) تخفيف ياء النسبة لمناسبة الغني وان كانت ياء النسبة تشدد كما قال في الخلاصة ياء كيا الكرسي زادوا للنسب * والحبيصي نسبة لخبيصة قرية من أعمال خراسان (قوله قدر الله) اعلم أن التقدير هو التحديد في الازل وفيه أنه أمر وقع فلا بد منه فلا معنى لطالبه لا يقال يصح طالبه بالنظر المتعلقة وهو الموت على الاسلام فيما لا يزال لانه اذا كانت تعلقت قدرة الله في الازل بموته فيما لا يزال على الايمان فوته على الايمان لا بد منه فلا حاجة ولا معنى لطالبه ويمكن أن يجاب بان طالبه معنى وهو احتمال أن يكون من القضاء المعلق على طلبه وقال بهض المراد بالسعادة

(قوله فقير) أي يسر والجملة خبرية لفظا انشائية معنى (وقوله السعادة) قيل هي الموت على الايمان

المراد بالبيان هنا المعاني أي الواضحة المعنى وهو احتراش (قوله فيقول) في حواشي عبد الحكيم على البيضاوي مانصه هذه الفاء اما على توهم أما أو على تقديرها في نظم الكلام لكن التوهم توهم والتقدير اشترطه الرضى يكون ما بعدها أمرا أو نهيا فالأظهر انها لاجراء الظرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا فاسئولون اه وكان مقتضى الظاهر فأقول وأنا الفقير الخ الا أنه التفت (قوله الحبيصي) في القاموس خبيص قرية بكرمان اه منها شارحنا ولم أقف له على ترجمة ومنها شارح كافية ابن الحاجب وهو العلامة شمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر بن محمد أحد علماء القرن الثامن وقد سمي شرحه بالتوشيح وقال شارح القاموس منها شارح القطر وغيره اه ورأيت الفاكه في شرح القطر يتقل عن الحبيصي المذكور في ما جمع بألف وتاء من يدين وانظر هل شارح الكافية المتقدم هو شارح القطر وحرر

(قوله الحسنى وزيادة) قيل الحسنى الجنة والزيادة النظر لوجهه الكريم وقيل الحسنى صفة لمحدوف أى المثوبة الحسنى في نظير العمل والزيادة ما تفضل الله به على عباده لافي نظير العمل قال تعالى ويزيدهم من فضله وما ذكر غير هذين الاحتمالين يرجع للثاني فتدبر (قوله لما رأيت الخ) بيان للسبب الحامل ورأيت بمعنى علمت (قوله المختصر) أى من كتاب الشمسية للسكاكي كإيلوح إليه كلامه فيما يأتى (قوله بالتهذيب) اختصار على جزء العلم اذ هو (غاية تهذيب الكلام *) في تحرير المنطق والكلام (كما سبق لك وامتناع التصرف في الاعلام انما هو في الشخصية لا الجنسية كما هنا) قوله المنسوب قيل انما عبر بالمنسوب اشارة الى انه لم يقطع بكونه للسعد لانه لم يذكر اسمه في أوله اه لكن سيأتى لك في ترجمة السعد انه نفسه نبه على ان هذا المتن له حيث قال وفرغت من تهذيب المنطق والكلام في رجب من سنة تسع وثمانين اه أى وسبعائة (قوله المحققين) جمع محقق من التحقيق وهو اثبات المسألة (١٤) بالدليل القطعى ويطلق على العلم بالاشياء على ما هي عليه وعلى بيان حقيقة الشيء على

الوجه الحق وقوله المدققين جمع مدقق من التدقيق وهو اثبات المسألة بدليل آخر ففي ذكر هذه الفقرة بعد التي قبلها ترق ويطلق على امعان النظر والغوص على العوائص وعلى بيان حقيقة الشيء على وجه الدقة (قوله سعد الملة والدين لقب المصنف ذكر ابن الحاج في كتابه المسمى

بالمدخل الذى استقصى فيه أنواع البدع ما نصه من ارتكب بدعة ينبغي له اخفاؤها لقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلى منكم بشي من هذه القاذورات فليستتر والعالم يجب عليه السترا أكثر من غيره لانه ربما يقال ان عنده علما بجواز ما ارتكبه فيقتدى به غيره كما قال أبو منصور الدمياطي في قصيدة له مسعود

أياها العالم اياك الزل * واحذر الهفوة فالخطب جلال هفوة العالم مستعظمة * ان هفا أصبح في الخلق مثل وعلى هفوته عمدتهم * وبه محتج من أخطأ وزل فهو ملح الارض ما يصلحه * ان بدا فيه فساد أو خلل

ومما ينبغي التحفظ عنه من البدع الاعلام الخالفة للشرع المضافة للدين لما فيها من تركية النفس المنهى عنها كما صرح به القرطبي في شرح أسماء الله الحسنى وبلفضل بن سهل قصيدة في ذمها فنما قوله فيمن لقب بعز الدين ونفى الدين أرى الدين يستحي من الله ان يرى * وهذا له نفي وذلك نصير

فقد كثرت في الدين القاب عصبه * فهو في مراعى المنكرات خير

واني أجل الدين عن عزه بهم * واعلم ان الذنب فيه كبير

فمن نادى بهذا الاسم أو أجاب به فقد ارتكب ما لا ينبغي لانه كذب وفي الحديث عليكم بالصدق فانه يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة والكذب فجور والفجور يهدي الى النار الحديث فاذا قال أحد محبي الدين يقال أهذا الذى أحبي الدين فاذا أخذ صحيفته وجدها مشحونة بالكذب ولما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم المؤمنين زينب قال لها ما اسمك قالت برة فكره صلى الله عليه وسلم ذلك وقال لاتركوا أنفسكم وسماها زينب ولا يقال انها خرجت عن أصلها بالنقل الى العلمية لانه لو كان كذلك ما كرهوا تركها وهذه التسمية أول من أحدثها متغلبة الترك مضافة الى الدولة ثم عدلوا عنه بالاضافة الى الدين ونقل عن النووى انه كان يكره من يلقبه بمحبي الدين اه ورده الشهاب الخفاجي فقال اما كون هذه بدعة حدثت بعد العصر الاول فلا شبهة فيه وأما كونها ممنوعة شرعا أو مكروهة فلا وجه له وما تشبث به أوهى من بيت العنكبوت وما نقله عن النووى وغيره من السلف لا أصل له وكذا ما نقل عن شيخ والدي ناصر الدين اللقاني انه كان يكتب في الفتاوى ناصر لهذا وقد غرني ذلك مدة ثم رجعت عنه لعدم ثبوته وكونه كذبا يكتب في صحيفته مجازفة لا ينبغي ان يقال مثله بالرأي وهذا لم يضعه الانسان لنفسه وانما سماه به أبواه في صغره وعدم تكليفه وكونه تركية لنفسه أيضا غير صحيح لان الاضافة تكون لادنى ملائمة فهو مضاف للسبب تفاؤلا فعز الدين بمعنى يعزه الله بالدين وكذا (١٥) محبي الدين بمعنى محبي نفسه بالدين

فقياسه على برة قياس فاسد مع الفارق ولو صح هذا منع أحمد ومحمد وحسن ومحمود وقد قال المحدثون اذا اشتهر اللقب جاز وان كان ذما كاعرج وأعمش وما ذكر تضيق وخرج في الدين والاعلام تدل وضعا على الذات والتفاؤل

مسعود التفتازاني * سقى الله ثراه * وجعل الجنة مثواه (قوله مسعود) هذا اسمه وقد اشتهر المصنف بلقبه دون اسمه ولهذا ساغ للشارح تقديمه عليه فاندفع ما يقال انه يتمتع بتقديم اللقب على الاسم عند النحلة وحاصل الدفع أن محل المنع ما لم يشتهر المسمى باللقب والا جاز تقديمه كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وقوله سعد الملة أى سعد أهل الملة والدين وفي جعله سعدا مبالغة والمشهور أن لقبه سعد الدين ولكن قد يزداد فيه الملة تفخيما لقدره والتفتازاني نسبة لتفتازان مدينة من بلاد العجم (قوله سقى) أى رحم ففيه استعارة تبعية حيث شبه الرحمة بالسقى واستعار السقى للرحمة واشتق من السقى سقى بمعنى رحم وقوله ثراه أى تراب قبره ويلزم من ذلك رحمة المصنف وقوله مثواه أى مكانه

بالامور المستحسنة مستحب لقوله في الحديث كان يجب الفال ويكره الطيرة ولا يعتقد قائل نحو محمد ثبوت المعنى الوصفى فلا كذب والاعلام لاحجر فيها ويدل على ما ذكرناه حديث تسمية النبي صلى الله عليه وسلم بمحمد وأما حديث برة ان صح فانما فعله صلى الله عليه وسلم لكونه من اعلام الجاهلية أو لمعنى آخر بدليل انها كانت برة في نفسها اه ببعض تغيير (قوله مسعود التفتازاني) اسم المصنف كان من أجل فضلاء القرن الثامن من الهجرة فانه ولد في سنة اثنين وعشرين وسبعائة وتوفي في سنة احدى وتسعين وسبعائة كما في بغية الوعاة للجلال السيوطي أو في سنة اثنين وتسعين كما في طبقات الكفوى وقيل سنة ثلاث وتسعين وهذا هو الموافق لقول السيد قدس سره في تاريخ وفاته (طيب الله ثراه) وهو العلامة الثاني مسعود التفتازاني نسبة الى تفتازان بلدة من بلاد خراسان وقد ولد فيها وتوفي بسمرقند ونقل منها الى سرخس ودفن بها * قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة أخذ عن القطب والمضد وتقدم في الفنون وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه وكانت في لسانه لكمة وانتهت اليه رئاسة العلوم بالمشرق ووجد بخطه فرغت من تصنيف شرح تصريف الزنجاني في سنة ثمان وثلاثين ومن شرح التخليص المطول في سنة ثمان وأربعين ومن مختصره في سنة ست وخمسين ومن شرح الرسالة الشمسية في سنة سبع وخمسين ومن شرح العقائد النسفية في شعبان من سنة ثمان وستين ومن التلويح في ذي القعدة من السنة المذكورة ومن حاشية شرح المضد على مختصر الاصول في سنة سبعين ومن رسالة الارشاد في النحو في سنة أربع وسبعين ومن المقاصد وشرحها في سنة أربع وثمانين ومن تهذيب المنطق والكلام في رجب سنة تسع وثمانين ومن شرح المفتاح في شوال

من السنة المذكورة * وشرع في تأليف شرح الكشاف في ربيع الثاني من السنة المذكورة ولم يتمه بل وصل فيه الى أوائل سورة يونس وشرح قطعة من (١٦) أول سورة ص الى سورة الفتح كما انه شرع في تأليف الفتاوى الحنفية في سنة

كتاباً مشتملاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية وكان المحصولون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار شرحته شرحاً يبين معضلاته الذي يشي أي يأوي اليه وفي نسخة ما واه (قوله كتاباً) مفعول ثانٍ رأيت موطناً للوصف بقوله مشتملاً ان كانت الرؤية علمية وحال موطنه ان كانت بصرية لان من المعلوم أن المختصر كتاب فالقصد بذكره التوطئة لما بعده فهو حال لازمة (قوله مشتملاً) من اشتغال الدال على المدلول ان أريد بالمسائل النسب التامة ومن اشتغال الكل على اجزائه ان أريد بها القضايا والاول أحسن (قوله الشمسية) أي المنسوبة لمؤلفها شمس الدين الكاتبي وقوله في تمهيد الخ أي الكاتبة في تمهيد أي تقرير القواعد المنطقية أو في تسهيلها فشبها ارتباطها بالتقرير أو التسهيل بارتباط الظرف بالظروف واستعير في لارتباط هذه الرسالة لتقرير القواعد المذكورة أو تسهيلها أو ان في معنى اللام أي المؤلفة لتقرير أو تسهيل القواعد (قوله المنطقية) نسبة للمنطق وهو قواعد فهو من نسبة العلم للخاص لتحققه فيه أو هو على حد آخرى نسبة للأحرار فنسبنا الشديد الحرة للأحرار لعدم وجود ما ينسب اليه الا نفسه فنسب اليه مبالغة (قوله وكان المحصولون) أي المريدون لتحصيله لان المحصولين بالفعل لفهم مسائله لا يضطربون في فهم مسائله ولا يضطربون اليها (قوله عن فهم) متعلق بالمحصلين بتضمينه معنى القاصرون أو متعلق بالاضطراب وعن بمعنى في أو متعلق بالاضطرار وعن بمعنى اللام (قوله في الاضطراب) خبر كان أي كائنين في الاضطراب أي الاختلاف في فهم معانيه والاضطرار أي شدة الحاجة لفهم معانيه والظرفية هنا من ظرفية الموصوف في الصفة أي وكان المريدون لتحصيله مختلفين في فهم معانيه ومحتاجين له أي متصفين بما ذكر (قوله لغاية إيجاز) علة لكون المحصولين في الاضطراب الخ وإضافة الفاظ للضمير بيانية بناء على التحقيق من ان مسمى الكتب الالفاظ الخصوصة الدالة على المعاني الخصوصة (قوله ونهاية الاختصار) عطف تفسير لان الغاية والنهاية بمعنى والإيجاز والاختصار بمعنى وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أو لا كما عليه الجمهور خلافاً لمن قال ان الإيجاز تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أو لا والاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى فكل مختصر موجز ولا عكس وال في الاختصار عوض عن ضمير الغيبة والاصل ونهاية اختصارها أي ألفاظه ثم ان قوله ونهاية عطف على غاية والاختصار عطف على الإيجاز فهو من العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممنوع عند سيدييه وقد يجاب بأن بعضهم أجازه اذا كان أحد العاملين جاراً متقدماً كما في قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا من هذا القبيل (قوله شرحته) جواب لما وقوله شرحاً منصوب على المصدرية مبين لنوع عامله أي كشفته كشافاً يبين الخ أو منصوب على نزع الخافض أي شرحته بشرح أي بالفاظ تبيين الخ وعلى كل فاسناد البيان للشارح مجاز عقلي لان المبين حقيقة هو المؤلف لكن بذلك الشارح (قوله يبين معضلاته ويفسر مشكلاته) عطف تفسير والمعضلات بكسر الضاد جمع معضلة أو معضل يقال أعضل الامر اذا أشكل

وقسم في المنطق جعله المصنف مقدمة لقسم الكلام جرياً على عادة الاعاجم والكاتبون عليه بعضهم شرح ومفسر القسمين معا وهو قليل وبعضهم شرح القسم الاول فقط وبعضهم الثاني فقط هذا والماضي مستعمل في حقيقته ان كانت الخطبة بعد التأليف ومعنى أردت شرحه ان كانت قبله ويقوي هذا الاحتمال قوله فيما يأتي وها أنا أشرع وانما عبر بالماضي تفاؤلاً باتمامه

يفسر مشكلاته * خالياً عن التطويل والاكثر * لتأديتهما الى الاملال والاضجار * موشحاً بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية * والفضائل الانسية * وشرف أرائك السلطنة بحضرته الشاه وآتاه الملك والحكمة وعلمه بما يشاء * ووقفه لتشييد قواعد الدين * ورفع معالم المعاني لاهل اليقين واشتد فالمراد بالمعضلات والمشكلات شيء واحد وهو المسائل الصعبة ويجوز ان يراد بالمعضلات المعاني الحفية وبالمشكلات التراكم الصعبة الدلالة وحينئذ فالعطف مغاير ولا يخفى مناسبة التعبير بالبيان في الاول والتفسير في الثاني (قوله خالياً) صفة لشرح أو حال منه وكذا يقال في موشحاً (قوله والاكثر) عطف مرادف أو عام على خاص ان أريد به الزيادة كأن معها فائدة أم لا والتطويل الزيادة للفائدة وعطف مغاير ان أريد بالاكثر الزيادة لفائدة (قوله الاملال) أي السآمة (قوله والاضجار) أي الكراهية فعطفه من عطف المسبب على السبب (قوله موشحاً) أي مزيناً (قوله بدعاء من) مصدر مضاف للمفعول أي بدعائي لمن الخ فالداعي له الشارح حيث قال خلد اللهم ملكه الخ (قوله أيده) أي قواه (قوله بالنفس القدسية) أي المطهرة من الرذائل منسوبة الى القدس بضمين أو بضم فسكون وهو الطهر (قوله والفضائل) جمع فضيلة وهي المزية القاصرة ويقابلها الفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية ولوعبر بها كان أولى والانسية بالكسر نسبة للانسان خلاف الجن أي الفضائل المنسوبة للانسان كالعلم والكرم والشجاعة والصبر والحلم أو الانسية بالضم نسبة للانسان ضد الوحشة أي الفضائل التي يستأنس بها وهو أولى (قوله وشرف أرائك) جمع أريكة وهي السرير وتسميته بذلك اما لكونه في الاصل كان يتخذ من أراك أو لكونه مكان الاقامة من قولهم أرك بالمكان أروكا اذا أقام به (قوله السلطنة) أي أهلها أي السلاطين (قوله بحضرته) متعلق بشرف أي بذاته والحضرة في الاصل قرب الرجل وفناءه والشاه المرتفعة والشهم في الاصل ارتفاع الانف أطلق عن قيده وأريد به مطلق ارتفاع (قوله وآتاه) أي أعطاه (قوله الملك) أي التصرف بالامر والنهي والمراد بالحكمة العلم النافع وفي قوله وآتاه الخ اقتباس وهو ان يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه ولا يضر فيه التعبير اليسير كما هنا فان لفظ الآية وآتاه الله الملك والحكمة الخ وهذا لم يذكر لفظ الجلالة (قوله ووقفه) أي خلق فيه قدرة على التشييد ورغبه فيه (قوله لتشييد) أي لرفع واظهار واشهار والتشييد في الاصل رفع البناء الناقص فاستعير لما ذكر على طريق الاستعارة المصروفة أو استعمل فيما ذكر على جهة إيجاز المرسل لعلاقة الاطلاق والتقيد وإضافة قواعد للدين بيانية (قوله ورفع معالم) جمع معلم وهو العلامة التي يهتدى بها وقوله المعالي جمع معلاة وهي الرتبة العالية أي رفع العلامات الدالة على الرتب العالية وتلك العلامات كالعلم والكرم والتأليف والمراد برفع العلامات المذكورة اظهارها فشبها الاظهار بالرفع واستعمل فيه اسمه على طريق الاستعارة (قوله لاهل اليقين) أي أهل العلم وهو متعلق بمحذوف صفة للمعالي أي المعالي الكاتبة لاهل اليقين أي انه رفع وأظهر العلامات الدالة على المراتب الكاتبة للعلماء وهي علمهم بعد ان كان مخفياً لا يشتغل به أحد أو متعلق برفع أي انه رفع لاهل العلم العلامات الدالة على رفعهم وهي العلم

(قوله بدعاء من) الإضافة على معنى اللام أي بدعاء لمن أيده الله والدعاء سيأتي في قوله خلد اللهم الخ (قوله القدسية) نسبة الى القدس بمعنى الطهر فعنى قدس الله روحه أي طهرها فلا يدعى بذلك للتصاري كما هو متعارف الآن (قوله السلطنة) هي قوة الملك ويصح ان تفسر بصفة تقوم بالسلطان تقضي تنفيذ أوامره ونواهي ناشئة من تولية أهل الحل والعقد له (قوله بحضرته) الحضرة في الاصل مكان الحضور والمراد به هنا ذات المدوح وعبر عنه بالحضرة والحاضر لحضوره في الاذهان وملاحظته دائماً لتعلق القلوب به (قوله الملك والحكمة الخ) فيه اقتباس من قوله تعالى وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه بما يشاء والحكمة العلم النافع ففيه إشارة الى انه ملك وعالم (قوله لتشييد قواعد الدين) أي رفعها واظهارها بحمل الناس على العمل بها

(قوله باللفظ) الباء داخلة على المقصور عليه * وأعلم أن قصر الشيء على الشيء معناه أن لا يتجاوز المقصور المقصور عليه ولا يتعداه والذي يقصر ولا يتعدى ما شأنه الشمول فيجعل غير شامل وما شأنه الوصول للشيء فيجعل غير واصل والشيء واحد والذي شأنه الشمول الصفات والذي شأنه الوصول الموصوفات * ثم القصر بالمعنى المتقدم قسمان قصر صفة على موصوفها نحو ما قام لا يزيد أي ليس غيره متصفاً به وقصر موصوف على صفة نحو ما زيد الا قائم ومعناه لم يصل زيد الا الى القيام أي ليس موصوفاً بغيره من الصفات وان كان غيره متصفاً به فتأخذ ان قصر الصفات معناه عدم الشمول وقصر الموصوفات معناه عدم النوال والوصول الى غير الصفة التي انصف بها فاذا أريد قصر صفة على موصوف يخص ونحوه ففيه ثلاثة مذاهب (الاول) ان لنا في أدائه طريقين (الاول) نسبة الفعل أي الصفة كالجود والظف سواء كانت على وجه الايقاع أو الاسناد مثلاً الى الموصوف نحو اختص زيد بالجود وخصه الله به واختصه به وخصه به والمعنى في الاول انفرد وفي الباقي أفرد وميزه به كما تقدم (الثاني) نسبة الفعل كذلك الى الصفة وادخال الباء على (١٨) الموصوف نحو اختص الجود زيد وخصه الله بزيد واختصه الله بزيد وخصه

الله بزيد والمعنى على الاول لم يكن الجود شاملاً غير زيد وعلى الثاني جعله قاصراً غير شامل أي لم يجعله شاملاً لغيره فهذان طريقان يؤدي بهما قصر الصفة على الموصوف وكل منهما طريق معروف تقتضيه القواعد والطريقان عربيان ولا نظر لاصل العرف وهذا المذهب لم يعلم صاحبه (والمذهب الثاني) مذهب السعد والسيد وهو كالاول في ان للاداء طريقين كما سبق الا ان الغالب عند السعد دخول الباء على المقصور والغالب عند السيد دخولها على المقصور عليه والمراد بالغالب الاصل العرفي لا الاكثر استعمالاً

(قوله باللفظ) الباء داخلة على المقصور والمراد به الاحسان (قوله العليم) أي الكثير العموم (قوله والخلق العظيم) هو مجمع كل فضيلة فيعلم على المؤمن ويعضب على الكافر فيعطى كل أحد حقه (قوله بحيث) أي فصار بحيث الخ أي فصار ملتبساً بحالته أي أن يشار اليه ما هذا الخ فالباء للملازمة وحيث بمعنى حالة فاضاقتها لما بعدها بيانية وفي الكلام حذف مضاف أي ملتبساً بحالته هي صحة ان يشار اليه بقولنا ما هذا الخ (قوله ما هذا الخ) فيه اقتباس (قوله الخاقان) لقب كل ملك من ملوك الترك كما ان كسرى لقب لملك الفرس والنجاشي لقب لملك الحبشة (قوله المولى) أي السيد أو الناصر وقوله الاعظم أي مما سواه من السلاطين (قوله الاعدل) أي من كل ملك وقوله الاكرم أي من كل ماسواه (قوله ناصب رايات) جمع راية وهي علم الجيش وهو الرمح الذي يجعل عليه ثوب من حرير مثلاً ويحمل امام الجيش والمراد بها الآثار أي مظهر آثار العدل الذي هو إعطاء كل ذي حق حقه فتكون الرايات مستعارة للآثار والنصب ترشيح اما باق على حقيقته أو مستعار للاظهار فيكون شبه الاظهار بالنصب واستعار النصب للاظهار واشتق من النصب ناصب بمعنى مظهر على طريق الاستعارة التبعية وآثار العدل انتظام الرعية واقامة الشريعة والانصاف عطف مرادف والانصاف في الاصل إعطاء النصفة يقال فلان نصف أخاه أي جعل الامر بينهما نصفين ولكن المراد به هنا ان يعطي كل أحد حقه على الوجه الشرعي وهو عين العدل

قائم

كما تقيده عبارة العلامةين لمن أطلع عليها (والمذهب الثالث) وهو للسيد أيضاً ونقله عنه العصام كما يؤخذ من حاشية المحقق الحفني على شرح المضدية الوضعية وحاصله انه لا طريق الا دخولها على الموصوف فتدخل الباء على المقصور عليه لا غير ويؤول كل ما خلفه ويرد اليه بتأخير مادة التخصيص وتقدير معمول مقرون بالباء الداخلة على المقصور عليه وتجريد العامل المقرون بالباء الداخلة على المقصور عليه عن الاختصاص بالاثبات بالتمييز مثلاً هذه هي المذاهب الثلاثة فتدبر والله أعلم * (قوله رايات العدل) العدل التقصد في الامور وهو خلاف الجور يقال عدل في أمره عدلاً من باب ضرب والعدالة صفة توجب مراعاتها الاحترار عما يخل بالروء عادة ظاهراً فالمرء الواحدة من صفات الهفوات وتحريف الكلام لا يخل بالروء ظاهراً لا احتمال الغلط والنسيان والتأويل بخلاف ما اذا عرف منه ذلك وتكرر فيكون الظاهر الاخلال اه مصباح (قوله والانصاف) هو اعطاء النصفة والمراد ان يعطي كل ذي حق حقه على الوجه الشرعي

(قوله قانع) القمع في الاصل الاذلال ففي المصباح قمعه قمعاً أذلاله اه والمراد به هنا الحو والازالة (قوله آثار الظلم والاعتساف) المراد بالآثار الامور المترتبة عليهما والظلم اسم من ظلمه ظلماً من باب ضرب وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه وفي المثل (من استرعى الذئب فقد ظلم) والاعتساف مثل العسف وهو فعل الشيء من غير روية * قال في المصباح عسف في الامر فعله من غير روية ومنه عسفت الطريق اذا سلكته على غير قصد والتعسف والاعتساف مثله اه (قوله السنة) هي في اللغة الطريق والعادة وفي عرف الاصوليين أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله ما لم تكن على وجه الاعجاز كتكليمه الضب وغوص قدمه في الحجر ونسج الماء من بين أصابعه ومن الافعال تقريره لانه كف عن الإنكار والكف فعل من أفعال النفس ومنها أيضاً اشاراته كشارته لكعب بن مالك ان يضع الشطر من دينه عن ابن أبي حنيفة ومنها فانه من أفعال القلب والظاهر ان المراد بالسنة في كلامه المعنى العرفي ويحتمل اللغوي (قوله النبوية) نسبة للنبي صلى الله (١٩) عليه وسلم ولا يخفى انه ان أريد بالسنة الطريقة فالامر

قانع آثار الظلم والاعتساف * محي ما أثر السنة النبوية * منفذ أحكام الملة المصطفوية * هو الذي يعز الدين بالسيف والسنان * وينصر بالحجة والبرهان * ثلاث على صفحات الايام

(قوله قانع) أي مذل والمراد به المزيل ففيه استعارة لتخفي عليك أو انه شبه آثار الظلم وهو الجور برجال جائر على طريق المسكنية واثبات قانع تخييل (قوله والاعتساف) عطف مرادف والاعتساف في الاصل اسم للمشي على غير الطريق الحسي أطلق هنا على الظلم وهو المشي على غير الطريق الشرعي فهو مجاز علاقته الاطلاق والتقييد (قوله محي ما أثر) أي مكارم والسنة الطريقة والمراد بالماثر الاحكام الشرعية فهي مستعار لها ثم شبهت تلك الماثر بمعنى الاحكام الشرعية من حيث خفاؤها قبل وجود هذا الممدوح بموتى على طريق المسكنية واثبات محي تخييل اما باق على حقيقته أو مستعار لمظهر (قوله منفذ أحكام الملة) الاضافة للبيان وقوله المصطفوية نسبة للمصطفى صلى الله عليه وسلم ومنفذ اما بالفاء وهو ظاهر واما بالقاف أي مخلص لها وعليه فشبّه الاحكام من حيث عدم العمل بها قبل وجود هذا الممدوح برجال استحوذ عليهم ظالم واضطروا لمن يتقدم منه تشبهاً مضراً في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الانقاذ تخييل أي انه مخلص لها من الضياع والترك باظهارها والعمل بمقتضاها (قوله هو) أي السلطان (قوله يعز) أي يقوي الدين وهو الاحكام الشرعية والمراد بتقويتها اظهارها وتنفيذها والجري على مقتضاها بحيث لا يتعطل حكم منها (قوله بالسيف) أي بالقتل به في الجهاد والسنان أي الرماح أي فكان يجاهد في سبيل الله (قوله وينصره الخ) أي فكان يقوي ذلك فجمع ذلك السلطان بين العلم والجهاد (قوله بالحجة) أي الدليل وعطف البرهان من عطف الخاص على العام (قوله ثلاث) أي أضاءت وأشرقت وهو مستعار لظهور استعارة

بالفتح قوي وعز يعز من باب تعب لغة فهو عزيز وجمعه أعزة وتعزز تقوى وعززته بآخر قوته بالتخفيف ومن باب قتل أفاده في المصباح (قوله بالسيف) السيف معروف وجمعه سيوف وأسياف ورجل سائف معه سيف وقوله والسنان مفرد وهو طرف الرمح وجمعه أسنة وأشار بذلك الشارح الى ان الممدوح كان من أرباب الشجاعة المجاهدين لاعلاء كلمة الله (قوله وينصره) أي يقويه ففي المصباح نصرته على عدوه ونصرته منه نصراً أعنته وقوته والفاعل ناصر ونصير وجمعه انصار مثل يتيم وإيتام اه (قوله والبرهان) من عطف الخاص على العام ثم انه يحتمل ان الشارح أشار بهذه الفقرة الى ان الممدوح كان عالماً في ذاته كما يحتمل انه أشار بها الى انه كان متمسكاً بالدين معيناً لعلماء عصره على نصرته بالحجة والبرهان (قوله ثلاث) أي أشرقت والمراد هنا ظهرت (قوله على صفحات الايام) الصفحات جهات الورق وفيه مكنية حيث شبه الايام بالورق بجامع ان كلا محل لاظهار النور واثبات الصفحات تخييل والمعنى ان آثار عدله ظاهرة في جميع الازمنة

آثار معدله وسلطانه * وتهللت على وجنات الانام أنوار مكرمه واحسانه * السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف * غياث الحق والسلطنة والدينا والدين عبداللطيف * خلد الله ملكه وسلطانه * وأعل كلمته وشانه * وانصر حيشه وأعوانه * في دولة دائمة * وسلطنة قائمة * وقدر منيع * وشأن رفيع * وسميته * بالتذهيب * في شرح التهذيب * راجيا من الله تعالى أن يكتسى من ميامن

تصريحية تبعية وصفحات الايام أي جوانب أيامه قال في الايام عوض عن المضاف اليه فشبه أيامه بقصور لها صفحات أي جوانب على طريق المكنية وصفحات تخيل (قوله آثار معدله) أي عدله والمراد بآثاره انتظام حال الرعية وسلطانه أي قهره أي للكفار ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالمكنية حيث شبه انتظام حال الرعية الذي هو أثر العدل والسلطنة بنور يضيء ويشرق على طريق المكنية وأثبت التلاؤلا تخيل (قوله وتهللت) عطف مرادف على تلالا (قوله على وجنات الانام) جمع وجنة وهي ما ارتفع من الوجه وقوله أنوار مكرمه أي عدله فقوله واحسانه عطف مغاير أو أن المراد بمكرمه كرمه فالعطف تفسيري ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة حيث شبه المكارم والاحسان بأشياء ذات أنوار على طريق المكنية وأثبت الانوار تخيل والتهليل ترشيح (قوله المطاع) أي الذي تطيعه الانام فيعملون بمقتضى قوله وقوله المطيع للشرع أن أريد به الاحكام الشرعية فالمراد بطاعته له العمل بمقتضاه وإن كان المراد بالشرع الشارع فالمراد بطاعته له الامتثال لأوامره ونواهيها بالفعل والترك (قوله غياث) أي معيثة ومنقذ الحق من اخفائه والحق مطابقة الواقع للنسبة بخلاف الصدق فانه مطابقة النسبة للواقع فالطابقة في الاول معتبرة من جانب الواقع وفي الثاني من جانب النسبة وقوله غياث الحق يحتمل أن المراد الكلام الحق الشامل للقرآن والسنة وقضايا العلوم الشرعية أو معيثة أهل الحق وعلى الاول فشبه الكلام الحق بمظلوم وقع في يد ظالم فانقذه منه على طريق المكنية وغياث تخيل وكذا يقال فيما بعده لكن يجعل المشبه أهل الحق (قوله خلد الله ملكه) هذا هو الدعاء الذي وشح به شرحه أي اللهم أجعل ملكه أي تصرفه في الرعية بالامر والنهي مخلداً أي دائماً لا انقضاء له (قوله وسلطانه) أي قهره للاعداء (قوله وأعل) أي نفذ كلمته وشانه أي قدره ومرتبته وأعوانه أي معينيه كانت طائفته أم لا (قوله حيشه) أي طوائفه في دولة أي جماعة أو سلطنة متعلق بخلد أو حال من ضمير ملكه (قوله دائمة) أي مستمرة وقوله قائمة أي دائمة (قوله منيع) أي مانع من دخول النقص فيه (قوله وشأن رفيع) أي قدر مرتفع عن وقوع النقص فيه فالقتران بمعنى (قوله وسميته) عطف على قوله شرحته (قوله بالتذهيب) هو اطلاق الفضة بالذهب وقوله في شرح أي لشرح أي لكشف وإيضاح في معنى اللام أو أنها باقية على حالها وفي الكلام حينئذ استعارة تبعية وعلى كلا الاحتمالين فهو متعلق بمحذوف صفة للتذهيب وقوله التهذيب أي التخليص من الحشو والتطويل والمراد بالمذهب والمخلص مما ذكر في كلام الشارح إشارة إلى أن المتن كأنه فضة خالصة وهذا الشرح طلاء له ويحتمل أن قوله في شرح حال من فاعل سمي أي في حال شرحي للتهذيب وهذا كله بالنظر لهذا التركيب في حد ذاته قبل جعله عاملاً على هذا الشرح أما بعد جعله عاملاً له فتلك الكلمات لا معنى لها لأنها حينئذ بمنزلة حروف زيد (قوله راجياً) حال من فاعل سمي (قوله أن يكتسى) أي هذا الشرح (من ميامن) أي

(قوله غياث الحق) أي معيثة أهل الحق بمعنى أنه ينصف من كان الحق في جانبه وفي بعض النسخ معيثة الخلق أي المخلوقات (قوله عبداللطيف) اسم المدح ولم أقف له على ترجمة (قوله وأعوانه) كالوزراء والعلماء وقواد الجيش (قوله وقدر منيع) أي ممنوع صاحبه من ارتكاب النقائص أو مانع من غلبة الغير (قوله وشأن رفيع) أي مرفوع صاحبه عن العيوب أوراغ لدولته وملته (قوله وسميته) الوالوالاستئناف أو عاطفة على وضعته مقدراً (قوله بالتذهيب) هو في الاصل طلاء الفضة بالذهب ففيه إشارة إلى أن المتن كالفضة وهو كالطلاء بالذهب الجالب للحسن (قوله في شرح) الشرح بمعنى الكشف والبيان فالظرفية من ظرفية الموصوف في الصفة والمراد في شرح قسم منه لما تقدم وفي بعض النسخ على شرح وصوابه على متن

(قوله ولي التوفيق) التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد ولا احتياج إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لاجراج الكافر بناء على أن القدرة عرض يقارن الفعل كما ذهب إليه الأشعري إذ ليس في الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة تسبق المقدور كما ذهب إليه غيره ورجحه كثير فيحتاج وفي بعض حواشي القطب مانصه التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والطاعة عبارة عن الحركات فالحلوق شيان الحركات (٢١) والقدرة التي هي عرض وهما

قبوله يمنة الاقبال * ويرتدي من ملامح نظره برداء العز والجمال * أن الله ولي التوفيق * وتحقيق الامنية تحقيق * وها أنا أشرع في المقصود * بعون الملك المعبود * فأقول قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً من السلام ويسمونهم مقدمة الشروع في العلم بركات جمع بمن أي بركة (قوله قبوله) أي قبول ذلك السلطان وقبول الشيء الرضا به (قوله يمنة الاقبال) أي يمنة هي الاقبال أي اقبال السلطان عليه والاقبال على الشيء التوجه إليه وهذا بعض ثمرات قبوله له (قوله ويرتدي) أي هذا الشرح (قوله من ملامح) جمع ملح بمعنى ملح وهو النظر بطرف خفي (قوله نظره) أي نظر السلطان إليه ومن في قوله من ملامح للتعليل أو ابتدائية وفيها معنى التبعية وقوله برداء العز أي بالعز والجمال الشبهين بالرداء (قوله أن الله) أي انما جرت من الله دون غيره قبول السلطان له لأن الله ولي أي مولى أي معطي (قوله وتحقيق) أي أثبات وتحصيل والجار والمجرور متعلق بتحقيق والامنية ما يتمناه الانسان أي وتحقيق باثبات وتحصيل أميني أي ما يتمنيته من قبول السلطان له (قوله وها أنا) ادخال هاء التنييه على ضمير الرفع الخبر عنه بغير اسم الإشارة شاذ والغالب دخولها عليه أن كان خبره اسم إشارة نحو ها أنا ذا أو على اسم الإشارة نحو هذا (قوله بعون) أي اعانة والباء للملازمة أي حالة كوني ملتبساً باعانة (قوله في المقصود) أي من الكتاب كان مقصوداً بالذات كباحث التصورات والتصديقات أو بالتبع كالمقدمة (قوله فأقول) عطف على أشرع (قوله جرت عادة أصحاب التصانيف) أي جروا على عادتهم واستمروا عليها هذا هو الحقيقة وأما اسناد الجري للعادة فهو مجاز مثل ما ربح تجارتهم الحقيقة فارجحوا في تجارتهم إذ حق الربح أن يسند لهم لالتجارة فاسنده اليها مجاز عقلي (قوله بان الخ) متعلق بجرت وقوله قبل الشروع في المقصود أي بالذات والمقدمة ليست منه بل مقصودة تبعاً بخلاف قوله أولاً وها أنا أشرع في المقصود فإن المراد منه ما يشمل المقصود تبعاً وهو المقدمة فاندفع ما يقال أن أول الكلام يفيد أن المقدمة من المقصود وآخره يفيد أنها ليست منه وهذا تناف (قوله ويسمونهم) أي ذلك البعض أي متعلق بمدلوله فاندفع ما يقال مقدمة العلم ليست الفاظاً بل ادراكات ثلاثة كما يأتي (قوله مقدمة الشروع في العلم) أي مقدمة العلم المشروع فيه وأضاف المقدمة للشروع لانه يتوقف عليها بالمرّة بالنسبة للتعريف وعلى جهة الكمال بالنسبة للباقي

تصديقان يتعلقان بموضوعية الموضوع وغائية الغاية وبذلك اندفع ما يقال صريحه أن مقدمة العلم اسم للالفاظ مع انها في الواقع اسم لادراكات ثلاثة تتعلق بتعريف العلم وموضوعية موضوعه وغائية غايته أما ذلك البعض من الكلام الذي جرت عادة أصحاب التصانيف بذكره قبل الشروع في المقصود فمقدمة كتاب لا مقدمة علم فتدبر (قوله مقدمة الشروع في العلم) لعله أقم لفظ الشروع لينبه على أن معنى قولهم مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم أو على أنها كما تسمى مقدمة العلم تسمى مقدمة الشروع في العلم وإن كان الشائع الاول فتدبر

(قوله كتحريف العلم) خالف ما يأتي لانه في المعتاد وما يأتي صنيع المصنف كذا بخط بعض المحققين (قوله أيضاً كتحريف العلم) أي برسمه لا بجمده لما قيل من أن مقدمة الشروع في العلم لا يمكن أن تكون بحد العلم لان حقيقة العلم مسائله ولا يصح حمل مسائله عليه محلاً صورياً لا بعضاً ولا كلاً لما يلزم على الاول من حمل الجزئي على السكلي وهو باطل ولما يلزم على الثاني من عدم فائدة ذكر العلم بعد مقدمة الشروع لذكره فيها بل حمل جميع المسائل عليه في مقدمة الشروع مناف لكونها مقدمة شروع في العلم ويلزم الدور أيضاً لان حده موقوف على معرفة جميع مسائله فلو كان حده مقدمة شروع فيه لزم توقف الشروع في تلك المسائل على العلم بها وما هذا الا دور ويلزم أيضاً أن تكون حقيقة العلم خارجة عنه لان مقدمة الشروع في علم غير ذلك العلم هذا ايضاح ما قيل * وقال (٢٢) بعض المحققين من مشايخنا يمكن أن يكون بالحد بان يستخرج من جميع مسائل

كتحريف العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه

(قوله كتحريف) أي كذا كتحريف العلم المفيد ذلك التحريف لتصور العلم الذي هو الادراك الاول فقوله كتحريف تمثيل لذكر البعض الذي جرت العادة بتقديمه على الشروع في المقصود لانه مثال للبعض كما لا يخفى وتعرف هذا الفن آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر على ما هو معلوم (قوله وبيان الحاجة إلخ) أي وتبين أي ذكر ما يفيد التصديق بان هذا العلم محتاج اليه في كذا كعصمة الذهن عن الخطأ في الفكر فانه محتاج فيها الى المنطق فالتصديق بالعصمة المذكورة التي هي تابعة للمنطق هو الادراك الثاني ان قلت لم أسقط لفظ بيان من التحريف واصله لما عداه قلت لعله لما قاله بعضهم من ان البيان شائع في ذكر ما يفيد التصديق وذلك ظاهر في الموضوع والحاجة دون التحريف لان ذكر التحريف انما يفيد التصديق (قوله وموضوعه) أي وتبين أي ذكر ما يفيد التصديق بموضوعه وهذا التصديق هو الادراك الثالث وموضوع هذا الفن المعلومات التصورية والتصديقية فقوله وموضوعه عطف على الحاجة اليه أي وبيان موضوعه ان قلت المراد بالبيان التصديق والشروع في العلم لا يتوقف على التصديق بموضوعه ولا على التصديق بالحاجة اليه وانما يتوقف على التصديق بان موضوعه كذا وبانه محتاج اليه في كذا قلت في كلام الشارح حذف مضاف أي وبيان حاجية الحاجة اليه في كذا وبيان موضوعية موضوعه أي بيان كونه محتاجاً له في كذا وبيان كون موضوعه كذا فتحصل ان مقدمة العلم مجموع ادراكات ثلاثة تصوره بتعريفه والتصديق بان موضوعه كذا والتصديق بانه محتاج له في كذا وأما مقدمة الكتاب فهي عبارة عن الفاظ قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء كانت تلك الالفاظ دالة على متعلق الادراكات الثلاثة المعبر عنها بمقدمة العلم فقط أو على غيرها من المعاني فقط أو عليها وعلى غيرها من المعاني فمدلول مقدمة الكتاب أعظم من متعلق مقدمة العلم وظهر من هذا

العلم ذاتياً يعبرها اجمالاً ويميزها عن غيرها بالتأمل الصادق تدفع اللوازم المذكورة هذا ولا بد من تقدير مضاف أي كمعرفة تعريف والا فالتعريف ليس بادراك ولو صرح بذلك كما فعل المصنف في المطول حيث قال كمعرفة حده لكان أحسن فتدبر حق التدبر (قوله كتحريف العلم وبيان الحاجة إلخ) اعلم أن مقدمة اذا أضيفت للعلم تطلق تارة على ما يتوقف عليه مسائله شروهاً وذلك تصوره بجمده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته وعلى ما يتوقف عليه مسائله تصوراً

أو تصديقاً كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك المصنف فمن في شرحه على المفتاح وتطلق تارة أخرى على ما يتوقف عليه مسائل العلم شروهاً فقط وذلك تصوره بجمده أو رسمه والتصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته فقط كما مر ومن هنا يعلم ان الكاف في قول الشارح كتحريف تمثيلية على الاول استقصائية على الثاني هذا وأصل الشروع في العلم لا يتوقف على هذه الادراكات الثلاثة بل يتوقف على تصور العلم بوجهه سواء كان بجمده أو رسمه أو اسمه والتصديق بفائدة ماسواء كانت فائدته في الواقع أولاً وانما كان ذلك مقدمة يتوقف عليه أصل الشروع لاستحالة التوجه الى الجهول المطلق أي من كل وجه أما الذي يتوقف على هذه الادراكات الثلاثة فهو الشروع على بصيرة (قوله وبيان الحاجة اليه) أي ومتعلق بيان الحاجة اليه وهو المبين اذ البيان بالمعنى المصديري وهو التبيين لا يذكر والمراد بالحاجة المحتاج اليه فيه وهي ثمرته وغايته أعني عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر

(قوله بعد الفراغ من الخطبة) أي على احتمال ان المصنف في بها قبل الشروع في المقدمة وما بعدها وتقدمت لك الخطبة بنصها (قول المصنف مقدمة) أما مصروف على انه اسم جنس أو ممنوع من الصرف (٢٣) للعلمية والتأنيث على انه علم جنس

فمن أجل ذلك صدر المصنف هذا المختصر بها فقال بعد الفراغ من الخطبة (مقدمة) أي هذه مقدمة وهي بكسر الدال

ان مقدمة الكتاب مبينة لمقدمة العلم اذ الاولى الفاظ والثانية مجموع الادراكات الثلاثة السابقة وان النسبة بين مدلول مقدمة الكتاب وبين دال متعلق مقدمة العلم التبيين وان النسبة بين مقدمة الكتاب ودال متعلق مقدمة العلم العموم والخصوص من وجه فيجتمعان في الفاظ دالة على المعاني الثلاثة قدمت امام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب في الفاظ دالة على غير المعاني الثلاثة قدمت امام المقصود وينفرد دال متعلق مقدمة العلم في الفاظ دالة على المعاني الثلاثة أخرت عن المقصود وكذلك النسبة بين مدلول مقدمة الكتاب وبين متعلق مقدمة العلم واذا علمت هذا ظهر لك ان هذا البعض الذي جرت العادة بذكره قبل الشروع في المقصود مقدمة كتاب لا مقدمة علم وان قوله ويسمونه أي ويسمون متعلق بمدلوله مقدمة الشروع في العلم اذا كان مدلول ذلك البعض متعلق الادراكات الثلاثة فقط أو ويسمون متعلق بعض مدلوله حيث كان مدلول ذلك البعض متعلق الادراكات الثلاثة وغيره فظهر لك ان مقدمة العلم مجموع الادراكات الثلاثة لا ذلك البعض ولا متعلق الادراكات المذكورة تأمل (قوله فمن أجل ذلك) أي الجريان (قوله صدر بها) أي بالمقدمة المذكورة في قوله ويسمونه مقدمة الشروع في العلم وقضيته ان المقدمة المصدر بها هذا المتن مقدمة علم مع انها مقدمة كتاب كما هو ظاهر مما سبق فلو قال صدر به أي بذلك البعض الذي جرت العادة بتقديمه كان أولى (قوله بعد الفراغ) من الخطبة اعلم ان المصنف الف كتابه هذا في المنطق وفي الكلام فأخذت العلماء القطعة المحتوية على المنطق وشرحوها فهذا المتن الذي كتب عليه شارحنا قطعة من الكتاب الذي ألفه المصنف لامتّن مستقل كما يتوهم أفاده بعض شيوخنا (قوله مقدمة) هي في الاصل صفة ثم نقلت للاسمية فاما ان تجعل اسماً للطائفة المتقدمة من الجيش ثم انتقل منها على وجه الحقيقة أو المجاز الى أول كل شيء ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية الى اسم أول كل شيء ويتعين المراد بالاضافة فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة وبهذا تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية للاسمية بمعنى ان اللفظ لما صار اسماً بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفاً وصارت اسميته فرع وصفية جعلت التاء علامة على هذه الفرعية ثم ان هذه المقدمة في تقسيم العلم الى التصور والتصديق وتقسيمها الى البديهي والنظري وتعريف النظر وبيان الحاجة الى المنطق وتبين موضوعه (قوله أي هذه مقدمة) أشار بهذا الى ان لفظ مقدمة معرب لا موقوف ولا مبني لعدم التركيب كما قيل وانما كان معرباً لوجود التركيب تقديراً والى انه خبر لمبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز نصبه بفعل محذوف أي اقرأ مقدمة وجره بغامل محذوف أي انظر في مقدمة

بجعل الجاعل وهو لا يتأني التقدّم الذاتي فوهم لان المأخوذ أي المقطع منه وهو مقدمة الجيش انما قيل باعتبار التقدّم كما يدل عليه قوله للجماعة على ان الاسم عام للمقدمتين ومقدمة العلم لا يلزم ان تذكر أولاً بل قد تذكر آخر الكتاب

أو شخص هذا ولا يخفى ان لفظ مقدمة من اسماء التراجم واسماء التراجم كاسماء الكتب اسم للالفاظ المقيدة بالدلالة على المعاني على ما هو مختار السيد الجرجاني فمدلول لفظ مقدمة هو الالفاظ التي تأتي بعدها الى أول المقصود اذا علمت هذا فليس لفظ مقدمة مقدمة كتاب بل مقدمة الكتاب هو مدلولها ولا مقدمة علم لانها الادراكات المتعلقة بمدلول مدلوله فتدبر (قوله وهي) أي كلمة مقدمة سواء التي أتى بها المصنف أو غيره وسواء كانت مقدمة علم أو كتاب أو قياس أو دليل ففيه استخدام قوله (قوله وهي بكسر الدال) قدمت على الفتح لقول الزمخشري في الفائق ان المقدمة بالفتح خلف من القول أي باطل منه ومثله السكاكي في الاساس وهو غير كتاب الزمخشري ووجه بطلان القول بالفتح بان الفتح يفيد ان التقدم ليس ذاتياً كما قاله الشارح وما قيل ان التندّم الذكري

(قوله مأخوذة من قدم) عبارة المحقق الجلال الحلي على جمع الجوامع للتاج السبكي شرحاً لقوله (مقدمة) بكسر الدال كمقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه لا تقدموا بين يدي الله قال المحقق الاستاذ الشريفي (قوله من قدم اللازم متعلق بقوله مقدمة الجيش يعني ان مقدمة الجيش أخذت من قدم أما مقدمة المتن فأخوذة أى مقطوعة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة وليس المراد بأخذها من مقدمة الجيش انها منقولة أو مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف أو استعارته منه اذ لابد من اتحاد اللفظ في النقل والاستعارة ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة وانما لم يجعل قوله من قدم متعلقاً بمقدمة المتن لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفي في اشتقاق لفظ آخر منه ما لم يرد الاستعمال به اه اذا علمت هذا علمت فساد قول شارحنا مأخوذة من قدم حيث ربطه بقول المتن مقدمة فلو قال وهى بكسر الدال مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم لازماً بمعنى تقدم وقيل الخ لكان مستقيماً فتدبر حق التدبر (قوله لازماً) انما (٢٤) أخذت منه دون المتعدي لما عرفت أن اطلاقها باعتبار التقدم ولانها لو أخذت

منه لاضيفت الى من قدمته كالطالب لا الى من تقدمت عليه وهو الجيش مثلاً ولعدم افادة التقدم الذاتي افاده بعض المحققين وقوله لاضيفت الى من قدمته أى لأن الظاهر أن تضاف الصفة المتعدية الى المفعول لا الى ماله نوع تعاق كالجيش مثلاً كما أفاده حفيد السعد (قوله بمعنى تقدم لاحاجة اليه فان قدم اللازم لا يكون الا بمعنى تقدم الا أن يقال انه توضيح (قوله أيضاً بمعنى تقدم) فيه ان تقدم كما يأتي لازماً يأتي متعدياً فيقال زيد تقدمه عمرو فكان عليه ان يقيد بالزوم ويجاب بان فهم تقييده مما قبله على أنه قد يقال المشتملة هذا المثال من باب الحذف والايصال والاصل زيد تقدم عليه عمرو فالتنظير ساقط من أصله (قوله كما يقال مقدمة الجيش الخ) الظاهر ان الكاف للتشبيه مرتبطة بما يتفرع على أخذ مقدمة من تقدم من ان معناها الاشياء المتقدمة ففي كلامه شبه احتباك حيث أفاد بقوله سابقاً مأخوذة من قدم اللازم بيان أخذ المقدمة ولم يصح بذكر المعنى وان لم يذكره وأفاد بقوله كمقدمة الجيش الخ بيان معنى مقدمة الجيش ولم يبين أخذها واستظهر بعض مشايخنا كون الكاف للتعليل والمعلل أخذ مقدمة من قدم اللازم فيكون المعنى لما قيل في مقدمة الجيش الخ والمقول في مقدمة الجيش انها مأخوذة من قدم اللازم ولفظ مقدمة مقطوعة من مقدمة الجيش كما سبق وما ثبت للمقتطع منه يثبت للمقتطع فتدبره (قوله للجماعة المتقدمة) أي موضوع أو الموضوع للجماعة الخ فهو متعلق بمحذوف حال أو صفة (قوله وقيل من قدم الخ) حكاه بقيل لما فيه من التكلف الذي سئد كره

متعدياً فيقال زيد تقدمه عمرو فكان عليه ان يقيد بالزوم ويجاب بان فهم تقييده مما قبله على أنه قد يقال المشتملة هذا المثال من باب الحذف والايصال والاصل زيد تقدم عليه عمرو فالتنظير ساقط من أصله (قوله كما يقال مقدمة الجيش الخ) الظاهر ان الكاف للتشبيه مرتبطة بما يتفرع على أخذ مقدمة من تقدم من ان معناها الاشياء المتقدمة ففي كلامه شبه احتباك حيث أفاد بقوله سابقاً مأخوذة من قدم اللازم بيان أخذ المقدمة ولم يصح بذكر المعنى وان لم يذكره وأفاد بقوله كمقدمة الجيش الخ بيان معنى مقدمة الجيش ولم يبين أخذها واستظهر بعض مشايخنا كون الكاف للتعليل والمعلل أخذ مقدمة من قدم اللازم فيكون المعنى لما قيل في مقدمة الجيش الخ والمقول في مقدمة الجيش انها مأخوذة من قدم اللازم ولفظ مقدمة مقطوعة من مقدمة الجيش كما سبق وما ثبت للمقتطع منه يثبت للمقتطع فتدبره (قوله للجماعة المتقدمة) أي موضوع أو الموضوع للجماعة الخ فهو متعلق بمحذوف حال أو صفة (قوله وقيل من قدم الخ) حكاه بقيل لما فيه من التكلف الذي سئد كره

(قوله المشتملة عليها المقدمة) اشتمال الكل على أجزائه (قوله تجعل الشارع) أي مرید الشروع (قوله وفيه تكلف) وجهه ان اسناد التقديم اليها مجاز عقلي من الاسناد للسبب لان المقدم في الحقيقة معرفتها أو كون الشارع على بصيرة بسبب معرفتها اذ هي في ذاتها لا تقدم وبهذا تعلم ان الكائنات للظن لا للتحقيق كما قيل به وقيل في (٢٥) توجيه التكلف انه لا يلزم من جعلها الشارع ذا بصيرة كونها مقدمة له على اقرانه (قوله وقيل هي بفتح الدال) علمت مما تقدم انه خلف من القول ولذا أخره فتدكر (قوله من المتعدي) أي من قدم المتعدي وقيد بالمتعدي لان اسم المفعول لا يصاغ من اللازم (قوله على غيرها) وهو المقصود أعنى العلم المشروع فيه (قوله وفيه) أي القول بالفتح (قوله ايهاهم خلاف المقصود) المراد بالايهاهم القاء شئ في الوهم أي الذهن وليس المراد به التوهم لما فاته قوله لتأدية فتدبر (قوله لتأدية فتدبر) (قوله لتأدية فتدبر)

المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة فكأنها تقدمه على اقرانه وفيه تكلف وقيل هي بفتح الدال اسم مفعول من المتعدي فان هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها وفيه ايهاهم خلاف المقصود لتأدية فتح الدال الى أن تقديم هذه المباحث يجعل جاعل لا بالاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود * وبالجملة

(قوله المشتملة عليها) أي من اشتمال الدال على المدلول وقوله بصيرة تطلق على التبصر وعلى عين في القلب بها تدرك المعاني والمراد هنا الاول (قوله فكأنها الخ) أي و المقدم في الحقيقة فهمها وهو تفريع على قوله تجعل ضمير كأنها لمعرفة الامور المشتملة عليها المقدمة والمراد بالتقديم المسلط عليه الكائنية التقديم الحسي أي فكأنها تقدمه تقديماً حسياً وفي الحقيقة لا تقدمه تقديماً حسياً وانما تقدمه تقديماً معنوياً وليس المراد التقديم المعنوي لانه محقق فلا يصح تسلط الكائنية عليه (قوله وفيه تكلف) أي في هذا القيل تكلف ولعل وجهه ما أشار اليه بقوله لان معرفة الخ المفيد ان المقدم للشارع في الحقيقة انما هو معرفة ما اشتملت عليه المقدمة من الامور لانفس المقدمة كما يقيد أخذها من قدم المتعدي وفيه ان هذا التقدم كأي أي تقديري لاحق (قوله وقيل هي بفتح الدال) هذا مقابل لما سبق من انها بكسر الدال الجارى فيه القولان السابقان (قوله من المتعدي) أي مأخوذة من الفعل المتعدي لا اللازم وقوله فان الخ توجيه لكونها بفتح الدال اسم مفعول (قوله المباحث) جمع مبحث بمعنى محل البحث والبحث لغة التفطيش واصطلاحاً اثبات المحمول للموضوع والمراد بمحل البحث القضية أي فان هذه القضايا التي هي مدلول لفظ مقدمة المترجم بها لانها اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله جعلت مقدمة) أي جعلها الغير لا المؤلف مقدمة على غيرها من المباحث كالمباحث الآتية في الفصول (قوله وفيه) أي في هذا القيل وهو كونها بفتح الدال ايهاهم خلاف المقصود أي ايقاع خلاف المقصود في الوهم أي الذهن أي انه يوهى عدم استحقاقها التقدم بذاتها مع ان المقصود انما مستحقة للتقدم بذاتها وانما عبر بايهاهم لانه محتمل ان يكون تقديم الغير لها لكونها مستحقة للتقدم بذاتها (قوله الى ان) أي الى ايهاهم ان الخ لاجل ان يوافق أول الكلام (قوله لتأدية فتدبر الدال) أي لتأديته ففيه اظهار في موضع الاضمار (قوله لجعل جاعل) أي بدون ان تكون مستحقة له بالذات وقوله لا بالاستحقاق الذاتي أي لا باستحقاقها التقديم بذاتها وقوله وهو أي كون التقديم بجعل جاعل (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالاجمال بقطع النظر عن كون المقدمة بالكسر أو بالفتح وقوله المراد بالمقدمة ههنا أي بمدلول المقدمة وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة لان المقدمة هنا وقعت ترجمة فتكون اسماً للالفاظ المذكورة وحينئذ فتكون المقدمة هنا مقدمة كتاب وما يتوقف عليه الشروع مقدمة علم وحينئذ فيكون ما يتوقف عليه الشروع مراداً من مدلول المقدمة وقيد بقوله ههنا أي في هذا الموضوع للاحتراز عن المقدمة في باب القياس فانها تطلق على قضية جعلت

(م — ٤ — حواشي الجببي) (قوله وهو خلاف المقصود) أي من تقدمها بالذات وخلاف المقصود أشنع من التكلف (قوله وبالجملة) متعلق باقول السابق والاطهار للاشارة الى ان هذا متعلق بها مطلقاً بكسر أو فتح من لازم أو متد وهو خصوص بعد العموم أي ان ما تقدم يعم كل ما تقدم امام المقصود وهذا عام يخصه وقال وبالجملة أي والمقصود ومحط الجملة

قوله ما يتوقف الخ وذلك خاص ويحتمل ان يكون غرض الشارح بهذه العبارة افادة ان ما تقدم من انها اسم فاعل أو اسم مفعول انما هو بحسب الاصل وأما الآن فهي اسم لما يتوقف الخ فتدبر (قوله المراد) أى مراد المصنف وقوله هنا صلة المراد المحترز به عن مراد المصنف في غير هذا الحل من الكتاب من الاشكال بفتح الهمزة كقوله يرد بعكس المقدمتين فان المراد بها هناك ما جعلت جزء قياس ويحتمل انه صلة المقدمة أى مراد المصنف بهذه المقدمة لا بغيرها كبحث القياس وكما في تأليفات آخر للمصنف لكن ذلك يتوقف على كون المصنف له ذلك في كتاب أى له مقدمة في كتاب آخر غير هذا المتن تدبر ويحتمل ان المعنى مراد المنطقة لامراد المصنف وقوله هنا يستحيل أن يراد به أول هذا الكتاب بل المراد به أوائل كتبهم كما قاله ابن سعيد وأنت خير بان هذا يتوقف على ان جميع المنطقة يريدون بهاذلك وليس كذلك فان بعضهم يطلقها على ما هو أهم من المراد هنا وان أريد (٢٦) المعظم فيحتاج للسبر لكنه لا يناسب الجملة (قوله في مسائل العلم) قيل

والمراد بالمقدمة هنا ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه وهي مشتملة على بيان الحاجة الى المنطق وتعريفه وموضوعه واستعر فوجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الامور في موضعه * ولما كان بيان الحاجة جزء قياس وتطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل فتتناول مقدمات الأدلة وشرايطها كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه) الضمير راجع لما ذكر باعتبار لفظها أى أمور ثلاثة يتوقف الخ وهو تصويره برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعية موضوعه (قوله في مسائل العلم) المراد بالعلم القواعد الكلية والمسائل اما النسب التامة فتكون الاضافة من اضافة المدلول للدال وإما القضايا الكلية المفصلة فتكون الاضافة من اضافة الاجزاء لكلها وإما القضايا الجزئية فتكون الاضافة من اضافة الجزئيات لكلياتها (قوله وهي) أى المقدمة مشتملة أى والمقدمة هنا أى مدلولها وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والواو هنا للتعليل أى وانما قلنا المراد بالمقدمة هنا ما ذكر لان المقدمة هنا مشتملة الخ (قوله على بيان الحاجة) أى على متعلق بيان ما يفيد التصديق بالحاجة الى المنطق وقوله وتعريفه عطف على الحاجة أى وعلى متعلق بيان تعريف المنطق المفيد لتصوره وقوله وموضوعه عطف على الحاجة أيضاً أى وعلى متعلق بيان ما يفيد التصديق بموضوعية موضوع المنطق وبهذا ظهر لك ان الاشتمال من اشتمال الكل على أجزائه وان البيان مستعمل فيما شاع فيه من ذكر ما يفيد التصديق بالنسبة للحاجة والموضوع وفي غيره من ذكر ما يفيد التصور بالنسبة للتعريف (قوله وستعرف الخ) أى وهذه الامور الثلاثة التي اشتملت عليها المقدمة يتوقف عليها الشروع في مسائل العلم وستعرف الخ وحينئذ يكون المراد بالمقدمة هنا ما ذكره (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال المقدمة

أحکم لفظ مسائل لافادة أن العلم في قولهم يتوقف عليها الشروع في العلم مراد منه القواعد الادراك ولا الملكة لان العلم مشترك بين هذه المعاني الثلاثة وعليه فالاضافة بيانية اه وفيه ان قولهم الشروع قرينة تعيين ان المراد بالعلم المسائل لا الملكة ولا الادراك كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من الرشد فالإقام ليس الداعي له ما ذكر والاحسن في توجيه الاقحام ان يقال انه لدفع ما عساه أن يقال ان العلم كما يطلق على المسائل يطلق على ما يعيها

ومبادئها والمبادئ لا تتوقف على هذه الامور والمراد بالمسائل المقصود الذاتي من المعارف والقياس وبالبادئ الكليات الخمس والقضايا فتدبر (قوله وهي مشتملة) في قوة التعليل لقوله المراد أفاده بعضهم (قول المصنف العلم ان كان اذناً للنسبة فتصديق) اعلم ان في التصديق مذاهب (المذهب الاول) مذهب الامام يعني الرازي ومن تبعه من المتكلمين وهو انه مجموع الادراكات الثلاث والفعل أي المجموع المركب من الاربعة وفيه ان التصديق قسم من العلم الذي هو الادراك باتفاق والمركب من العلم والفعل ليس بعلم وما قيل من ان التصديق مجموع ادراكات اربعة وهو مذهب الامام بناء على ما نقل عنه من انه متردد في كون الحكم ادراكاً أو فعلاً رده عبد الحكيم بانه لم يذهب اليه أحد أي لم يتخذ مذهباً بل هو مجرد احتمال وما نقل عن الامام من التردد مردود (المذهب الثاني) مذهب الحكماء وهو انه الحكم وهو الادراك الاخير أي ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وفيه ان ادراك ان النسبة واقعة أو غير واقعة بان يحصل في الذهن كونها منسوبة اليها الوقوع من غير ان ينسب بالاختيار الذي هو التسليم والقبول ليس بتصديق فان ذلك حاصل عند الكافر المعاند وليس

بمصدق بل هذا نوع من التصور متعلق بالقضية يقال له المعرفة قال الله تعالى (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) فهو مكتسب من القول الشارح لامن الحجة والتصديق المنطقي هو الايمان بعينه كما حققه المصنف أعني السعدي في التلويح وجنح السيد السند الى ان مذهب الحكماء هو الحق دون احتمال ان يكون التصديق مركباً من ادراكات اربع معللات بان تقسيم العلم الى تصور وتصديق انما هو لامتياز كل منهما بطريق يستحصل به والادراك الاخير المسمى بالحكم هو المنفرد بطريق خاص يوصل اليه وهي الحجة المنقسمة الى أقسامها الثلاثة وهي القياس والتمثيل والاستقراء وما عدا هذا الادراك له طريق يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور الحكموم عليه وتصور الحكموم به وتصور النسبة الحكمية تشارك سائر التصورات في الاستحصا بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسماً واحداً من العلم مسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص اه وأنت قد علمت ان هذا الادراك الاخير ليس مكتسباً من الحجة بل هو نوع من التصور فلا يصح ان يكون هو التصديق فالحجة غير مسالة وقال العلامة عبد الحكيم لقائل ان يقول أي منعا لعدم فائدة الضم وتوجيهها لاكتساب التصديق من الحجة على احتمال انه مركب من ادراكات اربع إن ذلك الادراك لكونه متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة لملاحظتهما بمنزلة الهيئة للسرير الحصلة للامر الواحد الحقيقي وهو السرير فكما ان الحاصل في الخارج السرير مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة أي ان نتيجة العمل انما هو الهيئة فقط والسرير اسم لمجموع الاجزاء والهيئة فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع أي مجموع الادراكات الثلاث والادراك الاخير وان كان الاكتساب متعلقاً بالادراك المذكور كما ان متعلقه أعني النسبة الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الشكل أعني الطرفين والنسبة أمراً واحداً حقيقياً وهو القضية مغايراً لكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة (٢٧) أجزاء من المعلوم فكذلك العلم ومواجهته مخالفة العلم بالمعلوم

معمودة لبيان الحاجة والتعريف والموضوع فلا يثني ذكر فيها تقسيم العلم وقدمه وحاصل الجواب ان بيان الحاجة الذي هو من جملة ما يتوقف عليه الشروع يتوقف على التقسيم فيكون الشروع متوقفاً عليه أيضاً لان المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء فلذا ذكره وانما قدمه على تلك الامور لان بيان الحاجة متوقف عليه وبيان الحاجة يؤدي الى التعريف وبيان

ان النزاع في التصديق لفظي فمن نظر الى ان الحاصل بعد الحجة ليس الا الادراك الاخير أعني ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة قال ببساطته ومن نظر الى ان الادراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركبه ومن نظر الى انه لا يكفي في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة لاختيار والالسان ادراكاً تصوريات متعلقاً بالقضية يسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك الاخير أو مجموع الادراكات الثلاثة وهذا هو المذهب الثالث الآتي بيانه فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق بأي معنى تريد وأما النظر الى مقصود الفن أعني بيان طرق الاكتساب كما جنح اليه السيد السند فلا يرجح شيئاً من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بطريق خاص اما باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه فتدبر اه كلامه بنوع زيادة ومحصل هذا التوجيه ان التصديق على احتمال انه مركب من ادراكات اربع مكتسب من طريق خاص وهو الحجة بمعنى انه حاصل بعد الحجة وان كان الاكتساب متعلقاً بالادراك الاخير وضمت له الادراكات الثلاثة لانه بمنزلة الهيئة لها ولحصول المجموع بعد اكتسابه وناقشه في هذا التوجيه مفتي زاده في حاشيته على القطب فراجع (المذهب الثالث) وهو للسكاتب صاحب الشمسية والتاج السبكي صاحب جمع الجوامع كما حمل كلامه عليه شارحه المحقق الخي واختاره صاحب الكشف وصاحب المطالع ان التصديق هو الادراك المصاحب للحكم فيحتمل ان المراد بهذا الادراك هو ادراك النسبة الحاصلة بين الطرفين أو هو ادراك واحد متعلق بالقضية وهو مجموع الادراكات الثلاثة ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد متعلق بالقضية فان الادراكات الثلاث حين الحكم حصل لها وحدة بحيث صارت قضية وعلى كل فهذا الادراك الاخير ان حصل في النفس مع الايقاع وهو ان تنسب باختيارك الوقوع لمتعلقه فطريقه الحجة وهو التصديق وليس ذلك الادراك نفس الحكم بل الحكم فعل للنفس مقارن له وهو لا يكتسب من شيء والحاصل ان ذلك

معمودة

الادراك الاخير ان كان مقارنا لفعل النفس بان أدركت النسبة أو حصل في النفس الادراك الذي هو مجموع الادراكات الثلاث بناء على ما مر مقترنا بالايقاع الذي هو فعل النفس فطريقه الحجة وان لم يكن مقترنا بذلك الفعل فهو تصور متعلق بالقضية يقال له المعرفة طريقه القول (٢٨) الشارح وأما ذلك الفعل المسمى بالحكم الذي هو ان تنسب الوقوع بالاختيار فليس

مكتسباً من شيء كساقى الافعال ولقد تقرر بتقرير هذا المذهب على هذا الوجه

الفاضل المتقن عبد الحكيم وهو في غاية من التحقيق وبعد احاطتك به يمكنك تنزيل كلام مصنفنا عليه وياك حمله على مذهب الامام أو الحكماء لردّها بما تقدم لك وانما أطلنا الكلام في هذا المقام لدقته وخفائه والله أعلم (قوله وهو الادراك) أي لا الملكة ولا القواعد لان كلامهما لا ينقسم الى التصديق والتصور كما لا يخفى (قوله مطلقاً) أي بلا شرط شيء فالمراد بالماهية المجردة وليس المراد ماهية الادراك بشرط شيء وهي الادراك المسمى بالتصديق أو بشرط لاشي وهي الادراك المسمى بالتصور المقابل للتصديق فان كلا منهما لا يصلح ان يرد فيه التردد المذكور في المصنف بقوله ان كان الخ (قوله أيضاً مطلقاً) أي معه اذعان أولاً وهو المناسب لقوله الآتي ادراكاً على وجه الخ أو اذعاناً أولاً وهو المناسب لظاهر قول المصنف ان كان اذعاناً الخ ويحتمل ان المراد ان سواء كان قديماً أو حادثاً والادراك يتصف به تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وحينئذ يكون هذا من الشارح تعريفاً بالمصنف والسيد حيث ذكر ان العلم هنا بمعنى المكتسب وعلمه تعالى منزّه عن ذلك وقد سلك الدواني مسلك الاطلاق بهذا المعنى

مكتسباً من شيء كساقى الافعال ولقد تقرر بتقرير هذا المذهب على هذا الوجه

(ان كان اذعاناً للنسبة) الحكيمية (فتصديق) ومعنى اذعان النسبة ادراكها

يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى كالأبوة والبنوة فان كلا منهما نسبة يتوقف تعقلها على تعقل الأخرى هذا هو المراد بالاضافة المقابلة للفعل والانفعال والمراد بها هنا في جانب العلم النسبة أي انه نسبة بين أمرين يتوقف تعقلها على تعقل كل منهما وعلى هذا فيفسر الادراك بأنه حصول صورة شيء في الذهن والذي عليه المحققون انه من قبيل الكيف وعليه فالعلم عين المعلوم ذاتاً وانما يختلفان اعتباراً فصورة الشيء باعتبار كونها مرتسمة في الذهن علم وباعتبار ارتسامها بالشيء في الخارج معلوم فلا يقال أن من افراد العلم النظري وهو يتوقف تعقله على تعقل الغير كالدليل فلا يصدق عليه تعريف الكيف السابق من انه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير لانا نقول المنفي لزوم التوقف أي لا يلزم توقف تعقله على تعقل غيره بل تارة يتوقف تعقله على تعقل الغير وتارة لا يتوقف كما ذكر ذلك السيد البليدي في شرح المقولات (قوله ان كان اذعاناً للنسبة) أي ادراكاً على وجه الجزم أو الظن أي ان كان ادراكاً لوقوعها أولاً وقوعها واللام في قوله للنسبة زائدة للتقوية أي ان كان اذعان نسبة أي ادراكاً لها من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة سواء كان ذلك الادراك راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق للواقع وهو الجهل أو مطابقاً للواقع ولا يقبل التغير وهو اليقين أو يقبل التغير بتشكيك مشكك وهو التقليد فشكل من الظن والجهل المركب واليقين والتقليد تصديق عند المنطقة لانه ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها على وجه الجزم أو الظن وهو شامل لما ذكر وأما ادراك وقوعها أولاً وقوعها على وجه الوهم أو الشك فلا يسمى تصديقاً لانه لا جزم ولا ظن عند الشاك والمتوهم وأما المتكلمون فلا يجملون الظن والجهل والتقليد والشك والوهم من العلم بل هي مقابلة له لان العلم عندهم الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل والعلم عندهم غير المعلوم فالتصديق عندهم مقابل للتصديق عند المنطقة لان التصديق عند المنطقة من قبيل العلم والمعرفة وعند المتكلمين كلام نفساني يرجع لقول نفس المصدق آمنت وصدقت فلماذا يعرفونه بأنه حديث النفس التابع للمعرفة (قوله للنسبة الحكيمية) كشبهت الخير للمبتدأ أي ادراكاً لكون النسبة واقعة أولاً والحكيمية نسبة للحكم لكونها متعلقة فهي مورد الايجاب والسلب المعبر عنهما بالايقاع وهو ادراك الوقوع والانتزاع وهو ادراك عدم الوقوع وبعبارة أخرى قوله للنسبة الحكيمية أي المنسوبة للحكم لتعلقها بها لان الحكم ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا تنصف النسبة حقيقة بكونها حكيمية الا بعد تعلق الحكم بها لا قبله فلو قال المصنف للنسبة الخبرية بدل الحكيمية كان أولى والنسبة الحكيمية هي ثبوت المحمول للموضوع في كل من

(قول المصنف اذعاناً) الاذعان في اللغة الاسراع والطاعة واستعماله في الادراك لم يسمع من العرب وانما أحدثه المتأخرون كما في شفاء الغليل للمولي الخفاجي وفي الاساس أذعن له اذا سلس وانقاد وأذعن فلان لحقي أقرب به اه وكلا المعنيين مناسب هنا (قول المصنف والشارح للنسبة الحكيمية) قال العلامة عبه الحكيم في حواشي الخياي اعلم انه قد حقق ان النسبة الواقعة بين زيد وقائم هي الوقوع بعينه أو اللاوقوع كذلك وليس ههنا نسبة أخرى (٢٩) هي مورد الايجاب والسلب وانه

قد تصور هذه النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أو لا حصولها في نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين تعلق الثبوت والانتفاء ويسمى نسبة حكيمية ومورد الايجاب والسلب ونسبة ثبوتية أيضاً نسبة العام الى الخاص أعني الثبوت لانه المتصور أولاً وقد تسمى سلبية أيضاً اذا اعتبر انتفاء الثبوت اه (قوله الحكيمية) أي الصالحة لان يتعلق ويرتبط بها الحكم وليس المراد ما يتعلق بها الحكم بالفعل حتى يرد انها في كلام المصنف عارية عن هذا التعلق فلا يصح توصيفها بذلك واحترز به عن النسبة الغير الصالحة للتعليق المذكور وهي النسبة الانشائية التي هي ثبوت طلب شيء من الخاطب والنسبة التقييدية والامتراجية كسيبويه وخسة عشر قبل العلمية

(قوله ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه الخ) ليس غرض الشارح بهذا التأويل اجراء كلام المصنف على ما ذهب اليه الكاتبي في التصديق بان يكون معنى قوله ومعنى اذعان النسبة ادراكها على وجه الخ أي ادراكها ادراكاً مصاحباً لوجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول بان تنسب باختيارك الوقوع الى متعلق ذلك الادراك وهو النسبة لانه لا يلتزم مع قوله الآتي فالتصديق على تعريفه هو الحكم كما هو مذهب الحكماء فانه صريح في حمل المصنف على مذهبهم فتدبر

(قوله على وجه) أى على طريق وطرز ويطلق الوجه على السبب والعلة وليس مراداً هنا (قوله والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً) صريحه ان الادراك على الوجه المذكور هو عين الحكم وفيه ان الحكم كما تقدم اما ادراك كما هو رأى الحكماء أو فعل كما هو رأى الامام والكاتبى وعلى القول بأنه ادراك هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة كما سيذكره بعد ولم يقيدوه بكونه على الوجه المذكور وعلى القول بأنه فعل هو ان تنسب باختيارك الوقوع لمعلق الادراك وهو النسبة وعلى كلا الرأيين فالادراك (٣٠) المقيد بكونه على الوجه المذكور مباح للحكم فلا يصح ان يكون مسمى الحكم

على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطاً لكن يشترط في وجوده ثلاثة تصورات تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وانما قلنا الادراك على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم على ما ذكره القوم هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة

القضية الموجبة والسالبة عند المحققين وقيل انها ثبوت المحمول للموضوع في الموجبة وانتفاء المحمول عن الموضوع في السالبة وعليه مشى الشارح فيما يأتي في قوله ولا شك ان من أدرك الخ وانما كان التحقيق الاول لان مورد الايجاب والسلب والايقاع والانتزاع هو النسبة والايجاب والايقاع عبارة عن ادراك وقوعها أي مطابقتها للواقع والسلب والانتزاع عبارة عن ادراك عدم وقوعها أي عدم مطابقتها للواقع ونفس الامر ولا تكون النسبة مورداً لما ذكر الا اذا كانت بمعنى ثبوت المحمول للموضوع فذلك الثبوت تدرك مطابقتها للواقع في القضية الموجبة ويدرك عدم مطابقتها للواقع في القضية السالبة ولذا قال السيد في حواشي التجريد ان النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة على نهج واحد فيلاحظ الربط فيها لاعداد الربط ثم تدعى في الموجبة ان الربط ثابت وفي السالبة انه غير ثابت وقد علمت مما ذكرنا ان الايجاب والايقاع بمعنى والسلب والانتزاع بمعنى وان الاذعان أهم منهما (قوله على وجه الخ) هو ان يكون الادراك المتعلق بها متعلقاً من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة لامتعلقاً بها من حيث ذاتها (قوله يطلق عليه الخ) أى فالاذعان للنسبة وتسليمها وقبولها عندهم ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة وأما عند المتكلمين فهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله اسم التسليم) الاضافة للبيان والقبول عطف تفسير (قوله المذكور) هو الذى يطلق عليه اسم التسليم وقوله يسمى حكماً أي كما يسمى تصديقاً (قوله فالتصديق الخ) تفريع على ما تضمنه الكلام السابق من ان التصديق هو ادراك ان النسبة واقعة الخ (قوله على تعريفه) أي على تعريف المصنف له والمراد تعريفه الضمني لانه يؤخذ من تقسيمه المذكور تعريف التصديق بأنه الاذعان للنسبة الحكمية أى ادراك وقوعها أولاً ووقوعها (قوله كما هو مذهب الحكماء) أي وهو الراجح (قوله لكن يشترط في وجوده الخ) أى لان الحكم على الشيء وكذا الحكم به فرع عن تصوره (قوله وتصور النسبة الحكمية) أى ادراك تعلق الخبر بالمبتدأ (قوله وانما قلنا الادراك على الوجه المذكور) أى الذى يطلق عليه اسم التسليم (قوله واقعة) أى وجوده أي التصديق

وهذا استدراك على ما يتوهم من بساطته من انه لا يدخل للتصورات الثلاثة فيه أصلاً لا على سبيل الشرطية ولا الشرطية وأنت خير بان الشرط يمكن تحلقه مع ان هذه التصورات الثلاثة لا تنفك عنه فاطلاق الشرط عليها تسامح الا ان يقال معنى الشرطية الابدائية أي لا بد في تحققه من ثلاث تصورات (قوله لان الحكم على ما ذكره القوم) أراد بالقوم الحكماء وفي بعض الحواشي هذا اشارة الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا ادراك النسبة على الوجه المذكور ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة وكل ادراك كان كذلك فهو الحكم ينتج ان ادراكها على الوجه المذكور هو الحكم وقوله لان الحكم الخ دليل

فتدبر (قوله فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط) أي لا مجموع الادراكات الثلاثة والحكم كما هو مذهب الامام وهذا التفريع مبني على مقدمه من اتحادها وقد عرفت ما فيه (قوله أيضاً) فالتصديق على تعريفه هو الحكم ان حملت كلام المصنف على ما ذهب اليه الكاتبى فليس التصديق على تعريفه أي المصنف هو الحكم اذ الحكم عند الكاتبى فعل كما تقدم لك والتصديق على ما ذهب اليه الادراك المعروف لذلك الحكم ولا شبهة في عدم الاتحاد بينهما (قوله كما هو مذهب الحكماء) علمت ما في مذهبه فلا ينبغي حمل كلام المصنف عليه مع امكان حمله على ما هو التحقيق (قوله لكن يشترط في وجوده) أي التصديق

المكبرى ومحط القياس قوله ولا شك الخ اه (قوله ولا شك ان من أدرك النسبة الايجابية على وجه الخ) هذا لا ينتج المدعى وهو العينية بل ينتج الزوم فلو قال في التعديل لان الحكم على ما ذكره القوم هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وذلك هو ادراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم لانتج المدعى الا ان يقال ان قوله فقد أدرك الخ أي لان ذلك عينه وبعد هنا كله فما ذكره لا يجدي لما علمت من ان ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة غير الادراك على الوجه المذكور اذ هذا تصديق وذلك نوع من التصور (قوله النسبة الايجابية) أي التي تعلق بها الايجاب وهو ادراك الوقوع وقوله والسلبية أي التي تعاقبها السلب وهو ادراك اللاوقوع وليس المراد بالايجابية الثبوتية وبالسلبية النفيهية حتى يلزم ان الشارح جار على ان النسبة في القضية الموجبة هي الثبوت وفي السالبة هي الانتفاء وهو خلاف التحقيق من انها فيهما على نهج واحد وهو ثبوت المحمول للموضوع كما حققه السيد السند لانه يصدر عنه قوله فقد أدرك انها ليست بواقعة ولو كانت مراده ما ذكر لاقتصر على قوله فقد أدرك انها واقعة فافهم (قوله ولما كان محصل ما ذكره) أي في بيان التصديق وهذا جواب عن سؤال حاصله لم يخالف المصنف القوم في العبارة حيث عبر هو في بيان (٣١) التصديق باذعان النسبة وهم باذعان ان

ولا شك ان من أدرك النسبة الايجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك انها واقعة وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك انها ليست بواقعة ولما كان محصل ما ذكره القوم مطابقاً للواقع ونفس الامر وقوله أوليست بواقعة أى ليست مطابقة لما في الواقع ونفس الامر (قوله الايجابية) وهي ثبوت الخبر للمبتدأ والايجابية نسبة للايجاب من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر وقد علمت المراد بالايجاب (قوله فقد أدرك انها واقعة) أى واذا كان كذلك فيكون ادراك النسبة على الوجه المذكور هو ادراك انها واقعة أو غير واقعة وادراك انها واقعة هو الحكم فيكون ادراك النسبة على الوجه المذكور هو الحكم وهو المدعى وكذا يقال فيما بعد (قوله النسبة السلبية) هي انتفاء القيام عن زيد في زيد ليس بقائم والسلبية نسبة للسلب من حيث انها متعلقة فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر وقد علمت المراد بالسلب فيما مر ولا تنصف النسبة بكونها ايجابية أو سلبية الا بعد تعلق الايجاب أو السلب بها لا قبل ذلك كما هو ظاهره فلو حذف كلامنا الايجابية والسلبية وعبر بدلها بالخبرية كان أولى (قوله ولما كان الخ) جواب عن مخالفة المصنف القوم في التعبير حيث عبر هو بالاذعان وهم عبروا بادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله ما ذكره القوم) أي في تعريف الحكم من انه ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة

النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله أيضاً ولما كان محصل ما ذكره القوم) أراد بهم الحكماء وهذا شروع في استحسان تعريف التصديق بما ذكره المصنف وان خالف القوم لوجهين الاختصار والفرقة بين الادراكين المتعلقين بالنسبة فانه يتعلق بها علم تصوري وعلم تصديقي ووجهه الدوائي بأنه أي تعريف المصنف مانع دون ذلك أي تعريف القوم لدخول التخيل فيه

والشك والوهم ضرورة ادراك الوقوع واللاوقوع فيها وان لم تكن على وجه الاذعان بل على وجه التخيل والتجويز وان قال أبو الفتح يمكن الجواب بان المتبادر منه ادراك الوقوع واللاوقوع على وجه الاذعان ووجهه السيد الزاهد بخروج التصديقات الشرطية على تعريفهم دون تعريفه فان النسبة واقعة أو لاحولية ونسبة الشرطية هي نسبة الاتصال والانفصال وعدمها فتعريفهم غير جامع كما وجهه أيضاً بان تعريفهم يوهم ان مفهوم ان النسبة واقعة أولاً معتبر في مفهوم القضية وليس كذلك بل المعتبر فيها نسبة بسيطة تصدق عليها هذه العبارة المفصلة ووجهه الدوائي بتوجيهين آخرين الاول ان في عدوله الى الاذعان اشارة الى ان التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية كما هو التحقيق لا باعتبار المتعلق الثاني ان فيه اشارة الى ان القضية ليس بين طرفيها الا نسبة واحدة هي اتحاد أحدهما بالآخر أو عدم اتحادهم وهو اختيار المتقدمين فتكون اجزاء القضية ثلاثة فقط وهو الحق لانسبتان نسبة حكمية ووقوعها كما هو رأى المتأخرين فتكون اجزاؤها أربعة فتحصل ان مرجحات عدول المصنف عن تعريفهم الى قوله ان كان اذعاناً للنسبة سبعة اثنان للشارح واثنان للسيد الزاهد وثلاثة للجلال الدوائي هذا ما يخص ما قيل وسيأتي لك مرجح ثامن في الكتابة على قوله اختصاراً في العبارة

(قوله راجعاً للاذعان) مبني على ما قدمه (قوله اختصاراً في العبارة) بل خالفهم لان عبارتهم لاتصلح ان تكون بياناً للتصديق اذ ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة من غير ان تنسب باختيارك الوقوع للنسبة نوع من التصور يقال له المعرفة كما تقدم لك غير مرة وهذا مرجح آخر للعدول عن عبارتهم (قوله واثباتاً) عطف على اختصاراً (قوله بين ادراك النسبة) أي تعلقها (قوله الذي هو من قبيل التصورات) أي نوع منها (قوله وبين) تأكيد لبيان الاولى فهي زائدة وما بعدها معطوف على ما قبلها اذ بين لا تضاف الا لمتعدد (قوله اذعان النسبة) الاولى اذعانها لان المقام للاضمار (قوله من قبيل التصديق) الاولى حذف قبيل لان اذعان النسبة بالتأويل المتقدم هو التصديق بعينه لا انه من قبيله (قوله لاعلى هذا الوجه) المناسب لزيادة أي ليكون تفسير القول فقط لان معنى فقط كونه لاعلى هذا الوجه (قوله وادراك النسبة) المقام للاضمار (قوله متغايران) وجه التغير ان الادراك الاول أعني ادراك النسبة على وجه الخ مصحوب بالحكم والثاني مجرد تعلق لها (قوله متغايران) أي تغييرا ذاتيا لا باعتبار المتعلق بل قيل ان جميع التصورات والتصديقات متغيرة بالنوع اهـ (قوله سيما) اعلم ان كلمة لاسيا ينه بها على اولوية ما بعدها بالحكم (٣٣) المنسوب لما قبلها وذلك يقتضى انها ليست من أدوات الاستثناء لان تنافي اللوازم يدل

على تنافي الملزومات قال ابن مالك في شرح التسهيل يدل على فساد كونها استثنائية ان أصل أدوات الاستثناء الا فـ وقع موقعه مغنياً عنه فن أدواته وما لا فلا ومعلوم وقوع الا موقع حاشا واخواتها فوجب الاعتراف باستثنائية بخلاف لاسيا فلا يعد منها بل مضاد لها لدخول تاليه في متلوه مشهوداً له باحقيقته بذلك من غيره فما قيل انها للاستثناء والاخراج

من المساواة الى الاولوية كاف فيه ليس بشئ اذ ليس شئ من أدوات الاستثناء بتلك المثابة وكذا في الجملة ما قاله خطاب المريني كغيره ان ما بعد لاسيا مسكوت عنه فاذا قلت جاء القوم ولا سيما زيد فعناه ولا مثل زيد فيمن جاء فهو بمنزلة لا يجيء فالتما نفي ان أحداً ممن جاء شبيه زيد ولعل زيدا جاء أو لم يجيء فانه مخالف لمواقع لاسيا من الكلام كما لا يخفى على العارف بها وعلى هذين المذهبين لابد من الخبر وهناك مذهب ثالث وهو ان لاسيا بمنزلة الا وما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل فلا خبر لها وهو ممنوع أيضاً بما منع به الاول وحيث لا فلا محيد عما مال اليه ابن مالك وبه ظهر وجه منع الاندلسي انتصاب المعرفة بعدها على الاستثناء وفهم بعضهم من قوله لا ينتصب بعد لاسيا الا التكررة انه يمنع انتصابه بتقدير أعني وهو خطأ لان كلامه في الانتصاب الكائن من تعلقات لاسيا وهو الانتصاب قياساً على انه تمييز بناء على ان ما بتقدير التثوين فيكون تكرة اما الانتصاب بتقدير فعل فالمعرفة والتكررة فيه سواء لا يخفى هذا التركيب نه عليه الرضى والجمهور مع الاندلسي فيما قال فن وهمه فقد وهم وسى كمثل لفظاً ومعنى وعينه واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وتشديد يائها ودخول لاعلمها والواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله (ولا سيما يوم بدارة جلجل) فهو مخطيء

قال الشيخ الاثير ومن أحكامها انها لاترد بعدها الجملة مصحوبة بالعاطف وقال بعض المحققين من النحاة ما بعدها خبر لمضمرة محذوف وظاهر كلامه انه يحذف وجوباً ولعل وجه ذلك كله ان التركيب جرى مجرى الامثال وما جرى مجرى الامثال لا يغير قال الزنجشيري لانهم لم يضعوا مثلاً الا وفيه غرابة فيمنع التغيير محافظة عليها وما تقدم من ان الجملة لاتقع بعدها مصحوبة بالواو قال به المرادي وسلمه الدماميني وأما ما قاله الرضى من انه يتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة منها انه يتقل سيما الى معنى خصوصاً معمولاً لاخص مقدراً باقياً على نصبه الذي كان له مع لامع كونه منصوب المحل على المصدر ومع حذف ما بعدها وإهمال لا فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكباً فراكباً حال من معمول الفعل المقدر أي أخضه خصوصاً حال كونه راكباً بزيادة الشجاعة ولفظ زيد محذوف بعد لاسيا فالنقل مقيّد بحذفه وحيث يشدفع ما قيل ان النقل انما يكون اذا هجر المعنى الاول لانه اذا كان النقل مقيّداً بما اذا حذف ما بعده لاشبهة في ترك المعنى الاول حيثنفس فليس فيه حكاية ذلك عن العرب ولا عن أئمة اللغة فيحمل على انه من كلام المولدين ولذا قال الدماميني انه لم يوجد الا في كلام المتأخرين من علماء العجم فينبغي تحريره قال بعض المتأخرين من شراح التسهيل قد حررناه فوجدناه لأصل له في اللغة العربية أصلاً وحسبك أثر الدين وعدم اطلاعه على وروده مع تضلعه وغزارة علمه وبه تعلم ان من تمسك في رد كلام المرادي بكلام الرضى فقد وهم وذكر الفارسي ان لاسيا يجوز ان يكون نصباً على الحال واعتراض بدخول الواو وهي تنافي الحال المفردة وبعدم تكرار لاوهي مهمة بمعنى غير وما أجاب به الدماميني من ان الفارسي يشترط حين الحالية عدم الواو وان تكرار لا موجود معنى وذلك كاف على ما ذهب اليه الزنجشيري فانه قال في (فلا اقتحم العقبة) انه في معنى فلا فلك رقة ولا أطمع مسكيناً ووجه ذلك هنا ان قام القوم لامثالين زيدا في معنى لاسيا ومن لزيد في حكم القيام ولا أولى منه بل هو (٣٣) أولى منهم فقد رده الشمني بان كلام

في الجملة الخبرية المشكوكه فان المغايرة (قوله المشكوكه) أي المشكوك في نسبتها هل هي واقعة أم لا (قوله فان المغايرة) أي بين ادراك النسبة واذعانها وهو علة لاسيا

الفارسي لا اشعار له بالفرق بين سي مدخولة الواو وبينها غير مدخولة الواو وبان الزنجشيري انما

(م - ٥ - حواشي الخبيصي) اكتفى بالتشكيير معنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكأنها تعددت لفظاً وهو في لاسيا زيد منتف واعلم ان ما بعد سيما اما مضاف اليه وما زائدة أو بدل من ماوهى نكرة غير موصوفة أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أو صفة لما موصولة أو نكرة موصوفة وحذف صدر الصلة أو الصفة هنا واجب لما تقدم من انه جرى مجرى الامثال والخبر محذوف ويلزمه قطع سى عن الاضافة بلاعوض ويجب ان يكون مانكرة موصوفة وما قيل يحتمل ان تكون موصولة وان الاخفش رجع الى قول سيويه من ان العامل في خبر لاهو ما كان عاملاً قبل فقيه ان خبر لا لا يكون معرفة سواء كان العمل فيه لها أولغيرها لان لا التبرئة انما تعمل اذا كان اسمها نكرة فيلزم ان يكون الخبر نكرة لامتناع تنكير المبتدأ وتعريف الخبر والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية وقيل الحالية أفاده الحقيق الشريفي في تقرير المطول وفي هذا القدر كفاية للمتطلع الى أحكامها والله أعلم (قوله في الجملة الخبرية المشكوكه) لو قال في القضية المشكوكه لكان أنسب باصطلاح أهل الفن وأخصر لانه لا يحتاج معه الى قوله الخبرية (قوله المشكوكه) قد يقال ان المتوهمه والمتخيلة أضعف من المشكوكه فالتغاير بالنظر اليهما بين الادراكين أقوى في الوضوح فكان المناسب اما ابدالها بهما أو ضمها اليها وقد ضم القطب في شرح الشمسية المتوهمه الى المشكوكه في بيان الفرق بين الادراكين حيث قال وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة أو توهمها اهـ اللهم الا أن يقال انما اقتصر شارحنا عليها لخروجها عن التصديق بجتهى الايقاع والاتزاع أي ان الشاك لم يدرك وقوع نسبتها ولا عدم وقوعها فلا حكم عنده أصلاً بخلاف المتوهمه والمتخيلة فانهما خرجا عنه بجتهى واحدة فان من ظن ان زيدا قائم وتوهم عدم القيام عنده حكم من جهة ثبوت القيام له ولا حكم عنده من جهة نفيه عنه وما خرج بجتهين أقوى مما خرج بجته واحدة فتأمل هذا والمراد بالمشكوكه المشكوك في وقوع نسبتها وعدم وقوعها كما بينه بعد بقوله اذ الشاك في النسبة متردد (قوله فان المغايرة) أي بين الادراكين والمراد الذاتية كالتقدم وهذا تعليل لاولوية ما بعد لاسيا بالحكم المنسوب لما قبلها

هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك النسبة فيها دون ادعائها اذ الشاك في النسبة متردد بين وقوعها واللاوقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعاً لكن لم يحصل له ادعائها وعند متأخري المنطقيين ان التصديق مركب

(قوله هنا) أي في الجملة المذكورة وقضيته ان فيها ادراكا وادعائها وان التغير بينهما فيها واضح مع انه ليس فيها ادعان كما قال الشارح بعد لكن المراد ان الادعان لم يوجد فيها مع وجود الادراك فيها فقد بلغ التغير في الوضوح غايته (قوله بلغت مبلغ) أي غاية الوضوح وقوله لوجوده لبلغت (قوله فيها) أي في الجملة المذكورة (قوله لم يحصل له ادعائها) أي ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة على سبيل الجزم أو الظن اذ الشاك لا جزم ولا ظن عنده (قوله وعند متأخري الخ) الحق ان التصديق بسيط وذلك لانه مستفاد من الحجية والمستفاد منها انما هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأما تصور المحكوم عليه وبه والنسبة فانما هو مستفاد من القول الشارح وان التحقيق ان الحكم ادراك كما قاله الشيخ يس وقوله وعند متأخري الخ معطوف على معنى ما تقدم أي ان ما تقدم من ان التصديق هو الحكم فقط عند الحكماء وعند الخ ولا فائدة للخلاف الا انه على الاول اذا اختل شرط فانه يسمى بالتصديق غاية الامر انه يقال له تصديق فاسد وعلى الثاني اذا اختل شيء من الشطور فلا يقال له تصديق أصلاً نظير الصلاة بغير وضوء فانه يقال لها صلاة غاية الامر انها فاسدة واذا اختل ركن منها فلا يقال ان هناك صلاة وجدت هكذا ذكر بعض شيوخ شيخنا وهو سيدي محمد الصغير وبعبارة قوله وعند متأخري الخ أي الامام الرازي ومن تبعه والفرق بين المذهبيين من وجوه * أحدها ان التصديق بسيط عند الحكماء ومركب عند المتأخرين * ثانيها ان التصورات الثلاثة وهي تصور الطرفين والنسبة شروط في وجوده وصحته خارجة عنه عند الحكماء وشطور داخلية فيه عند المتأخرين * ثالثها ان الحكم نفس التصديق عند الحكماء وجزؤه على مذهب المتأخرين فتحصل ان المذهبيين يتفقان على ان التصورات الثلاثة محتاج اليها في التصديق لكن الاحتياج اليها على انها شروط عند الحكماء وشطور عند المتأخرين * واعلم ان فائدة الخلاف التي تبني عليه ان التصديق عند المتأخرين لا يكون بديهياً الا اذا كانت أجزاؤه كلها بديهية وعند الحكماء يكفي في بدايته كون الحكم فقط بديهياً وان كانت الاطراف نظرية وذكر بعض الاشياخ فائدة أخرى وهي انه على مذهب الحكماء يقال له تصديق وان اختل بعض الشروط غاية الامر انه عند الاختلال يقال له تصديق فاسد وعلى مذهب المتأخرين لا يقال له تصديق الا اذا وجدت الشطور فان اختل شيء منها فلا يقال له تصديق نظير ذلك الصلاة فانه يقال لها صلاة عند فقد شرطها كالطهارة غاية الامر انه يقال صلاة فاسدة لفقده شرط الصحة ولا يقال لها صلاة عند فقد شرط من شطورها أي ركن من أركانها لعدم وجودها اذ وجودها لا يتحقق الا بتحقيق جميع أجزائها كذا قيل وفيه انه انما يصح كونه تصديقاً فاسداً عند الحكماء عند فقد الشروط ان لو كانت التصورات شروطاً في صحته كما في الصلاة مع انها شروط لوجوده فلا يتأتى وجوده بدونها حتى يقال انه تصديق فاسد لان الحكم بالشيء أو على الشيء فرع عن تصوره فلا يتأتى ادراك ان النسبة التي بين الشيتين واقعة أو غير واقعة الا بعد تصور الشيتين وملاحظة النسبة بينهما تأمل

والحكم

(قوله هنا) أي في الجملة الخبرية المشكوك وقوله مبلغ الوضوح أي غايته وعلمت ما فيه فقد كره (قوله اذ الشاك في النسبة الخ) أي في وقوع النسبة ولا وقوعها وليس المراد في أصل النسبة اذ هو حاصل وهذا تعليل لقوله لوجود ادراك الخ فهو علة للعلة (قوله متردد) بين وقوعها واللاوقوعها ظاهره يفيد انه متى انتفى التردد وحصل ادراك الوقوع أو اللاوقوع ولو لم يصحبه نسبة الوقوع أو اللاوقوع بالاختيار الى النسبة حصل عنده الادعان وليس كذلك كما تقدم فلو قال اذ الشاك في النسبة لم يحصل عنده نسبة الوقوع واللاوقوع بالاختيار لكان مستقيماً فتدبر (قوله فقد حصل له ادراك النسبة) أي تعقلها (قوله لكن لم يحصل له ادعائها) لاداعي لقوله لكن فلو قال ولم يحصل له ادعائها لكفي (قوله وعند متأخري المنطقيين) يعني الامام ومن تبعه (قوله مركب) أي لا بسيط كما يقول القوم وهم الحكماء

(قوله والحكم اما ادراك أو فعل) قال العلامة ابن سعيد مرتبط بقوله وعند متأخري المنطقيين اه أي فقول الشارح والحكم أي عندهم وقوله فيما يأتي فالتصديق مركب من تصورات أربعة أي على رأيهم وهذا يقتضي ان الامام متردد في كون الحكم ادراكا أو فعلا وان مذهبه ان التصديق مركب من تصورات أربعة على احتمال كون الحكم ادراكا وقد علمت مما شرحنا به قول المصنف العلم ان كان ادعائها الخ ان تركب التصديق من تصورات أربعة مجرد احتمال لم يتخذه أحد مذهباً وان ما نقل من التردد في كون الحكم ادراكا أو فعلا عن الامام مردود قال القطب في شرح الشمسية وعند متأخري المنطقيين ان الحكم أي ايقاع النسبة أو انتزاعها فعل من أفعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك أفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق مجموع التصورات الثلاثة والحكم هذا على رأي الامام اه وكتب العلامة عبد الحكيم على قوله (هذا على رأي الامام) مانصه (٣٥) أي المذكور قريباً رأي الامام

والحكم اما ادراك أو فعل فان كان ادراكا فالتصديق مركب من تصورات أربعة (قوله والحكم اما ادراك أو فعل) اعلم ان المتأخرين قالوا ان الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بالاختيار بدليل ان الالفاظ التي يعبر بها عنه تدل على ذلك كالايجاب والسلب والايقاع والانتزاع وعليه فهو تحصيل صورة الشيء في الذهن وقال المتقدمون انه ادراك وما يعبر به من الالفاظ السابقة ليس المراد ظاهره لانا اذا رجعنا لوجدنا ان ادراك النسبة الحكمية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة ثم ان فسر الادراك بانتقاش صورة الشيء في النفس كان انفعالا وان فسر بالصورة الحاصلة كان كيفاً وهو الحق كما مر وقد علمت معنى الفعل والانتزاع فيما مر اذا علمت هذا فقول الشارح الحكم اما ادراك أي وهو ما قاله المتقدمون وقوله أو فعل أي وهو قول المتأخرين أي لانهم قالوا ان الحكم هو الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وهذه أفعال فليس الخلاف في كون الحكم فعلاً أو ادراكاً بين المتأخرين فقط كما قد يتوهم من عبارة الشارح بل الخلاف فيما بينهم وبين المتقدمين وأجيب بان قول الشارح والحكم الخ استئناف فكانه قال ثم ان قلنا بقول المتأخرين من ان الحكم فعل فالتصديق مركب من ثلاث تصورات وفعل وان قلنا بقول المتقدمين من انه ادراك كان مركباً من أربع ادراكات (قوله اما ادراك أو فعل) ينبئ على ان الحكم فعل ان الايمان الذي هو فرد من افراد الحكم وهو التصديق الخصوص مكلف به ومثاب عليه باعتبار ذاته وعلى انه ادراك فالايان ليس مكلفاً به ومثاب عليه باعتبار ذاته بل باعتبار أسبابه كالاخذ في المقدمات (قوله من تصورات أربعة) أراد بالتصور

هو ان تنسب النفس الوقوع بالاختيار الى النسبة المتعاقبة بالطرفين ويسمى هذا بالايقاع أو تنسب النفس الرفع اليها كذلك ويسمى هذا بالانتزاع فالحكم أعم من كل منهما قال الشيخ السهروردي في كتابه التلويحات ناقلاً عن الشيخ الرئيس الحكم فعل وهو ايقاع النسبة أو قطعها اه (قوله فالتصديق) مركب من تصورات أربعة أي تركباً ذهنياً وقد علمت ان هذا مجرد احتمال لم يتخذه أحد مذهباً ورده السيد الشريف بان الادراك الاخير المسمى بالحكم هو الذي ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجية باقسامها الثلاثة وماعداه له طريق خاص يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية التي هي مرآة لملاحظتهما يشارك سائر التصورات في الاستحصاء بالقول الشارح وليس مكتسباً من الحجية فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسماً واحداً من العلم مسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود أهل الفن أعني بيان الطرق الموصلة الى اكتساب العلم لم يلتبس عليه ان الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق وان كان مشروطاً في وجوده بامور متعددة من القسم الآخر فالحق ما قاله الحكماء وقد قدمنا لك هذا الرد مع ما زينه به عبد الحكيم فلا تكن من الغافلين (قوله أيضاً فالتصديق مركب من تصورات أربعة)

وعليه فيقال في تقسيم العلم الى تصور وتصديق هكذا العلم ان كان مجموع ادراكات أربعة هي كذا فتصديق والا فتصور أو يقال العلم اما ادراك لأمور أربعة هي كذا وهو التصديق واما ادراك لغير ذلك وهو التصور (قوله والتصور الذي هو الحكم) غير الاسلوب حيث لم يضاف التصور الى متعلقه كما فعل فيما قبله اشارة الى ان متعلق هذا التصور النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع والالاقوع فالمتصور بالنسبة للطرفين ذات كل منهما وبالنسبة للنسبة ذاتها أيضاً من حيث انها متعلقة بالطرفين رابطة بينهما وأما الحكم فليس تصوراً متعلقاً (٣٦) بتلك النسبة نفسها بل بوقوعها حاصلة في الذهن بين الطرفين في نفس الامر

تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وانما وقع التصور موصوفاً بالحكم ومضافاً الى سائر الاجزاء لان تصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وأما الادراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له فتقبل التصور الذي هو الحكم

مطلق صورة الشيء الحاصلة في العقل فيشمل الحكم ولكن كان الاولى ان يقول من ادراكات أربعة لان التصور اذا اطلق لا ينصرف الا لمقابل الحكم بخلاف الادراك فانه يتناول الحكم ومقابله من التصورات الثلاثة كذا قيل وفيه ان كون التصور اذا اطلق انما ينصرف لمقابل الحكم انما هو على قول الحكماء ان التصديق هو الحكم وان التصورات الثلاثة شروط لوجوده اما على القول بان التصديق مركب من التصورات الثلاثة والحكم وقتنا ان الحكم ادراك فيتين ان يكون الحكم وهو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة تصوراً كما قال الشارح اذ لا يجوز ان يكون تصديقا لانه جزؤه ولا يجوز ان يكون واسطة بين التصور والتصديق اذ لا قائل بها (قوله تصور المحكوم عليه) في الحقيقة أجزاء التصديق المتصورات من حيث انها متصورات فقولهم تصور المحكوم عليه أي متصور هو المحكوم عليه فزيد من زيد قائم من أجزاء التصديق من حيث انه متصور وكذا يقال في تصور المحكوم به والنسبة كذا قرر شيخنا العدوي نقلاً عن شيخه سيدي محمد الصغير والشيخ عبيد واذا تأملته تجده يرجع لما قلناه من ان المراد بالتصور الصورة الحاصلة في العقل اذ المتصور من حيث انه متصور هو الصورة المذكورة وحينئذ فتقبله تصور المحكوم عليه أي صورة المحكوم عليه والصورة التي هي الحكم الخ (قوله موصوفاً بالحكم) أي في قوله والتصور الذي هو الحكم فان الموصول صفة للتصور (قوله ومضافاً الخ) أي في قوله تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة فقد وقع التصور مضافاً للنسبة وما معها (قوله هو المحكوم عليه) أي لان المحكوم عليه المتصور أي الذات التي تصورت لانفس التصور الذي هو صورتها الحاصلة في العقل وكذا يقال فيما بعد أي ولما كان تصور المحكوم عليه غيره أضيف له لوجوب مغايرة المضاف للمضاف اليه (قوله فلذا جعل الحكم صفة له) أي لان الصفة عين الموصوف (قوله فتقبل) عطف على جعل

ثلاثة كما هو رأي المتقدمين كان المراد بسائر جميع وان جريتنا على انها أربعة كما هو رأي المتأخرين فسائر بمعنى باقي ولا يصح ان يكون المراد بالاجزاء أجزاء التصديق كما لا يخفى (قوله لان تصور المحكوم عليه ليس بعينه الخ) أي فالعلم غير المعلوم (قوله وأما الادراك الذي حصل لنا الخ) أي الذي هو تصور وقوع النسبة أولاً ووقوعها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول (قوله فلذا جعل) بالبناء للمفعول وقوله صفة له أي صفة معنوية لانه لعت نحوى فلا ينافي ان الحكم في كلامه خبر

(قوله ثم اذا حصل هذا الادراك) أي مع حصول الادراكات الثلاثة المتقدمة على انها شطور وقوله حصل التصديق أي الذي هو مجموع تصورات أربعة (قوله ولم يتوقف) فاعله ضمير يعود على حصول التصديق المفهوم من قوله حصل التصديق (قوله ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك) نفي التوقف لا ينافي جواز الوقوع فيشعر كلامه بإمكان حصول ادراك الادراك بان تحصل صورة الصورة في الذهن اذ لا حرج في التصورات وتدبره (قوله وان كان فعلاً) تقديم لك معنى الفعل (قوله وان كان فعلاً والفعل مغاير الخ) قيل هذا اشارة الى قياس على هيئة الشكل الثاني مركب من موجبة كلية أشار اليها بقوله وان كان فعلاً وسالبة كذلك أشار اليها بقوله والفعل مغاير للادراك وهذه السالبة نتيجة قياس آخر على هيئة الشكل الثاني أيضاً مركب من موجبة كلية أشار اليها بقوله ان الادراك انفعال وسالبة كلية أشار اليها بقوله والفعل يغايره ونظم القياسين (٣٧) هكذا الادراك انفعال ولا شيء

ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلاً والفعل مغاير للادراك اذ الادراك انفعال والفعل يغايره فحينئذ يكون التصديق مركباً من التصورات الثلاثة والحكم (قوله ثم اذا حصل هذا الادراك) الظاهر ان مراده بالادراك الحاصل الادراك الحاصل بعد تصور الطرفين والنسبة وهو الادراك الاخير وقوله ولم يتوقف أي التصديق من حيث حصوله على تصور ذلك الادراك أي الذي هو الحكم بحيث يصح ان يقال تصور الحكم بالاضافة وقرر شيخنا العدوي ان الظاهر ان مراده بالادراك ما يشمل التصورات الأربع وقوله ولم يتوقف الخ أي التصديق من حيث حصوله على تصور ذلك الادراك الشامل للتصورات الأربعة وذلك لانه لو توقف على ذلك لزم التسلسل لان تصور تلك التصورات يحتاج أيضاً الى تصور وتصوره يحتاج الى تصور آخر وهكذا فلا يحصل التصديق وحينئذ فتكون التصورات الأربعة حاصلة غير متصورة نعم ان حكم على تصور من تلك التصورات بانه موجود مثلاً توقف التصديق بانه موجود على تصور ذلك التصور ولا يحتاج ذلك التصور الى ان يتصور لما يلزم عليه من التسلسل (قوله وان كان فعلاً) أي وان كان الحكم فعلاً وجواب ان قوله فحينئذ وما بينهما جملة حالية أو اعتراضية وهذا مقابل لقوله سابقاً فان كان ادراكاً الخ فان قلت على القول بانه فعل كيف يتصور بالبداهة والسكسب مع ان الافعال لا تتحقق بها قلت أصحاب هذا القول ينعون كون جميع الافعال لا توصف بهما ويقولون ان بعض الافعال يتصف بهما فان توقف الفعل النفس على أمور معلومة وترتب عليها فهو كسبي والا فبديهي (قوله اذ الادراك) انفعال هذا انما يصح اذا فسر الادراك بالتقاس الصورة الحاصلة من الشيء في العقل كما سبق وأما اذا فسر بالصورة الحاصلة في العقل كان كيفاً لا انفعالاً وهذا هو التحقيق وحينئذ فلا يكون الادراك انفعالاً كما لا يكون فعلاً (قوله من التصورات الثلاثة والحكم) أي الذي هو فعل على ما قيل والحاصل ان التصديق مركب من

من الفعل بانفعال فالادراك لا يكون فعلاً الحكم فعل ولا شيء من الادراك بفعل فلا شيء من الحكم بادراك وهو المطلوب والظاهر من كلام الشارح انه اشارة الى قياسين قياس على هيئة الشكل الاول مركب من موجبة كلية وسالبة كذلك وقياس على هيئة الشكل الثاني أتى به دليلاً على كبري الاول نظمها هكذا الحكم فعل ولا شيء من الفعل بادراك فلا شيء من الحكم بادراك وقولنا في الكبرى ولا شيء من الفعل بادراك دليلاً ان الادراك انفعال ولا شيء من الفعل بانفعال فلا شيء

من الادراك بفعل وتنعكس الى لا شيء من الفعل بادراك وهو كبري الاول بعينها فتدبر (قوله والفعل مغاير للادراك) في قوة ولا شيء من الادراك بفعل ان كانت القياس من الشكل الثاني لان ضابطه ان يكون الاوسط محمولاً فيهما وفي قوة ولا شيء من الفعل بادراك ان كان القياس من الشكل الاول لان ضابطه ان يكون الاوسط محمولاً في الصغير موضوعاً في الكبرى (قوله اذ الادراك انفعال) مبني على ان الادراك قبول الذهن للصورة من المبدأ الفياض لا الصورة الحاصلة عند العقل (قوله والفعل يغايره) في قوة ولا شيء من الفعل بانفعال أي أن ما صدق عليه أحدها لا يصدق عليه الآخر لان الفعل هو التأثير وإيجاد الاثر والانفعال هو التأثير وقبول الاثر وهذا مبني على ما تقرر من ان المقولات العشر متباينة بالذات (قوله فحينئذ) أي فحينئذ تقرر ان الحكم فعل والتصديق مركب (قوله والحكم) أي الذي ثبت انه فعل ولو أبدل بالفعل لكان أظهر وقد علمت ما يلزم على تركبه من الادراكات الثلاثة والفعل فتدبر

تخمسة عشر وسيدويه قبل العالمية وان لم يمثل الا للقسمين الاولين ان قلت مقتضى قوله أو مع نسبة أما تقييدية ان يكون مع المحكوم عليه وبه نسبة تقييدية وليس كذلك لان النسبة التي تكون مع كل منهما هي التامة قلت لمانع من ذلك بان يكون المحكوم عليه وبه مضافاً أو موصوفاً أو مركباً تركيباً مضافاً كالحيوان الناطق انسان و غلام زيد قائم فقوله كالحيوان الناطق أي انسان وقوله و غلام زيد أي قائم (قوله واما (٤٠) تامة غير خبرية) قال عبد الحكيم كان الظاهر واما انشائية لكنه اختار

ذلك تنصيصاً بعدم الواسطة وقوله تنصيصاً بعدم الواسطة أي للنص على عدم الواسطة لعموم لفظة غير والسكتة لا يلزم اطرافها فلا يرد ان ماذكره هنا يأتي في قوله غير خبرية كما ان ماذكره هناك يأتي أيضاً أفاده الاستاذ الشريفي (قوله كاضرب) أي كالنسبة التي في اضرب وهي طلب الضرب من المخاطب وأنت خير بان هذه النسبة لا توجد مع المحكوم عليه وبه أصلاً لا اختصاص المحكوم عليه وبه بالقضية والانشائية لا يقال عليه لها قضية وإنما يقال لها جملة فعطفها على قوله أما تقييدية المقتضى لمصاحبتها للمحكوم عليه وبه غير مستقيم ولو قال وكذا ادراك النسبة التامة غير الخبرية كاضرب لكأن أسلم فليتدبر

كالحيوان الناطق و غلام زيد واما تامة غير خبرية كاضرب أو خبرية مشكوكة فان كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم اذعان النسبة فيه السكوت عليها ويكون أحد الامرين فيها وهو الثاني قيداً للاول وهي قسمان توصيفية وهي التي يكون الثاني فيها وصفاً للاول كالنسبة في الحيوان الناطق واضافية وهي التي يكون الثاني فيها مضافاً اليه كالنسبة في غلام زيد (قوله كالحيوان الناطق) أي فان فيه نسبة تقييدية وهي نسبة النطق للحيوان لان الثاني وهو الناطق مقيد للاول وهو الحيوان ثم ان ظاهر الشارح ان هذا المثال وما بعده فيه موضوع ومحمول ونسبة غير تامة وليس كذلك فلو قال كالحيوان الناطق حادث مثلاً و غلام زيد فاضل كان أولى وقد يقال ان قصد الشارح التمثيل للنسبة التقييدية بقطع النظر عن الطرفين (قوله و غلام زيد) أي فان فيه نسبة تقييدية وهي نسبة الغلامية لزيد لان الثاني فيها وهو زيد مقيد للاول وهو غلام (قوله واما تامة) أي وهي التي يحسن السكوت عليها (قوله كاضرب) أي ففي اضرب نسبة طلب الضرب الى المخاطب وهي نسبة تامة يحسن السكوت عليها ولكنها غير خبرية لان الخبرية تتحقق بدون اللفظ الدال عليها وهذه لا تتحقق بدون لفظ اضرب (قوله مشكوكة) أي كما اذا قلت قام زيد وأنت شاك في وقوع نسبة القيام لزيد وعدمه ومثل المشكوكة المتوهمة والمتخيلة (قوله فان كل ذلك) أي المذكور من الادراكات المتعلقة بتلك الاشياء وقوله الساذجة أي الخالية عن الحكم وقوله لعدم اذعان النسبة أي ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة (قوله فيه) أي في ذلك المذكور من الادراكات وفي بمعنى مع متعلقة باذعان وقوله لعدم الخ علة لكون كل ذلك من التصورات الساذجة والملاحظ في التعليل ذلك الوصف أي فلو كان معها اذعان لم يكن من التصورات الساذجة بل كانت من التصورات المصحوبة بالحكم وهذا لا ينافي ما مشى عليه المصنف من ان التصديق هو الحكم فقط وليس الملحوظ في التعليل الموصوف حتى يتأني اعتراض الشيخ يس على عبارة الشارح بان ظاهرها يقتضي أن كلا من هذه الادراكات لو كان معه اذعان يكون تصديقاً وليس كذلك لانه لا يوافق ما مشى عليه المصنف من أن التصديق بسيط وبعد اعتراضه بذلك أول عبارة الشارح بقوله يعني لعدم كونه اذعانا لاجل أن يوافق كلام المصنف من أن التصديق بسيط فتأمل

(قوله أو خبرية) مشكوكة مثلها المتوهمة والمتخيلة وكذا الخبرية غير المشكوكة والمتوهمة والمتخيلة بان تعلقت في ذاتها بقطع النظر عن تعلق الحكم بها وكذا الوقوع واللاوقوع لما تقدم من ان تعلقاتها نوع من التصور يسمى المعرفة (قوله لعدم اذعان النسبة فيه) أي لعدم تحقق اذعان النسبة في هذه الصور المسمى ذلك الاذعان تصديقاً عند الحكماء وجرى عليه المصنف بزعمه اذا علمت ذلك فلا يقتضي كلامه ان كلاماً من هذه الصور لو كان معه اذعان يكون تصديقاً فلا يوافق ما جرى عليه المصنف من ان التصديق بسيط فتأمل

(قوله التصور مقدم على التصديق طبعاً) قال الملوي المقدم بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج اليه المتأخر من غير ان يكون علة فيه كالواحد والاثنين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين لانه اما شرط أو شرطاه وقوله هو الذي يكون بحيث يحتاج الخ أي بان لا يمكن ان يوجد المتأخر الا والمقدم موجود لسكن لا بعنوان التقديم والتأخر فهما وقد يمكن ان يوجد الاول ولا يوجد المتأخر كما تراه في الواحد بالنسبة للاثنين فان وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد ولا يتوقف الواحد على وجود الاثنين وقوله من غير ان يكون علة فيه أي في المتأخر وهو قيد لا بد منه لاخراج المتقدم بالعلة لحركة الاصبع فانها متقدمة على حركة الخاتم ولكنها علة فيها وان كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الخاتم يخلقها الله تعالى عند حركة الاصبع وان كانت لازمة لها عقلاً واجبة الحصول عندها والمراد بتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم تقدمها عليها في الرتبة العقلية أما في الوجود الخارجي فتقارنان وقوله والتصور كذلك أي كالواحد وقوله بالنسبة الى التصديق يعني أي ان التصور يحتاج اليه التصديق من غير ان يكون علة فيه سواء جرينا على ان التصديق مركب أو بسيط اذ لا بد في وجوده من وجود التصور إما على سبيل الشطرية ان قلنا بالتركب أو (٤١) الشطرية ان قلنا بالبساطة وبما ينبغي ان يعلم ان التصور الذي يتوقف عليه وجود التصديق ليس مطلق تصور بل لا بد من كونه تصوراً يناسب ذلك التصديق ويظهر سر ذلك فيما إذا رأيت شبحاً من بعد فتصورته بوجه الشبيهة ولم يتميز لك كونه انساناً أو فرساً مثلاً فان الحكم عليه حينئذ لا يصح الا بما هو مناسب لذلك التصور وهو انه شاغل فراغا لمناسبة ذلك الحكم

فان قلت التصور مقدم على التصديق طبعاً

(قوله مقدم الخ) قال الحكماء تقدم الشيء على غيره منحصراً في خمسة أقسام* أحدها التقديم بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم* الثاني بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين* الثالث بالزمان كتقدم الاب على الابن الرابع بالرتبة اما حساً كتقدم الامام على المأموم أو عقلاً كتقدم الجنس على الفصل* الخامس بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ومنع المتكلمون الحصر في الخمسة وزادوا عليها ما يرجع للخمسة عند التحقيق (قوله طبعاً) أي بالطبع أي يتقدم عليه بحسب اقتضاء طبيعة التصور وحقيقته والتقدم الطبيعي كون المتقدم يحتاج اليه المتأخر من غير أن يكون المتقدم علة في المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على السكل والشرط على المشروط والتصور كذلك بالنسبة للتصديق لانه اما شرط فيه أو شرط أي جزء منه ولا شك ان تقدم الشرط على المشروط والجزء على السكل تقدم طبيعي وإنما لم يكن التصور علة في التصديق لانه لو كان علة فيه لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة ووجه كونه يحتاج اليه التصديق ان كل تصديق لا بد له من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به والنسبة

(م - ٦ - حواشي الخيصي)

ما تصورته به وهو الشبيهة ولا يصح الحكم عليه بانه متحرك مثلاً لانك لم تصوره بما يناسب ذلك الحكم وهو الحيوانية ومن هنا يعلم ان التصديق لا يتوقف على تصور حقيقة الطرفين بالسكن بل يكفي تصورهما ولو بوجه فقوله الحكم على الشيء فرع عن تصوره معناه فرع تصوره مطلقاً إما بالسكنه كما في زيد قائم أو بوصف من أوصافه كالمثال المتقدم وقوله لانه اما شرط أو شرط أي ولا شيء منهما بعلة والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة حصول المعلول اذا وجدت العلة وليس كذلك وصريح الشارح كالملوي ان التقديم بالشرط من التقديم الطبيعي والذي ذكره العلامة العطار في حواشيه على شرح ايساغوجي ان التقديم به من التقديم الزماني أو الرتبي حيث قال ما نصه لا يقال بقي التقديم بالشرط والسبب لانا نقول هما راجعان اما الى التقديم الزماني أو الرتبي وليس نوعاً مستقلاً كما لا يخفى اه وقد يقال لمانع من تصديق أقسام التقديم بعضها على بعض فلا يخدور في كون أمر واحد من قبيل أنواع متعددة حيث صدق عليه ضابطه قدبر (قوله أيضاً مقدم على التصديق طبعاً) أي لانه شرط أو شرط أي وكل ما هو كذلك يجب ان يقدم في الوضع فان مخالفة الوضع الطبع غير مقبولة عند المحصلين فيجب تقديم التصور على التصديق في الوضع

(قوله فلم أخره) هذا الاستفهام إما حقيقي أي مطلوب به الفهم فيكون محض استفسار واسترشاد وإما انكاري فيكون منعاً لما تضمنه تقديم المصنف بظاهره وعدوله عن طبع غيره من وجوب تقديم التصديق على التصور لامنعاً للتقسيم حتى يرد ان التقاسيم كالتعريف لا تمنع وانما يتكلم عليها بطريق الإبطال كعدم الجمع وعدم المنع لانه يشترط في صحة التقاسيم الجمع ويسمي الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما يدخل في المقسم والمنع ومعناه ان لا يترك في التقسيم ما لم يدخل في المقسم ومن شرائط صحته أيضاً تبين الاقسام فاندفع ما في العطار من ان جعله منعاً ذهولاً عن مصطلح النظار (قوله وضعاً) المراد بالوضع الذكر (قوله ان ذاته) أي ماصداقته وافراده (قوله متقدمة على التصديق) أي سابقة عليه في الوجود لان التصديق لا يوجد الا ان وجد التصور (قوله لكنه غير مفيد) أي غير صالح للاعتراض به على المصنف فنتيجة القياس لانتفاء المصنف (قوله ههنا) حال وقوله في التعريف خبر أن من قوله لان وان كان ظاهر الحشى العطار انه تفسير لههنا حيث أتى في حيزه بآي (قوله في التعريف) أي في مقام شرح ماهية التصديق والتصور ان قيل قول المصنف العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق والا فتصور ليس تعريفاً للتصديق والتصور حتى يقال تقديم التصديق ههنا في التعريف بل هو تقسيم للعلم الى تصديق وتصور كما هو واضح قلنا هو وان كان تقسيمياً الا انه تضمن تعريف كل منهما فان قوله العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق يتضمن ان التصديق هو الاذعان أي الادراك (٤٢) على وجه التسليم والقبول كما تقدم للشارح أو هو الادراك المصحوب بالاذعان

فلم أخره وضعاً * قلت ان عنيبت بتقديم التصور على التصديق ان ذاته متقدمة على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لان تقديم التصديق ههنا في التعريف

(قوله فلم أخره وضعاً) أي في الوضع أي الذكر مع ان المناسب تقديمه ليوافق الوضع الطبع واعلم أن المراد بالوضع في قولهم يقدم التصور على التصديق في الوضع الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (قوله ان عنيبت) أي قصدت بقولك التصور مقدم على التصديق (قوله ان ذاته) أي ان افراده مقدمة على أفراد التصديق وقوله فسلم أي فسلم ان التصور بحسب ذاته مقدم على التصديق بحسب ذاته فالمراد بالذات الافراد ويصح أن يراد بذاته نفسه أي ان نفسه مقدمة على نفس التصديق في الوجود أي ان عنيبت أن وجوده متقدم على وجود التصديق فسلم (قوله لكنه) أي التقديم المذكور وهو تقديم التصور على التصديق بحسب الذات (قوله غير مفيد) أي لا يفيد السائل أي المعارض بان الاولى للمصنف أن يقدم التصور على التصديق (قوله لان تقديم التصديق ههنا في التعريف) أي تعريف

بالذات بل المقصود بالذات هو التقسيم لما أسلفه الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة المنساق الى تعريف المنطق والتعريف برسمه موقوفاً على تقسيم العلم الى قسميه شرع في التقسيم فقال العلم الخ فانه يفيدان الحاجة اليه للتوصل الى بيان الحاجة المنساق الى تعريف العلم برسمه انما هو التقسيم فقط فيكون هو المقصود دون التعريف والتقسيم انما ينظر فيها للذوات دون المفاهيم قلنا ان ما أسلفه الشارح من قوله ولما كان بيان الحاجة الخ لا ينتج عدم قصد التعريف بالذات حتى يتم ما ذكر لان الشارح انما بين بما أسلفه جهة قصد التقسيم أي الامر الداعي اليه وهذا لا ينافي ان التعريف الذي تضمنه التقسيم مقصود لجهة أخرى ولو كان المقصود للمصنف التقسيم دون التعريف لكفاه ان يقول العلم إما تصور أو تصديق فما أتى بهذه العبارة المتضمنة لتعريف كل منهما الا لكونه مقصوداً له كالتقسيم وان لم يبين الشارح الداعي لقصد كماله في التقسيم وبعد هذا فكون التقاسيم انما ينظر فيها للذوات أي الافراد ممنوع بل النظر فيها للمفاهيم أيضاً فشكل منهما منظور اليه فن جهة المقسم المفهوم ومن جهة الاقسام الذات قال أبو الفتح المقسم لا يكون الا المفهوم اه ويدل له قولهم في تعريف التقسيم هو ضم قيود متباينة أو متغايرة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد مفهوم آخر أخص منه وفي الحواشي العادية ان معنى قولهم ان التقسيم بحسب الذات هو ان الباعث عليه حصول الذات أي الاقسام اه ودعوى ان قول الشارح فيما بعد وقدم في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات يؤيد ان التقسيمات باعتبار الذات لا المفهوم ممنوعة لانه ليس المراد منه انه كلما وقع تقسيم

فهو باعتبار الذات لا المفهوم بل المراد منه معنى آخر سيأتي لك ان شاء الله فتدبر (قوله والتعريف الخ) من تمام التعليل بل هو روحه (قوله ليس بحسب الذات) أي ليس باعتبار الذات أي الافراد أي ليس الغرض منه بيان ماصداقات المعرف (قوله بل بحسب المفهوم) أي الغرض منه شرح مفهوم المعرف المنطبق على جميع افراده والمراد بالمفهوم الحقيقة والماهية (قوله أيضاً بل بحسب المفهوم) أي وهذا يقضي بتقديم التصديق على التصور كما فعل المصنف وسيأتي بيان ذلك (قوله وان عنيبت به) أي بتقديم التصديق على التصور طبعاً (قوله ان مفهومه مقدم على مفهوم التصديق) أي بحيث يحتاج حصول مفهوم التصديق في الذهن الى حصول مفهوم التصور فيه من غير ان يكون علة فيكون حصول مفهوم التصور سابقاً على حصول مفهوم التصديق (قوله فنوع) من المنع بمعنى الدفع مطلقاً أي سواء كان يطلب الدليل على مقدمة معينة من مقدمات دليل الدعوى أو بالابطال (قوله فنوع لان الخ) أي فيتوجه المنع على صغرى القياس المتقدم بان يقال لانسلم ان التصور باعتبار مفهومه مقدم على التصديق باعتبار مفهومه طبعاً بل الامر بالعكس لان الخ فلا يكون القياس تاماً (قوله لان القيود) قيل هي على ما يؤخذ من كلام المصنف مع كلامه ثلاثة لانه عرف التصديق بالعلم الذي هو (٤٣) اذعان للنسبة الحكمية فالعلم

والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيبت به ان مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فمنوع لان القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عدمية وتصور الوجود سابق على تصور العدم فاخر التصور في التعريف لانه بحسب المفهوم وقدم في الاقسام والاحكام

التصور والتصديق الضمني الذي تضمنه التقسيم (قوله والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم) المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ وهو المعنى السكلي الذي هو اذعان للنسبة الخبرية بالنسبة للتصديق وعدم اذعانها بالنسبة للتصور وحيث كان التعريف بحسب المفهوم فللناسب ما ارتكبه المصنف من تقديم التصديق على التصور (قوله القيود) أل للجنس فتبطل معنى الجمعية فتصدق بالواحد المراد هنا وهو اذعان للنسبة الحكمية على ان هذا لا يحتاج اليه لان عندنا قيوداً الاولى قوله الاذعان الثاني قوله النسبة الثالث قوله الحكمية (قوله عدمية) أي منسوبة للعدم والمراد العدم المضاف لا المطلق والقيود عدمية هنا عدم اذعان للنسبة الحكمية (قوله وتصور الوجود) أي وجود شيء (قوله على تصور العدم) أي على تصور عدم ذلك الشيء (قوله وقدم) أي التصور في الاقسام أي في طلب ذكرها حيث قالوا تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الخ فالمراد أقسام الادراك (قوله والاحكام) أي انا اذا حكمنا على شيء بشيء فانا نتصوره أولاً ثم نحكم

المقيد والاذعان والنسبة والحكمية قيود ولذلك جمعها اه قال بعضهم وفيه ان الكلام في التصديق والاذعان وقع جنساً في تعريفه فلم يكن الا قيدان اه (قوله وجودية) أي لم تسلب اداة النفي عليها (قوله وفي مفهوم التصور عدمية) ليس في مفهوم التصور قيود عدمية بل مفهومه عدم القيود المثبتة في مفهوم التصديق الا ان يقال ان

ذلك باعتبار كون ذلك العدم سلباً للقيود فتأمل (قوله وتصور الوجود الخ) من تمام الدليل (قوله سابق على تصور العدم) أي وهذا يقتضي ان المقدم بالطبع انما هو التصديق لا التصور والمراد بالعدم العدم الاضافي وهو عدم الملكية كما هنا ووجه السبق ان الاعداد المضافة الى ملكاتها انما تتعقل بتعقل الملكات وحيث علمت ان المراد العدم الاضافي فلا يرد ما قاله بعضهم على سبيل المعارضة لكلام الشارح وهو ان العدم سابق على الوجود لان الاصل في الاشياء العدم الا ان يقال ان ما أبداه الشارح نكتة لتقديم التصديق على التصور وهذه نكتة أخرى تقضي بتقديم التصور عليه والنكات لا تتزاحم اه لانه منظور فيه الى العدم المطلق وما هنا عدم اضافي كما علمت (قوله فاخر التصور الخ) تفريع على ما تقدم (قوله في التعريف) أي في مقام شرح ماهية كل من التصور والتصديق ولو كان ذلك الشرح ضمن التقسيم كما هنا (قوله وقدم في الاقسام والاحكام) يعني ان المصنف قدم الكلام على قسم التصورات في هذا الكتاب على الكلام على قسم التصديق حيث شرح أحوال الكليات الخمس وقسمها للجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام وكذلك التعريفات وقسمها للحد والرسم الى غير ذلك من التقاسيم كتقسيم السكلي الى ماله افراد وما لأفراد له والى ذاتي وعرضي وكذلك أحكامها أي بيان ما يعرض للتصورات من الاحوال نظراً الى ان ذات التصور متقدمة على ذات التصديق لان التصديق متوقف عليه توقفاً طبيعياً اه عطار وقال ابن سعيديداً الشارح بقوله وقدم في الاقسام والاحكام ان

المصنف ذكر في فصل التصورات أقسامها وأحكامها من كون المعرف حـدّاً أو رسماً تاماً أو ناقصاً ومن كونه لا يكون بالأعم ولا بالاخص ولا بالباين ولا بالاخفى ولا بالمساوى خفاء الى غير ذلك وذكر في فصل التصديقات نظير ذلك وبين ان ذلك انما يجرى في التصورات والتصديقات لافي مفهومهما اهـ (قوله لا يقال الخ) قيل كان المناسب تقديم هذا عند شرح قول المصنف ان كان ادعانا للنسبة تصديق فانه لدفع ايراد يرد على قوله للنسبة اهـ وفيه انه متعلق أيضاً لهذا الغرض بقول المصنف والا فتصور لاخذ النسبة فيه أيضاً اذ معناه وان انتفى كون العلم ادعانا للنسبة فهو تصور فأتيناه به بعدها لفائدة التنبيه على تعلقه بكل منهما والاثبات به في الاول مع التنبيه عليه هنا تطويل وذكره هناك مع ترك التنبيه عليه هنا يوهم اختصاصه بالاول والمقايسة ربما لم يتنبه لها فلله در الشارح (قوله ان النسبة) أي هذه الكلمة الواقعة في تعريف التصديق والتصور اللذين تضمنهما التقسيم (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله تطلق على النسبة التوصيفية الخ) صريح في تعدد معنى لفظ النسبة فيكون من قبيل المشترك اللفظي وهو ان يحيد اللفظ ويتعدد المعنى بلا تحلل نقل ويكون اللفظ حقيقة في كل واحد من المعاني المتعددة والظاهر انه موضوع لمعنى واحد يع جميع افرادها من الحكمية والتقيدية والانشائية وهو ربط أحد الشئيين بالآخر فيكون من قبيل المشترك المعنوي وأخذ (٤٤) المشترك المعنوي في التعاريف غير مصرح فلا يراى من أصله (قوله التوصيفية

لانها بحسب الذات * لا يقال ان النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والاضافية فتكون من الالفاظ المشتركة وهي لا تستعمل في التعريفات لانا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الاول على أن الاذعان لا يتصور الا في النسبة الحكمية فالقرينة تجوزه

عليه هذا حاصل ما ارتضاه شيخنا سيدي محمد الصغير اه شيخنا (قوله لانها) أى الاقسام والاحكام وقوله بحسب الذات أى الافراد لا بحسب المفهوم (قوله الوصفية) أى كالنسبة فى الحيوان الناطق والاضافية كالنسبة فى غلام زيد (قوله وهي) أى الالفاظ المشتركة وقوله لاستعمل أى بدون قرينة معينة للمراد من ذلك اللفظ المشترك (قوله المشهور الخ) أى والشهرة مجوزة لاستعماله فهي قرينة معنوية (قوله على ان الخ) هذا اشارة الى جواب ثان أى وان لم تراعى الشهرة السابقة فالقرينة موجودة وهي لفظ الاذعان لان الاذعان لا يتصور الا فى النسبة الحكمية وحينئذ فهنا قرينة لفظية معينة للمراد (قوله فالقرينة الخ) أى وحينئذ فهناك قرينة معينة للمراد اما معنوية أو لفظية والقرينة مجوزة لاستعمال المشترك فى التعريف

والإضافية) لوقال التقييدية
لكان أخصر وأفيد
لشمولها للامتزاجية وبعد
ذلك فقد بقي عليه الإنشائية
(قوله من الألفاظ المشتركة)
أي التي اشتركت فيها معان
متعددة فهو من باب
الحذف والإيصال (قوله
أيضاً المشتركة) أي اشتراكا
لفظياً (قوله وهي لا تستعمل
في التعريفات) لأنها توجب
التحيز والتحيز ينافي

المقصود من التعاريف وهو الايضاح ومحل ذلك ان لم يرد منها جميع المعاني أو بعضها بقرينة لفظية أو معنوية وينقسمان
(قوله لانا نقول المشهور والكثير الاستعمال الخ) أي فليست جميع معانيه متساوية في حملها عليها بل منها ما يرجح الحمل عليه
وهو الحكمية فيكون هو المراد عند الاطلاق فع التعريفين قرينة معنوية وهي الشهرة يندفع بها التحير واعلم ان حاصل كلام
الشارح الى قول المصنف وينقسمان جواب بالتسليم بان يقال سلمنا ان النسبة من المشترك اللفظي ولكن أخذ المشترك في
التعريفات ليس ممنوعا على الاطلاق بل محله ان لم توجد قرينة معينة لاحد معانيه وقد وجدت وهي إما الشهرة فتكون
القرينة حالية أو لفظ الاذعان لانه لا يعرض الا للنسبة الحكمية فتكون لفظية وما في حواشي العلامة العطار تبعاً لابن سعيد
التابع للشيخ يس من ان كلام الشارح جواب بمنع الاشتراك وجواب بتسليمه حيث كتب على قول الشارح المشهور الكثير
الاستعمال ما نصه أي فيكون استعمال لفظ النسبة حقيقة في النسبة الحكمية وهي التامة الخبرية فلا يكون لفظ النسبة من قبيل
المشترك بل هو حقيقة فيها مجاز في غيرها لان التبادر والشهرة اماراة الحقيقة ولئن سلمنا انها من المشترك بناء على ان بعض معاني
المشترك قد يشتهر نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف ما لم توجد قرينة معينة وقد وجدت وهي اما الشهرة فتكون
القرينة حالية أو لفظ الاذعان لانه لا يتصور الا في النسبة التامة الخبرية فتكون لفظية اه خروج عن الشارح بالمرّة والمتعين
في فهم كلام الشارح ما أفاده بقوله ولئن سلمنا انها من قبيل المشترك الخ فتدبر والله أعلم

(قول المصنف وينقسمان الخ) شروع في التهيد لبيان الحاجة قال في لسان العرب في مادة (قسم) قسم الشيء قسما فانقسم والموضع مقسم مثال مجلس وقسمه جزأه وتقسّموا الشيء واققسموه وتقساموه قسموه بينهم والاستقسام طلب القسم الذي قسم له وقدر مما لم يقسم ولم يقدر وهو استفعال منه وقاسمته المال أخذت منه قسمك وأخذ قسمه وقسم فعيل في معنى مقاسم وتقاسم المال واقتسامه والاسم القسمة مؤنثة ويقال قسمت الشيء بينهم قسما وقسمة والقسمة مصدر الاقتسام ويقال تركت فلانا يقسم أي يفكر ويروى بين أمرين وتقاسم القوم تحالفوا وفي التنزيل قالوا تقاسموا بالله وقاسمها حلف لها اه وفي القاموس قسمه يقسمه وقسمه جزأه وهذا ينقسم قسمين بالفتح اذا أريد المصدر وبالسكسر اذا أريد النصب أو الجزء من الشيء المقسوم وقاسمه الشيء أخذ كل قسمه اه وفي الأساس قسم الشيء واقسمه بمعنى هذا وقد وقع في نسخ المتن اختلاف في بعض النسخ وهو الغالب وينقسمان من الانفعال المطاوع مع ذكر الى الجارة في حين الضرورة وهي النسخة هي التي وقعت للشارح والمعنى عليها ان كلاما من التصور والتصديق ينقسم الى كل من الضرورة والاكتساب بالنظر فالمقسم كل من التصور والتصديق والقسمان هما الضرورة والاكتساب بالنظر وهذه النسخة ظاهرة لاحتياج عليها في صحة التقسيم الا الى التأويل في قوله بالضرورة والاكتساب بمعنى الضروري والمكتسب وإما بتقدير مضاف أي الى ذي الضرورة وذي الاكتساب بالنظر وذلك لان الضرورة وصف قائم بكل من التصور والتصديق وكنا الاكتساب سواء كان مصدر المبني للفعل أو المفعول فهما مباينان لها فلا يصح حمل التصور والتصديق عليهما مع ان المقسم في تقسيم السكلي الى جزئياته كما هنا لا بد فيه من صحة حمله على كل قسم ولا يستقيم الحمل الا بارتكاب التأويل باحد الوجهين السابقين وقد أشار الشارح الى التأويل بالوجه الاول بقوله الآتي وانما كان تقسيم التصور والتصديق الى الضروري والكسبي وفي بعضها ويقسمان بصيغة الافعال مع عدم ذكر الى الجارة في حين قوله بالضرورة (٤٥) وهذه النسخة هي التي وقعت

(۱) وینقسان

(قوله ويتقسمان الخ) شروع فيما هو تمهيد للحاجة والحاجة عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر المشار له بقوله فاحتيج الى قانون الخ

للجلال الدواني بتشديد
الواو نسبة الى دوان
وعليها إما ان يكون الفعل
منبأ للفاعل وقوله الضرورة

وما عطف عليه مفعوله وأما ان يكون مبنياً للمفعول والضرورة والاكتساب متصوبان بنزع الحافض وهو وان كان سماعياً إلا انه فيشأ حتى التحقق بالقياسي على انه هناك قول بقياسيته والمعنى عليه ويقسمان أي التصور والتصديق الى كل واحد من الضروري والمكتسب فالمقسم هو التصور والتصديق والقسمان هما الضروري والمكتسب فيكون المعنى على هذا موافقاً للمعنى على نسخة ويتقسمان التي وقعت للشارح والمعنى على الاول ويقسم التصور والتصديق كل واحد من الضرورة والاكتساب بالنظر بينهما لما تقدم عن اللسان من ان اقتسموا الشيء بمعنى قسموه بينهم فيكون القاسم هو التصور والتصديق والمقسم هو الضرورة والاكتساب بالنظر والاقسام أربع حصص حصتان من الضرورة وحصتان من الاكتساب بالنظر فينضم الى جانب التصور حصتان حصاة من الضرورة تكون وصفاً لبعض افراده وحصاة من الاكتساب تكون وصفاً لبعض الآخر وينضم الى جانب التصديق حصتان كالخصلتين المذكورتين ويرجع حاصل ذلك الى افادة ان افراد مفهوم التصور قسمان ضرورية ونظرية وافراد مفهوم التصديق كذلك وقد اختار أبو الفتح في حواشيه على الدواني بقاء الضرورة والاكتساب على حالهما بدون تأويلهما بالضروري والمكتسب على هذا الاحتمال وعبارته والقسمان المأخوذان من الضرورة يحتمل ان يكونا ضرورة التصور وضرورة التصديق على ان يكون الضرورة بمعناها الظاهر ويحتمل ان يكونا ضروري التصور وضروري التصديق على ان يكون الضرورة بمعنى الضروري وكذا الكلام في القسمين المأخوذين من الاكتساب وعلى التقديرين يحصل المقصود اذ لا شك ان التصور اذا أخذ ضرورة التصور أو ضروري التصور واكتساب التصور أو مكتسب التصور لزم انقسامه الى تصور ضروري وتصور مكتسب وكذا الكلام في أخذ التصديق قسمين منهما لسكن الاول أظهر لفظاً ومعنى اما لفظاً فلان الاصل بقاء اللفظ على حاله بلا تكلف تأويل اذا لم يكن هناك داع وأما معنى فلان المشار من قسمة الشيء بين شخصين ان يكون القسم المأخوذ مغايراً للأخذ مصحوباً له كالمال المقسوم بين شخصين لا محمولاً عليه متجداً معه

هذا وانما قلنا في حل المعنى يقسم التصور والتصديق كل واحد من الضرورة الخ ولم نسقط لفظ كل ليكون نصاً فيما ذهب اليه المصنف من ان افراد كل من التصور والتصديق قسمان قسم ضروري وقسم نظري ومن أسقط لفظ كل كالدواني لا يكون كلامه نصاً في ذلك لاحتمال ان يكون المعنى ويقسم التصور والتصديق مجموع التصور والاكتساب بينهما بان يأخذ أحدهما الضرورة فيكون جميع افراده ضرورية والآخر الاكتساب فيكون جميع افراده نظرية وذلك خلاف ما ذهب اليه المصنف وان كان رأياً لبعضهم ثم ان ماورد على هذا الاحتمال أعني احتمال كون الفعل مبنياً للفاعل من اقتضائه كون المقسم الضرورة والاكتساب مع ان المفروض للمصنف خلافه وهو ان المقسم التصور والتصديق مدفوع بان هذا المفروض انما هو على النسخة التي وقعت للشارح وهي وينقسمان لاعلى هذه النسخة فان قلت اذا كان اقتسموا الشيء بمعنى قسموه بينهم كما تقدم فلم اختار المصنف يقتسمان على يقتسمان قلت انما اختاره لانه نص في ان القاسم هو الآخذ للاقسام حيث كانت الينية المضافة للضمير القاسم معتبرة في مفهومه بخلاف يقتسمان فانه محتمل لان (٤٦) يكون القاسم هو الآخذ ولان يكون ليس الآخذ كما اذا قسم شخص شيئاً بين

اثنين فاعطى أحدهما نصفه والآخر النصف الآخر وهنا القاسم هو الآخذ كما علمت فلا يفيد ذلك نصاً الا يقتسمان أو يقتسمان مع الاتيان بلفظ بينهما مع الا أن في هذا تطويل مفوت للاختصار الملحوظ للمصنف (قول المصنف أيضاً وينقسمان) صريح في ان الضرورة والاكتساب وصفان للعالم وهو الحق وذهب بعضهم الى انهما وصفان للمعلوم (قوله أي التصور

أي التصور والتصديق (بالضرورة) أي بحسب الضرورة (الى الضرورة)

(قوله بالضرورة الخ) الباء للملابسة أي انقساماً ملتبساً بالضرورة ثم محتمل ان يكون المراد بالضرورة البهامة وان يكون المراد بها القطع والظاهر الاول وحينئذ فقول الشارح وانما كان تقسيم الخ من باب التنبيه لامن باب الدليل لان الضروريات قد ينه عليها خلفائها على بعض الاذهان فلا يرد ان الضروريات لا يبرهن عليها والشارح قد برهن عليها أي أقام عليها دليلاً وعلى الاحتمال الثاني فقول الشارح لانها الخ من باب البرهان وهذا بخلاف الضرورة التي هي أحد أقسام العلم فان المراد بها البهامة لا غير (قوله أي بحسب الضرورة) أي بوجه وباؤه للملابسة وضافته للضرورة للبيان (قوله الى الضرورة) أي الى ذي الضرورة وذو الاكتساب لان الانقسام انما هو للموصوف بالضرورة والموصوف بالاكتساب لان نفس الضرورة والاكتساب أو أطلق الضرورة وأراد الضروري وأطلق الاكتساب وأراد المكتسب واليه يشير الشارح بقوله وهي التي لا يتوقف الخ وبقوله وهو ما يخالف الضرورة الخ اذ المتوقف انما هو المكتسب لا الاكتساب والذي لا يتوقف على شيء انما هو الضروري لا الضرورة وبقوله وانما كان تقسيم التصور والتصديق الى الضروري والنظري

والتصديق) قال ابن سعيد تقديم التصور هنا على التصديق دون العكس كما صنع المصنف لان المنظور له هنا ما صدق التصور والتصديق لا مفهومهما لانه الذي يكون ضروريا تارة ونظريا أخرى اه وتبعه العلامة العطار في ذلك ولا يخفى عليك ان كلا من التصور والتصديق مقسم والمقسم لا يكون الا المفهوم كما تقدم ولا منافرة بين ذلك وبين كون المتصف بالضرورة والاكتساب انما هو الماصدقات لا المفهوم لانه نظري دائماً فتدبر (قول المصنف بالضرورة) باؤه للملابسة وفيه مع قوله الى الضرورة بتأويله بالضروري شبه استخدام (قوله بحسب الضرورة) أي باعتبارها قال العلامة العطار ودفع بذلك كون الباء سببية وهو يعني كونها سببية غير ملائم لاقتضائه ان سبب الانقسام الضرورة وليس كذلك بل هي وصف له اه وانظر ماوجه دفع ذلك بما ذكره الشارح (قول المصنف الى الضرورة) اختار شارح سلم العلوم ان التقابل بين الضرورة بمعنى الضروري والاكتساب بمعنى الكسبي تقابل العدم والمملكة وعليه فكان المناسب تقديم الكسبي في التقسيم على الضروري لان الاعداد المضافة الى الملكات لا تتصور الا بتصور تلك الملكات الا ان يقال آخر الكسبي ليتأتى له الانتقال منه الى الحكم بوقوع الخطأ الخوج الى الفن فتدبر

(قوله وهي التي لم يتوقف حصولها الخ) الضمير يعود للضرورة والموصول المتبادر منه وقوعه على الضرورة وهو فاسد لادائه الى أخذ الشيء جنساً في تعريف نفسه ولا يحصى عنه الا بدعوى وقوعه على الصورة الحاصلة في الذهن وهي وان لم يتقدم لها ذكر في العبارة لكن يشعر بها قول المصنف للضرورة لان الضرورة صفة للعلم المفسر بالصورة الحاصلة في الذهن ولو قال الشارح أي الضروري وهو الذي لم يتوقف الخ لكان كلامه بعيداً عن ارتكاب هذا التكلف هذا وقد قال عبدالحكيم في بيان تعريف القطب على الشمسية العلم البديهي بقوله وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب ماملخصه هو الذي لم يتوقف أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المعبر في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول وتعدية التوقف بعلي تشير الى تضمينه معنى الترتب فيفيد قيد التوقف انه لولا لما حصل وقيد الترتب التقدم فيؤول الى معنى الاحتياج فبالقيد الاول دخل العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضاً كالعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات (٤٧) بديهيّاً ولا نظريّاً وبالقيد

وهي التي لم يتوقف حصولها

(قوله وهي التي لا يتوقف) أي والضرورة بمعنى الضروري العلم الذي لا يتوقف أي الصورة الحاصلة في العقل التي لا يتوقف حصولها فيه على نظر الخ وانما أنت الضمير وعبر بالتي نظراً للفظ الضرورة لا لمعناها المراد منها وهو الضروري اذ لو نظر لذلك لذكر الضمير والموصول ان قلت الامور الضرورية لا تعرف فكيف عرف الضرورة بقوله وهي التي الخ قلت معنى قولهم الامور الضرورية لا تعرف ان الافراد للضرورة لا تعرف وهذا لا ينافي ان المفهوم السكلي الصادق على تلك الافراد يعرف وما هنا تعريف للمفهوم السكلي لافرد من افراده وقوله مالا يتوقف حصولها على نظر هو ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول والمراد بالكسب الترتيب المذكور وحينئذ فالعطف مرادف ثم ان كلامه صادق بان لا يتوقف على شيء أصلاً كادراك ان الواحد نصف الاثنين وبما اذا توقف على حدس كادراك ان نور القمر مستفاد من نور الشمس أو تجربة كادراك ان السقمونيا مسهلة للصفراء وحينئذ فيدخل في الضروريات القضايا الاولى والحدسية والتجريبية والضروري بهذا المعنى مرادف للبديهي وقد يطلق البديهي على مالا يتوقف على شيء أصلاً فيكون أخص من الضروري بالمعنى المذكور لانفراد الضروري حينئذ بالحدسيات والتجربيات واعلم ان الضرورة في التصورات ظاهرة وأما التصديق فالمراد بالضروري منه أن يكون الحكم بعد تصور الطرفين غير متوقف على نظر وان كان تصور كل من الطرفين كسبياً والنظري بخلافه على مامر فالتصديق بان الممكن يحتاج للمؤثر ضروري لان من تصور الممكن بانه ما تساوى وجوده وعدمه بالنظر لذاته والاحتياج بانه الافتقار الى من يرجح أحدهما على الآخر جزم بثبوت الاحتياج

الثاني العلم الضروري التابع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى البديهي كالعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتباً على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فان المتبادر من الترتب الترتب بلا واسطة ثم ان البديهي والنظري يختلف بالنظر الى الاشخاص فربما يكون نظري شخص بديهيّاً لآخر وبالعكس فقيد الحيثية معتبر في التعريف على ما تقرر من انه يعتبر في تعريفات الامور الاعتبارية

قيد الحيثية وان لم يذكرهما اختلافاً بالنسبة الى شخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فحل نظر لان الحصول معتبر في مفهومهما أولاً وهو اما بالنظر أو بدونه وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين اه ولنشرح لك عبارته فقوله بمعنى الصورة الحاصلة المراد بالحصول القيام بالذهن فان الصورة باعتبار القيام بالذهن علم وباعتبار مجرد ذاتها معلوم وقوله وتعدية التوقف بعلي أي مع ان صلة التوقف بمعنى المكث كلمة في لاعلى افاده الحر بوتي وقوله قيد التوقف فاعل ليفيد وقوله انه لولا لما حصل فالمراد بالتوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد الآخر وقوله أيضاً انه لولا لما حصل يصدق بحصوله معه والتقدم مأخوذ من الترتب وقوله وقيد الترتب عطف على قيد التوقف أي ويفيد قيد الترتب وقوله فيؤول أي التوقف المضمن معنى الترتب أي يؤول معنى التوقف مرتباً وقوله الى معنى الاحتياج أي الى معنى هو الاحتياج الى النظر وقوله فبالقيد الاول أي باعتبار تسلط الثاني عليه والمراد بالقيد الاول التوقف وقوله دخل العلم الضروري الخ فانه ليس لولا النظر لما حصل وقوله بالنظر أيضاً أي كما حصل بدونه وقوله كالعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات بديهيّاً ولا نظريّاً تمثل لما دخل في البديهي بالقيد الاول وهو العلم

الضروري الذي حصل الخ فهذا العلم ضروري لا يحتاج حصوله الى نظر واستدلال لان كل عاقل يجد من نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان السكك اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وقد يحصل هذا العلم من الاستدلال أيضاً كما اذا قيل وليس السكك من كل منهما بديهيّاً والا لما جهلنا شيئاً ولا نظرياً والا لدار أو تسلسل وقوله وبالقيد الثاني أي باعتبار تسلط النفي عليه والمراد بالقيد الثاني الترتيب المتضمن بشهادة على وقوله دخل أي في البديهي وقوله اذا قلنا انه ضروري بمعنى البديهي أي مالا يتوقف مترتباً على نظر أي بخلاف ما اذا قلنا انه ضروري بمعنى الاضطراري فانه خارج لعدم تعلق الغرض به وقوله كالعالم بالعلم النظري تمثيل لما دخل في البديهي بالقيد الثاني وهو العلم الضروري التابع للعلم النظري وقوله أيضاً كالعالم بالعلم النظري وذلك كعلمنا بعلمنا بثبوت الحوادث للعالم المكتسب من النظر وهو العالم مؤلف وكل مؤلف حادث وقوله ثم ان البديهي والنظري يختلف الخ أي فهما من الامور الاعتبارية وقوله فقيد الحيثية معتبر أي ملحوظ في مفهومها فقولهم في تعريف الضروري هو الذي لم يتوقف حصوله على نظر أي من حيث انه لم يتوقف عليه وقولهم في تعريف النظري هو الذي يتوقف حصوله على نظر أي من حيث توقفه عليه واذاً فلا يصدق تعريف البديهي الا بالنسبة الى من هو بديهي عنده فلا يقال ان تعريفه غير جامع لخروج فرد منه ودخوله في النظري فيكون تعريفه أي النظري غير مانع ولا يصدق تعريف النظري الا بالنسبة الى من هو نظري عنده فلا يقال ان تعريف النظري غير جامع لخروج فرد منه ودخوله في البديهي فيكون تعريفه أي البديهي غير مانع وقوله الامور الاعتبارية أي التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات لان اختلافها بذلك قرينة على اعتبار (٤٨) حيثية موافقة للمطلوب وقوله لان الحصول معتبر في مفهومها أولاً الخ كأن

مراده ان المدار في النظرية والبداهية على الحصول الاولى للشخص فان كان بالنظر فهو نظري والا على نظر وكسب الى الممكن فكل من تصور الطرفين نظري والحكم بديهي وهذا على مذهب الحكماء من ان التصديق هو الحكم وانه بسيط وأما على انه مركب فهو نظري كما مر

فبديهي وان حصل ثانياً على خلاف ما حصل أولاً هذا وقال السيد الزاهد النظري ما توقف حصوله على النظر كتصور بان يتوقف فرد من حصوله عليه والبديهي مالا يتوقف شيء من حصوله عليه وحيث لا يختلف باعتبار الاشخاص والافاق اهوهو الموافق لتعريف النظر بما يتوقف حصوله والبديهي بما لا يتوقف حصوله فان الاولى مهمة والثانية سلبية كلية وقوله أيضاً لان الحصول معتبر في مفهومها أولاً أي قبل الاختلاف بالافاق فلا دخل للاختلاف فيها فعني الاولى اعتبار الحصول للشخص في ذاته وقوله الشكوك المراد بها الاعتراضات التي عرضت للنظرين أي على كل من تعريف البديهي والنظري منها لزوم ان يكون للحصول ومنها انتقاض التعريفين طرداً وعكساً بالعلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضاً والعلم الضروري التابع للعلم النظري ومنها انتقاضها أيضاً طرداً وعكساً بالبديهي والنظري المختلفين بالنظر الى شخص واحد لكن في وقتين والله أعلم وانما جئنا بهذه العبارة واستوفينا شرحها بما أزال غموضها وبين مرادها لذكرها في الحواشي المتداولة بين الطلبة (قوله على نظر وكسب) صادق بعدم التوقف على شيء أصلاً كما في العلم بالقضايا الاوليات وهي التي يجزم العقل فيها بالنسبة بعد تصور طرفيها كما في الواحد نصف الاثنين فانه متى تصور الواحد والنصفية الاثنين جزم العقل بثبوت نصفية الواحد الاثنين وبالتوقف على شيء غير النظر كالحسد وهو الانتقال من المبادئ الى المطالب بسرعة والتجربة كما في العلم بان السقمونيا مسهلة للصفرأ وهما مغالطة حاصلها ان تعريف الضروري يقتضي انه نظري فكيف يكون ضرورياً وبعبارة أخرى اذا عرف العلم الضروري صار نظرياً لا يحتاجه للتعريف الذي هو فرد من أفراد النظر والضروري قائم انه لا يتوقف على نظر فينتظم قضيتان متناقضتان هما الضروري مالا يتوقف على نظر الضروري يتوقف والجواب عنها ان لا تناقض بين هاتين القضيتين لاختلاف الموضوع فان الضروري في قولنا الضروري يتوقف المراد به المفهوم وفي قولنا لا يتوقف المراد به الماصدق وبعبارة أخرى أوضح ان الحصول المنفي عنه التوقف على النظر في قوله لم

توقف حصولها على نظر انما هو حصول افراد الضروري لأصول ماهيته وهذا لا ينافي ان ماهيته تتوقف على النظر فتكون نظرية والتعريف انما هو للماهية لا للأفراد ويدل لهذا قوله كتصور الحرارة الخ فان ما ذكره من المشايخ جزئي من جزئيات ماهية الضروري واعلم ان هذه المغالطة تأتي مع كل ما خالف حكم مفهومه حكم ما صدقه فكما تأتي مع تعريف الضرورة المتقدم تأتي مع تعريف الجزئي بانه ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشرية فيه (قوله وكسب) قيل انه من عطف السبب على المسبب لان الكسب تعلق القدرة الحادثة بالمقدور والنظر حركة النفس في المعقولات وهو مسبب عن تعلق القدرة بالمقدور اه (قوله كتصور الحرارة والبرودة) ان أراد تصور مفهوم الحرارة وهو كيفية شأنها تسخين الجسم أو كيفية من شأنها جمع التشابهات وتفریق المتفارقات ومفهوم البرودة وهو كيفية شأنها تبريد الجسم أو كيفية شأنها تفریق التشابهات وجمع المتفارقات ورد ان هذين المفهومين نظريين لضروريين فلا يصح التمثيل وان أراد تصور افراد هذين المفهومين ورد ان تصور الشيء حصول صورته في العقل وهذه الافراد انما تدرك بالحاسة فلا يصح التمثيل بذلك للعلم الضروري الذي هو حصول الصورة بلا توقف على نظر ويحاج باننا نختار الشق الثاني ونقدر مضافاً أي كتصور حصول الحرارة والبرودة فتدبر جداً (قوله كتصور الحرارة والبرودة والتصدق بان الخ) مثل للضروري بالتصور والتصديق وللنظري فيما يأتي بهما أيضاً تنبيهاً على ان التصور ينقسم اليهما وان التصديق كذلك فقول المصنف وينقسمان أي (٤٩) ينقسم كل منهما وليس معناه

كتصور الحرارة والبرودة والتصدق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) الى (الاكتساب بالنظر)

(قوله كتصور الحرارة) أي بوجه ما كتصورها بأنها كيفية تسخين الجسم وتصور البرودة بأنها كيفية تبريد الجسم لا بالحقيقة والكنه فانه نظري (قوله بان النفي) أي بان انتفاء شيء عن آخر كانتفاء العدم عن زيد وقوله والاثبات أي ثبوت ذلك الشيء للآخر أي ثبوت العدم لزيد وقوله لا يجتمعان ولا يرتفعان أي لا يجتمعان في نفس الامر موافقاً للواقع بل الحاصل أحدهما وهو الواقع في نفس الامر كالقيام أو عدمه وليس المراد بالنفي ادراك ان النسبة ليست واقعة على وجه الجزم أو الظن والاثبات ادراك انها واقعة على الوجه المذكور لان بينهما تضاداً باعتبار اتصاف النفس بهما فارتفعان في صورة الشك ومثل الشارح بمثالين الاول للتصور الضروري والثاني للتصدق الضروري (قوله لا يجتمعان) كالوجود والعدم والمراد بالاثبات في كلامه مطلق الضد لا الاثبات بالعبارة المخصوصة لان أكثر

وينقسم المجموع قال الحق عبد الحكيم وفي هذا التنبيه اشارة الى ان دعوى انقسامها الى الضروري والنظري بديهية يكفي في التنبيه عليها التمثيل وأن اثباتها بالدليل مبني على التزل فتدبر (قوله والتصدق) قيل أعاد الكاف للتنبيه على ان ما بعدها مغاير لما

(م - ٧ - حواشي الحياصي) قبله وفيه ان المغايرة معلومة من التصريح بالتصدق وانما يقال ذلك لو عبر بالعلم الشامل للتصور بان قال وكالعالم بان النفي والاثبات الخ فتدبر (قوله بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان) ليس المراد من النفي ادراك ان النسبة غير واقعة الذي هو معنى الانتزاع كما انه ليس المراد من الاثبات ادراك الوقوع الذي هو معنى الايقاع لان هذين الادراكين قابل التضاد باعتبار اتصاف النفس بهما يرتفعان عند الشك والتردد في الوقوع وعدم الوقوع بل المراد بالاثبات ثبوت شيء بشيء وبالنفي انتفاء شيء عن شيء سواء كان مفهوم الوجود أو غيره فيكون الاثبات مصدر ثبت والنفي مصدر نفي الشيء بمعنى انتفى ففي بعض الحواشي ان نفي يستعمل لازماً كما يستعمل متعدياً فما قيل من أن مراد الشارح من النفي والاثبات ظاهرهما وهو الادراك السابق ذكرها غير صحيح لانه يلزم عليه فساد قوله ولا يرتفعان فتدبر (قول المصنف والاكتساب بالنظر) قال أبو الفتح في حواشيه على الدواني هذا القيد غير محتاج اليه ضرورة أن الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحاً الا أنه أراد تمهيد تعريف النظر فذكره تصريحاً بما علم ضمناً أو حملاً للاكتساب على المعنى اللغوي وهو مطلق التحصيل لكنه لا يلائم الإيجاز المطلوب في هذه الرسالة اه وقوله هذا القيد غير محتاج اليه الخ محصل كلامه أن الاكتساب في اصطلاح أهل المعقول منقول من معناه الاصل وهو مطلق التحصيل الى تحصيل العلم بالنظر ويجب أن يكون التخاطب في كل فن باصطلاح أهل ذلك الفن فلو حمل الاكتساب ههنا على المعنى اللغوي كان مجازاً محتاجاً الى القرينة وقوله تمهيد تعريف النظر أي ليتأتى له الانتقال منه الى الحكم بوقوع

الخطأ فيه الموجع ذلك الى قانون يعصم وهو فن المنطق فذكر تعريف النظر لا بد منه في ثبوت الاحتياج الى الفن وتعريفه يستدعي أن يمد له بسبق ذكره لان التعريف بدون التمهيد له كالاتقال من كلام الى آخر من غير مناسبة وهو غير مستحسن ثم ان ذلك التمهيد لا يحصل بمجرد تضمن الاكتساب للنظر اذ ربما لا يلتفت الى المدلولات التضمنية والالتزامية وقوله لكنه أي المذكور من الجوابين السابقين وقوله وهو مطلق التحصيل أي لا يقيد كونه بالنظر وقوله لا يلائم الايجاز المطلوب الخ فيه انه على تسليم أن ما فعله المصنف ليس بايجاز بل هو اطناب نقول انه لفائدة التمهيد فلو لم يذكره لفات تلك الفائدة وأيضا لو لم يذكره لتوهم عود الضمير في قوله وهو ملاحظة المعقول الخ على الاكتساب فيكون التعريف المذكور له مع انه ليس كذلك فكون المطلوب اذا اطناب لا ايجاز على أن لك أن تمنع أن هذا ليس بايجاز لان المصنف لو أراد أن لا يترك فائدة التمهيد مع تجريد كلامه عما يوههم خلاف المقصود وسلك طريقا غير الذي سلكه لا احتياج الى عبارة أطول بان يقول مثلا وينقسمان الى ضروري ونظري والنظري ما يتوقف على النظر وهو ملاحظة الخ فسا سلكه أوفي في الايجاز المطلوب والله أعلم (قوله وهو) أي الاكتساب بمعنى المكتسب وقوله ما يخالف الضرورة لو قال وهو ما يتوقف حصوله على نظر وكسب لكان أوفي بالمقصود لان ما ذكره معنى اجمالي (٥٠) (قوله كتصور العقل) أي بأنه قوة للنفس بها تستعد لاكتساب العلوم الضرورية

والتنظيرية (قوله بأن العالم) وهو ما يخالف الضرورة كتصور العقل والانسان وكالتصديق بان العالم حادث وانما كان تقسيم التصور والتصديق الى الضروري والكسبي ضروريا لانهما لو لم ينقسم اليهما لكان الجميع اما بديهيا أو كسبيا والثاني باطل بقسميه

العوام لا يعرفها (قوله وهو) أي الاكتساب بمعنى المكتسب ما يخالف أي علم يخالف الضرورة أي الضروري فهو علم يتوقف حصوله على نظر وكسب أي الصورة التي يتوقف حصولها في العقل على نظر وكسب (قوله كتصور العقل) أي بأنه قوة للنفس تستعد بها لادراك المعلوم وقوله والانسان أي بأنه حيوان ناطق (قوله بان العالم) أي جواهر واعراض وقوله حادث أي موجود بعد عدم فانه متوقف على اقامة دليل وهو العالم متغير وكل متغير حادث ومثل بثلاثة أمثلة الاولين للتصور النظري والثالث للتصديق النظري (قوله ضروريا) أي بديهيا (قوله لو لم الخ) مقدم لكان الجميع الخ تالي وقوله لكان الجميع أي جميع افراد التصور وجميع افراد التصديق وقوله اما بديهيا أي فقط وإما كسبيا فقط (قوله والتالي) أي وهو كون الجميع اما بديهيا أو كسبيا

للقدر المشترك بين جميع الاجناس أعني كونه ما سوى الله فهو اسم لمعنى واحد مشترك بين جميع الاجناس يجوز اطلاقه على كل واحد من الاجناس وعلى كلها اطلاق الكلي على جزئياته وليس اسما للمجموع والا لما صح جمعه والقول باشتراكه بين الكل وكل واحد خلاف الاصل لا يصار له بلا ضرورة اه اذا علمت ذلك علمت انه لا يطلق على الاشخاص أصلا حتى يقال أن حدوث الاشخاص مشاهد فيكون ضروريا لا نظريا فلا يصح التمثيل فتدبر (قوله لانهما لو لم ينقسم اليهما لكان الخ) هذا الدليل لا ينتج الا ثبوت الانقسام لا ان الانقسام ضروري ثم لا بد في تمام لزوم التالي للمقدم في هذه الشرطية أن تكون هذه الشرطية في قوة شرطيتين قائمتين لو لم ينقسم التصور اليهما لكان الخ لو لم ينقسم التصديق اليهما لكان الخ والا منعت الملازمة لان انتفاء انقسامهما اليهما يصدق بانقسام التصديق اليهما والتصور اما ضروري كما هو مذهب الامام وكسبي وبانقسام التصور اليهما والتصديق اليهما والتصور اما ضروري (قوله لكان الجميع) أي لكان كل واحد منهما وقوله اما بديهيا أو كسبيا بقي عليه قسمان وهو كون التصور بديهيا والتصديق كسبيا وعكس ذلك فان انتفاء انقسام كل منهما الى الضروري والكسبي يصدق بهذه الصور الاربعة وانما قال اما بديهيا ولم يقل اما ضروريا لينبه على أن البديهي قد يأتي مراد فالضروري للمقابل للنظري وهو ما لا يتوقف حصوله على نظر وقد يأتي البديهي بمعنى القضايا الأولية

(قوله أما الملازمة فظاهرة) أي لا تحتاج الى بيان وقد علمت أن ظهورها يتوقف (٥١) على ملاحظة كون الشرطية

فكندا المقدم أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان القسم الاول من التالي فلاحتياجا في بعض التصورات وبعض التصديقات الى كسب ونظر كما مر وأما بطلان القسم الثاني منه فلبدها بعض التصورات وبعض التصديقات على مامر (وهو) أي الاكتساب بالنظر

(قوله فكذلك المقدم) أي فالمقدم وهو عدم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والكسبي مثل التالي في البطلان لان بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم أي واذا بطل المقدم ثبت نقيضه وهو انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والكسبي وهو المطلوب (قوله أما الملازمة) أي بين المقدم والتالي فظاهرة أي لانه لا واسطة (قوله القسم الاول) وهو كون الجميع بديهيا وقوله القسم الثاني وهو كون الجميع كسبيا (قوله كما مر) أي في قوله كتصور العقل والانسان وكالتصديق بان العالم الخ (قوله فلبدها بعض التصورات والتصديقات كما مر) أي في قوله كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا الدليل الذي ذكره الشارح يسمى بدليل الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه فالمطلوب انقسامها للقسمين ونقيضه عدم الانقسام ولا شك انه هو الذي أبطله (قوله وهو) أي النظر لا الاكتساب خلافا للشارح اذ المراد بالاكتساب فيما سبق المكتسب وهو ليس نفس الملاحظة اذ الملاحظة توجه النفس والتفتاتها الى المعقول أي الى ما حصلت صورته في العقل لتحصيل أي لاجل تحصيل الخ حصل بالفعل أم لا وانما قيد بذلك لان النظر ليس الا الملاحظة لاجل التحصيل والحاصل ان الصواب جعل الضمير راجعا للنظر لامرئ الاول ان الاكتساب فيما مر المراد به المكتسب وهو غير الملاحظة فالأخبار حينئذ لا يصح الامر الثاني ان التعريف المذكور تعريف للنظر لا للاكتساب به نعم ان جعلت الباء في قوله بالنظر للتصوير أي الاكتساب المصور بالنظر صح ما قاله الشارح وعليه فيكون في كلام المصنف استخدام حيث ذكر الاكتساب أولا بمعنى المكتسب ثم أعاد الضمير عليه ثانيا بمعنى آخر وهو النظر وانما عدل المصنف في تعريف النظر بما ذكره عن تعريفه الواقع في عبارة القوم وهو ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول ليكون التعريف شاملا للتعريف بالفرد وهو ما عليه المتقدمون وبعض المتأخرين كتعريف الانسان بناطق أو ضاحك وذلك لان قوله ملاحظة المعقول أي توجه النفس والتفتاتها للامر الذي حصل صورته في العقل سواء كان واحدا كما في الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها أو كان كثيرا وفي الكلام توزيع أي ملاحظة المعقول التصوري لتحصيل المجهول التصوري وملاحظة المعقول التصديقي لاجل تحصيل المجهول التصديقي واعلم ان النظر والفكر عندهم مترادفان فيفسران بما قاله المصنف وبما قاله القوم فيما تقدم وقوله لتحصيل المجهول أي تصوريا أو تصديقا وانما اعتبر المعقولة في الموصل والجهولية في المطلوب لانه لو كان الموصل مجهولا استحال تحصيل المطلوب المجهول به اذ يستحيل بالضرورة ان يستلزم مجهول العلم بمجهول آخر ولو كان المطلوب معلوما استحال تحصيله لانه يستحيل تحصيل الحاصل ان قلت اذا كان المطلوب مجهولا يلزم ان تكون النفس طالبة للمجهول المطلق وهو محال والجواب انه قد تحقق انه لا بد ان لا يكون المطلوب مجهولا

موقوفة على منع اكتساب التصور من التصديق والعكس والحق عند المصنف ثبوت العكس افاده بعض المحققين (قوله على مامر) أي من التمثيل للضرورة بمعنى الضروري بتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان (قول المصنف وهو

في قوة شرطيتين والا فليست بظاهرة لتوجه المنع عليها (قوله في بعض التصورات والتصديقات) أي في تحصيل بعض التصورات والتصديقات (قوله كما مر) قيل عليه لم يتقدم له ذكر الاحتياج في بعض التصورات والتصديقات الى كسب ونظر وقد يقال إن ذلك مأخوذ من تمثله فيما تقدم للاكتساب بالنظر بتصور العقل والانسان والتصديق بأن العالم حادث فانه يستلزم ان ما ذكر من تصور الانسان والعقل والتصديق بأن العالم حادث يحتاج في تحصيلهما الى النظر وما ذكر بعض من التصورات والتصديقات فتدبر (قوله فلبدها بعض التصورات والتصديقات) أي عدم توقفه على نظر وكسب ولم يقل فللزوم الدور والتسلسل كما فعل صاحب الشمسية حيث قال ولا نظريا والادارا وتسلسل لان تمامية لزوم الدور أو التسلسل لنظرية الكل

ملاحظة المعقول الخ) مذهب المتقدمين أن الفكر مجموع حركتين للنفس مبدأ الأولى منهما المطلوب المشعوره بوجه ناقص ومنتهاهما آخر تحصيل المبادئ المناسبة للمطلوب ومبدأ الثانية أول ما يوضع من الترتيب لتلك المبادئ المناسبة ومنتهاهما أول تحصيل المطلوب على الوجه الأكمل ومنه مذهب المتأخرين أنه الترتيب اللازم للحركة الثانية ويرادفه النظر وقيل النظر ملاحظة المعقول الواقعة في ضمن الحركة الثانية وهذا بعد اتفاقهم على أن الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لاستحصا الجهولات من المعلومات إلا أن الفعل على مذهب المتقدمين هو مجموع الانتقالين وعلى مذهب المتأخرين هو الترتيب اللازم للانتقال الثاني لأن حصول الجهول من مبادئه يدور عليه وجودا وعدمًا والانتقال خارج عنه ملزوم له ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات مطلقا سواء كان لتحصيل مطلوب أولا ويقابله التخيل وهو حركتها في الحسوسات وعلى الحركة الأولى من حركتي الفكر المنطقي من غير أخذ الثانية معها في المدلول ويقابله الحدس الذي هو الانتقال من المبادئ إلى المطالب تقابلا يشبه الصاعدة والهابطة وإن كانت الأولى تدريجية وهذا دفعي وقد يجمع الحركة الأولى كما إذا تحركت النفس في المعقولات فاطلعت على مبادئ مترتبة فانتقلت منها إلى (٥٢) المطلوب دفعة فني هذه الحالة اجتمع الفكر والحدس في الوجود أما بحسب

(ملاحظة المعقول لتحصيل الجهول) كملاحظة الحيوان والناطق للمعلومات لتحصيل الإنسان الجهول وملاحظة المتقدمين للمعلومات لتحصيل النتيجة المجهولة والمراد بالمعقول ههنا المعلوم فإن العلم في هذا الفن من كل الوجوه بل لا بد أن يكون معلوما بوجه لئلا يلزم طلب الجهول المطلق ومجهولا بوجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل (قوله المعقول) عبر به دون المعلوم ليشمل ما كان معلوما أو مظلونا أو مجهولا جهلا مركبا وسواء كان المعقول تصورا أو تصديقا مفردا أو مركبا (قوله والمراد بالمعقول ههنا) أي في تعريف النظر واحتراز به عن المعقول بمعنى ما قبل المنقول لا يقال المعقول حينئذ مشترك وهو لا يستعمل في التعريف دون قرينة معينة للمراد لانا نقول القرينة هنا موجودة وهي مقابله بالجهول (قوله المعلوم) لما كان يتوهم أن المعقول هنا ما يدركه العقل ابتداء كالمعاني الكلية فيخرج ما يدرك بغيرها كالصور الحسوسة والمعاني الجزئية المنتزعة منها فيكون التعريف غير جامع بين أن المراد مطلق ما يعلم سواء كان المدرك له العقل ابتداء أو غيره والحاصل أن المصنف إنما عبر بالمعقول لاجل أن يشمل المظنون والمجهول جهلا مركبا ومع كونه عبر بالمعقول لذلك فالمراد به المعلوم ليشمل ما لا يدركه العقل ابتداء (قوله فإن العلم) توجيه لكون المراد بالمعقول ههنا المعلوم (قوله في هذا الفن) أي فن المنطق وأما في غير هذا الفن كعلم الكلام فإن (الثاني) الحركة من

المطالب إلى المبادئ ومن المبادئ أي مجموع الحركتين وهذا هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه إلى مفسر المنطق ويقابله بهذا المعنى الحدس فإنه انتقال من المطالب إلى المبادئ دفعة واحدة ومن المبادئ إلى المطالب كذلك أعني مجموع الانتقالين على ما صرح به في النمط الثالث من شرح الاشارات وغيره (الثالث) الحركة الأولى وهي ربما انقطعت وربما تبادت ولحقت بالحركة الثانية اه وقال بعضهم اعلم أن حقيقة النظر حركتان مبدأ أحدهما المطلوب المشعور به ومن وجه غير الوجه المطلوب ومنتهاهما آخر ما يحصل من مبادئه ومبدأ الثانية أول ما يوضع منها للترتيب ومنتهاهما المطلوب المشعور به على الوجه الأكمل والمراد بالحركة بالقصد والاختيار كما هو المتبادر من إضافة الحركة للنفس فخرج الحدس إذ هو سنوح المبادئ المترتبة من غير طلب وقيل أنه خارج بان الانتقال فيه دفعي لا تدريجي إذ هو انتقال من المطالب إلى المبادئ دفعة واحدة ومن المبادئ إلى المطالب كذلك اه (قول المصنف ملاحظة المعقول) الملاحظة حركة للنفس فيفيد أن الحركة في نفس المعلوم لافي العلم وهو خلاف ما قيل من أن هذه الحركة من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية إلا أن يقال أنه جار على اتحاد العلم والمعلوم والمعقول من حيث أنه علم كيفية نفسانية فتدبر اه (قوله أي الاكتساب) إن حمل على المعنى المصدري بارتكاب الاستخدام وتسليم أن الاكتساب

مفسر بحصول صورة الشيء في العقل (وقد يقع فيه) أي في ذلك الاكتساب (الخطأ) لأن الفكر ليس بصواب دائما كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا بل الإنسان الواحد يناقض نفسه

العلم فيه الجزم المطابق للواقع (قوله مفسر الخ) أي وحينئذ فصورة الشيء الحاصلة في العقل معلوم ومعقول واعلم أنه إن جعلت إضافة حصول من إضافة الصفة للموصوف أي صورة الشيء الحاصلة في العقل كانت تلك الصورة مجزوما بها أو مظلونة كانت مطابقة للواقع أولا كانت تصورية أو تصديقية كان مارا على القول بأن العلم من قبيل الكيف وهو الراجح وإن جعلت الإضافة حقيقية وهو المتبادر من كلامه فإن فسر حصول الصورة بالتقاسم في العقل كان مارا على القول بأن العلم انفعال وإن فسر تحصيل الصورة في العقل كان مارا على القول بأنه من قبيل الفعل وإن فسر بالنسبة الحاصلة بين الحاصل والحصول كان مارا على القول بأن العلم من قبيل الإضافة (قوله الاكتساب) أي الاكتساب بالنظر أي العلم المكتسب به (قوله لأن الفكر) أي الذي هو النظر المكتسب به لأنه يكون به اكتساب العلوم النظرية تصورية كانت أو تصديقية وقوله ليس بصواب أي بمصيب دائما أي في كل الاوقات وهذا قيد في المنفي لافي النفي والا لاقتضى أن عدم الصواب دائم مع أنه ليس بمراد والحاصل أن قوله ليس بصواب دائما من باب سلب العموم وحينئذ فيصدق بصورتين أحدهما أن لا يكون فرد من أفراد الفكر صوابا والآخر أن يكون بعض أفراد ليس بصواب وبعضه الآخر صوابا وهذه الصورة هي المرادة لأنها الحقيقة واعلم أن الصواب ضد الخطأ ثم تارة يوصف بهما الحكم وحينئذ يكون المراد بالصواب مطابقة الحكم للواقع وبالخطأ عدم مطابقة للواقع وتارة يوصف بهما الفعل كما هنا وحينئذ يكون المراد بالصواب موافقة الفعل للغرض وبالخطأ عدم مطابقة للغرض فمعنى كون الفكر صوابا أنه موافق للغرض بأن يكون مستجما للشروط كأن يقع الجنس مقدما على الفصل في ترتيب القول الشارح الموصل للتصور وكان تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية في ترتيب قياس من الشكل الأول موصل للتصديق ومعنى كونه ليس بصواب أنه لم يكن موافقا للغرض لكونه لم يحتو على الشروط كلها (قوله كيف الخ) المقصود من هذا الاستفهام التعجب من قولهم أن الفكر صواب دائما المنفي بقوله لأن الفكر ليس بصواب دائما وحينئذ فالمستفهم عنه المتعجب منه محذوف وقوله وقد يناقض جملة حالية أي كيف يتوهم أن الفكر صواب دائما والحال أنه قد يناقض أي أنه يتعجب من التوهم المذكور مع تلك الحالة اذ لو كان الفكر صوابا تناقض العقلاء مع أنهم تناقضوا فتناقضهم يدل على أن الفكر ليس صوابا دائما والحاصل أنه يتعجب من كون الفكر صوابا دائما مع وجود ما يدل على أنه ليس بصواب دائما وهو تناقض العقلاء (قوله وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا) أي في مقتضى أفكارهم فبعضهم كالمسيحي أداه فكره إلى التصديق بحدوث العالم وبعضهم كالفلسفي أداه فكره إلى التصديق بقدم العالم وحينئذ فاحد الفكرين غير صواب لأنه لا يمكن أن يكون كلا الفكرين صوابا لما يلزم عليه من اجتماع النقيضين ولا خطأ لما يلزم عليه من ارتفاع النقيضين وهو محال فتبين أن يكون أحدهما صوابا والآخر خطأ وحينئذ فلا يكون الفكر صوابا دائما (قوله بل الإنسان الواحد الخ) اضطراب انتقالي أتى به لأنه أظهر مما قبله في إفادة أن الفكر ليس بصواب دائما لأن مناقضة العقلاء بعضهم بعضا إنما

عين النظر ورد هذا تكلف لاداعي إليه لأن النظر مذكور في كلام المصنف بصريح العبارة على أن يمنع كون الاكتساب بالمعنى المصدري نفس النظر لأنه لغة مطلق التحصيل واصطلاحا التحصيل بالنظر وكلاهما ليس بالملاحظة وإن كان الثاني مترتباً عليها فالصواب أن الضمير عائد على النظر لا على الاكتساب هذا آخر ما وجدناه من هذه الحاشية على قسم التصورات

فاحتجنا الى قانون عاصم عن الخطأ مفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات وذلك القانون هو المنطق فعلم من هذا أن الناس في أي شيء يحتاجون الى المنطق وذلك بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه اذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالغاية رسم فلذا أدرج المصنف التعريف في بيان الحاجة كما سيبي.

تفيد الظن بان الفكر ليس بصواب دائماً بخلاف مناقضة العاقل نفسه فانها تفيد الجزم بذلك فتكون دلالتها أقوى وأظهر من دلالة مناقضة العقلاء وذلك لان مناقضة بعض العقلاء بعضاً انما تعلم من عباراتهم الدالة على ان مقتضيات أفكارهم متناقضة وحينئذ فيحتمل انهم لم يعتقدوا واما تدل عليه عباراتهم فلا يكون في أفكارهم خطأ وان كان ذلك الاحتمال بعيداً بخلاف ما اذا رجع العاقل المفكر الى أحواله وقتش فيها وجد انه يعتقد أموراً متناقضة في أوقات مختلفة ولا يرتاب في ذلك كأن يفكر في وقت فيؤديه فكره الى التصديق بحدوث العالم ثم يفكر في وقت آخر فيؤديه فكره الى التصديق بقديم العالم وحينئذ فاحد الفكرين ليس بصواب لما سبق فلا يكون الفكر صواباً دائماً (قوله فاحتجنا الى قانون الخ) هذا هو معنى قول المصنف الاتي فاحتجج الخ وانما أتى به هنا لاجل قوله والحاصل الخ وانما أتى بهذا الحاصل اشارة لربط كلام المتن ببعضه ببعض (قوله الى قانون) أي ذى قانون أو المراد به العلم نفسه (قوله مفيد لطرق) وهي الحجج وشرائطها والقول الشارح وشرائطه أي طرق التصديقات والتصورات النظرية (قوله من الضروريات) متعلق باكتساب بمعنى تحصيل وقوله الضروريات أي ولو بحسب آلتها وحينئذ فيصدق باكتساب النظري من نظري آخر والنظري الآخر من نظري ثالث وهكذا الى أن ينتهي الى ضروري فلا بد من الانتهاء للضروري دفعا للدور والتسلسل (قوله من هذا) أي من هذا التقرير وهو قوله لان الفكر ليس بصواب دائماً فاحتجج الخ كذا قرر بعضهم ولكن الاوفق بقول الشارح سابقاً ولما كان بيان الحاجة المناسق لتعريف المنطق الخ أن يقال فعلم من هذا أي مجموع قول المصنف العلم ان كان ادعانا للنسبة الى قوله وقد يقع فيه الخطأ مع قول الشارح فاحتجنا لقانون الخ (قوله ان الناس) أي جواب ان الناس الخ وهو عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر أي علم مما سبق جواب هذا السؤال المصور بقولنا في أي شيء يحتاج الناس الى المنطق وجوابه يحتاجون اليه في العصمة المذكورة وقوله في أي شيء متعلق يحتاجون وقدم عليه لان ايا استفهامية فلها الصدارة (قوله وذلك) أي ما علم منه الجواب وهو قول المصنف العلم ان كان ادعانا للنسبة الى نهاية قوله وقد يقع فيه الخطأ مع قول الشارح فاحتجنا الخ (قوله وذلك بيان الحاجة) أي وذكر ذلك تبين أو وذلك ذو بيان للحاجة وهي العصمة المذكورة أي التصديق بانها غاية هذا العلم وفائدته (قوله اذ يعلم) علة لقوله المستلزم (قوله غاية العلم) انما كانت غاية العلم معلومة من بيان الحاجة لان الغاية والحاجة متحدان ذاتاً وانما يختلفان اعتباراً فالعصمة المذكورة من حيث كونها نهاية هذا العلم يقال لها غاية ومن حيث انها محتاج اليها يقال لها حاجة (قوله رسم) أي لان غاية الشيء خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم (قوله فلذا) أي فلاجل ان بيان الحاجة مستلزم للتعريف (قوله كما سيبي) أي التنبيه على الادراج المذكور حيث قال الشارح فيما سيأتي هذا تعريف للمنطق المدرج في بيان الحاجة

والحاصل

والحاصل أن العلم اما تصور ساذج أو تصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة الى ضروري والكسبي والكسبي مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب وقد يقع في الاكتساب الخطأ لان الفكر ليس بصواب دائماً (فاحتجج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق) هذا تعريف المنطق المدرج في بيان الحاجة وانما كان المنطق قانوناً لان مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئيات كما اذا علم ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية

(قوله والحاصل) أي حاصل بيان الحاجة الذي أشار له المصنف بقوله العلم ان كان ادعانا الخ (قوله والكسبي) أي سواء كان تصوراً أو تصديقاً وقوله مستفاد من الضروري أي تصوراً أو تصديقاً وهذه المقدمة لم يذكرها المصنف وانما هي معلومة من خارج وقوله بطريق الاكتساب الاضافة بيانية أي بطريق هي الاكتساب وهو الفكر والنظر وهو القول الشارح بالنسبة للتصور والقياس بالنسبة للتصديق وقوله وقد يقع في الاكتساب يعني المكتسب من التصور والتصديق وقوله لان الفكر أي المؤدي اليه (قوله فاحتجج الى قانون) القانون لفظ يوناني معناه في الاصل القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والمراد بالقانون هنا مجموع قواعد هذا الفن وتسمية هذا المجموع قانوناً من باب تسمية الشيء باسم بعض أجزائه وانما قيل لهذا الفن قانون مع انه قوانين متعددة لكونها كالواحد من حيث إنها مشتركة في جهة واحدة تجمعها وهي كونها تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر لا يقال يمكن التباعد عن الخطأ في الفكر وحينئذ فلا يحتاج للقانون المذكور لانا نقول ان ذلك الخطأ غير معين حتى يتباعد عنه وحينئذ فيحتاج للقانون المذكور (قوله يعصم عنه) أي يعصم الذهن عن الخطأ (قوله وهو) أي القانون الذي يعصم عن الخطأ المنطق وانما سمي ذلك القانون بالمنطق لانه يطلق في الاصل على الادراكات الكلية وهي نطق باطني وعلى التلفظ بدال متعلق تلك الادراكات وهو نطق ظاهري وعلى القوة العاقلة التي هي محل صدور تلك الادراكات والقانون المذكور به تصيب الادراكات الكلية وبه تكون القدرة على التلفظ بدال متعلق الادراكات الكلية وبه تنقوى القوة العاقلة وتكمل (قوله وهو المنطق) وحينئذ فقوله تعريف أي دال تعريف المنطق فهو قانون كلي تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر وقوله في بيان الحاجة أي في تبين ما يفيد التصديق بالحاجة (قوله المدرج) صفة لتعريف (قوله في بيان الحاجة) أي بقوله العلم ان كان ادعانا الى قوله وقد يقع الخ ولاندراج به لم يأت به المصنف استقلالاً بل اكتفى باندراجه في بيان الحاجة (قوله لان مسائله) أي قضاياه والاضافة من اضافة الاجزاء لكلمها (قوله قوانين) أي قواعد وقوله كلية وصف كاشف وهذا الوصف باعتبار كلية موضوعها (قوله منطبقة) أي مشتملة اشتمالاً بالقوة القريبة من الفعل لا اشتمالاً بالفعل لان الحاصل بالفعل الحكم المتعلق بالامر الكلي الذي هو موضوع القانون لا الاحكام المتعلقة بجزئيات الموضوع (قوله على جزئيات) أي على جزئيات موضوعها لان القانون نفسه لاجزئيات له لان الجزئيات افراد المفهوم الكلي وفي الكلام حذف مضاف أي على أحكام الجزئيات (قوله كما اذا علم) أي لانه اذا علم الخ فالكاف للتعليل وما زائدة وهو علة لقوله منطبقة (قوله ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية) هذا هو القانون أي القاعدة الكلية

علم ان كل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان وكذا نظائره فان قلت المنطق نفسه ليس عاصماً عن الخطأ بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه * قلت هذا الاطلاق مجازي وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى وانما كان الشروع في مسائل العلم موقوفاً على بيان الحاجة لان الشارع في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثاً وعلى تعريف العلم

(قوله علم ان كل انسان حيوان) أي الذي هو جزئي من جزئيات موضوع القانون وقوله ينعكس الخ هكذا حكم ذلك الجزئي وطريق العلم بذلك انك تأخذ جزئياً من جزئيات موضوع القانون كالجزئي المذكور وتحمل عليه موضوع القانون وتحمل المحمول مقدمة صغرى وتجعل القانون مقدمة كبرى فيحصل قياس من الشكل الاول منتج لثبوته حكم موضوع القانون لذلك الجزئي فيحصل العلم المذكور كان يقال كل انسان حيوان موجبة كلية والموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ينتج كل انسان حيوان تنعكس موجبة جزئية وهي بعض الحيوان انسان فقول الشارع علم ان كل انسان حيوان الخ أي بعد اقامة القياس المذكورة اذ بمجرد العلم بالقاعدة المذكور لا يحصل العلم المذكور وانما يحصل التمكن منه لكن لما كان هذا التمكن قوياً عبر عنه بالعلم أي وحيث كان العلم بالقاعدة يستلزم ما ذكر كانت القوانين منطبقة على أحكام الجزئيات اذ لولا الانطباق المذكور ما حصل هذا العلم عند العلم بالقاعدة (قوله وكذا نظائره) يحتمل ان المراد نظائر الجزئي المذكور من نحو كل فرس حيوان ويحتمل ان المراد نظائر القاعدة المذكورة من ان الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها والسالبة الجزئية تنعكس كنفسها فاذا علم ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها عام ان لاشئ من الانسان بجبر ينعكس الى لاشئ من الحجر بانسان (قوله المنطق نفسه) أي القواعد الخصوصية (قوله بل العاصم مراعاته) أي بل العاصم بحسب الظاهر مراعاته أي ملاحظته فلا ينافي ان العاصم في نفس الامر المولى جل وعز (قوله فكيف يطلق الخ) المناسب فكيف يستند العصمة اليه (قوله قلت هذا الاطلاق مجازي) ظاهره انه مجاز لغوى مع انه مجاز عقلي وهو اسناد الفعل أو مافى معناه لغير من هو له حق العصمة ان تستند للمراعاة لا للمنطق فالتناسب كذلك ان يقول قلت هذا الاسناد مجازي (قوله وفيه) أي في هذا الاطلاق المجازي (قوله من التأكيد) أي لان اسناد العصمة للمنطق فيه اشارة الى الحث على تعلمه وتعليمه وملاحظته (قوله والمبالغة) أي من حيث انه أسند العصمة اليه مع ان حقها ان تستند لمراعاته (قوله لو لم يعلم) أي لو لم يصدق وهذا اشارة الى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه فالمطلوب علم كل شارع الغرض من العلم ونقيضه عدم علمه لكن الشارع حذف الاستثنائية منه فلا اصل لكان عبثاً أي واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله الغرض) أي الحاجة (قوله عبثاً) من حيث انه يحتمل ان ذلك الفن لا فائدة له أو له فائدة مضرة أو له فائدة لا تفي بتعبه في ذلك العلم وقوله لكان طلبه عبثاً أي لكن التالي باطل لان العبث لا يليق بالعقل فبطل المقدم فثبت ان الشارع لا يحصل منه الشروع في العلم الا اذا علم الغرض من العلم فيكون الشروع فيه متوقفاً على العلم بالغرض والحاصل ان الشروع في العلم فعل اختياري والفعل الاختياري لا يصدر من الفاعل المختار الا بعد ان يصدق بان فائدته كذا فالتجارب لا يفعل سريراً الا بعد علمه انه يجلس عليه وحينئذ فلا بد ان يعتقد الشارع في العلم

لانه لو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في طلبه واذا تصوره برسمه حصل له العلم الاجمالي بمسائل ذلك العلم حتى ان كل مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم انها منه ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق الى تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال (وموضوعه) أي موضوع المنطق

قبل شروعه ان لذلك العلم فائدة والا كان شروعه عبثاً ولا بد ان تكون تلك الفائدة معتداً بها عنده بالنظر للمشقة الحاصلة للمشغل بذلك العلم كان معتداً بها في الواقع أولاً والا كان شروعه فيه بعد عبثاً (قوله فلانه لو لم يتصور ذلك) أي فلان الشارع لو لم يتصور ذلك العلم برسمه أي رسم كان وقوله أولاً أي قبل الشروع فيه وقوله لما كان على بصيرة أي تبصر ومعرفة في طلبه وحينئذ فيكون شروعه على وجه البصيرة متوقفاً على تصوره برسمه وأما أصل الشروع فلا يتوقف على ذلك بل على تصوره بوجه ما ككونه علماً من العلوم (قوله واذا تصوره الخ) هذا زيادة فائدة لا بيان لوجه التوجه (قوله حصل له العلم الاجمالي) أي وذلك لان من تصور المنطق بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وعرف ان هذا تعريفه حصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل في العصمة المذكورة وهذه المقدمة يلزمها مقدمة أخرى وهي ان كل مسألة لها مدخل في العصمة المذكورة فهي من المنطق وبذلك يتمكن من ان يعلم كل مسألة وردت عليه انها من المنطق أو ليست منه تمكناً تاماً لانه اذا كان لتلك المسئلة الواردة عليه مدخل في تلك العصمة قال هذه المسئلة لها مدخل في العصمة المذكورة ثم تأخذ المقدمة اللازمة للمقدمة الحاصلة عنده من تصور المنطق برسمه ومعرفة ان هذا الرسم تعريفه فتجعلها كبرى بان تقول هذه المسئلة لها مدخل في تلك العصمة وكل مسألة لها مدخل في العصمة المذكورة فهي من المنطق ينتج ان هذه المسئلة من المنطق وان لم تكن المسئلة الواردة عليك لها مدخل في العصمة المذكورة قلت هذه المسئلة ليس لها مدخل في العصمة المذكورة وكل مسألة كذلك فليست من المنطق ينتج هذه المسئلة ليست من المنطق اذا علمت هذا فقول الشارع واذا تصوره برسمه أي بان تصوره بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ والحال انه عارف ان ذلك تعريفه للمنطق وقوله حصل له العلم الخ هو العلم بالمقدمة الحاصلة من تصور العلم برسمه ومعرفة انه تعريفه وهي القائلة كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل في العصمة المذكورة وقوله حتى ان الخ غاية لقوله حصل له العلم الخ وقوله علم انها أي تلك المسئلة الواردة عليه منه أي من ذلك العلم والمراد بقوله علم انها منه يتمكن من علم انها منه تمكناً تاماً بان يأتي بالقياس السابق المنتج لانها منه وحينئذ يعلم انها منه ولما كان هذا التمكن تاماً قوياً عبر عنه بالعلم وليس المراد انه بمجرد ورود تلك المسئلة عليه يعلم بالفعل انها منه بدون تأمل وقياس لان هذا خلاف الواقع (قوله ولما فرغ من بيان الحاجة) أي من تبين ما يفيد التصديق بالحاجة أي التصديق بانها كذا وقوله المنساق صفة لبيان وقوله لتعريف العلم أي المفيد لتصوره وقوله برسمه متعلق بتعريفه وقوله شرع في بيان موضوع العلم أي في تبين ما يفيد التصديق بموضوعية العلم أي التصديق بان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع هذا العلم (قوله وموضوعه الخ) اعلم ان موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن

(تنبيه)

حيث وقف جواد الهمة عن تميم تأليف التقريرات الموضوعية بالهامش الى هنا أردنا الخدمة العامة فوضعنا حاشية علامة زمانه الشيخ يس المحصي على هذا الشرح وما هي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي خص بالمنطق نوع الانسان وجعل رعايته سبباً لمنع الخطأ عن الاذهان والصلاة والسلام على نتيجة الزمان الهادي بالقول الشارح الى أشرف الاديان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان

وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة رب العالمين يس ابن زين الدين العليني المحصي غفر الله له ولوالديه والمسلمين ونظر اليه بعين الرضا ولطف به فيما قضى وأجراه في مستقبل أحواله على عوائد الفضل فيما مضى لما كان علم المنطق معيار العلوم وقطبها الذي عليه أدلتها بحوم المرشد بقضاياها الصحيحة الى صحيح الاعتقاد والمباحي بنور براهينه ظلام الفساد القائل في مدحه امام العلماء الاعلام

(المعلوم التصوري) كالحیوان والناطق مثلاً (و) المعلوم (التصديقي) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث أي موضوع النطق هذان المعلومان لا مطلقاً بل

عوارضه الذاتية وذلك بان تجعل موضوع العلم موضوعاً لمسائله وتحمل عليه عوارضه الذاتية فاذا أخذت موضوع العلم وحملت عليه عارضا من عوارضه الذاتية حصلت مسألة من مسائل ذلك العلم فالمراد بالبحث في ذلك العلم عن العوارض اثباتها لموضوعات المسائل مثلاً علم الفقه موضوعه فعل المكلف فكل مسألة من مسائله موضوعها فعل المكلف ومحمولها عارضا ذاتي من عوارضه كالصحة والفساد والوجوب والحرمه والنذب والكراهة والاباحة كما في قولك صلاة الظهر واجبة وصلاة النفل عند طلوع الشمس حرام وقبل العصر مندوبة وبعده مكرهه والبيع لأجل مجهول فاسد وهكذا (قوله المعلوم التصوري) أي مطلق المعلوم التصوري ومطلق المعلوم التصديقي لكن بقيد الحيثية الآتية لان موضوع الفن أمر كلي لا جزئيات ذلك الأمر الكلي وقول الشارح كالحیوان وكقولنا العالم متغير الخ تمثيل للأمر الكلي بجزئى من جزئياته لتحقيق الأمر الكلي فيه واعلم أن المعلوم التصوري الموصل للمطلوب التصوري قريب وهو القول الشارح ويعيد وهو الكليات الخمس وذلك لان القول الشارح يوصل للمطلوب التصوري مباشرة والكليات الخمس توصل اليه بواسطة تركيب القول الشارح منها وأن المعلوم التصديقي الموصل للمطلوب التصديقي قريب كالمقياس ويعيد كالقضية لان القياس موصل للمطلوب مباشرة والقضية موصلة اليه بواسطة تركيب القياس منها وقد يوصل المعلوم التصوري الى التصديقي لكن ايصالا ابعد ككونه موضوعا أو محمولا فان كلا منهما يوصل للمطلوب التصديقي بواسطة تركيب القضية منهما الموصلة بواسطة تركيب القياس منها الموصل للمطلوب مباشرة فتحصل أن الموصل للمطلوب التصوري اما قريب أو بعيد والموصل للمطلوب التصديقي اما قريب أو بعيد أو أبعد اذا علمت هذا فقول المصنف المعلوم التصوري أي مطلق المعلوم التصوري الموصل للمطلوب تصوريا كان المطلوب أو تصديقا فيصدق بالموصل القريب للمطلوب التصوري كالحج وبالموصل البعيد له كالكليات الخمس وبالموصل الابعد للمطلوب التصديقي ككون ذلك الموصل موضوعا أو محمولا لانه يبحث في هذا الفن عن الاول بانه حد مثلا وعن الثاني بانه جنس أو فصل وعن الثالث بانه موضوع أو محمول وحينئذ فيكون قول المصنف من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري أي أو تصديقي ويكون قول الشارح كالحیوان أي ومثله غيره من الاجناس وقوله والناطق أي ومثله غيره من الفصول وقوله مثلا أي ومثل ذلك الموصل القريب كالحج للمطلوب التصوري والموصل الابعد للمطلوب التصديقي ككونه موضوعا أو محمولا وبهذا تعلم أن المناسب الاتيان بالواو الداخلة على الناطق لاحذفها كما قيل وان قوله مثلا له فائدة فلا يستغنى عنه بالكاف كما قيل (قوله والمعلوم التصديقي) أي ومطلق المعلوم التصديقي الموصل للمطلوب التصديقي فيصدق بالموصل القريب كالمقياس وبالموصل البعيد كالقضية وقول الشارح كقولنا العالم متغير أي ومثله غيره من الاقيسة وقوله مثلا أي ومثله الموصل البعيد كالقضية وبهذا ظهر لك أن الشارح صرح في جانب المعلوم التصوري بالموصل البعيد وادخل بمثلا الموصل القريب وصرح في جانب المعلوم التصديقي بالموصل القريب وادخل بمثلا الموصل البعيد (قوله لا مطلقا) أي لان من حيث ذاتهما كانت موصلة

من (حيث) ان ذلك المعلوم التصوري (يوصل الى مطلوب تصوري) كالانسان مثلاً (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصوري (معرفا) وقولا شارحا (أو) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مطلوب (تصديقي) كقولنا العالم حادث مثلاً (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصديقي (حجة) ودليلا فانحصر المقصود الاصيل من هذا الفن في الموصل الى التصور والتصديق وانما كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع النطق

لما ذكر أم لا والا لزم كون جميع مسائل العلوم من المنطق لانه يبحث في كل علم عن حال أحد المعلومين المذكورين وأشار الشارح بقوله لا مطلقا الى أن الحيثية في كلام المصنف للتقييد فكانه قال بقيد أن يوصل المعلوم التصوري الى مطلوب تصوري أو تصديقي وبقيد أن يوصل المعلوم التصديقي الى مطلوب تصديقي فهي كالحيثية في قولهم الانسان من حيث انه يصح ويمرض موضوع علم الطب لا للتعليل كالحيثية في قولهم النار من حيث انها حارة تسخن ولا للاطلاق كالحيثية في قولهم الانسان من حيث انه انسان جسم (قوله من حيث يوصل) أي بطريق النظر السابق وضمير يوصل عائد الى المعلوم التصوري كما قال الشارح وقوله الى مطلوب تصوري أي أو تصديقي كما علمت مما مر في الكلام حذف أو مع ما عطف (قوله مثلا) لاحاجة له مع الكاف الا ان تكون احدهما لادخال الافراد الخارجية والاخرى لادخال الافراد الذهنية (قوله فيسمى معرفا) ضمير يسمى عائد على المعلوم التصوري الموصل لكن لا بالمعنى السابق وهو مطلق الموصل الصادق بالقريب والبعيد والابعد بل بمعنى الموصل القريب كالحج فيكون في كلامه استخدام لاشبهه كما قيل (قوله معرفا) انما سمي معرفا لتعريفه الخاطب الماهية (قوله وقولا شارحا) انما سمي قولا لانه في الغالب مركب فالقول يرادفه واما تسميته شارحا فلشرح الماهية اما بالكنهه أو بالوجه قيل ان تسميته قولا شارحا من تسمية الشيء باسم بعض افراده لانه لا يشرح الماهية الا ذاتياتها فلا يكون القول الشارح الا حداً باعتبار الاصل لكن أطلقوا على جميع التعاريف انها قول شارح لهذه الملاقة وهذا ان أريد بشرح الماهية بيان اجزائها الخاصة بها واما ان أريد بها ما يشمل تمييزها عن غيرها لم يكن هذا من باب تسمية الشيء باسم بعض افراده (قوله أو من حيث الخ) أو بمعنى الواو (قوله مثلا) فيه مامر (قوله فيسمى حجة) ضمير يسمى عائد على المعلوم التصديقي الموصل لكن لا بالمعنى السابق وهو مطلق الموصل الصادق بالقريب والبعيد بل بمعنى الموصل القريب ففي كلامه استخدام أيضاً (قوله حجة) انما سمي حجة لان من تمسك به في الاستدلال على مطلوبه حج خصمه أي غلبه (قوله ودليلا) انما سمي بذلك لانه يستدل به على المطلوب (قوله فانحصر الخ) تفريع على ماسبق من ان موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الخ (قوله المقصود الاصيل) احترازه عن المقصود التبعي كبحث الالفاظ والدلالات فانها ليسا مقصودين بالذات من فن المنطق وانما هما مقصودان بالتبع لترتيب المعارف والقياس منهما (قوله في الموصل) أي في شأنه من كونه حداً أو رسماً أو تعريفاً أو دليلاً وفي بيان كيفية تركيبه وقوله في الموصل الى التصور أي كان ذلك الموصل قريباً أو بعيداً وقوله والتصديقي أي والموصل الى التصديق كان ذلك الموصل قريباً أو بعيداً أو أبعد وانما انحصر المقصود الاصيل فيما ذكر لان الغرض من

ما يميز الخ) ماعبارة عن الالفاظ والتزيين التحسن والنشر الرائحة الطيبة والمنطق اسم مكان بمعنى آلة النطق فالمعنى أحق ألفاظ يتحسن برائحتها الطيبة محلها وفي الكلام استعارة بالكناية وهي تشبيه الالفاظ بالحسنة بذى نشر طيب كالمسك أو ذو النشر كالطيب المدلول عليه بلازمه او الالفاظ المرادها ذو النشر بقرينة اضافة النشر اليها على ما عرف من المذاهب فيها واثبات النشر لها أو لفظ النشر المستعمل في ضرورة وهمية للالفاظ شبيهة به استعارة تخيلية والقاضي البعيد والمراد به من لم ينعم عليه والمراد بالحاضر المنعم عليه وفيه اشارة الى ان الحمد لا يلزم ان يقع من المنعم عليه ولا يخفى ما في منطق من براعة الاستهلال (قوله ويتوشح بذكره) التوشيح في الاصل لباس الوشاح وهو شيء من أديم عريضا ويرضع بالجواهر تجمعها المرأة بين عاتقها وكشحتها والصدور جمع صدر وهو محل القلب من الإنسان وأول كل شيء والكتب

جمع كتاب وهو الصحيفة والدفاتر جمع دفتر وهو جريدة الحساب وكسر الدال لغة حكاهما الفراء

قال ابن دريد لا يعرف له اشتقاق والمعنى أحق ألفاظ يستحسن بإيرادها صدور الكتب ثم إن كان الصدور جمع صدر وهو محل القلب ففي الكلام استعارة بالكناية وتخييلية لانه شبه الكتب بنساء حسان لها صدور وقوله يتوشح ترشيح وان كان جمع صدر بمعنى أول فلا يجوز في صدور الكتب بل في يتوشح بذكره لانه أما استعارة تبعية لجريانها في المشتق بان شبه التحسين بالتوشيح واشتق منه يتوشح أو استعارة بالكناية وتخييلية وهذا متعين عند السكاكي المنكر للتبعية وان كان في تقرير مذهبه هنا خفاء أو مجاز مرسل عن يتحسن علاقته السببية والمسببية (قوله حمد الله) ان قلت قصده من قوله ان أحق الخ بدؤه هذا الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وليس هذا حمداً فضلاً عن كونه

لانه يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع العلم وانما قلنا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديقي لان المنطق يبحث عنهما من حيث الايصال الى مجهول تصوري أو تصديقي

المنطق تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي فنظر المنطق اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق (قوله لانه يبحث الخ) حاصله قياس من الشكل الاول نظمه ان يقال المعلوم التصوري والتصديقي يبحث في فن المنطق عن اعراضها الذاتية وما يبحث في الفن عن اعراضه الذاتية فهو موضوع الفن ينتج ان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع الفن وهو المسمى وكان الاولى للشارح ان يقول في المنطق بدل قوله في العلم لاجل ان يكون الحد الوسط مكرراً فينتج القياس اذ ما ذكره غير منتج لعدم تكرار الحد الوسط الا ان تجعل ال في العلم للعهد الذي ذكرى فتأمل (قوله عن اعراضها) أي أحوالها ومعنى البحث فيه عن أحوالها ان موضوعه يجعل موضوعاً لمسائله ويحمل عليه تلك العوارض كأن يقال الحيوان الناطق تعريف أو الحيوان جنس أو الناطق فصل أو الانسان نوع وعليه فالمراد بالاعراض الذاتية الجنسية والنوعية والفصلية وهكذا فتأمل (قوله عن اعراضه الذاتية) الحاصل أن العرض اما ذاتي واما غريب فالعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أي بلا واسطة وذلك كالتعجب أي ادراك الامور الغريبة التي خفي سببها اللاحق لذات الانسان أو يلحقه بواسطة جزئه المساوي له كالتكلم اللاحق للانسان بواسطة انه ناطق أو يلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له وذلك كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التعجب والتعجب مساو للانسان وانما سميت هذه الاعراض ذاتية لاستنادها للذات وان تفاوت الاستناد للذات في القوة أما الاستناد للذات في القسم الاول فظاهر وأما في الثاني فلان المعارض مستند للجزء والجزء داخل في الذات فيكون مستنداً الى ما في الذات والمستند لما في الذات مستند للذات وأما في الثالث فلان المعارض اللاحق بواسطة أمر مساو مستند لذلك الامر المساوي والمساوي مستند للذات والمستند الى المستند الى شيء مستند لذلك الشيء والعرض الغريب ما يكون لحوقه للمعروض بواسطة أمر أخص كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة كونه انساناً وهو أخص أو أعم كالتحرك اللاحق للانسان بواسطة كونه حيواناً أو مبان له كاللون المعارض للجسم بواسطة السطح وكالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار وبين الماء والنار تباين وانما سميت غريبة لانها وان كانت عارضة للمعروض ليست مستندة لذاته فهي غريبة وبعبارة عن ذاته وانما كان يبحث في الفن عن الاعراض الذاتية للشيء دون اعراضه الغريبة لان اعراضه الذاتية أحوال له في الحقيقة فلذا يبحث في الفن المتعلق به عنها بخلاف اعراضه الغريبة فانها في الحقيقة ليست أحوالاً له وانما هي أحوال للغير الذي ثبت لذلك الشيء بسببه فلا يبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الشيء وانما يبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الغير لان المقصود في كل علم انما هو البحث عن أحوال موضوعه الحقيقية (قوله للمعلوم) متعلق بمحدوف صفة لاعراض أي عن الاعراض الذاتية الكائنة للمعلوم (قوله وانما قلنا الخ) قصده بهذا بيان كون المعلومات التصورية والتصديقية يبحث عن عوارضها الذاتية (قوله لان المنطق يبحث عنهما) أي عن المعلومات المذكورتين من حيث الايصال الخ

كما

قال في شرح المطالع البحث عن التصورات من حيث الايصال للمجهول اما ان يكون من حيث الايصال القريب أي الايصال بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم أو البعيد ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد أمر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه أمر آخر يحصل منهما الحد والرسم والبحث عن التصديقات من حيث الايصال للمجهول اما من حيث يوصل الى تصديق مجهول ايصالاً قريباً كالقياس والاستقراء والتشيل أو بعيداً ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية فانها مالم ينضم اليها قضية لا توصل الى تصديق ويبعث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصديق ايصالاً بعيداً ككونها موضوعات أو محمولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليه أمر آخر يحصل منهما قضية ثم انضم اليها ضمنية أخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتشيل ثم لا يخفى أن معنى البحث عن المعلومات من حيث الايصال المذكور اثبات الايصال لها بحمله عليهما فيقتضي أن الايصال يحمل عليهما كأن يقال الحيوان الناطق موصل لمطلوب تصوري والعالم متغير وكل متغير خادث موصل لمطلوب تصديقي مع أن الذي يقع محمولاً في المسائل غير الايصال المذكور كالمحمول في قولنا الحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد والحيوان الضاحك رسم والعالم موضوع ومتغير محمول والعالم متغير قضية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس وهكذا أجيب بانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد أو رسم كان معناه انه موصل للمعلوم التصوري بلا واسطة واذا حكم عليه بانه كلي أو جنس أو فصل أو خاصة كان معناه انه موصل للمطلوب التصوري بواسطة واذا حكم عليه بانه موضوع أو محمول كان معناه انه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة وبهذا احوال الثلاثة الثابتة للمعلوم التصوري هي المعبر عنها باعراضه الذاتية واذا حكم على معلوم تصديقي بانه قياس أو استقراء أو تشيل كان معناه انه موصل للمطلوب التصديقي بلا واسطة واذا حكم عليه بانه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية كان معناه انه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة واذا حكم على المعلوم التصديقي بانه مقدم أو تالي كان معناه انه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة وبهذا احوال الثلاثة الثابتة للمعلوم التصديقي هي المعبر عنها باعراضه الذاتية فقول الشارح لان المنطق يبحث عنهما من حيث الايصال أي من حيث ما هو بمعنى الايصال أي من حيث الشيء الذي معناه الايصال كالحدية والجنسية والفصلية الخ وقد يقال لاداعي لذلك السؤال والجواب عنه بما ذكر الا جعل الاضافة في قوله من حيث الايصال بيانية وليس بمتعين لجواز جعلها حقيقية أي الا من جهة الايصال أي الا من الجهة التي يكون بها الايصال للمطلوب كالجنسية والحدية الخ والحاصل أن قوله من حيث الايصال أي من الجهة التي توصل للمطلوب ككون المعلوم التصوري جنساً أو فصلاً أو عرضاً عاماً أو واحداً أو رسماً وكون المعلوم التصديقي قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية فالعوارض تلك الجهة لا نفس الايصال (قوله كما مر) أي من حيث يبحث عنهما من حيث الايصال الى مجهول تصوري أو تصديقي وفيه أن ذلك لم يمر في كلامه ولا في كلام المصنف لا يقال انه مر في قول المصنف من حيث يوصل الى مطلوب تصوري أو تصديقي لان الايصال الواقع من المصنف هو الذي جعل قيداً في الموضوع وهو غير الايصال الذي الكلام فيه لان الكلام في الايصال

حمداً مبدواً به بل هو إخبار عن حكم من أحكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيرها والثناء على حمده ثناء عليه فهو حمداً فان قلت كون حمد الله بهذه الصفة مما لا شك فيه ولا شبهة تعتريه فما وجه تأييد الحكم في قوله ان أحق الخ قلت لا يلزم في ان أن يكون لدفع الشك والانكار فقد تأني للتنبية على عظم الخبر ورفعته وان كان في غاية الاشتهار (قوله على آلائه المزهرة الرياض) الا لا جمع الا بالقصر وابدلت الهمزة التي هي فاء الفعل الفاستتقلا لجمع همزتين والرياض جمع روضة وهي البستان وفي الكلام استعارة لا يخفى تقريرها ويجوز أن يكون المعنى التي هي كالرياض المزهرة في الكلام تشبيه أي عطاؤه (قوله عم نواله) نعمائه المترعة الحياض (قوله انما جمع نعمة وهي ملائم حمد عاقبته ومن ثم لانهمة لله على كافر والمترعة الممتلئة والحياض جمع حوض الماء والاصل حواض السكن قلبت الواو ياء للكسرة

قبلها وفي الكلام استعارة أو تشبيه بليغ وكل من جملي جل جلاله وعم نواله جملة معترضة قصد بالاولى التثنية وبالثانية التثنية والاشارة بهما الى التقابل بين الحمد والشكر من حيث ان متعلق الشكر ليس الا الانعام ومتعلق الحمد نعمة وغيرها فاستعمله في غيرها اشارة الى الفرق بينهما باعتبار المتعلق واذا جعل الحمد راجعاً الى القرينة الاولى والشكر الى القرينة الثانية كان فيه اشارة الى ان بين الحمد والشكر فرقان جهة المورد أيضاً لان الحمد مورده اللسان فقط (قوله بجملة الادراك) المراد بها التحلي لا التحلي به بقرينة مقابلة ويكون حينئذ استعارة تخيلية للاستعارة بالكناية التي تضمنها قوله الادراك ويجوز أن يراد بها المتحلي به كما يراد بالزينة المزين به ويكون من باب التشبيه البليغ لامن باب الاستعارة لانه لا يجمع فيها بين الطرفين (قوله خصه بادراج الح) أي جعل ادراج ماذكر مقصوداً على نوع الانسان

وتلك الحيثية عارضة للمعلومين المذكورين ووجه توقف الشروع على موضوع العلم ان العلوم لا تتميز بزيادة تميز الاتمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلاً انما امتاز عن علم أصول الفقه لان موضوعيهما متمايزان فموضوع الفقه أفعال المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحكمة والصحة والفساد وموضوع الأصول الأدلة السمعية لان الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ولم يكن له في طلبه زيادة بصيرة

(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها وهو تحقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة لانحصار نظر المنطقي في مفهوم الموصل وتوقف افادة المعاني واستفادتها

الذي يجعل محمولا في المسائل وهو غير الذي جعل قيداً في الموضوع اللهم الا أن يقال قصده كما مر في قوله فانحصر المقصود الاصل من هذا الفن في الموصل للتصور والتصديق لكونه يبحث في هذا الفن عن الموصل لما ذكر من حيث الايصال اليه فنأمل (قوله وتلك الحيثية) أي الجهة المذكورة (قوله على موضوع العلم) أي على التصديق بان موضوع العلم الشيء الفلاني (قوله زيادة تميز) أي وأما أصل التميز فهو حاصل بتصور العلم بالتعريف (قوله الاتمايز الموضوعات) أي بان كانت متغيرة ذاتاً واعتباراً كموضوع علم الفقه وموضوع علم النحو أو كانت متحدة ذاتاً مختلفة اعتباراً كموضوع النحو والصرف فانه الكلمات العربية لكونها من حيث الاعراب والبناء موضوع النحو ومن حيث الاعلال والصحة موضوع علم الصرف وذلك لان المقصود من العلوم بيان أحوال الاشياء ومعرفة أحكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشيء واحد أو باشياء متناسبة وطائفة أخرى منها متعلقة بشيء آخر أو باشياء متناسبة أخرى كانت كل واحدة من الطائفتين علماً برأسها ممنازة عن الاخرى ولو كانت الطائفتان متعلقتين بشيء واحد لكانتا علماً واحداً ولم يستحق عدد كل واحدة منهما علماً على حدة (قوله فلو لم يعلم) أي يصدق بجواب أن موضوع العلم الشيء الفلاني (قوله الشارع) أي في علم (قوله زيادة بصيرة) أي وأما أصل البصيرة فهو حاصل بتصور العلم من التعريف

(قوله وأحكامها) وهي لزوم المطابقة للتضمنية والالتزامية من غير عكس وعدم استلزام التضمنية للالتزامية والعكس فالاحكام ثلاثة (قوله وهو) أي هذا الفصل تحقيق (قوله في مفهوم الموصل) الاضافة بيانية أي الى محمول تصوري أو تصديقي كان ذلك الموصل تصورياً أو تصديقياً (قوله وتوقف افادة المعاني) أي التي من جملة المفهوم الموصل أي افادتها للغير وقوله واستفادتها أي من الغير وقوله وتوقف الح عطف على انحصار وكذا قوله وكون الالفاظ ومجموع المعطوفين والمعطوف عليه علة واحدة لاعمال متعددة اذ كل واحد من المعطوفين والمعطوف عليه لا ينتج المدعي كما يظهر بالتأمل وحيث أن المعاني على المعية أي الانحصار المذكور مع التوقف والكونية المذكورتين والمراد بالمعاني الصور الذهنية سواء كانت مفاهيم موصلة أم لا فالمنطقي مثلاً اذا أراد أن يعلم غيره مجهولاً تصورياً أو تصديقياً بالقول الشارح أو بالقياس فلا بد له في التعليم من الالفاظ لاجل أن يتمكن التعليم وانما قال وتوقف افادة المعاني الح ولم يقل وتوقف فهم المعاني وتحصيلها على الالفاظ لان الشخص اذا أراد تحصيلها في

على

على الالفاظ وكون الالفاظ منظوراً فيها من حيث انها دلائل المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال (دلالة اللفظ

نفسه لا يتوقف تحصيلها على الالفاظ فالمنطقي اذا أراد أن يحصل لنفسه أحد الجهولين بأحد الطريقين لم تكن الالفاظ في هذا التحصيل أمراً ضرورياً اذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسير جداً وذلك لان النفس تعودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا أرادت أن تعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الالفاظ وتنقل منها للمعاني ولو أرادت أن تعقل المعاني خالصة من الالفاظ الحسية والمحقة صعب عليها صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع للوجدان (قوله على الالفاظ) أي فاحتيج لمبحث الالفاظ (قوله وكون الالفاظ) أي المتوقف عليها افادة المعاني واستفادتها منظوراً فيها من حيث انها دلائل المعاني أي لامن حيث انها مفردة أو مركبة ولا من حيث انها عرض ولا من حيث انها موجودة خارجاً أو ذهنياً وبهذه الحيثية اندفع ما يقال ان الدلالة وصف للالفاظ ومرتبة الموصوف مقدمة على مرتبة الوصف فكان اللائق ذكر مباحث اللفظ قبل مباحث الدلالة وحاصل الدفع أن اللفظ منظوره من حيث انه يدل على المعنى فالمتفتت اليه في الحقيقة انما هو دلالة على المعنى لا غيرها فكان تقديم الدلالة هو اللائق (قوله دلائل المعاني) أي أمور دالة على المعاني (قوله فلذا) أي فلاحل أن هذا الفصل تحقيق بالتقديم لاجل ما ذكر قدم الكلام الح أي قدمه بالفعل فلا يقال انه كالتكرار مع قوله وهو تحقيق الح (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية فخرج باضافة دلالة اللفظ دلالة غير اللفظ باقسامها الثلاثة وبتقدير الوضعية دلالة اللفظ العقلية والطبيعية واعلم أن الدال اما لفظ أو غيره ودلالة كل منهما اما وضعية أو عقلية أو طبيعية ويقال لها أيضاً عادية فالمجموع ستة فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة لفظ رجل على الذكر الانساني ودلالته العقلية كدلالة اللفظ على لافظه لان اللفظ عرض لابد له عقلاً من جرم يقوم به وهو المتلفظ به ودلالته الطبيعية كدلالة أح على الوجع فان الطبع عند عروض الوجع يلجأ الى النطق بذلك واما دلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الاشارة المخصوصة كالاشارة بالرأس مثلاً على معنى نعم وهو الاجابة أو على معنى لا وهو عدم الاجابة والعقلية كدلالة ملازمة الاعراض الحادثة للجرم على حدوثه لان العقل يحيل قدم ملازم الحادث والطبيعية كدلالة صفرة الوجه على الوجع أي الخوف ودلالة حمرة على الحجل أي الحياء فان من طبع الشخص ان تحدث له صفرة في وجهه عند الوجع وحمرة في وجهه عند الحجل ووجه انقسام الدلالة لما ذكر ان الدلالة اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولاً فان كان له مدخل فيها فهي الوضعية في اللفظ وغيره وان لم يكن للوضع مدخل فيها فان أمكن تغيرها في نفس الامر فهي الطبيعية في اللفظ وغيره وان لم يمكن تغيرها فهي العقلية في اللفظ وغيره فهذه ستة أقسام والمعتبر منها عند المناطقة قسم واحد وهو الدلالة اللفظية الوضعية فقسوها ثلاثة أقسام مطابقة وتضمنية والتزامية وانما اعتبروها دون غيرها لعمومها وانضباطها وسهولة تناولها بخلاف الطبيعية فانها مخصوصة ببعض الامور مع عدم الوثوق بانضباطها لامكان اختلاف الطبائع وتناولها يتوقف على البحث عن مقتضى الطبع وقد يصعب وكذا العقلية فانها تختص بما بينهما لزوم عقلي والعقول تتناقض ولا تنضبط افهامها باعتبار يلزم على الوجه الاول

لا يجاوز الى غيره فالبناء داخلة على المقصور وهو الشائع الكثير في الاستعمال لتضمنين التخصيص معنى الافراد ولانه مجاز مشهور عنه ودخولها على المقصور عليه هو أصل الوضع والادراج الجمل والدرر جمع درة بضم الدال اللؤلؤة الكبيرة والجواهر جمع جواهر وهو النفيس من الاحجار وأراد بادراج الدرر في الجواهر جمعها معها ومزجها بها على وجه حسن ولوقال في اصناف الالفاظ كان انسب بقولهم الالفاظ قوال المعاني ولوقال على شرط النظام كان أنسب وأظهر قال في المصباح نظمت الحرز نظماً من باب ضرب جعلته في سلك وهو النظام بالسكسر ونظمت الامر فانظمت أي أقمته فاستقام وفي كل من قوله درر المعاني وجواهر الالفاظ اضافة المشبه الى المشبه (قوله على المميز) يجوز تعلقه بالصلاة فتكون معطوفة على حمده ويجوز ان يكون خبراً عنها فتكون من عطف الجمل فان قلت يلزم على الوجه الاول

على تمام ما وضع (اللفظ) له مطابقة (لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فالدلالة كون الشيء بحالة

الفاهمين وهي متوقفة على ادراك الزوم وقد يكون صعب التناول بخلاف اللفظية الوضعية فانها انما تتوقف على الاطلاع على الوضع وهو سهل فكلمها عرف الوضع انضبط في افراد الموضوع له (قوله تمام) ذكره لرعاية مقابله وهو قوله على جزئه وزيادة هذه اللفظة تخرج من التعريف دلالة اللفظ على المعنى البسيط كدلالة لفظ نقطة على نهاية الخط فيكون التعريف غير جامع وأجيب بان تمام لا تشعر بالتركيب كجميع حتى يخرج دلالة اللفظ على المعنى البسيط لانه في مقابلة النقص بخلاف جميع فانه في مقابلة البعض وفيه انه ذكرها في مقابلة الجزء وحيث يكون دالا على التركيب فالاولى حذفه أو ابداله بعين (قوله اللفظ) الاولى ان يأتي باداة التفسير لانه تفسير لنائب الفاعل لأنه نائب فاعل كما هو ظاهره وفيه اشارة الى ان الصفة أو الصلة جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير الا ان يقال انه مشى على طريقة من يقول انه لا يجب ابراز اذا كان الجارى على غير من هو له فعلا وانما يجب في الوصف (قوله مطابقة) أي تسمى مطابقة أي دلالة مطابقة وقوله لتطابق أي توافق وهو علة التسمية بالمطابقة (قوله كدلالة الانسان) أي لفظ انسان أي وكدلالة أسد على الرجل الشجاع وكدلالة عين على الباصرة مثلا وكدلالة النقطة على نهاية الخط (قوله على تمام ما وضع له) أي على المعنى الذي وضع له بتمامه وعينه بحيث لا يخرج شيء مما اعتبره الواضع في مقابلته وسواء كان اللفظ مشتركا أو لا كان حقيقة أو مجازاً فدلالة المشترك على كل من معانيه مطابقة وكذا دلالة اللفظ على معناه المجازي كدلالة اسد على الرجل الشجاع (قوله فالدلالة كون الشيء الخ) أي فاذا خطر ببالك انسان يلزم منه العلم بمدلوله الذي هو الحيوان الناطق أي فطلق الدلالة سواء كانت لفظية أو غير لفظية كانت عقلية أو طبيعية أو وضعية مطابقة أو تضمنية أو التزامية فالتعريف لطلق الدلالة لخصوص المطابقة التي هي قسم من اللفظية الوضعية كما يوهمه التفرع بالفاء فكان المناسب ان يقول والدلالة بالواو وقوله كون الشيء أي الدال لفظاً كان أو غيره يلزم من العلم الخ تفسير للحالة وهذا التعريف للمتأخرين وعرفها المتقدمون بفهم أمر من أمر وينبغي على التعريفين ان الدال قبل حصول الفهم منه بالفعل لا يسمى دالا على تعريف المتقدمين ويسمى دالا على تعريف المتأخرين واعتراض مذهب المتقدمين بان الدلالة وصف للدال والفهم وصف للفاهم وحيث يلزم على تفسيرهم تفسير ما هو وصف لا مر بما هو وصف لغيره ولذا فسرها المتأخرون بما علمت وأجيب بان هذا الاعتراض غلط نشأ من الاختصار على جزء المركب حيث اقتصر على فهم وترك الجزء الآخر وهو من أمر فان الفهم الذي فسرت به الدلالة فهم مقيد بالجرور بمن الذي هو الامر الدال بمعنى ان الدلالة هي كون أمر يفهم منه بالفعل أمر آخر ولا شك ان الذي فهم منه أمر هو الامر الدال لا غيره والذي اتصف به غيره انما هو الفهم لا مر أي كونه فاهمه لا الفهم منه أي كونه مفهوماً منه فالشخص فاهم لا مفهوم منه (قوله بحالة) الباء للملابسة أي كون الشيء ملتبساً بحالة وهي العلاقة التي بين الدال والمدلول بحيث ينتقل منه اليه بسببها كالوضع في الوضعية واقتضاء الطبع في الطبيعية والعلة في العقلية وقوله يلزم الخ خبر كون وانما اشترط في دلالة شيء على آخر أن يكون بينهما علاقة تقتضي

يلزم

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والوضع لجعل الشيء بازاء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني (و) دلالة (على جزئه)

ان ينتقل منه اليه لانه لولا ذلك لدل على جميع ماعداه لان الانتقال الى شيء دون آخر ترجيح من غير مرجح (قوله يلزم) أي بعد العلم بتلك الحالة وبعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة الالفاظ على معانيها المجازية والمراد الزوم السكلي أي يلزم من العلم به في جميع أوقات ذلك العلم بشيء آخر فلا ينفك عنه في وقت من أوقاته والمراد بالعلم الاول والثاني الادراك أعم من ان يكون تصورياً أو تصديقياً يقينياً أو غيره لكن ان كان العلم بالشيء يفيد العلم التصوري سمي ذلك الشيء دالا وان كان مفيداً للعلم اليقيني سمي ذلك الشيء دليلاً وان كان مفيداً للظني سمي ذلك الشيء دليلاً اقناعياً وأما علم ان العلم غير اليقيني لا يفيد علماً يقينياً (قوله من العلم به) أي بذلك الشيء وقوله شيء آخر هو المدلول (قوله والوضع) أي ومطلق الوضع كان وضع لفظ أوضع غيره فهو تعريف لمطلق الوضع لا لوضع اللفظ اذ هو جعل اللفظ بازاء المعنى فقوله جعل الشيء أي لفظاً كان أو غيره وقوله بازاء أي بمقابلة آخر وهو الموضوع له وقوله بحيث اذا فهم الاول أي بحيث اذا أدرك الاول وهو الموضوع أي وعلم وضعه للشيء الذي جعل بازائه وقوله فهم الثاني أي وهو الموضوع له واعتراض بان اذا للاهمل فتكون القضية معها في حكم الجزئية فتقتضي انه اذا فهم الاول يفهم الثاني تارة وتارة لا يفهم مع انه لا بد في الوضع من فهم الثاني عند فهم الاول في جميع الاحوال والاقوات فكان المناسب ابدال اذا بكلمة التي هي من سور الايجاب السكلي فتأمل (قوله اذا فهم الاول فهم الثاني) أي مع العلم بالوضع (قوله ودلالته على جزئه) أي في حال دلالة على السكل لافي حالة أخرى فالتضمن فهم الجزء في ضمن السكل ولا شك أنه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس في دلالة التضمن انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمننا بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ للمعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلاً وهذا وجه من يقول إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية وذهب بعضهم الى أن في دلالة التضمن انتقالاً من اللفظ الى المعنى اجمالاً ثم الى أجزائه تفصيلاً وبحث فيه بأنه يستلزم تقدم وجود السكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على السكل في الوجودين الذهني والخارجي وبأنه يستلزم فهم الجزء مرتين مرة في ضمن المركب وأخرى منفرداً والوجدان يكذبه فالأقرب ما ذهب اليه بعضهم من أن التضمن فهم الجزء في ضمن السكل لا بعد فهمه وقد يجاب عن البحث الاول بان تقدم الجزء على السكل في الوجودين محله اذا اعتبر فهم السكل بوجه لا من اللفظ وأما اذا اعتبر فهمه من اللفظ الذي وضع للسكل ولم يوضع للجزء فلا نسلم تقدم الجزء كيف وهو مخالف لوضع اللفظ للسكل وأيضاً فهم السكل من اللفظ انما هو فهم اجمالي والجزء لا يتقدم الا على الفهم التفصيلي ولذا قالوا إن النوع قد يحضر في الذهن ولا يحضر الجنس يعنون بحضور النوع الحضور الاجمالي لا التفصيلي (قوله ودلالته على جزئه تضمن الخ) حاصله أنك اذا قلت انسان فدلالته على الحيوان الناطق مطابقة ودلالته على أحدهما تضمن

(م — ٩ — حواشي الخبيصي)

ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مخصوص بمن يعقل ووجهه في قوله وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتاً لمصدر محذوف أي رسالة كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما ألزم فيه من الحالية ووجهه في خطبة المفصل اذ قال يحيط بكافة الابواب اشد واشد لا خراجه اياه عن النصب البتة انتهى ودعوى ان الزمخشري ممن يحتاج بتركيه لا تسمع لان تلك مرتبة لا ينالها العربي الحضري فكيف ينالها العجمي وذلك لان الله تعالى خص العرب الذين لم يحاطوا بالحضر بعصمة السنهم عن الخطأ (قوله الذي أوتي جوامع الكلم الخ) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً قال الامام السبكي رحمه الله يحتمل اختصر لي كلام العرب في جوامع الكلم أو اختصر لي كلامي الذي هو جوامع الكلم من كلام العرب المنتشر قبل والاحتمال الاول

أظهر والبيان المنطق المعرب عما في الضمير وظهور ذلك فهمه بسرعة (قوله ببدائع الحكم الباهرة) البدائع جمع بديع وهو المنفرد من بين نظائره والحكم جمع حكمة وهي ما يمنع صاحبه من اخلاق الاراذل والباهرة يقال له بهره بهراً من باب نفع غايه والمراد من البرهان مطلق الدليل لا المنطقي بخصوصه والمعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم أوحى اليه بشرائع غلبت اخصامه فلم يقدرُوا على الطعن فيها (قوله كتاباً) مفعول ثانٍ لرأيت وهو في الاصل خبر للمبتدأ الذي هو مفعول أول صحيح الاخبار به وصفه بقوله مشتملاً (قوله مسائله الصعبة) أي الابية عن الانقياد وفي ذلك استعارة بالكناية وهي تشبيه المسائل بالابل مثلاً واستعارة تخيلية وهي اثبات الصعوبة لها (قوله لغاية إيجاز الخ) فرق بعضهم بين الإيجاز والاختصار بان الإيجاز تقليل اللفظ فقط والاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى فكل مختصر

أي جزء المعنى الموضوع له (تضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (و) دلالة (على الخارج) عن المعنى الموضوع له (التزام) لكون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة له هكذا وقع في كتب القوم وفيه بحث لان القابلية المذكورة لا تصلح مثلاً للمدلول الالتزامي اذ لا يلزم من تصور معنى الانسان تصورها على ما لا يخفى ويمكن أن يجاب عنه (قوله أي جزء المعنى الموضوع له) أي حيث كان المعنى الموضوع له مركباً كحيوان ناطق الذي وضع له انسان فدلالة التضمن انما تكون فيما له جزء وهو المعنى المركب بخلاف الدلالة المطابقة قائما تكون في ذلك وفيما لا جزء له كالنقطة والجوهر الفرد فتكون المطابقة أعم من التضمنية عموماً مطلقاً وقوله تضمن أي يسمى تضمناً أي دلالة تضمن (قوله لكون الجزء الخ) علة لتسميتها تضمينية وقوله كدلالة الانسان أي كدلالة لفظ الانسان الموضوع للحيوان الناطق في حال اطلاقه على ذلك (قوله ودلالتة على الخارج) أي على الخارج عن الموضوع له اللازم له لان اللزوم شرط في تحقق الالتزامية وقوله التزام أي تسمى التزاماً أي دلالة التزام (قوله لكون الخارج الخ) علة لتسميتها دلالة التزامية (قوله فان القابلية المذكورة) أي القابلية لصناعة العلم والكتابة أي السكون قابلاً لها وقوله خارجة عن المعنى الموضوع له أي خارجة عن المعنى الذي وضع له لفظ انسان وهو حيوان ناطق (قوله هكذا وقع الخ) أي وقع التمثيل للدلالة الالتزامية في كذب القوم كهذا أي كهذا التمثيل الصادر منه وهو التمثيل بدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة (قوله وفيه بحث) أي فيما وقع في كتب القوم من التمثيل لدلالة الالتزام بقابلية العلم وصناعة الكتابة (قوله اذ لا يلزم الخ) أي وذلك لانه قد يتصور معنى الانسان وهو حيوان ناطق ويفعل عن كونه قابلاً للعلم وصناعة الكتابة مع انه لا بد في دلالة الالتزام من لزوم تصور المدلول الالتزامي لتصور المدلول المطابق وحينئذ فلا ملازمة بينهما فلا يصح التمثيل بما ذكر (قوله ويمكن أن يجاب عنه) أي عن هذا البحث بان اللزوم الخ وحاصل هذا الجواب انا لانسلم انه لا ملازمة بينهما بل القابلية المذكورة لازمة لمعنى الانسان لزوماً بينا بالمعنى الاعم وحينئذ فيصلح ان يكون مثلاً للمدلول الالتزامي بهذا الاعتبار وقضية كلام الشارح ان بين اللزوم البين بالمعنى الاعم واللزوم البين بالمعنى الاخص تبايناً وهو طريقة وهناك طريقة أخرى وهي ان اللزوم البين بالمعنى الاعم هو الذي اذا تصور اللزوم واللازم جزم العقل باللزوم اعم من كون الجزم باللزوم متوقفاً على تصور اللازم ام لا وان اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكره الشارح وعلى هذا فينبغي عموم وخصوص مطلق وعلى الطريقة الاولى التي مشى عليها الشارح مشى صاحب الشمسية وعليها فالتسمية باللزوم البين بالمعنى الاعم وباللزوم البين بالمعنى الاخص تسمية اصطلاحية وليس المراد بالاعم وبالاخص الاعم والاخص بالمعنى المصطلح عليه عند الاصوليين والحاصل أن اللزوم اما غير بين واما بين واللزوم البين تحته فردان لزوم بين بالمعنى الاعم ولزوم بين بالمعنى الاخص

بان اللزوم بين الانسان والقابلية المذكورة هو اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو أن لا يكون تصور اللزوم فقط كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللازم والملزوم بل لا بد فيه من تصورهما حتي يحصل جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهرة لا مريية فيه فان العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف في اللزوم بينهما * واعلم أن هذا الجواب حسن الا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية لكنه يختلف فيه بل المحققون على أن هذا اللزوم غير معتبر والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص

(قوله بان اللزوم بين الانسان) أي بين معنى الانسان (قوله وهو) أي اللزوم البين بالمعنى الاعم ان لا يكون الخ أي وهو ذوان لا يكون الخ أي اللزوم المذكور هو الموصوف بعدم كون تصور اللزوم فقط كافياً في جزم العقل به لانفس عدم الكونية المذكورة كما هو ظاهره ولو قال ما لا يكون تصور اللزوم كافياً في جزم العقل به بل لا بد الخ كان أظهر وأخصر (قوله بين) ظرف لقوله اللزوم (قوله بل لا بد الخ) وذلك كلزوم مغايرة الانسان للفرس فاذا تصور الانسان والمغايرة المذكورة جزم العقل بلزومها له ولا يكفي في جزم العقل بلزومها تصور الانسان فقط لجواز الففلة عن الفرس وعن مغايرة الانسان لها فلا يحصل الجزم باللزوم (قوله بهذا المعنى) أي الملتبس بهذا المعنى وهو البين بالمعنى الاعم (قوله المعنى الموضوع له) أي الذي وضع له لفظ انسان وهو الحيوان الناطق (قوله القابلية المذكورة) أي قابلية الانسان للكتابة والعلم وقوله لا ستره فيه أي لا خفاء فيه تأكيد لقوله ظاهر (قوله ظاهر) خبر عن قوله واللزوم وحيث كان ظاهر الاخفاء فيه فيكون قوله فان العقل الخ تنبيه لا دليل فان قلت إنه لا يثبت الا على ما كان فيه نوع خفاء وقد نفاه بقوله ظاهر والجواب أن المراد بقوله ظاهر يعني ظهوراً غير تام فلذا نبه عليه (قوله لا يتوقف في اللزوم بينهما) أي بل يجزم العقل باللزوم بينهما هذا وما اقتضاه كلامه من أن اللزوم السكائن بين كل من قبول العلم والكتابة وبين الانسان ليس بينا بالمعنى الاخص بل بالمعنى الاعم فهو مسلم بالنسبة لقبول الكتابة لا بالنسبة لقبول العلم اذ هو لازم بين بالمعنى الاخص وذلك لان الانسان معناه حيوان ناطق والناطق معناه المتفكر بالقوة فاذا لاحظت الانسان بهذا المعنى جزم العقل بلزوم قبوله للعلم لزوماً بينا بالمعنى الاخص واذا لاحظت الانسان بهذا المعنى فلا يجزم العقل بلزوم قبول الكتابة له بل لا بد من تصورك زيادة على ذلك الكتابة بانها الحركة المخصوصة المبنية على التأمل والروية (قوله حسن) أي لانه يدفع البحث المذكور (قوله الا أنه يوجب اعتبار اللزوم الخ) أي بحيث يكون كافياً فيها وقوله لكنه أي اعتبار اللزوم البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية يختلف فيه فبعضهم قال به وبعضهم قال بعدمه وان المعتبر فيها انما هو البين بالمعنى الاخص ودفع الشارح بالاستدراك المذكور توهم ان ما اقتضاه الجواب المذكور من ان اعتبار اللزوم البين بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية أمر متفق عليه (قوله بالمعنى الاعم) أي الملتبس بالمعنى الاعم من التباس الكلبي بجزئية (قوله بل المحققون) اضراب انتقالي (وقوله بالمعنى الاخص) أي كلزوم البصر للعمى فانه لازم له لانه متى تصور العمى الذي هو اللزوم تصور اللازم الذي هو البصر لانه مأخوذ في تعريفه ولا بد من معرفة كل جزء من اجزاء التعريف حتي يعلم المعرف

موجز ولا ينعكس بالمعنى اللغوي والذي يدل عليه كلام الجمهور انهما بمعنى كالأغاية والنهاية وفي الصحاح ما يشهد له وفي المصباح الغاية المدا ونهاية الشيء اقصاه وال في الاختصار عوض عن ضمير الغيبة والاصل اختصارها أي الفاظه (قوله معضلاته) بكسر معضل جمع معضلة أو معضل يقال أعضل الامر أي اشتد وفي القاموس عضل عليه ضيق وبه الامر اشتد كأعضل وأعضله (قوله الى الاملال والاضجار) الاملال السآمة والاضجار التبرم قال في القاموس ضجر منه وبه كفرح وتضجر تبرم (قوله موشحاً بدعاء الخ) النفس القدسية المطهرة من الرذائل منسوبة الى القدس بضمين واسكان الثاني تخفيف وهو الطهر والفضائل جمع فضيلة وهي المزية القاصرة وأما الفواضل فانها جمع فاضلة وهي المزية المتعدية فلو عبر بها كان أولى والانسية منسوبة الى الانس خلاف الجن والارائك جمع اريكة وهي السرير وتسميتها بذلك إما لكونها في

والاقل متخذة من أراك أو لكونها مكان الإقامة من قولهم أراك بالمكان أروكا إذا أقام به وأصل الأروك الإقامة على رعي الأراك ثم تجوز به في غيره من الإقامات وحضرة الرجل فناءه وقربه والشياء المرتفعة وفيه مجاز واستعارة لأن الشم ارتفاع فاستعمل في مطاق الارتفاع أو شبهت الحضرة بامرأة شماء واطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية وفي قوله وآتاه الحكمة الخ اقتباس وهو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه ولا يضر التغيير اليسير والمعلم جمع معلم وهو الموضع الذي تنصب فيه العلامة على الشيء والخاقان بالحاء المعجمة لقب كل من ملك الروم والرايات جمع راية وهي علم الجيش يقال أصلها الهمز لكن آثرت العرب تركه تخفيفاً ومنهم من ينكر هذا القول ويقول لم يسمع الهمز والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كأنه التسوية أو إعطاء النصفة والقامع

وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم فالصواب أن يمثل بزوجية الاثنين وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال وهو ليس بدأب الطلاب إذ يكفي في التمثيل الفرض سواء طابق الواقع أولاً لكن غرضنا من إيراد التنبيه على أن الاعتبار في الدلالة الالتزامية أي لزوم ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج (قوله يكفي فيه) أي في جزم العقل باللزوم وهذا الجار متعلق بقوله يكفي وكذلك قوله في جزم الخ لكن الثاني يتعلق به بعد التقييد والاول يتعلق به مطلقاً فلا يرد أن فيه تعلق حرفي جر متعدين معنى بعامل واحد * وأعلم أنه على ما ذكره في تعريف الاختصاص والاعم لا يتأتى لخصوص ولا عموم بل عليه يكونان متباينين وأما ما ذكرناه فالخصوص والعموم عليه ظاهر كما علم فالاعمية في الأفراد لا في المفهوم فإذا كان تصور الاثنينية كافياً في جزم العقل باللزوم بين الاثنين والزوجية على ما قاله فن باب اولى في الكفاية إذا تصورهما لكن حينئذ يكون اللزوم اعم وأما في القابلة فلا بد في جزم العقل باللزوم من تصور الامرين ولا يكفي تصور الملزوم في اللزوم فقد وجد اعم بدون الاختصاص (قوله فالصواب الخ) تفرع على قوله بل الحقون (قوله بزوجية الاثنين) أي لانا إذا تصورنا الاثنين نتصور الزوجية ولكن قد يقال لا يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية فضلاً عن جزم العقل بلزومها لانه قد يغفل البال عن تصور الزوجية كذا أورده عجم حينئذ فالاولي التمثيل بدلالة العمى على البصر لانه يلزم من تصور العمى تصور البصر (قوله وآتيانه) بدل التفرع بالعطف (قوله وهذا البحث وان الخ) جواب عما يقال ان هذا البحث جمع طالب (قوله إذ يكفي في التمثيل الخ) علة لقوله وهو ليس الخ (قوله الفرض) أي التقدير أي تقدير الصحة (قوله إرادته) أي البحث (قوله التنبيه على ان المعتبر) أي على جواب ان الخ وجوابه المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاختصاص (قوله أي لزوم) مبتدأ مؤخر وقوله المعتبر خبر مقدم وهذه الجملة خبران واسما ضمير مخدوف (تنبيه) أورده على حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الدلالات الثلاث التي ذكرها المصنف دلالة العام على بعض أفراد كدلالة عبيدي من قولك جاء عبيدي على زيد فانها ليست مطابقة لان زيدا ليس تمام المعنى الموضوع له اللفظ ولا تضمنية لان زيدا جزئي لا جزء ولا التزامية لانه ليس خارجاً عن الموضوع له واجاب بعضهم بانها مطابقة لان جاء عبيدي في قوة قضايا بعدد أفراد أي جاء زيد وجاء عمرو الخ والحق أنها تضمنية لان زيدا وان كان جزئياً باعتبار ذاته الا أنه جزء من الهيئة المجتمعة من الأفراد الدال عليها اللفظ ولا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء انه يدل دلالاته (قوله لكن حينئذ غرضنا الخ) هو واقع موقع خبر المبتدأ الذي هو قوله وهذا البحث وأصل الكلام وهذا البحث وان كان مناقشة في المثال لا بأس به وإنما يكون به بأس اذا لم يكن غرضنا به شيئاً لكن غرضنا به التنبيه الخ ونظير هذا قولك زيد وان كان غنياً لكنه بخيل أي زيد وان كان غنياً لا يعطي شيئاً فيحسب له وإنما يعطي شيئاً اذا لم يكن بخيلاً لكنه بخيل (قوله لما كانت دلالة اللفظ على الخارج) أي على المعنى الخارج عن الموضوع له سواء كان ذلك الخارج وجودياً كالحياة اللازمة للعالم أو عديمياً كعدم الفرس اللازم للانسان أو اعتبارياً كالابوة اللازمة للبنوة

واللفظ لا يدل على كل أمر خارج والا لزم أن يكون كل لفظ موضوع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو باطل فلا بد للدلالة على الخارج من شرط أشار اليه بقوله (ولا بد) في الدلالة الالتزامية (من اللزوم) بين معنى اللفظ والخارج اما (عقلاً) كاللزوم بين الاثنين والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجي لانه لو كان شرطاً لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى

(قوله واللفظ) أي والحال ان اللفظ لا يدل على كل خارج عن المعنى الموضوع له (قوله والا لزم الخ) أي والا بان دل اللفظ الموضوع لمعنى على كل أمر خارج والحال ان الالفاظ الموضوع متساوية في كونها موضوعة لزم ان يكون كل لفظ موضوع دالا على معان غير متناهية لشمول المعاني للموجودات والمعدومات (قوله وهو باطل) أي ان هذا اللازم باطل وهو دلالة اللفظ على معان غير متناهية أي وإذا بطل اللازم بطل المقدم وهو دلالة اللفظ على كل خارج وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو انه لا يدل على كل خارج بل لابد من شرط فقوله فلا بد الخ تفرع على بطلان اللازم ليرتب عليه بطلان المقدم المترتب عليه ثبوت تقيض المقدم أي لانه ليس عندنا لفظ يدل على معان غير متناهية أي لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعاني الغير المتناهية لا اجمالاً ولا تفصيلاً (قوله فلا بد الخ) تفرع على قوله وهو باطل أي فعلم انه لابد للدلالة على الخارج من شرط أي من أمر يتعلق به ثم ان المناسب لقوله ثم الدلالة الالتزامية لما كانت الخ ان يقول فلا بد للدلالة الالتزامية من شرط وهو اللزوم الذهني أي كون الامر الخارجي لازماً للمعنى الموضوع له اللفظ في الذهن بحيث يلزم من ادراك المسمى ادراكه وإنما اشترط هذا الشرط في دلالة الالتزام لانه لو لم يوجد هذا الشرط امتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن اللفظ دالا عليه إذ لو كان دالا عليه لفهم والفرض امتناع الفهم (قوله أشار الخ) جواب لما (قوله عقلاً) أي لزوم عقل فيكون عقلاً مفعولاً مطلقاً أو لزوماً عقلياً فيكون حالاً أو من جهة العقل فيكون تمييزاً وكذا يقال في عرفا واللزوم العقلي هو اللزوم الذهني وهو اللزوم البين بالمعنى الاختصاص اصطلاح بعض المناطق وبعضهم يطلق اللزوم الذهني على ما عدا الخارجي فيشمل البين بقسميه وغير البين (قوله بين الاثنين والزوجية) أي فتي تعقل الاثنين تعقل الزوجية كما أشار له بقوله فانه أي اللزوم بين الاثنين والزوجية بحسب العقل وفيه ما سبق عن عجم فلا تغفل (قوله ولا يشترط اللزوم الخارجي) أي لا يشترط في الدلالة الالتزامية زيادة على اشتراط اللزوم العقلي فيها كون اللازم بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه بل تارة يوجد كما في اللزوم بين الاثنين والزوجية إذ لا تنفك الاثنين عن الزوجية لافي الذهن ولا في الخارج وتارة لا يوجد كما في اللزوم بين العمى والبصر والحاصل انه لا يشترط اللزوم الخارجي زيادة على الذهني وأما اللزوم الخارجي فقط فعدم كفايته مستفاد من اشتراط اللزوم الذهني وحينئذ فلا يقال ان غراب يدل على السواد التزاماً لانه وان لزم خارجاً فلا يلزم عقلاً لان العقل يجوز ان يكون الغراب أحمر أو أبيض مثلاً (قوله وليس كذلك) أي وليس عدم تحققها بدونه مماثلاً للواقع بل الواقع تحققها بدونه فاسم ليس ضمير عائد على عدم التحقق المستفاد من قوله لم يتحقق والمشار اليه الواقع وهذا في قوة قوله واللازم باطل وقوله فان العمى بيان لبطلان اللازم

المدل والاعتساف المشي على غير الطريق الجادة والمأثر المسكارم قال في المصباح وحديث مأثور أي منقول ومنه المأثرة أي المكربة لانها تنقل ويحدث بها والسنة الطريقة والتبوية نسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم والسنان الرمح والحجة الدليل ولو غير يقيني والبرهان الدليل اليقيني وفيه إشارة الى جمع الممدوح بين فضيلة السيف والقلم والتلاؤ الاضاءة والاشراق والصفحات جمع صفحة والتهلل الاشراق قال في الاساس تهلل السحاب بالبرق تلالاً ثم قال ومن المجاز تهلل وجهه من الفرح والوجنات جمع وجنة والاشهر فيها فتح الواو وحكي التلث وهي من الانسان ما ارتفع من لحم خده والملك بضم الميم التصرف بالامر والنهي ويختص بسياسة الناطقين ولذا يقال ملك الناس ولا يقال ملك الاشياء وأما مالك يوم الدين فتقديره في يوم الدين والسلطان القاهرة والميامن جمع يمن بمعنى البركة

يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فيكون البصر لازماً للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج (أو عرفاً) كاللزم بين الغيث والنبت فإنه بحسب العرف لا بالعقل لتحقق التخلف واعلم أن اعتبار اللزوم العرفي خروج عن الفن فإن اللزوم المعتبر عند المحققين هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا وليس اللزوم البين بالمعنى الأعم معتبراً فضلاً عن اللزوم العرفي نعم اعتبار اللزوم العرفي عند علماء المعاني فكان المصنف تبعهم

(قوله يدل على البصر التزاماً) فيه أن البصر جزء من ماهية العمى فيكون دلالة عليه تضمناً وأجيب بأننا لا نسلم أن البصر جزء من ماهية العمى لأن ماهيته العدم المقيد بالبصر فالبصر قيد والقيد خارج عن المقيد (قوله لانه عدم البصر) أي العدم المضاف للبصر لا مطلق العدم وحينئذ ففهوم العمى مركب من جزئين جزء مادي وهو العدم وجزء صوري وهو الإضافة ويكون البصر خارجاً عن مفهوم العمى لأن المضاف إذا أخذ في المفهوم من حيث أنه مضاف كانت الإضافة داخلة فيه والمضاف إليه خارجاً وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الإضافة خارجة عن المفهوم كالمضاف إليه وقد علمت أن مفهوم العمى هو العدم المضاف للبصر من حيث أنه مضاف فتكون الإضافة للبصر داخلة في مفهوم العمى والبصر خارجاً عنه وعلى هذا فدلالة العمى على كل من العدم والإضافة تضمنية وعلى البصر التزامية (قوله عما من شأنه الخ) أي شأن شخصه فدخل فيه زيد الأعمى وزيد الأكمل والعقرب فيتصرف جميعها بالعمى لأن شأن أشخاصها أن تكون بصيرة وخارج الحائط مثلاً فلا يتصرف بالعمى لانه ليس شأن شخصها أن يكون بصيراً وهذا تعلم أنه لا حاجة لما قيل في قوله عما من شأنه من أن المراد شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فيدخل فيه زيد الأعمى باعتبار الشخص وزيد الأكمل باعتبار نوعه والعقرب باعتبار جنسه (قوله المعاندة) أي المناقاة بينهما في الخارج وحينئذ فلا ملازمة بينهما فيه (قوله أو عرفاً) أي بأن يمتنع في مجرى العادة تصور اللزوم بدون تصور اللزوم (قوله بين الغيث) أي المطر والنبت فالغيث يلزمه النبت عرفاً فتصوّر الغيث تصور النبت ويمتنع بحسب العرف تصور الغيث بدون تصور النبت وقوله فإنه أي اللزوم بين الغيث والنبت (قوله لتحقق التخلف) أي تخلف النبت عن الغيث وحينئذ فلا يكون اللزوم بينهما عقلياً (قوله خروج عن الفن) أي عن مصطلح الفن وقوله كما ذكرنا أي في قوله سابقاً بل الحقون الخ (قوله هو اللزوم البين بالمعنى الأخص) أي وهو لا يكون إلا عقلياً (قوله فضلاً) هو منصوب على أنه مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد وتستعمل بين كلامين مختلفين بالإيجاب والسلب وتقع بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولي فالمعنى وعدم اعتبار اللزوم بالمعنى الأعم زائد على عدم اعتبار اللزوم العرفي ولا خفاء أنه إذا انتفى اعتبار اللزوم بالمعنى الأعم انتفى اعتبار اللزوم بالمعنى العرفي بطريق الأولى (قوله اعتباراً) مبتدأ خبره قوله عند علماء الخ (قوله عند علماء المعاني) أي فهم يعتبرونه كما يعتبرون اللزوم العقلي إذ لو لم يعتبر اللزوم العرفي لخرج كثير من الحجازات والكنايات المعتبرة في المحاطبات وهو ما كان اللزوم فيه عرفياً كرعينا الغيث أي النبت في الحجاز وزيد كثير الرماد أي كريم في الكناية (قوله فكان المصنف تبعهم) فيه أن في تبعيته لهم خلط اصطلاح باصطلاح فكيف يحمل المصنف على تبعيته لهم فالأولى أن يقال أن هذا الفن في الأصل للفلاسفة واللزوم العرفي عندهم راجع للعقل لأن الأمور

وإذ قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم بينهما وعدمه فقال (وتلزمهما) أي التضمن والالتزام (المطابقة ولو تقديرية) فإنه متى تحققنا تحققنا لانهما تابعا لها والتابع من حيث أنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع (ولا عكس) أي لا يلزمان المطابقة لتحقيقهما إذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط بدون التضمن وفيما إذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره بدون الالتزام * واعلم أن التضمن

العادية مؤثرة عندهم فيكون المصنف جارياً على هذا (قوله وإذ قد فرغ) أي حين قد فرغ من تحديد أي تعريف الدلالات (قوله وتلزمهما المطابقة) أي تحقيقاً أذ متى تحققت التضمنية أو الالتزامية تحققت المطابقة فيكونان مستلزمين لها وهذا ما قبل المبالغة (قوله ولو تقديرية) أي تلزمهما ولو تقديرية أي حيث لم يستعمل اللفظ في معناه المطابق بالفعل وإنما استعمله في جزئه أو لازمه فإنه دال عليه بالمطابقة بتقدير إرادته منه وهذا مبني على أن الدلالة الوضعية تتوقف على الإرادة وهذا مرجوح عند أهل الفن والمعتبر عندهم أن اللفظ يدل على معناه الموضوع له سواء حصلت إرادته له أم لا فقوله ولو تقديرية القصد بهذا الإشارة لبيان استلزام التضمنية والالتزامية للمطابقة على مذهب من يشترط الإرادة في الدلالة الوضعية وحاصل ما في المقام أنه اختلف في الدلالة الوضعية هل يشترط فيها الإرادة فلا يدل اللفظ على المعنى إلا إذا أريد ذلك المعنى منه والحق عدم الاشتراط وحينئذ فيدل اللفظ على ما وضع له وإن لم ترد منه ثم إن كلامنا القائل بالاشتراط والقائل بعدمه يقول باستلزام كل من التضمنية والالتزامية للمطابقة لكن الاستلزام ظاهر على القول بعدم الاشتراط إذ لا يوجد التضمن والالتزام في صورة إلا ويوجد فيها المطابقة وغير ظاهر على القول بالاشتراط لانه إذا أريد من اللفظ جزء المعنى أو لازمه كما في يحملون أصابعهم في آذانهم أي بعضها بقرينة استحالة دخول كلها ونطقت الحال أي دلت فقد وجد التضمن والالتزام ولم توجد المطابقة لعدم إرادة الموضوع له فتفتك المطابقة عنهما ووجه المصنف الاستلزام على هذا القول بان الاستلزام تقديري بمعنى أن كل لفظ له دلالة تضمنية والتزامية فهو على تقدير لو أريد منه الموضوع له كان له دلالة مطابقة إذا علمت هذا فاعلم أن قول المصنف ويلزمهما المطابقة أي تحقيقاً على القول بعدم الاشتراط وقوله ولو تقديرية أي تقدير إرادة الموضوع له على القول بالاشتراط فيكون المصنف بين استلزامها للمطابقة على القولين وحينئذ فلا يلزم من قوله ولو تقديرية اختيار مذهب القائل بالاشتراط مع أنه أبطله في بعض كتبه وبهذا التقرير اندفع ما اعترض به على الغاية من أن الدلالة لا تنفك عن الوضع وحينئذ فلا حاجة للغاية إذ لا توجد صورة يتحقق فيها التضمن والالتزام دون المطابقة حتى تقدر (قوله لانهما تابعا لها) قياساً من الشكل الأول وقوله من حيث أنه تابع تقييد للمحمول لا للموضوع لئلا يرد عدم اتحاد الوسط (قوله والتابع من حيث الخ) كالحجارة فأنها لازمة للنار من حيث كونها تابعة وإلا لا تنفك الكلام بهذا المثال لانهما قد توجد من غير النار كالشمس (قوله بدون) متعلق بتحقيق (قوله موضوعاً لمعنى بسيط) كالنقطة وكلفظ بياض الدال على العرض البسيط إذ البياض لا يتجزأ وقوله بدون التضمن متعلق بتحقيقها (قوله وفيما إذا الخ) أي ولتحققها فيما إذا الخ (قوله لازم بحيث الخ) أي لازم ملتبس بهذه الحالة أي لازم بين المعنى الأخص

الشروع في المقصود بعضاً من الكلام ويسمونه مقدمة الشروع في العلم الخ) ظاهره أن مقدمة العلم اسم للالفاظ المذكورة واختار عند المصنف أنها اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في المقصود ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها الشروع في المقصود أم لا فبين المتقدمين مباينة كلية وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق والتثيل لمقدمة العلم بما ذكره الشارح هو ما في المختصر وهو مبني على أن المراد بالتوقف في تعريفها التوقف على بصيرة والمصنف رده في شرح الشمسية واختاران مقدمة العلم التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وهذا حديث اجتهالي تفصيله في رسالتنا المعمولة في تحقيق مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وما يتعلق

وقبول الشيء الرضا به ويقولون على فلان قبول إذا أحبه من رآه والمنة النعمة الثقلة والاقبال على الشيء التوجه إليه والملاحم جمع ملحم بمعنى لمح والرداء بالمدى يرتدى به مذكر ولا يجوز تأنيده قال ابن الأنباري ولا يخفى ما في قوله أن يكسبني وقوله وإن يردني الفقرتين من الاستعارة (قوله وما أنا أشعر) فيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وصرح ابن هشام في حواشي التسهيل بشذوذ قوله * إيا حكم ها أنت نجم مجالد * وذلك هو قضية كلامه في المعنى في بحث هاء التنبيه لكنه استعمله في مواضع منه على خلاف ذلك وكذا ابن مالك (قوله المقصود) أراد به ما يشمل المقصود لغيره كالمقدمة فلا ينافي قوله بعد أن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً الخ المقتضى لكون المقدمة ليست من المقصود لأنها ليست من المقصود بالذات (قوله) بأن يذكروا قبل

بذلك والخلاف بين المصنف والسيد في تحقيق تلك المدارك (قوله أي هذه مقدمة) إشارة إلى أن لفظ مقدمة في المتن معرب لا مبني كما قيل لعدم التركيب لوجود التركيب تقديرًا وأنه

(قوله لا يستلزم الالتزام وبالعكس) أما الأول فلجواز أن يكون من المعاني المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فهناك تضمن بدون الالتزام وأما الثاني فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فهناك الالتزام بدون التضمن

فصل (و) اللفظ (الموضوع) للمعنى بالمطابقة أما مركب أو مفرد لانه (ان قصد بجزء منه) أي من اللفظ (الدلالة على جزء المعنى) المقصود (فركب) وهو (أما تام) ان صح السكوت عليه بان لا يكون مستدعيًا للفظ آخر كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس والتام اما (خبر) ان احتمال الصدق والكذب من حيث هو وهو العمدة في باب التصديقات

(قوله لا يستلزم الالتزام) أي في العقل وأما في الواقع فلا بد لكل شيء من لازم لانه اما ان يكون واجب الوجود ويلزمه صفاته من قدرة الخ أو مخلوق وهو اما عرض ويلزمه القيام بالغير واما جوهري ويلزمه التحيز أو امر اعتيادي ويلزمه أنه مغاير لغيره من الاشياء وهذا بناء على ان اللزوم الاعم معتبر والا فقد لا يكون لشيء لازم اخض (قوله فلجواز الخ) عبر بالجواز إشارة إلى ان هذا أمر ممكن عقلا وان لم يوجد له مثال لان مجرد الامكان لا يستلزم الوجود وقول الفخر لا يتأتى وجود المطابقة بدون الالتزامية لان معنى كل لفظ يلزمه المغايرة لغيره ففيه ان المغايرة المذكورة لازم بين بالمعنى الاعم وهو غير معتبر في دلالة الالتزام نعم على القول باعتباره يتم ما قاله

فصل في مباحث الالفاظ (قوله واللفظ الموضوع) قدر اللفظ دون الدال لانه هو الذي يوصف بالمركب والمفرد ولان الكلام في دلالة الالفاظ وقوله الموضوع أي وضعًا شخصيًا أو نوعيًا كالجاز (قوله والموضوع ان قصد الخ) جرى هنا على ذلك وانت خبير بانه لا حاجة إلى اعتبار القصد هنا بعد اعتباره في أصل الدلالة فان قلت من اين اعتبره في اصل الدلالة قلت في قوله ولو تقديرًا على ما بيناه (قوله للمعنى) متعلق بالموضوع (قوله بالمطابقة) الباء للملازمة أي وضعًا ملتبسًا بالمطابقة أو المعنى ليدل بالمطابقة (قوله ان قصد بجزء منه) أي المترتب في السمع فخرج نحو ضرب لانه ليس له جزء كذلك اذ لا ترتيب بين المادة والهيئة لانهما مسموعان معا فالفعل وحده ليس من قبيل المركب بل من قبيل المفرد وان كان له جزآن احدهما قصد به الدلالة على الحدث ولا آخر قصد به الدلالة على الزمان (قوله ان قصد الخ) أي قصدًا جاريًا على قانون الوضع فخرج ما اذا قصد بالزاي من زيد الدلالة على عضو من أعضائه كراسه فلا يكون مركبًا بهذا القصد لانه مغالف لقانون الوضع (قوله المقصود) أخذه من تعريف لمعنى أي قصد بوضع اللفظ له (قوله ان صح أي استحسان السكوت والمراد بالصحة الصحة اللغوية وهي الاستحسان لا الشرعية وهي المقابلة للفساد لان اللفظ لا يوصف بصحة ولا بعدمها (قوله بان لا يكون الخ) الباء سببية أو لتصوير أي وصحة السكوت عليه مصورة بان لا يكون ذلك اللفظ المركب مستدعيًا الخ (قوله مستدعيًا) أي مقتضيًا (قوله كاستدعاء الخ) مثال للمعنى أي استدعاء كاستدعاء الخ لا كاستدعاء الفضلات كما في ضرب زيد امس فلو حذف امس لكان الكلام تاما (قوله ان احتمال الصدق) أي ان تصور العقل صدق مضمونه وكذبه (قوله من حيث هو) أي من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله فهذه الحيثية لادخال الاقوال المقطوع بصحتها والاقوال المقطوع بكذبها (قوله وهو العمدة) أي ما يعتمد عليه وقوله في باب التصديقات

أو (انشاء) ان لم يحتمل ذلك (وأما ناقص) عطف على قوله اما تام والمركب الناقص أي الذي لم يصح السكوت عليه اما (تقييدي) ان كان الثاني قيدًا للأول كراحي الحجارة والحيوان الناطق وهو العمدة في باب التصورات (أو غيره) ان لم يكن الثاني قيدًا للأول كالمركب من اسم واداة أو كلمة واداة (والا) أي وان لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (فمفرد) كهمزة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان الناطق علمين فالمفرد أربعة أقسام فان قلت ما الفرق بين القسمين الاخيرين قلت الفرق ان عبد الله العالم

أي في باب الموصل للتصديقات لان المفيد للتصديقات انما هو الخبر كما ان الموصل للتصورات المركب التقييدي (قوله أو انشاء) وهو ما قارن معناه لفظه كبعت وأنت حر واضرب (قوله ان لم يحتمل ذلك) أي باعتبار مدلوله المطابق وأما بالنظر لمدلوله الالتزامي فيحتمل ذلك لان اضرب يستلزم انا طالب للضرب وذلك قول محتمل (قوله وإما ناقص) الأولى واما مركب ناقص لانه الاسم لا مجرد النقصان وكذا يقال في قوله تام (قوله ان كان الثاني قيدًا للأول) وصنا كانت او مضافا اليه او غيرها كقولك ضرب في الدار من قولك ضرب في الدار زيد (قوله كراحي الحجارة) أي فان الراعي قصد به الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما والحجارة قصد به الدلالة على الحرم المعلوم وكذا حيوان قصد به الدلالة على الحرم النامي الحساس المتحرك بالارادة وناطق قصد به الدلالة على المتفكر بالقوة (قوله كالمركب من اسم واداة) أي حرف واسم نحو في الدار وقوله أو كلمة أي فعل واداة نحو قد قام فظهر ان المراد بالاداة الحرف وبالكلمة الفعل (قوله وان لم يقصد الخ) سالبة تصديق بشي الموضوع أي تصديق مع نفيه والموضوع هنا الجزء فن جملة ما دخل تحت كلام الشارح عدم الجزء بالرة وكذا يدخل ما اذا كان له جزء ولم يدل أوله جزء ويدل على جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد لدلالته اوله جزء ويدل على غير المعنى المقصود كما في عبد الله علما فان أحد جزئيه يدل لكن لا على جزء المعنى المقصود (قوله كهمزة الاستفهام) اخذها من تعلق النفي بقوله بجزء (قوله وزيد) اخذه من تعلق النفي بقوله الدلالة فان جزءه لا يدل أي دلالة جارية على قانون واضع اللغة حينئذ اذا قصدت انت بالزاي الشخص مثلا لا يعتبر قصدك (قوله وعبد الله) أخذه من تعلق النفي بالمعنى (قوله والحيوان الناطق) أخذه من تعلق النفي يقصد (قوله علمين) حال من عبد الله والحيوان الناطق فان لم يكونا علمين كانا من قبيل المركب الناقص وهذا اصطلاح للمنطقة واما النحلة فيجعلون عبد الله والحيوان الناطق من قبيل المركب سواء كانا غير علمين او كانا علمين لان المفرد عندهم ما لفظ به مرة واحدة والمركب ما لفظ به مرتين لان النحلة انما ينظرون للالفاظ والمنطقة انما ينظرون للمعاني (قوله فالمفرد أربعة أقسام) ما لا جزء له اصلا وما له جزء لا دلالة له وما له جزء يدل على غير جزء المعنى المقصود وما له جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن لدلالته عليه غير مقصودة لان قلت لانسم ان جزء زيدا دلالة له اصلا لان الزاي يدل على سبعة بالجل والياء يدل على عشرة والدال يدل على أربعة قلت المعبر الدلالة الجارية على قانون واضع اللغة ودلالة الحروف على العدد المذكور اصطلاح لعلماء الحرف لا لاصل اللغة وقد يقال الظاهر ان المفرد قسبان فقط ما لا جزء له اصلا وما له جزء ولا دلالة له واما دلالة جزء نحو عبد الله علما وجزء نحو الحيوان الناطق علما فهي قبل جعلها

المقدمة بكسر الدال أو بفتحها وانما قال هاهنا لان المقدمة في مباحث القضايا تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه صحة الدليل فتناول مقدمات الادلة وشرائطها كإيجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى (قوله ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق المنساق الخ) وذلك لان بيان الحاجة هو ان يبين ان الناس في أي شيء يحتاجون إليه فذلك الشيء أي المبين يكون غايته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوره برسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز ان يكون رسمه بشيء آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك أوردتها المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم إلى قسميه أعني التصور والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لاحاجة إلى هذا التقسيم بل يكفي ان يقال العلم

بذلك والخلاف بين المصنف والسيد في تحقيق تلك المدارك (قوله أي هذه مقدمة) إشارة إلى أن لفظ مقدمة في المتن معرب لا مبني كما قيل لعدم التركيب لوجود التركيب تقديرًا وأنه خبر حذف مبتدؤه وليس بل لازم لجواز ان يكون مفعولا لفعل محذوف أي اقرأ ونحوه (قوله وفيه تكلف) لعل وجهه ما اشار اليه بقوله فكأنها تقدمه الخ أو ما قاله شيخ الاسلام الهروي في حواشي المختصر وعبارته وانما اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر ان تضاف الصفة المتعدية إلى المفعول لا إلى ماله نوع تعلق كالكتاب هنا لان المقدم في الحقيقة الطائفة لا الكتاب نفسه (قوله اسم مفعول) من المتعدي دون اللازم اذ لو كانت منه لزم ذكر الجار والجرور (قوله وبالجملة المراد من المقدمة هنا الخ) الجار والجرور متعلق بمحذوف والتقدير وتقول بالجملة سواء كانت

لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود إذ ليس شيء من الجزئين دالاً على شيء من الذات المشخصة وأما الحيوان الناطق علماً فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة بيانه أن الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه ومفهومة جزء الماهية الإنسانية والماهية الإنسانية جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الإنساني فالحيوان دال على جزء المعنى المقصود لأن جزء الجزء جزء فيكون الحيوان دالاً على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تأمل (وهو) أي المفرد (أن استقل) بالأخبار به وحده (فع الدلالة بهيئته)

علمين ولا كلام فيه وحيث في كلامه بحث ولعل الشارح أشار إلى هذا البحث بقوله بعد فتأمل (قوله لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود) أي وإن دل جزؤه على غير جزء المعنى المقصود (قوله بيانه) أي بيان كون الحيوان الناطق علماً يدل جزؤه على جزء المعنى المقصود دلالة غير مقصودة (قوله دال على مفهومه) وهو جسم حساس نامي متحرك بالارادة (قوله ومفهومة) أي مفهوم حيوان السابق جزء الماهية أي التي هي الحيوانية والناطقية وقوله الإنسانية أي لأنها مركبة منه ومن غيره وهو الناطق (قوله الشخص الإنساني) أي المنسوب للإنسان لكونه جزءه لأن الشخص الماهية مع الشخصات (قوله على جزء المعنى المقصود) أي والجزء الآخر الشخص هذا مراده وفيه نظر لأن الشخص خارج عن الموضوع له كما سيأتي في بحث النوع اه يس وهذا وجه أمره بالتأمل ولعل وجهه أيضاً أن الحيوان الناطق إذا كان علماً لا يدل جزؤه على جزء المعنى أصلاً وفي كلام يس نظر لانا لا ناسلم أن الشخص خارج عن الموضوع له نعم هو خارج عن الماهية الإنسانية كما سيأتي وهذا لا ينافي أنه جزء من الموضوع له وهو الشخص الإنساني (قوله لأن جزءه) وهو حيوان وقوله الجزء أي الماهية الإنسانية وقوله جزء أي للمعنى المقصود (قوله تأمل) أي في الفرق المذكور وتأملناه فوجدناه غير صحيح إذ الحق أنه لا فرق بينهما لأن الجزء من كل منهما حال كونهما علمين بمنزلة زاي زيد في عدم الدلالة على شيء ودلالة الجزء من كل منهما إنما هي قبل جعلها علمين ولا كلام فيه فالحق أن المفرد قيمان فقط كما تقدم (قوله أن استقل) أي بالمفهومية أي بإفادة المفهوم بنفسه من غير احتياج لشيء آخر وحيث فيلزم الأخبار به وحده فافسر به الشارح الاستقلال تفسير باللازم وهذا بخلاف الحرف فإن فهم معناه يتوقف على ذكر المتعلق فعنى الحرف موجود فيه لكن لا يفهم بدون ذكر المتعلق وقيل إن معنى الحرف موجود في كل من الحرف والمتعلق فلا يعقل إلا بمجموع الأمرين وإنما قيد بوجده لأن الحرف يخبر به مع غيره نحو زيد في الدار إن قلت الفعل لا يخبر به وحده بل مع فاعله قلت هذا مذهب النحاة لأنهم ينظرون للالفاظ فلا بد من ضمير في الخبر إذا كان فعلاً يعود على المبتدأ لاجل ربط الكلام أو ما يقوم مقام الضمير وأما المناطقة فالخبر عندهم نفس الفعل لأنهم إنما يلتفتون للمعاني والمثبت للمبتدأ هو معنى الفعل تأمل فإن قلت ما نكتة قول الشارح استقل بالأخبار به وحده ولم يقل عنه قلت لأن المصنف جعل المفرد مقسماً لما يخبر به لا لما يخبر عنه (قوله فع الدلالة) أي بسبب الوضع والخرجت الانشآت المنسلخة عن الزمان كعبت واشترت (قوله فع الدلالة بهيئته) يرد عليه المضارع فإنه لا يدل على أحدها وإنما يدل على الحال والاستقبال واجيب بأن قوله فع الدلالة أي بأصل الوضع والمضارع بأصل الوضع إنما يدل على

وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) وعند النحاة فعل وقوله فع الدلالة الفاء في جواب الشرط ومع الدلالة حال من الضمير في استقل وقوله كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة فبقيد الاستقلال يخرج الاداة وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذي لا يدل على الزمان أصلاً وبقيد الهيئته والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لا بهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس

أحدها لأنه وضع للحال وللإستقبال بوضع وبهذا الجواب دخل في الكلمة الأفعال الإنشائية المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس وعسى وليس (قوله وصيغته) عطفت تفسير أي صيغته الحاصلة للحروف بسبب الحركة والسكون وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخير بعض الحروف عن بعض قال ق والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركتها وسكنتها وهي صورة الكلمة (قوله كلمة) يدخل فيها أسماء الأفعال باعتبار أن الدلالة على الزمان بهيئتها أعم من أن يكون بواسطة أم لا وهو ما في شرح المطالع وكذا قال السيد ولكنه يخالف قول الشارح وعند النحاة فعل وسمى ذلك المفرد المستقل بالمفهومية الدال على أحد الأزمنة بهيئته كلمة لأن الكلام هو الجرح وهي لتأثيرها في الفؤاد بسبب تغيير الزمان كأنها جرحته وإنما قدم الفعل في التقسيم على الاسم مع أن الاسم أشرف لأن مفهوم الفعل وجودي والوجود مقدم على العدم (قوله حال من الضمير الخ) فيه أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها استقل والفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها ويحجب بان محل المنع فيما إذا كانت الفاء واقعة موقعها وهذا ليس كذلك فهي مقدمة من تأخير والأصل أن استقل مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة وفيه أن الأعراب إنما ينظر له من جهة اللفظ لا من جهة المعنى (قوله فهو حال كونه الخ) قضيته أنه حال من المبتدأ وهو ينافي ما قدمه من أنه حال من ضمير استقل ويحجب بان هذا حل معنى لأجل اغراب أو يقال إن المبتدأ المقدر هو ضمير استقل (قوله تخرج الاداة) أي لأنها غير مستقلة بالمفهومية لتوقف فهم معناها على الغير وهو المتعلق (قوله يخرج الاسم الذي لا يدل على الزمان أصلاً) أي كزيد وعمر (قوله كالزمان) أي كهذا اللفظ فإنه يدل على مطلق زمن وكذا يقال في أمس (قوله كالزمان والامس الخ) اعلم أنه لا يريد أن ما ذكر إنما يدل على الزمان بجوهره حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن يكون تقاليها باسمها دالة على ما يدل عليه لفظها الخاص وليس كذلك بل المراد أن الجوهر له مدخل في الدلالة لأن الدلالة فيما ذكر على الزمان بجوهرها وهيئتها بخلاف الكلمة فإن الهيئته مستقلة لا يقال اسم الفاعل يدل على الزمان بهيئته فهو لم يخرج لأنه يدل على الزمن الحال لقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لانا نقول هو لا يدل على زمان أصلاً وقولهم أنه حقيقة في الحال معناه أنه حقيقة في الحدث الواقع في الزمن الحال فهو إنما يدل على مجرد الحدث والزمان إنما تفيد القرينة وكل حدث يستلزم زماناً يقع فيه فدلالته على الزمان المعين بالقرينة بالزوم وقوله كالزمان والامس والصبوح والغبوق بالغين قد يقال إن التقييد بقوله على أحد الأزمنة يخرج نحو هذا لأن هذا يدل على مطلق الزمن لا على أحدها إلا أمس فإنه يدل على الزمن الخصوص وهو اليوم الذي قبل يومك حيث تدو فامس خارج بقوله بهيئته دون الصبوح والغبوق

من الشيء عند الذات المجردة وأورد على كونه من مقولة كيف أنه يلزم أن يكون حقيقة واحدة باعتبار من مقولة الجوهر وباعتبار آخر من مقولة العرض بناء على ما عليه الحقون من أن الأشياء بانفسها تحضر في الذات وأن العلم عين المعلوم بالذات مغاير له بالاعتبار فإن الصور باعتبار أنها سبب للانكشاف علم وباعتبار أنها حاصلة في النفس مثلاً معلوم لا يقال كل ما حصل في النفس فهو علم لانا لا ناسلم ذلك الا ترى أن الأربعة إذا تصورت وحضرت في الذهن يحضر معها الزوجية وليست الزوجية علماً قطعاً نعم إذا التفتت النفس لها ثانياً صارت علماً وأجاب المصنف بأنه لا مانع من كون الشيء جوهرًا في الخارج وعرضًا في الذهن ونوقش بأن العرض ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لافي موضوع وما هنا ليس كذلك وأورد عليه أيضاً شيخنا العلامة أحمد الغنيمي سأل الله ورحمه بان كونه من مقولة كيف مشكل مع قولهم

والصباح والغروب فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد مادتهما واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما (وبدونها) عطف على قوله فع الدلالة أي المفرد ان استقل فان كان مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر وان كان بدون تلك الدلالة فهو (اسم والا) أي وان لم يستقل بالاخبار به وحده (فاداة) وعند النحاة

والزمن فانه خارج بقوله على أحد الأزمنة الثلاثة فكان الأولى حذف هذه الأمثلة الثلاثة ويقول كالامس واليوم والغد لان هذه لا تدل على مطلق زمن والحاصل ان تقييد الدلالة على أحد الأزمنة بالهيئة يخرج الامس والغد واليوم فان كل واحد منها يدل على أحد الأزمنة بالمادة والهيئة معا وتقييد الدلالة بالهيئة بكونها على أحد الأزمنة يخرج الزمان والصبح والغروب لانها تدل على مطلق الزمان بالمادة والهيئة فتأمل (قوله والصبح) هو شرب اللبن وقت الصباح فهو يدل على مطلق صباح (قوله والغروب) هو شرب اللبن وقت المساء فهو يدل على مطلق مساء (قوله بموادها) أي مع ملاحظة هيئتها ان وجد الوضع فان لم يوجد الوضع لم تدل عليه اذ لو غيرت لم تدل على زمن (قوله وجواهرها) عطف تفسير (قوله ولذا) أي ولاجل ان دلالة الكلمة على الزمن بحسب الهيئة اختلف الزمن الخ هذا يقتضي ان الزمان انما يختلف عند اختلاف الهيئة وأما عند اتحادها فلا يختلف واعتراض عليه بان صيغ الماضي في التكلم كقمت والخطاب كقمت والغيبة كقامت مختلفة قطعاً والزمان فيها واحد وبان صيغة الماضي للمجهول مخالفة لصيغة الماضي المعلوم والزمان فيهما واحد وبان الصيغة من الثلاثي المجرد كضرب والمزيد ككرم والرباعي المجرد والمزيد مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزماً لاختلاف الزمان واجيب بان المراد باتحاد الهيئة المقتضي لعدم اختلاف الزمان اتحاد نوعها وهي متحدة فيما ورد النقص به نوعاً وان اختلف افرادها والمراد بنوع الهيئة هنا هيئة الماضي (قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة) أورد عليه يضرب فانه يدل على الحال وعلى الاستقبال فقد اختلف الزمن مع اتحاد الهيئة وأجيب بان اتحاد الهيئة يدل على اتحاد الزمن حيث اتحد الوضع والمضارع وضع الحال بوضع وللاستقبال بوضع آخر (قوله وان كان بدون تلك الدلالة) أي وان كان ملتبساً بعدم تلك الدلالة أي بعدم الدلالة وضماً بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة بان كان لا دلالة له على الزمان أصلاً كزيد أو يدل عليه من حيث اللزوم لا من حيث الوضع كاسم الفاعل أو كان يدل على أحد الأزمنة لاهيئته بل بمادته كالامس والغد واليوم أو كان يدل بمادته وهيئته على مطلق الزمان لا على أحد الأزمنة الثلاثة كزمان وصبح وغروب (قوله فهو اسم) سمي بذلك لسموه وغلوه على اخويه (قوله اي وان لم) فسر لا يلح اشارة الى أن هسند الاحكام استقرت ومضت فلا التي لنفي المستقبل ليست على ظاهرها (قوله فاداة) سمي بذلك لانه يؤدي به معنى كلمة لاخرى وقضيته ان الضمير اداة وذلك لانه لا يستقل بالاخبار به لعدم استقلاله بافادته معناه بل يقتدر في افادته لشيء آخر كالتكلم والخطاب والمرجع مع أنه ليس باداة نعم ما يقوم مقامه وهو الظاهر مستقل بالاخبار به فالمراد مستقل بنفسه أو ما يقوم مقامه (قوله وعند النحاة حرف) ظاهر كلام المصنف

حرف (و) المفرد ينقسم (أيضاً) الى أقسام العلم والمتواطىء والمشكك والمشارك والمنقول والحقيقة والمجاز لانه (ان اتحد معناه فع تشخصه) أي تشخص ذلك المعنى (وضماً) لا عارضاً (علم) كزيد وعمر وأمثالهما (وبدونها) عطف على قوله فع تشخصه أي المفردان اتحد معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى فهو علم وان كان بدون تشخص فهو اما (متواطىء ان تساوت افراده) الذهنية والخارجية في حصوله

ان الاداة عند المناطقة مرادفة للحرف عند النحاة وليس كذلك لان الاداة شاملة للحروف وبعض الاسماء كاسماء الشروط وقد يجاب عن الشارح بانه نظر للغالب تأمل (قوله حرف) اعلم أن الحرف لا يستقل فلا يحكم عليه بكلية ولا جزئية وحينئذ فلا ينصف بتواطىء ولا تشكيك ولا علمية لانها عوارض للكلية والجزئية وقد انتقيا كما قرره السيد وزاد أن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز يجري في الفعل كما يجري في الاسم (قوله أيضاً) أي كما انقسم المفرد الى ما سبق وقوله ينقسم أي باعتبار معناه وقوله الى أقسام أي سبعة وجعل هذا التقسيم للمفرد لا للاسم ولا للمستقل مأخوذ من قول المصنف أيضاً لان فيه تنبيه على أن هذا تقسيم ثان والذي قسم أولاً المفرد لا الاسم ولا المستقل واعلم ان الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كما تجري في الاسم تجري في الفعل والحرف فالفعل يكون مشتركاً كخلق بمعنى أوجد وافترى وعسغس بمعنى أقبل وأدبر وقد يكون منقولاً كصلى وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في ازهاق النفس وقد يكون مجازاً اذا استعمل قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً وكذلك الحرف يكون مشتركاً كمن بين الابتداء والتعويض ويكون حقيقة كفي اذا استعمل في الظرفية وقد يكون مجازاً كفي اذا استعمل بمعنى على وأما التواطؤ والتشكيك فلا يجريان الا في الاسم وكذلك العلم وظاهر المصنف ان كل واحد من أقسام المفرد سواء كان اسماً أو فعلاً أو اداة ينقسم الى هذه الاقسام السبعة وليس كذلك فكان الأولى للمصنف جعل المقسم الاسم خاصة كما فعل الكاتبي وان كان يمكن الجواب عن المصنف بان المراد بالمفرد الذي جعله مقسماً لهذه الاقسام السبعة المفرد من حيث تحققه في الاسم لا المفرد من حيث هو فتأمل (قوله تشخصه) أي تعيين ذلك المعنى خارجاً لافي الذهن والا فالتشخص الذهني موجود في الجميع واعلم ان المراد بتشخص المعنى ان لا يكون صالحاً لان يقال على كثيرين وبعدم تشخص معناه ان يكون صالحاً لان يقال على كثيرين (قوله وضماً) تمييز أي من جهة الوضع خرج الضمير واسم الاشارة واسم الموصول فهي كلية وضماً جزئية استعمالاً على مذهب المصنف وحينئذ فتشخص معناه عارض بواسطة الاستعمال مثلاً الذي وضع للمفرد المذكور وهذا كلي وتعيينه عارض لانه انما جاء من الصلة لانا قبل ما تأتي الصلة لم نعلم الذي من هو اه تقرير (قوله لا عارضاً) الانسب أن يقول لا عارضاً (قوله علم) أي شخصي لتشخص مدلوله وأما علم الجنس فهو من الكلي المتواطىء والأولى ان يعبر بجزئي بدل علم لانه هو وظيفة المنطقي وأما التعبير بعلم فهو وظيفة النحوي (قوله وان كان بدون تشخص) أي بان كان معنى ذلك المفرد كلياً (قوله اما متواطىء) وصف اللفظ بالمتواطىء تبعاً لافراد معناه اذ هي التي توصف بالتواطىء (قوله ان تساوت افراده الذهنية) أي الفرضية التي لا وجود لها خارجاً وقوله والخارجية أي الموجودة في الخارج وقوله في حصوله أي في حصول

الحكم من اليقينية والظنية { قوله لكن يشترط في وجوده } قال شيخنا العلامة الغنيمي ظاهره أنها ليست شرطاً في تسميته بالتصديق اذ لا يلزم من توقف وجوده عليها اشتراطها في التسمية فتأمل { قوله على الوجه المذكور } أي وجه يطلق عليه اسم التسليم والقول (قوله وكذا من أدرك النسبة السلبية) هذا مبني على ان النسبة الحكمية في السالبة سلبية بمعنى انه يلاحظ عدم الربط ويدعن به ومذهب المتأخرين كما صرح به السيد الخقق في حواشي التجريد ان النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة على نهج واحد فيلاحظ الربط والاضافة فيها لعدم الربط ثم يدعن في الموجبة ان الربط ثابت وفي السالبة انه غير ثابت ومن حمل كلام المتأخرين على خلافه فقد أخطأ { قوله واثباتاً للفرق الخ } أي فالتعبير بالاذعان أحسن مما عبر به القوم ولهذا قال الخقق الدواني ان المصنف عدل عن العبارة المشهورة لانه يدخل فيها التخيل فانه ادراك لوقوع النسبة

وصدقه عليها كالإنسان والشمس فان صدقهما على أفرادهما الذهنية والخارجية بالسوية وليس بعض الأفراد أولى من بعض وسمى متواطئاً لتوافق الأفراد في معناه من التواطئ وهو التوافق (و) أما (مشكك ان تفاوتت) الأفراد في حصوله وصدقه عليها بان كان حصوله في بعض الأفراد أولى من بعض وذلك التفاوت إما (بأولية) كالوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن (أو أولوية) بالجر عطف على قوله أولية أي التفاوت إما بأولية كما مر وأما بأولية كالوجود أيضاً فانه في الواجب

ذلك المعنى فيها أي في تلك الأفراد { قوله وصدقه } أي صدق ذلك المعنى أي تحققة وقوله عليها أي فيها أي في تلك الأفراد أي ان استوت الأفراد في تحقق معناه فيها من غير تفاوت بأولية أو أولوية أو شدة أو ضعف فقوله وصدقه عليها عطف تفسير بحسب المراد وظاهر لك ان المراد بالصدق هنا التحقق لا الحمل لان المعنى لا يحمل وكان الأولى حذفه { قوله كالإنسان } مثال للتواطئ الذي أفرادها خارجية والشمس مثال لما أفرادها ذهنية { قوله فان صدقها أي تحقق معناه وقوله على أفرادها أي في أفرادها فعلى معني في { قوله وليس بعض الأفراد أولى من بعض } أي بذلك المفهوم لا بأولية ولا بأولية ولا شدة ولا غير ذلك { قوله لتوافق الأفراد في معناه } أي في معني ذلك اللفظ المفرد ومعناه هو الامر الكلي فخط زيد من الإنسانية كخط عمرو منها والقدر الحاصل منها في العالم كالحاصل منها في الجاهل والحاصل منها في الأنبياء كالحاصل منها في غيرهم والاختلاف إنما هو بعوارض خارجة عن الإنسانية كالعلم والجهل والنبوة والصالح وغير ذلك { قوله وإما مشكك } قال ابن التلمساني لأحققة للمشكك وكذا السيد في حواشي المطالع والعلامة اليوسي في الانتصار له وحاصله ان مابه التفاوت ان كان داخلاً فيما وضع له اللفظ فمشكك والا يكن داخلاً فيما وضع له اللفظ بل اللفظ إنما وضع للقدر المشترك بين الأفراد فتواطئ وقد اجيب عنه باختيار الشق الثاني وهو أن اللفظ موضوع للقدر المشترك وان مابه التفاوت ليس داخلاً فيما وضع له اللفظ لكنه غير متواطئ لان ما تفاوتت فيه الأفراد من جنس مفهوم اللفظ الموضوع له والمتواطئ إنما تفاوتت أفرادها في أمور ليست من جنس المفهوم والحاصل أن مابه التفاوت ان كان من جنس الماهية كان مشككاً وان كان خارجاً عنها كان متواطئاً { قوله وإما مشكك } أي وإما ان يكون ذلك المفرد الذي اتحد معناه وكان غير مشخص في الخارج مشككاً وقوله ان تفاوتت الأفراد أي افراد ذلك المعنى الغير المشخص وقوله في حصوله أي ذلك المعنى في تلك الأفراد وقوله وصدقه عليها أي وتحققه فيها وهذا تفسير لما قبله فالمراد بحصول ذلك المعنى في الأفراد تحققة فيها وقوله بان كان الباء فيه للتصوير أي وتفاوتت الأفراد في حصول المعنى فيها مصور بكون حصول المعنى في بعض الأفراد أولى من حصوله في بعض آخر (قوله وذلك) أي التفاوت المصور بكون حصول المعنى في بعض الأفراد أولى من حصوله في بعض آخر (قوله بأولية) الباء سببية (قوله أو أولوية) أي خاصة بمعنى الأتمية والأكلية بخلاف الأولوية السابقة في الشارح فانها أعم فليس فيها اتحاد السبب والمسبب وقوله أولوية أي أو شدة وضعف كما قال غيره ومثاله الوجود فانه في الواجب أشد أي لا يقبل الزوال وفي الممكن ضعيف أي يقبل الزوال وان كان مثل له بعضهم بالبياض فانه في الثلج أبيض منه في العاج وبالنور فانه في

أتم وأولى وتسميته بالمشكك لان الناظر فيه مشكك هل هو متواطئ من حيث اتفاق أفرادها في أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفرادها بالأولية وغيرها (وان كثير) عطف على قوله ان اتحد أي ان كثر معنى المفرد فلا يخلو من ان يكون المفرد موضوعاً لكل من المعاني الكثيرة أولاً (فان وضع) المفرد (لكل) من المعاني الكثيرة (فمشكك) كالعين (والا) أي وان لم يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعني ثم استعمل في معني آخر لمناسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله مشتهراً في المعنى الثاني دون الاول أولاً (فان اشتهر في) المعنى (الثاني) وترك استعماله في الاول (فمقول ينسب الى الناقل) فان كان الناقل

الشمس أشد منه في القمر والسراج اهدى من نق (قوله أتم) أي لكونه لا يقبل الانتفاء بخلافه في الممكن فانه يقبل الانتفاء (قوله وأولى) أي اكمل عطف تفسير (قوله لان الناظر فيه مشكك) بكسر الكاف اسم فاعل أي لان الناظر فيه يوقع الناظر في الشك هل هو متواطئ أو مشترك ويصح قراءته بفتح الكاف على أنه اسم مفعول أي لان الناظر فيه واقع عليه الشك وعليه فلا سند مجازي لان الشك حاصل لصاحب النظر لا للنظر وفي بعض النسخ لان الناظر فيه مشكك وعليه فمشكك بفتح الكاف اسم مفعول (قوله او غيرها) كالاولوية والشدة (قوله وان كثر معناه) أي وان تعدد معناه أي ما عني منه وقصد سواء كانت تلك المعاني كلها موضوعاً لها اللفظ أو كانت موضوعاً لواحد منها وقوله وان كثر أي تعدد وهذا معنى الكثرة المقابلة للوحدة فالمراد بالكثرة ما فوق الواحد (قوله فان وضع لكل من المعاني) أي فان وضع لكل واحد منها موضع شخصي وليس المراد الاعم من الشخصي والنوعي والا لم يصح (قوله فمشكك) الاصل فمشكك فيه فحذف الجار واتصل الضمير بالوصف فهو من الحذف والايصال كما أن متواطئ ومشكك كذلك وذلك لان المتصف بالتواطئ أي التوافق والتشكك والاشتراك الأفراد لا اللفظ المفرد الدال على المفهوم الكلي وحيث فوصف المفرد بما ذكر من وصف الدال بوصف افراد المدلول (قوله فمشكك) أي لفظي نسبة للفظ لاشتراك المعاني في اللفظ الموضوع لها ويدخل فيه العلم اذا تعدد وأما المشترك المعنوي فهو المعنى الكلي الصادق على جزئيات كما في المتواطئ والمشارك فعني اللفظ فيهما مشترك معنى لاشتراك الأفراد في المعنى الموضوع له اللفظ (قوله بل وضع لمعني) أي وضعا شخصياً وقوله ثم استعمل في معنى آخر لمناسبة أي من غير وضع له ولا يقال هذا يفيد ان المنقول والمجاز غير موضوعين فذكرهما هنا استطراد لان الكلام في اللفظ الموضوع لانا نقول كل منهما موضوع بالنظر لغير ما استعمل فيه (قوله فان اشتهر) أي استعمل في المعنى الثاني وقوله وترك أي عند الناقل استعماله في المعنى الاول (قوله ينسب الى الناقل) إشارة الى تقسيم المنقول الى الشرعي ان كان الناقل للفظ أهل الشرع والعرفي ان كان الناقل أهل عرف عام والاصطلاح ان كان الناقل أهل اصطلاح وعرف خاص وفيه نظر وذلك لان النسبة ليست الى الناقل بل الى ما عليه الناقل من الشرع والعرف والاصطلاح واجيب بان الكلام على حذف مضاف أي ينسب ذلك المنقول الى ما عليه الناقل وفيه انه لا ينسب الى ما عليه الناقل مطلقاً حتى يقال نحوي أو منطقي بل على الوجه الثلاثة المذكورة والمفهوم من قوله ينسب الى الناقل أعم من التقسيم المشار اليه واجيب بان

الاذعان ان الاذعان في الاصطلاح عبارة عن ادراك غير تصويري بخلاف الادراك فانه اعم وما ذكره بقوله الا ترى لا يفيد اذا التفسير لا يدل على الذي ذكره بل الفرق بالاجمال والتفصيل ومن يدعي ما ذكره فقد صادم البدهة { قوله سيما } كلمة للتخصيص والتنبية على أولوية ما بعدها بالحكم المتقدم وتقصيل الكلام عليها يطلب من المعنى { قوله لا على هذا الوجه } تفسير لقوله فقط { قوله وعند متأخرى المنطقيين الخ } هذا مع قوله سابقاً والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً بالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء انتهى حاصله ان الحكماء ومتأخرى المنطقيين اختلفوا فقال الحكماء بالتصديق هو الحكم فقط وهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وقال متأخرو المنطقيين التصديق مركب من التصورات الثلاث والحكم وهو اما ادراك أو فعل فيقتضي ان الاختلاف في كون الحكم فعلاً أو ادراكاً انما هو على القول

أولاً وقوعها وكذا الشك والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع أو اللاوقوع واعترض عليه بان ما ذكره ممنوع وما ذكره في بيانه من أنه ادراك لوقوع النسبة أولاً وقوعها لا يقتضي ذلك فان ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أخص من ادراك وقوع النسبة أولاً وقوعها لا اختصاص ذلك بالعلم التصديقي دون هذا الا ترى أنهم اذا أراد التخصيص على العلم التصديقي يفسرون ادراك وقوع النسبة بادراك ان النسبة واقعة وكذا الحكم في الوهم والشك وأجاب السيد الصفوى قدس سره بان الدواني أراد بوقوع النسبة ان النسبة واقعة فان التعبير عن المصدر بان واسمها شائع وما ذكره من اختصاص أن النسبة واقعة بالعلم التصديقي كالاذعان مصادم للضرورة والوجدان اذ كل من له انصاف معترف بأنه لم يمكن تصور أن النسبة واقعة وتخييله من غير حكم وترجيح ومنع ذلك مكابرة بل سفسطة لا ينبغي ان يتفوه به فاضل والفرق بينهما وبين

شرعياً فنقول شرعي كالصلاة والصوم وان كان اصطلاحياً فنقول اصطلاحياً كالفاعل والمفعول وان كان عرفياً فعرفى كالعادة لذات القوائم الاربع (والا) أي وان لم يشتهر في المعنى الثاني ولم يترك استعماله في الاول حقيقة ان استعمال في المعنى الاول كالاسد للحيوان المعلوم و (مجاز) ان استعمال في المعنى الثاني كالاسد للرجل الشجاع

﴿ فصل المفهوم ﴾ وهو الحاصل في العقل اما جزئي واما كلي لانه

كيفية النسبة مشهورة فاعتمد على اشتهاها (قوله شرعياً) أي ذا شرع او شارعا (قوله كالصلاة) أي فانها لغة الدعاء نقلها الشارع لعبادة المعلومه لاشتغالها على الدعاء (قوله والصوم) أي فانه لغة الامساك مطابقة نقله الشارع الى الامساك من طلوع الفجر للغروب عن شهوات البطن والفرج وما يقوم مقامهما (قوله وان كان اصطلاحاً) أي اهل اصطلاح وعرف خاص وافرد الشرعي عن غيره وان كان من الاصطلاحات لشرفه (قوله كالفاعل) أي فانه في اللغة من أوجد الفعل أي الحدث ثم نقله النحاة الى الاسم المرفوع الذي اسند له فعل او شبهه على جهة قيامه به أو وقوعه منه (قوله والمفعول) أي فانه لغة من وقع عليه الفعل ثم نقله النحاة الى الاسم المنصوب بالفعل وشبهه (قوله وان كان عرفاً) أي وان كان الناقل عرفاً أي اهل عرف عام بان كانوا غير معينين (قوله كالعادة) أي فانها لغة كل مذهب على الارض آدمياً أو غيره فنقل في عرف الناس لذات القوائم الاربع فقوله لذات القوائم الاربع أي المنقولة من معناها اللغوي لذات القوائم الاربع (قوله حقيقة) او مجاز ثم المراد انه وضع لسلك من المعاني من غير ملاحظة مناسبة وسواء كان الوضع للمعاني في زمن واحد او ازمدة متعددة

﴿ فصل المفهوم ﴾ لما فرغ من مقدمات الشروع في العلم شرع في المقاصد وقدم مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق لتقدم كل تصور على كل تصديق طبعاً من غير عكس وقدم فصل الكليات التي هي في الغالب اجزاء للمعرف على فصله لذلك أولفغ معرفتها في معرفته (قوله وهو الحاصل) أي وهو المعنى الحاصل في العقل من اللفظ أي الموجود في العقل والمدرك له سواء كان مباشرة او بواسطة وذلك لان العقل يدرك الكليات بلا واسطة وأما الجزئيات فان كانت محسوسة ادركها بواسطة الحس المشترك وان كانت غير محسوسة ادركها بواسطة الواهمة وعلم ان الشيء الحاصل عند العقل من حيث حصوله فيه يسمى حاصل في العقل ومدركاً ومن حيث انه يدرك من اللفظ يقال له مفهوم ومن حيث انه يعني من اللفظ ويقصد يقال له معني ومن حيث دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول فالجميع متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وقوله وهو الحاصل في العقل أي سواء دل عليه اللفظ في محل النطق وهو المسمى بالنطوق عند الاصوليين او دل عليه اللفظ لا في محل النطق وهو المسمى بالمفهوم عندهم فهذا اصطلاح منطقي فالمراد عندهم ما يفهم من اللفظ (قوله اما جزئي أو كلي) فيه اشارة الى ان الكلية والجزئية من عوارض المعاني وحينئذ فوصف اللفظ المفرد الدال على المعنى الكلي بالكلية والدال على المعنى الجزئي بالجزئية من وصف الدال بوصف المدلول ثم ان بحث المناطقة عن الجزئي ليس مقصوداً بالذات بل على سبيل الاستطراد وذلك لانهم يبحثون قصداً عن الكلي لانه مبادئ التصورات والجزئي ضده

بمجرد

بمجرد حصوله في العقل (ان امتنع) عند العقل (فرض صدقه على كثيرين جزئي) حقيقي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين (والا) أي وان لم يمتنع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين (فكلي) فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة والصد اقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فلذا بحثوا عنه (قوله بمجرد حصوله) الباء متعلقة بامتنع واذافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أي لانه ان امتنع صدقه على كثيرين بالنظر لحصوله في العقل المجرد عن ملاحظة الادلة وانما قيد بذلك لانه لو لوحظ مع حصوله في العقل البرهان لصار الكلي جزئياً الا ترى ان واجب الوجود لو لوحظ مع حصوله في العقل برهان الواحدية كان متمتعاً صدقه على كثيرين فيكون جزئياً (قوله ان امتنع) أي استحالة فرض صدقه المراد بالفرض هنا الفرض الوقوعي الراجع للحكم فالمعنى انه استحالة ان يحكم العقل بصدقه على كثيرين وليس المراد بالفرض هنا التقدير لان العقل يفرض الحال ويقدره أي لاجل أن يتصوره ولا يحكم به اضلاً وحاصلاً ان الجزئي ما يمتنع أي يستحيل ان يحكم العقل بصدقه اي حمله على كثيرين وفيه ان هذا صادق بان يكون امتناع العقل من ذلك بالنظر لمجرد تصور مفهومه بقطع النظر عن غيره وصادق بان يكون امتناع العقل من ذلك بالنظر لغيره ايضا كالنظر في الدليل وهذا يوجب الخلط في تعريف الجزئي والكلي لان تعريف الجزئي يكون غير مانع من دخول واجب الوجود ونحوه فيه ويصير تعريف الكلي غير جامع لذلك والجواب ان قيد الحيشية مراعى أي من حيث تصوره فقط أي لا من حيث تصوره مع ملاحظة الدليل (قوله جزئي) نسبة للجزء وهو كلي كما ان الكلي نسبة للكل وهو جزئي فزيد مثلاً جزئي نسبة لجزئه وهو انسان الذي هو كلي ونسبة للانسان (قوله حقيقي) يخرج الجزئي الاضافي فالجزئي الحقيقي ما لم يندرج تحته شيء واندرج هو تحته غيره كزيد والجزئي الاضافي ما اندرج تحته غيره كالانسان فانه جزئي اضافي لاندرج تحته الحيوان فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي ولا عكس واعلم ان الجزئي متى اطلق انصرف للحقيقي وتعريف المصنف للجزئي المراد عند الاطلاق وحينئذ فلا يرد عليه الاضافي (قوله فانه) أي ذات زيد وذكر ضميرها اما باعتبار أنها شيء أو انها مفهوم وقوله استحالة فرض صدقه أي امتنع حكم العقل بصدقه على كثيرين (قوله أي وان لم يمتنع الخ) أي وان لم يمتنع حكم العقل بصدقه على كثيرين بالنظر لحصوله في العقل المجرد عن ملاحظة الدليل (قوله فكلي) وهو الذي يتركب منه طريق التصور الموصلة اليه وقدمها واخوها على الطريق الموصلة للتصديق لتقدم التصور على التصديق طبعاً كما تقدم (قوله فالكلية) أي التي هي وصف الكلي والجزئية التي هي وصف الجزئي المذكورين في كلام المصنف وقوله امكان فرض الاشتراك أي امكان حكم العقل على المعنى بانه مشترك بين كثيرين واورد عليه ان كل جزئي اذا تصوره طائفة فالصورة الحاصلة في ذهن زيد مثلاً مطابقة للصورة الحاصلة في ذهن الآخرين فيجب ان يكون كلياً والجواب ان معنى شركة الكثير ان يكون الكثيرون افراده ويعتبر هو مطابقاً لها وصادقاً عليها والصورتان الحاصلتان في ذهن زيد وعمرو ان أخذتا مع قطع النظر عن الاضافة الى الحليين فهما متحدتان بالذات والمفهوم ولا اثنية اي لا تعدد بينهما حتى يتحقق

راجعنا وجدنا علمنا ان بعد ادراكنا النسبة الحكمية أو الاتصالية أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراكنا ان تلك النسبة واقعة أي مطابقة لما في نفس الامر أو انها ليست بواقعة أي غير مطابقة لما في نفس الامر (قوله بالتصديق مركب من تصورات أربعة) نسب الى الامام في أحد قوليه واعترض بأن الامام ذهب الى أن التصورات كلها ضرورية والتصديق قد يكون نظرياً فلو كان الحكم عنده أيضاً ادراكاً لزم ان يكون التصديقات كلها ضرورية أيضاً اللهم الا ان يجعل الحكم نوعاً من الادراك غير التصور والتصديق فيبطل انحصار العلم فيهما والمشهور الانحصار ويمكن ان يجاب بجواز ان يكون الحكم عنده ادراكاً من قبيل التصور ويكون هذا التصور المخالف بالحقيقة لسائر التصورات خصوصاً من عموم قوله التصورات كلها ضرورية بدليل ان دلائله غير جارية في هذا القسم أعني التصور الذي هو الحكم فلا يلزم كون

فان قلت الجزئي لا يتمتع بمجرد حصوله في العقل فرض صدقه على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال قلت المراد من الجزئي ان كان ماصداق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة ثم الكلي بالنظر الى الوجود الخارجي ينقسم الى ستة اقسام لانه ان (امتعت افراده) في الخارج فهو القسم الاول كشريك الباري سبحانه وتعالى فانه كلي متمتع الافراد في الخارج (أو أمكنت) افراده (و) لكن (لم توجد) في الخارج وهو القسم الثاني

المطابقة وان أخذنا مع اعتبار الاضافة الى الحلين فلا تتم المطابقة والتصادق بينهما لما بين تلك الصور من التباين (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة واردة على جعل الجزئي قسماً للكلي وحاصلها لا نسلم ان الجزئي قسم للكلي بل الجزئي كلي فهو فرد من افراده لا قسم له (قوله لا يتمتع بمجرد حصوله في العقل الخ) أي لانه يصدق على زيد انه جزئي وعلى بكرانه جزئي وهكذا (قوله قلت المراد الخ) حاصله ان اردت بالجزئي الذي لا يتمتع فرض صدقه على كثيرين زيدا وعمرا فلا نسلم الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة اذ يصدق على زيد انه جزئي وعلى بكر انه جزئي وهكذا (قوله ماصداق عليه الخ) أي وهي افراده والحاصل ان الماصداق غير المفهوم كإنسان فان ما صدقه زيد وعمرو ومفهومه حيوان ناطق (قوله وهو محال) أي لانه يلزم عليه اتصاف الشيء بنقيضه وهو جمع بين النقيضين (قوله لفظ الجزئي) أي من حيث معناه ولو قال وان كان المراد مفهوم لفظ الجزئي كان اولي لانه أنسب بما قبله ولان الكلي انما يلزم مفهوم هذا اللفظ لان نفسه ويمكن ان يقال انه على حذف مضاف أي وان كان المراد مفهوم لفظ الجزئي (قوله فلا نسلم استحالة النتيجة) أي لان لفظ جزئي كلي من حيث مفهومه لان تصور مفهومه لا يمنع من وقوع الشركة فيه والحاصل ان الجزئي اذا لوحظ من حيث مفهومه كان كلياً وان لوحظ من حيث ماصدقه كان جزئياً ان قلت انه اذا لوحظ مفهومه وكان كلياً يلزم عليه حمل الشيء على ضده في قولنا الجزئي كلي وهو لا يصح قلت لا مانع من حمل الشيء على نقيضه والممنوع انما هو حمل الشيء على افراد نقيضه فلا تقول زيد كلي وأما الجزئي كلي فلا مانع منه تأمل (قوله لانه ان امتعت الخ) لا يخفى ما في عبارة الشارح من تغييره لعبارة المتن لان جملة امتعت في عبارة المصنف صفة لكلي وقد جعلها الشارح شرطاً لاداة مقدرة وقدر لذلك جواباً ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله في الخارج) أي في خارج الاعيان لا في الذهن لان جميع الاقسام موجودة فيه (قوله وهو القسم الاول) المناسب ان يقول فهو القسم الاول ليكون جواب الشرط الذي قدره ولا يصح ان يكون قوله فانه كلي هو الجواب لانه لا ارتباط بين الشرط والجواب حينئذ الا ان يقال ان قوله فهو كلي على حذف مضاف أي مسمى بذلك وبهذا التأويل صح كونه جواباً (قوله كشريك الباري) أي وكالجمع بين الضدين (قوله متمتع الافراد في الخارج) وأما في الذهن فلا يتمتع (قوله أو أمكنت افراده) المراد به الامكان العام المتغير عمومه في طرف الوجود لا في طرف العدم والادخل المتمتع فلا تصح المقابلة ثم تقول ان المراد بافراذه الجنس ليصح عطف قوله أو وجد الواحد الخ على قوله ولم توجد (قوله وهو القسم الثاني) الاول في القسم الثاني لان الشرط مقدر فيكون هذا جواب الشرط وهكذا يقال فيما سيأتي

كالاعتناء فانه كلي يمكن الافراد لكنها لم توجد في الخارج (أو وجد) من افراده الفرد (الواحد فقط) في الخارج (مع امكان) وجود (الغير) أي غير ذلك الفرد وهو القسم الثالث كالشمس فانه كلي يمكن الافراد في الخارج ولكن لم يوجد من افراده الافرد واحد (أو امتناعه) بالجر عطفاً على قوله امكان الغير أي الكلي الذي لم يوجد من افراده الافرد واحد ينقسم الى قسمين لانه اما أن يكون مع امكان الغير أو مع امتناعه فان كان الاول فهو القسم الثالث كما مر وان كان الثاني فهو القسم الرابع كمفهوم واجب الوجود فانه كلي لم يوجد من افراده الافرد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد واعلم ان مفهوم الواجب انما يكون كلياً بمجرد النظر الى حصوله في العقل اما اذا لوحظ مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كلياً لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو) وجد (الكثير) في الخارج إما (مع التناهي) أي تناهي الافراد وهو القسم الخامس كالكوكب السيارة فانه كلي كثير الافراد في الخارج لكنها متناهية منحصرة في عدد وهي سبعة (أو) مع (عدمه) أي عدم تناهي الافراد وهو القسم السادس كالنفس الناطقة عند من قال بقدم العالم فان النفوس المجردة عن (قوله كالاعتناء) هي طائر له اربعون رأساً يخطف الصغار ولا شك ان هذا كلي قيل ان عدم وجودها انما هو في آخر الزمان وانها كانت موجودة في زمن سيدنا سليمان وانها كانت تكذب بالقضاء والقدر فدعا عليها سليمان فقطع الله نسلها وقيل انها اضرت باصحاب الرس فشكوا منها لنبيهم فدعا عليها فقطع الله نسلها وانظر هل تكذيبها بالقضاء والقدر كان ينطق منها او انكارها لذلك كان باخبار من معصوم عن حالها ومثل العنقاء في كونه لا وجود لفرد من افراده مع امكانها بحر من زئبق وجبل من ياقوت وبحر من سمن او عسل (قوله او وجد) الظاهر انه معطوف على امكنت أو امتعت واما عطفه على لم توجد كما هو المستفاد من الشارح حيث قال فانه كلي يمكن الخ ففيه اشكال لانه يعطي ان واجب الوجود ممكن وليس كذلك ويجب ان الامكان ينقسم قسمين امكان عام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم وامكان خاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين الموافق للحكم والمخالف له والمعتبر هنا الامكان العام المقيد بطرف الوجود لان الامكان العام له طرفان طرف وجود وطرف عدم وحينئذ فغنى قوله او امكنت افراده أي أو كان عدم افراده ليس واجبا واذا كان عدم افراده ليس واجبا كان وجودها اما واجب كواجب الوجود أو جائز كغيره من الممكناات وليس المراد بالامكان الخاص حتي يتأتى الاعتراض انتهى شيخنا (قوله برهان التوحيد) نائب فاعل لوحظ (قوله السيارة) احتراز عن الثابت ولا يحيط بحصرها الا الله تعالى (قوله وهي سبعة) فكل سماء فيها واحد منها أي وهي زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر (قوله كالنفس الناطقة) أي المفكرة بالقوة وهي عندهم جوهر مجرد عن الجسمية واعراضها وهي كلمة تحتها جزئيات لا تنتهي وهي عندهم قديمة بالنوع فامن نفس الا وقبلها نفس وهكذا الى ما لا نهاية له حادثة بالشخص لان الانسان عندهم قديم بالنوع وحادث بالشخص وكل فرد من افراد الانسان له نفس (قوله عند من قال بقدم العالم) أي وهم الفلاسفة فلا يقولون بحشر ولا ينشرون ولا يقولون ان آدم أبو البشر فهم كفره ومثل بعض أهل السنة لهذا القسم بنعيم الجنة وفيه ان الكلام في الافراد الموجودة بالفعل الغير المتناهية ومعنى عدم

التصديقات أيضاً ضرورية عنده ولا يلزم بطلان ما هو المشهور من الانحصار هذا وقد ذكر المصنف في شرح المقاصد ان الامام يجعل الحكم تارة من قبيل الافعال وتارة هيئة مسماة بالكلام النفسي ليست من جنس الاعتقاد والارادة وقال السيد في حاشية الشمسية مذهب الامام ان الايقاع فعل لا ادراك قال الشهاب ابن قاسم وعلى هذا يكون الحكم خارجاً عن العلم لانه فعل والعلم من مقولة الانفعال (قوله وان كان فعلاً الخ) هذا مقابل قوله اولاً فان كان ادراكاً وجوابه حينئذ وما بينهما معترض (قوله اذ الادراك انفعال) قال السيد هذا اذا فسر الادراك بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء وأما اذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا أيضاً (قوله واذا لم الخ) هذا بيان لكون التصديق مركباً من التصورات الثلاث والحكم لامن أربع تصورات ووجهه ان الحكم

ليس تصوراً لانه ليس ادراكاً لكن هذا لا يناسب ذكره على القول بان الحكم فعل مع القول بان التصديق مركب منه ومن التصورات الثلاث اذ القائل بذلك ليس الا الادراك عنده مقسماً للتصديق والالزام انتفاء كون ذلك المركب تصديقاً لانتفاء كون جزئه ادراكاً والتصديق قسم من الادراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الاقسام فليتأمل (قوله ويقال له التصور الساذج) يقال شيء ساذج بفتح الذال أي عطل غفل غير محلي فارسي معرب (قوله كالحیوان الناطق وغلام زيد) ويقال في الاولى وصفية لان أحد الامرین وصف وفي الثانية اضافة لانه مضاف اليه ولما كان في كل منهما أحد الامرین قيداً للآخر أطلق على النسبة فيهما انها تقييدية (قوله كاضرب) أي ونحوها من الجمل الانشائية فان فيها نسبة طلب الحدث الى الخطاب على وجه يصح السكوت عليها لكن ليس مضمونها ان الطلب ثابت أو منفي بل هي موضوعة لطلب

الشيء من المخاطب فاما ان الطلب ثابت فهو لازم منه لا عينه وهذا هو الفرق بين قولك اطلب على سبيل الانشاء واطلب على سبيل الاخبار فان الاول معناه نفس الطلب والثاني معناه ان ذلك الطلب ثابت فادراك الاول تصور اذ ليس مضمونه صريحاً بيان حال النسبة وإدراك الثاني على وجه الاذعان تصديق (قوله لعدم اذعان النسبة فيه) يعني لعدم كونه اذعانا ايوافق كلام المصنف من ان التصديق بسيط هذا ولو أبقى على ظاهره لاقتضى ان كلاماً من هذه لو كان معه اذعان يكون تصديقاً وليس كذلك (قوله مقدم على التصديق) طبعاً التقدم الطبيعي هو كون الشيء محتاجاً الى الشيء ولا يكون مؤثراً فيه كتقدم الجزء على السكل والشرط على المشروط (قوله لان القيود) المراد بها الجنس الصادق بالواحد المراد هنا لكن في المطول ان الجمع المحلى بالصالح لان يراد به الجنس وان يراد بهضه به لا الى الواحد وان فلاناً يركب الخيل وانما يركب واحداً مجاز

الابدان غير متناهية العدد عنده * ولما فرغ من تعريف الكلي وتقسيمه شرع في بيان النسبة بين الكليين فقال (والكليان) اذا نسب احدهما الى الآخر فاما ان يكونا متباينين أو متساويين أو أعم وأخص مطلقاً أو أعم وأخص من وجه لانهما (ان تفارقا) تفارقا (كليا) أي في جميع الصور (فتباينان) كالانسان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقاً كلياً وتقييد التفارق بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فانهما يتفارقان في بعض الصور نهاية نعم الجنة أنه لا يقف على حد بل كل ما حصل شيء خالفه آخر وأما ما وجد منه بالفعل فهو متناه فلاحسن ان يمثل لهذا القسم بالصفة فان من جملة أفرادها صفات المولى الكمالية فانها موجودة بالفعل ولا تتناهي ولا يرد قولهم كل ما دخل في الوجود فهو متناه لان هذا بالنسبة للحوادث وصفات المولى الكمالية قديمة (قوله غير متناهية العدد) أي لانه لا أول لها حتى تحصر في عدد وعندنا ان كل ما وجد في خارج الاعيان من الحوادث فهو متناه وقوله الجردة من الابدان أي المفارقة لها لان النفس عندهم مدبرة للجسم وغير حالة فيه لان الحال فيه عرض وهي عندهم مجردة عن الجسمية واعراضها (قوله ولما فرغ من تعريف الكلي) أي والجزئي ففيه اكتفاء والمراد بالكلي المفهوم الحاصل عند العقل لا الكلي بمعنى اللفظ لان التعريف والتقسيم انما هو للكلي بالمعنى الاول لا بمعنى اللفظ (قوله بين الكليين) خص البحث بهما اذ لا يبحث في الفن عن الجزئي الا استطراداً لانه ليس كاسباً ولا مكتسباً وأيضاً لا تجرى جميع النسب في الجزئيين ولا في الجزئي والكلي اذ ليست النسبة في الاول الا التباين دائماً كزيد وعمر ووزيد وهذا الفرس وليست في الثاني الا التباين كزيد والفرس أو العموم والخصوص المطلق كزيد والانسان قال بعضهم عند قول المصنف متساويان المراد بصدقهما معاً في الباب الصدق بالفعل اتحد زمان صدقهما أو لم يتحد كالنائم والمستيقظ وبالتفارق عدم صدقهما دائماً حتى قيل ان مرجع التساوي موجباًن كليتان مطلقتان عامتان و مرجع التباين سالتان كليتان دائماًن و مرجع العموم المطلق موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائماً و مرجع العموم من وجه موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتان جزئيتان دائماًن (قوله والكليان) حاصل ما فيه أن الكليين إما ان يتفارقا تفارقاً كلياً بان لا يصدق واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر دائماً وإما ان يتصادقا تصادقاً كلياً من الجانبين بان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر بالفعل وإما ان يتصادقا تصادقاً كلياً من جانب بان يصدق أحدهما فقط على كل ما يصدق عليه الآخر وإما ان يتصادقا تصادقاً جزئياً من الجانبين بان يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر بالفعل فالاول المتباينان والثاني المتساويان والثالث الأعم والأخص مطلقاً والرابع الأعم والأخص من وجه (قوله اذا نسب) أي نظر بينهما وقول أحدهما بالآخر اه بليدي (قوله ان تفارقا تفارقاً كلياً) أي بحيث لم يصدق كل واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر أي لم يحمل واحد منهما على فرد مما يحمل عليه الآخر (قوله في جميع الصور) أي الافراد (قوله كالانسان) والفرس هما في قوة سالتين كليتين دائماًن وهما لا شيء من الانسان بفرس دائماً ولا شيء من الفرس بانسان دائماً (قوله للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه) انما لم يحتز عما بينهما عموم وخصوص مطلق كما احتز عما بينهما عموم وخصوص من وجه لان ما بينهما عموم وخصوص مطلق خارج

ويتصادقان

ويتصادقان في بعضها كما سيجيء (والا) أي وان لم يتفارقا تفارقاً كلياً فلا يخلو من ان يتصادقا في الجملة أي في بعض الصور أو يتصادقا في جميع الصور فان تصادقا في بعض الصور فهما أعم وأخص من وجه كما سيجيء وان تصادقا في جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقاً كلياً من الجانبين أو من جانب واحد (فان تصادقا) تصادقا (كليا من الجانبين فتساويان) كالانسان والناطق فانه يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الآخر فالتصادق الكلي هنا من الجانبين وتقييد التصديق بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا في بعض الصور وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق فان التصديق الكلي هناك من جانب واحد أي جانب الأعم (وتقيضاها) أي تقيضا المتساويين كالانسان والناطق (كذلك) متساويان فيصدق كل من تقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه تقيض الآخر

بقوله تفارقا لانه ليس بينهما تفارق لان التفارق تفاعل من الجانبين بحيث يكون كل واحد من الامرين يفارق الآخر والذات بينهما عموم وخصوص مطلق انما بينهما مفارقة من جهة واحدة فهما ليسا متفارقين وكذلك المتساويان فكل منهما خارج عن قوله ان تفارقا وحيث لا يحتاج لاخراجهما بعد لان اخراجهما يؤذن بدخولهما والحال انهما غير داخليين (قوله ويتصادقان في بعضها) أي ويحملان في بعضها لاجتماعهما فيه (قوله من الجانبين) متعلق بتصادقان (قوله فتساويان) اعلم أن المتساويين ما اتفقا ما صدقا واختلفا مفهومهما كالانسان والناطق فان مفهوم الاول حيوان متفكر بالقوة ومفهوم الثاني ذات ثبت لها النطق وما صدقهما واحد فاصدق عليه احدهما من الافراد يصدق عليه الآخر وان المترادفين ما اتحدتا مفهومهما وما صدقا كالانسان والبشر فان كلا منهما معناه الحيوان الناطق وما صدقهما واحد وتقدم ان مرجع هذين المتساويين لقضيتين موجبتين كليتين مطلقتين عامتين فالانسان والناطق في قوة كل انسان ناطق بالفعل وكل ناطق انسان بالفعل (قوله في بعض الصور) أي في بعض الافراد اي ان بعض الافراد يصدق عليه كل واحد من الكليين وبعضها انما يصدق عليه احدهما وبعضها انما يصدق عليه الآخر (قوله اي من جانب الأعم) أي لان الأعم يصدق على جميع افراد الأخص وليس الأخص يصدق على جميع افراد الأعم (قوله وتقيضاها) كذلك) أي وتقيضا المتساويين كالتساويين في التساوي هذا مدلوله ويلزم ذلك ان التقيضين متساويان فقول الشارح أي متساويان تفسير باللازم تأمل وقوله وتقيضاها كذلك مثلاً يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق غير انسان والا أي لا يصدق هذا لكان الخ أي لصدق تقيضه وهو بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض لا انسان ناطقاً أي وهو باطل لانعاكسه الى بعض الناطق لا انسان وهو محال (قوله كالانسان الخ) فيه مسامحة حيث ادخل حرف التعريف على حرف السلب وهو لا النافية مع كونه خاصاً بالدخول على الاسماء وهذا كثيراً ما يقع لاهل هذا الفن ولعلمهم ينظرون الى ان حرف السلب صار كجزء الكلمة التي دخل عليها حرف التعريف كما يأتي في المعدولة (قوله فيصدق كل من الخ) توضيحه ان تقول كل لا انسان هو لا ناطق فهذا موجبة كاية فتقول لو لم يصدق مدعانا هذا لصدق تقيضه وتقيضه سالبة جزئية وهو بعض لا انسان ليس هو لا ناطق وهذه السالبة الجزئية يلزمها موجبة جزئية قائلة بعض لا انسان ناطق

(قوله لان تقديم التصديق هنا في التعريف) يرد عليه ان هذا واضح لو كان التعريف مقصوداً بالذات وهو مخالف لما أسلفه من ان المقصود هنا التقسيم حيث قال ولما كان بيان الحاجة المنساق الى تعريف المنطق موقوفاً على تقسيم العلم الى قسميه شرع في التقسيم فقال العلم الخ ومعلوم ان التقاسيم انما ينظر فيها الى الذوات لا الى المفاهيم (قوله على ان الاذعان) اشارة الى جواب ثان أي وان لم تراع الشهرة السابقة فالقرينة موجودة ويحتمل ان مراده ان القرينة هي الجوزة مطلقاً لكنها اما معنوية أو لفظية فتدبر (قوله أي بحسب الضرورة) أي على وجه الضرورة ويرجع حاصل ذلك الى ان الانقسام ضروري وفي ذلك اشارة الى ان الباء ليست للسببية والمراد بالضرورة هنا القطع بدليل الاستدلال لذلك فيما يأتي وقد أفصح بذلك شيخ الاسلام بالضرورة في قوله الى الضرورة البدهية كما يشير اليه قوله وهي الخ وسيصرح

والا لصدق عين أحد المتساويين على بعض نقيض الآخر وهو محال لانه صدق أحد المتساويين بدون الآخر (أو من جانب) عطف على قوله من الجانبين أى ان تصادقا تصادقا كلياً من الجانبين فهما متساويان كما مر وان تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد (فاعم واخص مطلقاً) كالحیوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع أفراد الانسان بدون العكس اللغوي فالصادق على كل الافراد الاخر أهم مطلقاً والآخر اخص مطلقاً (ونقيضها) أى نقيضا الاعم والاخص مطلقاً كالاحیوان والانسان (بالعكس) أى بعكس المعنيين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم

لان نفي النفي اثبات وهذا اللازم باطل للصدق ووجود أحد المتساويين وهو ناطق بدون الآخر وهو انسان اه شيخنا وهذا يقال له دليل الخلف وهو اثبات الشيء بابطال نقيضه وهو أكثر ادلة هذا الفن وهو من قبيل الاستثنائي فقوله والا إشارة للمقدم وقوله لصدق الخ إشارة للتالى وقوله لصدق عين أحد المتساويين أى وهو ناطق وقوله على بعض النقيض الخ أى وهو لا انسان وقوله لانه صدق أحد المتساويين أى وهو ناطق وقوله بدون الآخر أى وهو انسان وقوله وهو محال إشارة للاستثنائية المبطله للتالى فيسطل المقدم فيثبت نقيضه (قوله والا لصدق عين الخ) أى والا يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض الآخر بان لم يصدق واحد منهما على شئ مما يصدق عليه النقيض الآخر أصلاً أو صدق كل منهما على بعض النقيض الآخر لصدق الخ أى لازم صدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه النقيض الآخر أى يلزم أن يكون أحد المتساويين اعم من الآخر لانفراده عنه بصدقه على بعض نقيض ذلك الآخر (قوله لانه صدق) أى وجد (قوله وان تصادقا تصادقا كلياً من جانب واحد) أى وهو العام فقط اه شيخنا (قوله فاعم واخص مطلقاً) أى فاحدهما اعم وعموماً مطلقاً والآخر اخص خصوصاً مطلقاً (فائدة) اعلم أن قولهم عمومياً وخصوصاً مطلقاً معناه ان أحدهما عام في جميع الحالات والآخر اخص في جميع الحالات كالانسان والحيوان فان الانسان تجده في جميع حالاته اخص من الحيوان ففى لا حظت الانسان لا تجده الا اخص من الحيوان ولا تجده له جهة عموم وتجد الحيوان في جميع حالاته اعم من الانسان ففى لا حظت الحيوان لا تجده الا اعم من الانسان ولا تجده له جهة خصوص بخلاف قولهم عموم وخصوص من وجه أى ان كل واحد منهما بالنسبة لصاحبه عام من جهة أى طريق وخاص من طريق كما هو ظاهر لمن تأمل (واعلم) ان مرجع العموم والخصوص المطلق الى قضية موجبة كلية مطلقة عامة من جهة الاعم والمى سالبة جزئية دائمة من جهة الاخص فالحيوان والانسان يرجعان لقولنا كل انسان حيوان بالفعل وبعض الحيوان ليس بالانسان دائماً اه شيخنا (قوله بدون العكس اللغوي) هو مطلق مخالفة فيصدق بابدال الاول بالثاني والثاني بالاول مع بقاء الكم والكيف كما هو فعكس كل انسان حيوان اللغوي كل حيوان انسان وهو غير صادق وحينئذ فالعكس اللغوي منفي أى ليس كل حيوان انسان وليس المراد بالعكس المنطقي لانه لازم للقضية ان كانت صادقة فصادق ومالا فلا (قوله بدون العكس اللغوي) أى وأما العكس المنطقي فانه يصح هنا تقول بعض الحيوان انسان بخلاف العكس اللغوي فانه لا يصح لا قضاء العكس اللغوي ان كل حيوان انسان وهو فاسد (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس أى ملتبس بعكس المعنيين

لان كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص من غير عكس كلي أما الاول فلانه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص لصدق بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص وهو محال لانه صدق الاخص بدون الاعم واما الثانى فلانه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاخص ليس يصدق عليه نقيض الاعم لصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم وينعكس بعكس النقيض الى كل ما يصدق

بمعنى الاصلين أى ملتبساً بعكس صفة الاصلين من العموم والخصوص من التباس الموصوف بالصفة فتأمل (قوله لان كل ما يصدق عليه نقيض الاعم الخ) أى ان كل ما يصدق عليه لحيوان من الحجر والشجر وسائر النباتات والمعادن والعناصر يصدق عليه لا انسان وليس كل ما يصدق عليه لا انسان يصدق عليه لحيوان وذلك لصدق لا انسان بالفرس والبغل والحمار مع عدم صدق لحيوان عليها (قوله من غير عكس كلي) وأما العكس الجزئي وهو بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم فصحيح بل هذا العكس المنطقي اللازم للقضية (قوله اما الاول) أى وهو قوله لان كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص (وتوضيحه) ان تقول مثلاً لو لم يصدق كل ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه لا انسان لصدق نقيضه ونقيضه سالبة جزئية وهو بعض ماصدق عليه لحيوان ليس يصدق عليه لا انسان وهذه السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية وهي بعض ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه انسان لان النقيضين لا يرتفعان وهذا اللازم باطل لما يلزم عليه من صدق الاخص وهو انسان بدون الاعم وهو حيوان واذا بطل هذا اللازم بطل ملزومه وهو السالبة الجزئية الناقضة للأصل فصدق الاصل وهو الموجبة الكلية الفائلة كل ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه لا انسان وهو المطلوب (قوله فلانه لو لم يصدق) أى بان كان كاذباً وبيان الملازمة ان الشيء لو لم يصدق لصدق نقيضه واذا صدق نقيضه صدق ما يلزمه لان صدق الملزوم يستلزم صدق لازمه وقول الشارح والا لصدق بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه عين الاخص هذا لازم للنقيض وليس نفس النقيض فقد اختصر الشارح في الدليل (والحاصل) ان نقيض القضية الاولى وهى كل ماصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم ليس يصدق عليه نقيض الاخص وهذا يستلزم ان يصدق عليه الاخص والا لارتفع النقيضات (قوله وأما الثاني) أى وهو قوله من غير عكس كلي (وتوضيحه) ان تقول لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه لا انسان يصدق عليه لحيوان لصدق نقيضه وهو موجبة كلية لان مدعانا سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية وهو كل ما يصدق عليه لا انسان يصدق عليه لحيوان ويعكس بعكس النقيض الموافق الى كل ما يصدق عليه حيوان يصدق عليه انسان وهو باطل لانه صدق الاخص وهو انسان على جميع افراد الاعم وهو حيوان واذا بطل عكس نقيض المدعي كان نقيضه باطلاً لان العكس لازم للنقيض وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واذا بطل نقيض المدعي كان المدعي صادقاً وهو المطلوب (قوله فلانه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاخص ليس يصدق الخ) الاولى تقديم ليس على كل لان مدعانا سالبة جزئية والسلب اذا تقدم على كل يكون السور سلباً جزئياً اه شيخنا وينعكس بعكس النقيض أى

الثابت في أكثر النسخ وينقسمان من باب الافتعال والى الضرورة باثبات الى وظاهر صنيع الدواني والعصام ان العبارة وينقسمان بالضرورة الضرورة أى يأخذ من باب الافتعال وباسقاط الى لان الدواني قال أى يأخذ كل من التصور والتصديق قسماً من الضرورة والاكتساب أى المكتسب بالنظر وقال العصام في الاساس قسم الشئ واقسمه بمعنى فالطريق ان قوله وينقسمان على صيغة الجھول أى يقتسم كل من التصور والتصديق بالضرورة الى الضرورى والمكتسب بالنظر فقوله الضرورة والاكتساب بالنظر بتقدير الجار لكن لا بد فيه من السماع ولو جعل على صيغة المعلوم فالعنى يقتسم التصور والتصديق الضرورى والمكتسب بالنظر لانه يحصل بانضمامهما الى الضرورى قسماً هما ضرورى تصور وضرورى تصديق وكذا بانضمامهما الى النظر لكن الحاصل حينئذ تقسيم الضرورى والنظرى عقب تقسيم العلم الى التصور والتصديق

بذلك فيما بعد وقد أفصح به هنا شيخ الاسلام لكن الحق الدواني صرح بان المراد بالضرورة فى الاول البداهة أيضاً حيث قال يعنى انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورى والنظرى بديهي فان كل عاقل يجد من نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب قال وهذا الطريق أعنى الاحالة الى البديهية اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل الخ ولا يخفى ان تمثيل التصديق بقولنا العالم حادث انما يصح اذا اريد الموجبة الكلية أعنى كل فرد من أفراد ماسوى الله تعالى وصفاته حادث فان العلم بثبوت الحدوث اسكل فرد من أفراد ماسوى الله تعالى نظري اذ لا شك ان العلم بحدوث بعض الافراد ضرورى (قوله الى الضرورة) اعلم ان

والمناسب تقسيمهما الى الضرورى والنظري ثم قال عن توجيهه الدوائى انه نعم التوجيه لو ساعده اللغة ولم نجد في كتب اللغة ان الافتعال يجيى للافتعال وقد يوجه بان المراد يقتسمان بينهما ويلزمه أن يأخذ كل منهما قسماً انتهى وقد ذكر بعضهم ان الافتعال يجيى بمعنى الافتعال نحو ارتفق زيداً أى اتخذه رفيقاً (قوله وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر) فان قيل اذا عرف الضرورة بما ذكر صارت به نظرية وهي ما يتوقف حصولها على نظر فيلزم ان يكون شئ واحد مما يتوقف ومما لا يتوقف لان تعريف الشئ يلزم ان يكون بحيث يصح أن يحمل عليه فيلزم اجتماع التقيضين قلت وحدة الموضوع مشروطة في التناقض وهنا ليس كذلك لان كونه مما لا يتوقف عليه من حيث انه مفهوم مصادقات بديهية وكونه مما يتوقف من حيث انه من أفراد النظرى وهنا بحث وهو أنه لا شئ من الادراكات مما لا يمكن حصوله بلا نظر لجواز ان

عليه الاعم يصدق عليه الاخص وهو محال لانه صدق الاخص على كل افراد الاعم (والا) اى وان لم يتصادقا كلياً بل يتصادقان في الجملة (فمن وجه) أى فيها اعم وأخص من وجه كالحیوان والابيض لتصادقهما في الحيوان الابيض وتفارقهما في الزنجى والثلج (وبين تقيضيهما تباين جزئى) أى تقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تبايناً جزئياً فان قيل بين اللاحیوان والابيض عموم من وجه كما يعرف بادنى تأمل فلم يقل وتقيضاها كذلك كما قال في المتساويين قلت لان العموم من وجه يتحقق بين الحيوان والالانسان مع التباين الكلي بين تقيضيهما فان اللاحیوان لا يصدق على الانسان وبالعكس فلو قال وتقيضاها كذلك لانتقض بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئى فانهما ان تفارقا في جميع الصور كاللاحیوان والالانسان فالتباين الكلي ثابت وهو مستلزم للتباين الجزئى والا فالعموم من وجه فالتباين الجزئى ثابت بين تقيضيهما أيضاً على التقديرين

الموافق وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الحكم والكيف وبعبارة أى ان تبديل النقيض الاول بعين الثانى وتبديل النقيض الثانى بعين الاول مع بقاء الخ (قوله في الجملة) أى على بعض الافراد أى في بعض الصور (قوله في الزنجى) أى العبد الاسود والثلج لف ونشر مرتب فالزنجى راجع لانفراد الحيوان والثلج لانفراد الابيض (واعلم) ان اللذين بينهما عموم وخصوص وجهى يرجعان لثلاث قضايا موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبتان جزئيتان دائماً فالحيوان والابيض في قوة قولنا بعض الحيوان ابيض بالفعل وليس بعض الحيوان ابيض دائماً وليس بعض الابيض بحیوان دائماً (قوله تباين جزئى) (فان قيل) التباين الجزئى غير النسب الاربعة التي انحصرت النسبة بين الكليات فيها (فالجواب) ان المباينة الجزئية منحصرة في المباينة السكلية وفي العموم من وجه (فان قيل) النسبة بين هذين الكليتين المباينة الجزئية كان حاصله ان المباينة بينهما اما مباينة كلية وإما عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الاربع فبين اللاحیوان والابيض عموم من وجه يجتمعان في الفحم والثوب الاسود والاحمر وينفرد لا ابيض في حيوان أسود وينفرد لا حيوان في ورق ابيض فالتباين انما هو في بعض الصور فهو جزئى (قوله قلت الخ) حاصله ان كل كليتين بينهما عموم وخصوص وجهى لا يطردان يكون بين تقيضيهما كذلك بل تارة يكون بين تقيضيهما العموم والخصوص الوجهى وتارة يكون بين تقيضيهما التباين الكلي والمطرده انما هو التباين الجزئى لانه اما موجود صراحة أو في ضمن التباين الكلى لان الايجاب الكلى في ضمنه الايجاب الجزئى فكل انسان حيوان في ضمنه بعض الانسان حيوان فلما كان المطرد انما هو التباين الجزئى عبر به المصنف (قوله يتحقق بين الحيوان والالانسان) وذلك لتصادقهما في الفرس وانفراد الحيوان في الانسان وانفراد الالانسان في الحمار (قوله بين تقيضيهما) أى وهما لا حيوان وانسان وقوله وبالعكس أى والالانسان لا يصدق على شئ مما صدق عليه لا حيوان (قوله لانتقض بذلك) أى بهذا المثال وهو الحيوان والالانسان (قوله بل النسبة بينهما) أى بين الكليتين اللذين بينهما عموم وخصوص وجهى (قوله فانهما) أى التقيضين علة لقوله بل النسبة الخ وقوله وهو أى التباين الكلى مستلزم للجزئى وقوله والا أى والا يتفارقا في جميع الصور بل في بعضها فالعموم الخ وقوله على التقديرين أى تقدير تفارق التقيضين

(كلمتائين) فان بين تقيضيهما أيضاً تبايناً جزئياً لانهما ان تفارقا تفارقا كلياً كاللاوجود واللاعدم فالتباين كلى ويلزمه التباين الجزئى والا فالعموم من وجه كاللاانسان واللافرس وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى (وقد يقال الجزئى) أى كما يقال الجزئى للجزئى الحقيقى المذكور وهو الذى يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كذلك يقال الجزئى (للاخص) من شئ كالانسان الاخص من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم النامي ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة (وهو) أى الجزئى بالمعنى الثانى (اعم) من الجزئى بالمعنى الاول مطلقاً لان كل جزئى حقيقى أخص من شئ ولا عكس (والكليات)

في جميع الصور وتفارقهما في بعضها (قوله كلمتائين) أى ككيفية التباينين أو المراد كلمتائين من حيث التقيض أى فبين تقيضيهما تباين جزئى وأما هما فيبينهما تباين كلى (قوله تبايناً جزئياً) هو يرجع الى سالتين جزئيتين أى بعض اللاحیوان ليس لا ابيض كالورق وبعض اللابيض ليس لا حيوان كالزنجى (قوله كاللاوجود واللاعدم) حاصله ان الوجود والعدم متباينان وتقيضاهما الوجود والعدم بينهما تباين كلى اذ لا يصدق واحد منهما على شئ مما صدق عليه الآخر لان لا وجود بمعنى عدم فلا يصدق عليه العدم لانه تقيضه ولا عدم بمعنى الوجود فلا يصدق عليه الوجود لانه تقيضه وكالفرس والانسان فانهما متباينان وتقيضاهما لا فرس ولا انسان وبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الفيل والثوب فانه ليس انساناً ولا فرساً وينفرد لا انسان في فرس وينفرد لا فرس في انسان وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى اما في الصورة الثانية فلان التباين انما هو في بعض الصور فهو جزئى وأما في الاولى فلان التباين الكلى مستلزم للجزئى وذلك لان التباين الجزئى يرجع لسالتين جزئيتين والتباين الكلى راجع لسالتين كليتين ولا شك ان السلب الكلى مستلزم للسلب الجزئى فقولنا كل انسان ليس بجهاذ مستلزم لبعض الانسان ليس بجهاذ هنا محصل كلامه (وفيه) ان لا وجود ولا عدم ليس بينهما تباين كلى بل عموم وخصوص وجهى مثل لا فرس ولا انسان وذلك لصدقهما على افراد الحيوان لانها ذات متحققة عند نفي الصفتين وانفراد لا وجود بصدقه على عدم وانفراد لا عدم بصدقه على الوجود فكان الاولى التمثيل بلا موجود ولا معدوم فانهما متباينان تبايناً كلياً بناء على التحقيق من نفي الاحوال وأما على القول بثبوت الاحوال فيتحقق لا موجود ولا معدوم في الحال فيكون بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله وعلى التقديرين) أى تقدير العموم من وجه وتقدير التباين الكلى فالتباين الجزئى في العموم من وجه في مادة الانفراد فان مادتي الانفراد متباينان تبايناً جزئياً (قوله للاخص) كان ذلك الاخص يمنع نفسه تصويره من وقوع الشركة فيه أولاً (قوله لا بالحقيقة) أى لا بالنظر لحقيقته لانه قد يكون بالنظر لحقيقته كلياً لا جزئياً (قوله لان كل جزئى حقيقى أخص من شئ) ألا ترى ان زيدا وغيره من أفراد الانسان جزئى حقيقى وهو أخص من الانسان (قوله ولا عكس) أى وليس كل أخص من شئ جزئياً حقيقياً ألا ترى ان الانسان أخص من الحيوان وليس جزئياً حقيقياً (قوله والكليات الخ) اعلم ان الكليات مبادئ التصورات أى مبادئ الموصلة للتصورات أى وسائل الموصلة للتصورات والمراد بكونها وسائل له أنه يتركب

يحصل كل ادراك بالهام من الله تعالى أو حدس قوى لا ينظر كما يحصل لكثير من الانبياء والمقربين وما قيل ان البدهة والنظرية يختلفان بحسب الاحوال والاشخاص

فقد يكون الشئ بديهياً في حالة أو عند شخص نظرياً في حال أخرى أو عند شخص آخر ليس له كبير نفع لجواز الالهام في كل حال ولكل شخص الا ان يقيد بشرط عدم الالهام وقد يجاب بان الصورة الحاصلة من النظر غير الصورة الحاصلة من الالهام والحدس بالشخص وان توافقاً في المادة فالشخص الحاصل من النظر لا يمكن حصوله الا منه ومجرد المنع غير مضر في مقام التعريف فالاولى ان البديهي ما يحصل من غير النظر والنظري ما يحصل منه وعلى هذا الجواب بل التعريف الآخر يلزم ان لا يمكن وصف المعلوم بكونه نظرياً غير بديهي لانه يدرك بصورتين وفي الاخير نظر آخر وهو ان البديهي الذى فيه خفاء يمكن تحصيله من نظر واذا كان كذلك

بجسب الاستقراء (خمس) لان الكلي بالنسبة الى ما تحته من الافراد اما جزء من ماهية الافراد وهو الجنس والفصل أو تمامها وهو النوع أو خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالكليات خمس (الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو) قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانها خارجان عن الماهية والجنس جزؤا لها وعلى الفصل

منها أي من مجموعها اذ العرض العام والخاصة لا يتركب منها وقد يقال ان الموصل قد يكون مفردا كالخاصة فقط الا ان يقال الكلام في الغالب وهذه الرسوم الناقصة خلاف الغالب وأما مقاصد التصورات أي المقاصد للتصورات فهو المركب من مجموع هذه الكليات وهو المعرف والرسم (قوله بجسب الاستقراء) أي التتبع فليس حصرها في الجنس عقليا الا ان قوله لان الكلي الخ يقتضي ان حصرها في الجنس عقلي ففيه تناف (ويجاب) بان المراد الاستقراء المقوي بالدليل فتأمل (قوله وهو الجنس) ان قلت يرد الجوهر الناطق أو الحساس فانه جزء وليس جنسا ولا فصلا (واجيب) بان كلامنا في المفرد لا المركب وقوله وهو الجنس أي ان كانت الافراد التي تحته وهو جزء منها حقائق كالحيوان وقوله والفصل أي ان كانت الافراد التي تحته وهو جزء منها أفراد حقيقة كالناطق وكل من هذين الكليين يقال له كلي ذاتي لدخوله في ماهية ما تحته من الذات ووقوعه جزءا منها (قوله أو تمامها) عطف على قوله جزء أي أو تمام ماهية ما تحته من الافراد كالانسان (قوله أو خارج عنها) أي عن ماهية ما تحته من الافراد وقوله وهو الخاصة أي كالمصاحك والعرض العام كالمشي ويقال لها كليات عرضيان لعروضهما ماهية ما تحتهما وعدم دخولهما فيها وعلى هذا فالنوع ليس ذاتيا ولا عرضيا لانه تمام الماهية وتام الشيء ليس داخل فيه ولا خارجا عنه (قوله وهو المقول) أي المحمول حمل مواطأة وهو حمل هو هو كان يقال زيد قائم فيحكم عليه بالتغاير بجسب الذهن والاتحاد بجسب الخارج لان المعبر في كلية الكلي مطلقا جنسا كان أو غيره هذا الحمل دون حمل الاشتقاق وهو حمل المبدأ بواسطة حمل المشتق كحمل الضرب على زيد في زيد ضارب وافادة قيامه به بواسطة حمل الضارب عليه ودون حمل التركيب وهو حمل ذو هو كحمل المال على زيد في زيد ذو مال وافادة تعلقه به بواسطة حمل هذا التركيب عليه وقوله وهو المقول أي المحمول أي الصالح للمقولية وهذا التعريف رسم وانما كان رسما لانه الكلي وان كان جنسا لكن المقول على كثيرين أمر عارض له غير مقوم له وانما ذكر ليعتلق به لفظ على كذا أو في جواب كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي سواء كان يقال على الحقائق أم لا وأما مقولته عليها وكونه صالحا لذلك فما يعرض لها بعد تقويمها (قوله على الكثرة) أي على ذي الكثرة أي على الافراد المتصفة بالكثرة بمعنى الزيادة على الواحد فاذا قيل ما هو الانسان والفرس أو قيل ما الانسان والفرس والبغل والحمار قيل في الجواب حيوان لان ما يسأل بها عن تمام المشترك بين الامور وتام المشترك بين الحقائق المذكورة الحيوان (قوله المختلفة الحقيقة) يخرج الانواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها وقوله في جواب خرج العرض العام فانه لا يقال في الجواب وقوله ما هو يخرج الفصول البعيدة وسائر الخواص ما عدا خواص الانواع فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو (قوله والجنس جزءا لها) أي فهو داخل فيها وهما خارجان عنها والداخل مقدم على الخارج

لاحتياجنا

لاحتياجنا في معرفة الفصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافي على الجنس وترك من تعريف الجنس وسائر الكليات لفظ الكلي لان المقول على الكثرة مغن عنه فالمقول على الكثرة الجنس يشمل الكليات ويقول المختلفة الحقيقة يخرج النوع ويقول في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية ثم الجنس اما قريب أو بعيد لانه لا يخلو من ان يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو هو الجواب عنها وعن كل المشاركات أولا (فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات) أي مشاركات الماهية (هو الجواب عنها) أي عن الماهية (قوله لا احتياجنا الخ) أي والحاج الىه يجب تقديمه على المحتاج (قوله الفصل القريب) كناطق وهو ماميز عن المشارك في الجنس القريب والبعيد وهو ماميز عن المشارك في الجنس البعيد كحساس (قوله لتوقف معرفة الخ) وذلك لانه اخذ الجنس في تعريف النوع الاضافي كما سيأتي يقول انه الماهية التي يقال عليها وعلى غيرها الجنس وذلك كالحيوان فانه يقال عليه وعلى غيره كالشجر الجسم النامي وهو جنس فلما توقف معرفة قسم من النوع على الجنس قدم الجنس على النوع لوجوب تقديم المتوقف عليه على المتوقف (قوله وهو النوع الاضافي) كالحيوان بالنسبة للجسم النامي (قوله وسائر) أي باقي (قوله مغن عنه) (قيل) لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين الا ان لفظ الكلي يدل عليه اجمالا ولفظ المقول الخ يدل عليه تفصيلا (وقيل) لان المقول معناه الصالح للمقولية بجسب نفس الامر أي لا بجسب الفرض وهو أخص من الكلي ويلزم من وجود الاخص وجود الاعم وقد ذكر المصنف في شرح التلخيص ان الذي يقال ويحمل انما هو الكلي لا الجزئي ونحو هذا زيد مؤول بهذا مسمى بزيد وحيث كان الذي يحمل ويقال انما هو الكلي صار الجزئي خارجا بقوله المقول وحيث فلا حاجة لكونه يقول الكلي المقول الخ (قوله على الكثرة) أي على ذي الكثرة ولم يقل على الكثيرين لانه أخص لان الكثيرين جمع العقلاء مع انه ليس بلازم أن تكون الافراد عقلاء (قوله فالمقول على الكثرة جنس) انما جعل المجموع جنسا ولم يجعل المقول جنسا وعلى الكثرة فصلا لخارجا للجزئي لان الجزئي لا يحمل بان تقول هذا زيد (قوله جنس) الاولي أن يقول كالجنس وذلك لان المقولية أمر عارض للمعرف الذي هو الجنس لانه الكلي الذاتي الداخل في ماهية ما تحته من الحقائق سواء كان يقال عليها أم لا واما كونه صالحا لان يقال عليها فهو أمر عارض له (قوله يخرج النوع) (فيه) انه أيضا يخرج الفصل القريب كناطق وخاصة النوع كضاحك (والجواب) انهما وان خرجا بذلك القيد لكن المصنف فيما يأتي أخرجهما بقوله في جواب ما هو فخاره الشارح على ذلك (قوله يخرج الكليات الباقية) أي لان قوله في جواب يخرج العرض العام لانه لا يقال في الجواب وقوله ما هو يخرج الفصل والخاصة لانها يقالان في جواب أي شيء (قوله فان كان الجواب) أي عن السؤال بما هو جوابا عن الماهية أي جوابا عن السؤال عن الماهية النوعية التي الجنس جنس بالنسبة اليها وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس وقوله هو الجواب عنها أي عن السؤال عنها وعن الكل قال بعض لوقال المصنف فان كان جوابا عن الماهية وعن الكل أو قال فان كان الجواب عن كل مشارك واحد فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم لكان اخصر واظهر (قوله عن الماهية) أي كالانسان (قوله وعن بعض المشاركات) أي كالفرس (قوله عن الماهية) أي عن السؤال عن الماهية التي الجنس جنس بالنسبة اليها

فلا يمكن وصف ذلك المعلوم بالبداهة أيضا لانه قد يحصل من نظرو مجرد المنع قاذح في قولهم بل البعض من كل منهما نظري فافهم وفي المقام إبحاث تطلب من محلها (قوله كتصور الحرارة والبرودة) أي بوجه ما وأما تصورهما بكونه الحقيقة فهو متوقف على النظر والاكتساب (قوله والى الاكتساب بالنظر) قيد الاكتساب بالنظر مع أنه لا يكون في عرفهم الا بالنظر حذرا من الحمل على مطلق الطالب بمقتضى اللغة لانه طلب الرزق فيصرفه المقام الى مطلق الطالب أو توطئة لتعريف النظر (قوله وكالتصديق بان العلم حادث) مرما فيه فلا تغفل (قوله الى الضروري) فيه اشارة أي ان في قول المصنف الى الضرورة مسامحة (قوله لانها لم ينقسم اليها الخ) قال الدواني دعوى البداهة اسم من تكلف الاستدلال لانه لا يتم الا بدعوى البداهة في مقدمات الدليل وأطرافها وذلك كاف في بداهة البعض فلا حاجة الى الدليل

(وعن الكل) أي كل المشاركات (ف قريب كالحيوان) فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلاً وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والفرس والحمار والجل إلى غير ذلك كان الجواب الحيوان (والا) أي وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الكل (ف بعيد كالجسم النامي) فانه يقع جواباً عن الانسان وعمّا يشاركه في الجسم النامي فقط لا عمّا يشاركه في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والشجر يقع الجسم النامي في الجواب وأما اذا قيل ما الانسان والفرس فلم يقع مع كونهما متشاركين في الجسم النامي لان الفرس لم يشارك الانسان في الجسم النامي فقط بل يشاركه في الحيوانية التي هي عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة فلا يقع الجسم النامي في الجواب (الثاني) من السكليات (النوع وهو المقول على الكثرة

(قوله وعن الكل) أي كل المشاركات في الجسم النامي وقوله وعن الكل أي الجمعي بحيث يجاب عنها وعن كل فرد على البدلية وظاهر الشارح انه المجموعي لانه أجاب به عن الكل حيث قال ما الانسان والفرس الخ في آن واحد فيقتضي ان الجسم النامي قريب أيضاً لانه يقع جواباً وتأمله فان فيه شيئاً (قوله وان لم يكن الجواب عن الماهية الخ) أي بل يختلف الجواب فيكون الجواب عنها وعن بعض المشاركات غير الجواب عنها وعن البعض الآخر قال القطب فيكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيداً بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة للانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر أو ثلاثة أجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث أو أربعة أجوبة ان كان بعيداً بثلاثة مراتب وهكذا قال السيد (والضابط) في معرفة البعيد ان تعتبر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينتقص منه واحد فاقبى فهو مرتبة الجواب (قوله كالجسم النامي) (حاصله) انه يقع جواباً عن السؤال عن الماهية الانسانية وعن بعض ما شاركها فيه وهو الشجر فاذا قيل ما الانسان والشجر قيل جسم نام ولا يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما شاركها فيه الا ترى أن الفرس والحمار شاركت الانسان في الجسم النامي ولا يقع جواباً عن السؤال عنها لان الجواب انما يكون بتمام المشترك وتمام المشترك بين الانسان والحمار والفرس انما هو حيوان أو جسم نامي حساس متحرك بالارادة (قوله التي هي عبارة) أي معبر عنها بالجسم النامي الخ لان الحيوانية معني يعبر عنها بما ذكر وليس المراد انها لفظ يعبر به عما ذكر (قوله فلا يقع) (ملخصه) أن الجواب انما يكون بتمام المشترك أي بما يفيد جميع ما يقع فيه الاشتراك والجسم النامي ليس مفيداً للجميع ما اشترك فيه الانسان والفرس (قوله في الجواب) لان الجواب انما يكون بتمام المشترك فيه (قوله الثاني النوع) قدمه على الفصل وان كان الفصل مشاركاً للجنس في الجزئية لان تقسيم الفصل الى مقوم ومقسم متوقف على مراتب النوع وتشارك النوع والجنس في وقوع كل في جواب ما هو ولان النوع الاضافي متحد مع الجنس القريب بالذات وان اختلفا اعتباراً (قوله وهو المقول على الكثرة) أي على افرادها وهذا ليس بقيد إذ النوع يحمل ولو على الواحد نحو ما زيد فيقال الانسان وحيث ان لا ينبغي أن يؤخذ في التعريف ولعله ذكره توطئة لقوله المتفقة الحقيقة أو يقال إن الاصل في الكل أن يقال على الكثرة والمقولية

المتفقة الحقيقة في جواب ما هو (فالمقول على الكثرة جنس كما ذكرنا وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج الجنس ويقول في جواب ما هو يخرج البواقي من السكليات * ولما كان النوع تمام ماهية الافراد تكون افراده متفقة الحقيقة فاذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع في الجواب كما اذا قيل ما زيد كان الجواب الانسان وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر فان قيل كل واحد من افراد النوع مشتمل على النوع وعلى الشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الافراد بل يكون جزءاً لها فالتشخيص عارض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالنوع تمام الماهية

على الوحدة خلاف الاصل (قوله المتفقة الحقيقة) خرج الجنس وخاصته كالمشي والفصل البعيد كالحساس وكل من هذه الثلاثة وان كان يقال على أفراد كثيرة لكنها مختلفة الحقائق (ان قلت) إن الجنس قد يقال على الافراد المتفقة الحقيقة نحو ما زيد وبكر وعمرو والفرس فيصح أن يقال في الجواب حيوان وحيث فتعريف النوع غير مانع (والجواب) ان المراد بقوله المتفقة الحقيقة أي من حيث انها متفقة فقيد الحيثية معتبر في التعريف فاما مقولية الجنس في المثال المذكور على زيد وعمرو وبكر فليس من حيث اتفاقها في الحقيقة بل من حيث وجود المشارك لها في السؤال عن المخالف لها في الحقيقة وهو الفرس (قوله في جواب) خرج العرض العام وقوله ما هو خرج الفصل القريب كناطق والخاصة أي خاصة النوع كالضاحك فالفصل القريب وخاصة النوع كل منهما وان كان يقال على الافراد الكثيرة المتفقة في الحقيقة لكن في جواب أي وبعبارة قوله في جواب ما هو خرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية فان الجنس مقول وتحمل على الفصل كناطق فيقال الناطق حيوان وعلى الخاصة كالضاحك فيقال الضاحك حيوان وعلى العرض العام كالمشي فيقال المشي حيوان لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتياً لهذه الثلاثة وقولي بالنسبة الى جنس الماهية أي وأما بالنسبة الى أجناسها الداخلة فيها فانواع اضافية (قوله وبقيد المتفقة الحقيقة) الاضافة للبيان (قوله وبقوله في جواب ما هو الخ) الاولى أن يقول وفي جواب يخرج العرض العام وقوله ما هو يخرج الخاصة والفصل كما تقدم (قوله ولما كان النوع الخ) جواب عما يقال ان النوع كما يقال على الكثرة يقال على الواحد (وحاصل) الجواب ان مقولته على الواحد أمر عارض من كون افراده متفقة الحقيقة والاصل في الكل ان لا يقال الا على الكثرة فقول المصنف على الكثرة ناظر للاصل (قوله تمام ماهية الافراد) أي الماهية التامة للافراد (قوله فاذا سئل الخ) هو وجوابه جواب لما فالاولى حذف الفاء لان جواب لما لا يقتزن بالفاء الا على طريقة مرجوحة أو ان جواب لما محذوف دل عليه جواب اذا أي صلح لان يقال في الجواب عن الكثرة والواحد وقوله فاذا سأل مستأنف هذا كله على نسخة لكون افراد باللام وفي نسخة يكون بالباء وعليها فالباء متعلقة بمحذوف جواب لما أي جزئاً يكون الخ (قوله صلح النوع الخ) جواب لما وجواب اذا محذوف مماثل له أو بالعكس والاول أقيس (قوله فان قيل الخ) هذا وارد على قوله ولما كان الخ (قوله وعلى الشخص) أي كالبياض والسواد والقصر (قوله عارض) أي أمر طارئ على الماهية وهذا لا يتنافى دخوله في مفهوم الافراد وانه جزء منها كزيد وعمرو مثلاً فاندفع ما يقال ان كلام الشارح

بجميع قوانين الكسب عرف بعضهم النظر على وجه يشمل ذلك والمصنف اعتبر هذا في بيان الحاجة لان الاحتياج الى المنطق باعتباره أكثر فهو أوفق بمقام بيان الحاجة واختار ما هو المشهور في قسم الكلام لان النظر في المفرد مع قلته غير معلوم الوقوع في معرفة الله تعالى فلا يعلم وجوبه بل المعلوم وجوبه النظر بمعنى مجموع الحركتين لانه واقع لامحالة ولو في الاستدلال وبهذا يسقط قول شيخ الاسلام يمكن انه تجوز عن الحركتين بالملاحظة ويؤيده جعل قدس الله سره في القسم الثاني حقيقة النظر الحركتين هذا وأورد على التعريف تعقل المبادئ المترتبة دفعة لصاحب الحدس ودفع بان المراد الملاحظة القصيدة بارشاد السياق والتقييد بالغاية وذلك التعقل ليس بقصد النفس واختيارها بل ينسج لها إما بغير اختيارها عقيب شوق وتعب أو بدونه ونوقش بانه ان أراد ان حصول المبادي في الذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار خصوصاً

لما في شرح شيخ الاسلام والذي في شرح المطالع ان النظر حقيقة هو الملاحظة وان اطلاقه على الحركة المذكورة تجوز لما بينهما من التلازم وان الحركة تسمى الفكر حقيقة فحيث عود الضمير على النظر انسب على ان ما سلكه الشارح للتخلص مما مر بنا على مامر لا يجدي نفعاً إذ المراد بالاكتساب المعرف التحصيل فلا يصح تعريفه بالملاحظة فليتأمل واعلم ان المشهور ان النظر والفكر مجموع الحركتين حركة في المجهول المطلوب نحو المعلومات لتحصل معلومات مناسبة للمطلوب ونهاية تلك حصول المبادئ المناسبة وحركة من المبادئ في المطلوب بترتيب المعلومات ونهايتها حصول المطلوب وأورد عليه النظر المفرد كما في التعريف بالفرد فانه ليس فيه الا الحركة نحو المعلومات ولا حركة في المبادئ الى المطلوب بل الانتقال من ذلك المفرد المناسب دفعي واعتذر بانه قليل ليس للصناعة فيه كبير مدخل فلم يعتبر ولما كان هذا تكلفاً وحق الصناعة التكفل

(وقد يقال) أي كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع (على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو) كالحيوان فإنه نوع بهذا التفسير لان الجنس وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك الجسم النامي نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره (ويخص هذا النوع باسم الاضافي) فان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه (كالاول) أي كالنوع الاول فإنه يخص (بالحقيقي) لان نوعيته بالنظر الى حقيقة المتحددة في افراده (وبينهما) أي بين النوعين (عموم) وخصوص (من وجه لتصادقهما على الانسان) فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي والاضافي كما يظهر بأدنى تأمل (وتفرقهما) بالجر عطف على قوله تصادقهما أي لتفارق النوعين (في الحيوان والنقطة) فان الحيوان نوع اضافي لا حقيقي والنقطة بالعكس لأنها لو كانت اضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة

هنا مخالف لما ذكره سابقاً في الكلام على الحيوان الناطق علماً من ان التشخص جزء من الافراد وذكر هنا انه عارض وغير معتبر في ماهية الافراد (وحاصل) الجواب ان التشخص وان كان غير معتبر في ماهية الافراد الا انه جزء منها ولا ضرر في انه جزء من الافراد وغير معتبر جزأ في ماهيتها (قوله وقد يقال) قد للتقليل أي قد يطلق ويحمل لفظ النوع بقلة (قوله المقول عليها) وعلى غيرها الجنس خرج به الجنس العالي والنوع البسيط والنوع المركب من أمرين متساويين فكل واحد من هذه الثلاثة لا يكون نوعاً اضافياً لأنه لا يقال عليه وعلى غيره جنس (قوله الجنس) نائب فاعل المقول (قوله كالحيوان) أي وكالشجر فهو نوع اضافي فكل من الحيوان والشجر نوع اضافي لان الجنس وهو الجسم النامي يقال عليهما (قوله يقال عليه) أي على الجسم النامي وقوله وعلى غيره وهو الجسم الغير النامي كالشجر (قوله من النباتات) كالشجر (قوله لان الجسم يقال عليه وعلى غيره) كالشجر فيقال ما الجسم النامي والحجر فيقال جسم (قوله ويخص الخ) فيه ان كون كل من النوعين مختصاً باسم ينافي كون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما على هذا مجتمعان ويطلق على الذي اجتماع اضافي وحقيقي (وأجيب) بان تخصيص كل من النوعين باسم لا ينافي تسميتهما باخر (وحاصله) ان الباء داخلة على المقصور والمقصور إنما هو التسمية بالجنس على الاول لا العكس وقصر هذه التسمية عليه لا ينافي انه يسمى بغير هذا الاسم أيضاً وكذا يقال في الثاني (وأقول) في الجواب ان الاختصاص بالتسمية بالاضافي من حيث انه مندرج تحت غيره والاختصاص بالتسمية بالحقيقي من حيث اندراج الافراد المتفقة الحقيقة تحته وحينئذ فيجوز اجتماعهما بان يكون الشيء الواحد حقيقة باعتبار اضافياً باعتبار آخر (قوله بالاضافة) أي بالنسبة أي بسبب اضافته ونسبته الى ما فوقه (قوله كالاول) أي كما يخص الاول باسم الحقيقي هذا هو مدلول العبارة (قوله الى حقيقة المتحددة في افراده) أي بالنظر الى كونه حقيقة جميع افراده المتحددة فيها (قوله فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي) أي بالنظر لافراده من زيد ونحوه والاضافي بالنظر للحيوان (قوله والنقطة بالعكس) أي فهي نوع حقيقي لا اضافي لأنها تصدق على افراد متفقة الحقيقة كآخر هذا الخط وآخر هذا الخط وليست مندرجة تحت جنس الذي هو ضابط الحقيقي (واعلم) ان النقطة يصدق عليها الوحدة وليس كل وحدة نقطة والنقطة هي وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنساً لما تحته لان العرض مقولته على ماتحته

هذا

هذا خلاف * واعلم أن النقطة في اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذي هو نهاية السطح والسطح ينقسم الى جهتين الطول والعرض والخط ينقسم الى جهة واحدة هي الطول والنقطة لا تنقسم الى جهة ما والكل أعراض غير مستقلة الوجود لانها نهايات وأطراف للمقادير على ما بين في كتب الحكمة

بالتشكيك والجنس يجب ان تكون مقولته على ماتحته بالتواطي (قوله هذا خلاف) أي كونها غير بسيطة خلف أي مطروح وراء الخلف لكونها بسيطة (وفيه) انه ان أراد بسيطة خارجاً فسلم ولكن لا يضرنا وان أراد عكساً فلا لانها نهاية الخط فهي مركبة مقيدة بكونها نهاية الخط أي انها مركبة من مطلق النهاية ومن هذا القيد تأمل (قوله واعلم الخ) (حاصله) ان الحكماء يقولون ان ما قبل القسمة طولاً يقال له خط طبيعي وهو مركب من الهولي والصورة لامن الجواهر الفردة لاستحالة وجودها عندهم والامتداد القائم بذلك الخط الطبيعي القابل للقسمة في جهة الطول يقال له خط تعليمي ونهاية النقطة فكل من الخط التعليمي والنقطة عندهم عرض واذا وضع خط طبيعي بجانب آخر بحيث صارا قائلين للقسمة طولاً وعرضاً كان الحاصل منهما سطح طبيعي والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً يقال له سطح تعليمي ونهايته خط تعليمي واذا وضع سطح طبيعي فوق آخر كان الحاصل جسماً طبيعياً والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً وعمماً يقال له جسم تعليمي ونهايته السطح فتحصل من قولنا أن الخطوط والسطوح والاجسام الطبيعية جواهر قائمة بنفسها مركبة من الهولي والصورة عندهم وان النقطة والخطوط والسطوح التعليمية أعراض عندهم لا قيام لها بنفسها لانها نهايات وأطراف للمقادير التي هي الامتدادات القائمة بالجسم الطبيعي أعني الخط والسطح والجسم (اذا علمت) هذا فقول الشارح نهاية الخط أي التعليمي وقوله الذي هو نهاية السطح أي التعليمي الذي هو نهاية الجسم التعليمي فهو عرض يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمماً فهو سطح فوق سطح والسطح التعليمي عرض يقبل القسمة طولاً وعرضاً فقط والخط التعليمي عرض يقبل القسمة طولاً فقط والنقطة عرض لا يقبل القسمة أصلاً (قوله والخط ينقسم الى جهة واحدة الخ) أي فلا يمكن رؤيته لانه جوهران لصق أحدهما بجانب الآخر فينقسم طولاً بجوهرين لا عرضاً اذ عرضه جوهر فرد وأما السطح فهو خطان وضع أحدهما بجانب الآخر فينقسم طولاً الى خطين وعرضاً الى خطين وأما الجسم فهو سطح فوق سطح فينقسم طولاً الى شقين كل شق خط فوقه خط وعرضاً الى ذلك أيضاً وعمماً الى سطحين فتحصل ان النقطة بسيطة والخط مركب من نقطتين والسطح من أربع نقطـ والجسم من ثمان نقطـ هذا توضيح كلام الشارح (قوله غير مستقلة الوجود) أي لا تقوم بنفسها وانما تقوم بالجوهر (قوله وأطراف للمقادير) أي الخط والسطح والجسم التعليمية وهي الامتدادات القائمة بالجواهر وهي الخط الطبيعي والسطح الطبيعي والجسم الطبيعي لان المقدار عندهم هو الكم القابل للقسمة وهو اما خط ان قبلها طولاً وسطح ان قبلها طولاً وعرضاً وجسم ان قبلها طولاً وعرضاً وعمماً وعطف الاطراف على النهايات تفسير وقوله لانها نهايات أي لان مجموعها نهايات والا فالجسم التعليمي ليس نهاية الشيء تأمل

وحينئذ فزيادة الامام إشارة الى ان التحصيل بالفعل ليس بشرط فيتناول الفاسد (قوله والمراد بالمعقول الخ) أي لا المحسوس بناء على انه ليس بمعلوم بناء على ان الادراك بالحواس الظاهرة لا يسمى علماً هذا والاحسن ان يجعل ذلك خارجاً بالمعقول من غير احتياج الى تفسيره بالمعلوم بل تفسيره به يخص ذلك بالقول المذكور وهو وان كان هو المقول عن أبي الحسن الاشعري فالتحقيق خلافه بل هو الموافق لتعريف العلم المذكور ففي تفسير الشارح المذكور ما لا يخفى قال العصام وانما اختار في هذا التعريف المعقول على المعلوم لاشتراك المعلوم كالعالم ولقصد التصريح بما يقع به الكسب وهو المعقول دون ما عده من الموهوم والمحسوس والمنخيل (قوله بمحصل صورة الشيء في العقل) فيه أمور الاول في اضافة الحصول الى الصورة مساعمة من حيث ان العلم هو نفس الصورة لانه من مقولة الكيف لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة

فيه في صورة النظر كثيراً ما يكون كذلك كيف وأكثر مبادئ أمور بدئية لا يعلم أنها متى حصلت وكيف حصلت وان اراد ان التوجه والاتفات الى المبادئ الحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار دون صورة الحدس فمنوع ولا يظهر في ذلك فرق بين صورتين ويمكن دفع هذه المناقشة بالرجوع الى ما ذكره في تعريف الحدس مع التدبر وأورد على التعريف أيضاً صدقه على الحركة الاولى في صورة مجموع الحركتين مع ان النظر هو المجموع في هذه الصورة اتفاقاً وصدقه على ملاحظة المبادئ المترتبة المعلوم سابقاً كما اذا كان الجسم الضاحك معلوماً بهذا الترتيب سابقاً فلاحظه النفس قصداً لتحصيل الانسان ولم يقل أحد بوجود الفكر من غير ترتيب في غير النظر في المفرد وان لا تفاوت بينه وبين المفرد (قوله لتحصيل المجوهر) أي المطلوب لانه ليس النظر الا الملاحظة التي لاجل حصول المطلوب

وعند المتكلمين ان هذه الثلاثة أشياء مستقلة الوجود ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق والسطوح من الخطوط المتألفة في العرض والخطوط من النقاط المتألفة في الطول فعلى هذا لا تكون أعراضاً بل تكون جواهر * ثم التمثيل بالنقطة انما يصح اذا كانت النقطة تمام ماهية الافراد ولم تندرج تحت جنس أصلاً (ثم الاجناس)

(قوله وعند المتكلمين) هذا مقابل لكلام الحكماء والمراد بالمتكلمين ما يشمل أهل السنة والمعتزلة (وحاصل) ما قالوه ان الخط ما تألف من جوهرين فردين بحيث يقبل القسمة طولاً وأما الامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء خطأ تعامياً فيقولون انه امر اعتباري لا وجود له ونهاية الخط وهي النقطة عندهم امر اعتباري أيضاً لا وجود له فاذا وضع خط مؤلف من جوهرين فردين بجانب آخر كذلك كان الحاصل من مجموع الخطين سطحاً يقبل القسمة طولاً وعرضاً والامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء سطحاً تعامياً ينكرون وجوده ويقولون انه امر اعتباري واذا وضع سطح مركب من أربع جواهر فردية فوق سطح آخر مثله كان الحاصل من مجموع السطحين جسماً يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً والامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء جسماً تعامياً ينكرون وجوده ويقولون انه امر اعتباري فتحصل ان هذه الثلاثة وهي الخط والسطح والجسم جواهر مستقلة الوجود وهذا كلام المعتزلة وبعض أهل السنة وقال بعض أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر فهو جسم ولا يقولون بالخط ولا بالسطح الجوهري فضلاً عن التعليل (قوله أشياء مستقلة الوجود) لانها نفس الجواهر (قوله السطوح) ال جنسية تبطل معنى الجمعية لان الجسم يتألف من سطحين فأكثر (قوله في العمق) أى في جهة العمق بحيث يكون سطح فوق آخر (قوله من الخطوط) ال جنسية لان السطح يتألف من خطين فأكثر (قوله في العرض) أى في جهة العرض بحيث يكون خط بجانب خط آخر وما ذكره الشارح طريقة وهناك طريقة للمتكلمين وهي ان الجسم ما تركب من جوهرين فصاعداً (قوله من النقاط) ال جنسية فيصدق بأثنين فأكثر والاولى من الجواهر الفردة لان النقطة عندهم امر اعتباري فلا يتألف منه الامر الموجود المستقل بذاته الا ان يقال انه تسمح فاطلق على الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزأ نقطة وان كان لا يطلق عليه ذلك عند المحققين (قوله ثم التمثيل بالنقطة) أى للنوع الحقيقي وقوله اذا كانت النقطة أي مفهومها وهو نهاية الخط أو الجوهر الذي لا يقبل القسمة على الخلاف بين المتكلمين والحكماء وقوله ماهية الافراد أى ماهية تامة للافراد كنهاية هذا الخط وهذا الخط ال أو هذا الجوهر الخ اذا لم تندرج تحت جنس بل جعل مطلق عرض ومطلق جوهر عرض عام لها وأما لو جعل جنساً لها كما هو التحقيق فانها حينئذ تكون من قبيل النوع الاضافي ولا يصح التمثيل تأمل (قوله ولم تندرج تحت جنس أصلاً) فلو قلنا انها مندرجة تحت جنس لا يصح التمثيل بها لانها مركبة من ذلك الجنس وفصل وحينئذ فيكون نوعاً اضافياً لا حقيقياً كما تقدم (واعلم) ان النقطة كالوحدة فيها ثلاثة مذاهب (الاول) انها من الامور الاعتبارية ومبني التمثيل عليه لانها على هذا لا يدخلان تحت جنس الجوهر والعرض لانها قسم من الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وبهذا تعلم ما في كلام الدواني حيث قال ان العرض ليس جنساً

قد (تترتب متصاعدة) بان يكون جنس فوقه جنس وهكذا (الى) الجنس (العالي) ويسمى ذلك العالي (جنس الاجناس) كالحويان مثلاً فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر فالجوهر جنس الاجناس (و) كما ان الاجناس قد تترتب متصاعدة كذلك (الانواع) الاضافية (قد تترتب متنازلة) بان يكون نوع تحتها نوع وهكذا (الى) النوع (السافل) ويسمى ذلك النوع السافل (نوع الانواع)

لما تحته وكلام الشارح ظاهر في موافقته فانه قال والكل اعراض غير مستقلة لجعل النقطة عرضاً ثم ذكر هنا ان التمثيل بها مبني على عدم اندراجها تحت جنس فاقتضي ان العرض ليس جنساً لها (المذهب الثاني) انهما من مقولة السكيف فيكونان داخلين تحت جنس العرض (المذهب الثالث) انهما داخلان تحت جنس العرض وليس من مقولة السكيف (قوله قد تترتب) قد للتحقيق لا للتقليل وأتي بقدلان بعض الاجناس لا ترتيب فيه وهو الجنس المنفرد أى الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس بل تحته أنواع كالعقل المطلق فانه جنس منفرد بناء على ان الجوهر ليس جنساً له والعقول العشرة التي تحته أنواع مختلفة بالفصول (قوله ويسمى جنس الاجناس) انما كان العالي من الاجناس يسمى بجنس الاجناس لان جنسية الشيء باعتبار العموم بعد ان يكون مقولاً في جواب ما هو فما يكون اعم من الشكل يكون جنس الاجناس وما يكون أخص الشكل وهو ما كان تحتها يسمى بالجنس السافل (قوله فالجواهر جنس الاجناس) { لا يقال } كيف يكون كذلك مع كونه تحت شيء ومذكور وموجود { لا نأقول } ما ذكر لا يصلح ان يكون جنساً عالياً للجوهر لفهمه دونه ولو كان جنساً له لتوقف فهمه على فهم ما ذكر ضرورة توقف فهم المركب على فهم اجزائه وحينئذ فما ذكر عرض عام للجوهر (قوله كذلك الانواع الاضافية قد تترتب) احتراز بالاضافة عن الحقيقية فانه يستحيل ترتيبها بحيث يكون نوع حقيقي تحت نوع آخر حقيقي لانها لو تربت لكان النوع الحقيقي جنساً وهو محال لما يلزم عليه من كون الافراد التي يقال عليها متفقة الحقيقة مختلفتها وهو تناقض وأتي بقدر في قوله قد تترتب لان بعض الانواع الاضافية ليس فيها ترتيب كما في النوع المنفرد وهو ما ليس فوقه جنس وتحته افراد متفقة الحقيقة وذلك كالعقل المطلق بناء على ان الجوهر غير جنس له لان العقول العشرة المندرجة تحته افراد له متفقة الحقيقة واختلافها انما هو بالخواص والعوارض كاختلاف افراد الانسان (والحاصل) ان العقل قيل انه جنس مختلفة أنواعه بالفصول وقيل انه نوع مختلفة افرادها بالخواص فعلى الاول يكون جنساً منفرداً لكونه ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقية وهي العقول العشرة وعلى الثاني يكون نوعاً منفرداً لانه ليس فوقه جنس وتحته افراد وهي العقول العشرة بناء على رأى الحكماء من إثباتها وثبات الجواهر المجردة من المواد الجسمانية وان الجوهر ليس جنساً لما تحته لانه حينئذ مقول بالتشكيك على المجردات وغيرها وشرط الجنس التواطؤ كما مر وأما على القول بعدم المجردات فالجواهر جنس لما تحته لانه مقول عليه بالتواطؤ (قوله متنازلة) أى في الخصوصية منتبهة الى السافل (قوله ويسمى نوع الانواع) لان النوعية الاضافية لا يجرى الترتيب فيها الا باعتبار الخصوص فاخص الكل نوع الكل واعما سافل وما بينهما متوسط

العقلاء الطالبين للضوابط ولتعدر ضبط الانظار الجزئية أو تعسرها لكثرتها وكأنه لم يتعرض لها للظهور (قوله أي الاكتساب) يحتمل رجوع الضمير للنظر والتحصيل المجهول والمآل واحد وظاهر الكلام بكل تقدير وقوع الخطأ في التصورات كالتيقيدات وبذلك صرح السيد في حواشي الشمسية وغيرها وعبارته في شرح المواقف التصورات لا توصف بعدم المطابقة أصلاً فانا اذا رأينا شيئاً من بعد وهو فرس وحصل في اذهاننا منه صورة انسان قتلك الصورة صورة الانسان وحصولها اذ كان الخطأ انما هو في حكم العقل بان هذه الصورة للشبح المزعى انتهى ورد بان هذا التصور جهل فان قلت اذا تصورنا انه انسان يكون تصديقاً ولا يكون تصوراً قلنا تصورنا انه انسان مسبوق بتصور الحكم للانسان للحكم عليه به وتصور الانسان للحكم عليه به تصور غير مطابق للواقع فيكون جهلاً (قوله الخطأ) هو كالضوابط يكون صفة للحكم ومعناها

والعقل فيقتضي ان العلم من مقولة الاضافة (الثاني) المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا يشمل الجهليات المركبة (الثالث) يخرج عن قوله في العقل العلم بالجزئيات المادية عند من يقول بارتسام صورها في الآت النفس فالاولى ان يقال في تفسيره الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وفي المقام البحث يضيق عنها هذا التعليق (قوله وقد يقع) اتي بكلمة قد وصيغة الاستقبال اشارة الى جزئية الحكم وهو المراد فيما بينهم بكلمة قد الموضوع للقلّة في لغة العرب ففي صحة تفرع قوله فاحتج الخ على ما قبله نظر اذ لا يلزم من وقوع الخطأ في النظر الجزئي الاحتياج الى قانون كلي وذلك لانه يجوز ان تكفي الفطرة في العصمة ويكون وقوع الخطأ لعدم إعمالها ويجوز ان تعرف الانظار الجزئية من غير معرفة قانون فيحتز بتلك المعرفة عن الخطأ وأجيب بان التفرع لظهور عدم كفاية الفطرة والا لما وقع الخطأ من

غير المطابق للواقع والمطابق له وقد يكونان صفة للفعل ومعناها غير الموافق للغرض والموافق له (قوله لان الفكر) أى الذى هو النظر المكتسب به فيكون الاكتساب كذلك (قوله كيف وقد يناقض الخ) الظاهر ان كيف هنا للاستفهام المقصود منه التعجب من توهم ان الفكر صواب دائماً المنفى بقوله لان الفكر ليس بصواب دائماً وحجة قد يناقض الخ حال أي كيف يتوهم أنه صواب دائماً والحال أنه قد يناقض الخ (قوله بل الانسان الواحد نفسه) أي يناقض نفسه لانه يفكر في وقت ويعتقد حكماً ثم يفكر في وقت آخر ويعتقد حكماً مناقضاً للحكم الاول فالوقتان للفكرين وأما النتيجةان فمشتلتان على اتحاد الزمان المعبر في التناقض وهو زمان وقوع النسبة أولا ووقوعها (قوله فعمل من هذا ان الناس في أي شيء يحتاجون الى المنطق) المصدر المنسب من ان مع صلتها من مادة خبرها وهو يحتاجون نائب فاعل علم بحذف مضاف والتقدير علم

كالجسم مثلاً فانه نوع اضافى تحته نوع وهو الجسم النامي وتحته الحيوان وتحته الانسان فالانسان نوع الانواع وانما اعتبرت الانواع بحسب التنازل لانا اذا فرضنا شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ثم اذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر يكون تحت ذلك النوع فلهاذا كان ترتيب الانواع على سبيل التنازل ويسمى السافل منها نوع الانواع اما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه ثم اذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس وهلم جرا فلهاذا كان ترتيب الاجناس على سبيل التصاعد ويسمى العالى منها جنس الاجناس (وما بينهما) أى ما بين السافل والعالى من الاجناس والانواع (متوسطات) لانها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم النامي والجسم المطلق وفي مراتب الانواع هو الجسم النامي والحيوان (الثالث) من الكليات (الفصل) وهو وان كان جزءاً من ماهية الافراد كالجنس

(قوله كالجسم مثلاً فانه نوع اضافى) أى لان فوقه الجنس وهو جوهر لانه يصدق على الجسم والسطح والخط وعلى الجوهر الفرد أيضاً عند المتكلمين والجسم وان كان نوعاً بالاضافة للجوهر هو جنس باعتبار مقولته على افراد مختلفة الحقيقة كالجسم النامي وغير النامي كالحجر فكل منهما نوع لمطلق جسم والجسم النامي مع كونه نوعاً بالاضافة لمطلق جسم هو جنس باعتبار مقولته على أنواع مختلفة كالنبات والحيوان والحيوان وان كان نوعاً بالاضافة للجسم النامي هو جنس لمقولته على أنواع مختلفة الحقيقة كالانسان والفرس والحمار الخ (قوله وانما اعتبرت الانواع بحسب التنازل) أى واعتبرت الاجناس بحسب التصاعد (قوله وما بينهما متوسطات) الاولى ان نراعى الانواع على حدة والاجناس على حدة كأن نقول أعلا الانواع جنم وأسفلها انسان وكذا الاجناس أعلاها الجوهر وأسفلها حيوان والمتوسط ما بينهما وظاهر كلام المصنف يقتضى ان جسماً يقال له جنس متوسط ونوع متوسط وهو مسلم في الاول دون الثاني لكونه أعلا الانواع ويقتضى ان حيوان نوع متوسط وجنس متوسط وهو مسلم في الاول دون الثاني لانه أسفل الاجناس ووجه الاقتضاء المذكور ان الاعلا من الانواع والاجناس الجوهر وأسفلها الانسان وهذا يقتضى ان ما بينهما يقال له جنس متوسط ونوع متوسط فدبر ولكن المراد من المصنف ظاهر (قوله فالمتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم النامي) أى لان فوقه جنس هو مطلق جسم وتحته جنس وهو حيوان وقوله والجسم المطلق أى لان فوقه جنس وهو جوهر وتحته جنس وهو جسم نام وأما الحيوان فهو وان كان فوقه جنس ليس تحته جنس بل تحته أنواع (قوله وفي مراتب الانواع هو الجسم النامي) أى لان فوقه نوع وهو مطلق جسم وتحته نوع وهو حيوان وقوله والحيوان أى لان فوقه نوع وهو جسم نام وتحته نوع وهو انسان وانسان وان كان فوقه نوع لكن لانواع تحته بل تحته افراد (قوله وهو ان كان الخ) هو مبتدأ خبره محذوف دل عليه الاستدراك وقوله وان كان الخ جملة حالية أى وهو ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر والحال انه جزء من ماهية ما تحته من الافراد كالجنس وحاصل ما ذكره من الفرق بين الجنس والفصل ان الجنس هو ما كان تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وان الفصل ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وذلك صادق بان لا يقع فيه اشتراك أصلاً وهو الفصل القريب كناطق أو يقع فيه اشتراك بين

الا انه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر بخلاف الجنس كالحیوان مثلاً فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهونفس الحيوان أو جزءه وانما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك فصلاً لانه اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فاما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بين الماهية ونوعاً ما وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها فيكون فصلاً مطلقاً أو كان مشتركاً بين الماهية ونوع آخر كالنامي

الماهية ونوع آخر ولكنه لا يكون تمام المشترك بينهما كالنامي فانه وقع الاشتراك فيه بين الانسان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما وانما تمام المشترك بينهما الحيوان وحينئذ فهو انما يميزه عن الحجر ولا يميزه عن الفرس ولا عن الشجر وهذا هو الفصل البعيد وكذلك حساس فانه وقع فيه الاشتراك بين الانسان والفرس لكنه ليس تمام المشترك بينهما بل تمام المشترك بينهما الحيوان وحينئذ فحساس انما يميز الانسان عن الحجر وعن الشجر لاعتبار الفرس فهو فصل بعيد فافهم (قوله الا انه ليس تمام المشترك) الا بمعنى لكن للاستدراك اي لكنه ليس تمام المشترك الخ أي وان كان قد يكون مشتركاً بين الماهية ونوع آخر فاذا قيل الانسان أي شيء هو في ذاته فقيل حساس فحساس مشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر وهو الفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما اذ تمام المشترك جسم نام حساس لا حساس فقط (قوله الماهية) كالانسان وقوله ونوع آخر كالفرس (قوله كالحیوان) فانه تمام المشترك بيانه أن الانسان والفرس مشتركان فيما هو أخص من الجوهر وهو جسم ومشاركان أيضاً فيما هو أخص من الجسم وهو الجسم النامي ومشاركان أيضاً فيما هو أخص من الجسم النامي وهو جسم نام حساس ومشاركان أيضاً فيما هو أخص من الجسم النامي الحساس وهو الحيوان ولا يتأتى الاشتراك فيما هو أخص من حيوان فظهر من هذا أن الحيوان تمام المشترك بين الانسان والفرس (قوله اذ لا جزء) علة لكون الحيوان تمام المشترك بين الانسان والفرس أى لانه لا جزء للماهية مشترك أى وقع اشتراكهما فيه (قوله أو جزؤه) أى كجسم ونامي وحساس أى ولا يتأتى اشتراكهما فيما هو أخص من حيوان وحينئذ فالحيوان تمام المشترك بينهما (قوله وانما كان الجزء الذي ليس تمام المشترك) أى بين الماهية ونوع آخر (قوله لانه) أى الجزء (قوله فاما أن لا يكون) أى ذلك الجزء مشتركاً أصلاً أي كناطق فانه جزء لماهية الانسان وليس فيه اشتراك بين الانسان وغيره (قوله عن جميع ما عداها) أى مما شاركها في الوجود أو شاركها في الجنس وذلك لان فصل الشيء ان كان مختصاً بجنسه كان مميزاً له عما شاركه في الوجود وان كان غير مختص بجنسه كان مميزاً له عما شاركه في جنسه فالناطق ان كان مختصاً بالحيوان كان مميزاً للانسان عما شاركه في الوجود وان كان غير مختص بالحيوان لانه يقال على الملائكة كان مميزاً للانسان عما شاركه في الحيوان فقط لا عن كل ما شاركه في الوجود (قوله فصلاً مطلقاً) أى مميزاً تمييزاً مطلقاً أى غير مقيد بالتمييز عن ماهية دون أخرى بل هو مميز عن جميع الماهيات كناطق ويسمى الفصل القريب (قوله أو كان مشتركاً الخ) المناسب لقوله قبل فاما ان لا يكون ان يقول أو يكون وذلك مثل حساس فانه يميز ماهية الانسان عن الحجر والشجر والبساط لا عن الفرس اذ هو جزء من المشترك الذي هو جسم نام حساس متحرك بالارادة (فظهر) أن

جواب احتياج الناس الى المنطق أي جواب السؤال عن ذلك فاذا قيل الناس في أي شيء يحتاجون الى المنطق فالجواب في وقوع الخطأ في الاكتساب فظهر ان أياً هنا استفهامية وهي مجرورة متعلقة بيجتاجون قدماً للصدارة (قوله وذلك بيان الحاجة) المراد بالبيان هنا التبيين واسم الإشارة راجع للتقدير الواقع قبل قوله فعمل (قوله اذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم) أي لان الحاجة والغاية واحد بالذات (قوله قوانين كلية) أى قواعد كلية ووصفها بالكلية باعتبار كلية موضوعها وأطلق القانون على المنطق وهو قوانين تعبيراً عن الكل باسم الجزء وكانه إشارة الى ان تلك القوانين لا اشتراكها في جهة واحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد بمنزلة قانون واحد وقوله منطق أي مشتملة عليها وذلك بان تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول بان يقال مثلاً كل انسان حيوان موجبة كلية وكل موجبة كلية تنعكس جزئية وقوله على الجزئيات أى على جزئياتها

أي فروعها لأن الشائع إطلاق الجزئيات على أفراد المفهوم الكلي لا على القضايا التي تحت القضية الكلية بل الشائع إطلاق الفروع عليها أو جزئيات موضوعها (قوله بل العاصم حقيقة الخ) التحقيق أن العاصم حقيقة هو الله تعالى على رأي الاشاعرة وهو الحق أو الذهن الحافظ نفسه عن ترتيب المبادئ الفاسدة ترتيباً فاسداً وأما نفس المنطق ومراحاته والعلم بصحة النظر الوارد على الناظر وفساده المتوقف على مراعاة الناظر فاسباب الاولان بعيدان لكن الاول تنفك عنه العصمة عادة دون الثاني فتنفك عنه عقلاً والثالث سبب قريب (قوله هذا الإطلاق مجازي) أي مجاز عقلي لأن التجوز وقع في الاسناد لانه اسند الفعل الى السبب ويحتمل أنه مجاز لغوي مبني على تشبيه السبب بالفاعل حقيقة فيكون استعارة (قوله على بيان الحاجة) أي بيان أن الناس يحتاجون في المنطق الى أي شيء اخذوا من التعليل المذكور والمراد بالعلم هنا التصديق

لكن لا يكون تمام المشترك فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وجميع ما عداها إذ من الماهيات ما تكون بسيطة الاجزاء لها حينئذ يكون ذلك الجزء مميزاً للماهية عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلاً للماهية لانا لانني بالفصل الا ما يميز الماهية في الجملة (و) عرفوا الفصل بانه (هو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته) فالمقول على الشيء جنس يشمل الكليات وبقوله في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لأن النوع والجنس لا يقلان في جواب أي شيء هو بل في جواب ماهو كما سبق والعرض العام لا يقال في الجواب أصلاً وبقوله في ذاته يخرج الخاصة لانها وان كانت مقولة على الشيء في جواب أي شيء هو لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه ثم الفصل اما قريب واما بعيد لانه لا يخلو من أن يميز النوع عن حساس يميز عما ذكر لكن تميزه عن البسائط من حيث أنه جزء من المشترك والبسائط لا جزء لها وتميزه عن الحجر والشجر من حيث إنه لا احساس فيهما وان كانا مركبين فقول الشارح أو كان مشتركاً بين الماهية ونوع آخر أي كحساس فانه مشترك بين الانسان والفرس وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وحينئذ فلا يميز الانسان عن الفرس بل عن الشجر والحجر وعن الماهية البسيطة وظاهر قول الشارح حينئذ يكون الجزء مميزاً للماهية عن الماهيات البسيطة قضيته انه لا يميز عن غيرها مع أنه يميز عن غيرها كالحجر والشجر الا ان يقال ان ما ذكره بيان لاقل تمييز (قوله لكن لا يكون تمام الخ) أي لان الفصل هو الكلي الذاتي الذي لا يكون تمام المشترك بين الشيء وبين غيره قاله بعضهم (وفيه بحث) فان هذا يشمل جزء تمام المشترك وقول الشارح لا نفي بالفصل الخ قاصر فلا بد من زيادة ولا يكون تمام المشترك ولا جزءه ولذلك قال بعضهم وعلى هذا فالفصل هو الذي يميز الماهية في الجملة ولا يكون تمام المشترك بينهما وبين غيرها ولا جزءها ولا يرد الجنس لانه تمام المشترك ولا مثل الجوهر الناطق لان الكلام في الاجزاء المفردة (قوله ما تكون) أي ماهية تكون بسيطة (قوله لانا لا نفي) علة لقوله فيكون هذا الجزء فصلاً (قوله في الجملة) أي ما يميزها عن بعض الماهيات لا عن كلها وهذا هو الفصل البعيد والاولى ان يقول لانا لا نفي بالفصل الا ما يميز الماهية ولو في الجملة ليشمل الفصل القريب كالبعيد (قوله وعرفوا الفصل الخ) لم يقدر مثل ذلك في كلام المؤلف السابق واللاحق ولعله لا داعي لذلك (قوله المتعول) أي المحمول بالفعل وبلا مكان (قوله على الشيء) انما قال على الشيء ولم يقل على الكثرة المتفقة الحقيقة ليشمل الفصل القريب والبعيد فان القريب يقال على المتفقة الحقيقة والبعيد يقال على المختلفة الحقيقة فيقال زيد وعمر وناطق والانسان والشجر حساس (قوله أي شيء هو في ذاته) أي شيء خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر والاصل هو أي شيء يميزه فحذف المضاف فاقصص الضمير والمعنى في جواب أي شيء يميزه وقوله في ذاته حال أي حالة كون المميز ملحوظاً في ذاته وجزأ من أجزائه أو ان في بمعنى من وذاته بمعنى ذاتياته أي حالة كون ذلك المميز من ذاتياته أي من ذاتيات الشيء المقول عليه (قوله في جواب الخ) خرج الجزء أيضاً بناء على أنه يحمل لانه لا يقال في الجواب أصلاً (قوله لكن لا في جوهره) أي لكن ليس من جوهره وذاتياته وقوله بل في عرضه أي بل هو من عرضيات ذلك الشيء المقول عليه (قوله وذاته) عطف تفسير

مشاركه في الجنس القريب أو عن مشاركة في الجنس البعيد (فان ميز) الفصل النوع (عن المشارك) أي مشارك النوع (في الجنس القريب قريب) أي فهو فصل قريب كالناطق المميز للانسان عن مشارك في الحيوانية (أو) ميز النوع عن مشاركة في الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس المميز للانسان عن مشاركة في الجسم النامي والفصل أيضاً اما مقوم أو مقسم كما قال (واذا نسب) الفصل (الى ما يميزه) أي الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء (فقوم) أي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى انه داخل في قوامه وجزء له (و) اذا نسب (الى ما يميزه) على صيغة المضارع المعروف فضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه يعود الى ما اذا نسب الفصل الى شيء يميز الفصل النوع عن ذلك الشيء (فقسم) أي فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى انه محصل قسم (قوله فان ميز الفصل) المناسب أي الفصل باداة التفسير لانه ربما يتوهم من حذفها أن المصنف حذف الفاعل في غير محل حذفه مع انه ضمير ولا حذف (قوله قريب الخ) كان حقه ان يقول ففصل قريب وفصل بعيد لان كلا منهما اسم فلا يحذف منه شيء وليس من قبيل الصفة والموصوف (قوله في الجنس البعيد) كان الاولى ان يزيد فقط لئلا يصدق التعريف المستفاد من التقسيم على القريب اذا ما من فصل قريب الا وهو يميز عن كل مشارك في الجنس البعيد فناطق كما ميز الانسان عن الفرس والبغل والحمار المشاركة له في الحيوانية يميزه أيضاً عن الشجر المشارك له في الجنس البعيد وهو جسم نامي (قوله واذا نسب الفصل) الاولى أي الفصل باداة التفسير لانه تفسير للضمير المستتر النائب عن الفاعل فحذفها يوهن أن المصنف حذف نائب الفاعل (قوله الى ما يميزه) أي الى ماهية نوعية يميزها عن غيرها من الماهيات النوعية فناطق وحساس مثلاً اذا نسب كل واحد منهما للانسان كان مقوماً له وكذا صاهل اذا نسب للفرس وناهق اذا نسب للحمار وقولنا اذا نسب لماهية نوعية يخرج ماهية زيد والصنف الا ان يقال انهما داخلان في الماهية النوعية (قوله أي الى شيء) بمعنى نوع وقوله يميز الفصل ذلك الشيء اشار بذلك الى أن الصفة جرت على غير من هي له فكان على المصنف ابراز الضمير بان يقول ما يميز هو اياه (وقد يقال) إنه جار على مذهب الكوفيين مع رعاية الاختصار أو على قول من يقول إن ابراز انما يجب في غير الفعل وكذا يقال فيما بعده (قوله في قوامه) أي في حقيقته وقوله وجزء له عطف لازم على ملزوم (قوله الى ما يميزه) أي الى جنس يميز ذلك الفصل النوع عن بقية انواع ذلك الجنس ففعل يميز محذوف (قوله المعروف) أي المبني للفاعل (قوله فضمير الفاعل) الاضافة للبيان أي فالضمير الذي هو الفاعل يعود الى الفصل (قوله أي اذا نسب الفصل الى شيء) أي الى جنس وقوله عن ذلك الشيء أي عن باقي أنواع ذلك الشيء (قوله بمعنى أنه محصل الخ) انما قال ذلك لان ظاهر المصنف انه يجعله قسمين مع أنه ليس بمراد (قوله بمعنى انه محصل قسم له) أي لا يحصل قسمين فان غير الناطق مثلاً قسم من الحيوان حاصل من انضمام غير الناطق اليه أي الى الحيوان كما ان الناطق قسم منه حاصل من انضمام الناطق اليه وكان من قال الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجوداً وعدمه له قسمان وقال في قوله فقسم أي يحصل بانضمامه الى ما يميزه عنه قسم أو بانضمامه اليه وجوداً وعدمه قسمان (فان قلت) اذا انضم اليه ما يميز عنه

بخلاف التعريف فان الشروع في العلم موقوف عليه من حيث تصويره (قوله لان الشارح الخ) قال السيد قدس سره الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم أولاً ان لذلك العلم فائدة ما والا لا تمتع الشروع فيه كما ين في موضعه ولا يد ان تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر الى المشقة التي في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشروع فيه وطلبه مما يعد عبثاً عرفاً وبذلك يفترجده فيه قطعاً ولا يد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تقرّب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه عبثاً في نظره انتهى المقصود منه وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله وعلى تعريف العلم) أي تصويره أخذاً من من التعليل (قوله لما كان على بصيرة) هذا بناء على طريق القوم والمصنف رده في شرح الرسالة فارجع لرسالتنا التي نظمت جواهر البحوث المتقدمين ان كنت ممن

له فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالانسان يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميزه عنه كالحیوان يكون مقسماً له لانه اذا نسب الى الحيوان وانضم اليه صار حيواناً ناطقاً وهو قسم من الحيوان وكذلك النامي اذا نسب الى ما يميزه أي الجسم النامي يكون مقوماً له واذا نسب الى ما يميزه عنه يكون مقسماً له (و) الفصل (المقوم للعالي) أي الفوقاني من الجنس والنوع (مقوم للسافل) أي التحتاني منهما فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامي والمقوم للجسم النامي مقوم للحيوان وانما كان كذلك لان العالي كالجسم مثلاً داخل في قوام السافل أي الجسم النامي وجزء له فيكون العالي مقوماً للسافل واذا كان العالي مقوماً للسافل كان مقوماً أيضاً مقوماً للسافل لان مقوم المقوم مقوم واذا قرر هذا فنقول كل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل (ولا عكس) بالمعنى اللغوي فليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالي

حصل قسمان احدهما ما حصل بانضمامه الى ما يميز عنه والاخر مقابله فانضمامه الى ما يميز عنه وجوداً محصل القسمين (قلت) لا نسلم ذلك اذ الحاصل بانضمامه المذكور قسم بلاشك وأما حصول مقابله فلا اذا بقي ما يميز عنه غير مقيد به ولا بعده وهو ليس بقسم بل هو قسم (قوله) اذا نسب الى ما يميزه (أي الى النوع الذي يميزه وهو الانسان وقوله) واذا نسب الى ناطق وقوله الى ما يميز عنه أي الى الجنس الذي يميز ناطق النوع عن باقي أنواعه (قوله) وكذا النامي اذا نسب الى ما يميزه (أي الى النوع الذي يميزه وهو جسم نامي) (قوله) واذا نسب (أي نامي) وقوله الى ما يميز عنه أي الى الجنس الذي يميز باقي النوع عن بقية أنواعه وذلك الجنس مطلق جسم (قوله أي الفوقاني) أي الصادق بالتوسط ودفع بهذا ما يتوهم من ان المراد بالعالي ما لا جنس ولا نوع فوجه (قوله من الجنس والنوع) المراد بالجنس النوع الاضافي وليس المراد به الجنس الحقيقي لئلا يشكل مع ما تقدم من ان التقويم لا يكون الا مع النوع وأما مع الجنس فهو مقسم وبعبارة قوله من الجنس مراده به النوع الاضافي اذ هو الذي العالي منه فصل ومقتضي عطف النوع على الجنس المغايرة فيقتضي شموله للجنس العالي مع أنه بسيط الا ان يقال عطف النوع تفسير وعليه فقول الشارح بعد منهما راعى فيه تعدد اللفظ (قوله) فالفصل المقوم (الح) (حاصله) ان الجسم أعلى الأنواع الاضافية وهو جوهر مركب فقولنا مركب هذا فصل مقوم للجسم وتحت جسم نامي وفصله المقوم له نامي وتحت حيوان وفصله المقوم له حساس وتحت انسان وفصله المقوم له ناطق فالمركب كما قوم العالي وهو الجسم قوم كل ما تحته من الجسم النامي والحيوان والانسان ونامي كما قوم الجسم النامي قوم كل ما تحته من الحيوان والانسان وحساس كما قوم الحيوان قوم ما تحته من الانسان وناطق انما يقوم الانسان فقط (قوله) لان مقوم المقوم مقوم (أي لان مقوم المقوم لشيء مقوم لذلك الشيء فمركب المقوم الجسم المقوم للجسم النامي مقوم للجسم النامي وكذا يقال فيما بعده فنأى المقوم للجسم النامي المقوم للحيوان مقوم للحيوان وحساس المقوم للحيوان المقوم للانسان مقوم للانسان (قوله) ولا عكس (أي صحيح لهذه السككية وقوله) بالمعنى اللغوي وهو جعل الاول آخر والاخر اولاً وأما بالمعنى المنطقي فيعكس كما أشار اليه الشارح بقوله اذا الموجبة السككية لا تنعكس أي عند أهل هذا الفن كية أي لا تنعكس عندهم كية عكسا صحيحاً

اذ الموجبة السككية لا تنعكس كية نعم تنعكس جزئية فبعض ما يقوم السافل يقوم العالي (و) الفصل (المقسم بالعكس) أي بعكس الفصل المقوم فكل فصل يقسم السافل يقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع واذا حصل السافل حصل العالي لا محالة لسكون السافل أخص واستلزام وجود الاخص وجود الاعم فثبتت هذه الموجبة السككية وهي كل فصل يقسم السافل يقسم العالي وقد عرفت انها لا تنعكس كية فليس كل فصل يقسم العالي يقسم السافل بل تنعكس جزئية فبعض ما يقسم العالي يقسم السافل (الرابع) من السكليات (الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً) وفي العبارة بحث

(قوله) اذا الموجبة السككية لا تنعكس كية (استدلال على أنه ليس كل فصل الح) وفيه نظر (لانه انما يتم الاستدلال به اذا كان المراد بلا تنعكس كية لا يصح ان تنعكس كية وليس كذلك بل المراد لا يلزم ان تنعكس كية وحينئذ فيتوجه ان يقال يمكن ان تكون هي منعكسة كية وكذا يقال في قوله الآتي وقد عرفت انها لا تنعكس كية فليس الح) (قوله) فبعض ما يقوم السافل يقوم العالي (كنامي) فانه يقوم الحيوان الذي هو السافل ويقوم العالي الذي هو جسم نامي وكذلك حساس فانه يقوم الانسان وهو سافل ويقوم العالي وهو حيوان وكذلك التركيب فانه يقوم الجسم النامي وهو سافل ويقوم العالي وهو مطلق جسم ومثال الذي يقوم السافل ولا يقوم العالي ناطق فانه يقوم السافل الذي هو انسان ولا يقوم العالي الذي هو حيوان اذ لو قومه لكان كل حيوان ناطقاً ولا يقوم أيضاً الجسم النامي والا لكان جسم نامي ناطقاً ولا يقوم الجسم لانه لو قومه لزم ان جميع الاجسام ناطقة وهو باطل تأمل (قوله) والمقسم بالعكس (أي والفصل المقسم ملتبس بعكس الفصل المقوم وقوله) فكل فصل يقسم السافل أي الجنس السافل والمراد به ما كان تحت جنس آخر فشميل المتوسط (قوله) يقسم العالي (أي يقسم الجنس العالي والمراد به ما كان فوق جنس وقوله) تحصيله في نوع آخر أي تحصيل الجنس السافل في نوع (قوله) واذا حصل السافل (أي واذا حصل الجنس السافل في نوع حصل الجنس العالي في ذلك النوع لا محالة أي قطعاً) (قوله) واستلزام (عطف على كون أي ولا استلزام وجود الح) (قوله) كل فصل قسم السافل الح) فناطق كما قسم الحيوان قسم الجسم النامي وقسم مطلق جسم ونامي كما قسم الجسم قسم الجوهر (قوله) فليس كل ما يقسم العالي يقسم السافل (الا ترى ان نامي يقسم الجسم النامي وغيره ولا يقسم السافل وهو حيوان لانه لو قسمه لكان الحيوان بعضه نامياً وبعضه غير نامي وهو باطل) (قوله) فبعض ما يقسم العالي (يقسم السافل) (بيانه) ان ناطقاً مقسم للعالي الذي هو الجسم فانه يقسمه الى ناطق وغير ناطق ويقسم أيضاً حيوان الذي هو السافل فانه يقسمه الى انسان وفرس وغيرهما ومثال البعض الذي يقسم العالي ولا يقسم السافل نامي فانه يقسم الجسم الى نامي وغير نامي ولا يقسم السافل وهو حيوان لانه لو قسمه لزم ان يكون الحيوان تارة نامياً وتارة لا وهو باطل (قوله) المقول (أي المحمول حمل مواطأة ولو من غير سؤال كان يقال زيد ضاحك عمرو ضاحك الح) أو يقال زيد وبكر وعمرو أي شيء يميزهم حالة كونه من عرضياتهم فيقال ضاحك (قوله على ما) أي على افراد تحت حقيقة واحدة ولما كان هذا لا ينافي انه يقال على افراد حقيقة أخرى زاد لفظ فقط لاجل ان يفيد انه لا يقال على افراد حقيقة أخرى

المعلوم التصوري الح) جعل النشر على ترتيب ألف وارجع الضمير في يوصل الى المعلوم التصوري بالنسبة الى المطلوب التصوري والى المعلوم التصديقي بالنسبة الى المطلوب التصديقي وهو مشكل لانه يقتضي خروج البحث عن المعلوم التصوري من حيث الايصال الى المعلوم التصديقي وقيل الضمير في يوصل عائد على كل من المعلومين بالتأويل ان كان العطف بالواو وبلا تأويل ان كان باو كما في بعض النسخ نظراً للفظها وان كانت بمعنى الواو كما يراعي معناها فيعطف بها بعد بين نحو ما بين ساقع مهره أو ملجم واعترض بانه لا يبحث في المنطق عن المعلوم التصديقي من حيث الايصال الى التصور وهذا الصنيع يستلزمه وأجيب بان عدم البحث عنه ليس من هذا الفن بل لانه لم يوجد ولو وجد لكان البحث عنه من الفن قطعاً لان المنطق مجموع قوانين الاكتساب (قوله) فانحصر المقصود الاصلي (احتراز عن المقصود التبني وهو في الاول السكليات الخمس

لا يقتنع بأثر عن عين (قوله) وموضوعه المعلوم الح) ليس المراد ان موضوع مفهوم المعلومين والايصار أكثر المعلومات اعراضاً غريبة للحوقها بواسطة أمر أخص مثلاً الايصال الى السككية لا يعرض للتصوري الا بواسطة انه حد تام بل الموضوع افراد المعلومات التصورية والتصديقية على وجه الاطلاق والاحمال أي من حيث انها احد أوجه من غير التعرض لخصوصية شيء منها فلا يلزم ان يكون الحدود الجزئية المذكورة في العلوم موضوعاً لهذا الفن (قوله) لا مطلقاً (أشارة الى ان الحقيقة هنا للتقيد كقولهم الانسان من حيث انه يصح ويحول عنه الصحة موضوع علم الطب لا للتعميل كقولهم النار من حيث انها حارة تسخن ولا للاطلاق كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان جسم وانما كانا موضوعين له بتلك الحقيقة لا مطلقاً لئلا يلزم كون جميع مسائل العلوم من المنطق لان البحث في كل علم عن حال أحد المعلومين (قوله) من حيث ان ذلك

وفي الثاني القضايا وهذا جواب عما يقال ان أراد المصنف الايصال القريب أشكل بالعلمين من حيث الايصال البعيد أعني توقف الموصل القريب عليهما توقفاً بعيداً في المعرفة والحجة أو أبعدي الحجة فقط أو الأعم أشكل قوله يسمى معرفاً وقوله فيسمى حجة لان المسمى بذلك إنما هو الموصل القريب فيها وحاصل الجواب ان المراد الايصال القريب واقتصر عليه لانه المقصود الاصيل وأجاب الحفيد بان في الكلام استخداماً فذكر الايصال أولاً مراداً به الأعم وأعاد عليه الضمير مراداً به الأخص وأجاب المحقق الدواني بان ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا في قوة الحد يتألف من الامر الذي هو كذا والمعرف جزؤه كذا وقس عليه حال القضايا (قوله عن اعراضها الذاتية) الاعراض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو لذاته كالتعجب اللاحق

لان قوله الخارج يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لانها ليست خارجة عن الماهية وقوله فقط يخرج العرض العام لانه مقول على افراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجي فما عدا الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليها فيكون قيد قولاً عرضياً مستندركاً الا أن يحمل على انه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضحاً وتبعا للقوم الاللاحتراز والصواب حذفه لان قوله الخارج مفعول عنه ولعل اثباته سهو وقع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما قال في تعريفه (الخامس) من الكليات (العرض العام وهو الخارج (قوله يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل) أي لانها جزآن وقوله والنوع أي لانه تمام الماهية فلا يوصف بدخول ولا بخروج ثم ان جعل الشارح الخارج عن الماهية مخرجاً لغير العرض العام يقتضي انه فصل (وفيه) ان تقديمه على الجنس وهو المقول ممنوع على التحقيق فالاولى للشارح ان يجعل المقول جنساً وقوله على ماتحت حقيقة واحدة فصل مخرج للجنس وقوله فقط يخرج للعرض العام وقوله قولاً عرضياً أي حالة كون ذلك المقول عارضاً لماهية تلك الافراد مخرج للنوع والفصل وأما قوله الخارج عن الماهية فالاولى حذفه استغناء عنه بقوله عرضياً (والحاصل) ان الاولى للشارح ان يجعل اعتراضه متعلقاً بحذف قوله الخارج عن الماهية استغناء عنه بقوله قولاً عرضياً لانه واقع في مرتبته وهو التأخير عن الجنس لا بحذف قولاً عرضياً استغناء عنه بقوله الخارج عن الماهية لما يلزم عليه من تقديم الفصل على الجنس وهو لا يجوز على التحقيق (لا يقال) الخارج عن الماهية جنس والمقول الخ فصل والجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه يجوز أن يخرج به ما يشمله عموم فصله (لانا نقول) لاعموم هنا على ان قرينة التعاريف السابقة تدل على أن الجنس مقول لا الخارج عن الماهية فتأمل (قوله قيد قولاً) الاضافة للبيان فتأمل (قوله مستدركاً) أي لافائدة فيه (قوله والصواب حذفه) التعبير بالصواب لا يناسب قوله الا أن يحمل الخ لانه بعد الجواب لا يأتي التصويب فلاحسن أن يقول والمناسب حذفه (وقد يقال) انه عبر بالصواب اشارة الى أن ما ذكر من الجواب فاسد لان ما يذكر لبيان الواقع يكون مغايراً لما قبله وهنا ليس كذلك والتبعية للقوم لا تصح لان القوم يأتون باحدها لا بهما معاً كما فعل والخارج مفعول عنه في التوضيح (قوله من الناسخ) نسب السهو للناسخ للمصنف المحقق تقوية للاعتراض (قوله ولهذا حذفه) أي ولاجل هذا المترجي وهو كونه وقع سهواً حذف من العرض العام على انه حذفه من الخاصة أيضاً في بعض النسخ (قوله العرض العام) ليس المراد به ما قابل الجوهر كالشيء واليباض بل المراد به العرضي المنسوب للعرض لانه هو الذي يحمل حمل مواطاة فيقول الانسان ماش لا مشي وأبيض لا بياض (قوله وهو الخارج الخ) (فيه مامر) وقوله المقول عليها أي على حقيقة بدون قوله واحدة ويحتمل رجوع الضمير الى مامن قوله ماتحت حقيقة واحدة وأنت باعتبار معناها اذ هي واقعة على افراد كما سبق وكذا يقال في قوله وعلى غيرها (والحاصل) ان الضمير في عليها يحتمل رجوعه لحقيقة الواقعة في تعريف الخاصة ويحتمل رجوعه لما الواقع في تعريفها فالملحني على الاول المقول على حقيقة وغيرها كما في الانسان والفرس ماش والمعنى على الثاني المقول على الافراد التي تحت حقيقة والافراد التي غيرها كزيد وعمرو وهذا

المقول

المقول عليها وعلى غيرها) فقوله الخارج يخرج غير الخاصة وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة واحدة ويحتمل أن يسند اخراج النوع والفصل الى القيد الاخير لكن اسناد اخراجها الى الاول أوفق لخروج الانواع والاجناس والفصول به مطلقاً (وكل منهما) أي من الخاصة والعرض العام ينقسم الى أقسام فنقول في التقسيم (ان امتنع انفكاكاً) أي انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام (عن الشيء فلازم) اما (بالنظر الى الماهية) كالزوجية للاربعة فانها لازمة لماهية الاربعة (أو) بالنظر الى (الوجود) كالسواد للحبشي فانه لازم لوجود الحبشي وشخصه لا ماهيته اذ ماهيته الانسان والسواد لا يلزمه ثم اللازم سواء كان لازم الماهية أو لازم

الفرس والحمار ماشي (قوله المقول عليها) هذا لا ينافي قولهم ان العرض العام لا يقال في الجواب أصلاً لان المتنفي قوله في الجواب وأما قوله على افراد أي حملة عليها حمل مواطاة سواء كانت مجموعة أو مفردة فتأبث كزيد ماشي (قوله يخرج عنه غير الخاصة) أي وهو الجنس والفصل والنوع لان الاولين ليسا خارجين عن الماهية اذ هما جزآن منها والثالث تمامها فلا يوصف بكونه خارجاً عن الماهية لان الشيء لا يخرج عن نفسه ولا بكونه داخلاً فيها لان الشيء لا يدخل في نفسه (قوله الى القيد الاخير) هو قوله وعلى غيرها ولكن لا يخرج به الا النوع الحقيقي والفصل القريب (قوله لكن اسناد اخراجها الى الاول) أي قوله الخارج وقوله مطلقاً راجع للثلاثة فغناء في الانواع سواء كانت حقيقية أم اضافية وفي الاجناس سواء كانت عالية أم سافلة وفي الفصول سواء كانت قريبة أو بعيدة ولعل هذا هو وجه كون هذا الاحتمال أوفق من الاحتمال الثاني فان الفصل البعيد لا يخرج بالقيد الاخير وكذا النوع الاضافي ويحتمل رجوع قوله مطلقاً للفصول فقط وهو الاظهر لان الانواع الاضافية أجناس (قوله أي من الخاصة والعرض العام) اعلم أن العرض متى أطلق انصرف للعرض العام ولا ينصرف للخاصة وان كانت عرضاً أيضاً الا انها خاصة بافراد نوع بخلاف العرض العام فانه لا يختص بافراد نوع (قوله ينقسم الخ) فاللازم اما لازم للماهية أو لازم للوجود وكل منهما اما بين أو غير بين والاول اما بين بالمعنى الأعم واما بين بالمعنى الأخص والمفارق اما دائماً أو سريع الزوال أو بطيء (قوله اما بالنظر للماهية أو الوجود) فلازم الماهية هو الذي لا ينفك عن الشيء في الذهن ولا في الخارج ولازم الوجود هو الذي لا ينفك عن الشيء في الخارج فقط (قوله كالزوجية) المناسب كالزوج للاربعة لان الكلام في الكلبي الخارج عن ماهية افراد الذي يحمل على افراد الماهية والزوجية لا تحمل على الاربعة نعم يحمل عليها زوج (واعلم) ان الزوجية بالنظر للاربعة عرض عام لانها تقال عليها وعلى غيرها من كل ما تنقسم بمساويين كالسنة والثمانية والنظر للعدد أي كون العدد لا يخلو عنه خاصة (قوله لازمة لماهية الاربعة) أي ذهناً وخارجاً {قوله الى الوجود} أي الى الموجود أي الصنف الموجود أو الفرد الموجود خارجاً {قوله كالسواد} الاول كلاسود لما مر من ان الكلام في الكلبي الخارج عن ماهية افراد الذي يحمل عليها والذي يحمل على افراد الجنس أسود لاسود {قوله وشخصه} أي الخارجي {قوله سواء كان لازم الماهية} أي لازماً بالنظر للماهية أو بالنظر للموجود

(م - ١٤ - حواشي الحنفي)

موضوع العلم الشيء الفلاني
كما يؤخذ من تقريره
الآتي (قوله فلم يعرف
الشارع) أي يصدق قال
المصنف في شرح الرسالة
ولما كان التصديق بأن
موضوع المنطق أي شيء
هو موقوفاً على تصور
الموضوع عرفه وهذا أولى
من قولهم لما كان العلم بالخاص
موقوفاً على العلم بالعام
عرفه وذلك لأنه يؤهم
أن ما ذكره في موضوع
المنطق تعريف له وإفادة
لتصوره وليس كذلك بل
هو حكم مطلوب بالبرهان
ومفهوم موضوع المنطق
ليس إلا ما يبحث في المنطق
عن أعراضه الذاتية ولهذا
اختلفوا في أن موضوع
المنطق هو التصورات
والتصديقات أو المعقولات
الثانية مع اتفاقهم في مفهومه
على أن العلم بالخاص إنما
يتوقف على العلم بالعام إذا
كان العام ذاتياً له انتهى
فصل في تعريف
الدلالات الثلاث (قوله
وأحكامها) وهي لزوم
المطابقة لا تضمن والالتزام
من غير عكس واعلم أن
المصنف ذكر في هذا الفصل
مباحث الألفاظ فكان

الوجود إما (بين) وهو الذي (يلزم تصوره من تصور الملزوم) فقط ككون الاثنين ضعف
الواحد فانه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره لان من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف
الواحد وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المعبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين (أو) يلزم
(من تصورهما) أي تصور اللزوم والملزوم (الجزم) فاعل يلزم المقدر أي اللزوم البين يطلق
بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وعلى ما يلزم
من تصور اللزوم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعه فانه لا يلزم
من تصور الاربعه فقط تصور الانقسام لكن يلزم من تصور الاربعه وتصور الانقسام جزم
العقل باللزوم بينهما وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاعم وفي كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلاف
والمحققون على أنه غير كاف والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكرنا (أو غير بين) بالرفع
عطف على قوله بين أي اللزوم اما بين وهو ما ذكرنا واما غير بين (وهو بخلافه) أي بخلاف
البين (والا) عطف على قوله ان امتنع انفكاكه أي وان لم يتمع انفكاكه عن الشيء بأن كان
جائز الانفكاك عنه (فعرض مفارق) والعرض المفارق إما (أن يدوم) للمعروض كالفقر الدائم
(أو يزول) عنه (بسرعة)

كحكمة

كحكمة الحجل وصفرة الوجل (أو بطء) كالشباب والشيب فان قيل العرض المفارق كيف يدوم
فانه لو كان دائماً لم يكن مفارقاً قلت المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة بالفعل
أو لم تقع أصلاً فالدوام بحسب الواقع لا ينافي المفارقة بحسب الامكان
خاتمة أي هذه خاتمة لمباحث السكلي اعلم أن للسكلي ثلاث اعتبارات أحدها (المفهوم السكلي
ويسمى كلياً منطقياً) وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه (و) ثانيها (معروضه)
أي ما تعرض السكليه له ويسمى كلياً (طبيعياً)

(قوله كحكمة الحجل) أي كالحكمة الحاصلة عند الحجل أي الحياء وصفرة الوجل أي الصفرة
الحاصلة عند الوجل أي الخوف (قوله كالشباب والشيب) أي الهرم وظاهره أن كلا منهما يزول
بعد بطيء أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان الشيب يزول بالشباب كما ورد أن الخضرة بعد مضي كل
مائة وعشرين سنة عليه يزول هرمه ويعود له شبابه وكما ورد أن زليخا رجعت الى شبابها عند
تزوج يوسف عليه السلام بها على القول بأنه تزوجها وقال بعضهم قوله كالشباب والشيب لعل المراد
كالشباب مع الشيب فانه يزول به فالثالث واحد (قوله فان قيل) هذا السؤال وارد على قول
المصنف والافراق ثم تقسيمه الى كونه يدوم أو يزول فبحسب الظاهر لا يصح التقسيم فاجاب
بقوله الدوام بحسب الواقع لا ينافي المفارقة بحسب الامكان (قوله هذه خاتمة) هذا بناء على أن
التراجم معربة وانها خبر مبتدأ محذوف لعلها موقوفة لا معربة ولا مبنية لعدم تركها
مع العامل كما قيل بذلك (قوله لمباحث السكلي) جمع مبحث بمعنى محل المبحث وهي القضايا التي
يبحث فيها عن السكلي من حيث كونه جنساً أو فصلاً أو نوعاً أو خاصاً أو عرضاً عاماً أو
للأبحاث التي تتعلق بالسكلي من الحيثية المذكورة (قوله اعلم أن للسكلي) أي الواقع محمولاً على
شيء حمل مواطأة كالحیوان كالي (وقوله ثلاث اعتبارات وبقي اعتبار رابع وهو ماهية الحيوان من
حيث هي لكن لما لم يكن غرضه منوطاً به أسقطه عن درجة الاعتبار اهـ يس (والحاصل)
أنك اذا قلت الحيوان كلياً كان مفهوم الحيوان موصوفاً بالسكليه وكلي وصفاً له مفهوم الحيوان من
حيث كونه موصوفاً بالسكليه كلياً طبيعي ومفهوم السكلي الواقع صفة وهو ما لا يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة فيه من غير ملاحظة كونه حيواناً أو انساناً أو غير ذلك كل منطقي ومجموع
الموصوف وهو الحيوان والصفة وهو السكلي أي الهيئته المركبة من مجموع مفاهيمها أعني الجسم
النامي الحساس المتحرك بالارادة الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كلياً عقلي هذا توضيحه
(قوله المفهوم السكلي) أي مفهوم هذا اللفظ أي ما يفهم من لفظ كلي من غير ملاحظة شيء مخصوص
وقوله وهو ما لا يمنع الخ تفسير لما يفهم من اللفظ السكلي أي وهو شيء لا يمنع نفس تصوره الخ
هذا هو السكلي المنطقي وأفراد هذا السكلي انسان وحيوان وناطق وضاحك وماشئ (قوله ومعروضه)
أي معروض مفهوم السكلي أي ما صدق عليه مفهوم السكلي كالنسان وحيوان وناطق وضاحك
وماشئ فالحيوان كلياً طبيعي من حيث كونه معروضاً للسكلي المنطقي لامن حيث ذاته والحاصل
أن السكلي الطبيعي ما صدقات المنطقي أي الافراد التي يصدق عليها السكلي المنطقي كالحیوان وما
معه لكن لا من حيث ذاتها كما هو ظاهر كلام الشمسية بل من حيث كونها معروضة للسكليه

اذ يمكنه تعقل المعاني

والتغاير بين هذين المفهوم والمعرض ظاهر فان المفهوم هو مالا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه والمعرض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان والانسان مثلاً ومن المعلوم أن مفهوم الكلي ليس هو بعينه مفهوم الحيوان ولا جزءاً له بل خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره كالانسان والناطق مما تعرض له الكلية في العقل (و) ثالثاً (المجموع) المركب من المفهوم والمعرض ويسمى كلياً (عقلياً) فاذا تقرر هذا فنقول مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً لان المنطقي انما يبحث عنه ومعرضه يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة من الطبائع والمجموع المركب منهما يسمى كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل (وكذا الانواع الخمسة) من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يعتبر فيها الامور الثلاثة المذكورة فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية في جواب ما هو يسمى جنساً منطقياً ومعرض الجنس أي ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامي مثلاً يسمى جنساً طبيعياً والمجموع المركب منهما يسمى جنساً عقلياً وكذا النوع وسائر الكليات الخمس * واعلم ان الالف واللام في الانواع

المنطقية أي متصفة بعدم متنها للاشتراك (قوله المفهوم والمعرض) بدل من هذين وقوله ظاهر خبر عن التغاير (قوله فان المفهوم) أي مفهوم الكلي والمعرض أي معرض مفهوم الكلي (قوله وهو ما تعرض له الكلية) أي الحقائق التي تعرض لها الكلية المنطقية وأما في نفسها أي بقطع النظر عما عرض لها من الكلية المنطقية فلا تسمى كلياً طبيعياً خلافاً لصاحب التسمية (قوله ليس هو بعينه مفهوم الحيوان) وذلك لان مفهوم الحيوان جسم ناهي حساس متحرك بالارادة ومفهوم لفظ الكلي مالا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه وبين المفهومين تباين كلي لانه يمكن ان يتصور الحيوان ويففل عن كونه يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه (قوله مفهوم الحيوان ولا جزءاً له) خبر ليس (قوله بل خارج) أي بل امر خارج عنه لكونه وصفاً له (قوله لان يحمل على الحيوان) أي حمل الاوصاف على موصوفها كقولك الحيوان كلى أي الكلية المنطقية وصف للحيوان وليست عينه ولا جزءاً (قوله كالانسان) مثال للغير (قوله مما تعرض له الكلية في العقل) أي كما يعرض البياض للثوب في الخارج وهذا أي قوله مما يعرض بيان للغير وقوله في العقل متعلق بيعرض (قوله انما يبحث عنه) أي من حيث كونه جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصه أو عرضاً عاماً (قوله ومعرضه) أي من حيث إنه معرضه لامن حيث ذاته كامر (قوله طبيعة من الطبائع) أي حقيقة من الحقائق (قوله الا في العقل) أي والمنطقي أيضاً لا تحقق له الا في العقل ولا يقال يلزم من ذلك ان يسمى المنطقي عقلياً لان علة التسمية لا تقتضي التسمية على ان الكلي المنطقي وجد له حكمة تقتضي تسميته باسم آخر وهذا لا حكمة له الا هذه فسميها بمقتضاها وسمى المنطقي منطقياً نظراً للحكمة الاخرى فرقاً بينهما (قوله مفهوم الجنس) أي الواقع محمولاً في قولك مثلاً الحيوان جنس (قوله أي ما تعرض له الجنسية) أي والحقائق التي تعرض لها الجنسية المنطقية أي من حيث انها معرضة لها وموصوفة بها (قوله وسائر الكليات الخمس) أي باقيها وليس المراد جميعها والا لدخل ما تقدم من الجنس والنوع

عوض عن المضاف اليه وهو الضمير العائد الى الكلي أي وكذا أنواعه الخمسة فالكلي جنس تحته أنواع وهي الكليات الخمس فان قيل اذا كانت الكليات أنواعاً يلزم أن يكون الجنس نوعاً قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر (والحق وجود) الكلي (الطبيعي) في الخارج لا بمعنى الاستقلال بل (بمعنى وجود أشخاصه) وافراده فان افراده اذا كانت موجودة في الخارج وهو جزء من الافراد فيكون موجوداً في الخارج تبعاً وضمناً وأما الكلي المنطقي والعقلي (قوله عوض عن المضاف اليه) هذا مذهب الكوفيين أما عند البصريين في الكلام حذف أي وكذا الانواع الخمسة الكائنة أي للكلي يعتبر في كل واحد منها الامور الثلاثة المذكورة (قوله فالكلي) أي من حيث هو جنس (قوله يلزم ان يكون الجنس نوعاً) لا وجه لتخصيص السؤال بالجنس فانه جارفي اخواته ماعدا النوع فالظاهر أن يقول يلزم ان يكون كل واحد مما عدا النوع وهو الجنس والفصل والخاصة والعرض العام نوعاً (قوله قلت لا محذور الخ) الاولى ان يقول في الجواب المراد بالانواع الاقسام (قوله نوع باعتبار) أي باعتبار صدق مفهوم الكلي عليه (قوله جنس باعتبار) أي باعتبار مفهومه في نفسه وصلاحيته للقول على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما هو (قوله وجود الكلي الطبيعي) أي الحقيقة الكلية المعروضة للكلي المنطقي ثم ان قوله والحق وجود الخ ليس المراد وجود كل كلي طبيعي لان منها ما هو متمتع الوجود ومنها ما هو ممكن غير موجود كماهية الغناء بل المراد انه قد يكون موجوداً (قوله لا بمعنى الاستقلال) الاضافة للبيان (قوله بل بمعنى وجود الخ) الاضافة للبيان اي أنه وجد في الخارج في ضمن افراده (قوله وافراده) عطف تفسير وهذا بناء على حل الشارح له والذي اختاره المصنف في شرح الشمسية ما قاله بعضهم ان معنى وجود الكلي الطبيعي في الخارج وجود افراد في الخارج على صورة الكلي لا وجوده في ضمن افراده وكلام المصنف هنا ظاهر في هذا والحاصل ان الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج استقلالاً باتفاق لان الموجود في الخارج لا يكون الا جزئياً واختلاف هل له وجود في خارج الاعيان في ضمن افراده فيكون وجوده في الخارج تبعاً لانه جزء للافراد الموجودة وجزء الموجود موجود وهذا قول جماعة وتبعهم الشارح وذهب آخرون الى ان الكلي الطبيعي لا وجود له لا استقلالاً ولا تبعاً واختاره بعض الحققين قائلاً لانسل ان الكلي جزء للجزئي الموجود في الخارج اذ لو كان جزءاً له للزم ان يحل الشيء الواحد في أمكنة متعددة في آن واحد لان الحيوان الكلي متحقق في زيد وعمرو وبكر المختل في المسكان والاصناف فيلزم أنه موجود في المشرق والمغرب وأنه اسود وابيض وطويل وقصير وحي وميت وهذا باطل فلذا كان التحقيق ان الكلي الطبيعي امر اعتباري لا وجود له خارجاً أصلاً والموجود في الخارج جزئيات على صورة الكلي المرتسمة في العقل واما قولهم في تعريف زيد انه حيوان ناطق فهو تعريف ماهيته الاعتبارية لا الحقيقية واذا علمت ان كلا من حيوان وناطق لا وجود له في الخارج وانه مبين لزيد كان حمله عليه مثل حمل قائم عليه ولا منافاة أصلاً وما يدل على أنه لا وجود للكلي الطبيعي انه من ما صدقات الكلي المنطقي وقد قالوا بعدم وجوده كما قال الشارح وما ينبغي التنبيه له ان الماهية التي تحقق في الافراد على القول الاول هي الماهية لا بشرط شيء أما الماهية بشرط لشيء فهو الكلي من حيث كليته وهذا لا يحتوى

مقابلته بقوله وعلى جزئه يقتضي ذكر التمام لان العادة في البيان مقابلة التمام بالجزء قال الدواني ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب وعلى عين ما وضع له مع انه أخصر تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابلة النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض (قوله اللفظ) تفسير للضمير المستتر في وضع بحذف اداة التفسير وفيه اشارة الى ان الضمير في الصفة أو الصلة جار على غير من هو له وان حقه الابرار لان التقدير تمام معني أو المعني الذي وضع اللفظ له أي لذلك المعني (قوله كدلالة الانسان على الحيوان الناطق) فانه كما فهم لفظ الانسان فهم الحيوان الناطق منه بسبب العلم بوضعه له فالعلاقة فيها مجرد وضع اللفظ له والعلم به وناقش صدر الفضلاء في وضعه له ولو جعل اصطلاحاً فلا كلام فيه (قوله كدلالة الخ) في هذا التفريع نظر وكان ينبغي ان يقدم تعريف الدلالة ثم يبين انها لفظية وغير لفظية ثم يقسم غير اللفظية الى وضعية وعقلية

وطبيعية ثم اللفظية كذلك
ثم يعرف الوضع وبين ان
مراد المصنف الدلالة
اللفظية الوضعية كما فصل
غيره وهنا أمران لابد
من التعرض لهما الاول
قديقال العلاقة في الطبيعية
نوع من العلاقات العقلية
اذ فهم المعنى لكونه سبباً
للدال وأما اقتضاء طبع
السامع والالفاظ بالاختيار
فلا يزيد على تلك العلاقة
شيأً ويجاب بأنه لما كان
هذا القسم من هذه الدلالة
العقلية أعني ماسمى بالطبيعية
ممتازاً عن سائر الدلالات
العقلية من حيث انه يجوز
فيه تخلف المدلول عن
الدال فانه يجوز أن يتلفظ

فلم يثبت وجودها في الخارج والنظر فيه خارج عن الصناعة فلهذا ترك البحث عن وجودها
فصل في المعرفة وأقسامه * اعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده
والفكر اما لتحصيل الجهولات التصورية أو التصديقية فيكون للمنطق طرفان تصورات وتصديقات
ولكل منهما مبادي ومقاصد فبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها المعرفة والقول الشارح
والمصنف لما فرغ من مباحث مبادي التصورات شرع في المقاصد فقال (معرفة الشيء ما يقال
عليه) أي على الشيء (لافادة تصوره) فقوله ما يقال عليه جنس شامل
عليه الفرد والماهية بشرط شيء جنس الافراد (قوله فلم يثبت وجودها في الخارج) أي لان
وجودها في الخارج يقتضى تشخصها وهو ينافي كليتها (قوله البحث عن وجودها) أي في الخارج
(قوله خارج عن الصناعة) أي صناعة أهل المنطق أي خارج عن فن المنطق لانه انما يبحث فيه عن
المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول والتوصل المذكور لا يتوقف على
وجودها في الخارج (قوله فلان) أي فلاجل ان البحث عن وجودها خارج ترك المصنف البحث
عن وجودها وتعرض لوجود الطبيعي لتعلق الغرض به لانه يوصل للمجهول التصوري لانه يكون جنساً
ونوعاً ووصلاً وقديقال ان البحث عن وجود الطبيعي أيضاً خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة
الالهية الباحثة عن احوال الموجودات من حيث انها موجودة فالأظهر ان يقال انه بين وجود
الطبيعي لان فيه توضيحاً للامثلة التي مثلوا بها للسكلي المنطقي كحيوان وانسان وناطق وضاحك
وماشى وهذا يسوغ البحث عنه في كتب الفن وترك البحث عن وجود المنطقي مع ان فيه توضيحاً
لفهوم المنطقي لان العادة هي التوضيح بالامثلة وترك البحث عن وجود العقلى لمزيد غموضه

* فصل في المعرفة *

أي في بيان ماهية المعرفة (قوله وأقسامه) أي من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص
(قوله أن الغرض) أي المقصود (قوله الفكر) أي ترتيب أمور معلومة للتوصل الى مجهول
وحينئذ فصحته عبارة عن استجماع الشروط وفساده عبارة عن عدم استجماعها (قوله طرفان)
أي جزآن (قوله تصورات) أي ما أفاد التصورات من القول الشارح والتصور ادراك المفرد (قوله
وتصديقات) أي ما أفادها من الحجج والتصديق ادراك النسبة (قوله ولكل منهما) أي من التصورات
المجهولة والتصديقات المجهولة (قوله ومقاصد) أي مفيد لتلك التصورات والتصديقات (قوله فبادي
التصورات) أي فالمبادي التي تحصل منها مقاصد التصورات (قوله الكليات الخمس) (أي ماعدا
العرض العام لانه لا يأتي منه تعريف كما سبق قول (قوله ومقاصدها) أي المقصود لاجل افادتها (قوله
المعرفة والقول الشارح) أي لانه يقصد للتوصل به للمعرفة والعطف للتفسير (قوله لما فرغ من مباحث
مبادي التصورات) أي لما فرغ من القضايا التي يبحث فيها عن مبادي التصورات وهي الكليات
الخمس (قوله ما يقال) أي شيء يحمل عليه حمل مواطاة بان يجعل الشيء موضوعاً والمعرفة محمولا
وهذا شامل لحمل قائم على زيد في زيد قائم مثلاً ولكن قوله لافادة الخ يخرج به وحمل المعرفة على
المعرفة حمل ظاهر أي أنه حمل بحسب الصورة وفي الحقيقة ليس هناك حمل فاذا قلت الانسان حيوان
ناطق فالانسان في الصورة موضوع وحيوان ناطق محمول لكن ليس الحكم والحمل بمرا لا فادته

للمعرفة وغيره وقوله لا فادته تصوره يخرج ماعداه ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع انها يقالان
على الشيء لا فادته تصوره لانه لا يراد بالتصور تصوره بوجه ما والالجاز أن يكون الاغم والاخص
معرفاً لكونه لم يحجز كما سيجي بل المراد تصوره بالكونه كما في الحد التام أو بوجه يميزه عن جميع
ما عداه كما في غير الحد التام والرسم والجنس والعرض العام وان أفاد تصوره الشيء بوجه ما لكونه
لم يفيد تصوره بالكونه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه (فيشترط أن يكون) المعرفة (مساوياً)
للمعرفة بحيث يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر وكذا يشترط ان يكون (أجلى) وأوضح
من المعرفة وانما اشترط أن يكون مساوياً له

التصديق فينافي قول المصنف لا فادته تصوره وأيضاً المحكوم عليه في الحقيقة الافراد والتعريف
للماهية فالغرض انما هو كشف الماهية وتفسيرها وحينئذ فالمعنى على حذف أي التفسيرية فقوله
الانسان حيوان ناطق في معنى أي الحيوان الناطق (قوله للمعرفة وغيره) كقائم من زيد قائم وشامل
للكليات الخمس (قوله ولا ينتقض بالجنس الخ) أي بحيث يكون التعريف غير مانع (قوله مع انها يقالان
أي يحملان على الشيء) لا فادته تصوره فيقال الانسان حيوان والفرس ماش مع انهما ليسا بتعريف
وحينئذ فتعريف المعرفة بما ذكر غير مانع (قوله لانه لا يراد) علة لقوله لا ينتقض وقوله تصوره
بوجه ما الاولى تصوره ولو بوجه ما (قوله والالجاز ان يكون الاغم الخ) كما اذا قلت الانسان حيوان
(قوله والاخص) كما اذا قلت الانسان كاتب بالفعل وقوله لكونه لم يحجز أي وحينئذ فلم يكن المراد
بالتصور ما ذكر وهو التصور بوجه ما (قوله بالكونه) أي الحقيقة (قوله بل المراد الخ) فيه ان المراد
لا يدفع اليراد الا اذا قامت قرينة على ذلك المراد ولا قرينة هنا الا ان يقال القرينة حالية وهو ان
التصور متى أطلق لا ينصرف الا للتميز عن جميع الغير وذلك صادق على المميز بالكونه أو بوجه يميزه
عن جميع ماعداه وقول الشارح كما سيجي يدل على ان القرينة ما سيأتي وفيه ان ما سيأتي في الشروط
وهو خارج عن التعريف والقرينة لابد ان تكون في التعريف (قوله كما في الحد التام) الكاف استقصائية
وكذا يقال فيما بعده (قوله كما في غير الحد التام) وهو الحد الناقص والرسم بقسميه (قوله فيشترط
ان يكون المعرفة مساوياً للمعرفة) أي في الصدق وانما لم يقيد المصنف بذلك لانه هو الذي تنصرف
له المساواة عند الاطلاق بخلاف المساواة في المعرفة ولذا قيده فيما يأتي بقوله معرفة وهذا الشرط
هو المشار له بقول بعضهم لابد ان يكون المعرفة جامعاً ومطرداً ولا بد ان يكون مانعاً ومنعكساً
فلو كان التعريف أخص لكان غير جامع ولو كان اعم لكان غير مانع (قوله بحيث يصدق كل واحد
الخ) أي فالمعرفة والمعرفة متحدان مفهومهما وانما يختلفان بالاجمال والتفصيل فالمعرفة الماهية
الجملة والتعريف الماهية المفصلة (قوله أجلى وأوضح من المعرفة) أي بان يكون معرفته سابقة على
معرفة المعرفة ومقابل الاوضح الاخفى وهو ما لا يمكن معرفته الا بعد معرفة المعرفة ثم ان قوله
أجلى وأوضح افعل تفضيل ليس على بابه لاقتضائه ان المعرفة جلي مع ان الجلي لا يعرف والحاصل
ان المراد انه يشترط في المعرفة ان يكون جلياً وواضحاً بان تكون معرفته سابقة على معرفة المعرفة
لكن هذا الجواب فيه شيء لان اقتران افعل بمن العجالة للمفضل عليه يمنع من اتيانه على غير بابه
فانظره (قوله أجلى) أي وأجلى (قوله وانما اشترط الخ) اقتصر على تعليل اشتراط المساواة ولم يذكر

باسم الطبيعية لوجود اقتضاء
الطبع لذلك وأجيب بان
المراد من العقلية ما ليس
لغير العقل مدخل فيه
لأما للعقل مدخل فيه
والا كانت الدلالات كلها
عقلية ولا شك أن لغير
العقل في هذا القسم
مدخل الثاني انحصار
الدلالات في الاقسام الستة
استقرائي لا عقلى فان قلت
صرحوا بان ما ليس للوضع
والطبع فيه مدخل عقلية
فيصح الحصر العقلى بان
يقال ان كان لاحدها فيها
مدخل فوضعية أو طبيعية
والا فعقلية فلا يمكن قسم
آخر فلا يكون التقسيم
استقرائياً اذ الاستقرائي ما
يمكن عقلاً فيه قسم آخر قلت
قد عرفت من الجواب
الثاني عن الامر الاول
ان المراد بالعقلية ما لم يكن
لغير العقل فيه مدخل ولا
يلزم من ان لا يكون
للوضع والطبع مدخل ان
لا يكون لغير العقل مدخل
لجواز أن يكون لغيرها
مدخل فلا يكون من
الدلالات الثلاث الا انهم
تبعوا فلم يجربوا ذلك القسم
فحكموا بان ما لم يكن
للوضع والطبع فيه مدخل

لانه لا يخلو من أن يكون نفس المعرفة أو غيره لاسيما الى الاول لان المعرفة معلوم قبل المعرفة والشئ لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون غير المعرفة ثم ذلك الغير لم يحز أن يكون أعم ولا أخص لما سنده كره فتعين أن يكون مساويا أجلى وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف (بالأعم والأخص والمساوي معرفة والاخفى) وإنما لم يحز بالأعم لان المقصود من التعريف اما تصور المعرفة بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه والأعم لا يفيد شيئا منهما وإنما لم يحز بالأخص لانه أقل وجوداً في العقل وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى وإنما لم يحز بالمساوي معرفة لان المعرفة يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرفة وما يساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون أقدم معرفة فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون لتساوي الحركة والسكون معرفة وجهالة فإن من عرف أحدهما عرف الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر وإنما لم يحز بالاخفى لان المساوي لما لم يصح فلاخفى بطريق الاولى (والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم

تعليل اشتراط كونه أجلى لظهوره (قوله لانه) أى المعرفة (قوله نفس المعرفة) كما إذا فسرنا انسانا بانسان (قوله أو غيره) أى مغايراً ومختلفاً له بالاجمال والتفصيل والا فهو عينه في المعنى (قوله فلا يصح) مفرع على قوله يشترط أن يكون مساويا الخ وقوله بالأعم كان تعرف الانسان بالحيوان والأخص كان تعرف الانسان بالكاتب بالفعل وهذا محترز قوله مساويا (قوله والمساوي معرفة) كان تعرف الزرافة بأنها جسم يشبه جلدها جلد النمر وقوله والأخص كان تعرف النار بأنها جوهر يشبه النفس أو بأنها استقص فوق الاستقصات أى اصل فوق الاصول وهي الهواء والماء والتراب والنار وقوله والمساوي معرفة والاخفى محترز قوله أجلى والحاصل انه لا اشتراط تساويهما في الصدق لا يصح التعريف بالأعم ولا بالأخص ولا اشتراط جلاله لا يصح التعريف بالمساوي في المعرفة ولا بالاخفى (قوله وإنما لم يحز بالأعم) أى مطلقاً إذ هو المصروف اليه اللفظ عند اطلاقه (قوله لا يفيد شيئاً منهما) أى لان التعريف حينئذ شامل لغير المعرفة فلا يكون المعرفة متميزاً عما عداه (قوله بالأخص) يراد به ما يشمل الأعم من وجه (قوله لانه أقل) الظاهر ان اسم التفصيل ليس على بابه يعنى ان ملاحظة الأخص عند ملاحظة الأعم نادرة وما هو كذلك يكون اخفى (قوله يكون اخفى هذا يقتضي انه يستغنى بقوله والاخفى عن قوله الأخص والجواب انه ذكره لكونه مقابلاً للأعم وان الاول وقع في مركزه (قوله فلا تعرف الخ) أى وإنما نعرفها بأنها كونان في آئين في مكانين والسكون هو الكون الثاني في الحيز الاول (قوله لتساوي الحركة والسكون) أى لانهما حينئذ يكونان تقيضين والحاصل ان تعريف الحركة والسكون بالا كونان المذكورة من التعريف بالا جلى وتعريف الحركة بعدم السكون أو السكون بعدم الحركة من التعريف بالمساوي في المعرفة لانهما حينئذ تقيضان (قوله وإنما لم يحز بالاخفى) انما تعرض المصنف لنفي صحته بعد اشتراط المساواة لهجر الدلالة الالتزامية في البيان ولكونه ضد الأجل (قوله فلاخفى بالطريق الاولى) فيه انه لا حاجة حينئذ لقوله الاخفى بعد قوله المساوي على هذا الا ان يقال انه ذكر للتوضيح (قوله والتعريف بالفصل حد وبالخاصة رسم) فيه ان التعريف صفة للشخص المعرفة والحد والرسم ليسا وصفين له وحينئذ فلا يصح حملهما عليه فكان الاولى أن يقول تحديد وترسيم أو يقول والفصل القريب المعرفة به حد وبالخاصة المعرفة به رسم الا ان يقال ان التعريف صار حقيقة عرفية في

فان

فان كان (الفصل القريب أو الخاصة) مع الجنس القريب فقام (اما حد ان كان بالجنس والفصل القريبين واما رسم ان كان بالخاصة والجنس القريب (والا) أى وان لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع الجنس القريب بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد (فناقض) اما حدان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد واما رسم ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد فالمعرف أربعة أقسام الاول الحد التام وهو بالفصل والجنس القريبين الثاني الحد الناقص وهو بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد الثالث الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب الرابع الرسم الناقص وهو بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) فلا يصلح معرفاً لقصوره عن افادة التعريف ولا جزء معرف لانه لو كان جزءاً لكان اما مع الخاصة أو الفصل

الحد والرسم أو ان المصدر بمعنى اسم الفاعل والباء في قوله بالفصل للتصوير تأمل (قوله حد) المناسب ان يقول تحديد وترسيم لان المبتدأ وهو التعريف فعل الفاعل او يقول والفصل القريب المعرفة به حد وبالخاصة المعرفة بها رسم فتأمل وحاصل ما ذكره ان الحدية موكولة للفصل القريب والرسمية موكولة للخاصة والتمام موكول لمصاحبة الجنس القريب لما ذكره والنقصان موكول للجنس البعيد او عدم ذلك الجنس رأساً (قوله فان كان الفصل الخ) الاولى ان يقول أى كل من الفصل والخاصة لان الواجب ثنية الضمير فالافراد للتأويل بكل (قوله اما حد الخ) يشير الى ان المراد بقوله فقام حد تام أو رسم تام اذ الاسم الحد التام والرسم التام وانما كان التعريف بالجنس والفصل القريبين تاماً لكونه بجميع الذاتيات وكان التعريف بالجنس القريب والخاصة رسماً تاماً لمشايمته للحد التام للاشمال على الجنس القريب مع التقييد بما يخص المعرفة (قوله فناقض) وكما كان الجنس أبعد كان النقصان أدخل (قوله ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد) انما سمي حداً لما مر ونقصاً لتقص بعض الذاتيات (قوله ان كان بالخاصة وحدها أو بها الخ) انما سمي رسماً لما مر ونقصاً لتقصه عن التام (قوله أربعة) أى اجمالاً حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص ولو نظرت لافرادها لكانت ستة بحسب الاستعمال وان كانت القسمة العقلية تقتضى أكثر من ذلك كما اذا قلت الانسان هو الحيوان الناطق الضاحك بان تجمع بين الجنس والفصل والخاصة (قوله ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) أى لا وحده ولا مضموماً للفصل أو الخاصة وقوله ولم يعتبروا أى أكثرهم وان كان محققوهم اعتبروا التعريف به ولو وحده لانه يفيد تصور المعرفة بوجه ما ولان ضمه مع الخاصة أكمل من الخاصة وحدها (قوله فلا يصح معرفاً لقصوره الخ) وذلك لانك اذا عرفت الانسان بأنه متفلس لا يميزه تمييزاً تاماً فلذلك لا يصلح معرفاً (قوله ولا فائدة في ضمه مع أحدهما) أى لان تمييز المعرفة تمييزاً تاماً فالحاصل بذلك الاحد وقد يقال هما مغنيان أيضاً عن الجنس فان حيوان مع ناطق أو ضاحك لا فائدة فيه ويحاج بان في ذكره فائدة لا تؤخذ منهما وهي بيان جزء من الماهية بخلاف ما اذا ضمنا متفلس مع ناطق فليس فيه فائدة لانه ليس من أجزاء الماهية وقوله ولا فائدة الخ أى لان الغرض من التعريف اما التمييز التام أو الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما وحينئذ فلا فائدة في ضمه مع أحدهما اذ تمييز المعرفة فقط وعلى هذا لا يتوجه

لو لم يعلم لم يفهم الثاني من الاول أصلاً وان ثبت الوضع في نفس الامر وكان المناسب أن يعبر كغيره بدل اذا التي هي للاهمال فتصير القضية معها في حكم الجزئية بمقتضى التي هي من سور الكلية لانه لا بد في الوضع من فهم الثاني

عند فهم الاول في جميع الاحوال والاقوات (قوله فهم الثاني) أو ردد على كل من تعريفهم الدلالة والوضع انه اذا كان الموضوع له أو المدلول حاضراً في ذهننا وعلمنا الموضوع أو الدال لم يلزم منه حصول الموضوع له أو المدلول عليه لانه كان حاصل قبله فلو حصل منه لزم حصول الحاصل مرة ثانية وهو محال فلا يصدق تعريف الوضع والدلالة على شئ أصلاً اذ ما من شئ الا وقد يعلم ولا يفهم منه الثاني أى اذا كان الثاني حاضراً فلا يصدق

انه اذا فهم فهم منه وأحسن ما يجيب به ان المراد من الفهم بعموم المجاز ما هو أعم من الحصول والتوجه فالعنى اذا فهم الاول فهم الثاني اما بالحصول والتوجه فقط وعلى هذا لا يتوجه

ولا فائدة في ضمه مع أحدها فهذا سقط العرض العام من الاعتبار في التعريفات وإنما ذكر في باب الكليات استيفاء لأقسام السكلي وأعلم أن المتأخرين اعتبروا في التعريف أن يفيد تصور المعرفة إما بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعدها فهذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف أصلاً فالتعريف سواء كان تاماً أو ناقصاً لم يجوز بالأعم والأخص عندهم وأما المتقدمون فاعتبروا التصور بالكنه أو بوجه ما سواء كان التصور بوجه يميزه عن جميع ماعده أو عن بعض ماعده والامتناع عن جميع ماعده ليس بواجب عندهم فلهذا جوزوا التعريف بالأعم والأخص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام كما قال (وقد أجزاني) التعريف (الناقص أن يكون أعم) من المعرفة وهذا إشارة إلى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند الحقين فإن قيل كما أجزاني في التعريف الناقص كون المعرفة أعم كذلك أجزاني أن يكون أخص فلم تركه المصنف قلت لأن قرب الأخص إلى المعرفة أكثر من قرب الأعم فإذا جوزوا التعريف بالأعم فتجوز الأخص بطريق الأولى فلهذا لم يذكره

التمييز التام إنما حصل بإحدهما وصار ذكر العرض مع أحدهما مستغني عنه وقوله لكان إما مع الخاصة أو الفصل أي لامع الجنس لما علل به من عدم صلاحية معرفة والحاصل أن العرض وحده أومع الجنس قاصر عن إفادة التعريف لعدم إفادة التميز التام وإذا ضم للخاصة أو للفصل فالتميز التام إنما حصل من الخاصة أو الفصل والعرض لا فائدة فيه (قوله ولا فائدة في ضمه مع أحدهما) أي بحيث تعرفه بالماشي الضاحك أو الماشي الناطق (قوله شرطوا المساواة) أي في الصدق لافي المعرفة إذ لا يصح (قوله وأما المتقدمون فاعتبروا الخ) وأيده بعضهم بأنه لو اشترطت المساواة لكان الفن قاصراً فإنه كما يكون المطلوب من التصديق اليقين وبمجرد العزم والظن فكأن يكون المطلوب من التصور الدخول بالوجه الأعم والأخص (قوله والامتناع عن جميع ماعده) أي فقط ليس بواجب عندهم (قوله بالتعريف الناقص) أي سواء كان حاداً أو رسمياً وقوله دون التام أي سواء كان حاداً أو رسمياً (قوله وقد أجزاني الخ) هذا مقابل لقوله فلا يصح بالأعم والأخص فالأولى أن يذكره عقبه قبل قوله والتعريف بالفصل القريب الخ لاتصاله به إلا أن يقال لما كان معرفة هذا المقابل لها توقف على معرفة الناقص لقول المصنف وقد يجوز في الناقص الخ ناسب تقديم قوله والتعريف الخ ثم إن ما ذكره من تجويز أعمية التعريف الناقص وأخصيته مشكل لأن التعريف الناقص إما حاداً أو رسمياً وقد اعتبر في الحد الناقص الفصل القريب واعتبر في الرسم الناقص الخاصة ولا تنافي بين الأعمية والأخصية مع وجودها وقد يجاب بأن الخاصة تارة تكون شاملة وتارة غير شاملة فالكتاب والضاحك بالقوة شاملة وبالفعل غير شاملة فإذا عرف الإنسان بالكتاب والضاحك بالفعل أو بالجسم الضاحك بالفعل كان رسمياً ناقصاً وهو تعريف بالأخص والمتقدمون يجوزون للتعريف بالأعم والأخص يرون أن الحد ما كان بالذاتيات كلها أو بعضها فإن كان بكليها كالجنس والفصل القريبين فحد تام وإن كان ببعضها كالجنس فقط أو الفصل فقط أو الفصل مع الجنس البعيد فهو حد ناقص وحينئذ فيجوز التعريف عندهم بالجنس فقط وهو أعم من المعرفة فتأمل (قوله أكثر من قرب الأعم) أي لأن الأعم يشمل المعرفة وغيره والأخص وإن لم يصدق علي جميع أفراد المعرفة إلا أنه خاص به لا يوجد

اعتماداً

اعتماداً على فهم المتعلم واختصاراً في العبارة وهذا كما قال في تعداد ما لا يقع معرفاً فلا يصح بالأعم والأخص والمساوي معرفة والآخرى فترك المبين مع أنه لا يقع معرفاً أيضاً واعتبره بناء على أن التعريف لما لم يجوز بالأعم فالمبين بطريق الأولى لأنه في غاية البعد عن المعرفة والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص لم يجوز عند المتقدمين مطلقاً أي في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يجوز في التعريف التام أيضاً وأما في الناقص فجائز (كاللفظي) أي كالتعريف اللفظي فإنه يجوز أيضاً بالأعم والأخص (وهو) أي التعريف اللفظي (ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ)

في غيره هذا حاصله (قوله اعتماداً على فهم المتعلم) أي فهمه ذلك من المعلم (قوله وهذا) أي إسقاط الأخص هنا مثل قوله في تعداد ما لا يقع معرفاً حيث أسقط المبين لعله مما ذكره بالأولى (قوله فلا يصح الخ) بدل مما قاله الخ (قوله فترك المبين) أي لأنه ترك الخ فهو علة لقوله وهذا كما قال الخ (قوله فالمبين بالطريق الخ) قد بحث فيه بأنه إنما تركه لخروجه من اعتبار الحمل في المعرفة ولكن يشك في ذلك بالأخص مطلقاً فإنه لا يحمل إلا أن يقال أنه يقال عليه في الجملة والحق أن المبين والأخص خرجا بقول المصنف معرف الشيء ما يقال عليه أي ما يصح حمله عليه وهذا ليس كذلك (قوله كاللفظي) أعلم أنه اختلف في التعريف اللفظي هل هو تعريف حقيقة وأنه قسم من أقسام التعريف أو ليس تعريفاً قال الخطابي في حواشي التلويح والاكثرون على الفرق بين التعريف اللفظي والاسمي فأنهم قالوا التعريف قسمان تعريف بالحقيقة وتعريف بحسب اللفظ اه إذا علمت هذا فقول المصنف كاللفظ الكاف إما للتشثيل أو للتشظير فإن قلنا إن التعريف اللفظي من المعارف فتكون للتشثيل والعكس العكس (قوله فإنه يجوز أيضاً بالأعم) كما إذا قلت في تعريف العقار الذي هو ماء الغيب المسكر وكقولك في تعريف العسجد النقد فهذا تعريف بالأعم وقوله والأخص كما إذا قلت في تعريف المسكر عقار وفي تعريف النقد ذهب إن قلت أن التعريف اللفظي قد عرفه بعضهم بأنه تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر عند السامع والمرادف لا يكون أعم ولا أخص قلت هذا التعريف تجريبي لا تحقيقي إذ التعريف اللفظي ليس بالزعم أن يكون مرادفاً بل قد يكون أعم وأخص كما علمت (قوله ما يقصد الخ) أي لفظ واضح الدلالة يقصد به تعيين أي تفسير مدلول اللفظ الغير الواضح الدلالة على المعنى وهذا تعريف لنوع من اللفظي وهو ما إذا كان المرادف كالتفسير البر بالقمع والنصف بالاسد والعقار بالجر إلا أن يقال المراد ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ ولو كان ذلك التفسير في الجملة فيشمل ما إذا كان أعم أو أخص وقوله وهو ما يقصد الخ هذا مشكل لأنه لا يساوي التعريف اللفظي بل مبين له لأنه لم يقصد به تفسير المدلول وبيانه لظهوره عند المخاطب بل القصد به بيان أن اللفظ موضوع لذلك المدلول إلا أن يتكلف ويقال المراد تفسير مدلول اللفظ من حيث إنه مدلول اللفظ حتى يرجع المقصود إلى أنه تفسير مدلول اللفظ (قوله تفسير مدلول اللفظ الخ) فيه أن ذلك صادق على التعريف الحقيقي كحيوان ناطق فما الفرق بينهما قلت الفرق أن الحقيقي القصد به تفسير الماهية الجملة وبيان احتوائها وتحصيل صورتها في ذهن المخاطب لا تفسير مدلول لفظ إنسان وإن كان بيان المدلول حاصل من التعريف فهو حاصل غير مقصود وإن اللفظي القصد به بيان ما وضع له اللفظ أي بيان مدلوله الذي وضع بازائه فقول المصنف تفسير مدلول اللفظ

الانتقال إلى كل منها إذ السكل لا يتعقل بدون الجزء لعلاقته هي الوضع والجزئية وعدم انفكاك الجزء فليس كل دلالة على أحدهما تضمننا بل ما كان في ضمن دلالة على المجموع وفهم أحدهما لافي تلك الحالة ليس تضمننا لأنه ليس مجرد العلاقة السابقة بل لعلاقة أخرى وهنا بحث وهو إذا علم أن اللفظ موضوع لشيء معين وغيره ولم يعلم ذلك الغير بعينه فكما سمع اللفظ فهم الجزء بسبب أنه جزء مع أنه ليس في ضمن السكل فهذه الدلالة أن كانت تضمنية لم يصح قولهم أن التضمن في ضمن المطابقة وإن لم تكن تضمنية فسد التعريف والاختصار في الثلاثة فإن قلت إذا فهم اللفظ فهم الجزء من شيء ما مجمل ففهم الجزء في ضمن السكل في الجملة قلت المراد بالسكل المدلول المطابق كما صرح به السيد وذلك ليس مدلولاً مطابقاً فإن اللفظ لم يوضع لهذا الجمل بل لما صدق عليه فلم يكن التضمن في ضمن المطابقة حقيقة ويمكن أن يقال

الجزء مفهوم في ضمن الكل المطابق ضمناً تقديرًا كما يأتي عند قول المصنف وتلزمها المطابقة ولو تقديرًا (قوله وعلى الخارج أي اللازم الخ) قيل حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الاقسام الثلاثة عقلي أي مما يجزم به العقل بمجرد ملاحظة مفهوم التقسيم ولا يجوز قسمًا آخر وأورد عليه ان الالتزام ليس مجرد الدلالة على خارج كما يفهم من ظاهر كلام المصنف بل الدلالة على الخارج اللازم فجاء قسم آخر وهو الدلالة على الخارج الغير اللازم وان كان غير واقع وأجاب الدواني بأن لزوم شرط تحقق الدلالة الالتزامية وليس معتبراً في حده ولذا شرط فيه اللزوم ولو دخل في مفهومه لغي الاشتراط وأورد عليه العصام انه لا بد من تقييد التعريفات بالحيثية لدفع انتقاص بعضها ببعض ولو لم يعتبر اللزوم في مفهوم الالتزام لم يمكن التقييد بالحيثية اذ يصير المال الالتزام هو الدلالة على الخارج من حيث هو خارج والدلالة

بأن لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معني فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعني كقولنا الغضنفر الاسد والعقار الحمر وليس هذا تعريفاً حقيقياً يراد به افادة تصور غير حاصل انما المراد تعيين ماوضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه موضوع بازائه وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظ كذا

(المقصد الثاني) في التصديقات ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها أيضاً مبادئ ومقاصد فبأدبها القضايا وأقسامها وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها فلذا قدم القضايا أي من حيث إنه مدلول فخرج الحقيقي والى هذا اشار الشارح بقوله فيفسر أي اللفظ بلفظ الى آخره ومحصله ان المقصود من التعريف اللفظي تعيين مدلول اللفظ من حيث كونه مدلولاً بخلاف الحقيقي فان المقصود منه تعيين وتفسير الماهية الجملة قال الشيخ الملوي التعريف الحقيقي ما يقصد به تعيين الماهية من حيث احتوائها على أجزائه انتهى ولذا قالوا التعريف اللفظي لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد تعيين صورة حاصلة من بين الصور ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازاء هذه الصور (قوله بان لا يكون الخ) فيه اشارة الى ان المراد بقوله تعيين مدلول اللفظ من حيث انه مدلول اللفظ (قوله والعقار الحمر) المراد ان لفظ العقار موضوع للخمر وأما الذي يقصد به تحصيل مفهوم الحمر مثلاً فهو تعريف اسمي (قوله وليس هذا) أي التعريف اللفظي تعريفاً حقيقياً يراد الخ أي لان التعريف الحقيقي يراد به افادة تصور غير حاصل والتعريف اللفظي يراد به تعيين ما وضع له اللفظ من بين جميع المعاني الحاصلة عند المخاطب لاجل ان يلتفت اليه ويعلم ان اللفظ موضوع بازائه مثلاً اذا قال السائل ما الانسان فقلت له حيوان ناطق فقد فسرت وبيئت له تلك الماهية الجملة وحصلت عنده صورة الماهية المفصلة حيث بيئت له اجزاءها واذا قال السائل ما الغضنفر فقلت له الاسد فالتخاطب لم يجهل حقيقة الاسد بل متصور لها كغيرها فلم تنفد بجوابك حصول صورة الاسد في ذهنه لحصولها فيه قبل جوابك له وانما أفدته ان هذه الحقيقة دون غيرها من الحقائق الحاصلة عندك موضوع بازائها لفظ الغضنفر ولما كان مال هذا للتصديق وكأنك قلت له الغضنفر موضوع للاسد قال بعضهم التعريف اللفظي ليس تعريفاً اصلاً فضلاً عن كونه ناقصاً (قوله وانما المراد تعيين ماوضع له اللفظ) أي بلفظ أوضح منه مرادف له أو اعم منه أو أخص (قوله وخاصله) أي حاصل التعريف اللفظي (قوله من بين) متعلق بتفسير أي تعيينها من بين سائر الصور بانها الخ أي بخلاف التعريف الحقيقي فانما المقصد به تعيين وتفسير الماهية الجملة التي هي معنى اللفظ بدون الالتفات الى تعيين مدلول اللفظ من حيث كونه مدلولاً وان كان حاصل التزاما (قوله بلفظ كذا) أي من اللفظ الخفي كالغضنفر والعقار في الامثلة السابقة

فصل في التصديقات (قوله من مباحث التصورات) أي من القضايا التي يبحث فيها عن التصورات وقوله ومبادئها ومقاصدها عطف لتفسير التصورات (قوله وأقسامها) أي من كونها شرطية أو حتمية بأقسامها (قوله وأحكامها) كالعكس والتناقض وتلازم الشرطيات وان كان المصنف لم يذكر هذا الثالث أو ان المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله لتوقف المقاصد الخ) أي توقف الكل على جزئه المركب منه

وقال في تعريفها (القضية قول يحتمل الصدق والكذب) فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلي المركب جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييدية والانشائية والخبرية المشكوكية وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها فان قيل الخبرية المشكوكية محتملة للصدق والكذب فتكون داخلة في التعريف قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم والمشكوكية عارية عنه كما عرفت في صدر الكتاب فتكون خارجة

(قوله وقال في تعريفها) أي في تعريف مفردا وهو القضية لان التعريف انما هو للحقائق لا للافراد (قوله الصدق الخ) المراد بالصدق مطابقة النسبة الكلامية ايجابية أو سلبية للواقع والكذب عدم مطابقتها له (قوله وهو اللفظ المركب) بان تلفظت بزيد قائم مثلاً (قوله أو المفهوم العقلي وهو القضية العقلية التي أجريتها على قلبك من غير تلفظ بها) كما اذا أجريت على قلبك زيد قائم فيقال لذلك قضية كما يقال على اللفظ قيل على سبيل الحقيقة فيهما وقيل في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز وقوله وهو اللفظ المركب هذا تفسير للقول عند المناطقة وهو عندهم لا يكون الا مركباً وأما عند النحاة فهو شامل للمفرد والمركب (قوله من المركبات) بيان للغير (قوله التقييدية) كحيوان ناطق (قوله والانشائية) كما ضرب (قوله والخبرية المشكوكية) أي المشكوك في نسبتها كما اذا قلت زيد قائم وكنت شاكاً في ثبوت القيام له وعدمه (قوله يخرج ماعدا القضية) أي لان منشأ احتمال الصدق والكذب الاشتغال على نسبة هي حكاية أمر واقع فان شأن الحكاية ان تتصف بالمطابقة وعدمها والنسب الانشائية والتصورات ليست حكاية عن أمر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب (قوله فان قيل الخبرية المشكوكية) أي المشكوك في نسبتها هل هي مطابقة للواقع أولا (قوله المحتمل للصدق والكذب هو الحكم) أي النسبة الكلامية لانها يقال لها أيضاً حكم وقوله والمشكوكية عارية عنه أي عن الحكم ان اراد الحكم بمعنى الايقاع والاتزاع أي ادراك أي النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو مسلم لكن هذا لا يضر لانه ليس المحتمل للصدق والكذب وان اراد عارية عن الحكم بمعنى النسبة الكلامية المحتملة للامرين فلا نسلم عروها عن ذلك (قوله هو الحكم) مراده به ادراك الوقوع أو الالواقوع ويقال له ان المحتمل للصدق والكذب النسبة الكلامية التي هي مورد الايجاب والسلب كثبوت القيام لزيد في زيد قائم وحيث ان الخبرية المشكوكية داخلة في التعريف قطعاً لاشتغالها على نسبة محتملة للصدق والكذب (قوله كما عرفت) يقال له تقدم ان التصديق مبان للقضية فالتصديق عبارة عن الحكم أي ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة سواء كان ذلك الادراك على وجه اليقين أو الاعتقاد أو الجهل المركب أو التقليد وحيث ان الشاك لا حكم عنده وخبره خال عن الحكم بهذا المعنى وأما القضية فهي القول المحتمل للصدق والكذب من حيث ذاته أي بقطع النظر عن قائله فتقيد الحيثية مراعي في تعريف المصنف وحيث ان يدخل في التعريف الكلام المقطوع بصدقه بالنظر لقائله أو لمطابقته للواقع جزماً نحو كلام الله وكلام رسوله وقولك السماء فوقنا والارض تحتنا فان هذا محتمل للصدق والكذب من حيث ذاته وان كان غير محتمل للكذب بل مقطوع بصدقه بالنظر لقائله أو مطابقته للواقع ويدخل أيضاً الكلام المقطوع بكذبه بالنظر لقائله أو لعدم مطابقته للواقع نحو قول مسيئة ونحو قولك

لا تسبب عن الخروج بدون ضمنية اللزوم وأما وجه اشتراط اللزوم مع اعتباره في المفهوم فهو ان المعتبر في المفهوم اللزوم المطلق والشرط اللزوم الذهني واعلم انه أورد على تعاريف الدلالات انه يجوز ان يكون معني واحد تمام الموضوع له وجزءه ولازمه بأن يكون اللفظ تارة موضوعاً لمعني وتارة أخرى لذلك المعني مع ملزومه وتارة أخرى للملزومه فقط كما اذا وضع لفظ الشمس للنور فقط ووضع له مع القرص وأيضاً للقرص فقط فيصدق على دلالاته على النور التعاريف الثلاثة ودفع هذا القوم بقييد الحيثية في التعاريف والمصنف لم يقيد بها لعله لما ذكره في شرح الرسالة في بحث الكليات الخمس ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات قيد الحيثية مراعي فيها ذكر أو لم يذكر فالمعني دلالة اللفظ على تمام ماوضع له من حيث انه تمام ماوضع له وهكذا وللقوم في هذا الحل كلام طويل وأورد على الحصر في الدلالات

واعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والمشكوك ليس كذلك بل بالجواز أما باعتبار أن صورته صورة الخبر أو باعتبار اشتباهه على أكثر أجزاء الخبر ثم القضية إما حتمية أو شرطية كما قال (فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء) كقولنا الإنسان كاتب والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (أو تفهيه) بالخبر عطف على قوله بثبوت شيء أي أن كان الحكم بثبوت شيء كما مر أو بنفي شيء (عنه) أي عن شيء كقولنا لا شيء من الإنسان مجرر (لأنه ليس بشيء)

الأرض فوقنا والسما تحتنا فانه محتمل للصدق والكذب من حيث ذاته وإن كان لا يحتمل الصدق بل يقطع بكذبه بالنظر لقائله أو لخالفته للواقع فكل هذا يقال له خبر وقضية وكذا يدخل خبر الشاك فانه يحتمل الصدق والكذب بالنظر لذاته لا بالنظر لقائله فقول الشارح أن المشكوك عارية عن الحكم لا يسلم لانه لا ينظر لنفس قائلها وهو الشاك بل ينظر لكلامه في حد ذاته ولا شك أن كلامه مشتمل على نسبة محتملة للصدق والكذب الاتري أن كلام الكاذب ادخلوه وقطعوا النظر عن قائله فتأمل (قوله واعلم أن إطلاق الخ) هذا على ما قدمه من خروج المشكوك من التعريف (قوله ليس بالحقيقة) الباء زائدة في خبر ليس (قوله أما باعتبار أن صورته الخ) فهو مجاز بالاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة وحاصله أننا شبهنا الأخبار المشكوكة بالتي فيها الحكم بجامع المشابهة في الصورة واستعير اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية (قوله أو باعتبار الخ) أي فهو مجاز مرسل والعلاقة السككية والجزئية أي أطلقنا الخبر الذي هو اسم للكل وأردنا الجزء وهو المشكوك مجازاً مرسل (قوله اشتباهه) أي المشكوك (قوله أكثر أجزاء الخبر) وهو المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الكلامية وهذا مبني على أن الخبر مشتمل على المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم (قوله فيها) أي القضية والباء في قوله بثبوت للتصوير أي ما حكم فيها حكماً مصوراً بثبوت شيء لشيء أو بانتفاء شيء عن شيء وقوله بثبوت شيء لشيء كان الشيان مفردين بالفعل أو بالقوة أو الأول مفرد بالفعل والثاني بالقوة أو العكس فقول الشارح الإنسان كاتب مثال لما إذا كانا مفردين بالفعل فالإنسان مفرد بالفعل وكذا كاتب وقوله والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم الخ مثالان لما إذا كانا مفردين بالقوة فالإنسان الأول منهما في قوة الإنسان ماشي والمثال الثاني منهما في قوة هذا اللفظ يناقضه هذا اللفظ وإنما عدد مثال ما إذا كان الشيان مفردين بالقوة إشارة أنه لا فرق بين المركب الاسنادي والتقيدي في أن كلا منهما يكون في قوة المفرد وبقي ما إذا كان الأول مفرداً بالفعل والثاني بالقوة والعكس نحو زيد قام أبوه وزيد قام قضية (قوله بثبوت شيء لشيء) ظاهر في زيد قام وأما في نحو قام زيد مما فيه المحمول مقدم فلا يشمله إلا أن يقال الثبوت أما قياسي فقط أي ليس حتمياً كما في قام زيد فانه قياسي ليس حتمياً أي ليس الثبوت فيه بطريق هو أو قياسي حتمي أي بطريق هو هو كالثبوت في زيد قائم ومراد المصنف بالثبوت ما يشمل الثبوتين فيشمل قام زيد (قوله أو تفهيه) أي انتفاء شيء عن شيء وقضيته أن النسبة في السالبة النفي وهو مرجوح والتحقيق ما مر أن النسبة في كل من الموجبة والسالبة الثبوت لكنه منتف في السالبة

(خمية) أي القضية حتمية وهي إما (موجبة) أن حكم فيها بالثبوت المذكور (و) إما (سالبة) أن حكم فيها بالنفي المذكور ثم الخمية لا بد لها من ثلاثة أمور الأول المحكوم عليه (ويسمى المحكوم عليه موضوعاً) لانه وضع ليحمل عليه الثاني المحكوم به (و) يسمى (المحكوم به محمولاً) لحمله على الأول الثالث النسبة الحكمية بينهما ويرتبط الثاني بالأول وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دال عليها (و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى (رابطة) لدلائها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول ثم الرابطة أداة

(قوله خمية) نسبة للحمل أي لاشتغالها عليه وهو ظاهر في الموجبة كزيد قائم وأما السالبة فليس فيها حمل كزيد ليس بقائم مع أنها تسمى حتمية أيضاً وقد يجاب بأن تسمية ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو تفهيه عنه خمية نظراً لوجود الحمل في بعض الصور وإنما نسبت للحمل دون الوضع مع اشتغالها عليه أيضاً نظراً إلى أن الحمل من حيث توقف تمام الفائدة عليه أشرف من الوضع (قوله من ثلاثة أمور) أي أجزاء (قوله المحكوم عليه) أي سواء تقدم في اللفظ أو تأخر فالأول كزيد قائم والثاني كقام زيد وقوله لانه وضع أي ذكر وقوله المحكوم به أي سواء تأخر أو تقدم (قوله لانه وضع لأن يحمل عليه) هذا آخر الكلام وقوله الثاني الخ كلام مستأنف ويتعلق بتلك الثلاثة أربع ادراكات فادراك الموضوع تصور وكذا ادراك المحمول وأما النسبة فلا ادراك المتعلق بها إما أن لا يكون على وجه الازعان وهو تصور أيضاً وأما أن يكون على وجه الازعان بان يدرك أنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة له وهو التصديق ففي النسبة ادراكا والرابطة مدلولها النسبة من حيث كونها مدركة للحكم بل قيل إن الرابطة مدلولها الحكم فقول النسبة التي بينهما أي عين الحكم لا النسبة التصورية الحالية عن ذلك إذ ليس لها لفظ ولا رابط يدل عليها فالمشكوك لا رابط فيها وقوله بعد من حق النسبة الحكمية أن يعبر الخ هذا يقتضي أن يكون مدلوله هو الثبوت الذي هو مدلول النسبة الحكمية والتحقيق أن مدلوله الحكم المفسر على القولين فيما تقدم بالفعل أو الانفعال إلا أن يقال الحكمية نسبة إلى الحكم من نسبة الشيء إلى نفسه وهي جائزة (قوله النسبة بينهما) أي وهي النسبة الكلامية الرابطة بين الطرفين وقوله الحكمية أي المنسوبة للحكم من نسبة المتعلق للمتعلق وظاهره أن اللفظ المسمى بالرابطة مدلوله النسبة الكلامية أعني ثبوت المحمول للموضوع وقيل إن مدلوله الحكم وعلى هذا فالقضية المشكوك لا رابطة فيها بخلافه على الأول هذا وقرر سيدي محمد الصغير على قول المخبر ونسبة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها الخ ما نصه أي النسبة الإيقاعية لا مطلق النسبة التي هي تعلق أحد الطرفين بالآخر والحاصل أن ذات الموضوع وذات المحمول مقدمان على الحكم ولكن لا يوصفان بكونهما محكوماً عليه وبه إلا بعد الحكم الذي هو الإيقاع أو الاتزاع أو بعد ادراك الوقوع واللاوقوع على أنه انفعال انتهى بخط شيخنا (قوله بلفظين) أي كلفظ زيد ولفظ قائم في زيد قائم (قوله لدلائها) أي لدلالة اللفظ الدال الخ وأنت باعتبار كونه رابطة (قوله تسمية للدال) أي وهو اللفظ وقوله باسم المدلول أي وهو النسبة (قوله ثم الرابطة) أي اللفظ الدال على النسبة أداة أي حرف

نعم عند أهل العربية والاصول له دلالة على ذلك وهي من قبيل دلالة الالتزام وعلى التقديرين لا نقض في الانحصار (قوله لسكون الخارج الخ) أي فبسبب الدلالة أنه لازم للموضوع فانه مقتضى متى فهم الملزوم فهم اللازم فهم الملزوم بسبب فهم الملزوم وأما إذا فهم اللازم لا بمجرد ذلك فانه ليس بالزام لانه ليس بسبب أنه لازم الموضوع له بل بعلاقة أخرى (قوله وهو أن لا يكون تصور الملزوم الخ) في هذا التعريف نظر إذ عليه لا يكون هذا أعم من الاخص الآتي بل مبين له والمفهوم من كلامهم أن اللازم البين بالمعنى الأعم هو ما يكون تصور الملزوم وتصور اللازم كافي في جزم العقل باللازم واللازم البين بالمعنى الاخص ما يكون تصور الملزوم كافياً في جزم العقل باللازم ووجه كون الأول أعم حينئذ ظاهر إذ كلما كان تصور الملزوم كافياً كان تصور الملزوم وتصور اللازم كافيين والمراد بكونه كافياً عدم الاحتياج إلى وسط وهو المقترن بلانه في قولنا

لأنها تدل على النسبة التي هي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة فالرابطة أداة لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في زيد هو عالم وقد تكون في قالب الكلمة ككان في زيد كان قائماً ومن هنا يعلم أن لفظة هو وكان ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولهذا قال (وقد استعير لها) أى للرابطة (هو) مفعول مالم يسم فاعله لقوله استعير أى قد استعير للرابطة لفظة هو كما في المثال المذكور واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة هو وكان بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة كحركة الكسر في نحو زيد دبير وأست في نحو زيد قائم است وغيرهما مما يدل على الرابطة (والا) أى وان لم يكن الحكم في القضية

(قوله لأنها الخ) قياس من الشكل الاول استدلال به على ما ادعاه من أن الرابطة أداة وقوله لأنها أى الرابطة واعلم أن الرابطة إذا لم يصرح بها تسمى الحلية حينئذ ثنائية وان صرح بها ثلاثية وان صرح بالجهة أيضاً رباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى السور ليس لازماً للقضية (قوله غير مستقلة) أى بالمفهومية (قوله والدال) أى وكل دال (قوله في قالب الاسم) بفتح لام قالب أى في صورة الاسم وظاهره أنه ليس اسماً حقيقة بل حرف في قالب الاسم وهو ينافي تنبيهه مع المثني ولو كان في قالبه لكان على صورة واحدة فقط بان يلتزم افراده وكذا يقال في كان فانه لو كان أداة أي حرفاً في قالب الفعل لا فعلاً حقيقة لما نصب قائم بعد في زيد كان قائماً بل كان يرفع وقد نصب الا ان يقال ان النصب والتثنية باعتبار الاصل تأمل وقوله في قالب الاسم أي وتسمى حينئذ رابطة غير زمانية (قوله وقد تكون في قالب الكلمة) أى في صورة الفعل ويقال لها حينئذ رابطة زمانية نظراً لأصلها (قوله ومن هنا الخ) أى من هذا التقرير يعلم (قوله ليست رابطة حقيقية) أي بحسب الاصل فهما لان لفظة هو في الاصل اسم ولفظة كان في الاصل فعل { قوله للرابطة } أى النسبة الايقاعية والانتزاعية (قوله ولهذا) أى ولاجل انها ليست الخ (قوله مفعول مالم يسم فاعله) أى مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله وهو قوله استعير (قوله لقوله) متعلق بمفعول (قوله كحركة الكسر) من اضافة العام للخاص فهي للبيان أي كسرة الراء في دبير في المثال الآتي (قوله زيد دبير) أى كاتب وهو بكسر الراء والحركة غير زمانية (قوله وهست) عطف على حركة الكسر وهو بفتح الهاء وسكون السين آخره تاء مشاة لفظ يوناني (١) معناه هو { قوله زيد قائم است } (٢) أى هو وكان الانسب ان يجعلها متوسطة بينهما { قوله وغير ذلك مما يدل على الربط } أى مثل بود بفتح الباء الموحدة معناه اليونانية كان ومثل استين ومعناه اليونانية هو واعلم ان لفظ كان وهو وغيرهما

(١) قوله يوناني صوابه فارسي وقوله معناه هو صوابه ان يقول معناه وقوع النسبة أولاً وقوعها ويأتى بمعنى الوجود وسيأتى في كلامه ما يؤيد ما قلناه آنفاً في التصويب حيث قال وبعبارة هست بالفارسية وكذا قوله يقوم مقام هست في الفارسية اه تقرير

(٢) قوله أي هو صوابه أي الوقوع في الإيجاب واللاوقوع في السلب لان است كلمة فارسية يربط بها المحمول بالموضوع إيجاباً وسلباً ولعله لم يمارس اللغة الفارسية وتبع غيره في التعبير بذلك اه تقرير (قوله بود بفتح الباء الموحدة) صوابه بضم الموحدة مع اسكان الواو والدال وقوله معناه باليونانية صوابه معناه بالفارسية كان اه تقرير

بالثبوت والنفي المذكورين (فشرطية) أي فالقضية شرطية فالحلية هي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو بنفي شيء عن شيء والشرطية هي التي حكم فيها بنفي شيء ذلك كما سيحىء من أن الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت نسبة أو بنفيها على تقدير نسبة أخرى ان كانت متصلة ويتنافى نسبتين أولاً تنافيهما ان كانت منفصلة (ويسمى الجزء الاول) من الشرطية (مقدماً) لتقدمه في الذكر (والجزء الثاني) منهما يسمى (تالياً) لكونه تابعا للاول من التلو بمعنى التسبع (والموضوع) في الحلية (ان كان مشخصاً) بأن يكون جزئياً حقيقياً نحو زيد عالم زيد ليس بجبر (سميت القضية مخصوصة)

لادلالة لها على النسبة في اللغة العربية ولا مستعملة فهما لم يوضع للنسبة لفظ يدل عليها في تلك اللغة فاذا سمعت زيد قائم فهمت ثبوت القيام لزيد فان آتيت بكان أو هو كان ذلك غير مفيد شيئاً ثم ان الحكماء لما نقلوا الحكم من اللغة اليونانية للغة العربية وجدوا بازاء كل جزء من اجزاء القضية لفظاً مستقلاً دالاً عليه دون النسبة فقد وجدوا الحركات الاعرابية دالة عليها فاستعاروا كلمة هو بازاء النسبة بدلاً عن هست واستين واستعاروا كان بدلاً عن بود وانما اختاروا هو لانها من المبهات والكنيات والنسبة تشاركتها في الابهام والخفاء وبعبارة هست بالفارسية واستين في اليونانية وهي التي تدل على ربط المحمول الاسم بالموضوع ربطاً غير زمانى ولما لم يجدوا في العربية في أول وضعها لفظاً يقوم مقام ذلك بخلاف الربط الزمانى فان الحكم الوجودية مثل كان ويكون وسيكون تدل على ذلك الربط في لغة العرب اختار بعضهم لفظ هو { قوله فشرطية } لوجود الشرط فيها { قوله بثبوت نسبة } نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (قوله أو نفيها) نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود (قوله ويتنافى نسبتين) نحو العدد اما زوج أو فرد وقوله اولاً تنافيهما نحو ليس زيد اما ان يكون علماً أو عبداً فهذا حكم فيه بسلب الثاني (قوله الجزء الاول) أى بالنظر للترتيب العقلي فلا يرد ان الجزء الثاني قد يتقدم نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة فطلوع الشمس هو المقدم لتقدمه بالنظر للترتيب العقلي لانه ملزوم وان تأخر في الذكر ووجود النهار تال وهو وان تقدم لفظاً لكنه تال بالنظر للترتيب العقلي لانه لازم وحينئذ يقول الشارح لتقدمه في الذكر أى بالنظر للغالب وهذا لا يظهر في المنفصلة نحو العدد اما زوج أو فرد اذ ليس بين جزئيهما ترتيب عقلي حتى يقال جزء أول أو ثان بالنظر للترتيب العقلي وانما يظهر في المتصلة لان ما بعد الفاء لازم وما قبلها ملزوم وقد يجاب بان تسمية جزئي المنفصلة لشبهها بجزئي المتصلة في التقدم والتأخر وان كان التقدم والتأخر في المتصلة من حيث الذكروفي المتصلة من حيث الترتيب العقلي تأمل (قوله لتقدمه في الذكر) أى غالباً والا فالجزء قد يتقدم على الشرط نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة (قوله والموضوع في الحلية الخ) اعلم ان المراد من الموضوع الذات أي الافراد واما المحمول فالمراد منه المفهوم الا الطبيعية فان المراد من موضوعها المفهوم (قوله مشخصاً) أى معيناً واعلم ان المراد بكون الموضوع مشخصاً ان يكون بحيث يفهم منه شخص فدخل العلم واسم الإشارة والموصول والضمير كانه قائم (قوله بأن يكون جزئياً حقيقياً) أى وضعاً أو استعمالاً فدخل ما قلناه بناء على مذهب المصنف من ان الضمير واسم الإشارة والموصول كلياً وضعاً جزئياً استعمالاً اما على مذهب غيره من انها جزئيات وضعاً واستعمالاً فلا يحتاج لقولنا أو استعمالاً (قوله مخصوصة) لكمال خصوص موضوعها ولكمال خصوص الحكم وعدم اشتراكه

العالم حادث لانه متغير كما صرحوا بذلك واعلم ان اللزوم البين هو الذي لا يفتقر الى وسائط وغير البين ما يفتقر اليها كما في الكليات نحو فلان كثير الرماد (قوله الا انه يوجب اعتبار اللزوم بالمعنى الاعم الخ) في شرح ايساغوجي للعلامة الفناي ان اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاعم بدون الاخص فيكون المعنى الاعم أيضاً شرطاً والتثنية له لا للاخص وهذا القدر يصح التمثيل فاما كفاية المعنى الاعم لكون الاتزام مقبولا وعدم كفايته فبحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور انتهى فقول الشارح الا انه يوجب الخ ان اراد اعتباره في الاشتراط فلا ضرر فيه ولا خلاف يعتريه وان اراد اعتباره في الكفاية فليس في التمثيل ما يقتضيه كما لا يخفى على أهل الدراية لكن تعقب ذلك الفناي بأن ايجاب اشتراط الاخص اشتراط الاعم يستلزم اشتراطها معاً لدلالة انما تحقق اذا تحققاً معاً وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص

من تلك المعاني فان كون المعنى مراداً للمتكلم ليس معتبراً في دلالة اللفظ عليه اذ هي أعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان مراداً للمتكلم أولاً وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضاً الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالاً على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم السكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعاً لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أيضاً ان يوضع لفظ واحد لسكل واحد من أمور غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالاطلاقة على ما لا يتناهي (قوله في الدلالة الالتزامية المناسب لظاهر سوق المتن ان يقول ولا بد في الالتزام وما وطأ به الشارح من قوله فلا بد للدلالة على الخارج ان يقول ولا بد في الدلالة على الخارج والمتن يحتمله وعليه يسقط كلام الدواني السابق في اشكال الحصر

وشخصية (وان كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بان لا يراد منه الافراد نحو الحيوان جنس والانسان نوع (فطبيعية) أي فالقضية طبيعية لان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والانسان بل على نفس حقيقتيهما وطبيعتيهما ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة في العلوم ولهذا تركها الشيخ الرئيس في الشفا حيث ثلث القسمة وحصرها في الشخصية والمحصورة والمهملة (والا) أي وان لم يكن الموضوع جزئياً حقيقياً ولا نفس الحقيقة بأن يكون الموضوع افراد الحقيقة فلا يخلوا من أن يبين في هذه القضية كمية افراد الموضوع أي كليتها وجزئيتها أولاً (فان يبين) فيها (كمية افراد كلاً أو بعضاً فمحصورة) أي فالقضية محصورة بحصر افراد الموضوع وهي إما (كلية) ان يبين فيها كمية الافراد كلاً نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر (أو جزئية) ان يبين كمية الافراد بعضاً نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان

وكل

وكل واحد من السكليات والجزئية إما موجبة أو سالبة فالحصورات أربع (وما) أي اللفظ الذي يحصل (به البيان) أي بيان كمية الافراد كلفظة السكل والبعض في الموجبة السكلية والجزئية ولفظ لاشي وليس بعض في السالبة السكلية والجزئية يسمى (سوراً) لان اللفظ الذي يبين به كمية الافراد يحصر الافراد ويحيط بها كما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط بها (والا) أي وان لم يبين فيها كمية الافراد لا كلاً ولا بعضاً نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (فهملة) أي فالقضية مهملة لاهمال بيان كمية الافراد فيها (و) المهملة (تلازم الجزئية) فانه اذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الانسان كاتب لا محالة وبالعكس فهما متلازمان واعلم ان الموجبة المحلية تستدعي وجود الموضوع

عن السكل أي المجموع من حيث هو مجموع مطابقة وعلى البعض التزاماً وبغيرها بالعكس وأما الفرق بين ليس بعض وبعض ليس فمن جهة ان بعض ليس لا يكون معه القضية الجزئية سالبة ولا تكون سالبة كلية وليس بعض قد تكون معه القضية سالبة كلية اذا قصد تعميم الحكم في ابعاض الموضوع كما اذا قيل ليس بعض الانسان بحجر أي ليس فرد من أفراد بحجر قاله السنوسي في شرح ايساغوجي (قوله فالحصورات أربع) أي وكذا كل من الشخصية والمهملة اما موجبة أو سالبة فهذه أربع أيضاً فجملة أقسام المحلية ثمانية غير الطبيعية وان اعتبرتها أيضاً موجبة أو سالبة كالانسان نوع والناطق ليس جنساً كانت الاقسام عشرة (قوله أي اللفظ الذي الخ) تفسير ما بشي ليشمل اللفظ وغيره اولى لان النكرة في سياق النفي تميم وكذا الاضافة التي للاستغراق فكل منهما يصح جعله سوراً للسكليات نحو ما جاء في رجل وعبيد زيد فملوا كذا (قوله ويحيط بها) عطف تفسير واذا علمت ان السور به بيان كمية الافراد تعلم أنه لا يصح دخوله على الشخصية ولا على الطبيعية لان المراد من الموضوع في الاولى فرد وفي الثانية المفهوم السكلي (قوله لاهمال بيان الخ) أي فهي التي حكم فيها على الافراد من غير بيان لقدرها (قوله لاهمال الخ) أي قطعاً (قوله فهما متلازمان) أي في الصدق والتحقق فكل منهما يصدق على ما يصدق عليه الاخرى وذلك لانك ان اردت من الموضوع في المهمة كل الافراد كانت الجزئية في ضمنها وان اردت بعضها كانت جزئية من اول الامر فالجزئية محققة في المهمة على كلا الحالتين بخلاف السكليات وهم انما يعتبرون المحقق (قوله واعلم الخ) شروع في شرح قول المصنف الآتي ولا بد في الموجبة الخ (وقوله ان الموجبة) أي سواء كانت محصورة أو غير محصورة (قوله المحلية) خرجت الشرطية فلا تستدعي وجود المقدم بل تارة يكون مقدمها موجوداً نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتارة لا يكون موجوداً نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً (قوله تستدعي وجود الخ) أي تستلزم وجود الموضوع أي وجود افراد (قوله وجود الموضوع) أي وقت ثبوت المحمول له أي تقتضي وجود الموضوع وجوداً محققاً أو وجوداً مقدراً أو وجوداً ذهنيّاً وقت ثبوت المحمول له وهذا الوجود الذي يقتضيه من حيث ثبوت الحكم له غير الوجود الذي يقتضيه من جهة الحكم عليه وتوضيحه ان الموجبة المحلية تستلزم وجود الموضوع من حيث ثبوت المحمول له وتستلزم وجوده من جهة الحكم عليه لسكن الوجود الذي تستلزمه من حيث الحكم عليه وجود ذهني وهو تصويره لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأما العقلي فقط لخارج المجازات

ثم الحكم إما أن يكون على كل افراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه وهي القضية الخارجية كقولنا كل (ج ب) على معنى ان كل ما يصدق عليه (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج واما أن لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج بل يكون على الافراد المقدرة الوجود فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كل (ج ب) على معنى ان كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم ليس على افراد (ج) الموجودة في الخارج بل على افراد المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ثم ان لم يكن افراد (ج) موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود كقولنا كل عناق طائر وان كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصوراً على افراد الموجودة في الخارج بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فان افراد الوجود الذي تستلزمه من حيث ثبوت المحمول له فتارة يكون وجوداً خارجياً وتارة يكون ذهنياً وتارة يكون تقديرية وذلك لان النسبة ان كان محلها الخارج فوجود الموضوع خارجي وان كان محلها الامكان فوجود الموضوع امكاني وان كان محلها الذهن فوجود الموضوع ذهني وأما السالبة فتقتضي وجود الموضوع من حيث الحكم ولا تقتضي وجود الموضوع من حيث سلب المحمول عنه فقولاك لشيء من الانسان بحجر في الحجرية عن الانسان صادق مع وجود الانسان في الخارج وجوداً زائداً على تصوره ومع عدم وجوده في الخارج وأما تصوره في الذهن ساعة الحكم عليه فلا بد منه وهذا معنى قولهم السالبة تصديق بنفي الموضوع أي تصديق عند نفيه وعدم وجوده (قوله ثم الحكم) أي في القضية الحتمية سواء كانت محصورة أو مهمة فالاقسام الثلاثة التي ذكرها تجري في المحصورة والمهمة (قوله الموجودة فيه) تفسير لما قبله (قوله الخارجية) أي لوجود افراد موضوعها في الخارج (قوله كل ج ب) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان واعلم انه جرت عادتهم ان يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول بب اما للاختصار في العبارة واما لدفع توهم ان الاحكام المقدرة قاصرة على مادة انتهى يس (قوله ان كل ما يصدق) أي ان كل فرد يصدق عليه الانسان في المثال المذكور (قوله في الخارج) أي الخارج عن المشاعر وقوى الادراك (قوله فهو ب) أي حيوان (قوله المقدرة الوجود) أي الممكنة الوجود سواء كانت موجودة بالفعل في الخارج أولاً (قوله وهي القضية الحقيقية) سميت بذلك لكون المحكوم عليه فيها الافراد المتصفة بالحقيقة المقدرة الوجود بقطع النظر عن كونها موجودة بالفعل أولاً (قوله على معنى ان كل ما لو وجد (الح) ليست هذه شرطية على ما توهم بل حتمية وقع الشرط جزءاً لكل من طرفيها أي كل ماله الحيثية الاولى فله الحيثية الثانية وانما اتى بالشرط لادخال الافراد المقدرة ولو لم يأت بالشرط لما دخل ذلك (قوله ليس على افراد ج الموجودة) أي فقط (قوله المقدرة الوجود في الخارج) أي الممكنة الوجود فيه وحيث لا تنافي بين هذا وبين التعميم الذي بعده (قوله بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود) أي الممكنة وانما فسرنا التقدير بالامكان لا بالفرض لئلا يلزم امتناع ضد الكلية ايجاباً باعتبار فرض فرد مقيد بتقيض المحمول وسلباً باعتبار فرض فرد مقيد بعين المحمول (قوله شريك

الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما ذكرنا مفصلاً أشار مجمل بقوله (ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع) اما (محققاً) وهي الخارجية أو مقدراً فالحقيقية أو ذهنياً فالذهنية (واعلم ان السالبة تقتضي وجود الموضوع أيضاً في الذهن من حيث ان السلب حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه لكن انما يعتبر هذا الوجود حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلاً وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الباري (الح) أي كل ما فرضه العقل شريكاً للباري فهو يمتنع في الخارج (قوله لعدم امكان التقدير) أي الفرض أي لعدم امكانه امكاناً حقيقياً والا فالتقدير ممكن ولو قال لاستحالة وجودها لكان أحسن (قوله اكن موجودة) أي هي موجودة (قوله مفصلاً) حال مما ذكرناه (قوله أو مقدراً) ليس المراد بالمقدر ما يبين الحقيق بل ما يشمله ويشمل المعدوم كما اشار له الشارح والحاصل ان وجود الموضوع تارة يعتبر من حيث الحكم عليه وتارة يعتبر من حيث ثبوت المحمول له والوجود الذي يقتضيه الحكم بخالف للوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع من أوجه الاول ان الوجود الاول يكون في الموجبة والسالبة والوجود الثاني لا يكون الا في الموجبة فقط الثاني من الواجه ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر في حالة الحكم فقط بخلاف الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول الموضوع فانه يعتبر دائماً أو ساعة الثالث من الواجه ان الوجود الذي يقتضيه الحكم يكون بحسب الذهن بخلاف الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فانه يكون بحسب الخارج تارة وبحسب الذهن أخرى (قوله فالحقيقية) اعلم ان بين الحقيقية والخارجية عموماً من وجه تفرد الخارجية فيما اذا قلت كل لون بياض فيما اذا لم يكن من الالوان الا هو وتنفرد الحقيقية في كل عناق طائر ويجمعان في كل انسان حيوان فهي حقيقية باعتبار خارجية باعتبار وأما النسبة بين الموجود في الخارج والموجود في نفس الامر فالعموم المطلق لان كل موجود في الخارج موجود في نفس الامر أي في نفسه فهو اظهر في موضع الاضرار أي بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفرض سواء وجد في الخارج أم لا فلذا لا يلزم منه الوجود في الخارج فمثال اجتماعها الله عز وجل فانه موجود في الخارج بحيث يجوز رؤيته بالبصر وفي نفس الامر بالمعنى المتقدم فهذه مادة الاجتماع واما امكان الحوادث فهو موجود في نفس الامر فقط لانه لا يشاهد وأما النسبة بين الموجود في الخارج وفي الذهن فعموم من وجه فزيد يصدق عليه انه موجود ذهنياً لاستحضاره فيه وفي الخارج لمشاهدته وما تحت الارضين موجود في الخارج دون الذهن ومثال افراد الوجود الذهني استحضار كرم شخص بخيل فهذا وجود ذهني لا خارجي وأما النسبة التي بين الموجود الذهني وفي نفس الامر فوجهي أيضاً فامكان زيد موجود في نفس الامر وفي الذهن وانفراد الذهني باستحضارك كرم البخيل ومثال افراد الموجود في نفس الامر صفات الله السكالية التي لم تطلع عليها فهذه موجودة في نفس الامر دون الذهن اذ الفرض انما لم يتخطر بالبال (قوله أيضاً) أي كما تقتضيه الموجبة (قوله في الذهن) متعلق بوجود (قوله المحكوم عليه) أي الموضوع (قوله حال الحكم) أي وقت الحكم (قوله أي بمقدار) بيان لحال الحكم (قوله كالحظة) بيان للمقدار

ارادة الجزء أو اللازم لا مطابقة لعدم ارادة الموضوع له فتفك المطابقة عنهما على مذهبه مع ان الاستلزام متفق عليه فوجه المصنف الاستلزام على مذهبه بان الاستلزام تقديرية بمعنى ان كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فهو بحيث لو أريد منه الموضوع له كان مطابقة فلم يلزم من قوله ولو تقديرية اختيار مذهب الشيخ مع انه أبطله في بعض تصانيفه بل أراد بيان الاستلزام على وجه عام ويمكن أيضاً ان يقال المصنف فسر الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وكثيراً ما يفهم جزء المعنى من حيث انه جزء المعنى الموضوع له ولا يفهم الكل كما يفهم من لفظ الفعل الحدث والزمان ولا يفهم الكل ما لم يذكر الفاعل لانه لا تفهم النسبة بدون ذكر الفاعل فقد انفكت المطابقة عن التضمن لكن لم تنفك عنه تقديرية اذ المطابقة متحققة على تقدير ذكر الفاعل وقد مضت الاشارة الى ذلك ويمكن ان يقال ان المقصود منها

والكنائيات المتغيرة في المحاورات والمحاطات ولا شك ان نظر المنطقي في الالفاظ ليس الاعتبار الافادة والاستفادة فلا وجه لتجديد اصطلاح بلا ضرورة مع افوائه الى ضيق في أمر الدلالة لاخراج تلك الدلالات السابقة في الاعتبارات عن الاعتبار لا يقال الدال عندهم مجموع اللفظ والقرينة فاللزم عقلي دائم مطلقاً لانا نقول ليس للمجموع معنى ملزوم لذلك اللازم بل ليس له وضع حقيقي أصلاً تأمل كذا في شرح شيخ الاسلام (قوله أي التضمن والالتزام) أي كلا منهما (قوله ولو تقديرية) لم يتعرض الشارح لهذه الغاية وقد اعترضت بان الدلالة على جزء الموضوع له أو لازمه لا تنفك عن الوضع بالضرورة والوضع لا تنفك عنه الدلالة المطابقة وحيث لا وجه للغاية اذ لا توجد صورة يتحقق فيها شيء من الدالتين بدون المطابقة فتقدر ويمكن ان يقال ان ابن سينا اشترط الارادة في الدلالة الوضعية فحين

الثاني انما يعتبر بحسب ثبوت المحمول الموضوع ان دائماً فداً وان ساعة فساعة وان خارجاً نفاً وان ذهنياً فذهناً وأما الوجود الاول الذي يقتضيه الحكم فهو انما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذي تشارك الموجبة والسالبة في اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني بخلاف السالبة تأمل (وقد يجعل حرف السلب) كلفظة لاوغير وليس (جزأ من جزء) أي من جزء القضية كالموضوع والمحمول (فيسمى) جزء القضية الذي جعل حرف السلب جزأ منه (معدولا) والقضية معدولة موجبة أو سالبة كقولنا اللاحق جاد والجاد لاعم ولاشيء

(قوله ان دائماً) أي ان كان الثبوت المقتضى دائماً فالوجود المقتضى يكون دائماً وهكذا وياضاح الفرق بين الوجودين يظهر فيما اذا قلنا الله تعالى موجود ازلاً وأبداً فوجوده في الذهن لاجل الحكم انما هو حال الابقاع ووجوده لاجل ثبوت المحمول له ازلي أبدي واذا قيل البرق لامع فوجود البرق في الذهن لاجل الحكم انما هو حال الحكم ووجوده في الخارج لاجل ثبوت اللامع له في لحظة لان اللامع انما ثبت للبرق لحظة (قوله وان ذهنياً فذهناً) أي كما في قولك شريك الباري معدوم فثبوت المعدوم للشريك ذهني كما ان وجوده ذهني (قوله في اقتضائه) أي في اقتضاء كل منها اياه (قوله يتوقف على الوجود الثاني) أي وهو الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول الموضوع فلا تصدق الموجبة الا اذا كان موضوعها موجوداً لان ثبوت شيء لشيء يقتضي ثبوت الشيء المثبت له (قوله بخلاف السالبة) أي فانه لا يتوقف صدقها على الوجود الذي يقتضيه سلب المحمول لان سلب المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده بخلاف ثبوته له ومن هذا قيل ان السالبة تصدق مع نفي الموضوع والموجبة لا تصدق الا مع وجود الموضوع (قوله تأمل) أي في هذا المقام لدقته (قوله وقد يجعل حرف السلب) أي اداته الدالة عليه كانت لا أو غير أو ليس (قوله وغير وليس) فيه ان غير اسم وليس فعل فلا يصح ان يكونا مثالين لحرف السلب الا ان يقال مثل بذلك اشارة الى ان مراد المصنف بحرف السلب لفظه وما يدل عليه (قوله أي من جزئي القضية) هكذا في بعض النسخ بالثنائية وهي ظاهرة وفي بعضها أي من جزء القضية بالافراد وعليها فجزء مفرد مضاف يعم الجزئين وبعبارة قوله من جزء القضية أي من جزء من جزئي القضية وقوله كالموضوع الخ ربما أو هم هذا ان المعدول خاص بالعمليات مع انه يكون في الشرطيات فكان عليه ان يزيد المقدم والتالي الا ان يقال الكاف للتمثيل فيدخل ذلك لا انها استقصائية (قوله والمحمول) أي أو المحمول (قوله فيسمى جزء القضية الخ) في الحقيقة المعدول هو حرف السلب لانه هو الذي عدل به عن موضعه وهو قطع النسبة لكن لما عدل في ذلك الجزء بحرف السلب عن موضعه سمي الجزء معدولا فهو من تسمية المحل باسم المحل فيه وقولنا عدل في ذلك الجزء بحرف السلب عن موضعه هو ان القصد به نفي الحكم عن الموضوع (قوله موجبة أو سالبة) أي وهي موجبة أو سالبة (قوله اللاحق جاد) أي ان ما يصدق عليه أنه غير جاد يصدق عليه أنه جاد وهذا مثال للموجبة معدولة المحمول وقوله الجاد لاعم مثال للموجبة معدولة المحمول وقوله لا شيء من اللاحق بعالم مثال للسالبة معدولة الموضوع وقوله او من العالم باللاحق مثال للسالبة معدولة المحمول وترك مثال معدولتها في الموجبة والسالبة ومثال معدولتها في الموجبة كل لا حيوان هو لا انسان أي ان كل ما صدق عليه انه غير حيوان صدق عليه انه غير انسان ومثال معدولتها في السالبة

من اللاحق بعالم أو من العالم بالاحي وقد لا يكون حرف السلب جزأ لامن المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة واعلم ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية اذا نسبت الى نفس الامراما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة أو اللاضرورة واما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو اللادوام الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا الى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية واذا قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها للضرورة فالضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر قد لا يصرح بها لالفاظ ولا ملاحظة وتخرج عن كونها موجبة وقد يصرح بها اما لفظاً أو ملاحظة كما قال (وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة) أي بالقضية موجبة (وما) أي الذي يحصل (به البيان) أي بيان الكيفية كالضرورة واللاضرورة في المثالين المذكورين (جهة) للقضية فان كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللاضرورة

ليس غير الحيوان بغير جاد فقد حكم بسلب عدم الجمادية عن غير الحيوان واذا سلب عدم الجمادية عن غير الحيوان كان جاداً ومثال الشرطية المعدولة المقدم ان لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً ومثالها معدولة التالى ان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً ومثالها معدولة المقدم والتالى ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً (قوله وقد لا يكون) اعترض بان قد خاصة بالفعل المثبت فلا تدخل على المنفي والشارح قد أدخلها عليه وقوله وقد لا يكون حرف السلب جزأ الخ صادق بان لا يكون فيها حرف سلب أصلاً أو فيها الا انه ليس جزأ من واحد منهما (قوله فالقضية تسمى محصلة) أي لتحصيلها للحكم واشتمالها عليه وقد تطلق المحصلة على ما ليست معدولة موجبة أو سالبة لتحصيل طرفيها أي وجودهما (قوله ان كانت موجبة) نحو كل انسان حيوان (قوله ان كانت سالبة) كقولك ليس زيد بقائم وسميت بسيطة لانه ليس هناك الا سلب واحد فلو قلت ليس زيد لا ناطق لم تكن بسيطة لتكرر السلب والمعنى ان عدم النطق مسلوب من زيد أو باعتبار ان اجزاءها ليست مركبة بخلاف ما اذا جمعتها معدولة فان اجزاءها مركبة (قوله اذا نسبت الى نفس الامر) أي اذا نظر لها باعتبار ما في الواقع واعلم ان كيفية النسبة تنحصر في الامكان والضرورة أي الوجوب لجميع الكيفيات تنفرع على هذين والمراد بالوجوب الوجوب العقلي (قوله مكيفة) أي متصفة (قوله بكيفية الضرورة) أي بكيفية هي الضرورة والمراد بالضرورة الوجوب العقلي وباللاضرورة الامكان والمراد بالامكان الامكان العقلي والمراد بالضرورة الضرورة بحسب الذات وقوله أو اللادوام المراد به الاطلاق أي الحصول بالفعل وقوله الى غير ذلك أي كالضرورة بحسب الوقت أو الوصف كما في الوقتية والمنشقة فانها وان كان الحكم فيها بالضرورة لكن الضرورة ليست ذاتية بل ملحوظ فيها الوقت أو الوصف (قوله قد لا يصرح بها) أي قد لا تعتبر لالفاظ ولا ملاحظة وتسمى القضية حينئذ مطلقة وذلك كقولك كل انسان حيوان أو كل انسان كاتب فهذه مطلقة عن الجهة فلا تكون موجبة (قوله وقد يصرح) مراده بالتصريح الاعتبار لاجل قوله أو ملاحظة وقد للتقليل (قوله اما لفظاً) أي في القضية اللفظية وقوله أو ملاحظة أي كما في القضية العقلية وقوله وقد يصرح الخ أي وتسمى القضية حينئذ موجبة لاشتمالها على الجهة (قوله كالضرورة) أي أو ما يقوم مقامها كقطعاً

بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في موضعه فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة على ماوضع له بالنوع والتضمن انما هو فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم مع الملزوم وبتبعيته وذكر كلاما يتعلق بذلك فراجعهم وقال شيخ الاسلام الاظهر في الجواب ان يقال ان المطابقة في تلك الحالة أيضا مفهوم غاية ما في الباب انه ليس بمراد والمطابقة لازمة لها بالفعل فايحجر المقام فانه من مزال الاقدام (قوله لانها تابان لها) أي متفرعان ومتوقفان عليها لما مر في تعريفهما من ان التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له والالتزام هو الدلالة على لازمه فعملانه لو لم يوجد الموضوع له لم يكن تضمن ولا التزام وأيضاًها الدلالة في ضمن الدلالة على الكل وبسبب الدلالة على الملزوم فلا ينفك عن الدلالة على الكل والملزوم (قوله من حيث انه تابع) يتعين ان الحيثية متعلقة بالحكم به أعني لا يتحقق الخ ولا يصح ان تتعلق

دفع اعتراض أورده قدس سره في شرح الرسالة على قولهم ان المطابقة لازمة للتضمن والالتزام وتقديره انهما يحققان بدونها فيما اذا كانت قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وحاصل الدفع على ما أفصح به في الشرح المذكور ان المراد بلزومها لهما ان كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فله مطابقة في الجملة وان لم تكن في تلك الحالة * وأجاب أيضا بانا لانعني بالدلالة الفهم بالفعل بل كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى اذا أطلق بالنسبة الى العالم بالوضع والمجاز بالنسبة الى المعنى الحقيقي كذلك ضرورته موضوع له والوضع يستلزم الدلالة بهذا المعنى ويحتمل ان قوله هنا ولو تقديرأ اشارة الى هذا الجواب وأجاب أيضا بانا لانسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة اذا المراد بالوضع في تعريف الدلالات الثلاث أعم من الجزئي الشخصي والكلبي النوعي كما في المركبات والا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع

وإن كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا * ثم القضايا الموجهة التي يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر منها بسيطة وهي التي يكون معناها إما إيجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها مركبة وهي التي معناها مركب من إيجاب وسلب أما البسائط فثمان كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله (فإن كان الحكم) في القضية (بضرورة النسبة) الإيجابية أو السلبية (مادام ذات الموضوع) موجودة (فضرورة مطلقة) إنما سميت ضرورة لاشتمالها على الضرورة وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بمجرد الضرورة فإن ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه ضروري مادام ذات الإنسان موجودة (أو مادام وصفه) عطف على قوله مادام ذات الموضوع موجودة أي إن كان الحكم بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً أي بشرط وصف الموضوع (فشرط عامة) كقولنا بالضرورة

وقوله واللا ضرورة أو ما يقوم مقامها كليس بلازم كذا (قوله وإن كانت معقولة) أي إن جرت القضية في الذهن دون تلفظ بها (قوله خمسة عشر) المناسب خمس عشرة وزاد بعضهم أربعة وهي الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الدائمة والممكنة الوقفية وستأتي هذه الأربعة في التناقض فالجمله حينئذ تسعة عشر (قوله منها بسيطة) أي وهي ثمانية والباقي وهو سبعة مركبة (قوله إما إيجاباً فقط) أي إذا إيجاب أي ما نسبة ذات إيجاب هذا إذا كان مدلول القضية النسبة وأما على القول بأن مدلولها إدراك أن النسبة واقعة أولاً فالمراد من الإيجاب إدراك أنها واقعة ومن السلب إدراك أنها ليست بواقعة وقد أشار ابن مرزوق في نظمه لجل الخونجي لضابط البسيط منها والمركب بقوله وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص إمكان مركبها خذا وما خلا عن زين فالبسيط * فادع لمن قرب بالنيشيط

(قوله فإن كان الخ) تفريع على قوله وقد يصرح الخ (قوله في القضية) أي اللفظية أو العقلية (قوله فإن كان الحكم بضرورة الخ) فيه مسامحة لأنه يقتضي أن الحكم بما ذكر نفس الضرورية المطلقة والمقصود أنها هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالضرورة (قوله بضرورة النسبة) فيه أن الحكم بالنسبة المتصفة بالضرورة لا بالضرورة إلا أن يجعل من إضافته الصفة للموصوف أي بالنسبة الضرورية (قوله ما دام) ذات الموضوع موجودة قضيته أن ذات الموضوع تارة تبقى وتارة تنفي فلا يصدق بقولنا الله موجود بالضرورة أو قادر بالضرورة لأن الذات العلية لا تنفي أصلاً إلا أن يقال إن قوله ما دام ذات الخ أي في غير ما إذا كان ذات الموضوع واجبة الوجود والاقبل فيها بدوام ذات الموضوع تأمل (قوله فضرورة مطلقة) إنما قدمها لأنها أخص من كل ما بعدها ولأن ثبوت الصفات السكالية لله كلها تكيف بالضرورة (قوله لاشتمالها على الضرورة) أي لفظاً في القضية اللفظية وحكم العقل بالضرورة في القضية العقلية (قوله بالضرورة كل إنسان حيوان) لا فرق بين تقديم لفظ بالضرورة أو تأخيرها (قوله أي بشرط الخ) يقتضي أن المراد بالشرطية العامة أحد المعنيين الآتين وهو المعنى الأول الآتي وقوله في آخر السوادة وأعلم أن ما ذكره المصنف في تعريف الشرطية محتمل لكلا المعنيين الخ ينافي ذلك ويوجب أن قوله أي بشرط الخ بناء على ظاهر المتن

كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشي من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً مادام ذاته موجودة بل ضروري بشرط الوصف وهو الكتابة وأعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوان قد يكون عين الذات إن كان عنواناً للنوع كقولنا كل إنسان حيوان فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفرادها وقد يكون جزءاً له إن كان عنواناً

فلان ينافي أن فيه احتمالاً آخر والحاصل أن الشارح إنما حمل المصنف على هذا المعنى مع احتمال لآخرين كما ذكر الشارح في آخر السوادة لأن هذا المعنى هو الظاهر من المصنف ولأنه المناسب للتسمية بالشرطية بخلاف المعنى الثاني فإنه لا يناسب التسمية بالشرطية وقال بعضهم الأولى خذف قوله أي بشرط الوصف ويبقى المصنف على ظاهره من احتمال لآخرين فإن قوله ما دام وصف الموضوع يحتمل أن يراد به بشرط الوصف ويحتمل أن يراد به ما دام الوصف من غير اعتبار الاشتراط فعلى الاحتمال الأول يكون إشارة للشرطية بالمعنى الأول وعلى الاحتمال الثاني يكون إشارة للشرطية بالمعنى الثاني (قوله كل كاتب) موضوع متحرك الخ محمول وقوله ما دام الخ لما كان ضرورة تحرك الأصابع للكاتب ليس مقيداً في الواقع بدوام ذات الكاتب بل بمدة الكتابة قيد ذلك بدوام وصف الموضوع (قوله وأعلم الخ) غرضه الفرق بين الذات والوصف الواقعيين في المتن أي في قوله ما دام ذات الموضوع أو ما دام وصفه فهو متعلق بالمتن (قوله إن ما صدق الخ) فيه إشارة إلى أن المعتبر عندهم من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم أي الماهية وإن كانت القسمة العقلية أربعة لأنه إما أن يراد منها الأفراد فقط أو الماهية أو من الأول الأفراد ومن الثاني الماهية والعكس ولا يصح الحل في ثلاثة ويصح في واحد وهو أن يراد من الأول الأفراد ومن الثاني المفهوم وهذا هو المعتبر (قوله من الأفراد) بيان لما قلنا قلنا كل إنسان حيوان فذات الإنسان أفرادها من زيد وعمرو وبكر ومفهوم الإنسان أي حقيقته وهو حيوان ناطق يقال له وصف الموضوع أي وصف أفراد الموضوع لا تصافها بالإنسانية (قوله وعنوانه) عطف على وصف أي ويسمى عنوانه أي لأنه يعنون به عن أفراد الموضوع أي يعبر به عنها فالإنسان في المثال السابق عبر به عن الأفراد من زيد وبكر وغيرهما لكن يرد عليه أن العنوان ليس مفهوم الموضوع وإنما الدال على ذلك المفهوم واجب أن قوله وعنوانه أي باعتبار داله ويحتمل أنه سمي عنوان الموضوع لأنه يعنون به ويعبر به عنه إذا أريد تعريفه فإذا أردت تعريف الإنسان الواقع في قولك إنسان كاتب قلت الإنسان حيوان ناطق فقد عنونت عن الإنسان بحيوان ناطق أي عبرت بهما عنه (قوله والوصف العنواني) أي الذي هو مفهوم الموضوع قد يكون عين الذات أي عين ماهية الذات أي الأفراد بدليل قوله الآتي عين ماهية أفرادها أو مراده بالذات هنا الماهية لا الأفراد نعم قوله فيما بعد وقد يكون خارجاً عنه يعني عن الذات بمعنى الأفراد فيكون ذكر الذات أولاً بمعنى الماهية وأعاد الضمير عليها بمعنى آخر (قوله مفهوم الإنسان) وهو حيوان ناطق (قوله وقد يكون) أي الوصف العنواني (قوله جزءاً له) أي لذات الموضوع أي الماهية ذات الموضوع ففي الكلام حذف مضاف أو أراد بالذات نفس الماهية وكان الأولى تأنيث الضمير

إن تلك الصفة هي التابعة أو المتبوعة فلا مدخل له في ثبوت المقصود (قوله أي لا يلزمان المطابقة) أي لا يلزم شيء منها المطابقة فتدبر (قوله

لشخصها الخ) لاشك أن وجود المعنى البسيط جائز في نفس الأمر بل معلوم كذات الله تعالى فجاز في نفس الأمر تحقق المطابقة بدون التضمن بل تحققت على الظاهر فلا يلزم من تحقق المطابقة تحقق التضمن وأما المعنى الذي لم يكن له لازم فخاله غير معلوم لجواز أن لا يكون يمكن الوجود في نفس الأمر فيمتنع حينئذ انفكاك المطابقة عن الالتزام وتستلزمه وإن يكون ممكناً فيه فيمكن الانفكاك فيه فلا تستلزمه إذ الاستلزام امتناع الانفكاك في نفس الأمر فلما لم يظهر دليل تام على أحد الاحتمالين كان اللزوم وعدمه غير معلومين ولا يلزم من الجواز في نظر العقل لعدم ظهور الدليل عليه أن يكون جائزاً في نفس الأمر فقصد القوم أن ذلك متصور عقلاً فإن أمكن

بالحكم عليه الذي هو التابع إذ يلزم عدم تكرار الأوسط وعلى تعلقها بالحكم به يكون المعنى إن كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد التابع الأعم كالحرارة للنار فإنها تابعة للنار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة وأما من حيث أنها تابعة للنار فلا توجد بدونها لكن اللازم من الدليل حينئذ أن التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة مطلقاً أي لا يلزم من كونها موصوفين بصفة التبعية للمطابقة والمقصود أنها لا يوجدان بدونها مطلقاً بقي أنه أورد في شرح المطالع أنه لو صح البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لأنها متبوعة والمتبوع من حيث أنه متبوع لا يوجد بدون التابع قال السيد وهو نقض إجمالي لما هو خلاصة الدليل وهو أن الأصغر موصوف بصفة كذا وكل ما هو موصوف بتلك الصفة من حيث هو موصوف بها لا يوجد بدون ما هو موصوف بما يضافها وأما

للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افراده وقد يكون خارجاً عنه ان كان عنواناً لخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي افراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي بين الوصف والذات فليتأمل وانما سميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات وقد تقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف

(قوله للجنس) أي حيوان في المثال الذي ذكره (قوله أو الفصل) كقولنا كل ناطق بشر ففهوم ناطق متفكر بالقوة والمتفكر بالقوة جزء من ماهية افراد ناطق وهو زيد وبكر وغيرهما (قوله مفهوم الحيوان) وهو جسم نامي حساس متحرك بالإرادة ولا شك ان هذا جزء من ماهية الانسان لانه يراد على هذا متفكر بالقوة (قوله وقد يكون) أي الوصف العنواني (قوله عنه) أي ذات الموضوع أي عن ماهية ذاته (قوله فان مفهوم الضاحك) وهو الضحك وقوله والماشي أي ومفهوم الماشي وهو التنقل بالقدم من موضع جزأ من ماهية زيد وبكر مثلاً والضحك هو تقلص الشفتين مع الإعجاب وهو مفهوم ضاحك وقيل مفهومه ذات ثبت لها ذلك وعلى هذا القول فالمعتبر أيضاً انما هو الوصف أي الضحك والذات ليست منظورا لها (قوله أي افراده) تفسير لذات الموضوع وقد علم ما قاله ان الماهية اخص من المفهوم لان مفهوم الموضوع قد يكون عين ماهية افراده وقد يكون جزءاً من ماهية افراده وقد يكون خارجاً عن ماهية افراده (قوله بين الوصف والذات) أي الواقعين في المتن (قوله على شرط الوصف) وهو قولنا مادام كاتباً (قوله لكونها أعم الخ) أي فكل مثال صح ان يكون مشروطة خاصة صح ان يكون مشروطة عامة ولا عكس (قوله وقد تقال الخ) أي وقد تطلق وحاصله ان المشروطة العامة بالمعنى الاول ما كان ثبوت المحمول للموضوع فيها ضرورياً بشرط وجود الوصف كان ذلك الوصف لازماً لافراد الموضوع في وقت من الاوقات ام لا فوجود الوصف فيها معتبر شرطاً في ضرورة النسبة وأما ثبوت الوصف لافراد الموضوع فتارة يكون ضرورياً وتارة يكون ممكناً وأما المشروطة بالمعنى الثاني فهي ما كان ثبوت المحمول للموضوع فيها ضرورياً في جميع أوقات وصف الموضوع لكون ذلك الوصف لازماً لافراد الموضوع كان وجود الوصف قيداً في ضرورة النسبة أم لا وحيث قد بين المشروطتين عموم من وجه يجتمعان فيما اذا كان الوصف شرطاً في ضرورة النسبة وكان ذلك الوصف لازماً لافراد الموضوع وينفرد المعنى الاول فيما اذا كان الوصف شرطاً في ضرورة النسبة وكان الوصف ليس لازماً لافراد الموضوع في وقت من الاوقات وينفرد المعنى الثاني فيما اذا كان وجود الوصف ليس شرطاً في ضرورة النسبة وكان الوصف لازماً لافراد الموضوع والامثلة ذكرها الشارح (قوله في جميع أوقات الوصف للموضوع) أي الكائن للموضوع والمراد في جميع الاوقات التي اتفق حصول وصف الموضوع فيها فظرف ضرورة النسبة مطلق الزمن وحصول وصف الموضوع فيه أمر

الموضوع فان ثبوت الانسانية لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات وصفه بالكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون المعنى الاول وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو اما ان يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في وقت من الاوقات أولاً لا يكون فان كان ضرورياً في وقت من الاوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفاً سواء أريد بشرط كونه منخسفاً أو بلا اعتبار الاشتراط أما صدق المشروطة بالمعنى الاول فلا نثبت الاطلاماً ضرورياً لذات الموضوع أي القمر بشرط وصفه وهو الانخساف وأما صدقها بالمعنى الثاني فلا نثبت الاطلاماً ضرورياً للقمر في جميع أوقات وصفه أي الانخساف وان لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع أي افراد

اتفاقي لا يعتبر قيداً وليس الظرف الوقت المقيّد بكون الكتابة فيه والا رجع ذلك للمعنى الاول ثم ان ثبوت المحمول للموضوع في جميع الاوقات انما يكون ضرورياً اذا كان وصف الموضوع الحاصل فيها ضرورياً لثبوت افراده فاذا كان ضرورياً لثبوت افراده كانت نسبة المحمول للموضوع تابعة له في الضرورة وان كان ثبوت افراده ممكناً كانت نسبة المحمول للموضوع انتابعة له ممكنة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني (قوله ان لم يكن له دخل) أي دخول وقوله في تحقق أي ثبوت وحصول وقوله ضرورة أي وجوب وقوله صدقت أي وجدت وقوله ان لم يكن له دخل الخ أي بان لم يكن شرطاً في تحقق ضرورة النسبة حكم فيها أي في تلك القضية وقوله للموضوع أي لافراد الموضوع (قوله فان ثبوت الخ) أي وانما حكم بضرورة الخ لان ثبوت الانسانية وهي المحمول وقوله لذات الكاتب أي الذي هو الموضوع ضرورياً الخ أي لان ثبوت ذلك المحمول لهذا الموضوع في الواقع ضروري في جميع أوقات وصفه (قوله لكن ليس) أي ثبوت الانسانية لذات الكاتب (قوله وان كان لوصف الموضوع دخل الخ) أي بان كان شرطاً في تحقق ضرورة النسبة وهذا مقابل لقوله ان لم يكن له دخل (قوله اما ان يكون ذلك الوصف ضرورياً الخ) واذا كان ضرورياً كانت نسبة المحمول للموضوع التابعة له ضرورية فتكون نسبة المحمول للموضوع ضرورية في جميع أوقات هذا الوصف وهي أوقات كونه ضرورياً لذات الموضوع فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني بخلاف ما اذا لم يكن ضرورياً له في وقت من الاوقات بل كان ممكناً فان نسبة المحمول للموضوع التابعة له تكون ممكنة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني بل بالمعنى الاول واذا عامت هذا تعلم ان تمثيل الشارح لانفراد المعنى الثاني بكل كاتب انسان فيه شيء لان ثبوت الكتابة لافراد الكاتب أعنى زيدا وعمراً الخ ليس ضرورياً في وقت فالاولى ان يمثل بكل ناطق انسان الا ان يراد بالكاتب الكاتب بالقوة وأما قوله في المثال الاخير وهو كل كاتب متحرك الاصابع فالمراد بالكاتب فيه الكاتب بالفعل فتأمل (قوله ضرورياً) أي واجباً ولازماً لذات الموضوع (قوله كل منخسف الخ) الانخساف ذهاب ضوء القمر أي الذي يستفاد من نور الشمس وذلك يكون اذا كانت الشمس تحت الارض والقمر فوق الارض لان نور القمر مستفاد من نور الشمس فاذا حالت الارض بينهما ذهب نور القمر وصار القمر مظلماً لا ضوء فيه أي فيعود الى حالته الاولى

من قوله فانه كما يجوز بسيط له لازم يجوز مركب كذلك ويجوز أيضاً بسيطه لازم ان تتضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس ولان المصنف جعل في تفصيلات كلامه ذلك الجواز وجه عدم معلومية استلزام المطابقة الالتزام فكيف يجعله هنا وجه عدم الاستلزام وانما كان الظاهر أن يجعله وجه عدم المعلومية والاولى ان يقال ان دلالة المطابقة هي الاهم فلم يتعرضوا الا لحالها (قوله اما الاول فليجوز الخ) لا يخفى ان لفظ الجواز يشعر بان امكان ذلك في نفس الامر غير معلوم (قوله واللفظ الموضوع) أشار بتقدير اللفظ الى ان المصنف أراد لانه لا بحث للمنطقي الا عن اللفظ الدال كما أشار اليه سابقاً بتقدير الدلالة باللفظ وحيث لا تنتقض تعريفات المركب وأقسامه ولا أكثر تعريفات المفرد وأقسامه بالموضوعات غير الالفاظ والمركب موضوع بمقتضى تعريف الوضع لان جعل شيء بازاء شيء أهم من جعل نفسه أو

في نفس الامر فلا استلزام وان لم يمكن فلا استلزام وذهب البعض الى ان المطابقة لاستلزام الالتزام لانا نعقل كثيراً من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيره واختاره المصنف لقوة دليله لكنه انما ينهض لولم يكف الزوم العرفي وجواز معنى لا لازم على ولا عرفي له ان أريد به مجرد الاحتمال العقلي فهو قائم لكنه لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان أخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الى بيان ليفيد العلم بعدم الاستلزام (قوله واعلم ان تتضمن الخ) قيل لم يتعرض المصنف لهذا الحالة الى فهم المتكلم فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز بسيط له لازم فحال استلزام تتضمن للالتزام كحال المطابقة وأما عدم استلزام الالتزام تتضمن فعلوم ان اعتبر الزوم العرفي كما رأي المصنف وأما اذا اشترط العقلي فلا تتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي وربما يمنع هذا كلامه وهو مما يقضى منه بالعجب لانه علم

الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقاً فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني واعلم ان ماذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لان قوله مادام وصفه يحتمل ان يراد به بشرط الوصف فتكون مشروطة بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثاني (أو في وقت معين) عطف على قوله مادام ذات الموضوع أى ان كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين (فوقية مطلقة) كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس

وقوله كل منخفض أى كل فرد من الافراد التي تقبل الانخفاض مظلم أى فان الانخفاض للقمر ضرورى عندهم ولا بد منه وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس وهو غير ضرورى له في غير ذلك الوقت فاعتباراه ضرورى لذات الموضوع في وقت من الاوقات تصدق المشروطة بالمعنى الثاني وباعتبار انه ليس ضروريا له في وقت من الاوقات تصدق بالمعنى الاول والحاصل ان الحكماء يقولون ان جرم القمر مظلم وان نوره مستفاد من نور الشمس ولا بد للقمر من حلوله في درجة من الفلك بحيث يحول الارض بينه وبين الشمس فيذهب ما فيه من النور وهو المسمى بالانخفاض واذا لم يحل الارض بينه وبين الشمس فلا يكون منخفضاً فالانخفاض عندهم أمر ضرورى وقت الحيولة وغير ضرورى في غير ذلك الوقت وقوله كل منخفض الخ انظر ما الفرق بين هذا المثال والمثال الا في قريباً أعني قوله كل كاتب الخ فانه قد يقال في هذا أيضاً ان الاظلام ليس ضروريا لان الانخفاض الذي يترتب هو عليه ليس ضروريا للقمر قياساً على المثال الا في سواء بسواء فكون هذا مثالا لما تصدق فيه المشروطة بالمعنى الثاني والاول تحكم وأجيب بالفرق بين المثالين فان الكتابة ليست ضرورية في وقت من الاوقات بخلاف الانخفاض فانه ضرورى للقمر وقت الحيولة فانه يستحيل عندهم ان يوجد القمر في ذلك الوقت غير منخفض فثبت ان الاظلام ضرورى في وقت الانخفاض بالضرورة أى وقت الحيولة (قوله ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف) الاولى في وقت من أوقات الوصف لانه ليس ضروريا في وقت من الاوقات والاصدق المشروطة بالمعنى الثاني (قوله مطلقاً) أى في وقت من الاوقات واعلم ان بين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الاول عموم وخصوص من وجه باعتبار التحقق لاعتبار المفهوم لتباينها فيجتمعان في كل منخفض مظلم وقت الحيولة وتنفرد الضرورية المطلقة في كل انسان حيوان والمشروطة العامة في كل كاتب متحرك الاصابع وبينهما وبين المشروطة العامة بالمعنى الثاني عموم مطلق والضرورة أخص فكل منخفض مظلم وقت الحيولة يصلح مثالا لها وتنفرد المشروطة في كل ناطق انسان وأما بين المشروطة بالمعنى الاول والثاني فالعموم والخصوص الوجهي كما هو بين من الشارح (قوله بلا اعتبار الاشتراط) أى وحيث فتسميتها مشروطة تسمية اصطلاحية لامناسبة فيها (قوله كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت الخ) المراد بوقت التربع وقت عدم حيولة الارض بين الشمس والقمر أى وكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة

ولا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع فان ثبوت الانخفاض للقمر وسلبه عنه ضرورى في وقت معين أى وقت الحيولة والتربع وانما سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة ولهذا اذا قيدت بالادوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجيء في المركبات (أو غير معين) عطف على قوله معين أى ان كان الحكم بضرورة النسبة في وقت غير معين (فنتشرة مطلقة) كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وبالضرورة لاشي من الانسان بمتنفس في وقت ما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضرورى في وقت غير معين وانما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لما ذكرنا في الوقتية المطلقة (أو بدوامها) عطف على قوله بضرورة النسبة أى ان كان الحكم فيها بدوام النسبة (مادام الذات) أى مادام ذات الموضوع موجودة (فدائمة مطلقة) وانما سميت دائمة لاشتمالها على الدوام وانما سميت مطلقة لان الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل انسان حيوان دائماً ولا شيء من الانسان بحجر دائماً فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجرية عنه والفرق بين الدوام والضرورة ان الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس

(قوله ولا شيء من القمر الخ) أى وكقولنا بالضرورة لاشي من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة (قوله وقت التربع) أى وقت عدم الحيولة (قوله أو بالضرورة) فيه انه لا يصح ان تقيده بالضرورة للتنافي وذلك لان الوقتية المطلقة ضرورية وحيث فلا يعقل تقيدها بالضرورة وحيث فلا يصح قوله والضرورة لان صحة نفي الشيء عن شيء فرع عن صحة قبوله له وقد علمت انه لا يصح هنا تأمل (قوله ولهذا) أى لعدم التقييد بالادوام لو قيده الخ (قوله بالضرورة كل انسان متنفس الخ) أى وكقولنا بالضرورة كل انسان ميت وقتاً ما ولا شيء من الانسان ميت في وقت ما واعلم ان بين الوقتيتين والضرورة العموم والخصوص باطلاق وهي أخص منهما فقولك بالضرورة كل منخفض مظلم يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد الوقتية عن الضرورية بكل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد المنتشرة عنها بكل انسان متنفس وبين المشروطة بالمعنى الاول والوقتيتين العموم والخصوص الوجهي فقولك بالضرورة كل منخفض مظلم يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد المشروطة بقولك بالضرورة كل انسان كاتب وتنفرد الوقتية بكل قر منخفض وقت الحيولة والمنتشرة بكل انسان متنفس وقتاً ما وبينهما أى الوقتيتين وبين المشروطة بالمعنى الثاني العموم والخصوص باطلاق وهي أخص منهما فكل منخفض مظلم يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد الوقتية المطلقة بكل قر منخفض وقت الحيولة والمنتشرة المطلقة بكل انسان متنفس في وقت ما وبين الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم المطلق والوقتية أخص فبالضرورة كل قر منخفض يصلح مثالا لها وتنفرد الثانية بكل انسان متنفس (قوله فدائمة مطلقة) بينها وبين الضرورية العموم والخصوص المطلق وبينها وبين ما عداها مما تقدم العموم والخصوص الوجهي (قوله كل انسان حيوان دائماً) وكل انسان حادث دائماً (قوله تستلزم الدوام ولا عكس) أى وحيث فكل مثال صح للضرورة صح للدائمة نحو كل انسان حيوان يجوز ان يقال فيه بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان وتنفرد الدائمة في زيد يركب الخيل دائماً اذ لا يصح

التعريف الا ان يحصل الحجاز دالاً بالمطابقة ثم نقل وجوها في حكمة التقييد وردها فليرجع اليه من أحب الاطلاع على ذلك وحيث تقييد الشارح تصرف في المصنف بما لا يرضاه (قوله ان قصد) ادرج لفظ القصد رداً على ابن سينا حيث أجاب عن الاعتراض على تعريف المفرد بمالدلالة لجزئه أصلاً والمركب بخلافه بكونه غير مانع لدخول عبد الله والحيوان الناطق علمين فيه بان الدلالة الوضعية لا تكون بدون القصد وذلك لظهور بطلان ذلك وتحقيق المقام يطلب من المطول أول فن البيان ولا يخفى انه لا يخرج عبد الله والحيوان الناطق المذكوران عن التعريف بادرار القصد لانهما مما قصد بجزء منهما ذلك في الوضع الآخر فلا بد من قيد الحيثية ومع قيدها يتم التعريف بلا زيادة القصد واعتراض الجلال الدواني على المصنف باستدراك القصد في تعريفه بناء على انه اعتبر القصد

من جعل جزء جزء لجزء جزء فيصير المجموع مجموعاً لا يجعل الا جزءاً ومجموعاً لا يجعل لاجزائه والمركب من القسم الثاني ويجرى في المفرد القسمان ولا يجرى الثاني في الدوال بالهيئة فلا يردان المركب لو كان موضوعاً لمعناه لفهم مجموع معناه من مجموع لفظه بهذا الوضع فيلغو وضع الجزء للجزء وأيضاً لو كان المجموع موضوعاً لفهم بمحكم هذا الوضع دفعة واحدة ولا يفهم تدريجاً والموضوع كما يكون موضوعاً بملاحظته بخصوصه وتعيينه للمعنى ويسمى وضعاً شخصياً يكون موضوعاً بملاحظته مع أمور كثيرة يفهم كلياً وتعيين الجميع للمعنى كما يقال كل ما كان على وزن فاعل وضع لكنا ويسمى وضعياً نوعياً (قوله للمعنى بالمطابقة) أى المدلول عليه بالمطابقة واعلم انه وقع في الرسالة الشمسية تقييد اللفظ المنقسم الى مفرد ومركب بالدال بالمطابقة وقال المصنف في شرحها ان ذلك التقييد مما لا فائدة فيه بل يلزم عليه خروج المفردات والمركبات المجازيين عن

في الدلالة كدليل عليه قوله وتلزمها المطابقة ولو تقديرًا وظاهر مما قدمناه في شرحه أنه لا يدل على ما ادعاه ولا يرد أنه لو قال ان قصد بجزء منه معناه لكفاه لانه يفوت الرد على ابن سينا نعم يمكن اختصار التعريف بما قصد بجزء منه دلالة الا ان يقال لا تركيب في ضم مرادف الى مرادف كما صرح به السيد مع انه قصد بجزء من اللفظ الدلالة لكن لا على جزء المعنى بل على المعنى لانه لا بد في تركيب المعنى من معنيين وليس هناك معنيان بل قصدان متعلقان بأمر واحد ولا يصير مقصدين بتعلق قصدين الا بتكلف وعلى هذا فمجموع المترادفين مفرد فيتحقق سابع المسابقي من الاقسام الستة للمفرد ويلزمه بطلان حصر المفرد في أقسامه لعدم اسميته لعدم صلاحيته للحكم عليه ولعدم كونه كلمة لعدم دلالة بيهينه على الزمان واعتراض بأن وضع المجموع خارج عن وضع العين للعين ووضع الاجزاء للاجزاء فلا ينحصر الوضع

اما الاول فلان ثبوت المحمول للموضوع اذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة وأما الثاني فلان ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة (أو مادام الوصف) عطف على قوله دوام الذات أي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً (فعرفية عامة) ومثالها ايجاباً وسلباً ما مر في المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية وانما سميت عرفية لانك اذا قلت لاشيء من النائم بمسقط ولم تذكر مادام نائماً يفهم العرف ان سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائماً بل مادام نائماً فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذاً من العرف نسبت اليه وعامة لانها أهم من العرفية الخاصة التي ستجيء في المركبات (أو بفعليتها) عطف على قوله بضرورة النسبة أي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل يكون الحكم بفعليتها (فالملقطة العامة) كقولنا كل انسان متنفس

بالاطلاق

بالاطلاق العام ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ليس ضرورياً ولا دائماً بل بالفعل أي المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب عنه في الجملة وانما سميت مطلقة لان القضية اذا أطلقت من غير تقييد بالادوام أو بالضرورة يفهم منها فعلية النسبة فسميت القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للمدلول باسم الدال وعامة لانها أهم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللازمة كما ستعرفه في المركبات (أو بعدم ضرورة خلافها) أي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة (فالمكنة العامة)

(قوله بالاطلاق العام) أي بالفعل وقوله العام أي لانه عم كل الافراد (قوله ليس ضرورياً) أي في كل الاوقات فلا ينافي أنه ضروري في وقت غير معين كما تقدم التمثيل به في المنتشرة المطلقة بقوله بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وفيه ان التمثيل بهذا المثال في المطلقة العامة ينافي التمثيل به في المنتشرة المطلقة لانها ضرورية والمطلقة العامة ليست ضرورية وأجيب بان المطلقة العامة لا تخرج عن الضرورة والامكان ه عش (قوله في الجملة) أي من غير ان يلتفت الى كونه ضرورياً أو دائماً (قوله اذا أطلقت) أي أطلقت نسبتها المفهومة منها عن هذا التقييد فالاطلاق في الحقيقة انما هو للنسبة المدلولة لها فتسميتها هي بالمطلقة من تسمية الدال باسم المدلول ومن هنا يعلم ما في عبارة الشارح من القلب كذا قرر بعضهم وقرر بعضهم ان قوله تسمية للمدلول الخ العبارة فيها قلب فكان الاولى ان يقول تسمية للدال باسم المدلول فالدال هو القضية والمدلول هو قطعة النسبة والتقرير الاول رأيته معزواً للشيخ منصور النوفي والثاني رأيته معزواً للشيخ سالم النفرواي (قوله لان القضية اذا أطلقت الخ) فان قلت حينئذ لا حاجة الى هذه الجهة اذ معناها يفهم بدونها قلت قوله يفهم منها فعلية النسبة معناه قد يفهم منها ذلك وقد يفهم منها ان نسبة المحمول للموضوع على جهة الامكان فاذا صرح بهذه الجهة اندفع هذا الاحتمال فاستفيد من ذكر الجهة التصريح بهذا المعنى انتهى تقرير شيخنا السيد البليدي والحاصل أنه ليس بلازم ان يكون معنى القضية اذا لم تذكر الجهة ان النسبة ثابتة بالفعل لجواز ان يكون ثبوت المحمول للموضوع على سبيل الامكان كقولك كل نار باردة وفي الشيخ يس ما نصه قوله لان القضية اذا أطلقت الخ فيه ان هذا لا يصح كلياً اذ لا يفهم العرف واللغة من مثل قولنا كل انسان حيوان وزيد قائم أو يقوم فعلية النسبة (قوله أو بعدم) عطف على ضرورة وقوله بخلافها أي النسبة واعلم ان هذا أي عدم ضرورة خلاف النسبة ليس كيفية وانما هو تابع للكيفية التي هي الامكان العام الصادق بوجوب ثبوت المحمول للموضوع وجوازه لعدم ضرورة خلافها حكم لازم للحكم على النسبة بالامكان العام انتهى عدوى وتأمله وقوله او بعدم الخ اعلم ان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم بمعنى النسبة وهذا يرجع له قول المصنف عدم ضرورة خلاف النسبة لان النسبة هي الجانب الموافق للحكم وخلافها هو الجانب الخالف لعدم ضرورة خلاف النسبة هو نفس سلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم فاذا كان الموافق ايجاباً كان الخالف سلباً وبالعكس واذا سلبت الضرورة عن الجانب الخالف كان ثبوت الموافق صادقا بالوجوب والجواز (قوله فالمكنة العامة) اعلم ان الامكان العام سلب الضرورة عن الطرف الخالف والامكان الخاص سلب الضرورة عن

فيها وظاهر كلامهم بأباه واعلم ان المراد بالقصد القصد الجارى على قانون الوضع والاصطلاح كذا قال شيخ الاسلام وعبارة غيره الجارى على قانون اللغة ولو أريد بالقصد قصد الواضع من وضعه لم يحتج لشيء من ذلك وان المراد قصد الواضع حين استعمال اللفظ في المعنى فلا يلزم ان لا يكون لفظ النائم والساهي ومن لم يرد معنى مركباً بل يكون مفرداً أو لم يكن مفرداً أيضاً اذ لم يقصد بجزء منه جزء معناه ووجه عدم الزوم ان النائم مثلاً لفظه مركب لانه يصدق عليه انه في حين استعماله في معناه يقصد بجزء منه جزء معناه فلا يضر عدم القصد في وقت لم يستعمل فيه وهنا بحث وهو انه ان كان المراد بالقصد القصد بالفعل فالمركات قبل استعمالها والقصد الى معانيها تدخل في تعريف المفرد وتخرج عن تعريف المركب وان كان المراد امكان القصد ورد نحو عبد الله علماً اذ يمكن ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى وذلك

عند اطلاقه على الانسان ويمكن ان يجاب بأن المتبادر ان المعتبر في التركيب ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود من الكل حين قصد ذلك المعنى من الكل وعبد الله مثلاً حين ما يقصد به الشخص المسمى به لا يقصد بلفظ عبد والاسم الكريم مفهومهما أصلاً كذا في شرح الرسالة للمصنف وأنت خير بأن ما ذكره لا يدفع هذا البحث كما يعلم مما يأتي عن السيد الصفوى وإن قيد الحثية يدفعه فالأولى التعويل عليه وأنه لو أريد بالقصد قصد الواضع من وضعه لم يشك بالمركب قبل الاستعمال (قوله بجزء منه) أى بجزء مترتب في السمع فخرج نحو ضرب لانه ليس له جزء كذلك اذ الهيئة ليست مسموعة كذا في عبارة شيخ الاسلام والظاهر ان يقال اذ ترتب بين المادة والهيئة بل هما مسموعان معا فتدبر قال شيخ الاسلام ولا يخفى ان نظر المنطقي في الالفاظ بتبعية المعاني فلا يلائم اعتبار الترتيب في الاجزاء

كقولنا كل نار حارة بالامكان العام فحكم فيها بعدم ضرورة السلب اذ السلب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الايجاب ممكناً وكقولنا لاشيء من الحار ببارد بالامكان العام فحكم فيها بعدم ضرورة الايجاب اذ الايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكناً فعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ومعنى السالبة أن ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى وسميت ممكنة لاشتغالها على معنى الامكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات (فهذه) القضايا المذكورة (بساط) لان معناها اما ايجاب فقط أو سلب فقط وأما المركبات فسبق وهي بعينها هي البساط المذكورة لكن مع تقييدها بالادوام الذاتي واللا ضرورة الذاتية كما قال (وقد قيد) (المشروطة والعرفية) (العامة) (و) (تقيد) (الوقتية) (أى الوقتية) (المنتشرة) (المنتشرة بالادوام الذاتي) (أى قد تقيد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة بالادوام الذاتي) (تسمي) (المشروطة العامة المقيدة بالادوام) (المشروطة الخاصة) (منصوب على أنه مفعول تسمى (و) تسمى العرفية العامة

المقيدة

المقيدة بالادوام (العرفية الخاصة) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به (الوقتية و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة به (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة وهي مفهوم الادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهي معنى المطلقة العامة السالبة أى كقولنا لاشيء من الكتابات بمتحرك الاصابع بالفعل وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الكتابات بساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب محققاً في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة أى كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن ههنا تبين أن الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة والجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيف أى الايجاب والسلب وموافق له في الكم أى التكملة والجزئية وسيجيء لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفية الخاصة ايجاباً وسلباً ما مر في المشروطة الخاصة وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التي هي مفهوم الادوام كما عرفت وانما قيد الادوام فيهما بالذاتى لان المشروطة الخاصة على ما عرفت هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة

قيد الدوام الذاتي وقال بعضهم انها بالمعنى الثاني تقيد بالادوام أيضاً أي في نحو كل منخسف مظلم ما دام منخسفاً لا دائماً لاني نحو كل انسان حيوان لا دائماً ان شاء الله (قوله لا دائماً) فيه انه ينافي قوله بالضرورة لان الضرورة تقتضى الدوام واجيب بان قوله بالضرورة أى بحسب الوصف وهو الكتابة وقوله لا دائماً أى بحسب الذات مع قطع النظر عن الوصف كما تقدم في قول المتن بالادوام الذاتي فان قيل لم قيد الادوام بالذات ولم يطلق قلت لو أطلق لكان الكلام متناقضاً كما سيأتي في الشارح (قوله فتركيبها) جوابان (قوله وهي مفهوم الادوام الخ) أى المطلقة العامة السالبة مفهوم الادوام (قوله لان ايجاب الخ) علة لقوله وهي مفهوم الخ (قوله اذا لم يمكن دائماً) أى بحسب الذات أي وعدم دوامه أخذ من لا دائماً (قوله في الجملة) أي بالفعل أي بقطع النظر عن كونه ضرورياً أولاً دائماً أولاً (قوله وهي معنى الخ) أي والسلب المتحقق في الجملة المستفاد من لا دائماً معنى المطلقة العامة السالبة (قوله أى كقولنا لاشيء) بيان المطلقة العامة السالبة (قوله بالفعل) أي عند نفي الوصف أي الكتابة (قوله وهو معنى الخ) أي الايجاب المتحقق في الجملة معنى الخ (قوله ومن هاهنا) أي هذا التقرير (قوله بايجاب الجزء الاول الخ) أي لا بايجاب الجزء الثاني وسلبه وقوله كما مر في المشروطة الخاصة أى لكن ببدال الضرورة بالادوام كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً ودائماً لاشيء من الكتابات بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وفيه ان آخر الكلام ينافي أوله لان قوله لا دائماً ينافي قوله قبل دائماً واجيب بان قوله دائماً أي بحسب الوصف وهو الكتابة وقوله لا دائماً أي بحسب الذات مع قطع النظر عن الوصف وقس عليه نظائره كما يأتي في الشارح وقوله وسيجيء لهذا أي لكون الثاني مخالفاً للاول في الكيف وموافقاً له في الكم

المسموعة مع ان هذا القيد لا يفهم من تعريفاتهم فيفسد التعريف بل لا وجه لان يقال المادة دالة على الحدث والا يلزم ان يكون الضرب بكسر الراء وضمها دالا عليه في مجموع الهيئة والمادة في المصدر دال على الحدث ومجموعهما أيضاً في المشتقات دال على تمام معانيها وذكر أيضاً أنه يلزم على كون نظر المنطقي في الالفاظ بتبعية المعاني فشكل لفظ معناه مركب فهو مركب اذ المعرف باللام يكون مركباً عندهم الا ان يجعل المجموع من حيث هو بازاء المعنيين (قوله المقصود) أخذه من تعريف المعنى والغرض من التعريف وعدم التعبير بمعناه اخراج مثل عبد الله علماً وهو يرجع لما قاله في شرح الرسالة مما مر قال السيد الصفوى ولا حاجة الى هذه الزيادة في اخراجه لانه بالنظر الى معناه العلمى لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فخرج بالقصد الاول وان صدق عليه انه قصد بجزء الدلالة على جزء المعنى غير العلمى فهو مفرد ومركب من

به أيضاً ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين بالادوام الوصفي اذ في كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف أما العرفية العامة فظاهرة وأما المشروطة العامة فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواما بحسب الوصف لا محالة والدوام الوصفي يمتنع ان يقيّد بالادوام الوصفي بل اذا أريد تقييده بقيد صحيح فلا بد أن تقيّد بالادوام الذاتي ويكون الحكم حينئذ ضرورة النسبة أو دوامها بحسب الرصف مقيداً بالادوام بحسب الذات وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما في البسائط اذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس وأما الوقتية فهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع لا دائماً فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام فالوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام ان كانت موجبة ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام ان كانت سالبة ومثالها ايجاباً قولنا بالضرورة كل انسان متمسك في وقت مالا دائماً وسلباً قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متمسك في وقت مالا دائماً (وقد تقيّد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية باللاضرورة) وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورة لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة الايجاب

(قوله به) أي بالدوام (قوله أيضاً) أي كما قيدت به المشروطة الخاصة (قوله فظاهرة) أي لانها ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (قوله لا محالة) أي لان الضرورة تستلزم الدوام (قوله والدوام الوصفي الخ) ومثل ذلك يقال في الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اذ التقييد بالوقت فيها بمنزلة التقييد بالوصف وهذا ظاهر في الوقتية المطلقة أما في المنتشرة المطلقة فلا اذ الوقت فيها غير معين اللهم الا ان يقال المراد بالدوام الوصفي وما في قوته أي الدوام الذي اعتبر بحسب الوصف وما في قوته في الوصف (قوله يمتنع الخ) أي للتنافي حينئذ أي حين قيد بالادوام الذاتي (قوله مقيداً) أي ذلك الحكم (قوله بحسب الذات) أي افراد الموضوع (قوله هي مفهوم الادوام) وهي لاشي من القمر بمنخفض بالاطلاق العام (قوله لا دائماً) في قوة قولنا كل قمر منخفض بالفعل (قوله لا دائماً) أي لاشي من الانسان بمنخفض بالفعل وقوله لادماً الثانية أي كل انسان متمسك بالفعل (قوله وقد تقيّد) أشار بقيد الى ان التقييد في بعض المواد (وحاصله) انه اذا كان الثبوت ضرورياً فلا تقييد باللاضرورة ولا بالادوام لانه تقدم ان المطلقة العامة لا تخرج عن الامكان والضرورة فاذا كانت ضرورية فلا يصح تقييدها بما ذكرناه يصير تناقضاً انتهى عش (قوله باللاضرورة الذاتية) الذاتية صفة للضرورة أي بعدم الضرورة بحسب الذات (قوله الوجودية) أي لانه لا حكم

وهو السالبة الممكنة العامة أي كقولنا لاشي من الانسان بضاحك بالامكان العام وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورة لان السلب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبة الممكنة العامة أي كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام واعلم ان تقييد المطلقة العامة وان صح باللاضرورة الوصفية لانهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلماذا قيد اللاضرورة بالذاتية (أو بالادوام الذاتي) عطف على قوله باللاضرورة أي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللاضرورة وتسمى الوجودية باللاضرورة كما عرفت في مقيدة بالادوام (وتسمى الوجودية بالادامة) كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائماً وتركيبها من مطلقين عامتين اذ الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو الادوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقة عامة فتكون مركبة من مطلقين عامتين لكن أحدهما موجبة والاخرى سالبة فان الجزء الاول ان كان موجباً يكون مفهوم الادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد تقيّد الممكنة العامة) أي الممكنة العامة وهي التي حكم فيها باللاضرورة لجانب المخالف للنسبة قد تقيّد (بلا ضرورة

فيها بوجود النسبة وقوله اللاضرورة أي لكونها قيدت بعدم الضرورة وكذا يقال فيما بعدها (قوله وهو) أي عدم ضرورة الايجاب السالبة الممكنة العامة (قوله وهو) أي عدم ضرورة السلب الموجبة الممكنة العامة (قوله واعلم ان تقييد الخ) جواب عن سؤال ناشئ من قول المصنف باللاضرورة الذاتية وهو ان كلامه يقتضي انها لا تقيّد باللاضرورة الوصفية مع انه يصح تقييدها بها كما في قولك كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فان ثبوت الضحك للانسان ليس ضرورياً لاعتبار ذات الانسان ولا باعتبار وصفه وهو الانسانية فاجاب بقوله واعلم الخ (وحاصله) انه وان صح تقييدها باللاضرورة الوصفية لكنهم لم يعتبروا هذا التركيب فلماذا قيد المصنف اللاضرورة بالذاتية وفي هذا الجواب شيء لانه يقتضي ان تقييد المطلقة العامة باللاضرورة الوصفية صحيح في كل مادة وانه مطرد في كل مادة من مواد المطلقة العامة الا ان القوم لم يعتبروا هذا التركيب وليس كذلك اذ تقييد المطلقة العامة باللاضرورة الوصفية غير مطرد فتارة يكون صحيحاً كما في كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتارة لا بالضرورة كما من وتارة يكون غير صحيح كما في كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لا بالضرورة فان ثبوت التحريك للكاتب غير ضروري باعتبار ذات الكاتب لا باعتبار وصفه اذ هو باعتبار وصفه ضروري له فكان الاولى للشارح ان يقول واعلم ان تقييد المطلقة العامة باللاضرورة الوصفية وان صح في بعض المواد لكنه غير مطرد فلماذا لم يعتبروا هذا التركيب وقيد المصنف اللاضرورة بالذاتية فتأمل (قوله ولم يتعرفوا) لعلة عطف تفسير على ما قبله أي ولم يحصلوا أحكام هذا التركيب (قوله وقد تقيّد الممكنة العامة الخ) أي وقد تقيّد في المعنى لاشي لا تقيّد في اللفظ لا باللاضرورة ولا بالادوام وانما تقييد بالامكان الخاص (قوله وهي التي حكم فيها) أي ضمنا لا صراحة وذلك لان عدم ضرورة الجانب المخالف لازم للحكم على النسبة بالامكان (قوله بلا ضرورة الجانب الموافق ايضاً) أي كما تقيّد بلا ضرورة الجانب المخالف للنسبة أي الحكم المخالف للنسبة وقوله الجانب الموافق للنسبة أي الحكم الموافق للنسبة (وحاصله) ان قولنا بالامكان الخاص يفيد سلب الضرورة عن الجانبين الجانب

الواقع ويحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره أيضاً فيكون الفعل مع المفعول كلاماً تاماً وهو باطل لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بني الفعل للمفعول لسكني المفعول فافهم ذلك واحفظه فانك لا تجده لغيرنا كذا قال السيد في شرح الغرة (قوله ان احتمل الصدق والكذب) أي جوز العقل صدق مضمونه وكذبه فان قيل الصدق هو الخبر المطابق للواقع أو كون الخبر مطابقاً لحاصل التعريف ان الخبر ما يحتمل كونه خبراً مطابقاً فيانم تعريف الشيء بنفسه وهو باطل قلنا المراد به في التعريف المذكور الكلام المطابق أو المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل واحد وان لم يعرف معنى الخبر (قوله من حيث هو) أي مع قطع النظر عن الواقع وعمما يحذف به مما يعين صدقه أو كذبه والغرض من ذلك دفع ما يقال كثير من الاختيار

جهتين وذلك لازم مع وجود ذلك القيد أيضاً فلا حاجة اليه وحصل هذا الاعتماد على قيد الحيثية فتدبر (قوله اما تام) الاولى مركب تام لانه الاسم لا مجرد التام (قوله كاستدعاء المحكوم عليه الخ) أي استدعاء المفعول به وفيه ونحوها فان قلت تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به في الكافية فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى انتظار تام فلا يكون بدونه كلاماً تاماً قلت ان سلم فالمراد الانتظار التام بدهم معنى ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم معناه والحق في الجواب ان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل أصلاً وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم حال

لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر الرسول والبدهييات الأولية كقولنا النار حارة وكثير لا يجوز صدقه كقولنا الارض فوقنا وحاصل الدفع ان المراد تجوز ذلك بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فدخل خبر الله لانه اذا قطع النظر عن المتكلم يجوز الكذب وكذا البديهييات لانها اذا جردت عن خصوصية الموضوع والحمول من خصوصها وعمومها حتى يبقى أن شيئاً أو منفصل أو متصل به على الإطلاق بحيث يحتمل تحققه في الصادق والكاذب يجوز العقل فهما الامرين وقد يجاب بان المراد احتمالها بحسب لغة العرب معني ان وصف باي منهما لا يكون خطأ بحسب اللغة وفيها فدخل الكل لان الخطأ فيه بحسب الواقع لافي اللغة (قوله وهو العمدة الخ) أي المعتمد عليه في باب الموصل الى التصديقات (قوله ان لم يحتمل ذلك) أي ما لم يتضمن خبراً فقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى

الجانب الموافق (للنسبة) أيضاً (حتى يكون الحكم بلا ضرورة الجانبين) وتسمى (حينئذ) (الممكنة الخاصة) كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في الموجبة والسالبة ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضرورياً فيكون الحكم فيها بالضرورة الجانبين أي السلب والايجاب وتكون من مكنيتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لا فرق بين موجبتها وسلبتها بحسب المعنى بل الفرق انما يحصل بحسب التلغظ فان عبرت بالعبارة الايجابية فوجبة وبالعبارة السالبة فسالبة (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات الخالف للنسبة المذكورة في القضية والمفوضة اعني الجزء الاول) (قوله الجانب الموافق) قرر بعض الاشياخ انه من موافقة العام وهو مطابق لايجاب أو سلب للخاص وهو الايجاب الخاص أو السلب الخاص الذي في تلك القضية فالمراد بالنسبة هنا الحكم أي الايجاب أو السلب كما قلنا لامورد الحكم (قوله الموافق للنسبة) لو قال الموافق للفظ لكان أظهر ويراد بالوافق النسبة التي افادها اللفظ فتدبر (قوله حتى يكون الخ) حتى لتفريع بمعنى الفاء أي فاذا قيدت في المعنى بعدم ضرورة الجانب الموافق والمخالف كان الحكم فيها بعدم ضرورة الجانبين (قوله أي السلب والايجاب) هما نفس الحكم وقرر بعض مشايخنا ان المراد بالنسبة النسبة الحكمية الخاصة في هذا التركيب وان المراد بالجانب الموافق نفس النسبة الحكمية الكلية وتأمله (قوله وتكون من مكنيتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة لاشك ان في كل واحدة منهما سلب الضرورة عن الجانب الخالف والطرف الخالف في الموجبة السلب وفي السالبة الايجاب فاذا نظرت لذلك وجدتهما دالة على معني مكنيتين عامتين وهو سلب الضرورة عن الطرف الموافق والمخالف (قوله بل الفرق انما يحصل بحسب التلغظ) في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس (تنبيه) اعلم ان الوجودية اللادائمة موجبتها وسلبتها سواء بحسب المعنى اذ كل انسان كاتب بالفعل لادائمه معناه ان ثبوت الكتابة للانسان بالفعل وان سلبها عنه بالفعل وهذا معني لاشي من الانسان بكاتب بالفعل لا دائماً حينئذ هي والممكنة الخاصة سواء في استواء موجبتها وسلبتها بالنظر للمعنى لكن بينهما فرق من حيث ان كلا من المطلقين مصرح باللفظ الذي يدل عليه في الوجودية اللادائمة بخلاف الممكنة الخاصة فانه لم يصرح فيها باللفظ الدال على كل من المكنيتين العامتين (فائدة) اعلم انه يصح ان يقال الله تعالى موجود بالامكان العام لان الممكنة العامة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف اعلم من كون الجانب الموافق ضرورياً كما في هذا المثال أو غير ضروري كما اذا قلنا النار حارة بالامكان العام فان ثبوت الحرارة للنار غير ضروري ولا يصح ان يقال الله تعالى موجود بالامكان الخاص لما يترتب عليه من الكفر لان الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانبين الموافق والمخالف وحينئذ فوجوده وعدم وجوده كل منهما غير ضروري بل هو جائز وهذا كفر وأما غير الله من الحوادث فهو موجود بالامكان الخاص لا العام كذا قرر شيخنا العدوي (قوله مركبات) قال بعضهم والقضية المركبة هي التي حقيقتها ملتزمة من الايجاب والسلب فقط وانما قال حقيقتها أي معناها لانه ربما تكون قضية مركبة بالنظر للمعنى ولا تركيب فيها في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب

لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيدت بهما (فقوله مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن السلب والايجاب والكمية عبارة عن الكلية والجزئية وقوله لما قيد الجار يتعلق بالخالفة والموافقة وما عبارة عن القضية والضميز الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضميز المثنى في بهما عائد على اللادوام واللاضرورة وحاصل المعنى ان القضايا السبع المذكورة مركبات لكونها مقيدة باللاادوام واللاضرورة اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيف موافقتين لها بحسب الكم فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات لاشتمال معناها على ايجاب وسلب

فصل في أقسام الشرطية

والشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة وكل واحدة منهما تنقسم الى أقسام كما قال (الشرطية) اما (متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير) نسبة (أخرى) كقولنا ان كانت الشمس طالعة لكن معناه مركب لان معناه كما مر للشارح ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضرورياً (قوله لان اللادوام اشارة) انما قال اشارة ولم يقل لان اللادوام معناه مطلقة عامة لان المعنى اذا أطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الايجاب مثلاً مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب بل لازمه فهو معناه اللازمي وأما اللاضرورة فمعناه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الايجاب مثلاً هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احدي القضيتين عين معنى احسدى العبارتين والاخرى لازمة لمعني العبارة الاخرى أتى باشارة لهذا (وحاصله) ان لفظ اشارة اذا أطلق يصلح الاثبات به فيما يدل عليه اللفظ مطابقة أو غيرها ولفظ يدل اذا أطلق المتبادر منه المعنى المطابق فلو عبر ببديل لفهم منه ما يتبادر منه وهو غير صحيح ولا كذلك لفظ اشارة (قوله لكونها مقيدة) أي لكون جزئها الاول مقيداً باللاادوام الخ (قوله للقضية) أي التي هي جزء الاول (قوله بحسب الكيف) متعلق بمخالفتي (قوله القضايا المقيدة بهما) أي القضايا التي وقع التقييد فيها بهما أي باللاادوام وباللاضرورة

فصل (قوله تنقسم الى متصلة الخ) واهملوا ذكر العدول فيها والجهة لعله بالمقايسة على الكلية والافه يمكن فيها أيضاً (قوله وكل واحدة منهما تنقسم الى أقسام) حاصلها ان المتصلة اما لزومية أو اتفاقية وفي كل اما موجبة أو سالبة فهذه أربعة وفي كل اما كلية أو جزئية أو مهمة أو شخصية فهذه ستة عشر وأما المنفصلة فهي اما مانعة جمع أو خلو أو مانعة وفي كل اما موجبة أو سالبة فهذه ستة وفي كل اما ان تكون غنادية أو اتفاقية فهذه اثنا عشر وفي كل اما ان تكون كلية أو جزئية أو مهمة أو شخصية فالجمله ثمانية وأربعون وجعل المنفصلة شرطية تجوز من حيث اشتمالها على قضيتين مرتبطتين (قوله بثبوت نسبة) أي بحصول نسبة أعم من ان تكون تلك النسبة التي حكم بثبوتها ايجابية أو سالبة كما يعلم من كلام الشارح الآتي وقوله على تقدير نسبة أي على تقدير حصول نسبة أخرى ولو بحسب ما تنفق فصيح تقسيمها فيما بعد الى لزومية وغيره كما هو الظاهر ولا

(ولو ترى ان ذوقه قو اعلى النار فقالوا باليتنارد ولا نكذب الى قوله وانهم لكاذبون) ان التكذيب راجع الى قولهم ولا نكذب وانه يجوز ان يكون أنشاء لانه لا يجوز ان يكون معطوفاً على خبر ليت وأجاب عن دخول الكذب في التثني بانه تضمن معنى العدة فظاهر عبارته انه مع ذلك باق على الانشاء ومن وقوع التكذيب في الانشاء لفظاً لكنه خبر في المعنى قوله تعالى (ولنحمل خطاياكم الى وانهم لكاذبون) وأنشد بعضهم على دخول (التكذيب في التثني وقد كذبتك نفسك فكذبها* لما منك تغريراً قطام) ولم يقسم الانشاء الى أقسامه من الامر والنهي وغيرها تنبيه على عدم الاعتبارية على انه لا مدخل له في الكسب أصلاً (قوله وإما ناقص) نبه باعادة اما على انه عدل لقوله تام والاسم هو المركب التام (قوله والمركب الناقص الخ) أي فقوله التقييدي وغيره تقسيم للناقص والاسم هو المركب التقييدي والمركب الغير التقييدي لا تقييدي وغيره كما هو الظاهر ولا

ناقص تقييدي أو تركيب تقييدي كما هو التأويل الاظهر وأمثال هذه التغيرات والتعابير في الاسامي واقعة في عبارة المصنفين (قوله ان كان الثاني قيداً للاول) أى إماماً إضافة كالاول أو وصف كالثاني وهذا هو الحق كما قاله السيد في جواشي شرح الرسالة وان كان القوم فسروا التقييدي بما يكون الجزء الثاني قيداً للاول وحصر وفي المركب من الموصوف والصفة كما قاله المصنف في شرح الرسالة (قوله وهو العمدية في باب التصورات) فان الموصل الى التصور وهو المركبات التقييدية اذ التعريف بالمفرد وان جوز فهو في غاية القلة (قوله من اسم واداة) نحو في الدار (قوله أو اداة وكلة) نحو قد قام من قد قام زيد (قوله أى وان لم يقصد بجزء الخ) أنت خير بان جزءاً في التعريف تكرة في سياق النفي تفيد العموم فالمعنى لم يقصد بشيء من أجزائه فخرج نحو رامي الحجارة لانه يقصد بالرامي الدلالة على جزء المعنى وان لم

فالنهار موجود فانه حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهي طلوع الشمس وهذه هي المتصلة الموجبة (أو نفيها) عطف على قوله بثبوت نسبة أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى وهي الموجبة أو بنفي نسبة على تقدير أخرى وهي المتصلة السالبة واعلم ان ثبوت نسبة على تقدير أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال فالقضية السالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم فيه باتصال السلب موجبة لاسالبة فاذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم واتفاقية وقوله على تقدير أخرى أى سواء كانت موجبة كما مثل أو سالبة كقولنا ان لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً (قوله بثبوت نسبة هي وجود النهار الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالنسبة في كلام المصنف أولاً وثانياً الامر وهو مضمون التالي ومضمون المتقدم وكانه قال ان حكم فيها بحصول أمر على تقدير حصول أمر آخر والا فوجود النهار منسوب لانسبة وإطلاق النسبة عليه مجاز لانها مغايرة للمنسوب ولا يقال ان في كلام الشارح حذف مضاف أى وهي ثبوت وجود النهار لانه لا داعي لذلك لان المتصلة حكم فيها بحصول أمر على تقدير حصول أمر آخر لا بحصول ثبوت أمر على تقدير ثبوت آخر كذا قرر بعض (قوله أو بنفي نسبة على تقدير أخرى) أى سواء كان الحكم مطابقاً للواقع وهي حينئذ صادقة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً أو غير مطابق للواقع وهي حينئذ كاذبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً (قوله وهي المتصلة السالبة) أى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً فقد حكم فيها بسلب ثبوت وجود الليل على تقدير ثبوت وجود النهار (قوله واعلم ان ثبوت الخ) دفع بهذا ما يرد على ظاهر كلام المصنف من ان تعريفه للسالبة غير مانع لصدقه على نحو ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً فانه حكم فيه بنفي نسبة أى أمر على تقدير أخرى مع ان هذه القضية موجبة معدولة وتعريف الموجبة غير جامع لخروج نحو هذا عنه (وحاصله) ان قول المصنف أو بنفيها على حذف مضاف أى أو بنفي ثبوتها أى أو بنفي ثبوت نسبة أى أمر على تقدير أخرى (وتوضيحه) ان اداة السلب ان دخلت على المقدم فالقضية سالبة للحكم فيها بسلب الاتصال وان أخر السلب الى التالي فهي متصلة السلب فهي موجبة لاسالبة كما قد يتوهم من المصنف وظاهره انها اذا تأخر السلب فيها للتالي تكون موجبة قطعاً مع انها لا تكون كذلك الا اذا جعل حرف السلب جزءاً من التالي واما ان جعل التالي ما بعد النفي كانت سالبة فهي مثل زيد ليس بقائم وهذا المثل اشارة الى ان العدول يدخل الشرطية بل ويدخلها الموجهات وذلك لان النسبة التي حكم بثبوتها أو بنفيها على تقدير أخرى اما ان تكون ضرورية أو دائمة أو حاصلة بالفعل أو ممكنة ولم يذكرها فيها اكتفاء بذكرها في المحتملة (قوله عبارة عن الاتصال) أي الارتباط والازوم وقوله بين النسبتين أى بين الامرين أعني مضمون التالي والمقدم (قوله فالحكم بنفيها الخ) فنفياً يكون الخ (قوله بسلب الاتصال) أى ليس وجود الليل لازماً لطلوع الشمس فالاتصال هنا هو الازوم وليس المراد ان تكون التالية متصلة بالاولى أى ليس فاصلاً بينهما

فيها بسلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً كانت موجبة لان الحكم فيها باتصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة أما (لزومية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سالبة (لعلاقة) بين المتقدم والتالي كالمثالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو سلبه فيما ليس مجرد اتفاق المقدم والتالي في الواقع بل لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة ما بسببه يستلزم المقدم التالي (والا) أى وان لم يكن الحكم بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون مجرد اتفاق المقدم والتالي (فاتفقية) كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناهق في الموجبة فانه حكم فيها بالاتصال لكن لا لعلاقة اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار بل مجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لانهما وجدا كذلك وكقولنا للاسود اللا كاتب ليس البتة اذا كان هذا اسود فهو كاتب (قوله كانت موجبة) أى لانه حكم فيها بثبوت عدم وجود الليل عند طلوع الشمس فقد حكم بالاتصال أى الازوم بين أمر عديم ووجودي (والحاصل) ان المتصلة ان كان الحكم فيها بثبوت وجود أمر على تقدير وجود آخر أو حكم فيها بثبوت عدم وجود أمر على تقدير آخر فهي موجبة واما ان حكم فيها بعدم ثبوت أمر على تقدير آخر فهي سالبة (قوله فهما) أى المثالين (قوله لعلاقة) أى ظاهرة ومعلومة لنا والا فلا بد من العلاقة في نفس الامر والواقع اهـ س نف (قوله توجب ذلك) أى الاتصال أو سلبه (قوله والمراد بالعلاقة ما) أى أمر الخ ظاهر هذا ان العلاقة قاصرة على الموجبة وظاهر حله لقوله لعلاقة عمومها في الموجبة والسالبة وكلام المصنف قابل للتعميم بان تقول لعلاقة أى وجوداً في الموجبة وعدمها في السالبة (قوله ما بسببه) قالوا ككون المقدم علة للتالي أو معلولاً له أو كونها معلولين لعله واحدة أو بينهما تضاييف فالاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فطلوع الشمس علة في وجود النهار والتالي كقولنا ان كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة فوجود النهار معلول لطلوع الشمس والثالث كقولنا ان كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً فوجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس والرابع كقولنا ان كان زيد أباً لعمره فعمرو ابنه وفي قولهم أو معلولاً نظر لقولهم المراد من المقدم الطاب للصحة وان تأخر ومن التالي المطوب للصحة وان تقدم (قوله أى وان لم يكن الحكم لعلاقة) أى ان لم يكن بحسب علم الحاكم لا بحسب نفس الامر فلا يرد انهما لما دامت عاتهما النامة فامتنع انفكاك أحدهما عن الآخر ولا يعني بالعلاقة الا ذلك اهـ يس وبعبارة اعلم ان المعية أمر ممكن لا بد له من علة ففي الاتفاقية أيضاً العلاقة المتقضية للاجتماع متحققة لكنها غير ظاهرة وغير معلومة فليس الحكم فيها للملاحظة علاقة بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها ظاهرة التحقق فالحكم فيها للملاحظة فقول الشارح وان لم يكن لعلاقة أى للملاحظة (قوله ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناهق) أى اتفق انه عند نطق الانسان بنطق الخمار فنهقه حاصل عند نطق الانسان أى اتفاقاً في ساعة واحدة مثلاً (قوله اذ لا علاقة الخ) ويدل على ذلك انه لا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر ولا من وجود أحدهما وجود الآخر واللازم في اللزومية يلزم من عدمه عدم الملزوم والملزوم فيها يلزم من وجوده وجود اللازم واللازم هو التالي والملزوم هو المقدم (قوله ليس البتة الخ) أى فالاتفاق حصل بين كونه أسود وكونه غير كاتب ونفي الاتفاق بين كونه الحقيقة (قوله وهو ان

يقصد بالرامي مثلاً ذلك وبقي داخلاً في تعريف المركب (قوله علمين) اذ لو لم يكونا علمين كانا من المركب ولا بد في الرابع ان يكون علماً الحيوان وان لم يكن انساناً وان قيد به في الغرة وأقره الشارح وتقرير الشارح هنا قاصر عليه لانه اذا كان علماً لحجر مثلاً كان كعب الله داخلاً في الثالث (قوله فالمراد أربعة أقسام) بقي قسمان آخران الاول مالا جزء لمعناه ولفظه ذواجزاء كاللة والوحدة والنقطة والثاني ماله جزء قصد دلالاته ولم يترتب في السمع كالكلمة ثم انه نوقش في تحقيق القسم الثاني في كلام الشارح وصحة المثال لوضع الحروف للاعداد وغيرها في بعض الاصطلاحات (قوله ومفهومه جزء الماهية الانسانية) أى اذا كان علماً لانسان وجزء الماهية الفرسية اذا كان علماً لفرس وقس (قوله والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود) أى والجزء الآخر التشخص هذا مراده وفيه نظر لان التشخص خارج عن الموضوع له كإسائي في بحث النوع انه تمام الحقيقة (قوله وهو ان

في السالبة فالأشياء الموجهة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا الزومية الموجهة حكم فيها بثبوت الزوم والسالبة حكم فيها بسلب الزوم (ومن منفصلة بالرفع عطف على قوله متصلة أي الشرطية أما متصلة أن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مر وأما منفصلة (أن حكم فيها بتنافي نسبتين أو لا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية) فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معا وهي إما موجهة أو سالبة فالوجهية هي التي حكم فيها بتنافي نسبتين في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد أما زوج أو فرد فإن زوجية العدد وفردية متنافيان في الصدق والكذب أي لا يصدقان ولا يكذبان والسالبة هي حكم فيها بعدم تنافيهما في الصدق والكذب كقولنا ليس البتة إما أن يكون هذا أسود أو أبيض فأنهما يصدقان ولا يكذبان ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا (أو صدقا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أي وإن كان الحكم بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الصدق فقط (فإنه الجمع) وهي أيضا إما موجهة أو سالبة فالوجهية هي التي حكم فيها بتنافي الجزأين في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر فأنهما لا يصدقان ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا

أسود وكاتب (قوله بثبوت الاتفاق) أي باتصال التالي بالمقدم بالنظر للاتفاق (قوله هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق) فيه أنه إذا كان الاتفاق مسلوبا منها لا يقال لها اتفاقية فتسميتها اتفاقية فيه تساهل أو أنه اصطلاح أهـ س نف (قوله بثبوت الزوم) أي باتصال التالي بالمقدم بالنظر للزوم بينهما لكون أحدهما علة في الآخر وكذا يقال في جانب السلب (قوله أن حكم فيها بتنافي نسبتين) أي بامتناع اجتماعهما في الصدق والكذب وهذا في الموجهة وقوله أو بلا تنافيهما أي أو بعدم تنافيهما في الصدق والكذب وهذا في السالبة فقوله صدقا وكذبا راجع لكل من الأمرين والمراد بالصدق الثبوت وبالكذب الارتفاع (قوله وهي الحقيقية) الأولى فهي الحقيقية سميت بذلك لاحتوائها على كمال الانفصال فكأنها حقيقة المنفصلة وضابطها أن تتركب من الشيء ونقيضه نحو هذا العدد إما زوج لا زوج ومن الشيء والمساوي لنقيضه نحو هذا العدد إما زوج أو فرد فظهر من هذا عدم اجتماع طرفيهما في الثبوت وعدم ارتفاعهما لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وكذلك الشيء والمساوي لنقيضه لا يرتفعان ولا يجتمعان (قوله حكم فيها بعدم تنافيهما نسبتين) (فيه) أنه ليس هناك تناف أصلا فهي تسمية اصطلاحية انتهت (س) (نف) (قوله لا يصدقان) أي لا يجتمعان وقوله ولا يكذبان أي ولا يرتفعان فليس شيء من العدد زوج وفرد في آن واحد ولا شيء منه غير زوج وغير فرد (قوله فأنهما يصدقان) أي بأن يكون أسود وكاتب ويرتفعان بأن يكونا لا أسود ولا كاتب بأن يكون أبيض غير كاتب فكأنهما يصدق نقيض الطرفين (قوله فأنه الجمع) هي المركبة من الشيء والخاص من نقيضه ومما نعمة الخلو هي المركبة من الشيء والاعم من نقيضه (قوله فأنهما لا يصدقان) أي لا يجتمعان إذا لا يكون الشيء شجراً أو حجراً لما يلزم من اجتماع النقيضين وقوله ولكن يكذبان أي يصدق نقيضهما بأن يكون لا شجراً أو لا حجراً بل حيواناً أو إنساناً أو فرساً (والحاصل) أنه لا محذور في ارتفاعهما إذا لا يلزم عليه ارتفاع النقيضين بل ارتفاع أحدهما إذا لا يلزم من نفي الخاص نفي الاعم

والسالبة

والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافيهما في الصدق فقط كقولنا ليس إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً ولا حجراً فأنهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجراً وحجراً معاً (أو كذبا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أي وأن حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما في الكذب فقط (فأنه الخلو) وهي إما موجهة أو سالبة فالوجهية كقولنا زيد إما أن يكون في البحر أو لا يفرق حكم فيها بتنافي الجزأين في الكذب لأن السكون في البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والا لفرق في البر والسالبة كقولنا ليس إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً حكم فيها بعدم تنافيهما في الكذب والا لكان شجراً وحجراً معاً فالمنفصلة ثلاثة أقسام حقيقية ومما نعمة الجمع ومما نعمة الخلو (وكل منها) أي من أقسام المنفصلة (عنادية أن كان التنافي) بين الجزأين

(قوله والسالبة هي التي حكم فيها بعدم تنافيهما) فالاطلاق على السالبة بأنها ممانعة جمع وخلو مجاز (قوله فأنهما يصدقان) أي يجتمعان بأن يكون إنسانا وقوله ولا يكذبان أي لا يرتفعان وقوله والا أي والا بأن كذبا لكان شجراً وحجراً أي وهو باطل (والحاصل) أن ما نعمة الجمع هي التي تمنع الجمع وتجوز الخلو كقولك هذا الشيء إما شجر أو حجر وهذه هي الموجهة وأما سالبتها فهي تنفي منع الجمع وتمنع الخلو فهي عكس الموجهة كقولك ليس هذا الشيء إما لا شجراً ولا حجراً وهي تجوز الجمع بأن يكون إنسانا وتمنع الخلو لأن رفع لا شجر شجر ورفع لا حجر حجر فلو جوز الخلو لزم أن يكون الشيء حجراً وشجراً وهو باطل لما يلزم عليه من جمع النقيضين (قوله فأنه الخلو) ضابطها أن تتركب من الشيء والاعم من نقيضه كذا إما لا شجر أو لا حجر فقيض لا شجر شجر ولا حجر اعم منه لشموله للشجر وغيره كالإنسان وكذا لا شجر اعم من نقيض لا حجر وهو حجر وظهر أنهما لا يرتفعان لما يلزم عليه من ارتفاع النقيضين إذ يلزم من رفع الاعم رفع الخاص ويجتمعان إذ لا يلزم عليه اجتماع النقيضين لأنه لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الخاص (والحاصل) أن ما نعمة الخلو تمنع الخلو وتجوز الجمع وذلك في موجهتها وسالبتها على عكس سالبة ممانعة الجمع فهي تجوز الخلو وتمنع الجمع كما لا يخفى (قوله أولاً يفرق) صوابه ولا يفرق بالواو فقط انتهى يس (قوله حكم فيها بتنافي الجزأين في الكذب) أي لا في الصدق لأن السكون الخ فهو علة لمحدوف (قوله في البحر) المراد به ما يمكن الفرق فيه فيشمل البر وقوله يصدقان بأن يكون في البحر ولا يفرق بأن يكون عائماً (قوله ولا يكذبان والا لفرق في البر) (توضيحه) أن ممانعة الخلو مركبة من جزئين أحدهما وجودي وهو السكون في البحر والآخر عددي وهو عدم الفرق وكذب هذين الجزئين بارتفاعهما ورفعهما يستلزم وجود نقيضهما بأن يجعل محل الجزء الوجودي عدمه وموضع العددي وجوده وعدم السكون في البحر السكون في البر لأن المراد بالبحر ما يفرق فيه فعدمه البر وعدم عدم الفرق وذلك يقتضي السكون في البر والفرق انتهى يس (قوله والا لكان حجراً وشجراً معاً) أي والا بأن حكم فيها بعدم التنافي في الصدق للزم عليه أن الشيء حجر وشجر معاً وهو باطل لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين لأن شجراً يقتضي لا شجر الذي من أفراد حجر وحجر يقتضي لا حجر الذي من أفراد شجر فلو اجتمع حجر وحجر لزم اجتماع شجر ولا شجر وحجر ولا حجر وهو باطل وظهر من هذا أن في كلامه حذف

استقل قدم هذا القسم وإن كان مركباً والذي بعده بسيط السكون مفهومه وجودياً (قوله بالاختبار) وحده قيد بقوله وحده لأن الأداة يخبر بها مع غيرها نحو زيد في الدار والاستقلال حقيقة هو استقلال المعنى بالمفهومية والاختبارية لازم لذلك فالأظهر أن يقال في شرح الكلام أن استقل في الدلالة لكون معناه مستقلاً في الملاحظة غير ملحوظ بتبعية الغير حتى لا يمكن ملاحظته بدونه والمراد بالاستقلال بالدلالة على المعنى المطابق أو ما دخل فيه بدليل أن الفعل جعل من قسمي المستقل ولا يستقل في الدلالة على معناه المطابق لعدم استقلاله لدخول النسبة فيه وإنما يستقل في الدلالة على بعض معناه وهو الحدث والزمان ودخل فيه الأفعال الناقصة لاستقلالها باعتبار الزمان وهو المطابق لما ذكره الشيخ فقوله كلمة أراد به الاعم من الكلمة الحقيقية الدالة على الحدث والنسبة إلى الفاعل والزمان والكلمة

(لذات الجزئين) كالتنافي بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر أولاً يفرق فانه لذاتهما لا مجرد اتفاقهما فالعنادية حكم فيها بالتنافي لذات الجزئين أي حكم بان مفهوم أحدهما منافي لمفهوم الآخر (والا) أي وان لم يكن التنافي لذات الجزئين (فاتفاقية) فهي التي حكم فيها بالتنافي لا لذات الجزئين بل لجرد ان اتفق في الواقع أن يكون بينهما منافاة وان لم يقتض ان مفهوم أحدهما يكون منافياً لمفهوم الآخر كقولنا للاسود الاكاتب إما ان يكون هذا اسود أو كاتباً فانه لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق ان انتفاء الكتابة ولا يكذب ان لوجود السواد هذا في الحقيقة وأما مانعة الجمع والخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال (ثم الحكم) باللزوم والعناد وغيرها (في الشرطية) المتصلة والمنفصلة لافي الصدق وان قوله والا الخ راجع للمحذوف (قوله لذات الجزئين) أي لكونهما بحيث اذا لوحظا كان بينهما ما يقتضي التناقض وعدم الاجتماع في الصدق أو الكذب أو فيها (قوله كالتنافي بين الزوج والفرد) أي في مثال المنفصلة الحقيقية فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضي التناقض وعدم الاجتماع في الصدق والكذب لان كلا منهما مساو لنقيض الآخر فلو صدق لزم اجتماع الشيء والمساوي لنقيضه ولو كذب لزم ارتفاعهما وهو محال وقوله وبين الشجر والحجر أي في مثال مانعة الجمع فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضي التناقض وعدم الاجتماع في الصدق وذلك لانهما لو صدقا لزم اجتماع النقيضين لان صدق الاخص يوجب صدق الاعم فلو صدق الطرفان لزم اجتماع النقيضين وليس بينهما ما يقتضي التناقض في الكذب لانه لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم لتحقق الاعم في فرد آخر غير الاخص المنفي (قوله وكون زيد في البحر أولاً يفرق) أي فيبينهما عناد بالنظر لرفعهما فان رفعهما وهو كونه في البر ويفرق متعاندان أي فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضي التناقض وعدم الاجتماع في الكذب لان كلا منهما اعم من نقيض الآخر وارتفاع الاعم يوجب ارتفاع الاخص فلو كذب الطرفان لزم اجتماع النقيضين (قوله ان يكون) أي كون بينهما فالصدر فاعل اتفق (قوله وان لم يقتض) أي والحال ان الواقع لم يقتض ان مفهوم الخ (قوله كقولنا للاسود الاكاتب) أي اذا فرض هكذا انه اسود وليس بكاتب فاذا قلت إما ان يكون هذا الرجل اسود أو كاتباً فلا يجتمعان فيه لفرض انتفاء الكتابة ولا يرتفعان فيه لوجود السواد فيه أي بالنسبة لخصوص هذا الشخص وهذا مثال الحقيقية (قوله هذا في الحقيقة) المشار اليه المثال المذكور أي هذا المثال المذكور مثال للاتفاقية في المنفصلة الحقيقية (قوله فيمكن استخراجهما من هذا المثال) فانه لو قيل إما ان يكون هذا لا اسود أو كاتباً كانت مانعة الجمع لانهما لا يصدقان اذ لا يجتمع لا اسود وكاتب لان الفرض انه اسود ولكن يكذب ان انتفاء لا اسود والكاتب معاً في الواقع لان الفرض انه اسود غير كاتب ولو قيل إما ان يكون هذا اسود أولاً كاتباً كانت مانعة الجمع لانهما لا يكذبان لعدم تحقق الا اسود والكتابة في الواقع بحسب الفرض ويصدقان لتحقيق السواد والكتابة بحسب الواقع انتهى يس (قوله باللزوم) أي في المتصلة وقوله والعناد أي في المنفصلة وقوله وغيرها وهو الاتفاق في الاتفاقية سواء كانت متصلة أو منفصلة وقوله في المتصلة يرجع للزوم والاتفاق وقوله والمنفصلة يرجع للعناد والاتفاق وقوله ان كان الخ خبر الحكم وقوله ثابتاً الاولى ان يقدره بين كان وعلى فانه

(ان كان على جميع التقادير) من الازمان والاوزاع ثابتاً (للمقدم فكلية) أي فالشرطية كلية كقولنا كلما كان زيد انساناً فهو حيوان فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (أو بعضها) بالجر عطف على جميع التقادير أي ان لم يكن الحكم ثابتاً على جميع التقادير من الازمان والاوزاع بل يكون على بعض التقادير والازمان فلا يخلو من أن يكون على بعض التقادير والازمان مطلقاً أو على بعضها معيناً فان كان على بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (جزئية) نحو قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً فان الحكم باللزوم ليس على جميع الازمان والاوزاع بل على بعضها مطلقاً (أو معيناً) عطف على قوله مطلقاً أي ان كان الحكم على بعض الازمان معيناً (فشخصية) كقولنا ان جئتني اليوم أكرمك فلم ان الاوزاع والازمان في الشرطية بمنزلة الافراد في الحتمية فان كان الحكم باللزوم والعناد متعلق على الذي هو خبر كان وليس هو متعلقاً للمقدم كما يوهو تأخيرها اليه وانما متعلقه الثابتة الذي هو صفة للمقادير والتقدير ان كان ثابتاً على جميع التقادير الثابتة للمقدم ولعل ما وقع في النسخ سهو من الناسخ انتهى من الشيخ يس (قوله على جميع التقادير) على هنا وفيما يأتي في الشارح بمعنى مع وقوله من الازمان بياناً للتقدير واراد بالازمان التي تمر على المقدم (قوله والاوزاع) أي الاحوال وعطفه على ما قبله من عطف العام لان المراد بالاوزاع الاحوال الحاصلة له أي للمقدم بسبب اقترانه مع الامور الممكنة الاجتماع معه كالاكل والشرب والاضطجاع والقيام والقعود وطلوع الشمس وزوالها وغير ذلك فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك احوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معها فان الشيء يحصل له باقترانه باحد الامور المختلفة حالة بالقياس الى اقترانه بالامر الاخر وهو كونه مجامعاً له مقارنة لايه (قوله أي فالشرطية كلية) قدر ذلك اشارة الى ان جواب ان جملة لا مفرد كما هو ظاهر المصنف (قوله فان الحكم بلزوم الحيوانية للانسان) أي على وجه اللزوم وقوله على جميع أي مصاحب لجميع الخ وقوله الممكنة الاجتماع الخ احتراز عن الاحوال الغير الممكنة الاجتماع مع المقدم ككون المقدم حجراً فان الحيوانية لا تثبت له في تلك الحالة وكعدم الحيوانية فان الحيوانية لا تستلزم الانسانية على تقدير كونها مع عدم الحيوانية وفي هذا اشارة الى تقييد الاوزاع فيما تقدم في كلام المصنف بالاوزاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وقوله مطلقاً حال من بعض (قوله على بعض التقادير والازمان) عطف خاص على عام والمناسب لما سبق ان يقول على بعض التقادير من الازمان والاوزاع ويكون بياناً للتقدير (قوله ليس على جميع الازمان الخ) أي ان الحكم بالتالي مع بعض احوال المقدم وهو كونه ناطقاً لا مع جميعها لان من جملة احواله ان يكون مع الحيوانية صاهلية مثلاً ومن جملة الازمنة الزمان الذي لم يوجد فيه انسانية الشيء بل حيوانيته فقط مثلاً (قوله مطلقاً) أي مبهم غير معين بان لم يذكر في القضية وقوله معيناً أي بان كان مذكوراً في القضية (قوله ان جئتني اليوم الخ) أي فلزوم التالي للمقدم في بعض الازمنة (قوله فلم ان الاوزاع والازمان) عطف خاص على عام لان الازمان من جملة الاوزاع (قوله بمنزلة الافراد في الحتمية) أي فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كمية الحكم انه على كل فرد من الافراد أو بعضها فهي

الحاصلة بالحروف الاصول باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها لا على الآخر وجد جميع تلك الامور أو بعضها وانما قلنا لا على الآخر لانه لا اعتداد بما يعرض للآخر حتى انه يجعل تعلم وتعلم أمراً وماضياً على هيئة واحدة صرح به الرضى وتلك الهيئة صورة للكلمة والحروف مادتها وجوهرها (قوله وعند الحاجة فعل) أي أو اسم فعل كما صرح به السيد قال فان هيئات اذا كانت بمعنى بعد ينبغي ان يكون كلة واماعد النحاة اياها اسماً فلا مور لفظية وخيئذ فالدلالة على الزمان اعم من ان يكون بالواسطة (قوله خبر مبتدأ محذوف) انظر ما الحاجة الى ذلك وما المانع من جملة خبر هو المذكور في المتن والتقدير الذي ذكره يدل لعدم الحذف والجواب ان الحوج لذلك ان جواب الشرط لا يكون الا جملة (قوله والتقدير الخ) قضيته بل صريحه ان مع الخ حال من هو المحذوف وهو خلاف ما قدمه من

الازمنة كما أشار اليه الشارح أولاً بقوله وبقيد الدلالة على أحد الازمنة وحيث ضم الزمان والصباح والغروب الى الامس واخراج الجميع بقيد الهيئة والصيغة غير مناسب لان الزمان يدل على مطلق الزمان وكذا الصبح والغروب لانهما اسم للشرب وقت الصباح والمساء فالزمان والصبح والغروب خرجت بقيد الدلالة على أحد الازمنة وكذا يخرج بقوله على أحد الازمنة ما دل بهيته على مطلق الزمان لاعلى أحد الازمنة كاسماء الزمان والمكان وكذا اسماء الفاعل والمفعول واسم الآلة والفعلة لعمرة والفعلة للنوع عند عملها النصب فان هذه الاسماء تدل بهيتها كما حقق في محله فان قلت يلزم خروج المضارع لانه يدل على الحال والاستقبال فلا يدل على أحد الازمنة قلت الحق انه وضع للحال ودلالته على الاستقبال نشأت من الاستعمال هكذا ينبغي ان يشرح هذا المقام فانه وقع فيه ما يحير الافهام من العلامة المولى

في زمان معين فشحضية ومخصوصة والا فان بين كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة (والافهملة) وما به بيان الكمية يسمى سوراً فسور الموجبة السككية من المتصلة كلها ومهما ومتى ومن المنفصلة دائماً وسور السالبة السككية منهما ليس ألبتة وسور الموجبة الجزئية منها قد يكون واطلاق لفظة لو وان وإما في الاتصال والانفصال للاهمال (وطرفا الشرطية) أي المقدم والتالي وان كانا بعد التركيب قضية واحدة لسكرتهما (في الاصل قضيتان) اما (حليتان) كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان المحصورة والافهملة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها مع وضع معين فهي مخصوصة والا بان بين كمية الحكم انه مع جميع الاوضاع أو بعضها فهي محصورة والافهملة وقوله بمنزلة الافراد أي في الحلية لان الافراد في الحلية محكوم عليها وأما الاوضاع في الشرطية فالحكم بالزوم أو العناد فيها ليس عليها بل مع ملاحظة مصاحبة كلها أو بعضها للمقدم (قوله جميعه) بدل من كمية بدل مفصل من مجمل وكان الانسب ان يقول فان بين كمية التقادير جميعها أو بعضها لاجل ان يشمل الزمان والايضاح (قوله والافهملة) أي والا بان اطلق الزوم أو العناد فيها ولم يبين كمية التقادير من كونها كلاً أو بعضاً معيناً أو غير معين فالقضية مهمة نحو ان جيتني اكرمك (قوله كلما الخ) نحو كلما أو مهما أو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (قوله ومن المنفصلة دائماً) كقولنا دائماً العدد إما زوج أو فرد ودائماً هذا الشيء إما شجر أو حجر ودائماً زيد إما في البحر وإما ان لا يفرق (قوله منهما) أي من المتصلة والمنفصلة (قوله ليس ألبتة) فالسلب أخذ من ليس والسككية من ألبتة وذلك كقولنا في المتصلة ليس ألبتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصلة نحو ليس ألبتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً (قوله وسور الموجبة الجزئية منهما) أي من المتصلة والمنفصلة (قوله قد يكون) كقولنا في المتصلة قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً وفي المنفصلة قد يكون إما ان تكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً (قوله قد لا يكون) كقولنا في المتصلة قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً وفي المنفصلة قد لا يكون إما ان تكون الشمس طالعة أو النهار موجوداً ومثل قد لا يكون دخول حرف السلب على سور الايجاب السككي كلياً وليس معها وليس متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة لانه اذا حصل رفع الايجاب السككي تحقق السلب الجزئي على ما تقدم (قوله واطلاق الخ) أي عن التقييد بسور السككي وسور الجزئي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو زيد إما في البحر وإما ان لا يغرق (قوله لفظة لو وان) أي في المتصلة ومثل ان اذا نحو اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقوله واما أي في المنفصلة فقوله في الاتصال راجع للو وان وقوله والانفصال راجع لاما (قوله وان كانا) الواو للحال (قوله لسكرتهما في الاصل) أي قبل التركيب وضم أحدهما للآخر (قوله حليتان) مثل له الشارح بمثلين الاول منهما للمتصلة المركبة من حليتين والثاني منهما للمنفصلة المركبة من حليتين وكذا يقال في قوله متصلتان وقوله منفصلتان بما يناسبه (قوله كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان) أي فهما قضيتان حليتان بحسب الاصل لان قولنا الشيء انسان حلية وقولنا هو حيوان حلية أخرى وهذا

واما ان يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً (أو متصلتان) كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان فكلاهما يمكن هذا الشيء حيواناً فهو لم يكن انساناً وإما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً (أو منفصلتان) كقولنا كلما كان دائماً إما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً اما ان يكون منقسماً بمتساويين أو غير منقسم واما ان يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً وإما ان يكون هذا العدد لا زوجاً أو لا فرداً (أو مختلفتان) في الحمل والاتصال والانفصال بأن يكون طرفاها إما حلية ومتصلة أو حلية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة

مثال للمتصلة (قوله واما ان يكون هذا العدد الخ) مثال للمنفصلة والاصل العدد زوج العدد فرد وهما قضيتان حليتان (قوله كلما ان كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان الخ) أي فقد حكم بالزوم بين كون الشيء اذا كان انساناً كان حيواناً وبين كونه اذا كان غير حيوان كان غير انسان فالاول ملزوم والثاني لازم ويلزم من نفي اللازم نفي الملزوم (قوله واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة الخ) أي فقد حكم بالعناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين عدم ذلك للزوم (قوله واما ان لا يكون اذا كان الخ) في بعض الهوامش ان الصواب اسقاط لا والظاهر ان الصواب ألبتة وحذف لم لان حاصل المعنى اثبات العناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين عدم ذلك للزوم وهو ظاهر على ما قلناه واما على ما في بعض الهوامش فيكون المعنى اثبات العناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين لزوم عدم وجوده له ومعلوم ان الاول أهم من الثاني وان العناد يكون بين التقيضين لا بين الشيء والاخص من تقيضه كما هو المعنى على ما في بعض الهوامش اه تقرير منوفي والظاهر ان يقال المضار انما هو اثبات كل من لا ولم كالواقع في عبارة الشارح وان حذف أحد النافيين صحيح فان حذف لدون لم كانت القضية مانعة جمع لوقوع العناد فيها بين الشيء والاخص من تقيضه وان حذف لم دون لا كانت القضية منفصلة حقيقية لوقوع العناد فيها بين الشيء وتقيضه فتأمل (قوله كلما كان دائماً اما ان يكون الخ) متصلة مركبة من منفصلتين (قوله واما ان لا يكون هذا العدد الصواب او إما ان يكون العدد لا زوجاً أو لا فرداً بالعطف باو في الموضعين واسقاط لا الداخلية على يكون كذا قرر بعض الاشياخ وعبارة يس قوله واما ان لا يكون العدد زوجاً ولا فرداً كذا في النسخ والصواب أو اما ان لا يكون العدد زوجاً أو لا فرداً بالعطف باو في الموضعين لان هذا مثال للمنفصلة المركبة في الاصل من منفصلتين فالمنفصلة الاولى قولنا العدد زوج أو فرد والثانية اما ان لا يكون العدد زوجاً أو لا فرداً واداة الانفصال التي صيرت تين القضيتين قضية واحدة منفصلة إما في قوله اما ان يكون العدد أو في قوله أو لا يكون العدد فتدبر (قوله اما حلية ومتصلة الخ) مثال الحلية والمتصلة ان كان طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فكلاهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال الحلية والمنفصلة ان كان هذا عدداً فهو اما زوج واما فرد ومثال المتصلة والمنفصلة ان كان كلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود فاما ان تكون الشمس غاربة واما ان لا يكون الليل موجوداً اه ثم ان هذه الاقسام الثلاثة تنقسم في المتصلة الى قسمين لما ثبت ان امتياز المقدم فيها عن التالي بحسب الطبع فالملزوم فيها متعين بان يكون مقدماً واللازم تالياً والاستلزام من الجانبين غير ضروري والفرق بين مقدمها حلية وتالياها متصلة ومنفصلة

عصام (قوله ولذلك اختلاف الزمان الخ) كذا في القطب قال السيد رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والخطاب والقيمة مختلفة قطعاً ولا اختلاف للزمان بل نقول صيغة الجهول من الماضي مخالفة لصيغته المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرابع المجرد والمزيد فيه مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزماً لاختلاف الزمان حتى تم شهادته على ان الدليل الدال على الزمان الصيغة (قوله كضرب يضرب) فانه يدل بهيته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل أيضاً لكونه مشتركاً بينهما أي والقرينة معينة لادالة (قوله بدون تلك الدلالة) أي الدلالة بالهيئة على أحد الازمنة سواء لم يدل على زمان أو دال ولكن لا بالهيئة بل بمجموع اللفظ كصباح أو دل على زمان بهيته لكن لا على أحد الازمنة كقتل زمان القتل (قوله أي وان لم يستعمل الخ) الانسب كما اسلفناه أي وان لم يستعمل

في الدلالة المطابقة والتضمنية ثم المراد انه لم يستقل بنفسه وبما رادفه فلا يشكل بمثل الضمائر المتصلة لانها تصلح لان يخبر بما رادفها لان الالف في ضربا بمعنى هاء الواو في ضربوا بمعنى هم والسكاف في ضربك بمعنى أنت والياء في غلامى بمعنى أنا وهذه المرادفات يصح ان يخبر بها وحدها وبذلك تعلم ان الظروف الغير المتصرفه كذا ليس من قسم الاداة لاستغنائها برادفها وليست لفظه في مرادفة للظرفية حتى يرد انها لا تكون اداة أيضا وذلك لان لفظه الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار وهذه الظرفية الخصوصية المعتبرة على هذا الوجه لا يصح ان يخبر بها ولا عنها بخلاف معنى الظرفية وقس على ذلك معنى لفظه من ومعنى لفظه الابتداء (قوله والمفرد يتقسم الخ) أخذ قوله والمفرد من قول المصنف أيضا لان فيه التنبيه على ان هذا تقسيم

والامثلة غير خافية على المتأمل ثم طرفا القضية الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين تامتين (الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال أو الانفصال عن التمام) فان قولنا الشمس طالعة قضية فتكون تامة في الافادة لكن اذا زدنا اداة الاتصال عليه وقولنا ان كانت الشمس طالعة خرجت عن ان تكون قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة اداة الاتصال وكذا قولنا العدد زوج قضية وبزيادة اداة الانفصال عليه خرجت عن التمام * وبعد ان فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها الى الاقسام خان لنا ان نشرع في بيان الاحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

﴿ فصل في التناقض ﴾ وهو حقيق بالتقديم على سائر الاحكام لثوق غير عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه (التناقض اختلاف قضيتين)

ومقدمها وتاليها بالعكس ظاهر بخلاف المنفصلة فلا تنقسم فيها اليهما لعدم الامتياز على الوجه المذكور فالمتصلة من المختلفين ستة اقسام (الاول) من حملية ومتصلة نحو ان كان طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالتحريك موجود (الثاني) عكسه (الثالث) من حملية ومنفصلة نحو ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد (الرابع) عكسه (الخامس) من متصلة ومنفصلة نحو ان كان كذا كانت الشمس غاربة فالليل موجود فاما ان تكون الشمس غاربة واما ان لا يكون الليل موجودا (السادس) عكسه والمنفصلة منهما ثلاثة (الاول) من حملية ومتصلة نحو اما ان لا يكون طلوع الشمس ملازما لوجود النهار واما ان يكون كذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا (الثاني) من حملية ومنفصلة نحو اما ان يكون العدد واحدا واما ان يكون اما زوجا أو فردا (الثالث) من متصلة ومنفصلة نحو اما ان يكون اذا كان العدد فردا فهو لا زوج واما ان يكون العدد اما زوجا واما فردا فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ثلاثة (قوله اداة الاتصال) كان مثلا (قوله اداة الانفصال) كما (قوله لا زوجا) بأن يكون فردا وقوله ولا فردا بأن يكون زوجا (قوله وبعد ان فرغنا عن تعريف الخ) عن معنى من والاولى ابدال القضايا بالقضية لان التعريف لها وكذا هي المنقسمة للاقسام (قوله الى الاقسام) أي الحملية والشرطية واقسامها (قوله شأن) أي آن والفاء واقعة في جواب أما التي نابت عنها الواو أو في جواب أما المتوهمه أو في جواب الظرف لاجرائه مجرى الشرط أي واذا فرغنا الخ (قوله في بيان الاحكام) أي احكام القضية وهي التناقض والعكس فمراده بالجمع ما فوق الواحد أو انه جمع نظرا لكون افراد العكس ثلاثة (قوله التوكل) أي الاعتماد (قوله وبه الاعتصام) أي الحفظ من الخطأ أي من الوقوع فيه

﴿ فصل في التناقض ﴾ (قوله على سائر الاحكام) أي باقى الاحكام وهو العكس باقسامه الثلاثة (قوله لتوقف الخ) علة لقوله وهو حقيق الخ والمراد بالغير العكس المستوى وعكس النقيض بسميه ووجه التوقف ما يأتي ان من جملة الادلة التي يستدل بها على صحة العكس دليل الخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه بان يقال لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه فصار العكس متوقفا على معرفة النقيض ولا شك ان معرفة النقيض متوقفة على معرفة التناقض (قوله فلذا) أي فلاجل التوقف المذكور (قوله التناقض) ال للعهد أي التناقض الممهور عند المناطقة وأما ما اخرجته من اختلاف المفردين فهو تناقض لغوي وقوله اختلاف قضيتين أي بالايجاب والسلب ولم يقيد المصنف

خرج اختلاف مفردين ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الاخرى ومن كذب كل صدق الاخرى وقد لا يكون كذلك وبقوله (بحيث يلزم لذاته) أي لذات الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين (كذب الاخرى وبالعكس) خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض كالاختلاف الذي بين قولنا زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق كل من القضيتين وكالاختلاف الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه وان لم يلزم من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف بل بواسطة ان ايجاب احدها في قوة ايجاب الاخرى وسلب احدها في قوة سلب الاخرى وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة

بذلك لان قوله بحيث يلزم الخ يفيد وخرج الاختلاف بغيره كالاختلاف بالحصر والاهمال والعدول والتحصيل فلا يسمى تناقضا اصطلاحا (قوله اختلاف مفردين) كزيد لا زيد (قوله ومفرد وقضية) كزيد قائم لا عمرو وقوله لذاته أي بالنظر لذاته أي الاختلاف (قوله من صدق كل من القضيتين) أي من صدق احدها وقوله وقد لا يكون أي الاختلاف وقوله كذلك أي يلزم من صدق احدها كذب الاخرى (قوله بحيث يلزم هذا قيد ثان) وقوله لذاته قيد ثالث ويدلله ما يأتي في الشارح ثم ان قوله بحيث يلزم الخ يفيد ان المراد باختلاف القضيتين اختلافهما بالايجاب والسلب لانه هو الذي يقتضي صدق احدها وكذب الاخرى لا مطلق اختلاف (قوله وبالعكس) خرج به ما اذا كان يلزم من صدق احدها كذب الاخرى ولا يلزم من كذب احدها صدق الاخرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان فلا تناقض بينهما لاستلزام الصدق الكذب من غير انعكاس وقوله وبالعكس أي ويلزم من كذب احدها صدق الاخرى وفيه انه لا حاجة لذكر العكس لان قوله بحيث يلزم من صدق كل كذب الاخرى يعني عنه لاستلزامه اياه لعم لو عبر بقوله بحيث يلزم من صدق احدها كذب الاخرى كان لذكر العكس محل تأمل (قوله خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك) أي صدق احدى القضيتين وكذب الاخرى وهذا محترز قوله بحيث يلزم من صدق الخ (قوله زيد ساكن الاصاب الخ) أي فهاتان القضيتان صادقان ان فرض انه ساكن الاصاب كاذبتان ان فرض انه متحرك الاصاب فلم تكن احدها صادقة والاخرى كاذبة فانه لا يوجب تحقق التناقض أي لان صدق احدها يوجب صدق الاخرى الآن لان معنى ساكن وليس بمتحرك واحد (قوله وكالاختلاف الذي بين زيد انسان الخ) أي خرج ذلك الاختلاف بقوله لذاته لان هذا الاختلاف وان لم يلزم صدق احدى القضيتين وكذب الاخرى لكن ليس لذات الاختلاف بل بواسطة وكذا الاختلاف الآتي بعد (قوله بل بواسطة ان ايجاب الخ) أي فزيد انسان في قوة زيد ناطق وانما كان ايجاب احدها في قوة ايجاب الاخرى لان اثبات أحد المتساويين يستلزم اثبات الآخر (قوله وسلب احدها الخ) أي فزيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بانسان وانما كان سلب احدها في قوة سلب الآخر لان نفي الآخر فلما كان ايجاب احدها في قوة ايجاب الاخرى وسلب احدها في قوة سلب الاخرى ثبت صدق احدها وكذب الاخرى عند اختلافهما بالايجاب والسلب

ثان فليس تقسيما للاسم ولا المستقل اذ لم يبين لهما تقسيم وانما جعل المقسم المفرد لا الاسم كما جعله الثاني ولا المستقل كما جعله صاحب المعيار لان الاشتراك والنقل والحقيقة تجري في الفعل والحرف أيضا فالفعل يكون مشتركا تخلق بمعنى أوجد وأفتر وعسمس بمعنى أقبل وأدبر وقد يكون منفولا كصلي وقد يكون غير حقيقي كقتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف يكون مشتركا كمن بين الابتداء والتبويض ويكون حقيقة كفي اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفي اذا استعمل بمعنى على ذكر ذلك السيد وبين سر جريان هذه الاقسام في الالفاظ كلها لكنه لم يبين المنقول في الحرف فلينظر مثاله وأما المتواطىء والمشكك فلا يجريان الا في الاسم قال السيد بعد ان حقق ان الذي يتصف معناه بالسلبية والجزئية هو الاسم واتضح بذلك ان الاسم صالح لان ينقسم الى الجزئي والسلبى المنقسم الى المتواطىء

والمشكك بخلاف الكلمة والاداة بقى هنا بحث وهو يلزم على جعل المقسم المفرد صدق تعريف العلم على الحرف بالنظر الى ظاهر قوله فمع تشخصه وضاع علم لان معنى الحرف جزئى له تشخص (قوله ان اتحد معناه) أى كالماء بمعنى انه لا يكون له معنيان لكن اذا كان المراد المعنى الموضوع له كما قال القطب ان المعنى اذا أطلق ينصرف الى هذا المعنى فلا حاجة الى قيد وضاع في تعريف العلم والا لصح جعل اللفظ بالقياس الى المعنى الحقيقي والمجازى من القسم الثاني وان كان أعم فمع استدراك قيد وضاع يخفى وجود لفظ اتحد معناه لانه يخص لفظاً لم يوضع الالمعنى بسيط لا لازم له وفي وجوده خفاء ويلزم ان يتصف اللفظ بالتواطىء والتشكيك بالنظر الى المعنى الغير الموضوع وانه لا يتباين بين هذه الاقسام اذ يوصف اللفظ الواحد بالعلمية نظراً الى معنى وبالتواطىء نظراً الى آخر وبالتشكيك نظراً الى آخر والحقيقة والمجاز

السكيتين أو الجزئيتين نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحیوان فانه وان لزم منه ذلك لكن لا لذات الاختلاف بل لخصوص المادة ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقق التناقض في كل كليتين أو جزئيتين وليس كذلك فخرج ماعدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين الاختلاف المعبر في تحقق التناقض فقال (ولا بد) في التناقض (من الاختلاف) أى اختلاف القضيتين (في الكيف) أى الإيجاب والسلب (و) في (الكم) أى السكيتية والجزئية (و) في (الجهة) أى الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات فالتقضيتان ان كانتا شخصيتين فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الكم لصدق الجزئيتين وكذب السكيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول وان كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين (قوله السكيتين والجزئيتين) انما خرج هذا لان الجزئيتين تارة يصدقان معاً والسكيتين تارة يكذبان معاً فصار صدق احدهما وكذب الاخرى في المتالين المذكورين ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة (قوله نحو قولنا كل انسان الخ) لف ونشر مرتب (قوله وان لزم منه) أى الاختلاف بين السكيتين والجزئيتين المذكورتين (قوله ذلك) أى صدق احدهما وكذب الاخرى (قوله بل لخصوص المادة) وهو كون الموضوع في السكيتين والجزئيتين والمذكورتين خاصاً والمحمول فيهما عاماً ولا يتأتى نفي العام عن الخاص (قوله وليس كذلك) أى لانه يرد كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فهاتان القضيتان كاذبتان معاً وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فهاتان القضيتان صادقتان معاً (قوله وانطبق عليه) أى انطبق التعريف على التناقض وقوله في تحقق أى حصول (قوله ولا بد الخ) لما لم يذكر ذلك في التعريف صريحاً ذكره في الشروط (قوله في الكيف انما قدم الاختلاف في الكيف لانه عام في جميع القضايا بخلاف ما بعده) قوله وفي (الكم) أى لما عرفت من أن السكيتين قد يكذبان والجزئيتين قد يصدقان (قوله أي الضرورة الخ) أي الضرورة المطلقة والامكان العام والدوام المطلق والاطلاق العام لانه المفهوم عند الاطلاق وبهذا صح قوله بعد وغيرها الخ وان دفع ما يقال انه لا حاجة لقوله وغيرها الخ بعد ما ذكره (قوله شخصيتين) كقولك زيد قائم زيد ليس بقائم (قوله فلا بد مع ذلك) أى مع الاختلاف في الكيف (قوله لصدق الجزئيتين) نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقوله لصدق علة لقوله فلا بد الخ وقوله وكذب السكيتين نحو كل حيوان انسان لا شيء من الحيوان بانسان (قوله مع ذلك) أى مع الاختلاف في الكيف والكم (قوله لصدق الممكنتين) نحو كل انسان كاتب بالامكان العام بعض الانسان ليس بكاتب بالامكان العام (قوله وكذب الضروريتين) نحو بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة بعض الانسان ليس بكاتب فهاتان القضيتان كاذبتان وكقولك العام موجود بالامكان العام بعض العالم ليس بموجود بالامكان العام فكل من القضيتين صادقة لكون المادة مادة الامكان ويكذب الضروريتين في هذه المادة كقولنا العالم موجود بالضرورة وبعض العالم ليس بموجود بالضرورة فلو جعلت إحدى القضيتين من هذه المادة ممكنة والاخرى ضرورية في

كذلك وأجاب بعضهم باختيار الثاني والمقصود المعنى الذي اعتبر اللفظ بالقياس اليه ووحدة المعنى الذي اعتبر اللفظ بالقياس اليه لا تنافي كثرة المعنى المدلول ولا شبهة ان منشأ العلمية والتواطىء والتشكيك وحدة المعنى لا تعدده بخلاف النقل والاشتراك والحقيقة فان منشأها تعدد المعنى لا وحدة لكن يلزم اذا اعتبر اللفظ بالقياس الى المعنى المجازى المشخص ان يكون علماً (قوله فمع تشخصه) فيه ما مر في قوله فمع الدلالة الخ (قوله وضاعاً لا عارضاً) أى بواسطة الاستعمال كما في المضمرات واسماء الاشارات بناء على مختار المصنف فيها أنها كليات وضعا جزئيات استعمالاً لان لفظاً ان لا تستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة بعدد أفراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها استعمالها في أفراد المعينة دونه فهي مجازات لاحقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي له من المفاهيم السكيتية بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً فلا اعتراض على المصنف بان كلامه مشكل لان كلامه ضمير المخاطب والتشكيك والاشارة بتشخص المعنى وضاعاً وشيء منها لا يسمى علماً فالواجب ان يقول جزئى حقيقى لثلا ينتقض البيان غير مقبول عند أهل العرفان وأما الاعتراض بانه لا وجه لبيان اسمه الذي سماه النحوي في كسب المنطق ففيه ان اصطلاح النحوي في العلم اعم من متشخص المعنى وكنية المعبر (١٥٣) معه التبيين الجنسي في أصل وضعه

في مادة الامكان واعلم ان المهمة من المحصورات في الحقيقة لما مر من انها في قوة الجزئية حكمها حكمها (والاتحاد) بالجر عطف على قوله الاختلاف أى كما لا بد في تحقق التناقض من صدقت احدهما وكذبت الاخرى وتحقق التناقض (قوله في مادة الامكان) أى في مادة يكون ثبوت المحمول للموضوع فيها ونفيه عنه فيها ممكن لا واجبا وهو راجع لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين (قوله واعلم ان المهمة الخ) جواب عن ما يرد على الشارح من انه ذكر انه لا بد من الاختلاف في الكيف في الشخصيتين والكيف والكم في المحصورتين واهمل المهمتين (قوله في قوة الجزئية) أى لانك اذا قلت الانسان حيوان كان ثبوت الحيوانية لبعض أفراد الانسان محققاً سواء اردت من الموضوع كل أفراد أو بعضها (قوله حكمها) أى المهمة حكمها أى الجزئية في التناقض فان كانت المهمة موجبة فتقيضها سالبة كلية وان كانت سالبة فتقيضها موجبة كلية ولا يكتفي فيها بمجرد الاختلاف بالكيف كما هو صريح متن السلم في قوله فان تكن شخصية أو مهمة فتقيضها بالكيف ان تبدله فانه يقتضي ان نقض الانسان كاتب بالانسان ليس بكاتب كذلك فالحق انها مثل الجزئية

(م - ٢٠ - حواشي الحبيصي) المتكلم من ذاته ونحو ذلك وهو على العكس فليتأمل بالدقة والتحريز وأما على ما أفاده الغضد واختاره السيد أنها موضوعة لسكل معين منها وضاعاً عاماً فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ويسمى الوضع فيها عاماً والموضوع له خاص فعانيها وان كانت متشخصة فهي خارجة عن المقسم لانه ما اتحد معناه ولا شك ان معاني المذكورات على هذا متعددة وان كان وضعها واحداً فلا ترد على ظاهر العبارة ايضاً فتدبر وعلى هذا لا توصف بالتواطىء والتشكيك اذ لا أفراد لها حينئذ وانما هي موضوعة لسكل متشخص كالعلم (قوله ان تساوت أفرادها) لا بمعنى انها لا تتفاوت في صدق المفهوم عليها أصلاً بل بمعنى انها لا تتفاوت فيه بالاولوية والاولوية فكان الاوضح ان يقال مشكك ان تفاوتت أفرادها بالاولوية أو اولوية والا فتواطىء وايضاً يكون تعريف المتواطىء على هذا سلباً فيدخل فيه ما لأفراد له بحسب نفس الامر كالكلبي الفرضى وعلى ما عبر به ان حملت الافراد على ما هو بحسب الامر خرج اللفظ الموضوع لمفهوم كلبي امتعت أفرادها كالمشكك وبقي واسطة وان حمل على الاعم من الافراد التي بحسب نفس الامر والفرضية انحصرت المتواطىء في السكلي والمفهوم الشامل لجميع الامور كالموجود والممكن العام ان وجد فيما بين المفهومات الشاملة ما تساوي أفرادها لان كل كلى له فرد فرضي وفرد بحسب نفس الامر صدقه على الثاني أولى ولا يخلص الا ان

يقال تعريف المتواطئ في معنى السلب فتدبر (قوله في حصوله وضده) عليها قد تقرر عندهم ان الصدق في المفردات وما في حكمها من المركبات النقص معناه الجمل ويستعمل بعلى وفي القضايا بمعنى التحقق ويتمدى بفي ولا شك ان الصدق هنا مستعمل في المفردات فكان ينبغي للشارح ترك التعبير بالحصول المرادف للتحقق هذا وقال المصنف في شرح الرسالة فان قلت كثير من المفردات يوجد لبعض أفرادها تقدم على البعض كالانسان مثلاً وليس بمشكك فانت ليس المراد الاولوية والاقدمية والاشدية في الوجود بل في الاتصاف بمفهوم اللفظ بمعنى ان العقل اذا حاول مطابقة اللفظ لكثيرين وجد بعض الافراد اولي بهذا المفهوم أو أقدم أو أشد وأفراد الانسان ليست كذلك لان مطابقة الانسان لجميعها على السوية والتقدم انما هو في وجودها فافهم انتهى ولا ينبغي ان اتصاف بعض أفراد الانسان بمفهومه الذي هو الحيوان الناطق أولى لفاتوا أفرادها في النطق وكما بعضهم فيه كما اشار اليه شيخ الاسلام (قوله أو أولوية) قال الدواني لا يقال الثانية تشتمل على الاولى أيضاً فان اتصاف العلة بالوجود أولى من اتصاف المعلول به اذ لا ينبغي ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان الاقدم أولى لكن يتقدم من ذلك ان الاشدية أيضاً كذلك فلتجعل قسماً آخر انتهى وقد يقال الاشدية ان يكون أثر المفهوم في فردا كثر منه في آخر وهذا المعنى يجعل الفرد أولى بهذا المفهوم في نظر العقل (١٥٤) من غيره فرجوع الاشدية الى الاولوية ظاهر واما الاولوية بمعنى

الاختلاف في الامور الثلاثة المذكورة وهي الكيف والكم والجهة كذلك لا بد في التناقض من الاتحاد (فيما عداها) أي فيما عدا الكيف والكم والجهة فلا بد في التناقض من اختلاف واتحاد أما الاختلاف ففي الامور الثلاثة المذكورة وأما الاتحاد ففيها عداها واختلاف في ذلك ففيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والسكل فلا يناقض زيد قائم عمرو ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم زيد ليس بقاعد لاختلاف المحمول ولا زيد قائم أي ليل زيد ليس بقائم أي نهراً لاختلاف الزمان ولا زيد قائم أي في المسجد زيد ليس بقائم أي في السوق لاختلاف المكان ولا زيد أب أي لبرك زيد (قوله في ذلك) أي فيما عداها (قوله والقوة والفعل) هما واحد كما ان الجزء والسكل واحد والواو فيهما بمعنى أو أوهما متبادلان أي القوة أو الفعل والجزء أو السكل فاحدهما واحد من الثمانية والظاهر أنهم أرادوا بالفعل والقوة ههنا معنيهما المتباينين لا المتصادقين اللذين أحدهما من الآخر (قوله لاختلاف الموضوع) أي واذا اختلف الموضوع أو المحمول أو غيرهما من الامور المذكورة جاز ان يصدق القضيتان وان يكذبا وحينئذ فلا يكونان متناقضين اذا النقيضان لا يصدقان ولا

كون الشيء أولاً أي سابقاً في المفهوم فلا يظهر رجوعها للاولوية لان اتصاف العلة ربما يكون أضعف من اتصاف المعلول فلا يحكم العقل بالاولوية العلة بل الامر بالعكس (قوله لان النظر فيه مشكك الخ) ولهذا قال بن التلمساني لاحقيقة المشكك لان ما حصل به الاختلاف ان دخل في التسمية كان اللفظ مشتركاً وان لم يدخل

بل وضع للقدر المشترك فهو المتواطئ وأجاب القرافي بان كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك ليس ولكن الاختلاف ان كان بامور من جنس المسمى فهو المصطلح على تسميته المشكك وان كان بامور خارجة عن مسماه كالكثرة والاثوثة والعلم والجهل فهو المصطلح على تسميته بالمتواطئ (قوله وان كثر) أي تعدد وهو معنى الكثرة المتبادلة للوحدة وما يقابل القلة فعنه امر اضافي يتفاوت بحسب ما يقابله فرب قليل بالنسبة الى شيء كان كثيراً بالنسبة الى امر آخر والمراد كثرة المعنى المقيس عليه كما سبقت الاشارة اليه (قوله فان وضع الخ) أي بوضع شخصي لا اعم منه ومن النوعي والا لم يصح قوله والا حقيقة ومجاز ثم المراد ان وضع لكل من الكثير من غير ملاحظة مناسبة لامر آخر وضع له ولو لم يقيد الوضع بذلك دخل في التعريف المنقول الذي يوجد فيه وضع لكل من المنقول عنه والمنقول اليه لكن وضعه للمنقول اليه بسبب مناسبة المنقول عنه والموضوع له أو يقال المراد ان وضع لكل بلا اعتبار النقل كما قيد بذلك شيخ الاسلام لكن بقي ان الضمائر واسماء الاشارة على مذهب المحققين من انها موضوعات لكل واحد من أفراد المشار اليه والمتكلم مثلاً للمفهوم الكلي بدخلان في المشترك على ظاهر التعريف لا موضع لا مور كثيرة مع انها ليسا بمشتركتين فلا بد من قيد آخر وهو بوضع أكثر من واحد وفيما ذكر من الضمائر واسماء الاشارة وضع اللفظ للكثير بوضع واحد وظاهر كلام شيخ الاسلام

دخولها في المشترك حيث عزم في قول المصنف فان وضع لكل بقوله سواء تعدد الوضع أو اتحد انتهى ولا ينبغي انه لا يناسب طريق المحققين لانهم فروا من الاشتراك والحقيقة والمجاز كما مر فلعل مراده سواء كان في زمان واحد أو كما أشار اليه السيد بقوله المعبر في الاشتراك أن لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو لا (قوله فمشارك) أي بالنظر الى جميع المعاني مجمل بالنظر الى أحدها (قوله فان اشتر الخ) ظاهره لا يشمل الا النقل عن الموضوع له بغلبة الاستعمال في غير الموضوع له مع ان الموصوف بالوضع ابتداءً للمنقول اليه من غير غلبة أيضاً داخل في المنقول فكان الاولى ان يقول أو وضع له وكأنه أراد بالاشتهار الاشتهار حقيقة أو حكماً والوضع ابتداءً في حكم الاشتهار الا أنه عبر بالاشتهار تنبيهاً على انه الغالب في النقل (قوله وترك استعماله) عطف تفسير والمراد ترك استعماله عند الناقل فالصلاة مثلاً في الشرع لا تستعمل في الدعاء (قوله فان كان الناقل الخ) أشار الى ان كلامه محل نظر من وجهين الاول ان النسبة ليست الى الناقل بل الى ما عليه الناقل من الشرح والعرف والاصطلاح وثانيهما انه لا ينسب الى الناقل مطلقاً حتى يقل منقول نحوي ومنطقي بل على الوجوه الثلاثة المذكورة فالمفهوم من قوله ينسب الى الناقل أعم من التقسيم المشار اليه ودفع الاول بانه اشهر في ألسنتهم اطلاق الناقل على العرف والشرع والاصطلاح والثاني بان (١٥٥) كيفية النسبة مشهورة فاعتمد على اشتهارها

ليس بأب أي لعمرو لاختلاف الاضافة ولا الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه اسود لاختلاف الشرط ولا الحجر في الدن مسكر أي بالقوة المسكر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لاختلاف القوة والفعل ولا الزنجي اسود أي بعبه الزنجي ليس باسود أي كله لاختلاف الجزء والسكل فهذه الوحدات الثمانية التي ذكرها القدماء في تحقق التناقض وأما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة الموضوع ووحدة المحمول والوحدات الباقية مندرجة يكذب ان بل يجب صدق احدهما وكذب الآخر (قوله مفرق) أي مضمف للبصر واما كان كذلك جعل الخبر الذي يكتب به الورق اسود (واعلم) ان بعض امثلتهم لهذه الوحدات محتل كتمثيلهم للشرط بقولهم اللون مفرق للبصر اللون ليس بمفرق للبصر ولا السكل والجزء بقولهم الزنجي اسود الزنجي ليس باسود اذ ليس احدي القضيتين المذكورتين نقيض الاخرى كما لا يخفى لانهما مهملتان والمهمة لاتناقضها مثلها لانهما يصح صدقهما ولو لم يختلفا في الشرط والجزء والسكل لان المهملتين يصدقان وان اتفقا في الوحدات كلها (قوله وحدتان وحدة الموضوع ووحدة المحمول) الاولى عدم التقييد اذ هذه الوحدات الثمانية قد ترجع الى المحمول بتمامها وقد ترجع الى

(قوله أو عرفاً) أي عاملاً العرف الخاص داخل في الاصطلاح ومن ثم أسقط الدواني الاصطلاح لما عزم في العرف حيث قال ينسب الى الناقل شرعاً كان أو عرفاً عاماً أو خاصاً لكن قد يقال هلا أدخل الشرع في العرف الخاص الا ان يجاب بأنه أفرد له شرفه والذي يظهر ان هذه الاقسام يمكن ادخالها تحت العرف ويعمم فيه لانه ان لم يختص بطائفة

فدام والاخص وفي الاصطلاح كذلك اذ كما أدرج المنقولات النحوية والمنطقية تحت الاصطلاح يمكن ادراج الشرعية والعرفية تحتها بقى هنا شيء وهو ان المنقولات اللغوية كالاعلام المنقولة هل هي من المنقول الاصطلاحي أو ليست من المنقول فعلي الاول يراد به لم يجر المعنى الاول فيها كما لا يخفى وان كان الثاني فيلنظر من أي قسم هي (قوله أي وان لم يشتر) أي فقوله والا فخطوف على قوله فان اشتهر في الثاني وظاهر ذكرهم الحقيقة والمجاز فيما تسدد معناه يشعر بان الحقيقة يجب ان تكون مما يكثر معناه وان لكل حقيقة مجازاً قل المصنف في شرح الرسالة وليس كذلك اذ الاسم الذي ليس له الا معنى واحد ولم ينقل الى غيره فهو حقيقة عند استعماله فيه انتهى أي ويجوز ان لا يستعمل اللفظ المستعمل في الموضوع له في جزئه أو اللازم الخارج فهو حقيقة لا مجاز بقي انه يصدق قوله والا على ملو كان المعنى الكثير المقيس عليه معينين مجازيين مع انه ليس اللفظ بالنسبة اليهما حقيقة ومجازاً بل مجاز صرف وترك المصنف التقسيم الى المرادف والمباين لانه ليس من وظائف بحث الالفاظ في الفن لانه يبحث عن اللفظ من حيث الدلالة على المعنى وهذا امر عارض له من حيث الموافقة لفظ آخر أو المخالفة له فليس حلاً بالنسبة الى الدلالة فقط ولو اعتبر مثله لكان الاشتقاق أيضاً من مباحث هذا الفصل لانه حال للفظ بالنسبة الى لفظ آخر

فصل المفهوم ما فرغ من مقدمات الشروع في العلم شرع في المقصد وقدم مباحث الموصل الى التصور على مباحث

الموصل الى التصديق لتقدم كل تصور على كل تصديق طبعاً من غير عكس وقدم فصل الكليات التي هي في الاغلب أجزاء للمعرف على فصله لذلك أو لنفع معرفتها في معرفته وذكر تقسيم المعلوم الى الكلي والجزئي مع انه لا بحث للمنطق عن الجزئي لانه لا يكسب شيئاً تحصيلاً لمفهوم الكلي وتصويراً له على الوجه الاوضح اذ الاشياء تبين باضدادها (قوله وهو الحاصل في العقل) أي بوجوده الظلي لا الاصيل لان القسمة الى الكلي والجزئي للمعلوم لا للعلم وقوله في العقل الاولى عند العقل لما مر ثم المفهوم الحاصل عند العقل سواء حصل من اللفظ أولاً وتفسيره بما حصل من اللفظ في العقل كانه مصطاح الاصول ولا يناسب المقام وهل المراد المفهوم بالفعل أو مامن شأنه ان يعلم أو ما فرض كونه حاصل في العقل سواء امتنع حصوله في العقل أولاً كلام السيد يختلف فيه في مقامات وكان القول المحقق الاول لما شاع ان الكلية والجزئية من العوارض الذهنية والذي لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكلي ولا جزئي اللهم الا ان يقال يراد بالكلي والجزئي مامن شأنهما ذلك وعلى الآخرين يعرضان للاشياء في الخارج ولم يقل كل مفهوم لان التقسيم للمفهوم صرفاً فحمله على كل مفهوم يجعل الال للاستغراق مما لا ينبغي والمراد مطلق المفهوم مفرداً كان أو مركباً لان الكلي والجزئي قسمان لمطلق المفهوم لا للمفهوم المفرد وأيضاً بيان النسبة التي ذكرها بين الكليين لا يخص (١٥٦) الكلي المفرد كيف وتشترط المساواة بين المعرف والمعرف وان كان المعرف

مركباً وقوله والكليات فيهما فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة الموضوع وقد يرجع ما ذكر انه مندرج في وحدة الموضوع لو حدة المحمول وما ذكر انه مندرج في وحدة المحمول لو حدة الموضوع مثلاً زيد قائم ليلاً ليس بقائم ليلاً وحدة الزمان فيه ترجع لو حدة المحمول ونحو القائم ليلاً زيد ليس بالقائم ليلاً زيدا وحدة الزمان فيه ترجع الى وحدة الموضوع وكذا وحدة الشرط ووحدة الجزء أو الكل اما رجوعها الى وحدة الموضوع فظاهر واما رجوعها الى وحدة المحمول فكما لو قلت المفرق للبصر الجسم ليس المفرق للبصر الجسم تعين بشرط كون الجسم أبيض فيهما أو أسود فيهما وكما لو قلت الاسود الزنجي ليس الاسود الزنجي تعين كله فيهما أو بعضه فيهما هذا محصل ما عترض به السعد وأجاب بعض أشياخنا بما محصله ان الزمان والمكان وما بعدهما اذا رجعت للموضوع كانت شروطاً فتكون داخلية في الشرط فتأمله (قوله من خط شيخنا) قوله فوحدة الشرط الخ مندرجة الخ أي لان الشرط في الحقيقة وصف للموضوع وحاصله ان هذا الاختلاف لفظي لانها في الحقيقة ترجع لمعنى واحد (قوله مندرجة في وحدة الموضوع) مثلاً اللون مفرق للبصر بشرط كونه أي اللون أبيض اللون ليس مفرقا جاز فانه يقع مقدم الشرطية وتاليها في قولك ان كان زيد صادقاً على كثيرين لم ين جزئياً وعكسه والقوة وأجيب بان الفرض بمعنى حكم العقل بالجواز لا بمعنى التقدير المعتمد في الشرطيات أو انه بمعنى التقدير والمراد بامتناع التقدير ليس امتناع صدوره عن المقدّر بل ثبوته في نفس الامر لكن بالنظر الى مجرد المفهوم مع قطع النظر عن الخارج والمراد بصدقه على كثيرين حمله عليها لأن الصدق في المفردات معناه الحمل ويتعدى بعلى وفي القضايا بمعنى التحقق ويتعدى بنفي حمل الإيجاب لان فرض صدق الجزئي على كثيرين سلباً ليس ممتنعاً فان قلت اذا حصل الكلي في العقل عرض له بسبب حصوله جزئية تشخص فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه على كثيرين قلت قد عرفت ان المراد الحاصل بوجود ظلي غير أصلي والعارض له في العقل التشخص حاصل فيه بوجود أصلي لا ظلي والحاصل في هذه الصورة بوجود ظلي بمجرد هذا الحصول لا يتمتع للعقل فرض اشتراكه بين كثيرين نعم لو لاحظ العقل مع هذا التشخص لكان هذا التشخص أيضاً موجوداً فيه بوجود ظلي ويكون الحاصل حينئذ بمجرد هذا الحصول مانعاً من فرض الاشتراك ويكون جزئياً كذا قاله العصام وفيه نظر لان التشخص العارض للكلي وان منع من حمله على ما يباينه لا يمنع من حمله على أفرادها كما لا يخفى ثم المراد بجواز صدقه على كثيرين جواز صدقه على كل منها بان يكون كل واحد من كثيرين متصفاً به فلا ينتقض التعريف بالشبح المرئي من بعيد المتصور على الوجه

الجزئي والعقل يجوز كونه صورة زيد وصورة عمر لان العقل لم يجوز اتصاف كل واحد بذلك المدرك بل اتصاف واحد وتردد فيه وأما جواب الدواني بانه ليس هناك الجزم بجواز الحمل بل يجزم العقل بالامتناع لسكنه التمس عليه الواحد الذي يصدق عليه وتردد فيه فيرد عليه انه اذا التمس عليه الامر وتردد فقط جواز حمله على الكثيرين فتدبر وأما الجزئي الذي تصوره طائفة فالصورة الحاصلة في كل ذهن ان أخذت مع قطع النظر عن الاضافة الى الحمل فتحدت بالذات والمفهوم ولا تعدد فيها حتى تتحقق المطابقة وان أخذت مع الاضافة الى الحمل فلا نسلم التطابق والتصادق بينهما بل التباين وأجاب العصام بان المراد حمل المفهوم على كثيرين متأصلات لا على كثيرين هي اطلال لغيرها والصور الحاصلة من الجزئي فيما ذكر اطلال فتدبر بقي هنا شيء وهو انه تقدم للكثرة معنيان عند قول المصنف وان كثر والحمل هنا على كل منهما صحيح وقد جرت العادة بجمع الكثرة في تعريفات هذا الباب بالواو والنون مع ان المراد به لا يخص العقلاء وان صح في كل كلي بل الجمعية لغو ولعلمهم نهوا بصيغة الجمع على ان كل ما جاز صدقه على الكثير نظراً الى نفس المفهوم جاز صدقه على كثيرين كذلك ولا يقتصر صدق كل على مرتبة من الكثرة ونهوا بصيغة جمع العقلاء على ان صدق الكليات بحسب فرض العقل أمر لا يتفاوت حتى جاز صدق الجميع على العقلاء (قوله فلا نسلم استحالة النتيجة) فان قيل مفهوم لفظ (١٥٧) الجزئي ما يمنع وقوع الشركة ولو كان

القوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وذلك ظاهر عند المتأمل وعند المحققين ان المعتبر في تحقق كلياتهم ان يكون ما يمنع مما لا يمنع فيلزم صدق الشيء على تقيضه وهو محال قلت لا نسلم الاستحالة وانما المحال صدق الشيء على ما يصدق عليه تقيضه وأما صدق الشيء على تقيضه فواقع في غير موضع كصدق مفهوم العلم على مفهوم الجهل المركب وهو تصور الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع لانه يصدق على ذلك التصور انه حصول صورة الشيء في العقل فان قلت يلزم ان يكون المانع ليس بمانع وهو سلب الشيء عن نفسه بمعنى انه ليس بنفسه وأما بمعنى انه ليس صادقاً على نفسه وثابتاً له فليس محال بل هو كذلك لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة بينهما واللازم الثاني لا الاول والمراد انه كذلك غالباً لا دائماً والافقد يصدق الشيء على نفسه كصدق مفهوم الكلي على نفسه كما سنحققه في بحث الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي ويكفي في مغايرة ثبوت الشيء للشيء الاطلاق والتقييد والعموم والخصوص فتدبر (قوله لانه ان امتنعت الخ) انظر جواب ان فانه لم يظهر من كلامه ثم ان في حله تغييراً لعبارة المصنف لان الانسب جعل قوله امتنعت الخ وصفاً للكلي وهذا التقسيم تميم للتعريف وتوضيح له ولهذا ذكره المصنف عقبه دفعاً لما يتبادر من تعريف الكلي انه لا بد له من كثيرين في نفس الامر وأنه لا بد من أمكانها وان لم يوجد وليس كذلك بل المدار على انه يمكن للعقل ان يفرض صادقاً على كثيرين ومطابقاً له سواء كان مطابقاً في نفس الامر أو لا وسواء فرضه العقل أو لم يفرضه (قوله امتنعت افراده في الخارج) قيد بقوله في الخارج لان كل كلي له افراد موجودة ذهناً وأشعر كلامه بان الكثيرين من أفراد الكلي وما في بعض تصانيف السيد من أنها جزئيات اضافة للكلي محل نظر اذ يخالف ما حققه في بعض آخر ان الجزئي الاضافي هو المفرد بالفعل أو بالامكان ورجع الاول ولا يلائم تعريف الجزئي الاضافي بالاخص (قوله أو أمكنت افراده) قيل يخرج عن هذا التقسيم ما أمكن منه فرد واحد (قوله

ان يكون المانع ليس بمانع وهو سلب الشيء عن نفسه بمعنى انه ليس بنفسه وأما بمعنى انه ليس صادقاً على نفسه وثابتاً له فليس محال بل هو كذلك لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة بينهما واللازم الثاني لا الاول والمراد انه كذلك غالباً لا دائماً والافقد يصدق الشيء على نفسه كصدق مفهوم الكلي على نفسه كما سنحققه في بحث الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي ويكفي في مغايرة ثبوت الشيء للشيء الاطلاق والتقييد والعموم والخصوص فتدبر (قوله لانه ان امتنعت الخ) انظر جواب ان فانه لم يظهر من كلامه ثم ان في حله تغييراً لعبارة المصنف لان الانسب جعل قوله امتنعت الخ وصفاً للكلي وهذا التقسيم تميم للتعريف وتوضيح له ولهذا ذكره المصنف عقبه دفعاً لما يتبادر من تعريف الكلي انه لا بد له من كثيرين في نفس الامر وأنه لا بد من أمكانها وان لم يوجد وليس كذلك بل المدار على انه يمكن للعقل ان يفرض صادقاً على كثيرين ومطابقاً له سواء كان مطابقاً في نفس الامر أو لا وسواء فرضه العقل أو لم يفرضه (قوله امتنعت افراده في الخارج) قيد بقوله في الخارج لان كل كلي له افراد موجودة ذهناً وأشعر كلامه بان الكثيرين من أفراد الكلي وما في بعض تصانيف السيد من أنها جزئيات اضافة للكلي محل نظر اذ يخالف ما حققه في بعض آخر ان الجزئي الاضافي هو المفرد بالفعل أو بالامكان ورجع الاول ولا يلائم تعريف الجزئي الاضافي بالاخص (قوله أو أمكنت افراده) قيل يخرج عن هذا التقسيم ما أمكن منه فرد واحد (قوله

كالمنقاء) وبجر من زيق وجبل من ياقوت وكان التمثيل بهذه الامور لجرد الفرض والا فكيف يعلم ان مثل هذه الامور ممكنة الوجود ولم توجد ابدا ولهذا جعل الامام في الملخص المقسم ما أمكن وجوده ولم يعرف وجوده قال العصام ولا حاجة الى تغيير كلام القوم ولا الى الامثلة الفرضية بل الامثلة اكثر من ان تحصى كآكل هذا الطعام ولا بس هذا الثوب وساكن هذه الدار الآن (قوله كفهوم واجب الوجود) فيه اشكال واضح اذ قضية التقسيم دخول واجب الوجود فيها امكنت افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد فرد الواجب تعالى عن ذلك قال الدواني ويمكن الاعتذار عنه بانه اراد بالامكان في الافراد امكان جنس الفرد اعلم من ان يكون واحدا أو أكثر ولو قال بدل قوله أو أمكنت أولا لم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب الامتناع عن جميع الافراد اما بالامكان الجميع أو البعض انتهى وفي جوابه نظر اذ لا يلائم امتناع الافراد وانه لا جنس لفرد الواجب حتى ينفع ارادة امكان الجنس وأجاب شيخ الاسلام بان المراد بالامكان في قوله أو أمكنت الامكان العام المتيقن بجانب الوجود بان لا يكون العدم ضروريا وايضا حه أن الامتناع والامكان والوجوب كصفات نسبة الوجود الخارجي الى الماهية فلا امتناع ضرورة سلب الوجود الخارجي والوجوب ضرورة إيجابه والامكان بمعنىين سلب الضروريتين وهو الامكان الخاص المقابل للوجوب والامتناع المراد بقوله فيما بعد مع امكان الغير وساب أحدهما وهو (١٥٨) الامكان العام الجامع لكل من الوجوب والامتناع وعليه يحمل

قوله أو أمكنت لكن على وجه لا يشمل المستع بقرينة المقابلة اعني الامكان العام المتيقن بجانب الوجود (قوله أي عدم تناهي الافراد) قال المصنف في شرح الرسالة المراد بعدم تناهي الافراد أن لا تنتهي افراده الى حد لا يوجد بعده فرد لا ان يكون الوجود منها غير متناه انتهى وهو مبني على أصل المتكلمين ان كل ما أحاط

التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي الحرفي في الدن ليس بمسكّر بالفعل (قوله فار وحدتها) أي لان وحدتها علة لقوله ان المتبر الخ (قوله يستلزم اختلاف النسبة) مثلا اذا قات زيد جالس وأردت في الدار زيد ليس بجالس وأردت في المسجد فالنسبة في الاول ثبوت الجلوس له في الدار والنسبة في الثاني ثبوت الجلوس له في المسجد ولا شك ان النسبتين مختلفتان (قوله والا فلا حصر) أي والا يكن المتبر وحدة النسبة الحكمية بل المتبر ما قاله فلا يصح لانه حصر للوحدات فيما ذكره لارتفاع التناقض أي لعدم التناقض باختلاف الآلة وحينئذ فيزداد على الوحدات التي ذكرها الاتحاد في الآلة والاتحاد في العلة والاتحاد في المفعول والاتحاد في التمييز والاتحاد في الحال وغير ذلك (قوله الآلة) مراده بالآلة الكتابة (قوله بالقلم الواسطي) نسبة لواسطة اسم بلد والمراد به الكتابة الواسطية وقوله بالقلم التركي المراد به الكتابة التركية هذا ما أفاده شيخنا العدوي وقال شيخنا الدردير ان المراد بالقلم

به الوجود فهو متناه وأما عند الحكماء فلم يقدّم دليل على امتناع وجود غير المتناهي انما المستع وجود الامور بالعلم الغير المتناهية المجتمعة المرتبة (قوله شرع في بيان النسبة بين السكليين) لما كان البحث عن النسبة ينتفع به في مباحث المعرف والسكليات الخمس وليس النافع فيها الا النسبة بين السكليين قدم بحث النسبة وما قيل من انه قدمه لانه مما يحتاج اليه في بيان الجزئي الاضافي يرد عليه ان المحتاج اليه في ذلك ليس مجرد معرفة النسبة بين السكليين بل أعم لان الاخص الذي عرف به الجزئي الاضافي يشمل الجزئي الحقيقي فينبغي ان لا يخص البحث بالنسبة بين السكليين (قوله والسكليان) قيل خص البحث بهما لعدم بحث الفن عن الجزئي الحقيقي لعدم تعلق السكيب به وهذا لا يوجب عدم البحث عن النسبة بين السكلي والجزئي لانه بحث عن السكلي بالقياس الى الجزئي وقيل وجه التخصيص ان النسب الاربع لا يتحقق الا بين السكليين اذ لا يجري بين السكلي والجزئي الحقيقي الا التباين والعموم والخصوص المطلق ولا يتحقق بين الجزئين الا التباين السكلي واعتراض عليه المصنف بانه يجري بين الجزئين المساواة أيضا كما في هذا الضاحك وهذا الكاتب فالوجه في بيان عدم جريان الاربع بين الجزئين انه لا يجري بينهما الا التباين السكلي والمساواة وأجاب السيد بان هذا الضاحك وهذا الكاتب المشار بهما الى شخص واحد ليسا جزئيين مختلفين بالذات بل باعتبار وذلك لا يتعدّد الجزئي تعدداً معتبراً فيما بينهم اذ لو اعتبر لكان كل جزئي كلياً لصدقه

على كثيرين مختلفين بالاعتبار وفيه نظر اذ التعدد الاعتباري معتبر في بيان النسب حيث يجعل الحد الثام مساويا للحدود ولا يلزم من اعتبار هذا التعدد كليات الجزئيات فان الكلية كما قال الدواني امكان فرض تكثير المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج أي جواز صدقه على ذوات متكررة لصدقه مع مفهومات آخر على ذات واحدة والموجود ههنا هو الثاني لا الاول (قوله ان تفارقا كلياً) لم يقل من الجانبين لان التفارق السكلي وهو عدم صدقها على شيء من الاشياء لا يتصور الا من الجانبين بخلاف التصديق فانه عبارة عن صدق المفهومين على شيء ويتحقق كليته من الجانبين ومن جانب (قوله لا احتراز عن ما بينهما الخ) قال الشهاب السنباطي لا يقال ولا احتراز عن ما بينهما عموم وخصوص مطلق لانا نقول ذلك محتز عنه بصيغة التفارق المشعرة بحصول الفرق من كل منهما فان الفرق في اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق من جانب العام فقط فليتأمل انتهى والحاصل ان التفارق لا يكون الا من الجانبين ثم قد يكون كلياً كالتباينين وقد يكون جزئياً كاللذين بينهما عموم وخصوص من وجه والامر ان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق وجد فيهما التصديق لتصادقهما على افراد الخاص ولم يوجد فيهما تفارق لعدم افتراق الخاص وبهذا يعلم وجه عدم تقييد المصنف التفارق بكونه من الجانبين بخلاف التصديق فتدبر (قوله أي وان لم يتفارقا) كلياً سواء لم يتفارقا أصلاً أو تفارقا جزئياً (قوله فانه يصدق الخ) هو بمعنى قول الدواني أي (١٥٩) يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فبني التصديق في

بالقلم التركي والسلة نحو التجار عامل أي للسلطان التجار ليس بعامل أي لغيره والمفعول به نحو زيد ضارب أي عمرا زيد ليس بضارب أي بكرا والمميز نحو عندى عشرون أي درهما ليس عندى عشرون أي ديناراً الى غير ذلك واعلم ان كيفية التناقض في القضايا الغير الموجهة معلومة بمجرد الاختلاف في السكيف والسك والكم وأما القضايا الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف في السكيف والكم والجهة اذ الجهات كثيرة لا يعرف ان هذه الجهة مثلا مناقضة لاي جهة فلذا بين حال القضايا الموجهة دون غيرها فقال (والتقيض للضرورة)

فيهما حقيقة (قوله والسلة) أي ما دخلت عليه اللام كالسلطان وغيره في المثال (قوله الى غير ذلك) أي وانته الى غير ذلك من الحال مثلا (قوله ان كيفية التناقض) الاضافة للبيان أي كون القضيةتين متناقضتين (قوله معلومة) أي بالاجمال وقوله بمجرد أي بحكاية المصنف مجرد الاختلاف في السكيف الخ (قوله لا يعرف ان الخ) أي فلا يعرف الخ فهو تفرع في المعنى على كون الجهات كثيرة (قوله ان الخ) أي جواب ان الخ (قوله فلذا) أي فلاجل ان القضايا الموجهة لا يعلم حالها ذكر (قوله والتقيض للضرورة الخ) التقيض مبتدأ خبره الممكنة العامة وهي جملة معرفة

الآخر فبني التصديق في المتساويين صدق كل من مفهوميهما على شيء وهو افرادهما ويدل له قول المصنف في بحث النوع الاضافي لتصادقهما على الانسان لكن قال الدواني قوله من الجانبين ليس ضروريا في هذا الشق لان التصديق السكلي لا يتبادر منه الا السكلي من الجانبين ولذا تركه في التفارق وانما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم

الحجاز ولذلك عطف عليه قوله بمد ذلك أو من جانب اه وفيه نظر وقد عرفت حكمة عدم التقييد أولاً والتقييد ثانياً وقول العصام ان كلام الدواني مبني على ان معنى التصديق صدق كل من المفهومين على الآخر مع عدم مطابقته لكلام الدواني عجيب لتصريحهم بتغاير مفهومي المتساويين نعم المترادفان مفهومهما متحد فتدبر والمراد بصدقهما معاً في هذا الباب الصدق بالفعل اتحد زمان صدقهما أو لم يتحد كالتائم والمستيقظ وبالتفارق وعدم صدقهما عدم صدقهما دائماً حتى قيل ان مرجع التساوي موجبان كليتان مطلقتان عامتان ومرجع التباين سالتان كليتان دائماً ومرجع العموم المطلق موجبة كلية مطلقة وسالبة جزئية دائماً ومرجع العموم من وجه موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتان جزئيتان دائماً (قوله ونقيضها) انما ينو النسبة بين النقيضين للاحتياج الى التفحص عن النسبة بين النقيضين بعد معرفة النسبة بين العينين مثلا اذا عرفت النسبة بين الانسان والناطق أحتمل الى التفحص بين الانسان والناطق ونقيض الشيء رفعه أو ما يكون مستلزماً لرفعه (قوله والا لصدق الخ) مثلا يصدق كل لا انسان لناطق وكل لا ناطق لا انسان والا فيصدق بعض الانسان ليس بلا ناطق فبعض الانسان ناطق وبعض الناطق لا انسان هذا خلف واعتراض بان بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم بعض الانسان ناطق لان السالبة المعدولة المحمولة أعم من الموجبة المحصلة لصدق الاولى بانتفاء الموضوع بخلاف الثانية فربما كان تقيض المتساويين مما لا فرد له بحسب نفس

الامر كنفائض المفومات الشاملة كاللاشيء وأجيب بتخصيص الدعوى بغير نقائص الامور الشاملة على ما فصله الدواني تبعاً للسيد او ان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول وهي في قوة السالبة فتصدق بانتفاء الموضوع فتكون السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزما لها ثم في قوله والا لصدق الخ مسامحة لان هذا لازم النقيض لا النقيض اذ هو سالبة جزئية لان العين موجبة كلية وهي المشار اليها بقوله فيصدق الخ اذ يرجع حاصلها الى ان كل ما يصدق عليه أحد تقيضي المتساويين يصدق عليه النقيض الآخر والا لصدق تقيضه وهو بعض ما يصدق عليه أحد التقيضين لا يصدق عليه النقيض الآخر واذا لم يصدق عليه صدق عليه عين أحد المتساويين والا لارتفع التقيضان وهو محال لاستلزامه صدق أحد المتساويين بدون الآخر (قوله اما الاول فلانه لو لم يصدق الخ) مثلاً يصدق كل لحيوان لا انسان والا فبعض اللحيوان ليس بالانسان فبعض اللحيوان انسان فبعض الانسان لحيوان وهو خلف وفيه ما مر سؤالا وجوابا (قوله من غير عكس كلي) أي وأما العكس الجزئي وهو بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم فصحيح بل هذا هو العكس المنطقي اللازم للقضية (قوله لصدق بعض ما يصدق الخ) لا يقال هذه موجبة جزئية ونقيض الموجبة الكلية انما هو سالبة جزئية وهي هنا بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم لا يصدق عليه (١٦٠) نقيض الاخص لانا نقول هذه القضية التي ذكرها الشارح هي

هو (الممكنة العامة)

بمعناها فهي سالبة في المعنى لكن الاولى ان يعبر بها حذراً من الابهام (قوله فلانه لو لم يصدق عليه الخ) الموافق لقوله السابق من غير عكس ولقوله اللاحق لصدق كل ما يصدق الخ ان يقول فلانه لو لم يصدق ليس كما يصدق الخ لتصبح سالبة جزئية حتى يكون تقيضها الذي يلزم من كنفها صدق ما ذكر وهو كلما يصدق عليه نقيض الاخص الخ وأما على ما ذكره الشارح من السالبة الكلية فانما تقيضه موجبة جزئية كما يعلم مما يأتي (قوله وتنعكس لان بعكس النقيض) وذلك لان عكس النقيض في الموجبة الكلية موجبة كلية كما يعلم مما يأتي (قوله صدق الاخص على كل افراد الاعم) قد يقال هذا هو مرجع الضمير في لانه فيصير التقدير صدق الاخص على كل افراد الاعم محال لانه صدق الاخص الخ ولا يخفى ما فيه من التهافت نعم يمكن ان يقال ان ذلك بيان لما هو محال لا لتعليل لحالته لظهورها (قوله أي فيها أعم وأخص من وجه) أشار الى ان قول المصنف من وجه مما حدث فيه تغيير في الاسم كما هو عادته وقد عرفت ما فيه (قوله تبين جزئي) لا يقال يلزم من ذلك ان لا تنحصر النسبة بين الكليات في الارباع لانا نقول المبينة الجزئية منحصرة في المبينة الكلية والعموم من وجه فاذا قيل النسبة هناك هي المبينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مبينة كلية وفي بعض آخر عموم وخصوص من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الارباع كذا في حواشي السيد على شرح الرسالة وتبعه الدواني فقال انما لم يذكر التباين الجزئي في نسب الكليات لان المقصود هنا حصر أنواع النسب وهذا جنس يحصل باحد النوعين ثم ذكر سؤالا وأجاب عنه فليراجع (قوله قلت لان العموم من وجه يتحقق بين الحيوان والانسان) أي بين عين الاعم ونقيض الاخص وهذا المثال يحرك الخاطر للنسبة في بقية الصور بين أحد العينين ونقيض الآخر وهي ظاهرة

بالتأمل نعم المحتاج للتنبيه عليه ان السيد قدس سره بين ان النسبة بين تقيض كل من المتباينين وعين الآخر العموم المطلق وعبارته واحد المتباينين أخص من تقيض الآخر انتهى وأورد عليه نحو لا زوج وفرد فان التقيض وهو لا زوج ليس أعم اذ لا يصدق لا زوج على غير الفرد فالنسبة في هذه المادة المساواة وأجاب بعضهم بمنع عدم صدقه على غير الفرد لانه يصدق على أفراد الحيوان مثلاً وأورد نحو لا متحرك ولا ساكن وأجيب بان لا ساكن يصدق على الحركة ولا يصدق عليها متحرك وكذا الكلام في الوجود واللاعدم فان اللاحق يصدق على الموجود ولا يصدق عليه الوجود نعم يرد الاعتراض بنقيض أحد المتساويين مع عين الآخر فان بينهما التباين وليس بين تقيض كل وعين الآخر العموم المطلق فان تقيض لانسان هو انسان وهو مساو لصاحك وأجيب بتخصيص الدعوى بما اذا لم يدخل السلب في أحدهما (قوله كالتباينين) يحتمل ان يريد كنفقيض المتباينين فيكون المقصد تشبيه النقيض كما هو مقتضى السوق وعليه مشي الشارح ويحتمل ان يريد تشبيه الاعم والاخص من وجه بالتباينين باعتبار النقيض (قوله كاللاوجود واللاعدم) كذا وقع في عبارة بعض المحققين قال شيخنا الغني رحمه الله في بعض رسائله وهو محمول على ان المراد فيهما الوجود واللاوجود فان اللاحق قد يصدقان على أفراد الحيوان مثلاً وهذا مبني على احد تفسيرى التصديق السابقين فتدبر * تنبيهان * الاول النسب المذكورة انما هي (١٦١) بين الكليات الغير الشاملة لجميع الاشياء من الكليات

لان اثبات الضرورة في جانب الايجاب وهو مفهوم الضرورة الموجبة مناقض لسلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو مفهوم السالبة الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب وهو مفهوم الضرورة السالبة مناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة الممكنة (و) النقيض (للدائمة) هو النقيض وان كان الاول التائيت مراعاة للخبر وهو الممكنة العامة (قوله اثبات الضرورة) أي الوجوب (قوله وهو مفهوم) أي اثبات الضرورة مفهوم الضرورة الموجبة أي موصوف الصفة المأخوذة من متعلق ذلك الاثبات مفهوم الضرورة المطلقة لان مفهوم الضرورة المطلقة الموجبة للنسبة الضرورية لاثبات الضرورة كما لا يخفى وكذا يقال فيما يأتي ما يناسبه في جانب الايجاب أي الاستفادة من القضية الموجبة (قوله مناقض) خبران (قوله عن جانب الايجاب) أي لانه الطرف المخالف في الممكنة السالبة (قوله والنقيض للدائمة الخ) أي المطلقة والدائمة المطلقة ما حكم فيها بدوام النسبة مادامت ذات الموضوع موجودة والمطلقة العامة ما حكم فيها بفعلية النسبة (ومثال) ذلك في الموجبة كل انسان حيوان دائماً فنقيضها بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام وفي السالبة لاشي من الانسان بحجر دائماً فنقيضها بعض الانسان حرج بالاطلاق العام (وتوجيه)

(م ٢١ - شروح الخيصي)

هذا بيان معنى آخر للفظ الجزئي وحق البيان ان لا يفصل بينه وبين المعنى الاول الا أنه أخره عن تحقيق النسب لارادة بيان النسبة بينه وبين المعنى الاول وهي متوقفة على تحقيق النسب (قوله كذلك يقال للاخص) أورد أنه تعريف لشيء بنفسه وأجاب الدواني بأنه تعريف لفظي للفظ الجزئي الاضافي اذ قد علم انما معنى الاخص ففسره به قال العصام وهو غفلة لان الاخص المعروف به يشمل الجزئي الحقيقي والاخص الذي علم انفا يختص بالكلي فهو أخص من هذا الاخص وقد ظهر ان تعريف الجزئي بالاخص بعد تعريف الاخص بما يخص الكلي ملبس للمراد وموهم لاختصاص الجزئي الاضافي بالكلي الا ان قوله وهو اعم منه على أن المراد بهذا الاخص أعم مما علم من بحث النسب فهو مع كونه بياناً للنسبة يصلح للتعريف ولا يبعد كل البعد ان يقال المراد بقوله وهو أعم ان الاخص المعروف للجزئي أعم من المعلوم سابقاً واعلم ان المراد بالاخص الاخص مطلقاً لانه مطلقاً ينصرف اليه ولو أطلق قوله وهو اعم مع ان المراد اعم مطلقاً فلا ينتقض التعريف بالاخص من وجه ولا يحتاج ان يقال تبع من جعل الاخص من وجه جزئياً اضافياً لانه مزيف عند المحققين بقي ان تعريف الجزئي بالاخص مطلقاً نقض بالمساوي للشيء فانه اشهر عدة جزئياً اضافياً للشيء في موضوعات القضايا فليل يجب ان يعرف الجزئي الاضافي بما يصلح ان يكون موضوعاً للكلي في قضية موجبة كلية والاولى او شخصية

الأ أن المصنف صرح في شرح الرسالة أن الناطق ليس جزئياً إضافياً للإنسان فكانه لم يثبت عنده ذلك المشتهر أو لم يلتفت إليه مع وجود الأشهر وهو تعريف الجزئي الإضافي بالأخص (قوله لأن كل جزئي حقيقي أخص من شيء) أي مندرج تحت عام وأقله الشيء والممكن العام وهذا أحسن من قول الامام ومتابعيه أن كل جزئي حقيقي مندرج تحت ما هيته المعراة عن الشخص لانتقاضه بذات الواجب تعالى وتقدس لأنه ليس له ماهية وتشخص بل شخص بسيط تشخصه على ذاته (قوله ولا عكس) أورد المصنف في شرح الرسالة أن الجزئي الحقيقي يوجد بدون الإضافي إذا لم تعتبر إضافته إلى الأعم فإنه ليس جزئياً إضافياً إذا الجزئي الإضافي اعتبر فيه الإضافة واعترض بأنه إذا أردنا باعتبار الإضافة في الجزئي الإضافي أنه امر إضافي يحقق بالإضافة إلى الغير كالأخص فإن الأخصية إنما تحقق بالإضافة إلى أعم فسلم لكن لا يلزم وجود حقيقي لا يكون إضافياً لأن كل حقيقي حصل له الأخصية بالإضافة إلى أعم وإن أراد أنه لا يكفي في الجزئي الإضافي الأخصية بل لابد من اعتبار الأخصية وملاحظة إضافته إلى الغير فمنوع ولو كان كذلك لم يصح تعريفه بالأخص وقد أشار شيخ الإسلام إلى رد ما أورده جده بقوله بعد قول المتن وهو أعم لا بمعنى أن كل جزئي حقيقي إضافي بالفعل فإنه يمكن أن لا تعتبر إضافته إلى الكلوي وتلك الإضافة لازمة في الإضافي بل بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون جزئياً حقيقياً يصلح أن يكون جزئياً إضافياً دون العكس (قوله ١٦٢)

(المطلقة العامة) لأن الإيجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة يتنافى السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة يتنافى الإيجاب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة (و) النقيض (للمشروطة العامة) هو التناقض في ذلك ما ذكره الشارح (قوله يتنافى السلب في بعض الاوقات الخ) هذا يقتضي أن المراد بالمطلقة العامة ما عبر به فيما تقدم بالمنتشرة ولهذا قال شيخ الإسلام ثم الظاهر أنه أراد بالمطلقة ما حكم فيها بفعلية النسبة على ما هو المتعارف عند القوم انظر ليس لكن يرد عليه أن الإيجاب والسلب في وقت ما مفهوم المطلقة المنتشرة ويمكن الجواب بأنه أراد دلالة المطلقة العامة على بعض الاوقات بطريق اللزوم (قوله والنقيض للمشروطة العامة الخ) المشروطة العامة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً والممكنة الحينية عرفها الشارح بقوله التي حكم فيها الخ (ومثال) ذلك في الموجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بالامكان العام حين هو كاتب وفي السالبة لاشيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فنقيضها بعض الكتاب ساكن الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب (وتوجيه) التناقض في ذلك ما ذكره الشارح

بموجب الاستقراء) أي العقل ولا يرد الصنف على الحصر لأنه راجع إما إلى الخاصة أو العرض العام (قوله الأول الجنس) هو لفظ عربي بمعنى الضرب وهو أعم من النوع على ما في الصحاح وما أوهمه كلام شرح المطالع من أنه يوناني غير مطابق للواقع ولذا أوله السيد (قوله وهو المقول الخ) لما اختلف

في أن هذه التعريفات حدود أو رسوم وترجيح أحد الجانبين لا يتبين إلا بمعرفة أن المصطلح وضع (الحينية) الالفاظ لاى معنى وأى شيء اعتبر في مفهوم اللفظ وذلك متعسر أخذ المصنف بالاحوط وسكت عن كونها حدوداً أو رسوماً كذا قال العصام وعلى ما حققه الفناى نقلاً عن الشيخ تكون هذه التعاريف رسوماً جزئياً لأن المقولية عارضة للكلية والتعريف بالعارض رسم والمراد بالمقول المحمول مواطاة وهو حمل هو كان يقال زيد قائم فنحكم بالإنحياز المتغايرين باعتبار العقل بحسب الخارج إذ المعتبر في كلية الكلوي وفي الكلويات الجنس هذا الحمل دون حمل الاشتقاق وهو حمل المبدأ بواسطة حمل المشتق كحمل الضرب في زيد ضارب على زيد وأفادة قيامه به بواسطة حمل الضارب عليه ودون حمل التركيب وهو حمل ذو هو كحمل المال في زيد ذو مال على زيد وأفادة تعلقه به بواسطة حمل هذا المركب عليه والاظهر أن حمل المشتق مطلقاً لا يفيد حمل المبدأ ولا يسمى ارتباط المبدأ بحمل المشتق مطلقاً حمل اشتقاق فلا يكون الضرب محمولاً في قولك هذا مضرب أو مضرب وإن أفاد حمل اسم الآلة وأسمى الزمان والمكان على المشار إليه وربط الضرب به وكذا الاظهر أن حمل التركيب ليس ربطاً لشيء بواسطة حمل المركب منه ومن غيره مطلقاً حتى يكون زيد في قولنا هذا غلام زيد محمولاً على المشار إليه بل الربط بواسطة مركب منه ومن النسبة كلفظ ذو وما يجري مجراه كقولك له علم والمستفاد من كلام الشيخ الحمل حقيقة في الحمل بالمواطاة

والمصرح به في الأساس أنه مشترك بين حمل هو وحمل ذو هو الشامل لحمل التركيب وحمل الاشتقاق (قوله وترك عن تعريف الجنس الخ) هذا إنما يتشبه لو أريد بالمقول ما فرض حمله والتحقيق أن المراد به المقول بالفعل أو بالامكان في تعريف السكليات كيف ولو لم يكن كذلك لدخل السكليات الفرضية في تعريف النوع وتكون أنواعاً بالنسبة إلى الأفراد الفرضية المتفقة بالحقيقة بل كل مفهوم كلي يكون نوعاً بل يلزم أن يدخل كل مفهوم كلي في تعريف السكليات لتجاوز العقل صدق كل كلي على المتفقة الحقيقة والمختلفة الحقيقة في جواب ما هو وصدقه على الشيء في جواب أى شيء هو في جوهره وهكذا فيكون كل كلي فرداً للخمسة ولا تتفاوت الاقسام في فرد الا بحسب الاعتبار فالحق أن ترك الكلوي للإيجاز وبهذا يعلم أن عدوله عن قول كثيرين على كثيرين للتحرز عن الاستدراك ولزوم التخصيص بالعقلا لا للإشارة إلى أن مرادهم بذلك الجمع قصد المبالغة في كثرة أفراد الكلوي والتنبيه على أنها لا تنتهي إلى حد لأن تلك الإشارة إنما تظهر إذا أريد بالمقول ما فرض حمله فتدبر وقال شيخ الإسلام إنما أورد لفظ الكثرة المقابل للوحدة دون الكثيرين اشعاراً بأن اندراج نوعين مختلفين فيه كاف وظاهر كلامه أن التعبير بكثيرين إنما يرد عليه ما ذكر دون ما تركب من ثلاثة أنواع أو أربعة وخمسة وقال بعض الحققين اعلم أن لفظ كثيرين من مساحات المشايخ ليس بصحيح من حيث (١٦٣) العربية إذ على اعتبار العربية يجب أن لا يكون الكثيرون أقل

(الحينية الممكنة) التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب الخالف للحكم وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسائط واحتيج إليها في نقيض بعض البسائط ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية الذاتية فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك الضرورية الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن هنا يعلم أن نقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية (قوله بحسب) أي الضرورة بالنظر للوصف (قوله وهي) أي الممكنة الحينية قضية الخ (قوله واحتيج) عطف على لم تذكر (قوله ونسبتها) أي الممكنة الحينية (قوله كنسبة الخ) أي في التنافي (قوله فكما الخ) تفريع على قوله ونسبتها الخ فهو شرح له (قوله ومن هنا) أي من أجل أن الضرورة الوصفية تنافي الامكان الوصفي كما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي يعلم الخ وهذا اعتذار عن المصنف حيث لم يتعرض لنقيض الوقتية المطلقة ونقيض المنتشرة المطلقة (وحاصل) الاعتذار عنه أنه إنما لم يتعرض لذلك للعلم به بما ذكره وإنما لم يتعرض للنقيضين المذكورين في الشارح عند الكلام على البسائط من الموجهات لعدم تعلق غرض بذلك فيما سيأتي في مباحث العكس والاقيسة بخلاف باقي البسائط (قوله أن نقيض الوقتية المطلقة الخ) الوقتية المطلقة هي التي حكم

السابق فإن الجزء يتقدم في الوجود والمقول أي المحمول متحد مع ما يحمل هو عليه قلنا الجنس مفهوم الحيوان مثلاً وهو جزء الإنسان في الذهن مقدم فيه عليه والجزئية فيه لا تستلزم الجزئية في الخارج والحمل لا يقتضي الاتحاد بحسب الذهن والحاصل أن الحكمين لم يتواردا على محل واحد فإن الحكم بالجزئية بالنسبة إلى ما في الذهن وبالحمل بالنسبة إلى ما في الخارج (قوله فالمقول على الكثرة جنس الخ) لم يجعل المقول أجساً وقوله على الكثرة احترازاً عن الجزئي فإنه مقول لكن على الواحد لا على الكثير كما صنع القطب لأن المصنف ذكر في شرح التلخيص أن الجزئي لا يكون محمولاً عند المنطقين البتة فهو لم يدخل تحت المقول حتى يخرج بقوله على الكثرة فذكره المصنف ليصفه بما يعقبه وكأنه يخرج به مفهوم الواجب فإنه ليس مقولاً بالفعل ولا بالامكان الا على واحد متأصل واستدل السيد على أن الجزئي لا يحمل بأن حمله على نفسه لا يتصور قطعاً إذ لابد في الحمل من التغاير وعلى غيره إيجاباً ممتنع إذ لابد فيه من الاتحاد أيضاً ونفياً لا يفيد وتعبه الجلال الدواني بأنه يجوز حمله على جزئي آخر مغاير له بالاعتبار متحد معه بحسب الذات كهذا الضاحك وعلى كلي انحصار في جزئية كبعض الإنسان زيد ونقل بعضهم عن الشيخ والفارابي صحة حمل الجزئي ولما بنا ذلك على مذهب غيرها فلا يتنافى ما قاله المصنف في شرح التلخيص (قوله يخرج النوع) قيل تخصيص الإخراج به تحكم فكما يخرج به يخرج خاصته والفصل القريب وإن

خرجا بما بعده وأشار بعضهم الى الجواب بأنه قصد جمع المتناسبات في الاخراج بقيد واحد ووقع في عبارة بعضهم الخفايا بصيغة الجمع قال القطب وكل جمع في هذا الفن يراد به مافوق الواحد فلا يخرج عن التعريف المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية فقط بان يكون الجنس منحصراً في نوعين فان قيل الحقيقة هي الماهية الموجودة في الخارج فيخرج عن التعريف المقول على الكثرة المختلفة الماهية دون الحقيقة من الاجناس الغير الموجودة في الخارج أجيب بان اختصاص الماهية بالموجودات انما يتبادر في استعمال الحكمة وعند المناطقة تمام المشترك بين افراد مقوم لها موجودة في الخارج أم لا (قوله وقوله في جواب ماهو يخرج الكليات الباقية) اما العرض العام فيخرج بقوله في جواب كذا لانه لا يقال في جواب أصلاً أي معتبر فيما بينهم كما قاله العصام لانه المتبادر والا فلا خفاء في وقوع صحيح في جواب كيف زيد وأما الباقية فتخرج بقوله ماهو لان ماهو سؤال عن الماهية فلا يجاب عنه بما ليس بماهية وأما ما ذكره المصنف في شرح الرسالة ان ماهو سؤال عن الذات والحقيقة وهو انما يكون بعد الثبوت يعني في الخارج فقد عرفت انه ليس عرف الفن ولعله رجع عنه حيث اقتصر في تعريف النوع على المقول على الكثرة اذ لو كان ماهو مختصاً بالسؤال عن الحقيقة الموجودة بتبادر خروج النوع المنحصر في فرد عن القول على الكثرة في جواب ماهو ويجب ان يزداد في التعريف (١٦٤) المقول على واحد لادخاله واعلم ان الكليات الخمس قد تجتمع

في فرد فلا بد في التعريفات من قيد الحثية وكذا في تعريف كل ما يختلف افراده بالإضافة على ما صرح به غير واحد من الحقين وان لم يذكر في صناعة التعريف ما يقتضي ذلك (قوله عن الماهية) أي عن السؤال عن الماهية التي الجنس جنس بالنسبة اليها (قوله أي كل المشاركات) ظاهره ان

لان الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لان الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الاوقات (و) النقيض (للعرفية العامة) فيها بضرورة النسبة في وقت معين والممكنة الوقفية هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم في وقت معين (ومثال) ذلك في الموجبة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة بالضرورة ففقيضها بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع وقت الكتابة بالامكان العام وفي السالبة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع وقت الكتابة بالضرورة ففقيضها بعض الكتاب ساكن الاصابع وقت الكتابة بالامكان العام (وتوجيه) التناقض في ذلك ما ذكره الشارح (قوله وكذا نقيض المنتشرة الخ) المنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما والممكنة الدائمة ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف في جميع الاوقات (ومثال) ذلك في الموجبة كل انسان متمسك بالضرورة وقتاً ما ففقيضها بعض الانسان ليس بمتمسك بالامكان العام دائماً وفي السالبة لاشئ من الانسان بمتمسك وقتاً ما بالضرورة ففقيضها بعض الانسان بمتمسك بالامكان العام دائماً (وتوجيه) التناقض في ذلك ما ذكره الشارح (قوله والنقيض للعرفية العامة الخ) العرفية

المراد الكل الجموعي وبذلك يصرح قوله واذا قيل ما الانسان والفرس الخ والحق ان المراد الكل هو الافرادي أي كل فرد من المشاركات قال شيخ الاسلام ولقد أحسن سره حيث ذكر بدل الجميع الواقع في عباراتهم لفظ الكل في حد القريب فان الجنس البعيد أيضاً جواب عن الماهية وعن جميع المشاركات حتى لو قيل ما الانسان والحيوان والاجسام النامية فالجواب الجسم فيلزم دخول البعيد في تعريف القريب على الوجه القريب فيه أي في جميع فان الاقرب ان المراد منه كون السؤال عن جميع الافراد دفعة لا كونها على سبيل البديل والاقرب في الكل ان المراد الافرادي فليس معنى كلام المصنف انه يسأل عن الماهية وعن كل مشارك بان يجمع السؤال الماهية والكل بل بمعنى انه يسأل عن الماهية وعن مشارك ثم يسأل عنها وعن مشارك حتى يتحقق السؤال عن الماهية وعن كل مشارك (قوله فقريب) أي جنس قريب لانه الاسم لا القريب (قوله وان لم يكن الخ) أي بل يختلف الجواب فيكون الجواب عنها وعن بعض المشاركات غير الجواب عنها وعن البعض الآخر قال القطب ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيداً بمرتبة كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث وأربعة أجوبة ان كان بعيداً بثلاثة مراتب وهكذا قال السيد والضابط في معرفة مراتب البعد ان تعتبر عدد الاجوبة الشاملة بجميع المشاركات وتنقص منها واحداً فما بقي فهو مرتبة الجواب (قوله كالجسم النامي)

كذا في القطب وهو مشكل على ما صرحوا به من ان الكلام في الكليات المفردات (قوله الثاني النوع) قدمه على الفصل ولم يجنب الفصل بينه وبين الجنس مع ان كلا منهما جزءاً الماهية لان البحث عن تقويم الفصل وتقسيمه يتوقف على معرفة مراتب الانواع (قوله يخرج الجنس) اعترض بان الجنس كما يقال على الحقيقة الحقيقية في جواب ماهو يقال على المتفقة الحقيقة كذلك فاذا قيل ما زيد وبكر وعمر وهذا الفرس فالجواب الحيوان وهو مقول على زيد وعمر وبكر في جواب ماهو نعم لا يقال على المتفقة الحقيقة فقط في جواب ماهو فلا بد من قيد فقط لاجراج الجنس عن التعريف وأجيب بان قيد الحثية مراد متبادر من اللفظ أي المتفقة الحقيقة من حيث انها متفقة الحقيقة وهو فيما ذكر انما قيل عليها من حيث اشتراكها لان حيث اتفقت في الحقيقة وأجيب أيضاً بان المقول في الصورة المذكورة مقول بالذات على الامور المختلفة الحقيقة وانما المقول على المتفقة الحقيقة قول بالتبع والمقول محمول على ماهو مقول بالذات لانه المتبادر ولا يبعد ان يجاب أيضاً بان المتبادر هو المقول على المتفقة الحقيقة فقط (قوله وقديقال) أشار بكلمة قد الى ان استعمال النوع في المعنى الاول أكثر (قوله على الماهية المقول عليها الخ) لم يتعرض الشارح للكلام على هذا التعريف مع انه من مزال الافكار ومطارح النظائر ولغرضه قال شيخ الاسلام كان المصنف قدس سره لم يجعل هذا الكلام تعريفاً للنوع بل بياناً للحكم ووجه (١٦٥) ذلك على ما اقتضاه كلامه انه يرد

هو (الحثية المطلقة) التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع ونسبتها الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي كذلك الدوام الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي هذه نقائص البسائط العامة هي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً والمطلقة الحثية عرفها الشارح (ومثال) ذلك في الموجبة كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً ففقيضها بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وفي السالبة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع دائماً مادام كاتباً ففقيضها بعض الكتاب ساكن الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب أي في وقت من اوقات وصف الموضوع (وتوجيه) تناقض ذلك ما ذكره الشارح (قوله ونسبتها) أي الحثية المطلقة وقوله كنسبة أي في الثاني (قوله فكما الخ) مفرع على ما قبله من قوله ونسبتها الخ فهو شرح له (قوله هذا) أي ما تقدم من قوله والنقيض للضرورية الى هنا تناقض البسائط وتلخص من هذا ان تناقض الاربعة الاخيرة لم تتقدم فاذا أضفتها الى ما تقدم في المصنف من البسائط كانت اثني عشر قضية بسيطة وحينئذ فتكون جملة القضايا البسيطة والمركبة تسعة

عليه النوع الحقيقي والصنف وماعدا الجنس العالي من الاجناس لانه قال بعد عبارة المتن فخرج الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس وكذا الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية ثم ذكر ما نقلناه من انه ليس تعريفاً وقال والا فإيرد النقيض بالصنف والذي يتحرر فيه ان قوله الماهية جنس وقوله المقول الخ

فصل يخرج به الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس والفصل والخاصة والعرض العام لانه اذا سئل عن كل منها وعن غيرها بما هو لا يجاب بالجنس لان السؤال بما هو عن جميع الاجزاء المشتركة والجنس كالحیوان ليس بجزء للفصل والخاصة والعرض العام كالناطق والضاحك والماشى فتدبر والمراد خروجها بالنسبة الى جنس الماهية والا فهي بالنظر الى اجناسها أنواع اضافية وامتااز عن الجنس والنوع لجواز ان يكونا بسيطين فلا يكون لهما جنس يقع في الجواب ولكن يبقى الصنف داخلاً في التعريف وهو النوع الحقيقي مع أمر عارض كلي كالانسان الرومي لانه اذا سئل عنه وعن نوع آخر كالفرس يقع الجنس في جوابه مع انه ليس بنوع اضافي ويجاب بأنه يخرج بقوله الماهية لان الصنف ليس ماهية بالقياس الى افراده بل عارضاً لها وكذا يخرج الشخص لان الماهية الامر الكلي اذ قيل ان الماهية تدل على الكلية التزاماً وبذلك يعلم ان لاجابة الى تقييد القول بالاولى لاجراج الصنف مع انه يلزم منه ان يخرج النوع السافل بالقياس الى الاجناس العالية كما قاله الدواني تبعاً للسيد فلايراجع كلامهما (قوله فان الحيوان نوع اضافي) لا حقيقي فيه نظر لان كل نوع اضافي نوع حقيقي بالقياس الى حصصه قال المصنف في بحث العرض العام كل من الخمسة بالقياس الى حصصه كالحیوان بالنسبة الى مفهوم الحيوانات والناطق بالنسبة الى مفهوم هذا الناطق وذلك وعلى هذا القياس نوع حقيقي والجواب ان المراد كالحیوان بالنسبة الى جزئياته لا الى حصصه كما قاله شيخ الاسلام

(قوله لانها لو كانت اضافية الخ) علل الدواني كونها ليست نوعاً اضافياً بانها لا تدخل تحت مقولة من المقولات وانما دخلت تحت العرض العام ولكن العرض ليس جنساً لما تحته او لانها بسيط قال وكلا الوجهين ضعيف أما الاول فلانه لا يدل على ان لا جنس له بل على ان لا جنس له عالياً وربما كان له جنس مفرد والمنحصر في المقولات هو الاجناس العالية فقط وأما الثاني فلان بساطته العقلية ممنوعة والخارجية لا تجدى انتهى وفي قوله ان العرض ليس جنساً لما تحته بحث يأتي ثم ان المصنف انما اختار التمثيل بالنقطة على الواجب لما تقرر بينهم ان ذات الواجب شخص لا نوع (قوله والسكل اعراض الخ) أي للجسم التعليمي والجسم التعليمي هو المنقسم طولاً وعرضاً وعمماً لانها نهايات وأطراف للمقادير بيانه أن الخط والسطح والجسم التعليمي من أقسام المقادير والمقدار هو السكم المتصل الفار الذات فان انقسم في جهة واحدة فهو الخط وبه ينتهي السطح كما ان الخط ينتهي بالنقطة وان انقسم في جهتين فقط فهو السطح وبه ينتهي الجسم التعليمي وان انقسم في الجهات الثلاث فهو الجسم التعليمي هذا ما يفهمه كلام الاصفهاني في شرح الطوالع وبه تعلم ما في كلام الشارح بالنسبة للجسم التعليمي حيث جعله نهاية للمقدار (قوله وعند المتكلمين ان هذه الاشياء الخ) أي بناء على انكارهم المقدار الذي أثبتته الحكماء لانه أما نفس الجسم أو جزؤه لا عرض قائم به بناء على ان الجسم عندهم مركب من اجزاء لا تجزى فانه حينئذ (١٦٦) يكون الاجزاء المنضم بعضها الى بعض في الجهات الثلاث هو الجسم

والمنضم بعضها الى بعض في جهتين هو السطح الجوهرى وفي جهة الخط الجوهرى وتلك الاجزاء هي النقاط فالنقطة والجزء الذي لا تجزى واحد لكن ذكر في شرح المواقف أنهم لا يطلقون على الجزء الذي لا تجزى نقطة وانما يسمونه جوهرأ فرداً واعلم ان الطول هو البعد المفروض أولاً والعرض هو البعد

(و) أما النقيض (للمركبة) فهو (المفهوم المردد

عشر قضية وتحصل من هذا ان الضرورة بحسب الذات يقابلها الامكان العام بحسب الذات وان الضرورة بحسب الوصف يقابلها الامكان المقيّد بحسب الوصف وان الضرورة بحسب الوقت يقابلها الامكان بحسب ذلك الوقت وان الضرورة بحسب وقت ما يقابلها الامكان المقيّد بحسب الزمان وان الدوام بحسب الذات يقابله الاطلاق بحسب الذات وان الدوام بحسب الوصف يقابله الاطلاق المقيّد بحسب ذلك الوصف (قوله وأما النقيض الخ) أي داع الى تقدير اما في كلام المصنف المحوج لاضمار الفاء مع المبتدأ مع عدم ملائمة السياق والظاهر والاخص ان يقول والنقيض للمركب المفهوم الخ (قوله المفهوم المردد) قال شيخ الاسلام وهو رفع أحد الجزئين لاعلى التعيين لانه اذا صدق الاصل كذب هذا الرفع بالضرورة ومتى كذب الاصل صدق هذا لان كذبه اما بكذب الجزئين معا أو بكذب أحدهما على التعيين أولاً على التعيين وعلى التقادير يتحقق هذا الرفع وقوله فهو المفهوم الخ الا انه لا ينبغي ان يعد مما الكلام فيه وهو ان المركبة تناقضها منفصلة مائة خلو اذ النقيض على هذا الوجه ليس بشرطية أصلاً وانما كان النقيض هو المفهوم المردد الذي هو

المفروض ثانياً والعمق هو البعد القاطع للطول هذا هو المختار وأما تعريف الطول بابعاد الامتدادين والعرض بين بانقصهما والعمق بما يقاطعهما فنقوض بالاجسام المربعة (قوله ثم التمثيل بالنقطة الخ) فيها كالوحدة ثلاث مذاهب الاول انهما من الامور الاعتبارية ومبنى التمثيل عليه لانها على هذا لا يدخلان تحت جنس الجوهر ولا العرض لانهما قسم من الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وليس مبنى التمثيل على ان العرض ليس جنساً لما تحته كما قاله الدواني وكلام الشارح ظاهر في موافقته لانه قال أولاً والسكل اعراض غير مستقلة فجعل النقطة عرضاً ثم ذكر هنا ان التمثيل بها مبني على عدم اندراجها تحت جنس فاقضى ان العرض ليس جنساً لها فتأمل * المذهب الثاني انهما من مقولة الكيف فيكونان داخلان تحت جنس وهو العرض لكن كون النقطة من الكيفيات ظاهر لانها من الكيفيات المختصة بالكميات وأما كون الوحدة من الكيفيات ففيه خفاء لانهم حصروا الكيف في أربعة أقسام ليست الوحدة واحداً منها اللهم الا ان يمنع الانحصار لانه لا دليل عليه سوى الاستقرار وهو غير تام كما نبه عليه السيد محمد والسيد الجرجاني في شرح الهداية * المذهب الثالث انهما داخلان تحت جنس العرض وليس من مقولة الكيف كما اقتضاه كلام السعدي في شرح التلخيص في معرفة الكيف عند الكلام على فصاحة المتكلم ولتأمل على هذا من أي مقولة هما (قوله ثم الاجناس قد تترتب الخ) أشار بلفظة قد في الاجناس والانواع الى ان بعض الاجناس لا يترتب وهو الجنس المفرد والنوع

المفرد فالاول وهو الذي ليس فوقه وثمته جنس كالعقل بناء على ان الجوهر ليس جنساً له وان العقول العشرة مختلفة الحقيقة والثاني وهو الذي ليس فوقه نوع ولا تحت نوع كالعقل أيضاً بناء على ان الجوهر جنس له وان العقول العشرة متفقة (قوله الاضافية) احتراز عن الحقيقة فانه يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقي تحته نوع آخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال (قوله وانما اعتبرت الانواع الخ) حاصله ان الشيء انما يكون نوعاً لما فوقه فنوع النوع يكون تحته وجنساً لما تحته فجنس الجنس يكون فوقه (قوله من الاجناس والانواع) ظاهره ان المصنف أراد بينهما امور متوسطات اعم من الانواع والاجناس بعضها نوع متوسط وبعضها جنس متوسط وصحة هذا تتوقف على كون المتوسط بمعنى عام شامل لهما والظاهر ان المصطلح عليه هو النوع المتوسط والجنس المتوسط لا المتوسط للامر الاعم ويحتمل ان المصنف أراد ان بينهما أنواعاً متوسطات لكنه يشكك بالنوع العالي أو أجناس متوسطات لكنه يشكل بالجنس السافل والحاصل ان ما بين العالي والسافل من الجنس أجناس متوسطة وكذا من النوع أنواع متوسطة لان الجنس المتوسط ليس جنساً متوسطاً لكونه بين الجنس العالي والنوع السافل وكذا النوع المتوسط ليس نوعاً متوسطاً لكونه بينهما بل الجنس المتوسط انما يكون متوسطاً لكونه بين الجنس العالي والجنس السافل والنوع المتوسط انما يكون متوسطاً لكونه بين النوع العالي (١٦٧) والنوع السافل بقي هنا شيء وهو انه لا يشترط في المتوسط كونه بين العالي والسافل بل كونه بين طرفين وان كانا متوسطين الا ان يقال الاصطلاح جعل المتوسط ما كان بين العالي والسافل وان كان له طرفان متوسطان وان كان مقتضى اللغة أعم (قوله وهو وان كان جزءاً) يريد ان يبين بذلك الفرق بين الجنس والفصل مع ان كلا منهما جزء من

بين نقيض الجزئين (والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مائة الخلو مركبة من نقيض الجزئين فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن يحلل المركبة الى الجزئين ويؤخذ لكل جزء نقيضه وتركب من نقيض الجزئين منفصلة مائة الخلو فيقال اما هذا النقيض واما ذلك ثم من أحاط

منفصلة مائة خلو في الحقيقة لان المركب يكذب بكذب أحد جزئيه (قوله بين) ظرف للمردد أي شيء ردد بين أمرين وهما نقيض جزئي المركبة (قوله الجزئين) أي الذين تركبت منهما المركبة (قوله بالحقيقة) أي في الحقيقة (قوله مائة الخلو) أي لامانة الجمع فانه يمكن ان تصدق المنفصلة بجزئيه (قوله فيكون الخ) فربيع على قوله مركبة من الخ (قوله تحلل) أي تفك (قوله فيقال) فربيع على قوله وتركب الخ (قوله اما هذا النقيض) واما ذلك يعني ان النقيض باطراد أحدها وهذا لا ينافي ان النقيض قد يكون كلاهما وذلك فيما كان كل من النقيضين اللتين تضمنتهما المركبة المنفصلة صادقا أو كاذبا اما اذا كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا فالنقيض أحدهما فئامله وقوله اما هذا النقيض واما ذلك كقولك في نقيض المشروطة الخاصة الآتية اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكتاب متحرك الاصابع دائما

ماهية الافراد ثم ان مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا والا ولكن ليسا بخبرين بل هما الاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام كما أسلفنا التنبيه عليه (قوله أو جزؤه) كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادة (قوله لانه) أي جزءاً الماهية (قوله فصلاً مطلقاً) أي يميز الماهية عن كل ما يشاركها وهو الفصل القريب (قوله أو كان مشتركاً) الاولى ان يقول أو يكون مشتركاً لتناسب الجملتان المتعادلتان في المضارعية (قوله لا يكون تمام المشترك) أي بل بعضه (قوله اذ من الماهيات الخ) المراد ان ذلك أمر لازم على كل حال فالتمييز عن الماهيات البسيطة لا يتخلف وليس المراد انه لا يكون مميّزاً الا عنها والحاصل ان هذا الفصل يميز عما يشارك في الوجود كالماهيات البسيطة التي لا جنس لها قطعاً ثم قد يكون مميّزاً عما يشارك في الجنس ان كان هناك مشترك فيه وقد لا يكون كذلك ان لم يكن هناك ذلك ثم انه عدل عن البرهان الذي في الرسالة الشسمية وهو ان الجزء الذي لا يكون تمام المشترك بل بعضه اما ان يكون مبيّناً لتام المشترك أو أخص منه أو أعم أو مساوياً له والثلاثة الاول باطله فتعين الرابع واذا كان بعض المشترك مساوياً له يكون فصل تمام المشترك لاختصاصه به وتام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميّزاً للماهية عن بعض اغيارها لما أورد على ذلك البرهان كما فصل في شروحها

(قوله الامايز الماهية في الجملة عن بعض الماهيات) لاجمعها وهو الفصل البعيد وما يؤيد ان الفصل لا يعني به الا ذلك ان البعيد لا يميز عن جميع المشاركات قال في الغرة وان لم يكن الذاتي كذلك يعني تمام المشترك سمي فصلا لانه يميز الحقيقة النوعية عما عداها تميزاً ذاتياً سواء لم يكن مشتركاً أصلاً كالناطق بالخصوص بالحقيقة الانسانية فيميزها عن جميع الماهيات ويسمى فصلاً قريباً أو كان مشتركاً ولم يكن تمام مشترك كالحساس فانه أيضاً يميز الحقيقة الانسانية عن بعض الماهيات فيكون فصلاً أيضاً انتهى وقوله كالناطق أي عند من يجعله مختصاً بالانسان ولا يجعله مقولاً على الملائكة لانكاره الملائكة كالحكام اما عند من يجعله مقولاً عليهم فلا يميز الانسان عنهم بل عما شاركه في الجنس على ماسيائي والاولى التمثيل بالحساس للحيوان بالنسبة للجسم النامي بقي انه لا يلزم على الاكتفاء في الفصل بكونه مميزاً في الجملة ان يكون الجنس فصلاً لانه تمام المشترك كما أسلفه الشارح اولاً والمعتبر في الفصل ان لا يكون تمام المشترك وان وقع لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في شرح ايساغوجي التزام أنه فصل اذا ميز ولا يرد أيضاً مثل الجوهر الناطق بالنسبة الى الانسان مثلاً لان الكلام في الاجزاء المفردة هكذا ينبغي ان يفهم كلام الشارح في هذا المقام ووقع فيه خلط وتحييط لبعض الفضلاء أعرضنا عن التعرض لرد خشية طول الكلام (قوله وعرفوا الفصل) بانه لم يقدر مثل ذلك في كلام المصنف السابق واللاحق ولعله لا داعي لذلك (١٦٨) (قوله هو المقول) أي المحمول بالفعل أو بالامكان على ما عرفت واختار المقول

بحقائق المركبات

(قوله بحقائق المركبات) أي المركبات السبع وحقائقها أي معانيها (وحاصلها) ان المشروطة الخاصة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف الموضوع وقيدت بالادوام الذاتي فتكون مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فالمشروطة العامة هي ماسوى لادائماً وهي موافقة للقضية في الكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لادائماً أعني لشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهي مخالفة للقضية في الكيف وان الوقفية ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين وقيدت بالادوام الذاتي فتكون مركبة من وقفية مطلقة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة لادائماً فالوقفية المطلقة ما سوى لادائماً وهي موافقة للقضية في الكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لادائماً أعني لشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق وهي مخالفة للقضية في الكيف وان المنتشرة ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما وقيدت بالادوام الذاتي فتكون مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة كل انسان متفلس وقبلاً ما لادائماً والمنتشرة المطلقة ما سوى لادائماً وهي موافقة

الموجود ذهنياً كان أو خارجياً على ما هو الاصطلاح فخرج عن التعريف الكليات الفرضية (قوله أي شيء) خبر مقدم ونقائض وقوله هو مبتدأ مؤخر وقوله في ذاته في موضع الحال عن هو اما على التأويل أو بدونه على اختلاف رأي النحاة ومعناه أي شيء هو معتبر أو ملاحظاً في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه قاله الدواني وقال العصام في ذاته كناية عن السؤال عن المميز كانه قيل في جواب السؤال عن المميز باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الخارج فتقوله في ذاته متعلق بمفهوم الكلام (قوله جنس شمل الكليات) أي غير الفرضية كما عرفت وكذا يشمل الجزئي على المختار كما سلف (قوله وبقوله في جواب أي شيء هو يخرج الخ) التحقيق انه يخرج بقوله في جواب الجزئي والعرض العام وبقوله أي شيء هو الجنس والنوع (قوله لا يقالان في جواب أي شيء هو) لان أيا تطلب المميز الداخل الذي لا يكون جواب ما أو الخارج الذي لا يكون عرضاً عاماً وبهذا تعلم الجواب عما يقال أي شيء ان كان طالباً للمميز عن جميع الاغيار لا يقع الفصل البعيد في الجواب وان كان طالباً للمميز في الجملة كما قاله الشارح فيما مرقع العرض العام والجنس بل النوع أيضاً ومر جواب لكنه لا يطرد في العرض العام وكذا الجواب بان ايا تطلب المميز الذي لا يكون جواب ما (قوله لكن لا في جوهره وذاته) ظاهره ان ذاته وجوهه مترادفان فيكون اختيار المصنف في ذاته على ما هو المشهور من التعبير بفي جوهره تنبيهاً على ان الجوهر هنا بمعنى الذات والحقيقة (قوله الفصل النوع لا يخفى ان

الفصل تفسير للضمير المستتر في ميز بحذف أداة التفسير وهو شائع في عبارة المصنفين لكن لم أقف على نص على جوازها ولا منعه وليس هو فاعل ميز محذوف كما يسبق الى الوهم لانه ليس من صور حذف الفاعل وقوله النوع بيان للمفعول ميز وحذفه المصنف لانه فضلة لم يعرض له موجب ذكره وقدره النوع على ما يقتضيه لاحق الكلام ويصح ان يقدر الشيء على ما يقتضيه سابقه (قوله أي فهو فصل قريب) أي لانه الاسم لا مجرد قريب (قوله في الجنس البعيد) أي فقط والا يصدق التعريف على القريب اذ ما من فصل قريب الا وهو يميز عن كل مشارك في الجنس البعيد ولو قال فان ميز عن المشارك في الجنس القريب فبغيره والا فبعيد لكان أخصر مستغنياً عن اعتبار القيد لكن يجب جعل النفي راجعاً الى القيد (قوله فبعيد) أي ففصل بعيد على ما عرفت عن قريب وههنا بحث وهو انه يرد على القسمة فصل ماهية لاجنس لها كما اذا تركبت من أمرين متساويين فان كلا منهما فصل لتلك الماهية يميزها عن المشارك في الجنس لاجنس لان الوجود لا يقال القرب والبعيد لا يجري الا في المميز عن المشاركات الجنسية لانه ممنوع كحقيقته الدواني وأجاب العصام بان القسمة استقرائية وتلك الماهية غير محقة بل مجرد احتمال عقلي وفيه نظر قال شيخ الاسلام في شرحه وأعلم ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في الجنس أولاً وتحقيقه ان فصل الشيء (١٦٩) ان اختص بجنسه كالحساس

للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزاً له عما عداه مما يشاركه في الوجود وان لم يكن مختصاً بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولاً على غير الحيوان أيضاً كالملائكة مثلاً فهو يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان لاجنس كل ما يشاركه في الوجود فليس تمييز الفصل عن المشارك الوجودي مبنياً على مجرد احتمال عقلي وهو

(م - ٢٢ - حواشي الخيصي)

تركب الماهية من أمرين متساويين وقد استدلل على امتناعه لكن ذهب كثير من المتأخرين الى بناء هذا التمييز على ذلك الاحتمال والتقسيم الذي أشار اليه قدس سره هاهنا ظاهر في انه لم يعتد بالتمييز عن المشارك الوجودي على ما يفهم من شرح الرسالة انتهى والعجب من العصام كيف يغفل عن كلام المصنف في شرح الرسالة في شرح هذا الكتاب وقد اشتمل هذا الكلام على أمرين محتاجان للتنبية عليهما الاول ان الحساس مختص بالجسم النامي فقضيته ان الملائكة ليست حساسة لانها غير نامية كما سيأتي والسنة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام حاكمة بانها حساسة لكن بغير الطعام الثاني ان الملائكة ليست بمحيوانات لانها لا تنمو والحيوان جسم نام وقد أطال ابن قاسم في شرح الورقات الكلام في هذا المقام وتركنا التعرض له خشية الخروج عن المرام (قوله الى ما يميزه) أي في ذاته لانه التمييز المعتمد في الفصل فيقبادر عند نسبته الى الفصل فلا يرد ان الناطق يميز الضاحك والماشي مع انه ليس بمقوم بالنسبة اليهما نعم يرد انه ليس بفصل مقوم بالنسبة الى الشخص ولا الصنف مع انه يميزهما فلا بد ان يراد بما يميزه نوع يميزه (قوله أي فهو فصل مقوم) أي لانه الاسم لا مجرد المقوم ولان المقوم أعم من الفصل لان كل جزء للماهية مقوم فلا يكون قسمياً للفصل بل مقسماً له (قوله الى ما يميز عنه) يجب جعل ماعبرة عن الجنس والا فيصدق على كل من الفصول البعيدة والاعراض العامة انه ما يميز الفصل النوع عنه

مع ان الفصل لا يسمى فصلا مقسما بالقياس اليه وأيضاً فظاهر العبارة انما يصدق على الانواع المميز عنها والفصل ليس له تسمية بالنسبة اليها وقيل في الجواب عن هذا المراد الى ما يميز عن المشاركات فيه والاقرب ان التمييز بمعنى الافراز والجنس منطبق على مجموع افراد يفرز الفصل النوع عن هذا المجموع فكانه يفرزه عن الجنس (قوله أي فهو فصل مقسم) لما عرفته في المقوم (قوله بمعنى انه محصل قسم له) قال السيد قد يتوهم ان الناطق مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه محصل قسم له لا محصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما محصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى الحيوان اذا قيس الى الناطق وجوداً وعدمه حصل له قسمان (قوله والفصل المقوم) جعل المراد من المقوم الفصل المقوم لان الكلام فيه ويعلم منه ان مطلق المقوم جنساً كان أو فصلاً مقوم للسافل ولا عكس ولك ان تعتبر عموم الفائدة ولا تقيد كما فعل في العالي فجعله شاملاً للجنس والنوع ويوافقه قول المصنف في شرح الرسالة اي المقوم للعالي جنساً كان أو نوعاً مقوم للسافل فجعل العالي والسافل شاملين للجنس والنوع لكن الاظهر ان الجنس العالي والنوع العالي (١٧٠) اسما لما اصطلاحاً فيه وليس للعالي المطلق معنى شامل بحسب

الاصطلاح (قوله أي نقائص البسائط لا يخفي عليه طريق أخذ نقيض المركبات وان غم عليه فلينظر الى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لاصل القضية ذكره السيد الشريف قدس سره لاجل ان يشمل الحكم المتوسطات بالنسبة الى ما تحتها والى ما فوقها ويمكن ان يقال انها تعرف بالمقايسة (قوله لان مقوم المقوم مقوم) ضرورة ان جزء الجزء جزء (قوله بالمعنى اللغوي) احترازاً عن المنطقي فلا يصح فيه لزومه للقضية

كما سيأتي وحمل العكس على اللغوي متعارف في السنة أرباب التدوين (قوله اذ الموجبة الكلية في لا تنعكس كلية) استدلال على انه ليس كل فصل الخ وفيه نظر لانه انما يتم الاستدلال به اذا كان المراد بلا تنعكس كلية لا يصح ان تنعكس كلية وليس كذلك بل المراد لا يلزم ان تنعكس كلية والا فقد تنعكس كلية وحيث قد يتوجه ان يقال يمكن ان تكون هنا منعكسة كلية وكذا يقال في قوله الآتي وقد عرفت انها لا تنعكس كلية فليس الخ ومن ثم سلك شيخ الاسلام في الاستدلال لذلك مسلكاً آخر فقال في الاول عقب قوله وليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي لان الناطق مثلاً مقوم للانسان وليس مقوماً للحيوان لكن قد يكون مقوم للسافل مقوماً للعالي كالقالب للابعاد الثلاثة فانه مقوم لها وفي الثاني عقب قوله وليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل كالناعمي فانه مقسم للجسم دون الحيوان لكن قد يكون كذلك كالناطق بالنسبة الى الحيوان والجسم انتهى وأشار الدواني الى ان هذا الدليل على انه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي اذ ليس كل ما هو جزء الكل فهو جزء الجزء والا لزم كون العالي عين السافل اذ الشكل عين جميع أجزائه وعلى انه ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل اذ لولا ذلك لم يكن العالي عالياً والسافل سافلاً وحاصله ان المحصل للعالي في السافل قد لا يحصل السافل في نوع اذ قد لا يكون تحت نوع (قوله الرابع الخاصة) تسمية هذا النوع خاصة لما لا يخفي والتناء للنقل من الوصفية الى الاسمية (قوله وهو) أي

الخاصة والتذكير لقوله الخارج (قوله وفي العبارة بحث) محصل البحث استدراك قوله قولاً عرضياً بناء على انه ثابت في النسخ والذي شرح عليه شيخ الاسلام وغيره اسقاطه ولو بحث في العبارة بسبب تقديم الفصل على الجنس لكان أحسن فان الجمهور على منعه وان قال العصام انه قدمه اتباعاً لما هو الحق من ان تقديم الجنس لا يجب (قوله يخرج غير العرض العام الخ) فيه نظر لانك قد علمت ان قوله الخارج يميز قدم على الجنس فيكون محله بعد قوله فقط كما لا يخفى وحيث لا يظهر ان يقال قوله المقول على ما تحت حقيقة واحدة جنس للكميات الجنس ولا ينافي ذلك قيد الوحدة لان القول على الحقيقة الواحدة لا ينافي القول على الأكثر ولان تغاير القولان والقيود انما تخرج ما ينافيها لا ما يغايرها فتنبه له فكثيراً ما يغفل عنه حتى انه وقع لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في شرح ايساغوجي ما يخالفه فانه قال ولا حاجة لقوله فقط بعد واحدة وقوله فقط يخرج الجنس وفصله والعرض العام وقوله الخارج يخرج للنوع وفصله والمراد بما تحت حقيقة واحدة فقط جزئيات الحقيقة الواحدة سواء كانت نوعية كالضاحك بالنسبة الى الانسان أو جنسية كالماشى بالنسبة اليه ثم انه ليس المراد جميع ما تحت حقيقة واحدة فقط والاختصاص بالخاصة الشاملة وكذب قولهم كل خاصة نوع خاصة جنس ولا ينبغي ان يكون عرضاً عاماً لما تحتها وربما لا يكون بل أعم من الجميع والبعض فيشمل الخاصة الغير الشاملة أيضاً ويرد (١٧١) على التعريف خاصة ذات الواجب فانه

ليس مقولاً على ما تحت حقيقة واحدة اذ لا ماهية لذاته الا قدس بل هو بسيط لا يتقسم الى الماهية والشخص الا ان يقال المراد من الحقيقة أعم من المفهوم الاسمي والماهية الحقيقية وخاصة ذات الواجب مقول على ما تحت حقيقة واحدة هو مفهوم الواجب والقديم الى غير ذلك فان قلت الخاصة اما مطلقة تجتص بالشيء

في السكيف ومن مطلقة عامة مخالفة له في السكيف أيضاً فان نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة لان نقيض الجزء الاول أي المشروطة العامة الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة ونقيض الجزء الثاني أي المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة فاذا قلنا بالضرورة بكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فنقيضها إما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان الحيني وإما بعض الكاتب بمتحرك الاصابع دائماً وهذه هي المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيض الجزأين انهما أصلان لها باعتبار انها تركب منهما (قوله في السكيف) أي الايجاب والسلب (قوله مخالفة له) أي لاصل القضية (قوله أيضاً) الاولى حذفها لانها لا تكون الا بين شيئين متناسبين ولا مناسبة بين المخالفة في السكيف والموافقة فيه كما لا يخفى (قوله فان نقيضها) أي المشروطة الخاصة وهذا بيان للطريق أي فنقول في بيان طريق أخذ نقيضها الخ (قوله المخالفة) أي لاصل القضية في السكيف وكذا يقال فيما سيأتي (قوله إما ليس بعض الخ) هذا كاذب وقوله وإما بعض الخ هذا كاذب (قوله وهذه) أي النقيض المذكور وأني بشارة المؤنث باعتبار أنه قضية وقوله من نقيض الجزأين أي جزئي المشروطة ونذكر نقيض بقية المركبات للتمرين فنقول أما العرفية الخاصة وهي كما تقدم المركبة

بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان وإما اضافية مختصة بالقياس الى بعض أعيانه كالماشى وتعريف المصنف لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعاً قلت الخاصة التي هي قسم للكميات الاربع هو الاول دون المطلق والاطلاق الخاصة على المطلق والاول بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفا (قوله والصواب حذفه) في تعبيره بالصواب مع حمله على ما ذكر قبله نظر فلو عبر بالاولى لكان هو الصواب (قوله الخامس العرض العام) وربما سمي العرض مطلقاً صرح به في الاشارات والعرض هنا بمعنى العرضي لا بمعنى المقابل للجوهر وان توهمه بعض المنطقيين للاتباس بين ما يوجد للموضوع وما يوجد في الموضوع مع ان كلا موضوع لمعني (قوله المقول عليها وعلى غيرها) الضميران واجبان الى ما في قوله في تعريف الخاصة ما تحت حقيقة باعتبار معناها اذ معنى ما تحت حقيقة الجزئيات التي تحت حقيقة وقال العصام ضمير عليها راجع الى حقيقة لا الى حقيقة واحدة اذ لا يحسن عطف وعلى غيرها على حقيقة واحدة كما لا يحسن رجل واحد وغيره تأمل (قوله فقوله الخارج يخرج الخ) مر في تعريف الخاصة ما يعلم منه حال العرض العام بالمقايسة وهنا أمور الاول قولهم في تعريف العرض العام انه مقول لا ينافي قولهم انه لا يقال في الجواب أصلاً لان المنفي قوله في الجواب وأما قوله على أفراداه أي حمله عليها حمل مواطاة فثبت وهو المذكور في التعريف الثاني يمكن ان يكون شيء واحد خاصة وعرضاً عاماً لكن بحيثيتين كالماشى فانه من حيث المقولية على الحيوان خاصة ومن حيث المقولية على ما هية الانسان والفرس عرض عام قال الاستاذ

الصفوى وأعلم ان ما اختص بحقيقة تحتها حقائق كما مر فهو خاصة للحقيقة المختص بها عرض عام لما تحتها لانه مشترك بين كل منها وبين غيره وأقول الظاهر ان مثله يقع في الجواب عن ما هو عرض عام له اذا سئل بأي شيء في عرضه لانه يميزه عن بعض ما عداه كما ان الفصل البعيد يقع في جواب أي شيء في جوهره للتمييز في الجملة كيف وقد صرح العلامة الدواني بان أي شيء في عرضه طالبا للمميز العرضي اما عن جميع الاغيار أو بعضها فلا تمتاز خاصة الشيء عن عرضه العام علي ما عرفها المصنف فالوجه ان يقال الخاصة ما يقال على حقيقة واحدة من حيث هو كذلك والعرض العام ما يقال على حقيقتين من حيث هو كذلك فما مر من حيث انه مقول على الواحد يسمى خاصة ومن حيث انه مقول على الكثرة يسمى عرضا عاما وهو يقع في جواب أي شيء في عرضه لكن لا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة بمعنى ان سبب وقوعه في الجواب ليس كونه مشتركا لان الاشتراك بين الشيء وغيره لا يكون سببا لتمييزه أصلا الثالث قال الدواني لا اشكال فيه أي في العرض العام بناء على ما حقق آنفا من معنى الخاصة التي هي أحد الخمسة وأما اذا جعلت أعم من المطابقة والاضافية كما ذهب اليه بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا عاما معا فتدخل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا تكون القسمة حقيقية (قوله اخراج النوع) أي الحقيقي (١٧٢) وقوله والفصل أي فصله (قوله مطلقا) يحتمل رجوعه للثلاثة أي للانواع

حقيقية كانت أو اضافية من عرفية عامة ومطلقة عامة والعرفية العامة يناقضها المطلقة الحينية والمطلقة العامة يناقضها الدائمة المطلقة نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً فنيقيها هكذا دائماً بعض الكتاب ليس بتحرك الاصابع بالاطلاق حيث هو كاتب واما بعض الكتاب متحرك الاصابع دائماً وأما الوقتية وتقدم أنها مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية المطلقة العامة نقيضها الدائمة المطلقة نحو بالضرورة كل قر منخسف وقت الحيلولة لا دائماً فنيقيها هكذا دائماً اما بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت الحيلولة وأما بعض القمر منخسف دائماً وأما المنتشرة وقد تقدم أنها مركبة من منتشرة مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة نحو كل قر منخسف بالضرورة وقتاً ما لا دائماً فنيقيها هكذا دائماً إما بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان دائماً وأما بعض القمر منخسف دائماً وأما الوجودية الدائمة وقد سلف أنها مركبة من مطلقتين عامتين ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة نحو كل انسان نائم بالفعل لا دائماً فنيقيها هكذا اما بعض الانسان ليس بنائم دائماً واما بعض

وللاجناس قريبة كانت أو بعيدة وفصول النوع أو فصول الجنس ويحتمل رجوعه للفصول فقط وهو أظهر (قوله ان امتنع انفكاكه عن الشيء) بمعنى ان تدوم مصاحبته للشيء ويمكن أن يعلم سبب دوامها حتى لو دام مصاحبته ولم يمكن ان يعلم السبب كان عرضا مفارقا مشاركا للالزام في امتناع الانفكاك اذ لا بد

للدوام من علة مقتضية للزوم كذا في شرح الاشارات للطوسي وصوب السيد في حواشي شرح المطالع ان المفارق واطلاق لا يدوم اذ كل دائم لازم فتقسيمهم المفارق الى الدائم والزائل عقلي غير مطابق لما في الوجود وهو أوفق بظاهر التعريف وأعلم ان كون كل من الخاصة والعرض العام لازما ليس لتسمية كل منهما به حتى يكون مشتركا لفظيا كما يتبادر من العبارة بل لكونه لقدر مشترك بينهما وهو عرض يمتنع انفكاكه عن الشيء فاطلاقه على الجزء ليس بالاصطلاح بل باللغة وان المصنف انما عدل عن تعريف الالزام بما يمتنع انفكاكه عن الماهية لعدم ما يقتضيه في كلامه وهو تقسيم الكلّي بالنظر الى الماهية ووجود ماهيته وهو خروج تلازم الوجود والوجود في تقسيم الشيء الى نفسه في قوله بالنظر الى الماهية والوجود لكنه لزمه ان التقسيم غير حاصر اذ لا ينحصر ما يمتنع انفكاكه عن الشيء في لازم الماهية ولازم الوجود لان كليهما لازم بالقياس الى الماهية فيخرج لازم الشخص من حيث انه لازم الشخص عن التقسيم (قوله اما بالنظر الى الماهية) لازم الماهية على ما حققه السيد في حواشي شرح الرسالة ما لا ينفك عن الماهية في شيء من الوجودين كالزوجية للاربعة فان الاربعة زوج سواء كانت في الذهن أو في الخارج ولازم الوجود ما لا ينفك عنها في الوجود الخارجي فقط ويسمى لازما خارجياً كالتحيز للجسم فانه انما يلزمه في الوجود الخارجي أو في الوجود الذهني فقط ويسمى لازما ذهنياً كالكلية للانسان فانها انما تلزمه في الوجود العقلي قال الاستاذ الصفوي وأقول فيه نظر ظاهر اذ قلنا ان الماهيات

موجودة حقيقة في ضمن الافراد والجواب ان ذلك بناء على ان الكلية هي اشتراك الحاصل في العقل فما لم يكن فيه بالفعل لم يتصف بالكلية بهذا المعنى فالمراد بوجود الكلّي في ضمن الفردان الامر الذي اذا حصل في العقل يتصف بالكلية بوجوده في الخارج لكن في حين وجوده فيه وبالنظر اليه لم يتصف بالكلية والجزئية فأتقن ذلك فانه عزو ليس معنى لازم الماهية ما لا مدخل في لزومه للوجود كما يقتضيه قول شيخ الاسلام بعد قول المصنف ان امتنع انفكاكه عن الشيء مانعه سواء كان الشيء ماهية مجردة أو مخلوطة بالوجود الذهني أو الخارجي اذ لا معنى للزوم مع قطع النظر عن الوجود واذ علمت ذلك عرفت ما في عبارة الشارح من القصور لانه لم يحقق معنى لازم الماهية ولم يتعرض للالزام الوجود الذهني فتفطن هذا ويلزم على هذا التحقيق ان لا يكون السواد لازماً لوجود الانسان لانه لا يلزم الانسان في وجوده الخارجي بل صفا منه ويدفع ما أشار اليه المصنف في شرحه على الرسالة من ان لازم الوجود ما يكون لازماً باعتبار وجود الشيء بعارض من عوارضه فبني على انه يكفي في لازم الوجود أن يكون لازماً فيه ولو باعتبار عارض ولا يجب أن يكون أحد الوجودين مطلقاً (قوله كالزوجية للاربعة) هذا وقوله بعد كالسواد للجشّي من المساحات المشهورة في عباراتهم كما قال السيد والامثلة المطابقة هي الزوج والاسود لان الكلام في الكلّي الخارج عن ماهية افراده فلا بد أن يكون محمولاً على تلك الماهية وافرادها لكنهم تسامحوا فذكروا مبدأ (١٧٣) المحمول بدله اعتماداً على فهم المتعلم من سياق الكلام ما هو المقصود

واطلاق النقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار انه لازم مساو للنقيض لا باعتبار انه نقيض حقيقة الانسان نائم دائماً وأما الوجودية بالضرورة وقد سبق أنها مركبة من مطلقة عامة ومن ممكنة عامة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ونقيض الممكنة العامة الضرورية المطلقة نحو كل انسان نائم لا بالضرورة فنيقيها هكذا إما بعض الانسان ليس بنائم دائماً وإما بعض الانسان نائم بالضرورة وأما الممكنة العامة وقد مضى أنها مركبة من ممكنتين عامتين وان الممكنة العامة نقيضها الضرورية المطلقة نحو كل انسان نائم بالامكان الخاص فنيقيها هكذا اما بعض الانسان ليس بنائم بالضرورة واما بعض الانسان نائم بالضرورة (قوله واطلاق النقيض الخ) جواب سؤال تقديره ان القضية المركبة مركبة من قضيتين وحيث ان يكون نقيضها رفع كل من القضيتين بان يقال انها ليسا كذلك والمفهوم المردد الذي هو منفصلة مشتمل على رفع أحد النقيضين لان قولنا النقيض اما كذا واما كذا رفع أحد الجزئين فقط أي رفع لواحد منهما غير معين وحيث ان يكون المفهوم المذكور نقيضاً فاجاب بما ذكر (وحاصله) ان المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين فنقيضها رفع ذلك المجموع ورفعها يحصل برفع أحد الجزئين (قوله لازم مساو للنقيض) أي فيلزم من وجود احدهما

منه اه (قوله فانه لازم) لوجود الجشّي وشخصه فيه اشارة الى جواب البحث السابق اللازم على كلام السيد بغير مامر وحاصله ان المراد بل لازم الوجود ما يلزم الشخص وعليه فيكون المراد بل لازم الماهية ما يلزم النوع وحاصل التقسيم على هذا ان اللازم اما ان يكون لازماً للنوع أو الشخص من

حيث هو شخص ومحصول ما تقدم ان اللازم اما ان يكون لازماً لكلا الوجودين أو لوجود معين فهما تفسيران متغايران الا ان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية وبهذا يندفع ما يرد على قوله اذ ماهية الانسان الخ من ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها أيضاً لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية أعني الجشّي بحسب وجودها في الخارج فيكون الكلام في قوة ان السواد ليس لازماً لمساهية الانسان بل لوجود الصنف الذي تحتها وهو غير منتظم مغفوت بالمقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فاللائق ايراد أمر لا يكون لازماً للماهية ويكون لازماً لوجودها هذا واعتراض شارح القسطاس بان السواد لا يلزم الجشّي اذ لا يستحيل وجود جشّي أبيض ولجواز زوال سواده بعارض كالبرص وأجاب الدواني بان المراد الجشّي المتميز بالمزاج الصنفي المخصوص سواء كان بالجشّة أو غيرها فيخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد للجشّة وان المراد بالسواد كونه أسود بطبعه والتخلف بمرض لا ينافي ذلك على ان المريض لم يبق على ذلك المزاج انتهى قال العصام ولا يخفى ان حمل السواد على اقتضاء طبعه السواد بعيد جداً (قوله سواء كان لازم الماهية) الاولى ان يقول سواء كان لازماً بالنظر الى الماهية أو الى الوجود ليوافق عبارة المصنف التي عدل اليها عن تلك العبارة المعبر بها في الشمسية ليس مما أورد عليها وان أجيب عنه (قوله بين يلزم تصوره الخ) أفهم كلامه ان البين المفهوم المردد وغير البين ما خلا من المفهوم المردد حتى

لا يكون اللازم الذي لا يلزم من تصور ملزومه تصوره وقد يكفي تصورهما في الجزم باللزوم غير بين ولا يصدق تعريف البين بالمعنى الاعم الا على ما يستلزم فيه تصور الماهية واللازم تصور النسبة لان الجزم باللزوم لا يتصور بدون تصور النسبة فلو لم يستلزم تصور النسبة لم يستلزم الجزم به وقد تردد السيد في حواشي شرح الرسالة في ان التعريف على ظاهره أو محمول على ان اللازم البين ما يلزم من تصوره مع تصور الملزوم وتصور النسبة الجزم باللزوم (قوله فاعل يلزم) قضيته انه من عطف الجمل ولا داعي الى ذلك والظاهر كونه من العطف على معمولي يلزم المذكور في المتن (قوله وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاعم) لانه متى يكفي تصور الملزوم في تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كما يكفي تصور ان يكفي تصور واحد كذا قاله القطب وقال السيد اعترض على كون المعنى الثاني اعم من الاول بان المعنى الثاني كون تصوريهما كافيين في الجزم باللزوم والمعتبر في الاول كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وهذا المقدار لم يتبين كون الثاني اعم اذ ربما كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم باللزوم بل لابد لنفي ذلك من دليل نعم لو فسر البين بالمعنى الاخص بما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم باللزوم كان المعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة لكن لم يرد هذا التفسير في كلامهم (قوله أي (١٧٤) بخلاف البين) فهو بالمعنى الاول الذي لا يستلزم تصور الماهية

تصوره وبالمعنى الثاني الذي لا يكون تصوره كافياً في جزم الذهن بلزومه للماهية واعلم ان القوم فسروا البين بما يكفي تصوره وتصور الملزوم في الجزم باللزوم وغير البين بما يحتاج في الجزم به الى وسط والوسط فيما بينهم ما يقترون بقولنا لانه حين يقال كذا القسمين اللازم المحتاج

اذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب فتقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المردد ليس نفس الرفع لسكنه لازم مساو له تأمله ثم هذا المفهوم المردد انما هو نقيض المركبة الكلية (لكن في) المركبة (الجزئية) لا يكفي وجود الآخر فاذا وجد رفع أحد الجزئين وجد رفع المجموع لان السكل يرتفع برفع جزئه كما لا يخفى (قوله اذ نقيض الشيء الخ) علة للنفي وهو قوله لا باعتبار (قوله لكنه لازم مساو له) أي لان المفهوم المردد رفع لاحد الجزئين لا على التبيين وارتفاع ذلك الاحد لا يتحقق الا بارتفاع المجموع الذي هو النقيض (قوله تأمله) امر بالتأمل لكون المقام دقيقاً (فان قلت) ما وجه تخصيص هذه بالتساع فان جميع ما تقدم من الحملات أيضاً ليست بنقائص حقيقة فاطلاق النقيض عليها تساع وذلك لان نقيض الشيء في الحقيقة رفعه بانه ليس كذلك حتي ان نقيض قولنا مثلاً كل انسان كاتب ليس كذلك وكون النقيض قضية مخصوصة على هيئة مخصوصة هو خلاف الاصل (والجواب) انه في الاصل كذلك ولكن لما أرادوا أخذ النقيض قضية لها مفهوم محصل من القضايا المعتمدة في الفن يسهل استعمالها في العكس والاقيسة أطلقوا اسم النقيض عليها لانها من اللوازم المساوية

في الجزم بلزومه الى حدس أو تجربة أو غير ذلك فتكلف المصنف في شرحه للرسالة لادخاله في البين وقال المراد بكفاية الملزوم واللازم في الحاجة الى الوسط وهو تكلف والتكلف في الوسط بحمله على غير المصطلح أصح فالاولى ان يحمل كلامه هنا على خلاف ما في شرح الرسالة كما صنع المحقق الدواني حيث قال ولم يعتبر في غير البين الافتقار الى الوسط كما وقع في بعض الكتب لجواز ان يحتاج الى غير الوسط كحدس أو تجربة وذلك لان الوسط ما يقترون بقولنا لانه حين يقال كذا وما لا يكفي تصور الطرفين فيه لا يلزم ان يقتدر الى الوسط بهذا المعنى لكن شيخ الاسلام تبع ما في شرح الرسالة وأدخل ما يحتاج الى الحدس ونحوه في البين بالمعنى الاعم حيث قال واللازم اما بين يلزم تصوره من تصور الملزوم ويكفي حينئذ تصور الملزوم في الجزم باللزوم بينهما بلا احتياج الى اكتساب أو يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بلا حاجة الى دليل وان احتيج الى حدس أو تجربة (قوله كالشباب والشيب) ظاهره ان كلا منهما يزول اما الاول فواضح وأما الثاني ففيه نظر وأجيب بان الشيب قد يزول بالشباب كما ورد ان الخضر بعد مائة وعشرين سنة عليه يعود الى الشباب ويكفي هذا الفرد لصحة زوال الشيب بالشباب وكذا ما ورد ان زليخا رجعت الى شبابها عند تزوج يوسف عليه الصلاة والسلام بها (قوله قلت المراد بالمفارقة الخ) وعلى هذا فأنما وصف العرض المفارق بذلك لكونه خارجاً عما يمكن المفارقة لانه مفارق بالفعل

وهذا كله يشير اليه قوله يدوم الخ وأما قوله في الرسالة العارض المفارق اما سريع الزوال أو بطيئه فيحمل على المفارق بالفعل كما قال المصنف في شرحها فلا يرد ان المفارق بمعنى يمكن الانفكاك قد يكون دائماً غير زائل ويندفع اعتراض القطب بان التقسيم غير حاصر لجواز ان يكون يمكن الانفكاك لكن لا ينفك أصلاً وبهذا التحرير يعلم ما في كلام العصام من الخلل وهذا ويرد على التقسيم خروج مفارق يمكن صدقه على المعروض ولم يصدق عليه أصلاً أبداً وأزلاً ولم يصدق عليه في بعض أزمنة الوجود وبعد عروضة لم يفارق أصلاً فالتقسيم الخاص انما يقال يدوم أو يفارق دائماً أو يثبت ولا يزول أو بسرعة أو ببطء (قوله اعلم ان للسكلي ثلاث اعتبارات) أي اذا وقع محمولاً على شيء واحد حمل مواطأة كالحیوان كلي وبقي اعتبار رابع وهو ماهية الحيوان من حيث هي لكن لما لم يكن لهم غرض منوط به أسقطوه عن درجة الاعتبار (قوله أحدها المفهوم) أي مفهوم السكلي من حيث هو وهذا المفهوم من حيث هو معروض لنفسه كلي طبيعي ولا يعد في عروض الشيء لنفسه وان قال العصام انه مما يضيق عنه المقال وبيان ذلك بما لا يخفى فيه ولا شبهة فتعريفه أن مفهوم السكلي كلي فيجب أن يصدق على نفسه ويعرض لها فيصدق على كل ما لا يمنع تصور مفهومه وقوع الشركة انه شيء لا يمنع تصور مفهومه وقوع الشركة وكذا كل ما يكون مندرجاً تحت مفهومه (١٧٥) كمفهوم العلم والكلام والجنس والقضية

فقدبر ولا تعجل والى كون المفهوم المنطقي يعرض لنفسه ويكون كلياً طبيعياً يشير قول شيخ الاسلام فيما سيأتي لا من حيث يعرض له الشركة بين الكلية العارضة للانسان الخ فتأمل وقد أسلفنا في تعريف الجزئي ان الشيء قد يصدق على تقيضه كصدق مفهوم السكلي على مفهوم الجزئي وصدق مفهوم العلم على مفهوم

في تقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل الحق في تقيضها ان يردد بين نقيض الجزئين (بالنسبة الى كل فرد) من أفراد الموضوع فيقال في تقيضها كل فرد من افراد الموضوع لا يخلو عن تقيض الجزئين وانما لم يكف المفهوم المردد في تقيض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معاً فلنبينه في مادة الوجودية اللادائمة لتقاس سائر القضايا عليها فنقول من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد

تجاوزا وصار ذلك هو مرادهم في حد التناقض فتقولهم ان تقيضها الحقيقي حملية يعني يجب ما ذكر في حقيقة التناقض عند أهل الفن (قوله من المفهوم) بيان لما (قوله ان يردد بين الخ) أي على البدلية لانهما لا يجتمعان (قوله بين تقيضي الخ) أي بين محمولي نقيض الجزئين (قوله بالنسبة) متعلق بردد (قوله فيقال) مفرغ على قوله ان يردد الخ (قوله لا يخلو) أي لا يخلو عن واحد من محمولي نقيض الجزئين (قوله لجواز) علة لقوله وانما لا يكفي (قوله معاً) أي يكذبان معاً (قوله فلنبينه) أي وان اردت بيان كذبهما معاً فلنبينه الخ (قوله سائر) أي باقي (قوله المحمول) كالحیوان في مثاله الآتي (قوله لبعض أفراد الخ) أي كالفرس

الجهل المركب فهذا المفهوم ان يصدق ان نفسه وتقيضها فأنس بذلك اذا مررتك نظيرها ولا تبادر بانكاره (قوله كالحیوان والانسان) أي كمفهومهما قيداً بانه اذا حصل في الذهن عرض له هناك نسبة واحدة متشابهة الى أمور كثيرة بها يحمله العقل على واحد منها كذا حقه الرازي والمشهور ان الحيوان من حيث هو كلي طبيعي وعليه فقس وأول المصنف عبارة القوم بما فيه تكلف فالمراد بقوله ومعرّضه طبيعياً أن مفهوم المعروض من حيث هو معروض يسمى كلياً طبيعياً لا ذات المعروض كما يقتضيه كلام القوم ولا يخفى ان الاوفق بالقول بوجود الطبيعي كونه الماهية من حيث هي اذا المعروض للمنطقي من حيث هو معروض لا يوجد في الخارج الا بوجود أشخاصه بقى هنا بحث وهو انه يلزم على ظاهر عبارة القوم إما كون السكلي مشتركاً لفظياً بين مفهومات متكبّرة متعسرة الملاحظة تفصيلاً كما يقتضيه الاشتراك اللفظي بل متعذرتهما وأما كونه موضوعاً بوضع عام لسكل من تلك الامور المتكبّرة الملحوظة بمفهوم عام ويكذبه انه لا يقصد مستعملة الى خاص وعلى ما حقه الرازي يلزم ان لا يفارق اثبات السكلي الطبيعي بكونه جزءاً من الشخص اثبات المنطقي كيف وأفرادها متحدة (قوله ليس بعينه مفهوم الحيوان) أي لان مفهوم الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة (قوله والمجموع عقلياً) والتبادر منه ان مجموع الطبيعي والمنطقي يسمى كلياً عقلياً فيلزم اعتبار المنطقي في مفهوم العقلي مرتين على سبيل الجزئية والقيدية للجزء الآخر ولا يعهد في المفهومات اعتبار الشيء عارضاً لجزء مرة وجزء مرة أخرى ويستتبع الحيوان المعروض للناطق الناطق

فنبني ان يحمل كلامه على أن المجموع المركب من ذات الطبيعي والمنطقي عقلي (قوله مما تعرض له السككية في العقل) أي كما يعرض البياض للثوب في الخارج فالحوان كالثوب أبيض فكما أن هناك ثلاث أمور مفهوم الأبيض ومعرضه وهو الثوب والمركب منهما فكذلك في الحيوان كلى ثلاث أمور (قوله لان المنطقي يبحث عنه) أو لانه مما اخترعه المنطقي أو المنطق أو لانه موضوع مسائل المنطقي أو المنطق قال السيد يعني أنه يأخذ مفهوم السككي من حيث هو بلا اسناده الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما لتكون تلك الاحكام شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم السككي وايضا قوله شيخ الاسلام المفهوم الذي لا يمنع الشركة كلى منطقي من حيث هو هذا المفهوم لا من حيث أنه يعرض له الشركة بين السككية المعارضة للانسان والمعارضة للفرس الى غير ذلك فانه كلى طبيعي ولا من حيث أنه تعرض له الجنسية لنوع من المفهوم فانه حينئذ نوع طبيعي (قوله لانه طبيعة من الطوائع) أي حقيقة من الحقائق قال القطب الرازي أو لانه موجود في الطبيعة أي الخارج (قوله لعدم محققه الا في العقل) قل الدواني والمنطقي كذلك أيضا لكن وجه التسمية لا يجب انعكاسه (قوله وكذا الانواع الخمسة) بل قال المصنف في شرح الرسالة إن الاعتبارات الثلاثة مع أساميها جارية في الجزئي الحقبى فاذا قيل زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروضة للجزئية جزئي (١٧٦) طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منهما جزئي عقلي وكأنه

الموضوع مسلوبا دائما عن بعض الافراد الآخر كالحوان مثلا فانه ثابت دائما لبعض افراد الجسم مسلوب دائما عن بعض آخر ففي هذه المادة تكذب الجزئية الدائمة والمفهوم المردد معاً أما كذب الجزئية الدائمة أي كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فلان مفهوم الجزئية الدائمة هو ان يكون بعض افراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ولا شيء من افراد الموضوع (قوله الموضوع) أي كالجسم (قوله مسلوبا) أي المحمول (قوله عن البعض الآخر) كالحجر (قوله كالحوان) مثال للمحمول (قوله ففي هذه المادة) أي التي المحمول فيها ثابت لبعض افراد الموضوع دائما مسلوب عن البعض الآخر دائما (قوله الجزئية الدائمة) الاولى الجزئية الوجودية الدائمة لان الوجودية الدائمة هو الاسم ولا يحدف بعض الاسم وكذا يقال فيما سيأتي (قوله أي كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما) بيان للجزئية الوجودية الدائمة وكان عليه ان يصرح بالجهة في ذلك البيان فيقول أي بعض الجسم حيوان بالاطلاق العام لا دائما وذلك لان هذه الجزئية المذكورة مركبة جزؤها الاول مطلقة عامة وجزؤها الثاني كذلك والمطابقة العامة لجهتها الاطلاق (قوله ويسلب) أي يثني

لم يلتفت اليه هنا لقلة الاهتمام بالجزئي ولا خفاء في جريان الاعتبارات الثلاث في جميع المصطلحات الا ان في التسمية توقفا فتأمل ما اسلفناه في الثوب الابيض (قوله عوض عن المضاف اليه) لم يجعلها للعهد لانه لم يتقدم فيما مر التعرض لكونها أنواعا للسككي ليكون معهوداً (قوله يلزم ان يكون الجنس نوعا) لا وجه لتخصيص

السؤال بالجنس وأنه جار في اخواته ما عدا النوع والظاهر ان يقول يلزم ان يكون ما عدا في الجنس نوعا ويقول في الجواب فانه نوع باعتبار جنس وفصل الخ باعتبار (قوله لا بمعنى الاستقلال الخ) اعلم أنه اختلف في وجود السككي الطبيعي وحقق بعضهم أنه ليس الموجود الا الاشخاص وأشار المصنف الى هذا التحقيق مع تنبيه على امكان التوفيق بحمل القول بوجوده على وجود أشخاصه حتى لا يخالف ما هو الحق من نفي وجوده لكن تعقب بان المذهب السككي الطبيعي نفسه موجود هذا حاصل الكلام في المقام واعلم ان الشارح قد قرر كلام المصنف هنا بما مراده الاحتراز عنه وذلك لان بعضهم كالقطب الرازي بين وجود السككي الطبيعي بانه جزء للاشخاص اذ لتشخص الماهية مع قيد التشخص وجزء الموجود موجود فرد عليه المصنف هذا الاستدلال بان الماهية السككية جزء ذهني للشخص والذهني لا يجب وجوده في الخارج والا لزم اتصاف الماهية السككية بصفات متضادة ووجودها في زمان واحد في أمكنة متعددة فن ثم احتراز هنا عن ذلك وقال بمعنى وجود أشخاصه أي يوجد في الخارج اشياء كزيد وعمر وتصدق عليهما الماهية التي اذا اعتبر عروض السككية لها كانت كلياً طبيعياً وأما كون الماهية مع اتصافها بالسككية واعتبار عروضها موجودة في الخارج فلا دليل عليه بل بدية العقل حكمة بان السككية تنافي الوجود الخارجي هذا كلامه في شرح الرسالة وقال الدواني مذهب المحققين من الحكماء ان السككي الطبيعي

أي الماهية المعروضة للسككية من حيث هي لا بشرط عروض السككية موجود في الخارج بعين وجود الأشخاص لا بوجود مغاير لها ثم نقل عن الاشارات ما يدل على ذلك وقال وقد صرح بمثله غيره أيضاً من القدماء لا يقال هذا يرجع الى وجود الشخص كما اشار اليه المصنف لانا نقول بل هذا يعطى كما صرح به الشيخ آفا وجود أمر آخر بوجود الشخص فالوجود واحد والموجود اثنان ولو قال المصنف بعين وجود أفرادها لكان بعينه مذهب القدماء قال العصام ولولان المصنف فصل المقام في شرح الرسالة الشمسية بما يحتمل وجود الطبيعي بغير وجود أشخاصه لا يمكن ان يحمل كلامه هنا على ما نقل عن الشيخ (قوله فلذلك ترك البحث عن وجودها) فيه ان البحث عن وجود الطبيعي أيضاً خارج عن الفن لانه علم آخر فلا يظهر ان يقال انه بين وجود الطبيعي اذ فيه توضيح للمثله وهذا الذي يسوغ البحث عنه في كتب الفن وترك البحث عن وجود المنطقي مع ان فيه توضيحاً لمفهوم المنطقي لان العادة هي التوضيح بالمثله وترك البحث عن وجود الآخرين لمزيد غموضه

﴿ فصل ﴾ (معرف الشيء) بالاضافة تنبها على الاضافة وجوب قيد الحيثية في تعريفه (قوله ما يقال عليه) أي يحمل عليه مواطاة بحمل الشيء موضوعاً ذكرياً لا حقيقياً اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد وهذا معنى قول شيخ الاسلام حملاً بحسب الظاهر لا الحقيقة وأنكر (١٧٧) السيد قدس الله سره الحمل بين المعرف

والمعرف وقال انه تصوير محض لا حمل فيه وعليه فاذا قيل في جواب ما الانسان حيوان ناطق لا يقدر له مبتدأ ولا خبر وانما رفع لانه لما لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجرده وأجاب الدواني بان المقصود بالذات منه التصوير ولا يلزم منه أن لا يكون مجعولا بل جميع السكليات الخمس المقصود منها التصوير لانها من

في المادة المفروضة كذلك اي ليس شيء من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى فتكذب الجزئية الدائمة وأما كذب المفهوم المردد فلنكذب الموجبة والسالبة السكيتين اللتين تركب المفهوم المردد منهما أما كذب الموجبة السككية أي كقولنا كل جسم حيوان دائماً فلان المحمول مسلوب دائماً عن بعض افراد الجسم فكيف يكون ثابتاً لجميعها وأما كذب السالبة السككية أي كقولنا لا شيء من الجسم بحوان دائماً فلان المحمول ثابت دائماً لبعض افراد الجسم فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها واذا كذبت الموجبة والسالبة السكيتان كذب المفهوم المردد لاحالة لانه مركب من قيتين ان المفهوم المردد لا يكفى في تقييد المركبة الجزئية بل الحق في تقييدها أن يردد بين تقييد الجزئين لكل واحد واحد (قوله كذلك) أي يثبت له المحمول تارة ويتنفي عنه أخرى (قوله الموجبة السككية) أي الدائمة التي هي تقييد الجزء الثاني مفهوم لادائما (قوله السالبة السككية) اي الدائمة التي هي تقييد الجزء الاول من الجزئية المذكورة (قوله المحمول) أي الحيوان (قوله لبعض) أي كالفرس (قوله لا محالة) أي قطعاً (قوله لكل) أي بالنسبة لكل واحد اي فرد

(م — ٢٣ — حواشي الخيصي) المطالب التصويرية مع انها تحمل عليه في الجواب قال ومن أراد المحافظة على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء الحمل فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما من شأنه ان يحمل عليه الا أن عدهم الحد بالنسبة الى الحدود من أصناف المقول في جواب ما هو مع تفسير المقول بالمحمول يخذش هذا انتهى وأيضا اذا اريد ما من شأنه يلزم جعل التعريف شاملاً لاخبار أكثر من ان تحصى قال العصام ويؤيد اعتبار الحمل كون تركيب المعرف والمعرف تركيباً تاماً يصح السكوت عليه مع خروجه عن أقسام الانشاء فيكون خيراً قيل ويؤيد نفيه ان المعرف غير ثابت للمفهوم بل لافراد وهي غير ملحوظة في تركيب المعرف والمعرف وأقول فيه نظر بل هو ثابت للمفهوم أولاً وبالذات وانما هو يثبت للافراد ثانياً وبالعرض لوجود المفهوم في ضمنها فليتأمل (قوله لافادة تصويره) أخرج المحمول على الشيء الذي يقصد بحمله افادة اعتقاد ثبوته للشيء وهو الاكثر والمراد لافادة المبدأ تصوره لان المفيد هو المبدأ والمعرف معد كقيل أوفى حكم المعد في عدم وجوب اجتماعه مع المعرف لانه كثير أمانتي مع بقاء المعرف فنسبة الافادة اليه مجاز وبهذا ظهر ان احتمال كون اضافة الافادة الى تصوره اضافة الى الفاعل أي لافادة تصوره ما يقال تصور الشيء غير محتمل وكذا ما يقال ان المدار افادة القول لا القائل ليشمل المعرف الذي يحصله الانسان لنفسه من غير تكلف وظهر لك وجه العدول عن التعريف بما يفيد تصوره تصور الشيء وأما العدول عن

التعريف بما يستلزم تصوره تصور الشيء فلانا كثيرا ما تصور الجسم الضاحك مع الغفلة عن الانسان وأما ما قيل من ان وجهه انتقاض هذا باللزومات بالنسبة الى لوازمها البينة فيعارض بان تعريف المصنف يصدق على المحمول على الشيء لا فائدة تصوره لاجل وجه النظر والجواب بان المراد ما هو بطريق النظر بملاحظة الاصطلاح مشترك الاصلاح فتأمل المقام فانه منزلة اقدم لا يقال لا يصح تعريف المعرف لانه تعريف بالاختصاص لان معرف المسرف أخص من مطابق المعرف وفرد من افراده لاننا نقول هذه الاختصية لا تنافي المساواة اذ مرجع المساواة الى موجبتين كلتاهما في نفس الشيء لا فائدة تصوره وكل ما يقال على الشيء لا فائدة تصوره معرفة ليس بعض ما يقال على الشيء لا فائدة تصوره معرفة بالاختصاص (قوله بل المراد تصوره الخ) أي وأجلس والعرض العام وان افاد تصور الشيء بوجه ما لم يفيدا تصوره بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ثم القرينة على هذا المراد ذكر الرسم في المعرف وبقي صحة التعريف بالاعم والاختصاص ويكون المراد ذلك اندفع قول شيخ الاسلام بقي اشكال لانه لا ينبغي ان يراد بالتصور المعرفة بالكنه لئلا يخرج الرسم بل الاعم من ذلك فدخل التعريف بالاعم والاختصاص انتهى ووجه الدفع ظاهر لانه يراد الاعم ويجاب عن دخول الاعم (١٧٨) والاختصاص بان قوله بعد ذلك ويشترط الخ يخرجها على ما ستعرفه

(قوله كما في الحد) الاتيان بالكاف هنا وفي قوله الآتي كما في الخ باعتبار الذهن (قوله ويشترط) أي لنفس المعرف والغرض من هذا الكلام افادة الحكم وتصليح التعريف لانه يشمل الاعم والاختصاص

المباين خلافا للعصام لخروجه بالحمل كما اعترف بعد ذلك به بل والاختصاص لانه لا يجوز حمله على الاعم وبهذا يندفع قول شيخ

الاسلام السابق بدخوله فتدبر والمساوي والاختصاص والقول بان المراد يشترط لصحته وان تلك معارف سقيمة (فصل) صرف عن الظاهر وكذا القول بان المراد بقوله لا فائدة تصوره ترتب الافادة عليه بان تكون اللام للعاقبة لا لغرض فيخرج ما لا يرتب عليه افادة التصور مما عدا التعريف بالاعم فيندفع بأن المراد بتصوره تصويره بخصوصه (قوله بحيث يصدق) أشار الى ان المراد المساوي في الصدق لانه المتبادر من المساوي في اطلاقهم فلذا أطلقه ولم يقيد كما قيد في المساوي معرفة (قوله أحلى) صفة لمساويا أو حكم بعد حكم كما يفيد تقرير الشارح وأورد ان اشتراط كونه أحلى غير ضروري وانما الضروري ان يعرف قبل المعرف فاذا عرف شيء قبل شيء صح معرفته به سواء كان أحلى أو أخفى ويدفع بأن المراد بالاحلى ما يمكن معرفته قبل الشيء وبالمساوي ما لا يمكن معرفته الا معه وبالاخفى ما لا يمكن معرفته الا بعينه فيصح ان يكون أمران كل منهما أحلى من الآخر فاذا عرف أحدهما قبل الآخر صح تعريف الآخر به (قوله وانما اشتراط الخ) اقتصر على تعليل اشتراط المساواة ولم يذكر تعليل اشتراط كونه أحلى لظهوره اذ لو لم يكن كذلك لم يفد تصور المطلوب (قوله بالاعم) أي مطلقاً اذ هو المصروف هو اليه عند اطلاقه وقوله والاختصاص أي الاعم ليشمل البيان الاعم من وجه ولك عكس ذلك وكذا لا يصح بالمباين وسكت عنه لما سيأتي في الشارح (قوله التعريف) أي المشار اليه بالسياق (قوله وما هو أقل وجودا الخ) لا يقال فلا حاجة الى ذكر عدم الصحة بالاختصاص

لاغناء عدم صحة الاختصاص لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر في التعرض لحكم المتقدم ولانه ذكر لمناسبة الاعم ولان دلالة الالتزام مهجورة في مقام البيان (قوله فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون) هذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا كان السكون أخفى من الحركة كما نبه عليه السيد قال الدواني المساوي اما ان يكون مساويا ضرورة كالمضاف نحو تعريف الاب بمن له ابن فانهم معقولان معا بالضرورة أو بان يكون مساويا بالنظر الى من يعرفه كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر لمن لم يعرف النمر والاختصاص سواء كان أخفى بالضرورة بان يتوقف معرفته على معرفته كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما من شأنه أو كان أخفى بالنظر الى من يعرف له سواء كان من شأنه ان يكون أخفى كتعريف النار بالحجر الشبيه بالنفس أولا كتعريفها بانها الخفيف المطلق لمن لم يتصور الخفة (قوله فالأخفى بالطريق الاولى) وانما تعرض لنفي صحته بعد اشتراط المساواة ليجر الدلالة الالتزامية في مقام البيان ولكونه ضد الاجلي فتأمل (قوله والتعريف بالفصل القريب حد) لا بد من حذف في الكلام ليصح الحمل والتقدير والتعريف بالفصل القريب تحديد والفصل القريب الذي عرف به حد وحمل التعريف على المعرف يأتي عنه قوله بالفصل القريب وحمل الحد على التحديد كالرسم على الترسيم وان جاء بمعنى المصدر بدليل اشتقاق حدوده ورسومه لا يلائمه الوصف (١٧٩) بالتام لكنه الوجه التام فعليك وتعريف

الحد بالتعريف بالفصل القريب تعريف بالاختصاص كما ان تعريف الرسم بقوله وبالحاصة رسم كذلك على انه لا يصح جعلها بهذا التعريف مقسما لقوله فان كان الخ (قوله الفصل القريب أو الخاصة) الاظهر ان يقول أي كل من الفصل والخاصة لان الواجب تنبيه الضمير والافراد للتأويل بكل لان العطف بالواو وكون الواو بمعنى أو

فصل (في العكس المستوي) والعكس يطلق على المعنى المصدري أي تبديل طرفي القضية
هو كاتب أو متحرك الاصابع دائما وتقيض العرفية الخاصة الجزئية كقولنا دائما بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائما كل فرد من أفراد الكاتب إما غير متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب أو متحرك الاصابع دائما وتقيض الوقتية الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخفض وقت الحيلولة لا دائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخفض بالامكان العام وقت الحيلولة واما منخفض دائما وتقيض المنتشرة الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخفض وقتا لا دائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخفض بالامكان دائما وإما منخفض دائما وتقيض الوجودية اللازمة الجزئية كقولنا بعض الانسان نائم بالفعل لا بالضرورة كل فرد من أفراد الانسان أما غير نائم دائما وأما نائم بالضرورة وتقيض الممكنة الخاصة الجزئية كقولنا بعض الانسان نائم بالامكان الخاص إما كل فرد من أفراد الانسان ليس نائم بالضرورة أو نائم بالضرورة

فصل (قوله المستوي) أي خرج عكس التقيض الخالف وعكس التقيض الموافق فالعكس ثلاثة والاول هو الذي ينصرف له اللفظ عند الاطلاق (قوله يطلق على المعنى المصدري) أي حقيقة

كافياً في ذلك يحتاج لنقل عليه (قوله اما حد الخ) يشير الى ان المراد بقوله فقام حد تام أو رسم تام اذ الاسم هو الحد التام أو الرسم التام لا مجرد التام ويجوز ان يفهم تعريف تام لكنه لا يوافق السياق (قوله بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد) حمل كلام المصنف على المشهور لكن فيه قصور لان المتن كما قال شيخ الاسلام يصدق باقسام أخر لانه يقتضي ان يكون القريب مع الفصل البعيد حداً ناقصاً على ما فهم من شرح الرسالة أيضاً وان يكون مع الخاصة حداً ناقصاً مع الخاصة حد ناقص على ما ذكره السيد الشريف رحمه الله قال الرازي في شرح الرسالة وطريق الحصر في الاقسام الاربعة ان يقال التعريف اما مجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميعها وهو الحد التام أو بعضها وهو الحد الناقص واذا لم يكن بمجردهما فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص وفيه نظر اذ يدخل في الرسم الناقص التعريف بجميع الذاتيات والخاصة مع انه رسم تام أكمل من الحد التام بل يدخل فيه الحد التام بجميع الاجزاء الغير المحمولة كتعريف البيت بالجدران والسقف فقد نقل عن الشيخ جواز التحديد بذلك وقيل انما خلا عنه كلام المتأخرين لعدم مدخلة الصناعة فيه اذ لا يدخل لها في جزئية الصوري اذ بمجرد نظر الاجزاء الخارجية يحصل الماهية من غير لزوم ترتيب يتكفل الفن بصحته بخلاف التعريف بالامور المحمولة فانه يجب فيه تقديم الاعم واعتراضه وجوب تقديمه فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان حد تام الا ان الاولى تقديم الاعم لشهرته

فالاولى في توجيه تركه انه لا مدخل في الصناعة لتحصيل الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء الذهبية اذ ربما تلتبس بالعرضيات والتميز بقوانين الفن واعتراض باب الاجزاء الخارجية اذا لم تتميز عند الحس انما تستحصل بالتحصيل فربما يقع الخطأ في استحصالها فلا تستحصل على وجه الصواب بدون الصناعة فالحق ان تركه لانه لا يجري في الاجزاء الغير المحمولة التعريفات الناقصة وقلة استعماله حيث لا يوجد في العلوم (قوله والا فناقص) هو كالتام فلا تغفل وكما كان الجنس أبعد كان النقصان أدخل (قوله فالمعرف أربعة أقسام) الحاصل ان المعبر في الحدية ذاتية المميز وفي الرسمية عرضيته وفي التمام الاشتغال على الجنس القريب (قوله ولم يعتبروا) أي المنطقيون والمراد أكثرهم (قوله اما مع الخاصة أو الفصل) أي لامع الجنس لما علل به عدم صلاحيته معرفاً (قوله ولا فائدة في ضمه) أي لان الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض التام لا يفيد شيئاً منهما الا ان المحققين نظروا الى انه يفيد التمييز العرضي في الجملة وقد يكون ذلك مطلوباً في الجملة وأيضاً ذكره مع الخصيص أكمل (قوله فلذا اشترطوا المساواة) أي فاشترطوا للمصنف المساواة فيما تقدم مبني على كلامهم (قوله وأما المتقدمون فاعتبروا الخ) أيده بعضهم بانه لو اشترطت المساواة لكان الفن قاصراً فانه كما يكون المطلوب من التصديق اليقين ومجرد الجزم بل الظن فكذلك يكون المطلوب التصور (١٨٠) بالوجه الاعم والاخص ولانه قد يكون معرفة الشيء بالمساوي

وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلاً عكس الموجبة السلبية موجبة جزئية والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الاول فقال (العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف) والمراد بالتبديل نظرية فيجب ان كتابه بالاعم أو الاخص (قوله وقد أجزأ الخ) انما فصله من الحكم بنفي صحة التعريف بالاعم مع انه متصل به لتوقفه على معرفة الناقص (قوله في التعريف) أي حدّاً أو رسماً (قوله كذلك أجزأ ان يكون أخص) قال العصام وقد نقل عن المعلم الثاني التصريح بصحة التعريف بهما في كتابه المدخل الاوسط (قوله قلت

لان الخ) أحسن من قول العصام وانه اقتصر عليه أي اعم لانه لم يبلغه التجوز بالاخص ولانه نادراً الوقوع (قوله فالباين جعل بالطريق الاولى) قد أسلفنا انما تركه لخروجه من اعتبار الحمل في المعرف ولكنه يشكل بذكر الاخص بناء على ما أسلفناه من انه لا يحمل أيضاً فلفظ هذا وقال شيخ الاسلام وينبغي على مذهب المتقدمين جواز التعريف بالباين فانهم جوزوا ان يذكر لازم غير محمول في مقام التحديد ويراد به الحد مجازاً كما عرفوا الدلالة بفهم المعنى وأرادوا به كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بالمعنى (قوله فانه يجوز أيضاً بالاعم والاخص) يؤخذ منه انه لا يلزم في اللفظي ان يكون بالاعم كما يتبادر من العبارة لكن اعم فيه أشيع على ما فهم من التلويح (قوله وليس هذا تعريفاً حقيقياً) أي بل ما له التصديق والمقصود بقولهم القطار الخمر ان لفظ القطار موضوع للخمر وما يقصد به تحصيل مفهوم الخمر مثلاً يكون تعريفاً اسماً وحينئذ فقول المصنف كاللفظي تنظير اذ ليس التعريف اللفظي تعريفاً فضلاً عن ان يكون ناقصاً لكن الذي يصرح به كلام التلويح ان التعريف اللفظي تعريف بالحقيقة وحينئذ فالمقصود التمثيل لا التنظير لان من البين ان التعريف بالاعم هو الناقص لفوته الفصل القريب والخاصة فالمراد كالتام النقص اللفظي وانما مثل الناقص لاشتهار وقوع اعم في التعريفات اللفظية وعلى القول الاول فقول المصنف وهو ما يقصد به مشكل لانه لا يساوي التعريف اللفظي بل مباين له لانه لم يقصد به تفسير المدلول وبيانه لظهوره عند مخاطب بل بيان ان اللفظ موضوع له الا ان

يتكلف ويقال المراد تفسير مدلول اللفظ من حيث انه مدلول اللفظ حتى يرجع المقصود الى انه تفسير مدلول اللفظ وأطال الدواني لتقوية كلام المصنف بما بحث فيه العصام والتعرض لتفصيل المقام يفضي الى انتشار الكلام ومشى شيخ الاسلام على ان التعريف اللفظي عند المصنف متحد مع الاسمي وتمسك بالنقل عنه قال الخطائي في حواشي التلويح والا كثرون على الفرق بينهما فانهم قالوا التعريف قسيمان تعريف بحسب الحقيقة وتعريف بحسب اللفظ ويسمى لفظياً فالاول قسيمان تعريف حقيقي وهو الذي يكون المعاهية المعلومة الوجود واسمى وهو الذي لم يعلم وجوده سواء كان معدوماً أو موجوداً فاذا أقيم الدلالة على وجوده كان تعريفه الاسمي بعينه تعريفاً حقيقياً وقد يطلق على ما يعي القسامين في مقابلة اللفظي ثم قالوا والفرق بينهما يعنون بين اللفظي والاسمي من وجوه منها ان اللفظي لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد تمييز صورة حاصلة من بين الصور ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازاء هذه الصورة فهو ليس تعريفاً حقيقياً ولا يندرج في القول الشارح وأما الاسمي فهو تعريف بالحقيقة مفيد تحصيل صورة لما لا يعلم وجوده فهو مندرج في القول الشارح انتهى كلامه ومن الفروق ان الاسمي لا يجوز ان يكون بلفظ مرادف واللفظي لا ينبغي ان يكون مركباً وان الاول يخص الاسماء والثاني يعي الالفاظ حتى انه يصح تعريف الحرف بالتعريف اللفظي وان الاول أنسب بالمفهومات الاصطلاحية والثاني أنسب باللغوية (١٨١) وايضاحه ان قصد اللغوي بيان

مفهومات تداولت بين الناس حتى لا يكاد يوجد مخاطب لا يشارك معانيها فليس القصد الى تصويرها بل الى بيان وضع الالفاظ لها بخلاف أرباب الاصطلاح فان قصدهم الى بيان مفهومات مختصرة لا تخطر لغيرهم فقصدوهم تصوير المفهوم

جعل الموضوع والمقدم محمولاً وتالياً وجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كلا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة والمراد ببقاء الصدق ان الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدق القضية لزم صدق العكس (قوله جعل الموضوع محمولاً) أي بحيث لا يريد منه الا الوصف ولا يراد الذات وجعل المحمول موضوعاً بحيث لا يراد منه الا الذات (قوله جعل الموضوع) أي في الجملة وقوله والمقدم أي في الشرطية المتصلة (قوله محمولاً) راجع للموضوع وقوله وتالياً راجع للمقدم (قوله في عكس كل انسان الخ) هذا في الجملة وقوله وفي كلا كانت النار الخ هذا في الشرطية المتصلة وقد يكون هذا سور الايجاب الجزئي (واعلم) ان الترتيب في الجملة والشرطية المتصلة طبيعي بخلاف المنفصلة لانك تبدأ فيها باى طرف ولذلك لم يدخلها العكس بخلاف الاولان (قوله والمزاد ببقاء الصدق ان الاصل الخ) أي وليس المراد ان العكس انما يكون في ماهو صادق بالفعل كما قد يتبادر والا لزم ان السكاذب لا عكس لها وليس كذلك

للمناسبة الظاهرة الى مفهوم اجمالي يفصله قوله قول الخ (قوله قول يحتمل الصدق والكذب) اعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفتان لها في تعريفها أولى من اعتبار الصادق والكاذب في تعريفها بقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب اللذين هما صفة للمتكلم لان تعريف الشيء بحال نفسه أولى من تعريفه بحال متعلقه لكن يرد على ما اختاره لزوم الدور لاشتهار تعريف الصدق والكذب بمطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقته للواقع والخبر والقضية مترادفان بخلاف اعتبار صدق المتكلم في التعريف لانه الاخبار بالشيء على ماهو به واعتبار كذبه فيه لانه الاخبار بالشيء على ماهو به وأجاب السيد عن الدور بانه يمكن معرفة الصدق بانه مطابقة للنسبة الايقاعية والانتزاعية والكذب بانه لا مطابقتها والاولى ما قيل ان ماهية الخبر بديهية وتعريفه لفظي اذ ينتهي لاحضار الصورة الخزونة ولا دور في احضارها بما يتوقف حصوله عليها لان التوقف في الحصول لا يستلزم التوقف في الاحضار وهذا ومعنى احتمال الخبر للصدق والكذب ان يتردد الذهن اذا نسب أحدهما الى مفهومه ولا يجوز بمجرد ملاحظته وملاحظة مفهومه بشيء وبما يؤيده انهم قالوا الضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفي النسبة كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكفي فيه ذلك ويرادفه الاحتمال فلا ترد الاخبار التي يتمين صدقها أو كذبها لان مجرد ملاحظة مفهوم الخبر والصدق أو الكذب لا يوجب الجزم فيها بل الموجب له ملاحظة الواقع حتى لو قطع النظر عن الواقع بقيت محتملة وهذا ظهر ان ما اشهر

فصل

في اللغة كالتعريف الحكم

وجمعها القضايا لقولها الاصطلاح

في دفع انتقاض التعريف بها من ان المراد بالاحتمال الاحتمال نظراً الى مفهوم الخبر مع قطع النظر عن الامور الخارضة عنه لانه ليس تأويل التعريف وتقييداً للاحتمال بل تفسيراً له بما يقتضيه الاصطلاح وانه لا يحتاج الى ما ذكره السيد من ان قطع النظر عن خارج المفهوم لا يكفي بل لابد من قطع النظر عن خصوص الطرفين في الخبر الاول وجعله في قوة ثبوت شيء لشيء وذلك لان تعيين الصدق في الخبر الاول لتعيين الواقع فيه والواقع خارج المفهوم (قوله وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلي المركب) القول في عرف هذا الفن المركب ويشبه ان يكون المركب المعقول لانه نظر الفن بالذات في المعقول حتى يكون الملفوظ قولاً بالعرض على عكس المركب وكأنهم لذلك التزموه في تعريف القضية والقياس وآثره على المركب فن قال القول يرادف المركب تسامحاً وحيث ان كان المناسب للشارح تقديم التفسير بالمفهوم ثم ظاهر صيغته ان القضية تطابق بالمعنى الشامل للمعقولة والملفوظة وكذلك القول والظاهر انه ليس كذلك فالاقرب ان ههنا تعريفتين ومعرّفتين الا انها أدبا بعبارة واحدة للاشتراك اللفظي فافهم ذلك (قوله يخرج ماعدا القضية) لان منشأ احتمال الصدق والكذب الاشتغال على نسبة هي حكاية أمر واقعي فان شأن الحكاية ان تصف بالمطابقة وعدمها والنسب الانشائية والتصورات ليست حكاية عن أمر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب (قوله (١٨٢) قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم) أي الذي هو أحد أجزاء

القضية لكن الحكم الذي هو أحد أجزاءها هو الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع لا بمعنى العلم بذلك الذي هو التصديق أو أحد أجزاءه على ما مر كانه عليه السيد وحيث فلا يصح ان المشكوكه عارية عنه اذ المشكوكه انما هي عارية عن الحكم بالمعنى الثاني لان الحكم بالمعنى الاول فعمل ان الخبرية المشكوكه محتملة للصدق والكذب فهي داخلة في تعريف القضية

والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد بقاء الكيف أن الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضاً موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ من تعريف العكس شرع في مسائله فقال (والموجبة) كلية كانت أو جزئية (قوله والا لزم صدق الخ) أي والا يلزم صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون اللازم أي وهو باطل لان الشيء لا يكون ملزوما الا اذا كان له لازم موجود وإلا فلا يكون ملزوماً (قوله ولم يعتبر) أي المصنف (قوله لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم) لان كذب الملزوم ان كان لحل الاخص على كل أفراد الاعم لم يكن مقتضياً لكذب اللازم وان كان لمباينة المحمول للموضوع كان كذب الملزوم مقتضياً لكذب اللازم نحو كل انسان فرس فان العكس كاذب كالاصل (قوله عن تعريف) عن معنى من (قوله كلية كانت أو جزئية) كان عليه ان يزيد او مهملة أو شخصية فاذا قلت كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان أو الانسان حيوان كان عكس الثلاثة بعض الحيوان انسان واذا قلت زيد انسان كان عكسه بعض الانسان زيد (وأجيب) بان مراده بالكية حقيقة

كما هو قضية كلامهم ولهذا لم يتعرضوا لاجرائها وقوله واعلم الخ مبني على ما قررته في الخبرية المشكوكه وفيه ما عرفت فليحذر انما هذا واذا قد علمت ان المحتمل للمطابقة وعدمها بالذات هو الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع والخبر المشتمل عليه انما احتملها للاشتغال عليه فقد تحقق هنا أقوال محتملة ليس شيء منها قضية كالركب من الحكم والحكموم عليه أو به أو النسبة التي بين بين أو اثنين من الثلاثة بل نفس النسبة الاتزاعية فينتقض التعريف بها ولا مخلص الا بان لا يلتفت لما قاله المصنف في شرح التلخيص من ان الصدق ومقابله في الحقيقة صفة الحكم ووصف القضية بها بالعرض ويقال يسمى مطابقة غير المجموع المركب من الاربعة صدقا ولا لا مطابقتها كذا فلا يكون في شيء مما ذكر نقضا لاحتمال الصدق والكذب وانما فيه احتمال المطابقة واللامطابقة (قوله على أكثر أجزاء الخبر) أي وهو الموضوع والحمول (قوله فان كان الحكم الخ) هذا تقسيم للقضية باعتبار الحكم وقدمته على تقسيمها باعتبار الطرفين لان الحكم جزء يقارن حصوله حصول القضية ويسببه يتصف الموضوع بالموضوعية والحمول بالحمولية وان كان ذاتهما مقدمة وأيضاً توصف القضية بصفاته من اليقينية والظنية (قوله والحيوان الناطق الخ) أشار بهذا المثال والذي بعده الى حكمة عدول المصنف عن عبارة الشمسية وهي ان القضية اما ان نحل بطرفها الى مفردين الخ الى ما قاله اسلامته من اراد هذين المثالين ونحوهما عليهما وان أجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد بالفعل أو بالقوة (قوله

عطف على قوله بثبوت) أي معطوف والاولى حذف الباء اذ عطفه على بثبوت يقتضي ان يقدر فيه الباء كما أشار اليه بقوله أو بنفيه وهو تكلف كما لا يخفى (قوله أو بنفي شيء عنه) قضيته ان الضمير في قوله بنفيه راجع الى شيء ومقتضى العبارة حيث ان النسبة المتعبرة بين الطرفين هي الثبوت في الايجاب والانتفاء في السلب مع ان التحقيق على ما أسلفناه في بحث التصور والتصديق ان النسبة فيها هي الثبوت والتميز بينهما بالجزء الاخير أي الوقوع في الايجاب واللاوقوع في السلب فالاولى ان يجعل الضمير راجعاً الى الثبوت كما هو الظاهر من العبارة حيث لم يجر قوله بنفيه بالباء كما اعترف به الشارح حيث جعله مجروراً بالمعطف لا بالباء الداخلة عليه والمعنى حيث ان كان الحكم بنفيه أي انتفاء ثبوت شيء لشيء حتى يرجع الى اللاوقوع نعم في النسخ أو بنفيه بالباء وهي لاتناسب ما هو التحقيق هذا والظاهر ان يجعل ثبوت شيء لشيء أهم من الثبوت القياسي والثبوت بطريق هو هو ليشمل القضية الجملية نحو قال زيد بلا كلفة مع ان الحكم فيه ليس الا بثبوت القول لزيد لاجله عليه كما لا يخفى وما يستفاد من كلام السيد من ان كونها جملة لان محمله زيد قائل أو ذو قول ان كان المقصود منه ان المراد من قال زيد ذلك فيكذب به الوجدان اذ ليس القصد في الحكم الى هذا المعنى ولا حامل عليه الا اطلاق الجملة عليه والحمول على قال وذلك ليس بقوى اذ يمكن جعلها جملة كالمسألة لمشابهة ما فية الحمل (١٨٣) في الاطراف أو في الحكم بثبوت

(انما تنعكس) أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما لم تنعكس كلية (لجواز عموم المحمول أو التالي) في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة فلو انعكستا كليتين

أو حكماً فدخلت الشخصية لانها في حكم الكلية وكذا يقال في الجزئية فدخلت المهمة لانها في قوة الجزئية كما مر (قوله انما تنعكس جزئية) لو قال لا تنعكس كلية ليشمل نحو بعض الانسان زيد فان عكسه زيد انسان وهي شخصية ولا يصح عكسها جزئية اذ لا يدخل السور على زيد وأجيب بان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا الا بتأويل فتؤول زيدا بالمسمى بزيد ولا شك ان قولنا بعض الانسان مسمى بزيد ينعكس جزئية وهي بعض المسمى بزيد انسان فتأمل (قوله بعض الانسان حيوان) أي بعض أفراد الانسان تثبت له الحيوانية وفي خصوص هذا المثال يصح كل انسان حيوان ولا اعتبار للمفهوم وهذا العكس هو المطرد لانه العكس في قولنا بعض الانسان حيوان بعض الحيوان الانسان ولا يصح كل حيوان الانسان فالخاص ان المفهوم مهجور عند المناطقة وانما المعتبر هو المطرد فلو انعكستا كليتين أي بان قيل كل حيوان انسان وكلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة

لاشتمالها على الحمل ولو في بعض الافراد انتهى ولعل غرضه من الغاية دخول السالبة وفي الغرة واطلاق الجملية والمتصلة والمنفصلة على الموجبات بين المناسبة واما اطلاق هذه الاسامي على السوالب فلشبهها بالموجبات في الاطراف ولا تظن ان ههنا تقلين فيلزمك مالا يلزمك لان الاطراف في وجه التسمية غير لازم فيكفي في الاطلاق على كل الافراد وجود المناسبة مع بعضها فان المناسبة مع بعض الكل مناسبة في الجملة الا انه يبقى في الكلام انه يلغو اعتبار المناسبة بين السوالب والموجبات فتدبره فانه في ذروة سنام الغموض والدقة انتهى وقوله ولا تظن ان ههنا تقلين أي نقل من المعاني اللغوية الى الموجبات للمناسبة الظاهرة ثم نقل الى السوالب المناسبة المشابهة وهذا لا يحتاج اليه الا بناء على اختلاف النسبة الحكمية في الموجبات والسوالب وأما على اتحادها فالتسمية باعتبارها لاتحادها لانها مورد الحكم قليلا للاشتراك فتدبر وقوله الا انه يبقى الخ جوابه ان بعضاً منهم اعتبر المناسبة والبعض لم يعتبرها على ما علمت وللاستاذ الصفوي في شرحها كلام يرجع اليه (قوله وهي اما موجبة الخ) أشار الى ان قوله موجبة سالبة بتقدير هي وليس المقصود الوصفية لعدم دخول موجبة وسالبة في اسم الجملة فيحل ضمها مع الجملة في قوله مقام بيان القسمة (قوله لا بد لها من ثلاثة أمور) هذا ظاهر على مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة الثانية بين الموضوع والحمول هو الحكم وليس مسبوقة عندهم بتصور نسبة هي مورد الحكم فان اثبات تلك

شيء لشيء أو بنفيه عنه وكذا اطلاق المحمول وان كان المقصود منه ان قال زيد في قوة ذلك فذلك لا يصير جملة ولا قال محمولا كما ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتأخر موجود لا يصير جملة ولا النهار موجود محمول مع انها في قوة طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار (قوله جملة) قال شيخ الاسلام

النسبة من تدقيقات المتأخرين حيث رأوا أن في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ لم تصور النسبة لا يحصل الشك وعند ارتفاع الشك ينضم الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر بدله كما يشهد به الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر بدله وللمناقشة فيه مجال اذ لا أحد ان يلتزم ان المدرك في صورة الشك بعينه هو المدرك في صورة الحكم أعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه في الاول يدرك بادرار غير ادعائي وفي الثاني بالادراك الادعائي فالتفاوت بين الادراكين بالذات بالمدرك وليس مما ياباه الوجدان فليتأمل قوله الدواني وقد أسلف الشارح في بحث التصديق ان أجزاءه أربعة فليراجع فلعل مراده ان الاجزاء ثلاثة من جهة اللفظ الدال على الاجزاء على ماسياتي (قوله ويسمى المحكوم عليه الخ) يريد ان المحكوم عليه في العملية يسمى موضوعا والمحكوم به في العملية يسمى محمولا فلا يلزم ترادف الموضوع والمحكوم عليه وترادف المحكوم به والمحمول (قوله لانه وضع ليحمل الخ) هو أحسن من قول الدواني لانه وضع وجوده وأثبت له شيء لاختصاصه بالموجبة (قوله حمل على الاول) لان الحمل هو الحكم باتحاد أمر لا أمر فالمحمول به محمول بمعنى انه محكوم باتحاده مع غيره هذا هو الوجه الظاهر لان الظاهر ان اطلاق المحمول بعد الاصطلاح في الحمل باعتبار اشتقاقه منه وقول الدواني سمي محمولا تشبها له بالامر (١٨٤) المحمول على غيره لكونه مثبتا له ولكونه مثبتا عليه من حيث ان

لزم حمل الاخص على كل أفراد الاعم في العملية واستلزام الاعم الاخص في الشرطية وكلاهما محالان أما حمل الاخص على كل أفراد الاعم فظاهر وأما استلزام الاعم للاخص فلانه لو استلزم الاخص لزم ان يوجد الاخص كلما وجد الاعم وذلك بين البطلان واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الى الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان معنى عدم انعكاس القضية (قوله حمل الاخص) وهو انسان وقوله الاعم اي حيوان (قوله واستلزام الاعم) أي الحرارة وقوله الاخص أي النار (قوله وكلاهما) أي من حمل الاخص على الاعم واستلزام الاعم للاخص محال وظاهره انهما متغايران وليس كذلك بل هما متلازمان يلزم من هذا هذا والعكس (قوله فظاهر) أي فاستحالته ظاهرة لان الفرس حيوان وليس بانسان وأيضا لو كان ذلك غير محال لاقتضى مساواة الاخص للاعم وهو باطل ولما كانت الاستحالة المذكورة باطلة لم يبق عليها دليلا أي بخلاف الثاني فاستحالته غير ظاهرة أيضا (قوله بين البطلان) أي ظاهر البطلان أي لاقتضائه ان الاخص لازم مساو للاعم والفرس انه اعم واخص (قوله في مادة) وهي كل انسان حيوان (قوله مطلقا) أي في جميع المواد وهو المدعي

ثبوته له فرع ثبوته مع ما فيه من البعد يخص محمول الموجبة هذا وقوله ويسمى المحمول عليه أولى من قول غيره والجزء الاول من العملية يسمى موضوعا والثاني محمولا لان الموضوع قديتا خرجوا زوا وجوبا ويلزم ان المحمول عليه يتقدم لذلك كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة في النحو (قوله الثالث النسبة الحكمية) أي

التي هي الوقوع أو اللاوقوع لانها التي تستعمل فيها الرابطة ويدل على ذلك قوله يرتبط بها الثاني بالاول فان النسبة ما لم يعتبر فيها الوقوع أو اللاوقوع لم تكن رابطة وليس المراد بالنسبة الحكمية النسبة التي هي مورد الوقوع أو اللاوقوع وهي النسبة التي بين بين كما يسبق الى الوهم خصوصا مع ملاحظة تعريف التصديق في قول المصنف ان كان ادعانا للنسبة وتقييد الشارح بقوله الحكمية لان هذه النسبة لاحاجة الى الدلالة عليها لان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة بالاتزام هذا ما حققه القطب الرازي ودفع به ما يقال أجزاء العملية أربعة فن حقا ان يدل عليها بأربعة ألفاظ ووجه الدفع ان الجزأين الآخرين متأديان بعبارة ولهذا أخذنا واحدا حتى انحصر الاجزاء في ثلاثة وهذا ما وعدناك به في تصحيح عبارة الشارح السالفة على طريق المتأخرين فتدبر (قوله لدالاتها على النسبة) الضمير راجع للفظ وأنه باعتبار كونه رابطة (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو) أي وهي ونظائرها ومعنى قلبه هيئته وصورته وفيه إشارة الى دفع ما أورد ان هو ضمير في كلام العرب فيكون اسما فلا يكون رابطة وبين الدفع ان هو هذا ليس هو بل في قالبه وصورته لكن يرد عليه التزام مطابقته للمحمول عليه ولو كان دالا على النسبة لكان القياس التزام افراده (قوله وقد تكون في قالب الكلمة ككان في كان زيد قائما) تقييد كان للاحتراز عن التامة وفيه دفع ما يورد على كون الرابطة اداة من

انه ينتقض بكان فانها كلمة ووجه الدفع انها في صورة الكلمة وليست بكلمة لعدم دلالتها على الحدث وقد يناقش بان مدلول كان زائد على مدلول الرابطة (قوله ولهذا قال وقد استعير) اعلم ان الغرض للمصنف من هذا دفع اشكال ورد على القوم وقد أفصح عنه في شرح الرسالة فقال اللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انه اداة لدالاتها على معنى غير مستقل أعني النسبة المتوقفة على المنتسبين لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو عالم وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان عالما وتسمى زمانية وفيه نظر من وجوه الاول انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافات أدوات الثباني انه لو كان لفظ كان رابطة لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشاب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما كان عكس هذه القضية قولنا بعض الكائن شابا شيخا علمنا ان لفظ كان داخل في المحمول ليدل على تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد عبارة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وان أريد به ما يسمونه ضمير الفصل والهاد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو انما يفيد الحصر وتحقيق ان ما بعده خبر لانعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب (١٨٥) هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع

أن لا يلزمها العكس لزوما كلياً وذلك يتحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس القضية فان معناه أن يلزمها العكس

(قوله ان لا يلزمها العكس لزوما كلياً) أي في جميع المواد وذلك كالكلية بالنسبة للموجبة يعني عدم انعكاس القضية الموجبة الى الكلية عدم لزوم الكلية لها في جميع المواد وقوله وذلك أي عدم لزوم الكلية لها في جميع المواد يتحقق بالتخلف أي يتخلف انعكاسها كلية في صورة واحدة أي كقولنا كل انسان حيوان (قوله بخلاف الخ) أي وعدم انعكاس القضية ملتبس بخلاف الخ أي بمخالفة (قوله انعكاس القضية) أي الى ما تنعكس اليه كالجزئية بالنسبة للموجبة (قوله يلزمها العكس) أي الجزئية بالنسبة للموجبة أي فالمعتبر في العكس انما هو المطرد في جميع المواد والموجبة المطرد فيها انما هو الجزئية فلذا كان هو العكس لها (والحاصل) ان انعكاس القضية لشيء عبارة عن لزوم انعكاسها له لزوما كلياً بحيث يطرد انعكاسها له في جميع المواد ولما كان المطرد في الموجبة هو الجزئية كانت هي العكس لها وعدم انعكاس القضية لشيء عدم لزوم انعكاسها له بان كان انعكاسها له تارة يكون صحيحا وتارة فاسداً وذلك كالكلية بالنسبة للموجبة فان انعكاس الموجبة كلية تارة يكون

(م ٢٤ — حواشي الخيصي) اليونانية وأست في الفارسية فلم يجده في كلام العرب فاستعاروا هو لذلك هذا كلامه ووجه الاستعارة ان معناه لا يعقل الا بعد مرجع كالنسبة الرابطة التي لا تعقل الا بعد الطرفين ووجه الحاجة الى هذا اللفظ ان لا تخلوا القضايا عن الرابطة أو لئتمكنوا من التمثيل للرابطة واذا علمت هذا عرفت ان المصنف انما أشار بقوله وقد استعير الخ الى دفع الاشكال الوارد على جعل هو رابطة دالة على النسبة في لغة العرب بما حاصله انه ليس المراد انه موضوع لذلك ولا مستعمل فيه في لغتهم وانما استعاره المناطقة لذلك لمكان المناسبة فقوله الشارح ومن ههنا تعلم الخ فيه نظر من وجهين الاول ان قوله لكنها قد تكون الخ لا يعلم منه انها ليست رابطة حقيقة بل يدل على انها رابطة وانما اداة لكنها في قالب الاسم أو الاداة على ما بيناه فيما مر آنفاً الثاني ان كلام المصنف خاص بهو وكلامه عام فيها وفي كان فتدبر هذا واعلم انه أورد على ما قاله المصنف في شرح الرسالة أمور الاول ان بعض الشاب كان شيخا صادق اذا كان للدلالة على زمان سابق على زمان التكلم لا للدلالة على زمان سابق على زمان الاتصاف بالعنوان ولو سلم فلا يلزم في العكس ان يشارك الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل بل يجوز ان يختلفا في الزمان كما يختلفان في الجهة فليكن عكس كل شيخ كان شابا بعض الشاب يكون شيخا الثاني ان الشيخ صرح في الشفاء ان لفظة هو ههنا اداة وقد نقل الدواني عبارته وقال وقد

جعل الاسماء بعض أئمة النحوي أيضاً حروفاً فإن الرضى نقله عن بعض البصريين واختاره ونقل كلام الرضى وقال ثم لو فرضنا اجتماع النحاة على أنه اسم فلا يلزم عدم كونه أداة عند المنطقيين اجماعاً وما ذكره المصنف من أنه راجع إلى الموضوع فهو بعينه بحسب المعنى إنما يتم إذا سلم كونه اسماً أما إذا قلنا بأنه حرف أتى به للربط فلا يلزم أن يكون أداة في صورة الاسم ككاف الخطاب وهاء القية في إياك وإياه فظهر أن ما ذكره المصنف مع أنه غير تام توجيهه لكلام المنطقيين بما لا يرضون به فانهم مصرحون بأنه أداة ولا يشترطون في جواز ما يشترطه أهل العربية من كون الخبر مما يلتبس بالنعت ونظائره بل يجوزون مثل زيد هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة كما صرحوا به الثالث أن المناطقة لما صرحوا بأن لفظه هو وهي ونظائرها الرابطة ولا يكون علامات الاعراب رابطة عندهم بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرها كما هو عند أهل العربية وانفهام معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات بطريق الالتزام لأن تلك العلامات تدل على تلك المعاني المعنوية التي لا تكون بدون الرابطة وإنما أطلنا في هذا المقام لأنه مما زلت فيه الأقدام وتحيرت في تحقيقه الأفهام (قوله هي التي حكم فيها بغير تلك كما سيجي من أن الخ) هذا صريح في أن الشرطية يكون الحكم فيها بغير الاتصال والانفصال وهو كذلك فالبيان أخص من المبين ولو تركه كان أولى قال الشيخ في الاشارات الحكم في الشرطية يكون (١٨٦) بالاتصال أو الانفصال بل منها ما لم يحكم فيه بأحدهما نحو رأيت إما

زيداً وإما عمراً والعالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفذ الناس وبهذا ظهر فساد ما يتوهم من أنه يمكن أن يقال في التقسيم هي شرطية إن حكم فيها بثبوت شيء عند شيء أو نفيه أو بتثافي شيئين أو نفيه والاحتمالية إلا أن المصنف كغيره اختار ما ذكره لو جازته وتضمنه تقديم الحلية المستحقة التقديم للبطانة

لزوما كلياً وذلك لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج إلى برهان منطوق على جميع المواد صحيحاً وذلك في مادة يكون فيها المحمول مساوياً للموضوع نحو كل إنسان ناطق فإنه لو عكس لكل ناطق إنسان كان صحيحاً وتارة يكون فاسداً وذلك في مادة يكون فيها المحمول أعم من الموضوع نحو كل إنسان حيوان فإن عكسها كلية فاسد فلما كان العكس الموجبة للكلية غير مطرد في جميع المواد كانت الكلية ليست عكسها لها وظهر مما قررنا أن المراد بالعكس في كلام الشارح القضية لا التبديل (قوله لزوما كلياً) أي في جميع المواد (قوله وذلك) أي لزوم العكس للقضية لزوما كلياً لا يتبين أي لا يظهر (قوله بل يحتاج) أي في تبين ذلك اللزوم (قوله إلى برهان) أي دليل يدل على لزوم ذلك العكس للقضية في جميع موادها كأن يقال الدليل على أن الموجبة تنعكس جزئية أنه إذا صدق كل إنسان حيوان وجب صدق بعض الحيوان إنسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان فيضم ذلك النقيض إلى الأصل بأن يقال كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان ففيمه سلب الشيء عن نفسه وهو محال ناشئ من نقيض

(قوله الجزء الأول من الشرطية) يحتمل أن المراد الجزء الذي ذكره أولاً وهو المحكوم عليه فافهمه وكذا الثاني ولم يقل ويسمى المحكوم عليه ولا ويسمى المحكوم به أشعاراً بوجه التسمية مقدماً وتالياً لأن الجزء الأول مقدم في الذكر غالباً والثاني تال له وإنما قلنا غالباً لأنه قد يتأخر كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول بحذف الجزء في مثل هذا المقام إنما هو باعتبار النحاة وقيل اختار الجزء الأول والثاني على المحكوم عليه وبه لأن المحكوم عليه غير صريح في الجزء الأول المسمى بالمقدم وكذا المحكوم به في التالي لاحتمال أن يكون الحكم في الجزء الثاني ويكون الجزء الأول قيداً على ما قال المصنف في شرح الرسالة وشرحي التلخيص أنه مذهب النحاة حيث قال أن الشرط في صرف النحاة قيد الحكم للجزء مثل المفعول ونحوه فقولاك إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي ولا يخرج الكلام بهذا التقيد عما كان عليه من الخبرية والاشائية بل أن كان الجزء خبراً فالجمله الشرطية خبرية نحو إن جئتني أكرمك وإن كان انشاءً فاشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما يقال أن كلاماً من الشرط والجزء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ففهم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار

في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكيف بين الاعتبارين وقد أطال السيد رحمه الله الكلام في الاعتراض عليه بما حاصله أن الحق مذهب المناطقة بل هو مذهب النحاة أيضاً وليس اعتبار الحكم في التالي إلا موافقاً لما اختاره صاحب المفتاح فلا ينبغي أن يجعل ذلك مذهباً لهم كيف ولو كان الحكم للجزء والشرط قيداً لكذب الشرطية بانتفاء المقدم لكذب المقيد بانتفاء قيده ولا يشك أحد من أهل العرف واللسان في صدق أن كان زيد حمراً كان ناهقاً ومما خطر بالبال أنه يرد على كلام المصنف أنه يلزم على كلام النحاة أن الشرطية التي جزاؤها طلباً لا تكون قضية لعدم احتمالها الصدق والكذب أما باعتبار الجزء فواضح وأما باعتبار الشرط فلا أن الأداة أخرجته عن ذلك الاحتمال ونقل الدواني في ترجيح مذهب المناطقة أنه يقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد ثم قال التقيد يفيد أن ثبوت التالي على تقدير المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الأمر انتفاؤه على التقدير نظيره أنك إذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء قيام زيد في الواقع بل بانتفائه في ظنك وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد (١٨٧) مسلم لكن انتفاء المطلق هنا منتف

فافهمه (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية والـ) أي وان لم تنعكس كلية (لزم سلب الشيء من نفسه) بيانه أنه إذا صدق لاشئ من الإنسان بحجر وجب أن يصدق لاشئ من الحجر بإنسان والـ لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان فتضمنه إلى الأصل هكذا بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال والحال ناشئ من نقيض العكس فالعكس العكس فيكون العكس حقاً فهذا الدليل يدل على لزوم الجزئية للموجبة في كل قضية موجبة لأنه يتأتى في كل موجبة كما لا يخفى وقوله منطبق أي متأت في جميع المواد وقوله فافهمه أي أفهم ما ذكرته لك هذا ما ظهر لي (قوله فافهمه) أي أفهم الفرق بين عدم الانعكاس والانعكاس (قوله والـ) لزم سلب الخ) الأوجه رجوعه إلى عكس الموجبة أيضاً لئلا يلزم إخلال المتن بدليل عكس الموجبة فالأولى للشارح أن يقول والـ أي وان لم تنعكس الموجبة جزئية أي أن لم يكن عكسها جزئية صحيحاً ولا سالبة كلية أي ولا يكن عكسها كلية صحيحاً لزم سلب الخ (قوله بيانه) أي بيان لزوم سلب الشيء عن نفسه (قوله والـ) أي والـ لا يجب صدق لاشئ من الحجر بإنسان فيصدق نقيضه الخ (قوله بعض الحجر ليس بحجر) أن قيل أن ذلك صادق لأنها سالبة تصدق بنفي الموضوع

خوف الملل (قوله والموضوع) أشار إلى أنه تقسيم للقضية باعتبار الموضوع ولوحظ في أسامي الأقسام حال ما وقع التقسيم باعتباره (قوله في الحلية) سيأتي الكلام في الشرطية (قوله أن كان شخصاً) أي بتشخص ذهني كقولك هذه الصورة صورة زيد أو تشخص خارجي ولا بد من أن يراد بكون الموضوع شخصاً أن يكون حكم العقل عليه باعتباره شخصاً والـ فكل مفهوم كلي سواء حكم عليه في نفسه أو على فردة فهو متشخص ذهني قال الدواني لم يقل أن كان علماً ليشمل مثل هذا حيوان وفيه نظر لأن الموضوع إما اسم لجزء القضية المعقولة ويسمى موضوعاً ذكرنا وإما اسم لما ثبت له المحمول ويسمى موضوعاً حقيقياً وحينئذ فلا يصح أن يقال والموضوع أن كان علماً لا يجوز وكان الذي أوقع الدواني فيما ذكر قول المصنف في شرح الرسالة أن أريد بتشخص الموضوع أن يكون مدلول الموضوع في الذكر شخصاً لم يكن أنا قائم قضية شخصية لوضع أنا للمفهوم الكلي وان أريد أن يكون ما صدق عليه مدلول الموضوع شخصاً كان كل إنسان قضية شخصية وأجاب بأن المراد أن يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص وأنت خير بان كلام المصنف هذا ليس بذلك فلا ينبغي أن يجعل أسوة فتدبر (قوله بأن يكون جزئياً حقيقياً) لو قال بأن يفهم الخصوص المعين ليشمل نحو أنا قائم وهذا جالس لكان أولى بناء على ما فهمه كلامه السابق من أن اسم الإشارة والمضمر كلياً وضماً جزئياً استعمالاً ويمكن شمول كلامه لها بأن يراد بقوله بأن يكون جزئياً حقيقياً أي وضماً واستعمالاً

(قوله مخصوصة) لكمال خصوص موضوعها أو لكمال خصوص الحكم أو لعدم اشتراكه بين موضوعات (قوله وشخصية) لتشخص موضوعها (قوله نفس الحقيقة) الاولى نفس المفهوم السكلي ليشمل نحو الناطق فصل والضحك خاصة من غير كلفة ويمكن ان يكون الشارح أشار بقوله بان لا يراد الخ شمول ذلك لكنه كان عليه ان ينبه بالمثل الذي لا يشمله ظاهر العبارة واعلم ان بيان الطبيعية بقضية يكون موضوعها نفس المفهوم السكلي يشكل بقولنا كل نوع كلي الا ان يقال المراد كون الموضوع نفس المفهوم المذكور في القضية صريحاً وهنا أمر لا بأس بالتنبية عليه لانه وان كان ظاهراً الا انه ربما أشكل على بعض القاصرين وهو انه لا يشكل على قولهم ان المحكوم عليه في الطبيعية نفس المفهوم السكلي مع قولهم ان المراد من المحكوم عليه الماصدق ومن المحكوم به المفهوم لان هذا مخصوص بالخصوصات غير جار في الطبيعية ولا في الخصوصية كما لا يخفى على العارف بالقواعد (قوله فالتقضية طبيعية) أنت خير ان مقتضى السوق ان يكون قوله فطبيعة بتقدير فسميت قضية طبيعية فالظاهر ترك الفاء كما لا يخفى على العالم بحجوه وأما جعل الشارح طبيعة خبر لمبتدأ على ان الكلام مستأنف فخارج عن مقتضى السياق قال في الغرة قيل أمثال هذه القضايا عامة لان سبب ثبوت هذه الاحكام المذكورة لهذه الطبائع انما هو كليتها وعمومها ورد بان الحكم فيها على الطبائع العامة وبكفي (١٨٨) هذا في كونها طبيعية ولو لوحظ في كل قضية ما هو مبدأ الحل

حق (و) أما السالبة (الجزئية) فهي (لا تنعكس أصلاً) لا الى السلبية ولا الى الجزئية (لجواز عموم الموضوع أو المقدم) في بعض المواد كما في ليس بعض الحيوان بانسان فان الموضوع فيها أعم فلو انعكست لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال لانه صدق الخاص بدون العام هذا بحسب الحكم (وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات)

لانه يصح ان يقال بعض العنقاء ليس بعنقاء يقال ان الموضوع هنا موجود بملاحظة صغرى القياس (قوله لجواز عموم الموضوع) مثل له الشارح (قوله أو المقدم) أي كما في قولنا قد لا يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة فلا يصح عكسها كلية بان يقال ليس ألبنة اذا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ولا جزئية بان يقال قد لا يكون اذا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة وذلك لانه لا يلزم ثبوت الخاص بدون العام وهو محال (قوله فلو انعكست) بان قيل لا شيء من الانسان بحيوان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله صدق الخاص) أي وجد (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف في بيان العكس من قوله والموجبة انما تنعكس الى هنا انما هو بيان لعكس الحكم أي السلبية والجزئية (قوله فمن الموجبات) أي الموجبة

معتبرة في ضمن الخصوصات بخلاف الطبيعية فانها ليست معتبرة لاني ذاتها ولا في ضمن الخصوصات أي لان الحكم فيها على الافراد لا على الطبائع وأيضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام السلبية فتقع كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع وهنا بحث سنح بالبال وهوان المصنف صرح في المطول بان ال الداخلية على المعارف للحقيقة وحينئذ فيلزم ان تكون القضايا التي اشتملت على التعريف من قبيل الطبيعية بناء على ان المعرف محمول على المعرف كما اقتضاه تعريف المصنف للمعرف وان أنكره السيد على مامر ويؤيد انكاره ما ذكره هنا لكن على كلامه تعريف الحقائق بحث عنها بتصور مفهومها وحينئذ فليأمل في قوله والمقصود من العلوم معرفة أحوال الخ وأي فرق بين بحث القول الشارح وبحث القضايا وما يشكل أيضاً ما صرح به المصنف وغيره من ان موضوع كل قضية اشتملت على التقسيم نحو العلم إما تصور أو تصديق والفعل إما ثلاثي أو رباعي المفهوم والاشكال بهذا أقوى من الاول لا يمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بان الطبيعية لا تستعمل في مسائل العلوم والتعاريف من المبادي (قوله افراد الحقيقة) تبع في التعبير بصيغة الجمع المصنف حيث قال كمية افراده والاولى فردة اذ لم يبين في بعض الانسان زيد كمية الافراد وما ذكر من ان الطبيعية ما حكم فيها على نفس

فيها وسميت باعتباره لم تنحصر القضايا في عدد (قوله) ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة في العلوم قال السيد وذلك لان الموجودات المتأصلة هي الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة فان قلت الشخصية أيضاً غير معتبرة في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي

المفهوم السكلي والمقصورة والمهمة ما حكم فيه على الفرد هو المشهور في كتب المتأخرين ونقل الدواني عن الشيخ ان المهمة ما حكم فيها على المفهوم من حيث هو هو من غير زيادة وحقق ان المقصورة ما حكم فيها على الطبيعة من حيث الانطباق على الفرد كله أو بعضه والطبيعية ما حكم فيها على الطبيعة المأخوذة بقيد الوحدة الذهنية حتى لا تقبل التخصيص والتعميم كيف ولا يمكن الحكم الا على المعلوم وليس المعلوم في هذه القضايا الا المفهوم السكلي وليس الفرد معلوماً وما يقال ان الفرد معلوم بوجه كلي لا معنى له الا ان الفرد معلوم على وجه ينطبق على الفرد ولا يخفى ان الموافق للعرف واللغة هو الحكم على الفرد فيما عدا الطبيعية لا على الطبيعة من حيث الانطباق وحصر المعلومات في السكلي ممنوع (قوله أي فالتقضية محصورة) فيه ما علمت (قوله وما به البيان) لم يقل والسور هو اللفظ الدال على كمية الافراد لانه يكون من جنس اللفظ وغيره كالشركة في سياق النفي في سور السلبية واعلم ان من حق السور ان يرد على الموضوع لان المراد منه الافراد فيحتمل الحكم على كلها أو بعضها بخلاف المحمول لان المراد به المفهوم ولا تعدد فيه فاذا ورد السور على المحمول فقد انحرف عن الواجب وتسمى القضية حينئذ منحرفة وأقسامها أربعة لان المحمول إما جزئي أو كلي والموضوع كذلك والكلام عليها وعلى شرط صدقها يطلب من المطولات (قوله كللفظ السكلي) أي الافراي الذي يراد به كل (١٨٩) واحد واحداً الذي يراد به المجموع

أي الضرورية والدائمة (والعامتان) أي المشروطة والعرفية (حينية مطلقة) الضرورية والمشرورة العامة والوقية المطلقة والمنشئة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة الموجبات (قوله أي الضرورية) أي المطلقة وقوله والدائمة أي المطلقة (قوله أي المشروطة الخ) أي المشروطة العامة والعرفية العامة (قوله حينية مطلقة) (وجه) انعكاس الدائميتين الى الحينية المطلقة ان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت لذات الموضوع إما ضرورة أو دائماً ووصف الموضوع ثابت لذات الموضوع في الجملة فيتلاقيان على ذات واحدة لكن لا يلزم ان يكون دائماً اذ قد يكون وصف الموضوع غير دائم وكذا يقال في وجه انعكاس العامتين الى الحينية المطلقة تأمل وانما انعكست حينية مطلقة لان الدوام كلي بالنسبة الى الاطلاق وايضاً هذه تقتضي استغراق سائر الاوقات والحين جزئي بالنسبة اليه وقوله حينية مطلقة قال الحفيد أما بيان الانعكاس الى الحينية فانه اذا صدق الخ عبارة الشارح ثم قال وأما بيان عدم الانعكاس الى الزائد فلان الاخص من تلك القضايا الضرورية وهي لا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية العامة لجواز انشكاك وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع والمنحصر القضايا المعتبرة أو هي موجبة كلية والمعتبر من الموجبة قسم منها أي ما كان الحكم على كل واحد واحد ويمكن ان يدقق النظر ويقال ان السكلي بهذا المعنى بعض الافراد فهي موجبة جزئية غير مشهورة وذلك لان الانسان مثلاً كما يصدق على كل فرد يصدق على مجموع الافراد من حيث المجموع فالجميع فرد غير اجزائه وكل جزء فرد آخر فالحكم على بعض الافراد فتكون جزئية الا ان المشهورة ما كانت مسورة أو كان الحكم على بعض لم يكن مركباً من كل واحد وأشار بالكاف الى عدم انحصار السور فيما ذكر فان كل ما يفهم منه في لغة السلبية أو البعضية بحسب الحكم فهو سور كلام الاستغراق والشركة في سياق النفي وجميعاً وطراً ولفظ اثنان وثلاثة ولأم العهد الخارجي قال الشيخ ان كان اللام تفيد العموم والتثوين التشكيك والافراد فلا مهمة في لغة العرب وقد جعل أرباب العربية لفظ كل المقدم على النفي مفيداً للسلب الكلي مثل كله لم أصنع فشكل ليس أيضاً سوراً له واعلم ان لاشي ولا واحداً انما يكون للسلب السكلي اذا كان بالنصب فانه يصير حينئذ كلمة لالنفي الجنس فيكون نصاً في الاستغراق وأما اذا كان بالرفع فستعلم حكمهما وان ليس كل يحتمل السلب السكلي بان يكون المقصود سلب المحمول عن كل فرد كما في قوله تعالى والله لا يحب كل مختار فخور ويحتمل رفع الايجاب السكلي بان تعتبر قضية موجبة كلية أولاً ثم يرجع النفي الى ذلك الايجاب فينبغي ان يقال يتعين المراد في المقامات بالقرائن لكن اذا لم يكن قرينة معينة حمل على السلب الجزئي أخذنا باليقين وتركنا للمحتمل وان ليس بعض يحتمل السلب

من حيث هو مجموع وهو السكل الجموعي فلم يعتبر في القضية المقصورة فان قيل يلزم بطلان حصر القضايا في الخصوصية والمقصورة والطبيعية والمهمة لخروج هذه القضية التي موضوعها كلي والحكم على مجموع افراده من حيث هو مجموع قلت هذه القضية غير معتبرة في العلوم والقياسات على ما يفهم من شرح المطالع

الجزئي وغيره أيضاً فإنه ان كان البعض مضافاً إضافة العهد الى فرد بعينه فيكون معيماً مشخصاً فالقضية مخصوصة وان كان نكره في سياق النفي فيحتمل السلب الجزئي بان يرجع النفي الى قيد الوحدة والبعضية ويحتمل السلب الكلي بان يرجع الى جنس البعض مطلقاً لكن الاحتمال الثاني أشيع فلا يظهر جملة سور السلب الجزئي وان بعض ليس في حكم ليس بعض على الاطلاق قال ذلك كله شيخ الاسلام قال وما ذكرنا وان خالف في الجملة لسكلام القوم لسكنه موافق لقواعد العربية وقد علم منه الفرق بين ليس كل وليس بعض وبعض ليس فتدبر ولا تغفل (قوله لا كلا ولا بعضاً) أي لا كلا افرادياً فيصدق كلامه بما اذا لم تبين كمية الفرد أو بينت لكن بالكل المجموعي أو بنى الكل والبعض على وجه لا تستفاد منه الكلية والبعضية بل يحتملها البيان نحو عندي عشرون رجلاً فإنه لم يبين بذكر عشرين ان القصد الى كل فرد أو بعضه لاحتمال ان يكون جميع الافراد عشرين وهذا يتبين ان قول المصنف كلا أو بعضاً تقييد لا مجرد تفصيل وان تعريف المهمة لم يمنع دخول كل الرجال يرفع هذا الحرج مع انها ليست بمهمة لانها ليست في قوة الجزئية لعدم صدق بعض الرجال يرفعه لكن هذا مبني على ان يكون الموضوع مادخل عليه الكل المجموعي ولأن عشرين لانها يشاركون السور في ان افترض منهما احاطة افراد الشيء وان كان الموضوع نفس (١٩٠) الكل المجموعي فان قيل اذا قلنا جميع افراد الانسان كذا بان جعل الجميع

لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع

ما دام وصف المحمول فإنه يصدق كل ضاحك انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك ما دام انساناً بل في بعض أوقات كونه انساناً ولا شك ان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم (قوله لانه اذا صدق كل ج ب الخ) هذا دليل لكون تلك البسائط الاربعة منعكس الى حينية مطلقة (بيان) ذلك بالمواد ان تقول في الضرورية المطلقة لانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة وجب أن يصدق بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان والا لصدق نقيضه سالبة كلية عرفية عامة وهي لا شيء من الحيوان بانسان دائماً ما دام حيواناً وتضم ذلك النقيض الى الاصل هكذا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الحيوان بانسان دائماً ما دام حيواناً ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ناشيء من نقيض العكس فالعكس حق وكذا يقال في الدائمة المطلقة الا انك تبدل الضرورة بالدوام فتقول بدل بالضرورة دائماً وتقول في المشروطة العامة اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً بالضرورة وجب ان يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه سالبة كلية عرفية عامة وهي

موضوعاً لا سوراً فن أي قضية أحيب بأنها مهمة لان الحكم على فرد مفهوم كلي في حد ذاته وان لم يجز تعدد افراد في نفس الامر كما اذا قلنا الواجب قديم فتأمل فلا انتقاض لان القضية مهمة لاحالة فلا تقييد في قوله كلا أو بعضاً ولفظ عشرين (أي على وتلازم الجزئية) أي على ما ذهب اليه المتأخرون وأما على ما نقل عن الشيخ

فالمهمة لا تستلزم صدق الجزئية لا مكان صدقها بصدق الطبيعية والجزئية لا تستلزم صدق المهمة لصدق بعض الضاحك كاتب أي مع كذب الضاحك كاتب بمعنى الحكم على الطبيعية من حيث هو هو اذ الضاحك من حيث هو هو بعينه لا يتجمع التشخيص حتى يصدق الحكم عليه بالضاحك وأورد على دعوى التلازم القضية التي موضوعها الكلي ينحصر في فرد فان صدق المهمة فيها لا يستلزم صدق الجزئية بل تكذب الجزئية لعدم تعدد الفرد الذي يقتضيه السور وهذا تكذب المتعرفة الموجبة التي موضوعها الشخص المسور نحو كل زيد أو بعضه انسان وفائدة بيان تلازمها التنبيه على ان المهمة في حكم الجزئية حتى يظهر توجيه حصرهم ضروب الاشكال فيما ذكره ولا يعترض عليه بالقياس المؤلف من المهمة ولتعرف حكم انتاج المهمة من بيانهم وكذا سائر أحكام الفن حيث اقتصرنا في بيانها على المحصورات الاربع (قوله واعلم ان الموجبة المحلية تستدعي وجود الموضوع) أي صدقها والا فالموجبة تتعقل من الموضوع العدوم ثم المراد انها تقتضي وجود الموضوع في وقت ثبوت الحكم وحال ثبوت المحمول له واتحاده معه في ظرف ذلك الثبوت ان ذهنا فذهنا الى غير ذلك مما سيأتي وكلامه شامل للذهنية وفيه ما سترهه وأما الوجود حال الحكم فشارك بينها وبين السالبة كما سيأتي وانما اقتضت الموجبة الوجود الاول لان وجود شيء لشيء فرع وجود المتيقن له ضرورة ان مالا وجود له أصلاً لا يثبت له شيء أصلاً فان ما ليس موجوداً ليس شيئاً من الاشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه سواء كان المتيقن وجودياً أو عديمياً فان ثبوت اللا كتابة

لزيد فرع وجوده كما ان ثبوت الكتابة كذلك وبهذا تفارق المعدولة السالبة والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لانه رفع الايجاب وكما ان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول (تنبيهان) الاول استدعاء الايجاب وجود الموضوع انما يتم اذا لم تكن الموجبة الممكنة قضية لظهور ان الممكنة الموجبة لا تستدعي وجود الموضوع ولا تقديره اذ امكان المحمول لا يستدعي الا امكان الموضوع فاعرفه (الثاني) قال الامام في الملخص وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة المحمول لان عدم المحمول الوجودي كاللا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم أولاً يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطاً فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لا امتناع خلو الموضوع عن النقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وبتقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يحتاج الايجاب الحاصل الى وجود الموضوع فلا يوجب المعدول بالطريق الاولى وجوابه انا لا نسلم انه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان نقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها كذا في المطالع وفي قوله لا امتناع خلو الموضوع (١٩١) عن النقيضين نظر لان خلو الشيء عن

أي بالضرورة أو دائماً أو ما دام ج

لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب دائماً ما دام متحرك الاصابع ينتج لاشيء من الكاتبات بكاتب ما دام كاتباً بالضرورة وهو محال ناشيء من نقيض العكس فالعكس حق وكذا يقال في العرفية العامة الا انك تبدل الضرورة بالدوام بان تقول دائماً وبهذا التقرير يظهر لك ما في الشرح من حذفه بعض الجهات لو كنت ذا تنبيه (قوله كل ج ب الخ) ظاهر مما ذكرنا ان (ج ب) في دليل عكس الدائمتين عبارة عن انسان حيوان وفي دليل عكس العامتين عبارة عن كاتب متحرك الاصابع أي (فج) عبارة عن كاتب (وب) عبارة عن متحرك الاصابع وانما مثلوا بالحروف دون المواد لوجهين الاول الاختصار والثاني دفع توهم الاختصار على مادة (قوله أي الضرورة الخ) تفسير للجهات الاربع وقوله أي الضرورة أي ان اردت الضرورية المطلقة أو دائماً ان اردت الدائمة المطلقة (قوله او ما دام ج) أي بالضرورة ما دام (ج) ان اردت المشروطة العامة ودائماً ما دام (ج) ان اردت العرفية العامة (وبهذا) علم ان الجهة هي الضرورة المقيدة بما دام (ج) دائماً المقيد بما دام (ج) لا ان الجهة في العامين ما دام (ج) كما هو ظاهره

النقيضين انما يكون محالاً اذا كان ذلك الشيء ثابتاً اما اذا كان معدوماً فلا لان المعدوم يجوز خلوه عنها (قوله الحقيقة) بالجر نعت أفراد وقوله الوجود مرفوع بالحقيقة فهو نعت سببي وفي بعض النسخ الموجودة فيه فنكل من الحقيقة والموجودة نعت حقيقي لافراد الموضوع (قوله كقولنا كل ج ب) قال القطب اعلم ان عادة

القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول بب حتى أنهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لفائدتين أحدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب اخصر من كل انسان حيوان وهو ظاهر وثانيهما رفع توهم الانحصار فانهم لو وضعوا للسكينة مثلاً قولنا كل انسان حيوان وأجروا عليه الاحكام أمكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات السكينة الاخر فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد تنبهاً على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض (قوله على معنى ان ما يصدق الخ) اعلم انه لا بد في هذا المقام من تمهيد مقدمة هي ان محصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول فهناك ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد بج أفرادها مطلقاً بل الجزئيات الشخصية ان كان نوعاً أو فصل نوعاً أو خاصة والجزئيات الشخصية فالنوعية ان كان جنساً أو فصل جنس أو خاصته أو عرضاً عاماً لان هذا هو المفهوم بحسب العرف واللغة وأما اتصاف الذات بالعنوان فبالامكان عند الفارابي المقابل للامتناع لا بمعنى القوة المقابل للفعل حتى لا يكذب كل انسان حيوان بالضرورة والنطفة مما يمكن ان تكون انساناً وليست حيواناً بالضرورة اذ النطفة لا يمكن صدق الانسان عليها أصلاً وبالفعل عند الشيخ لا بحسب الخارج بل بان يفرضه العقل بالفعل فاذا قيل كل ابيض كذا دخل فيه الزنجي مطلقاً عند الفارابي

وبشرط ان يفرضه العقل أبيض بالفعل عند الشيخ قال شيخ الاسلام لا يخفى ان المتعارف في العرف اتصاف الذات بالعنوان بالفعل في نفس الامر لا بحسب الخارج سيما اذا كان الموضوع مشتقاً وأما اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول فيكون بمجتهات ستأتي في بحث الموجهات هذا كلام اجمالي يفصله شروح الشمسية والخواشي ثم اعلم انه قد حقق القوم في بحث المحصورات انه اذا قيل كل ج ب يتعين ان يراد ب ج الما صدق وبب المفهوم وينبوا وجه ذلك قال السيد معترضاً عليهم في ادخال كل في مقام البيان ومحققاً لذلك الوجه باحسن البرهان قد تبين مما سبق ان لفظة كل سور بين كمية الافراد فاذا قيل كل ج علم ان المراد ماصدق عليه مفهوم ج من أفراد لا مفهوم ج والا كانت لفظة كل زائدة لا فائدة فيها الا ان يراد بها معنى الكلي فعنى كل ج كلي هو ج وهو مستبعد جداً فالاولى ان يقال اذا قلنا ج ب فلا نعني به ان مفهوم ج مفهوم ب والا لم يكن هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نعني به أيضاً ان مفهوم ج يصدق عليه مفهوم ب والا لكانت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نعني به ان ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب واذا قرن ج بلفظة كل كان المعنى كل ماصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب ثم قال بعد ذلك قد عرفت ان كل كلي له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فكل واحد من ج ب له مفهوم وما صدق عليه فيتصور هناك معان أربعة (١٩٣) الاول ان مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلانه الثاني ان ماصدق عليه ج

وجب ان يصدق بعض ج ب حين هو ب والا فلا شيء من ج ب ج ما دام ب وتضمنها الى الاصل هكذا كل ج ب باحدى الجهات المذكورة ولا شيء من ج ب ج ما دام ب ينتج لا شيء من ج ج بالضرورة أو دائماً أو مادام ج وهو محال ناشئ عن تقيض العكس فالعكس حق (و) تنعكس

(قوله وجب ان يصدق بعض ج ب) حين الخ (حذف من هذه جهتها اي الاطلاق المقيد بالحين المذكور فكان الاولى ان يقول وجب ان يصدق بعض ج ب) بالاطلاق حين هو (ب) (قوله والا فلا الخ) اي والا يجب صدق بعض ج ب) الخ لصدق تقيضه وهو سالبة كلية عرفية عامة قائلة لا شيء من (ب) الخ وقد حذف الشارح جهتها وهي دائماً فكان عليه ان يقول فلا شيء من (ب ج) دائماً مادام (ب) (قوله الى الاصل) وهو كل (ج ب) (قوله هكذا كل (ج ب) باحدى الخ) انما جعل الموجبة الكلية صغرى والسالبة الكلية كبرى لانه من الشكل الاول وهو يشترط فيه ان تكون صغرى موجبة وكبرى كلية فتدبر (قوله ولا شيء من) (ب ج) حذف منه الجهة وهو دائماً (قوله او مادام) (ج) فيه ماسبق فلا تغفل (قوله وهو) اي ما ذكر من النتيجة محال اي لان فيه سلب الشيء عن نفسه (قوله وتنعكس الخاصتان الخ) هذا شروع في عكس المركبات والاربعة ضروريا فتعصر القضايا

في الضرورية فان قلت على تقدير ارادة الافراد منهما ما ينبغي ان لا يكون في القضية حمل بحسب المعنى لا اتحاد المشروطة المحمول والموضوع حينئذ في الحقيقة قلت هما وان اتحد في الحقيقة لكن اختلفا من جهة ان الافراد اعتبرت في جانب الموضوع من حيث انها يصدق عليها ج وفي المحمول من حيث انها يصدق عليها ب وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كاف في صحة الحمل بحسب المعنى وأما اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بلفظين فغير ملتفت اليه الرابع ان مفهوم ج ماصدق عليه ب وهو أيضاً ليس من القضايا المعتمدة لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعية والخاص ان المعنى في جانب الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم هذا في القضايا المعتمدة في العلوم اذ المقصود منها كما عرفت اجراء الاحكام على الذوات المتأصلة في الوجود باحوالها والذوات المتأصلة هي الافراد وأحوالها هي المفاهيم انتهى بخلاف يسير (قوله فهو ب في الخارج) أي ثابت له مفهوم ب في الخارج على ما عرفت والمراد بالخارج الخارج عن المشاعر وقوي الادراك قالوا ولا فرق في ثبوت المحمول للموضوع بين اتصاف ذات الموضوع بوصفه حال الحكم أي ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه أو بعده أو قبله حتى يصدق كل نائم مستيقظ وان لم يمكن اتصافه بالنائم حال ثبوت اليقظة له لكن قال شيخ الاسلام لا يخفى انه اذا كان المحمول فعلاً أو مشتقاً أو مصدرأ يجب ان تكون الذات متصفاً بالعنوان حين ثبوت المحمول بحسب قواعد اللغة فكل

نائم مستيقظ لا يصح بحسب حقيقة اللغة تأمل وانما فسرنا الحكم بثبوت المحمول الخ اشارة الى انه ليس المراد به حكم العقل بالثبوت أو الاستفاء لان هذا الكلام انما هو لدفع توهم من ظن ان الذات يجب اتصافه بوصف الموضوع حال اتصافه بالمحمول وهو الذي يسميه القوم حال اعتبار الحكم والا ففي حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج فضلاً عن اتصافه بالعنوان لصدق قولنا زيد موجود أمس أو غدا (قوله بل يكون على الافراد المقدرة الوجود) الظاهر ان مراده بالمقدرة الممكنة كما عبر في الشمسية ويدل على ذلك قوله الآتي لعدم امكان (١٩٣) التقدير فانه تعليل لنفي كونها مقدرة

المشروطة والعرفية (الخاصتان حينية) مطلقة (لا دائمة) لانه اذا صدق

المتقدمة في البسائط وبقي منها اربعة وهي الوقتية المطلقة والمتشعبة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة وسيأتي الكلام منه على بعضها (قوله المشروطة) هي من الضروريات (قوله والعرفية) هي من الدوائيم (قوله حينية مطلقة لا دائمة) وهي ما حكم فيها بفعالية النسبة في بعض اوقات الوصف وقيد ذلك بالادوام الذات فهي مركبة من مطلقة حينية ومطلقة عامة أحدهما موجبة والاخرى سالبة (قوله حينية مطلقة لا دائمة) لم تقدم هذه القضية الموجهة في الموجهات (قوله لانه اذا صدق الخ) وبيان ذلك بالمواد في دليل عكس المشروطة الخاصة ان تقول لانه اذا صدق بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حيث هو متحرك الاصابع لا دائماً أما صدق الحينية المطلقة اعني قولنا كل بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الاصابع فلكونها لازمة للمشروطة العامة ولازم العام لازم الخاص وأما صدق لا دائماً أعني المفهوم منه اللازم له وهو بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق فلانه لو كذب لصدق تقيضه موجبة كلية مطلقة دائمة كل متحرك الاصابع كاتب دائماً فتضم ذلك التقيض الى الجزء الاول من الاصل وهو بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً يجعل ذلك التقيض صغرى والجزء الاول من الاصل كبرى بان تقول هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً بالضرورة ينتج من الشكل الاول كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم تضم ذلك التقيض الى الجزء الثاني من الاصل أي الى ما يفهم منه ويلزمه وهو لا شيء من السكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق يجعل التقيض صغرى والجزء الثاني من الاصل كبرى بان تقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولا شيء من السكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق ينتج لا شيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالاطلاق وهذه النتيجة منافية للنتيجة الاولى ويلزم من ذلك ان متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع لا متحرك الاصابع وهو محال ناشئ من تقيض الجزء الثاني من العكس فيكون الجزء الثاني من العكس صدقاً وكذا يقال في دليل عكس العرفية الخاصة الا انك تبدل الضرورة بالدوام فتقول بدل قولنا بالضرورة دائماً فتأمل

(٢٥ م — حواشي الخيصي)

ان يصدق عليه ج في نفس الامر وفرضه العقل كذلك لاجابة الى هذا القيد واذا علمت ذلك عرفت ان موضوع الحقيقة وان كان أشمل من الخارجية الا انها لا تشمل جميع افراد الموضوع فان الافراد الخارجية محققة أو مقدرة بعض الافراد اذ من الافراد ما ليس موجوداً في الخارج لا تحقيقاً ولا تقديراً ومنها قضايا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج كقولنا كل كرة كذا فان الحكم فيها على الموضوع سواء كان موجوداً في الخارج أو لم يكن موجوداً حتى ان هذا الحكم يشمل الكرة التي هي أعظم من فلك الافلاك وانه لا يكفي في الشمول ان يقال افراد الموضوع كيفما كانت يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت ج فتدبر ولذلك فسر بعضهم الحقيقة بقوله كل

في الخارج فانه يقتضي ان يعتبر في الحقيقة ان يكون افراد موضوعها ممكنة التقدير في الخارج وقيد الافراد بالممكنة لئلا يلزم امتناع صدق الكلية ايجاباً باعتبار فرض فرد مقيد بتقيض المحمول وسلباً باعتبار فرض فرد مقيد بعين المحمول مثلاً اذا قلنا كل ج ب فالجسيم الذي ليس ب وان كان متمتعاً لا يصح حمل الباء عليه ايجاباً فلا تصدق الكلية واذا قلنا لاشيء من ج ب فالجسيم الذي هو ب وان كان متمتعاً فهو بحيث لا يصح سلب الباء عنه فلا تصدق الكلية لكن بعد التقييد بالامكان لا يرد ذلك لجواز ان يكون ذلك من الافراد المتمتعة قال المصنف ولقائل ان يقول بعد ما أريد ما أمكن

الحقيقية والخارجية أم يصح على مذهب من يعتبر للقضية مفهوماً واحداً منطبقاً على جميع المرادقات الظاهر انه مختص بالحقيقية والخارجية المعترتين في العلوم اذ الذهنيات محمولاتها منافية للوجود لا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق ولا تقتصر الى وجود الموضوع حال ثبوت الحكم بل لا يصح وجوده في تلك الحال كما في قولنا شريك الباري ممتنع واجتماع النقيضين محال والقول بانها سوالب في المعنى ممنوع اذ الحكم انما هو بوقوع النسبة بقي هنا شيء وهو ان المتأخرين اعتبروا قضية سالبة المحمول وحكموا (١٩٦) بان صدق موجبيتها لا تستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينها وبين السالبة

وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائماً وأنه محال (ولا عكس للممكنتين) العامة والخاصة على مذهب الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع أن يكون ثابتاً للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان ان كل ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومن الجائز أن يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل أصلاً فلا يصدق في عكسه بعض ما هو ب بالفعل ج

(قوله مع الاصل) أي مع الجزء الاول من الاصل بجعله كبرى وجعل الجزء الاول من الاصل صغرى بحيث يصير قياساً من الشكل الاول وشرطه الايجاب في صغراه وكون كبراه كمية ولذلك جعل الجزء الاول في المثال المذكور صغرى ونقيض العكس كبرى وانما لم يضم ذلك النقيض للجزء الثاني من الاصل لانه سالب والنقيض سالب وحينئذ فلا يخرج منها قياس من الشكل الاول كما مر (قوله وانه محال) بكسر الهمزة وانما كان محالاً لان فيه سلب الشيء عن نفسه (قوله الشيخ) أي ابن سينا فانه يشترط الخ مثلاً كل انسان كاتب فعلى مذهب الشيخ المشترط لثبوت وصف الموضوع لافراده بالفعل لا يتناول النطفة فانها لم تثبت لها الانسانية بالفعل وأما على مذهب الفارابي فانه يتناولها لانه يقول أن ثبوت الوصف للموضوع بالامكان والنطفة يمكن أن تثبت لها الانسانية (قوله فعلى هذا) أي فعلى هذا الشرط (قوله مفهوم كل ج ب الخ) أي كما لو فرض أن زيداً لا يركب الا الفرس فتقول كل حمار مركوب زيد بالامكان العام او الخاص فهي صادقة وعكسها بعض مركوب زيد حمار بالامكان أي بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان على مذهب الشيخ كاذب لصدق نقيضه وهو لا شيء من مركوب زيد بحمار أي لا شيء من مركوب زيد بالفعل بحمار وأما على مذهب الفارابي فيصدق العكس بالنظر للامكان (قوله كل ج ب) أي كل حمار مركوب زيد في المثال المذكور بالامكان أي الخاص أو العام (قوله ومن الجائز أن يكون ب) أي مركوب زيد أي مركوبية الحمار بالامكان أي بالقوة لا بالفعل (قوله ومن الجائز ان يكون ب) أي ان يكون وصف (ب) ثابتاً لافراده بالامكان أي القوة (قوله ولا يخرج) أي والحال ان ب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل (قوله فلا يصدق الخ) أي لان مركوبه بالفعل غير الحمار فيكون مفهوم كل ج ب أي كل حمار مركوب زيد (قوله ج) أي حمار بالامكان هذا جهة قوله ثابتاً للموضوع أي لافراده

بحث النسب ان نقيض المتساويين متساويان حيث نقض بالشيء واللاممكن

فانه لا يصدق كل لا شيء لا يمكن عام اذ ليس للشيء فرد حتى يصدق عليه الايجاب وللكلامهم في عكس النقيض حيث أورد عليه ان كل شيء ممكن عام لا يمكن ممكن عام لا شيء اذ ليس للاممكن فرد يصدق عليه الايجاب فقول ان هاتين الموجبتين محمولها سلب لا يعدول والمحمول السلب لا يقتضي وجود الموضوع كالسالبة بخلاف المحمول المعدول وحقق ذلك بان السلب لا يقتضي وجود الموضوع وكل سالبة يقتضي انصاف موضوعه بالسلب فايجاب السلب أيضاً لا يقتضي الوجود وسلب ذلك الايجاب يقتضيه (قوله وقد يجعل حرف السلب الخ) الموافق لاصطلاح الفن ان يقال اداة السلب والظاهر ان

بان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرفع ويحمل ذلك السلب على الموضوع قالوا ومعنى سالبة الطرفين ان شيئاً سلب عنه ج هو شيء سلب عنه ب ومعنى السالبة المحمول ان ج سلب عنه ب وكما ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب وحينئذ يخص قولهم صدق الموجبة يقتضي وجود الموضوع وصدق السالبة لا يقتضيه بغير السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس وأطال الدواني في مخالفة المتأخرين فليراجع وعلى كلامه فلا تخصيص واعلم ان الحامل للمتأخرين على اثبات تلك القضية تصحيح كلام القدماء في

يقال لفظ السلب ليتناول لفظ ليس وغير ولا بد من تخصيص الجزء باحد الطرفين والا ورد على التعريف السالبة المحصلة لان معنى حرف السلب جزءاً من جزئها وهو النسبة فلو قال من طرفي كان أولى هذا واورد ان جزئية حرف السلب من المحمول أو الموضوع مشكلة لان معناها يجب ان يكون مستقلاً ومعنى حرف السلب غير مستقل والمركب من المستقل وغيره غير مستقل الا ان يقال لوحظ في الحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتمل على غيرها ثم قضية كلامه ان ما لم يكن حرف السلب جزءاً منه لا يكون معدلاً وقد صرح المصنف في شرح الشمسية بذلك (١٩٧) فقال وفي تمثيل السالبة المحصلة

بالامكان وأما على مذهب الفارابي فخائر انعكاسهما كنفسهما لانه لم يشترط في وصف الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفي بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب ان كل ما هو ج بالامكان ب بالامكان وتنعكس الى بعض ما هو ب بالامكان ج بالامكان (ومن السوالب تنعكس الدائمات دائماً) لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب فدائماً لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق وهو مع الاصل

(قوله بالامكان) أي القوة (قوله بالامكان) هذا جهة قوله ما هو ب أي مركوب زيد بالامكان أي القوة (قوله كنفسهما) أي فالممكنة العامة تنعكس ممكنة عامة والممكنة الخاصة تنعكس ممكنة خاصة (قوله للموضوع) أي لافراده (قوله اكتفي بالامكان) أي القوة (قوله مفهوم كل ج ب) أي بالامكان فقد حذف جهتها (قوله ومن السوالب تنعكس الدائمات) أي الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة (قوله دائمة) أي دائمة مطلقة وانما لم تنعكس الضرورية كنفسها لانه لا يطرد على مذهب الشيخ لانه يصدق على مذهبه لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة اذا كان زيد لم يركب الحمار أصلاً وعكسها كنفسها لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة وهي كاذبة لصدق نقيضها وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام نعم عكسها دائمة وهي لا شيء من الحمار بمركوب زيد دائماً صادقة (قوله لانه اذا صدق الخ) بيان ذلك بالمواد في الضرورية المطلقة ان تقول اذا صدق بالضرورة لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بالانسان دائماً والا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة عامة وهي بعض الحجر انسان بالاطلاق فنضم ذلك النقيض للاصل بان تجعله صغرى والاصل كبرى بأن تقول بعض الحجر انسان بالاطلاق ولا شيء من الحجر بالانسان بالضرورة ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة وهو محال ناشيء من نقيض العكس فيكون العكس حقاً وكذا يقال في دليل عكس الدائمة المطلقة الا أنك تبدل الضرورية بالدوام فتقول دائماً بدل بالضرورة (قوله بالضرورة) أي ان اردت الضرورية المطلقة (قوله أو دائماً) أي ان أردت الدائمة المطلقة (قوله لا شيء) من (ج ب) ظهر مما قررناه ان (ج) في جميع الدليل عبارة عن انسان مثلاً وان (ب) فيه عبارة عن حجر (قوله والا فبعض الخ) أي والا لصدق نقيضه وهو موجبة جزئية مطلقة عامة وهو بعض (ج ب) بالاطلاق

الطرفين بقولنا لا شيء من المتحرك بساكن اشارة الى ان المراد بعددية الاطراف ههنا ان يكون حرف السلب جزءاً من لفظه لان يكون العدم معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس من العدول في شيء فقل قولنا زيد لا معدوم يكون معدولاً انتهى لكن صرح في شرح المطالع ان المعتبر في العدول هو ان يكون العدم معتبراً في المفهوم حتى ان زيداً أعمى معدولة وانصرف له بعضهم ثم قال وهو الحق وأما تمسك المصنف بالتمثيل فبرد بانه مبني على ان السكون وجودي على ما جرى عليه في بحث المعرف وقضيته ان حرف السلب ان كان جزءاً من المحمول فعدولة المحمول أو من الموضوع فعدولة

الموضوع أو منها فعدولة الطرفين وان المحصلة ما لم يكن حرف السلب جزءاً موضوعاً ولا محمولاً وصرح في شرح المطالع بان القضية محصلة سواء كان حرف النفي جزءاً من الموضوع أو لا وان المعدولة ما كان حرف النفي جزءاً من محمولها (قوله كالموضوع) بان ينسب المحمول الى المفهوم المركب من العدم ويدعن بثبوته له أو سلبه عنه (قوله والمحمول) بان ينسب المفهوم المركب من العدم الى الموضوع ويدعن بثبوته أو سلبه وقضية كلام الشارح تخصيص العدول بالحمولية ويؤيده ان القوم انما أوردوا مباحث العدول والتحصيل في الحمليات لكن سيأتي التنبيه على انه يجري في الشرطيات هذا وقال الدواني ومن اعتبر السالبة المحمولة فينفي ان يقيد ما ذكره في تعريف العدول بقيد يخرج محمولها فان حرف السلب هناك أيضاً جزء من المحمول وان وقع في شرح المطالع ان السلب

خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول معا مع تصريحه بان في السالبة المحمول يعود بعد ساب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع وهل هذا الاتناقض يحتاج في دفعه الى تكلف بان يحمل المحمول في عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب انتهى واعلم ان الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول أما بحسب المعنى فهو ان الحكم في الاولى بانتزاع المحمول عن الموضوع وفي الثانية الحكم بالايقاع أو بثبوت عدم المحمول للموضوع فالسالبة أعم بحسب المادة فان صدقها لا يتوقف على وجود (١٩٨) الموضوع بخلاف الموجبة وان كانت معدولة فان الشيء لم يثبت لا يثبت

له أمر وأما بحسب اللفظ فان كانت العبارة فارسية فالأمر ظاهر وان كانت عربية فعلى تقدير جعل الحركة الاعرابية رابطة فالفرق تخصيص الالفاظ كتخصيص لا كاتب أو غير كاتب بالمعدول وتخصيص ليس كاتباً بالسلب وعلى تقدير ان يجعل كلمة هو رابطة فان كانت القضية ثنائية فلا فرق لفظاً وان كانت ثلاثية فان قدمت على حرف السلب فوجبة لانها تربط ما بعدها بما قبلها وان أخرت فسالبة (قوله كقولنا اللاحي جمد الخ) بقي مثال الموجبة المعدولة الطرفين كقولنا اللاحي لاعلم ومر في بحث النسب ما في ادخال ال على لا من المساحة (قوله ولا شيء الخ) بقي مثال السالبة المعدولة الطرفين كقولنا لاشيء

ينتج بعض ب ليس ب وأنه محال (و) تنعكس المشروطة والعرفية (العامة عرفية عامة) لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من ج ب ما دام ج صدق لاشيء من ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وأنه محال (و) تنعكس (قوله ينتج بعض ب ليس ب) أي لانا نجعل هذا النقيض صغرى لانه موجبة والاصل كبرى لانه كلية والشكل الاول يشترط فيه ايجاب صغراء وكلية كبراه (قوله المشروطة) هي من الضروريات (قوله والعرفية) هي من الدوائم (قوله عرفية عامة) انما لم تنعكس المشروطة العامة كنفسها لانه لا يطرد على مذهب الشيخ لانه يصدق على مذهبه بالضرورة لاشيء من مركوب زيد بجمار ما دام مركوب زيد اذا كان زيد لم يركب الجمار أصلاً وعكسها كنفسها بالضرورة لاشيء من الجمار مركوب زيد ما دام حماراً وهو كاذب لصدق نقيضه وهو بعض الجمار مركوب زيد بالامكان حين هو حماراً نعم عكسها عرفية عامة بان يقال دائماً لاشيء من الجمار مركوب زيد ما دام حماراً صادق (قوله لانه اذا صدق الخ) بيان ذلك بالمواد في المشروطة العامة ان تقول لانه اذا صدق بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صادق دائماً لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً دائماً في البعض أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل إما صدق الجزء الاول من العكس وهو دائماً لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً فلكونه لازماً للمشروطة العامة لما تقدم انها تنعكس عرفية عامة ولازم العام لازم للخاص وأما صدق اللادوام فلانه لو لم يصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لصدق نقيضه سالبة كلية مطلقة دائمة وهي لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً ويعكس ذلك النقيض الى نفسه وهو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائماً وهو مناف للادوام في الاصل الصادق القائل كل كاتب ساكن بالفعل وما نافي الصادق كاذب والكذب نشأ من نقيض عكس الجزء الثاني من الاصل اعني لا دائماً فيكون عكس ذلك الجزء صادقا وهكذا يقال في العرفية الخاصة الا انك تبدل الضرورة بالدوام (قوله بالضرورة) أي ان أردت المشروطة الخاصة (قوله أو دائماً) أي ان أردت العرفية الخاصة (قوله لا دائماً كل ج ب بالفعل) أي في وقت غير وصف الموضوع لاز وصف الموضوع ليس بلازم ان يجتمع مع وصف المحمول فلا دائماً فيه موجبة كلية مطلقة عامة لان المصدر سالبة كلية وهي دائماً لاشيء الخ خذف جهتها

من اللاحي بجما (قوله وقد لا يكون) مثل هذا التركيب يقع كثيراً وهو مشكل لما صرح به في المعنى من ان قد خاصة المشروطة بالفعل المثبت (قوله فالفرضية تسمى محصلة ان كانت الخ) وقد تطلق المحصلة على ما ليست معدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفيها أي وجودها (قوله واعلم نسبة المحمول الخ) ظاهره تخصيص المحلولة بكونها موجبة لانها التي يسمى جزأها بالموضوع والمحمول ويفهم ذلك من ارادهم الموجهات في اثناء الحملات قال مولانا سرخ وليس لذلك كبير وجه اذ نسبة الشرطيات أيضاً متكيفة بكيفية في نفس الامر وتلك الكيفية وجود في العقل ووجود في اللفظ فتخصيص الجهة بالمحلية غير ظاهر (قوله لما ان تكون مكيفة الخ) قال شيخ الاسلام وهذه الكيفيات اذا كانت محقة في الخارج تسمى مادة القضية وعنصرها واللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية

الثابتة في نفس الامر هي هذه أو اعتقاد الذهن بذلك سواء كان حقاً أو باطلاً يسمى جهة القضية فالجهة ان طابقت لما هي مادة له في الواقع فصادقة والا فكاذبة انتهى وقد يقال مدار صدق القضية وكذبها على مطابقة نسبتها للواقع وعدم مطابقتها له لاعلى مطابقة جهتها للمادة وعدم مطابقتها لها والاول لا يستلزم الثاني فان قولنا زيد حيوان بالامكان العام صادق على التقدير الاول دون الثاني الا ان يقال الصدق والكذب باعتبار مطابقة الجهة للمادة وعدم مطابقتها اصطلاح آخر بني عليه الكلام هنا أو يقال ان الجهة في الحقيقة قيد للنسبة المستفادة من القضية الموجهة فاذا (١٩٩) خالف هذا القيد لما هو كيفية النسبة

المشروطة والعرفية (الخاصتان عرفية لا دائمة في البعض) والعرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية أما العرفية العامة فهي الجزء الاول وأما المطلقة العامة الجزئية فهي مفهوم اللادوام في البعض واذا عرفت ذلك فنقول الخاصتان ينعكسان الى العرفية العامة المقيدة باللادوام في البعض لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من ج ب ما دام ج لادائماً صادق لاشيء من ج ب ما دام ب لا دائماً في البعض

(قوله عرفية لا دائمة في البعض) هذه الجهة لم تتقدم في الموجهات فصل مما تقدم في الموجهات وفي التناقض وما هنا ان الموجهات حد وعشرون موجهة وقوله عرفية لا دائمة في البعض هي ما حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع وقيد ذلك بعدم الدوام الذاتي في البعض (قوله لا دائمة في البعض) أي جزئية مطلقة عامة (قوله مطلقة عامة جزئية) هي مفهوم اللادوام في البعض (قوله لانه اذا صدق الخ) بيان ذلك بالمواد في المشروطة الخاصة ان تقول لانه اذا صدق بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صادق دائماً لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً دائماً في البعض أي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل إما صدق الجزء الاول من العكس وهو دائماً لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً فلكونه لازماً للمشروطة العامة لما تقدم انها تنعكس عرفية عامة ولازم العام لازم للخاص وأما صدق اللادوام فلانه لو لم يصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لصدق نقيضه سالبة كلية مطلقة دائمة وهي لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً ويعكس ذلك النقيض الى نفسه وهو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائماً وهو مناف للادوام في الاصل الصادق القائل كل كاتب ساكن بالفعل وما نافي الصادق كاذب والكذب نشأ من نقيض عكس الجزء الثاني من الاصل اعني لا دائماً فيكون عكس ذلك الجزء صادقا وهكذا يقال في العرفية الخاصة الا انك تبدل الضرورة بالدوام (قوله بالضرورة) أي ان أردت المشروطة الخاصة (قوله أو دائماً) أي ان أردت العرفية الخاصة (قوله لا دائماً كل ج ب بالفعل) أي في وقت غير وصف الموضوع لاز وصف الموضوع ليس بلازم ان يجتمع مع وصف المحمول فلا دائماً فيه موجبة كلية مطلقة عامة لان المصدر سالبة كلية وهي دائماً لاشيء الخ خذف جهتها

يصرح بها ملاحظة ثم يستفاد من كلام الشارح كغيره ان ملاحظة الجهة انما هو في القضية المعقولة لا الملفوظة فتى لم تذكر الجهة في الملفوظة فهي مهمة ولا يقال ان الجهة ملاحظة تدبر (قوله وهي التي يكون معناها إما ايجاب فقط) فيه مساحة لا يخفى اذ ليس الايجاب معنى القضية بل معناها شيء يتحقق الايجاب معه (قوله التي يبحث عن أحكامها الخ) والا فهي غير محصورة في عدد وسأتي في التناقض الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الدائمة (قوله خمسة عشر) لا تخفى ان المعدود هنا مؤنث وهو قضية فكان يجب تجريد خمسة من التاء لانها تجري على خلاف القياس ويجب الحاق التاء لعشرة لانها عند التركيب تجري على القياس وقد يوجه الحاق التاء لخسة هنا بان المعدود محذوف ومحل مخالفة القياس اذا ذكر

كما في المعنى الأول يصير ضروريا بخلاف المعنى الثاني فإنه لا وجه لضرورة الوصف فيه ضروريا (قوله أو بدوامها) مادام الذات فدائه قال الجلال وكما علمت ان لنا ضرورة ذاتية فكندا لنا دوام أزلي هو دوام النسبة أزلا وأبداً مطلقاً لا حال وجود الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورة الازلية والازلي هنا أخص من المطلق أيضاً كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي لا يفارق الإطلاق العام في القضية التي محمولها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية كما مر (قوله وأما الثاني فلان ثبوته قد يكون دائماً الخ) قال الجلال وفيه مامر (٢٠٢) في تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزائل فان الممكن لا يدوم الا

لعلة يجب إما بذاتها أو بواسطة انتهائها الى ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب وجود الممول فالدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الا ان أعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشئاً عن ذات الموضوع أو غيرهما والحاصل انه لو فسرت الضرورة بامتناع الانفكاك الناشئ عن ذات الموضوع صح النسبة المذكورة وان أخذت أعم فلا الا ان يقال هذه النسبة بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضايا مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلسفة فان العقل في بادي النظر يجوز انفكاك الدوام عن الضرورة وليس من وظائف الفن بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي يشير ادخالها في العلوم التي بعده وقد أشار الى ذلك

(قوله واعلم الخ) هنا بمنزلة قوله والحاصل (قوله الشيخ) أي ابن سينا (قوله وسيع الخ) ويزاد عليها الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة (قوله فانها ينعكسان عرفة خاصة) أي تنعكس بالضرورة أو دائماً بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً أي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل دائماً بعض الساكن ليس كاتباً ما دام ساكناً لا دائماً أي بعض الساكن كاتب بالفعل (قوله والبيان) أي الدليل على انعكاس الخ (قوله وذلك) أي الافتراض (قوله كاتب بالغير) أي غير طريق الخالف وغير طريق العكس (والحاصل) ان الادلة التي يستدل بها على العكس ثلاثة دليل الخالف ودليل العكس ودليل الافتراض (فالأول) ان تضم نقيض نقيض العكس الاصل ينتج الحال وما جاء الحال الا من نقيض العكس فيكون نقيض العكس كاذباً والعكس صادقاً وهو المطلوب (والثاني) هو ان تعكس نقيض العكس الى ما يناقض الاصل المفروض الصدق وما ناقض الصادق فهو كاذب واذا كذب عكس النقيض كان النقيض كاذباً لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واذا كان نقيض العكس كاذباً كان العكس صادقاً وهو المطلوب (قوله ومحصله) أي محصل الافتراض (قوله وصفي الموضوع والمحمول) أي مفهومهما (قوله ولندكر هذا البحث) أي عند قول المصنف وبين انعكاس الخاصيتين (وتوضيحه) ان قولنا في الاصل المتقدم وهو بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً نفرض ذلك البعض شيئاً معيناً كزيد ونحمل

الشيخ في بعض مواضع الشفاء انتهى ومثله في شرح شيخ الاسلام لكنه قال في الحواشي ان ذلك لا يجدي نفعا في هذا المقام لان القوم بصدد ان يبينوا نسبة مفهومات القضايا بعضها عن بعض بحسب نفس الامر لا بالنظر الى مجرد مفهوماتها مع قطع النظر عن الواقع كما لا يخفى وفي شرح الفرة للاستاذ الصفوي نعم لو اريد بالضرورة المعنى الثاني أي ما كانت الاستحالة لامر في ذات الموضوع لم يرد السؤال لان الدوام يحتمل ان لا يكون لامر في ذات الموضوع فلا يكون ضرورة بالمعنى المذكور (قوله أو مادام الوصف فعرفية عامة) قال السيد لم يعتبر هنا معنيان على قياس معنى المشروطة لان المحمول اذا كان دائماً لمجموع الذات والوصف كان دائماً للذات في زمان الوصف لان معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى الذات

وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كالمثال المذكور أو لم يكن كما في قولك كل كاتب حيوان انتهى وحاصله ان حال دوام المحمول لذات الموضوع باعتبار الوصف لا يتفاوت نظراً الى أخذ الوصف من تمة المحكوم عليه وأخذه ظرفاً لذلك الدوام بخلاف حال ضرورة المحمول كما ذكره في المشروطة بقي انهم لم يعتبروا في الدوام نظير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة في الضرورة لان الدوام ينافي معناها كما لا يخفى لان الدوام لا يتأق (قوله وانما سميت عرفية لانك الخ) قال شيخ الاسلام وكون هذا المعنى مفهوماً من العرف اما في (٢٠٣) السالبة فعلى الدوام مع الظهور واما

ونحن ثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تضاد ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف وأما بحسب الجهة ويمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس أي لا يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك يتحقق بعدم انعكاسها في صورة واحدة فقط ولا يقتضي عدم انعكاسها مطلقاً

﴿ فصل ﴾ عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين

عليه وصف الموضوع وهو كاتب فنقول زيد كاتب ودليل هذه القضية صدق وصف الموضوع على أفرادها ويحمل عليه أيضاً وصف المحمول فتحصل مقدمة ثانية وهي زيد ساكن الاصابع ثم تأتي بمقدمة ثالثة تثبت صدقها بابطال لازم نقيضها فتضمها للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض القائلة زيد ساكن يجعل هذه صغرى وتلك كبرى يحصل قياس من الشكل الثالث وهو يرتدلالول بعكس صغراه هكذا بعض ساكن الاصابع زيد وزيد ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهذه النتيجة عين الجزء الاول من العكس ثم تأخذ مقدمتي الافتراض وتقدم الثانية وتجهأها صغرى يحصل قياس من الشكل الثالث أيضاً هكذا زيد ساكن الاصابع وزيد كاتب وهو يرتدلالول بعكس الصغرى هكذا بعض الساكن زيد وزيد كاتب ينتج بعض الساكن كاتب وهو الجزء الثاني من العكس (قوله ونحن ثبت انعكاسها) بحسب الجهة فيه ان هذا لا يظهر بالنسبة لعكس العرفية الخاصة الى عرفة خاصة فان الجهة فيها واحدة وحينئذ فلا يظهر هذا الجواب (قوله فلا تضاد) أي فلا تنافي بين عكس الخاصيتين المذكورتين الى العرفية الخاصة وبين قول المصنف ان السالبة الجزئية لا تنعكس (قوله ويمكن ان يقال) جواب آخر (قوله وذلك) أي عدم لزوم العكس لها لزوماً كلياً (قوله في صورة واحدة) وهو هنا (قوله ولا يقتضي) أي عدم لزوم انعكاسها في صورة واحدة (قوله عدم انعكاسها مطلقاً) أي في جميع الصور وحينئذ فلا تنافي بين انعكاس الخاصيتين المذكورتين وبين قول المصنف ان السالبة الجزئية لا تنعكس

﴿ مبحث عكس النقيض ﴾

﴿ فصل ﴾

(قوله عكس النقيض) سمي بذلك لانه يؤخذ نقيض كل من الطرفين أولاً ثم يعكس ذلك النقيض وهو أي العكس على قسمين عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وسمى الاول موافقاً لانه

وانما عدوا المطابقة من الموجهات بالجاز وقال الاستاذ الصفوي في شرح الفرة كالجلال سواء كان في أحد الأزمنة أو لا يكون زمان كافي صفات الله تعالى لتحقيقها قبل الزمان قيل وكذا الاحكام الجارية على الزمان مثل الزمان حركة الفلك والالسكان لازمان زمان (قوله لان القضية اذا أطلقت الخ) فيه ان هذا لا يصح كلياً اذ لا يفهم العرف واللغة من مثل قولنا كل انسان حيوان وزيد قائم ويقوم فعليه النسبة (قوله لانها أعم من الوجودية الدائمة الخ) قال الجلال وأما تقييدها بالعموم فلا تنافي من الوجوديتين كما سيأتي وهذه القضية أعم من جميع ما سبق كما لا يخفى ثم نقل ان بعضهم قال انها ليست أعم من المشروطة العامة ونظر فيه بما أطال به وأطاب (قوله أو بعدم ضرورة خلافها) قال شيخ الاسلام والاولى ان يقال انها التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع

في الموجبة فعلى الأغلب اذ الاسناد الى المشتق يشعر بعالية المأخذ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك (قوله في الجملة) سواء كان ضرورياً أولاً دائماً أولاً كذا في شرح شيخ الاسلام وقال وانما كانت المطلقة بهذا المعنى موجهة لان الفعلية بهذا المعنى كيفية زائدة على نفس النسبة المفهومة من القضية مطلقاً اذ هذه النسبة المفهومة أعم من ان تكون بالفعل أو بالامكان انتهى وفيه رد لقول شرح المطالع الحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لابد ان تكون أمراً مغايراً لوقوع النسبة الذي هو الجهة فان الجهة جزء آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم

أو سلبه عنه مع ان مقتضى الحكم ليس ضروريا لكنه لما قصد بيان معنى الامكان اقتصر على ما ذكر انتهى وقال الاستاذ الصفوي في شرح الغرة والشيء اذا لم يكن مخالفه ضروريا فنفسه اما ان يكون ضروريا حينئذ تصدق قضية ضرورية موافقة لمفهوم القضية لا الممكنة الخاصة لان أحد الطرفين ضروري واما ان يكون غير ضروري بل يجوز انتفاؤه فيصدق بممكنة خاصة لعدم ضرورة الطرفين فهذه القضية قد تتحقق مع الضرورية وقد تتحقق مع الممكنة دون الضرورية (قوله وأما المركبات فسبع) أي لانه سقط من البسائط الضرورية (٢٠٤) المطابقة لانها تقبل التقييد لان الضرورة الذاتية تستلزم الضرورة

الوصفية والدوام مطلقا فلا تقبل التقييد بالضرورة ولا بالدوام مطلقا وسقط الدائمة المطابقة لكن عدم تقييدها بالدوام ظاهر دون الضرورة لانه مر ان الشيء قد يكون دائما ولا يكون ضروريا كالسواد للزنجي فما المانع من ان يقال كل زنجي أسود دائما لا بالضرورة وبقي ستة واحدة منها وهي المطلقة العامة تقييد تارة بالضرورة وتارة بالدوام وما بقي بعضه يقيده بالضرورة وبعضه بالدوام فظهر ان المركبات سبعة وليس في قوله وهي بعينها الخ ما يقتضي ان كل بسيطة تقبل التقييد بل ان أصل المركبة بسيطة زيد عليها القيد فاندفع ما يتوهم انه حيث كانت المركبات هي البسائط مع القيد المذكور

بان تجعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني أولا (مع بقاء الصدق والكيف) فقولنا كل ج ب ينعكس ب عكس النقيض الى كل ما ليس ب ليس ج وهذا على رأى المتقدمين (أو جعل) بالرفع عطف على قوله تبديل أى عكس النقيض اما تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون أو جعل (نقيض) الجزء (الثاني أولا) وعين الاول ثانيا (مع مخالفة الكيف) وبقاء الصدق على رأى المتأخرين فقولنا كل ج ب ينعكس عندهم الى لا شيء مما ليس ب ج وقد عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في العكس المستوي فلا نعيده * وأما معنى مخالفة الكيف فهو ان الاصل ان كان موجبا كان العكس سالبا وان كان سالبا فوجبا وعليك بتصحيح المثال لتطلع على حقيقة المقال (وحكم الموجبات ههنا) أى في عكس النقيض (حكم السوالب في العكس المستوي) أي وبالعكس

موافق للاصل في الكيف والسك وسمى الثاني مخالفا لانه مخالف للاصل في الكيف (قوله بان تجعل الخ) تصوير للتبديل (قوله والكيف) أى الايجاب والسلب (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان وقوله الى كل ما ليس ج أى كل ما ليس بحيوان ليس بالسان وهذه القضية موجبة معدولة الطرفين وهذا هو القسم المسمى بعكس النقيض الموافق (قوله أو جعل) او للتقسيم والتوزيع (قوله على ما اختاره المتقدمون) وهو عكس النقيض الموافق وقوله أو جعل الخ هو عكس النقيض المخالف وحاصله أن المصنف عرف كلا من عكس النقيض الموافق والمخالف وان المتقدمين قائلون بالاول والمتأخرين قائلون بالثاني (قوله وعين) عطف على نقيض أى وجعل عين الخ (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله لا شيء مما ليس ب ج) أى لا شيء مما ليس بحيوان انسان فقد حكم بسلب الانسانية عن ما ليس بحيوان فالاصل موجب وبالعكس سالبة (قوله معنى بقاء الصدق والكيف) أى الذى ذكره في عكس النقيض الموافق قوله في العكس الخ متعلق بعرفت (قوله مخالفة الكيف) أى الذى ذكره في عكس النقيض المخالف (قوله على حقيقة المقال) أى ما قلناه لك في عكس النقيض بقسميه (قوله وحكم الموجبات الخ) (حاصله) انه تقدم أن السالبة الكلية تنعكس كنفسها وتقدم أن السالبة الجزئية لا تنعكس فكذلك الموجبة الجزئية هنا لا تنعكس وتقدم ان الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية فكذلك السالبة هنا كلية كانت أو جزئية تنعكس

من جهة الدلالة وان الايجاب صريح والسلب ضمني في الموجبة وبالعكس في السالبة ولم يتعرضوا لذلك (قوله وقد تقييد الممكنة العامة بالضرورة الجانب الموافق أيضاً وتسمى الممكنة الخاصة) قال الاستاذ الصفوي في شرح الغرة اعلم ان مضمون القضية الممكنة عندهم ليس الا مجرد امكان ثبوت المحمول أو نفيه لا ثبوت المحمول في الواقع حقيقة أو نفيه والحكم بانه ممكن بخلاف سائر القضايا فانها تقيض ثبوت المحمول أو نفيه في الواقع وانه باحدى الطرق المذكورة فلا يكون في الممكنة بين الطرفين مع قطع النظر عن الجهة سلب ولا ايجاب ولا حكم بالفعل صرح به في شرح (٢٠٥) المطالع واعترض على ذلك بانها

حتى ان الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية والجزئية لا تنعكس مطلقاً والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية واعلم ان هذا الحكم والذي سيجي بعده انما هو في عكس النقيض على رأى المتقدمين لا المتأخرين وانما لم يذكر عكس النقيض المعبر عند المتأخرين إما لان عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه وإما لان حكم القضايا في عكس النقيض المعبر عند المتأخرين ليس حكمها في المستوى فلو شرع فيه لاحتاج الى تطويل الكلام اذ لا يمكنه الاحالة على العكس المستوي فلهمنا تركه اهتماماً بشأن الاختصار واحترازاً عن التطويل والا كثر (والبيان) في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو (البيان) المذكور في انعكاسها بالعكس المستوي من غير فرق (و) كذا (النقيض) الوارد على انعكاس القضايا ههنا هو (النقيض) الوارد على انعكاسها ثمة فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل تنعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقيض لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلك النقيض وعليك الاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون السكلي

جزئية (قوله حتى ان الخ) راجع لقوله وحكم الموجبات (قوله مطلقاً) أى لا كلية ولا جزئية (قوله والسالبة) أى هنا وهو راجع لقوله وبالعكس (قوله جزئية) كقولنا في لا شيء من الانسان بجبر بعض الا حاجر هو لا انسان (قوله واعلم أن هذا الحكم) أى قوله وحكم الموجبات وقوله والذي سيجي بعده يعنى قوله وبين انعكاس الخاصتين الخ ورد كلام الشارح بان الحكم الاول جار في العكسين الموافق والمخالف (قوله والذي سيجي بعده) وهو أن الخاصتين من الجزئية تنعكسان عرقية خاصة (قوله في عكس النقيض) أى الموافق (قوله وانما لم يذكر) أى وانما لم يبين عكس القضايا بعكس النقيض المعبر الخ وهو اعتذار عن المصنف في عدم البيان المذكور (قوله والبيان) أى والدليل على انعكاس الخ (قوله هو البيان) أى الدليل الخ (قوله هو البيان) أى المتقدم في قول المصنف والبيان في السك ان نقيض العكس مع الاصل ينتج الحال وهذا البيان المسمى بدليل الخلف يأتي هنا أيضاً (قوله وكذا النقيض) أى التخلف في مادة (قوله وكذا النقيض) مثلاً اذا صدق كل (ج ب) صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) والا فبعض ما ليس (ب ج) وتنعكس الى بعض (ج) ليس (ب) وهذا مرادف (قوله فيما) أي بما

اشارة ولم يقل معناه لان المعنى اذا أطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الايجاب مثلاً مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع الايجاب بل لازمه فهو معناه الاتزامي وأما الضرورة فمعناه الصريح الامكان العام لان لضرورة الايجاب مثلاً هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب لكنه استعمل فيه عبارة الاشارة بطريق المشاكلة (قوله موافقي الكمية) هذا بالنسبة الى اللادوام باعتبار الاغلب والا فسيجي في بحث العكس ان الخاصتين السالبتين السكيتين ينعكسان الى عرقية لادائمة في البعض كذا بخط شيخنا الغنيمي وسيجي ما يعرف به انه غير ظاهر فصل في أقسام الشرطية * (قوله صفتان للمطلقة العامة الخ) فيه مساحة لان كلا منهما صفة مطلقة وممكنة بعد صفة

الاولى بعامة والثانية بعامة والوصف لا يتعين لاحتمال الحالية والعامل فيها الاشارة لقوله تعالى وهذا بعلي شيخا (قوله ان حكم فيها بثبوت نسبة) سواء كانت تلك النسبة التي حكم بثبوتها ايجابا أو سلبا كما يعلم مما سيأتي في كلام الشارح (قوله على تقدير أخرى) سواء كانت موجبة كما مثل أو سالبة كقولنا ان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود (قوله أو بينهما) أي النسبة سواء كانت ايجابا أو سلبا (قوله واعلم ان ثبوت نسبة الخ) قال السيد كما ان السلب في الحليات بحسب الحمل لا باعتبار طرفيها عدولا وتحصيلا فرما كان طرفا (٢٠٦) الحلية مشتملين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كذلك

السلب في المتصلات
والمتصلات بحسب الاتصال
ونوعيه أعني لزوم
والاتفاق وبحسب سلب
الانفصال ونوعيه أعني
العناد والاتفاق ولا اعتبار
باطراف الشرطيات في سلبها
وايجابها بل الاقسام الاربعة
أعني كون الطرفين موجبين
وسالين وكون المقدم
موجبة والثاني سالبة
وبالعكس قد يوجد في
الموجبات والسوالب في
المتصلات والمتصلات انتهى
وقال الاستاذ الصفوي في
شرح الفرة بعد ان قال لكن
استدل عليه الشارح بأنه ان
حكم بلزوم السلب فهي موجبة
لزومية سالبة الثاني وأقول
فيه بحث فيجوز ان يعتبر
لزوم السلب سالبة كما أنهم
اعتبروا ضرورة السلب سالبة
لأنه لا يلزم اذا أريد بلزوم
السلب اتصال السلب للعلاقة

لكن لا تغفل عما ذكرنا من ان حكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس (وبين انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية) ههنا (و) من (السالبة الجزئية) أي في العكس المستوي (الى العرفية الخاصة) بيان آخر غير البيان المذكور في العكس المستوي وحاصل المعنى انه قد بين انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية هنا أي في عكس النقيض وانعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية ثمة أي في العكس المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسها غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس المستوي وهو الخلف بل البيان هنا هو الافتراض الذي ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئا ولتبيين ذلك في العكس المستوي أولا ثم في عكس النقيض ثانيا فنقول اذا صدق (قوله لكن لا تغفل عما ذكرنا) (ان قلت) هذا هو القانون السكلي فلا معنى للاستدراك بالشيء على نفسه (قلت) ليس مراده بالقانون السكلي هذا بل مراده به ما أشار اليه بقوله والبيان والبيان والنقض النقض كما أشار الى ذلك القانون بقوله فكل قضية تنعكس في العكس المستوي انتهى تقرير (قوله وبين انعكاس الخ) أي أنهم بينوا انعكاسها الى ما ذكر بيان آخر (قوله الخاصيتين) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (قوله من الموجبة الجزئية) بيان للخاصيتين مشوب بالتبعض وال في الموجبة للجنس (قوله هنا) ظرف للموجبة الجزئية أو انه ظرف لبيان وكذا يقال في ثمة (قوله الى العرفية الخ) متعلق بانعكاس (قوله بيان آخر) متعلق بين أي بين دليل آخر غير دليل الخلف وهو دليل الافتراض (وحاصله) أنهم بينوا هنا انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية الى العرفية الخاصة بدليل آخر غير دليل الخلف وهو الافتراض وكذلك بينوا في العكس المستوي انعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة بدليل آخر غير الخلف وهو الافتراض (قوله البيان المذكور في العكس) وهو دليل الخلف وقوله وقد بين قد لا تحقيق (قوله ثمة) أي هناك (قوله لكن البيان في انعكاسها) أي لكن البيان الذي ذكره في انعكاسها للعرفية (قوله بل البيان هنا) أي الذي ذكره هنا هو الافتراض أي مع دليل العكس لان دليل الافتراض لا ينفرد عنه (قوله فنقول اذا صدق بالضرورة) ليس بعض الكتاب ساكن الاصابع ما دام كاتب لا دائما صدق دائما ليس بعض ساكن الاصابع كاتباً ما دام ساكناً لا دائما لانا نفرض الموضوع وهو بعض الكتاب زيد وحينئذ فزيد كاتب لانا فرضنا ان بعض الكتاب زيد وزيد ساكن بحكم اللادوام في الاصل لان مفهوم اللادوام في

وأما اذا أريد به ما مر من ان سلب الاتصال للعلاقة فلا يضر توجيهه أصلا لان الحكم بسلب الاتصال لا يثبت بالضرورة ضرورة لا موجبة ضرورة سالبة المحمول فليتأمل (قوله فالحكم بنفيها يكون الخ) أي الحكم بنفي نسبة على تقدير أخرى وغرضه من هذا دفع ما يتوهم من كلام المصنف من ان مثل ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا سالبة وهذا على النسخة التي شرح عليها أعني بنفيها بضمير المؤنث العائد للنسبة اما على النسخة التي شرح عليها شيخ الاسلام أعني بنفيها بضمير المذكر العائد على الثبوت على تقدير أخرى فظاهر ان مثل ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ليست سالبة بل موجبة لان السالبة هي التي حكم فيها بنفي ذلك الثبوت الذي حكم به في الموجبة وهذا هو سلب الاتصال بعينه ويمكن ان تقرر النسخة التي شرح عليها

الشارح على هذا المعنى أيضا بان يجعل قوله على تقدير أخرى المقدر متعلقا بثبوت مقدراً بين نفي والضمير والتقدير أو بنفي ثبوتها على تقدير أخرى ولعل هذا هو مراد الشارح بقوله فالحكم بنفيها يكون عبارة الخ اذ لا يخفى انه لا يكون عبارة عن ذلك الاعلى هذا الوجه كما قاله الشهاب السنباطي (قوله الحكم بالاتصال) وسلبه قال الشهاب السنباطي قد يقال في ادخال السالبة في كلام المصنف نظر اذ هو مقتضى لسكونها هي التي حكم فيها بسلب الاتصال للعلاقة أو بمجرّد الاتفاق وهو غير صحيح اذ العلاقة ومجرّد الاتفاق ليسا علتين للحكم بسلب الاتصال وانما العلاقة (٢٠٧) فيه أخذانما يأتي في كلام الشارح عدم

بالضرورة او دائما ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام ب لا دائماً لانا نفرض الموضوع وهو بعض (ج د) فد (ج) وهو ظاهر ود ب بحكم لا دوام الاصل لان مفهوم اللادوام ان بعض (ج ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) فد (ب) بحكم اللادوام وليس (د ج) ما دام (ب)

الاصل ان بعض الكتاب ساكن بالفعل وقد فرضنا ان بعض الكتاب زيد وحينئذ فزيد ساكن بحكم اللادوام في الاصل وحينئذ فصدق على زيد انه كاتب وانه ساكن ولا شك ان زيدا ليس كاتباً ما دام ساكناً دائماً والا لكان زيد كاتباً بالاطلاق حين هو ساكن ويلزم ذلك ان يكون ساكناً بالاطلاق حين هو كاتب وهذا اللازم مناف لصدر الاصل المفروض الصحة وهو ان زيدا ليس ساكناً مادام كاتباً وما نافي الصادق كاذب فيكون ذلك كاذبا فيكون ملزومه كاذبا وحينئذ فيصدق قولنا لا شك انه ليس زيد كاتباً ما دام ساكناً دائماً وحينئذ فتكون الكتابة والسكون الصادقين على زيد متنافيين أي لا يجتمعان فيه واذا صدقت الكتابة والسكون على زيد وتنافياً فيه أي متى كان كاتباً لم يكن ساكناً ومتى كان ساكناً لم يكن كاتباً صدق قولنا في العكس دائماً ليس بعض الساكن كاتباً ما دام ساكناً وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق على زيد بكونه ساكناً بحكم اللادوام في الاصل أنه كاتب بفرضنا ان بعض الكتاب زيد صدق قولنا بعض الساكن كاتب بالفعل وهو مفهوم اللادوام في العكس وحينئذ فيصدق العكس مجزئته وكذا يقال في العرفية الخاصة الا انك تبدل الضرورة باللادوام فتأمل (قوله بالضرورة) أي ان أردت المشروطة الخاصة أو دائماً أي ان اردت العرفية الخاصة (قوله ليس بعض ج ب) ظهر مما قررنا ان (ج) في جميع الدليل عبارة عن كاتب مثلاً وان (ب) فيه عبارة عن ساكن الاصابع فلا تغفل (واعلم) ان كاتب في المثال المذكور وصف الموضوع وان ساكن فيه وصف المحمول (قوله لا دائماً) أي بعض (ب ج) بالفعل (قوله لانا نفرض الخ) تعليل لقوله صدق دائماً الخ (قوله الموضوع) أي في الاصل (قوله فد ج) تفريع على الاصل أي اللادوام في الاصل (قوله وقد فرضنا الخ) أي والحال انا قد فرضنا (قوله اللادوام) أي في الاصل (قوله وليس د ج الخ) أي ودائماً ليس (د ج) مادام (ب) فهي قضية عرفية عامة وحذف الشارح جهتها كما ظهر وهذه القضية قضية خارجية

هذا التعريف اذ على قولنا هذا واحد يتنافى هذا كثير وقولنا هذا ينافى هذا سواد اذ حكم في كل منهما بتنافي نسبتين لانا نقول المراد وقضية شرطية منفصلة وهما خارجان عنها (قوله وهي الحقيقية) وهي المركبة من الشيء ونقيضه كقولنا هذا العدد إما زوج وإما لا زوج المساوي لنقيضه لان نقيض كل شيء رفعه وفرد مثلاً في قولهم العدد إما زوج أو فرد ليس رفعاً لزوج بل رفعه لزوج وفرد مساو له ولعل مرادهم ان ذلك ضابط الحقيقية الصادقة فلا يرد ان ذلك الضابط لا يوجد في مثال السالبة الا في لان الانفصال في تلك كاذب ولهذا ساب فتدبر وقس عليه مانعة الجمع والخلو فانه قالوا ضابط مانعة الجمع انها المركبة من الشيء ولاخص من نقيضه ومانعة الخلو المركبة من الشيء والاعم من نقيضه والامثلة في جانب السلب لا يندرج في الضابط

أو أن ذلك ضابط الموجبات العناديات لا الاتفاقيات ولا السواب كما يؤخذ من كلام السيد حيث قال الموجبة الحقيقية العنادية
 أما وجب تركبها من جزأين يتمتع صدقهما وكذبهما معا وجب أن يكون تركبها من قضية ومن نقيضها أو مساوي نقيضها
 والمادة الجمع العنادية لما وجب تركبها من جزأين يتمتع صدقهما فقط وجب تركبها من قضية وما هو أخص من نقيضها
 كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر فإن كل واحد من الشجر والحجر أخص من نقيض الآخر والمادة الخلو لما وجب
 تركبها من جزأين يتمتع كذبها (٢٠٨) فقط وجب أن يكون تركبها من قضية وما هو أعم من نقيضها كقولنا

والا لكان (د ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) ما دام
 (ج) هذا خلف وإذا صدق البا والجيم على (د) وتنافيا فيه أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى
 كان (ب) لم يكن (ج) صدق ليس بعض (ب ج) ما دام (ب) وهو الجزء الأول من العكس
 ولما صدق على (د) أنه (ج) بالفعل صدق بعض (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه
 يريد أن يثبتها ليثبت بها التنافي بين الوصفين أي الكتابة والسكون فيتوصل بذلك إلى صدق الجزء
 الأول من العكس (قوله والا كان د ج الخ) أي والا تصدق هذه القضية الخارجية العرفية العامة
 لصدق نقيضها مطلقة حينية وهو (د ج) بالاطلاق حين هو (ب) فقد حذف الشارح جهتها (قوله
 فيكون ب حين هو ج) هذا لازم للنقيض المذكور وليس عكسا له كما توهم لأن الموضوع فيها واحد
 وليس هناك تبديل أي فيلزم من كون زيد كاتباً بالفعل حين هو ساكن أن يكون ساكناً بالفعل
 حين هو كاتب إذ لا تنافي حينئذ بين السكون والكتابة فقد حذف الشارح من اللازم المذكور
 جهته كما لا يخفى (قوله وقد كان ليس) أي والحال أنه زيد كان بحسب الأصل أي صدره ليس (ب)
 مادام (ج) (قوله هذا خلف) أي ما ذكره من لازم النقيض المذكور خلف أي كذب لأنه نافي صدر
 الأصل الذي هو مفروض الصدق وما نافي الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية
 كاذبا وحينئذ فتصدق القضية المثبتة للتنافي بين الوصفين أي الكتابة والسكون (قوله وإذا
 صدق) أي الساكن أي لا دائما في الأصل (قوله والجيم) أي الكاتب من فرضنا أن بعض
 الكاتب زيد (قوله على د) أي زيد (قوله ولما صدق الخ) أي ولما صدق على زيد أنه كاتب وأنه
 ساكن من الافتراض وحمل وصف الموضوع والحمول عليه وقوله صدق الخ أي الذي هو نتيجة
 القياس الحاصل من ضم مقدمتي الافتراض بعضهما لبعض بحمل المقدمة الحاصلة من حمل وصف
 المحمول صغرى والحاصل من حمل وصف الموضوع كبري فيحصل قياس من الشكل الثالث ويرد
 للأول بعكس الصغرى فينتج الجزء الثاني من العكس كذا فعل في القطب وفي مختصر السنوسي
 والشارح لم يلتفت لذلك اختصاراً (قوله ولما صدق على د) أي زيد أنه (ج) أي لما صدق على
 زيد الصادق عليه أنه ساكن بحكم اللادوام ولو في الأصل (قوله أنه ج) أي كاتب أي صدق عليه
 ما ذكر من فرضنا أن بعض الكاتب زيد

هذا الشيء إما لا شجر أو لا
 حجر فإن كلا منهما أعم
 من نقيض الآخر هذا
 إذا أخذنا بالمعنى الأخص
 وأما إذا اعتبرنا بالمعنى الأعم
 فيصدق كل واحدة منهما
 مما مر ومما تركبت منه
 الحقيقة (قوله والا لكان
 شجراً وحجرأما) أي
 لأن كذبها بوضع نقيض
 كل موضع (قوله ولا
 يكذب) والا لفرق في
 البراءة من مانعة الخلو
 مركبة من جزئين أحدهما
 وجودي وهو السكون
 في البر والآخر عدمي وهو
 عدم الفرق وكذب هذين
 الجزئين بارتقاعهما ورفعهما
 يستلزم وجود نقيضها
 بأن يجعل موضع الجزء
 الوجودي عدمه وموضع
 العدمي وجوده وعدم
 السكون في البحر السكون
 في البر لأن المراد بالبحر

ما يفرق عدمه البر وعدم عدم الفرق والفرق (قوله أن كان التنافي هذا
 لذات الجزئين) ليس المراد بالتنافي ما هو المعتبر في التناقض إذ يجوز أن تحصل الحقيقة من الشيء والمساوي لنقيضه كما مر وهي
 لا تدخل في الذات المعتبر في التناقض كما سيحیی بل المراد أنه إذا لوحظ الجزآن وجد فيهما ما يقتضي التنافي وهو أعم من
 المعنى المعتبر (قوله وكون زيد في البحر) ألا يفرق كذا في النسخ والصواب ولا يفرق بالواو (قوله فيمكن استخراجها من
 هذا المثال) فإنه لو قيل أما أن يكون هذا أسود أو كاتب كانت مانعة الجمع لأنها لا يصدقان ولكن يكذبان لانتفاء الاسود
 والكتابة معا في الواقع ولو قيل أما أن يكون هذا أسود أو لا كاتب كانت مانعة الخلو لأنها لا يكذبان ويصدقان لتحقق

السواد والا لكتابة بحسب الواقع (قوله والاضاع) أي الاحوال (قوله ثابتا) الأولى أن يقدره بين كان وعلى فإنه متعلق
 على الذي هو خبر كان وليس هو متعلق للمقدم كما يؤهم تأخيرها إليه وإنما متعلقه الثانية الذي هو وصفة للمقادير والتقدير أن كان
 ثابتا على جميع التقادير الثابتة للمقدم ولعل ما وقع في النسخ سهو من الناسخ والواقع في نسخة شيخ الاسلام على جميع تقادير المقدم
 الممكنة الاجتماع مع المقدم احتراز عن الاوضاع المتنوعة الاجتماع معه كعدم الحيوانية فان الحيوانية لا تلزم الانسانية على تقدير كونها مع
 عدم الحيوانية وفي ذلك إشارة إلى تقييد الاوضاع فيما تقدم بالاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهو كذلك في الزومية والعنادية
 والام تصدق شرطية كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يلزم معه التالي كعدم التالي كما ذكرنا ولما في الانفصال فلان من
 الاوضاع ما لا يعاند التالي المقدم معه كصدق الطرفين في مثل هذا العدد اما زوج أو فرد فان التالي على تقدير هذا الوضع
 لازم للمقدم لا معاند له فلا يصدق في الاول ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع ولا في الثاني ان التالي معاند للمقدم
 على جميع الاوضاع ويعتبر في الاوضاع في الاتفاقية ان تكون هي الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا الممكنة كاللزومية
 والعنادية كما هو ظاهر وبينه القطب بيانا شافياً (قوله واطلاق لفظة لوان) أي في المتصلة وقوله وأما أي في المنفصلة (قوله
 كقولنا كلما كان الخ) مثال المتصلة المركبة من حليتين لان قولنا (٢٠٩) الشيء انسان حلية وقولنا هو انسان حلية

هذا في انعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوي وأما انعكاسهما من الموجبة
 الجزئية بعكس النقيض فيبانه بالطريق المذكور ان يقال اذا صدق

(قوله هذا) أي ما قررناه من الدليل المذكور في بيان انعكاس الخاصيتين أي المشروطة
 الخاصة والعرفية الخاصة (قوله بعكس النقيض) أي العكس الموافق (قوله بالطريق المذكور)
 أي دليل الافتراض (قوله ان يقال اذا صدق بالضرورة الخ) بيان ذلك بالمواد في
 المشروطة الخاصة ان تقول اذا صدق بالضرورة بعض السكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً
 لا دائماً أي بعض السكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل صدق بعض ما ليس بمتحرك الاصابع
 ليس كاتباً ما دام ليس بمتحرك الاصابع لا دائماً أي بعض ما ليس بمتحرك لا كاتباً
 بالفعل وهو في قوة بعض ما ليس بمتحرك كاتب لاننا نفرض الموضوع وهو بعض السكاتب زيد
 وحينئذ فزيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل بحكم لا دائماً في الأصل لان مفهوم اللادوام
 في الأصل ان بعض السكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل وقد فرضنا ان ذلك البعض زيد
 وحينئذ فزيد ليس بمتحرك الاصابع بحكم اللادوام ولا شك ان زيدا ليس كاتباً ما دام ليس

أخرى وقوله وأما ان
 يكون العدد الخ مثال
 للمنفصلة المركبة من حليتين
 لان قولنا العدد زوج
 حلية وكذا قولنا أو فرد
 لانه بتقدير العدد فرد
 وقس عليه ما يأتي في شرح
 قوله أو منفصلتان الخ فان
 أحد المثالين للمفصلة والآخر

(م ٢٧ - حواشي الخيصي)
 لا يكون العدد زوجاً أولاً فرداً بالعطف باو في الموضعين لان هذا مثال
 للمنفصلة المركبة في الأصل من منفصلتين فالمنفصلة الاولى قولنا العدد زوج أو فرد والثانية اما ان لا يكون العدد زوجاً أولاً
 فرداً وأداة الانفصال التي صيرت هاتين القضيتين قضية واحدة منفصلة اما في قوله اما ان يكون العدد وأو في قوله وأما ان
 يكون العدد فتدبر (قوله بان يكون طرفاها اما حلية الخ) هذه الاقسام الثلاثة تنقسم في المتصلة الى قسمين لما ثبت ان امتياز
 المقدم فيها عن التالي بحسب الطبع فاللزوم فيها متعين بان يكون مقدماً واللازم تالياً والاستلزام من الجانبين غير ضروري
 والفرق بين متصلة مقدماً حلية وتالياً متصلة ومقدماً بالعكس ظاهر بخلاف المنفصلة فلا تنقسم فيها اليها لعدم
 الامتياز على الوجه المذكور فالمتصلة من المختلفين ستة أقسام الاول من حلية ومتصلة نحو ان كان طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار
 فكلمها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثاني عكسه الثالث من حلية ومنفصلة نحو ان كان هذا عدداً فهو اما زوج واما
 فرد الرابع عكسه الخامس من متصلة ومنفصلة نحو ان كان كلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود فاما ان تكون الشمس غاربة
 واما ان لا يكون الليل موجوداً السادس عكسه والمنفصلة منهما ثلاثة الاول من حلية ومتصلة نحو اما ان لا تكون طلوع الشمس
 ملازماً لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً الثاني من حلية ومنفصلة نحو اما ان يكون

العدد واحداً وأما ان يكون اما زوجاً أو فرداً الثالث من متصلة ومنفصلة نحو اما ان يكون اذا كان العدد فرداً فهو لا زوج
 واما ان يكون العدد اما زوجاً واما فرداً فأقسام المتصلات تسعة وأقسام المنفصلات ستة (قوله الا انها خرجتا الخ) صرح
 في ان اداة الشرط تخرج الجراء عن التمام وفيه ما عرفت أول بحث القضايا (قوله اختلاف قضيتين) قال السيد فانت قلت
 التناقض قد يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث النسب الرابع من تقيضي المتساويين وغيرها وكما سيأتي في
 عكس التقيض فلا يصح تخصيصه بالقضايا قلت المقصود هنا تناقض القضايا لان الكلام في أحكامها واما تناقض المفردات الواقعة
 في أطراف القضايا فتعرف بالمقايضة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف التناقض هنا انتهى ولم يقيد الاختلاف بكونه بالايجاب
 والسلب لان قوله بحيث يلزم الخ يفيد ويخرج الاختلاف بغيره كالاختلاف بالحصر والاهمال والعدول والتحصيل (قوله أي
 لذات الاختلاف) قال في المطالع ثم انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذات صدق إحداها كذب
 الاخرى وحيث يكون لذاته مائداً الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له ويرد عليه السكتان كقولنا كل ج ب ولا شيء
 من ج ب فانهما يختلفان بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق إحداها لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب
 كذب لاشي من ج ب وبالعكس ويمكن (٢٩٠) ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدي السكتين كذب الاخرى

بالضرورة

لا لذاته بل بواسطة اشتغالها على تقيض الاخرى فقد رجع العبارتان الى معنى واحد انتهى والعبارتان التي فيها عود ضمير لذاته للصدق والتي فيها الاختلاف وأفاد كلامه ان التقيض لا يرد على العبارة التي فيها رجوع الضمير للاختلاف (قوله خرج الاختلاف) الذي لا يلزم منه ذلك صادق بامر من الاول ان لا يلزم من صدق كل كذب

الاخرى وبالعكس الثاني ان يلزم لاذاته ففعله كالاختلاف الذي بين قولنا زيد ساكن الخ مثال الاول وقوله كالاختلاف أو الخ مثال الثاني هذا مقتضى تقريره وفيه انه يصدق بثلاثة أمور ثالثاً انه يلزم من صدق كل كذب الاخرى لا العكس ولهذا قال بعض الشارحين قوله بالعكس أخرج المتضادين كقولنا كل انسان حيوان لاشي من الانسان بحيوان فانه لا تناقض بينهما لاستلزام الصدق الكذب من غير انعكاس (قوله فانه لا يوجب تحقق التناقض) اذ صدق احدهما يوجب صدق الاخرى لان معنى ساكن وليس بمتحرك واحد (قوله وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة نحو قولنا كل انسان حيوان الخ) كان الاظهر ان يقول في نحو قولنا الخ وعبارة غيره ولا يبعد ان يجتز به أي بقوله لذاته أيضاً عن اللزوم الذي لا يكون لذات الاختلاف وصورته بل لخصوص المادة كالسكتين والجزئيتين في مادة يكون المحمول فيها أعما من الموضوع أو مساوياً له (قوله وليس كذلك) لان السكتين قد تكذبان وذلك في مادة يكون المحمول أخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان باسان والجزئتان قد تصدقان نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس باسان (قوله ولا بد من الاختلاف في الكيف) لما يندكر ذلك في التعريف صريحاً ذكره في الشروط ووجه اشتراطه ظاهر لما علمت من انه اعتبر في التناقض ان يلزم من صدق كل من المقدمتين كذب الاخرى وهو مستلزم لذلك الاختلاف (قوله وفي السكم) لما عرفت من ان السكتين قد يكذبان والجزئتين قد يصدقان (قوله والقوة

والفعل) الاظهر انهم أرادوا بالقوة والفعل ههنا معنيهما المتباينين لالمتصادقين الذين أحدهما أعم من الآخر (قوله ووحدة الزمان) في وحدة المحمول قال في المطالع لا يقال الزمان خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلاً في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولان تعلق الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشي لا يصير ظرفاً لا آخر الا بعد تحققه فيكون تعلق الزمان متأخراً عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلاً في أحدهما لكان متأخراً عن نفسه بمراتب وانه محال لانا نقول تعلق المكان أيضاً بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج وحدة الزمان عنها انتهى وقد يقال لانسليم انه لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فان قولنا زيد عالم فيه نسبة العلم الى زيد وليس لها مكان لان العلم ثابت للنفس وثبوت العلم للنفس ليس في مكان بل في زمان (قوله وذلك ظاهر عند التأمل) فيه تأمل قال السيد قيل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المندرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولاً في العكس وصارت الوحدات المندرجة (٢٩١) في وحدة المحمول هناك مندرجة

او دائماً بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائماً فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً لانا نفرض الموضوع د فد ليس (ب) بالفعل بحكم اللادوام الاصل لان مفهوم اللادوام ان بعض (ج) ليس هو (ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) فد ليس (ب) بحكم اللادوام

المشروطة الخاصة (قوله أو دائماً) أي ان اردت العرفية الخاصة (قوله بعض ج ب) ظهر بما قررناه ان ج في جميع الدليل عبارة عن كاتب مثلاً وأما ب عبارة عن متحرك (قوله لادائماً) في قوة بعض ج ليس ب بالفعل (قوله فبعض) أي فيصدق دائماً بعض الخ فهو جواب الشرط وهذا هو العكس فقد حذف جهته (قوله لا دائماً) أي ليس بعض ما ليس ب ج بالفعل (واعلم) ان قضية الاصل موجبة جزئية معدولة الطرفين (قوله لانا نفرض الخ) علة لقوله فيصدق بعض ما ليس ب الخ (قوله الموضوع) أي موضوع الاصل وهو بعض ج (قوله د) أي زيد مثلاً (قوله فد ليس الخ) تفريع على الفرض المذكور (قوله اللادوام الاصل) أي اللادوام في الاصل (قوله اللادوام) أي في الاصل (قوله وقد فرضنا الخ) أي والحال انا قد فرضنا الخ (قوله ذلك البعض) أي بعض ج (قوله د) أي زيد (قوله فد) أي وحيث قد فتنوع على ذلك ان د ليس ب بحكم اللادوام

في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعاً فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والحمول مطلقاً من غير تعيين وهذا احق الا ان المحصص كانه راعى ماهو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط والكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل

والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب وأولى كما لا يخفى (قوله وأما القضايا الموجهة) فلا نعلم حالها بمجرد ذلك بل لا بد أيضاً من بيان الجهة ولما كانت الجهات كثيرة الخ والحاصل ان هذا توطئة لبيان المصنف التناقض في الجهة دون السكم والكيف مع انه أسلف قوله ولا بد من الاختلاف في السكم والكيف والجهة فكان ينبغي ان يقول ولما كان كيفية التناقض في السكم والكيف معلومة دون الجهة اقتصر على بيان التناقض في الجهات فقال (قوله هو الممكنة العامة) أشار بضمير الفصل الى تأكيد الحصر المستفاد من تعريف الطرفين ولدفع ان قوله الممكنة صفة الضرورة وذلك الدفع هو الفائدة اللفظية لهذا الضمير ولهذا سمي ضمير فصل لفصله كون ما بعده تابعاً لما قبله لا خبراً والتعبير بالتابع أولى من تعبير أكثرهم بالنعت لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب والضماير لا توصف قاله في المعنى لا يقال فهلا قال هي الممكنة بالتأنيث مراعاة للخبر لانه أولى عند المصنف لانا نقول ذلك في ضمير يتوسط بينهما وليس للفصل نحو وهي اسم وفعل وحرف لافي ضمير الفعل فانه يجب فيه مراعاة المبتدأ كما صرح به في المختصر في بحث ضمير الفصل حيث قال وانما ذكره في أحوال المسند اليه لانه يقتدر به أولاً ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (قوله لا اثبات الضرورة الخ) مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة يناقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فان معناه سلب الضرورة عن الجانب الخالف والجانب الخالف هنا هو الايجاب فيكون حاصل المعنى

انه لا ضرورة في ثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهو يناقض قولنا كل انسان حيوان بالضرورة (قوله يناقض السلب في بعض الاوقات) وهو مفهوم السالبة المطلقة هذا يقتضي ان المراد بالمطلقة العامة ما عبر عنه فيما تقدم بالمتشعبة ولهذا قال شيخ الاسلام ثم الظاهر انه اراد بالمطلقة ما حكم فيها بفعالية النسبة على ما هو المتعارف عند القوم لكن يرد عليه ان الايجاب والسلب في وقت ما مفهوم المطلقة المنتشرة لا المطلقة الفعلية وان مفهومها اعم من ذلك لجواز عدم ثبوت النسبة في وقت أصلاً مثل قولنا الزمان حادث اذ ليس لحادث الزمان زمان والعجب انه قدس سره اورد ذلك الاعتراض في شرح الرسالة (قوله هو الحينية الممكنة) قال شيخ الاسلام وكان عليه قدس سره ان يتعرض لتفسير الحينية الممكنة والحينية المطلقة في الموجهات (قوله ومن ههنا تعلم الخ) اعتذار عن المصنف حيث لم يتعرض لذلك (قوله وأما التقيض للمركب فهو الخ) أي داع الى تقدير اما في كلام المصنف المحوج لاضمار الفاء مع المبتدأ مع عدم ملائمة السياق والظاهر والا خصر ان يقول والتقيض للمركب المفهوم كما لا يخفى (قوله والمفهوم المردد الخ) قال شيخ الاسلام وهو رفع أحد الجزأين على التعيين لانه اذا صدق الاصل كذب هذا الرفع بالضرورة ومتى كذب الاصل صدق هذا لان كذبه اما بكذب الجزأين معا أو بكذب أحدهما على التعيين أو لاعلى التعيين وعلى التقادير (٢١٢) يتحقق هذا الدفع (قوله مانعة الخلو) أي لمانعة الجمع فانه يمكن ان تصدق

(ود) ليس (ج) ما دام ليس (ب) والا لكان (ج) حين هو ليس (ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) ما دام (ج) هذا خلف (و د ج) بالفعل

في الاصل (قوله و د ليس ج ما دام ليس ب) أي ودائماً ليس زيد كاتباً مادام ليس متحركاً فهي قضية عرفية عامة حذف الشارح جهتها وهذه القضية خارجية أي بها ليضم اليها ان زيداً ليس متحركاً بالفعل المأخوذ من لا دائماً في الاصل فيحصل من ذلك ان بعض ما ليس متحركاً ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك وهو الجزء الاول من العكس (قوله والا لكان الخ) أي والا تصدق هذه القضية الخارجية لصدق تقيضها مطلقة حينية وهو ان زيدا كاتب بالفعل حين هو ليس بمتحرك كحذف الشارح جهتها (قوله فيكون ليس ب الخ) هذا لازم للتقيض المذكور وهذا اللازم مناف لصدر الاصل المفروض الصحة وهو ان زيدا متحرك مادام كاتباً وما نافي الصادق كاذب فيكون ذلك اللازم كاذباً فيكون ما زومه وهو تقيض القضية الخارجية كاذباً وحينئذ فتصدق القضية الخارجية (قوله وقد كان الخ) أي وقد كان زيد ب مادام ج وهذا بحسب صدر قضية الاصل (قوله هذا) أي ما ذكر من لازم تقيض القضية الخارجية خلف أي كذب

الله لان تقيض الشيء رفعه فهناك اختلاف بالايجاب والسلب ولم يوجد هنا اختلاف لان المنفصلة وهو موجبة مثلاً مع موجبة (قوله لكن في الجزئية الخ) قال المصنف في شرح الرسالة المركبة ان كانت جزئية لا يكفي في تقيضها المفهوم المردد بين تقيضي الجزأين كما في الكلية لان مفهوم الكلية يعني القضية الكلية بعينه مفهوم جزئياً يعني اذا أخذت قضية كلية مركبة ثم حالتها الى قضيتين مفردتين كان مفهوم القضية المركبة هو مفهوم البسيطتين بعينه ضرورة انه أخد في كل منهما مجموع الافراد فصار عليه السلب هو ماورد عليه الايجاب بعينه في المركبة وكذا في البسيطتين بخلاف مفهوم القضية الجزئية المركبة فانك اذا حالتها الى جزئيات وجدت مفهومها اعم منها لانه يجب اتحاد موضوع الايجاب والسلب في مفهوم المركبة الجزئية بخلاف جزئياتها مثلاً اذا قلنا بعض ج ليس ب ج لادائماً أي بعض ج ليس ب فعنه ان ذلك البعض الذي هو ج بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بخلاف ما اذا قلنا بعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك واذا كان مفهوم الجزئية اعم من مفهوم المركبة يكون رفع أحد الجزأين أخص من تقيض المركبة الجزئية ضرورة ان تقيض الاعم أخص فيجوز كذب الجزئية مع كذب رفع أحد جزئياتها أعني المفهوم المردد بين السكيتين اللتين هما تقيض الجزئيتين ضرورة جواز كذب الشيء مع الاخص من تقيضه انتهى موضحاً ثم قال ولقائل ان يقول الترديد بين تقيضي الجزأين كاف في

المنفصلة بجزئياتها معا قوله موافقة لاصل القضية في الكيف) الاولى ترك هذا وانما ينبغي التعرض له في مفهوم اللادوام وفي الكلام على التقيض (قوله لكنه لازم له) اذ رفع المجموع يلزمه رفع التقيض كما ان رفع التقيض يلزمه رفع المجموع كذا يحط الشهاب السباطي وهو أظهر من قول شيخنا الغنيمي رحمه

تقيض المركبة الجزئية أيضاً والتقيض انما كان وارداً من جهة اهمال شرائط تقيض الجزأين لان جزئياتهما الموجبة والسالبة المتحدة الموضوع على ماسبق فاذا قلنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فتقيض الجزء الاول لاشي من الجسم بحیوان دائماً وتقيض الجزء الثاني كل جسم حيوان هو حيوان دائماً ولا شك ان الترديد بينهما صادق ومساو للتقيض وكذا في السالبة الجزئية فتقيض قولنا ليس بعض الجسم بحیوان لا دائماً قولنا إما كل جسم حيوان دائماً أولاً شيء من الجسم الذي ليس بحیوان حیوان دائماً (تمة) هذا كله في الحملات قال شيخ الاسلام واعلم ان تقيض الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الاتصال والانفصال والرفع والعناد والاتفاق وتقيض الجزئية الشرطية الكلية بهذه الشروط ولقائل ان يقول قد سبق ان تقيض الجملة الكلية المنفصلة فلا يلزم ان يوافق تقيض المنفصلة ايها في الانفصال والجواب ان المراد هنا تقيض بحسب الحقيقة وكل من الجملة والمنفصلة لازم لتقيض الآخر لا تقيضه حقيقة فافهم (قوله لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد) ولو كان تقيض أحدهما صادقا إما الجزئية أو المفهوم (قوله لوجود اللادائمة) هي المطلقة العامة المقيدة بالادوام وبه يعرف ما في تمثيل الشارح الآتي بقوله بعض الجسم حيوان لا دائماً لانه ليس فيه بيان الجهة في الجزء الاول والظاهر ان يقول بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائماً (قوله والعكس يطلق الخ) ظاهر كلامه ان (٢١٣) كلا من الاطلاقين حقيقي وفي

وهو ظاهر واذا صدق على (د) انه ليس (ب) وانه ليس (ج) ما دام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) ما دام ليس (ب) وهذا هو الجزء الاول من العكس ولما صدق على (د)

لانه نافي صدر قضية الاصل المفروضة الصدق وما نافي الصادق كاذب (قوله وهو ظاهر) أي الفرض المذكور لاننا فرضنا ان بعض الكاتب زيد فيكون زيد كاتباً (قوله واذا صدق على د انه ليس ب) أي صدق عليه ما ذكر بحكم اللادوام في الاصل (قوله وأنه ليس ج الخ) أي واذا صدق على زيد انه ليس ج ما دام ليس ب وهذه هي القضية الخارجية (قوله صدق بعض الخ) أي الذي هو نتيجة القياس الحاصل من ضم الاجنبية كبرى لمقدمة الافتراض الذي حمل فيها وصف المحمول صغرى من الشكل الثالث ويرتد للاول بعكس الصغرى (قوله وهذا هو الجزء الاول) أي فالجزء الاول أخذ من القضية الخارجية ومن كون زيد ليس بمتحرك المأخوذ من لا دائماً في الاصل وحاصله انه جملة القضية الخارجية على ما أخذ من لا دائماً في الاصل فحصل الجزء الاول من العكس (قوله ولما صدق على د) أي الموصوف بكونه ليس بمتحرك بحكم اللادوام في الاصل

المطالع خلافه (قوله بتبديل طرفي القضية) أي بتبديل مؤثراً في المعنى لا كما في تبديل جزئي المنفصلة { قوله جعل الموضوع } أي في الحملات وقوله والمقدم أي في الشرطيات وفيه اشارة الى عموم قول المصنف طرفي القضية وانه أولى من قول غيره جعل الموضوع محمولا الخ قال الاستاذ الصفوي في شرح الغرة بان يراد من الموضوع

المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعاً فالمراد الطرفان بحسب الظاهر أي ما في العنوان والاخر لا ما أريد منها لان المراد بالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موضوعاً فلا يصح التبديل { قوله والمراد بقضية الصدق الخ } أي ليس المراد ان يكون الاصل وعكسه صادقين البتة كما هو الظاهر واللازم ان لا يكون للكواذب عكوس فيجوز كذبهما ولدفع توهم ارادة ذلك عبر بعضهم بدل الصدق بالتصديق المشعر بانه لا يشترط الصدق في نفس الامر ثم انه لا يكفي مجرد صدقها لخصوص موضوع أو محمول أو سبب خارج كما في قولنا كل انسان ناطق فانه صادق مع كل ناطق انسان وليس بعكس له بل لابد ان يكون صدق الاول لذاته وصورته مع قطع النظر عن الخصوصيات مستلزماً عقلاً لصدق الثاني وعلامته ان الطرفين اذا بدلا بغيرهما مطلقاً كان اللزوم بحاله فخرج مأمراً لانه اذا قطع النظر عن خصوص الطرفين لازم في الصدق ولذا يكذب كل حيوان انسان { قوله ولم يعتبر بقاء الكذب } أي على معنى ان الاصل لو كان كاذباً كان العكس كاذباً اما على معنى ان العكس لو كان كاذباً كان الاصل كاذباً على عكس ما اعتبر في الصدق فصحيح لان العكس لازم والاصل ملزوم ويلزم من كذب اللازم كذب اللزوم { قوله أي لا تنعكس الا جزئية } الاولى ان يقول ما تنعكس الا فيعبر بما بدل لا ليكون اشارة الى سبب افادة انما الحصر وهو تضمنها معنى ما والا كما نص عليه أئمة المعاني ثم انه اورد على المصنف مثل بعض الانسان زيد فانه لا ينعكس جزئية بل

شخصية وأجيب بان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فيؤول زيد بالمسمى به فيقال بعض المسمى بزيد انسان وهو قضية جزئية مع ان الكلام في القضايا المتعارفة في العلوم وهي المحصورات { قوله وانما لم تنعكس كلية الخ } أشار الى ان قوله لجواز عموم الخ لتعليل لمفهوم الكلام وهو عدم انعكاس الموجبة كلية لا مبطوكة وهو انعكاسها جزئية فان علة ذلك تلاقي الطرفين واجتماعهما فيما يصدق عليه مفهوم الاول { قوله وذلك بين البطالان } لا يخفى ان الين البطالان محالته ظاهرة فكان ينبغي ضم هذا الحكم الى ما قبله وجمعهما في الاخبار عنهما بالظهور فان مقابلته لما قبله يوهم انه ليس بظاهر { قوله والسالبة } الكلية تنعكس كلية ليس على اطلاقه كما يأتي قريباً ولم يقل تنعكس كنفسها كما قال غيره لما يأتي انه لا يلزم الموافقة في الجهة { قوله ونضعه الى الاصل } بان يجعل صغرى لا يجابه والاصل كبرى لكنيته { قوله في بعض المواد } أي واذا تخلف في مادة لم يستلزم لذاتها قضية سالبة فلا عكس لها بقي انه سيأتي انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ويأتي جوابه { قوله كما في ليس بعض الحيوان بالناس } فان الموضوع هو الحيوان وهو أعم ولفظ بعض سور وأما جعل بعض مبتدأ والحيوان مضافا اليه فأمر لفظي { قوله فلان لازم العامتين الخ } كذا في النسخ والصواب اسقاط لان وان يقال ولازم { قوله وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق } ان قيل الادوام في الاصل اشارة (٢١٤) الى سالبة كلية لما مر انه اشارة الى مطلقة موافقة في الحكم مخالفة في

الكيف لما جعل قيداً
له وهو قيد لموجبة كلية
فيلزم ان يكون عكسه سالبة
كلية لما تقرر ان السالبة
الكلية تنعكس كلية فيجب
كون الادوام في العكس
اشارة الى سالبة كلية أجيب
بان الادوام في العكس
وقع قيداً لموجبة جزئية
فيلزم ان يكون اشارة
لسالبة جزئية للقاعدة
المتقدمة التي أشير في

انه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم الادوام فيصدق العكس بحزابه

فصل في القياس

ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهي باب القياس فقال (القياس قول مؤلف
(قوله انه ج) أي صدق عليه انه كاتب من فرضنا الموضوع زيداً (قوله فبعض ما ليس ب ج)
أي فيصدق بعض ما ليس الخ أي الذي هو نتيجة القياس الحاصل من ضم مقدمتي الافتراض
بعضهما لبعض يجعل ما حمل فيها وصف المحمول صغرى والتي حمل فيها وصف الموضوع كبرى على
صورة الشكل الثالث ويرتد للاول بعكس الصغرى (قوله وهو مفهوم الادوام) أي في العكس
(وحاصله) ان مفهوم الادوام في العكس حصل من زيد كاتب المأخوذ من فرض الموضوع
معينا وهو زيد مثلاً ومن زيد ليس متحركاً بالفعل المأخوذ من لا دائماً في الاصل فافهم هذا المقام
ولا تكن مقلداً فيه فان التقليد مذموم

فصل في القياس

(قوله من مبادئ التصديقات) وهي القضايا

السؤال اليها وقولهم السالبة الكلية تنعكس كلية مقيداً بما اذا كان العكس مستقلاً لا قيداً لقضية
أخرى على ان القضية المركبة لم يعتبر فيها ان الجزء الاول عكس الاول والثاني والثاني بل المجموع للمجموع فتدبر ومن هنا
تعلم جواب ما يقال هلا قيل على قياس ما يأتي والخاصتان حينئذ لادائية في البض لان ما يأتي لما كان مخالفاً للقاعدة من موافقة
الادوام لما جعل قيداً له قيده بقوله في البعض ولما كان هنا موافقاً للقاعدة لم يحتج لذلك { قوله لصدق كل ب ج دائماً } لان
نقيض السالبة الجزئية المطلقة الموجبة الكلية الدائمة { قوله ونضعها صغرى الخ } انما ضمت لكل من الجزئين لان انعكس
قضية مركبة من جزئين لازمة لثلاثها والمركب لازم لمركب يلزم ان كل من جزئيه لازم لكل من جزئيه ملزومه تأمل { قوله
وتنعكس الوقتيتان الخ } لا يخفى ان الاربعة الاول من المركبات فيستفاد من ذلك ان المركبة لا يلزم ان تنعكس مركبة بل قد
تنعكس بسيطة ولعل وجه ذلك ان قيد الادوام في هذه القضايا لم يزد على ما أفادته القضية المقيدة به فهو مؤكد فتدبر وحل
الوقتيتين على المركبتين هو الظاهر من كلام الشارح فيما يأتي حيث بين ان السالبة الوقتية أخص القضايا التي لا تنعكس واذا
انعكست المركبتان الى بسيطتين فالبسيطتان وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة العامة ينعكسان الى بسيطتين بالطريق الاولى وهذا حكمه
ان المصنف اقتصر على بيان انعكاس ثلاث عشرة قضية والقضايا خمس عشرة { قوله تنعكس الدائمات دائمة } قال المصنف

في شرح الرسالة وهما بحث وهو ان العكس أخص قضية يلزم بالتبديل حتى ان السالبة المطلقة ليست عكساً للضرورة فكما
يجب اثبات لزوم العكس بالبرهان يجب بيان ان الاخص منها غير لازم بالنقص في صورة جزئية فلا يتم ان عكس الدائمات
هي الدائمة الا بعد بيان ان الضرورية غير لازمة وبينوه بان لو فرضنا ثبوت مركوبة زيد للفرس دون الحمار مع إمكانها له
يصدق لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المتبديل في وصف الموضوع ان يكون بالفعل كما هو الرأي الصحيح وما
صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل هو الفرس لا غير والحمار مسلوب عن الفرس بالضرورة ولا يصدق لاشيء من الحمار بمركوب
زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان وأنت خير بان هذا مبني على ان المتبديل صدق الوصف
على الموضوع بالفعل في نفس الامر وقد عرفت ما فيه (قوله وانه محال) لان فيه سلب الشيء عن نفسه حالة الايجاب وانما
قلنا حالة الايجاب للاحتراز عن حالة السلب فان الشيء يسلب فيها عن نفسه كما تقول الغنقاء ليس بعنقاء وزيد المعدوم ليس
بزيد وعبرة القطب لا يقال لاسلم كذب قولنا بعض ب ليس ب لجواز ان يكون الموضوع معدوماً فيصدق سلبه عن نفسه
لانا نقول صدق السالبة إما بعلم موضوعها أو بوجوده مع المحمول لكن الاول ههنا منتف لوجود بعض ب حيث فرض
صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا لعدم المحمول (٢١٥) انتهى وفي بعض حواشيه فان قيل

من قضايا يلزمه لذاته قول آخر (فالقول وهو المفهوم المركب العقلي أو الملفوظ جنس يشمل القياس
وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتشثيل وقياس المساواة وقوله مؤلف من قضايا
(قوله من قضايا) أي صادقة أو كاذبة (قوله يلزمه) المراد بالزوم أعم من ان يكون بينا يكفي في العلم
باللازم العلم بالزوم كالشكل الاول فان انتاجه لا يتوقف على شيء أو يكون غير بين بان يكون العلم
باللازم يحتاج الى تأمل ونظر بعد العلم بالزوم كالأشكال الباقية فان انتاجها غير بين لتوقفه على ردها
للشكل الاول إما بعكس الكبرى كما في الشكل الثاني أو بعكس الصغرى كما في الثالث أو بعكسها معاً
كما في الرابع (قوله قول آخر) اشارة الى مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لان النتيجة مطلوبة
غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة (قوله العقلي) أي كما اذا اجريت على قلبك العالم متغير وكل
متغير حادث وقوله أو الملفوظ أي كما اذا تلفظت بما ذكر (واعلم) ان لزوم القول الآخر أي
النتيجة للقول المعقول ظاهر وأما الملفوظ فباعتبار انه يدل على المعقول (قوله البسيطة) أي كقولك
كل انسان حيوان (قوله والمركبة) أي كقولك بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتباً لا دائماً (قوله والاستقراء والتشثيل) أي والقياس المستند للاستقراء والتشثيل انتهى عش وبهذا

كيف يصدق سلب الشيء
عن نفسه مع ان السلب
رفع الايجاب والايجاب
لا يتصور بين الشيء ونفسه
اذ لا تفسر بين المنتسبين
ههنا قلت المراد بسلب
الموضوع عن نفسه انما
هو بحسب الظاهر اذ الكلام
في القضايا المتعارفة التي يراد
من موضوعها الافراد ومن
محمولها المفهوم ولا شك في
تغايرها كقولنا بعض الغنقاء
ليس بعنقاء فان الحكم انما

هو بعض الافراد بانه لا يثبت له مفهوم العنقاء ولا شك في صدقه اذ الافراد معدومة في الخارج (قوله وتنعكس المشروطة الخ) قال المصنف
ولا تنعكس المشروطة كنفسها لانها ان اعتبرت بمعنى مادام الوصف يصدق في الفرض المذكور لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة
مادام حمار لان بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار وان اعتبرت بشرط الوصف فاذا فرضنا ان لاحار في الواقع الا الدهن
صدق لاشيء من الحمار بحمار بالضرورة مادام حماراً مع كذب لاشيء من الحمار بحمار بالضرورة مادام بحماراً لان بعض الحمار حمار بالامكان
حين هو حمار وتتحقق ذلك ان مفهوم المشروطة بالاعتبار الاول منافاة وصف المحمول لذات الموضوع في جميع أوقات اتصافه
بالوصف العنوائي وهذا لا يستلزم المنافاة بين الوصفين حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر بالضرورة ومفهومها
بالاعتبار الثاني منافاة مجموع ذات الموضوع ووصفه لوصف المحمول وهذا لا يستلزم منافاة مجموع ذات المحمول ووصفه لوصف
الموضوع لان اتحاد ذات الموضوع والحمول انما هو في الموجبة انتهى ونفي المشروطة لاجل الوصف وهي تنعكس كنفسها
لان المنافاة انما جاءت من حيث الوصف فلا يحتاج مع وصف المحمول في شيء أصلاً فتأمل (قوله فلانه لو لم يصدق بعض ج
ب بالفعل) أي الذي الادوام عبارة عنه لانه اشارة الى مطلقة عامة موافقة في الحكم مخالفة في الكيف لما جعلت قيداً له وهو
هنا جعل قيد السالبة كلية (قوله لصدق لاشيء من ب ج دائماً) لان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة السالبة الكلية الدائمة

(قوله وتنعكس الى لاشيء من ج ب دائماً) لان السالبة الكلية الدائمة تنعكس كنفسها (قوله بحكم لادوام الاصل) لانه اشارة الى مطلقة عامة موافقة في الحكم مخالفة في الكيف لما جعلت قيداً له وهو قد جعل قيد السالبة كلية فيكون اشارة الى موجبة كلية واعلم ان هذا الدليل الذي أشار اليه الشارح في تقرير صدق اللادوام في البعض هو المسمى بطريق العكس لان للقول في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق طريق الخلف وطريق العكس وطريق الافتراض اما طريق الخلف فقد ذكرها المصنف هنا واما طريق الافتراض فقد أشار اليها في عكس النقيض وذكرها الشارح في هذا العكس كما يأتي واما طريق العكس فهي ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الاصل (قوله وانما لم تنعكس الى العرفية العامة المقيدة الخ) هذه جواب عن سؤال تقديره ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة موافقة في السمية مخالفة في الكيفية لما جعلت قيداً له والادوام في العكس جعل قيداً لسالبة كلية حقها ان يكون موجبة كلية كما انه في الاصل كذلك وحاصل الجواب ان اللادوام في العكس عكس اللادوام في الاصل والادوام في الاصل موجبة كلية والموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وفيه نظر لان اللادوام ليس عكساً للادوام بل المجموع للمجموع كما يعلم من كلامهم كيف والكلام في عكس السوالب ولو لم يكن المجموع قضية لما قيل العبرة في الايجاب والسلب بالجزء الاول فتدبر (٢١٦) وعبارة القطب وانما لم تنعكس الى العرفية العامة المقيدة بالادوام

في الكل لانه يصدق لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً ويكذب لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائماً لان من الساكن ما هو ساكن دائماً كالارض انتهى وتبعه المصنف يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء اندفع ما يقال لا نسلم ان الاستقراء والتمثيل داخلين في القول لان الاستقراء تتبع جزئيات كلي ليحكم عليه بحكمها والتمثيل هو الحاق فرع باصل في حكمه لامر جامع وحينئذ فليس واحد منهما قولاً (قوله المستلزمة لعكسها) أي المستوى كقولنا كل انسان حيوان فعكسه بعض الحيوان انسان وقوله أو عكس نقيضها أي كقولك في القضية المذكورة كل ما ليس بحيوان ليس بانسان (قوله فانها ليست مؤلفة) أي من أقوال وانما هي قول مؤلف (قوله يخرج الاستقراء غير التام) أي يخرج القياس المستند للاستقراء الغير التام الذي هو اجراء حكم اكثر الجزئيات على الكلي وأما التام فهو اجراء حكم جميع الجزئيات مضبوطة على الكلي انتهى يس وقوله الذي هو اجراء الخ فيه تسامح لان هذا الحكم مطلوب من الاستقراء لا نفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو حكم على كلي والصحيح انه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات كذا ذكر بعض الفضلاء ويؤيده ما سيأتي في المتن (مثال) قياس الاستقراء كما اذا قلت الفرس حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ والمار حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ

في شرح الشمسية وشيخ الاسلام في شرح هذا الكتاب وهو كلام ظاهر (قوله والبيان في الغير الكل الخ) لعل مراده من الكل ما ذكر بطريق الاصل لا التبعية لان بيان صدق اللادوام في البعض انما هو ان عكس نقيض العكس ينافي الاصل وهو المسمى بطريق العكس كما عرفت آنفاً (قوله فيظهر بأدنى تأمل) لانه اعتبر فيها الضرورة في وقت معين بخلاف البقية (قوله واعلم ان القضايا الخ) قال السيد والضابطة في السوالب ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصتين فانهما تنعكسان عرفية خاصة وأما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي فان صدق عليها الدوام الذاتي أيضاً انعكست كلية الى الدوام الذاتي والا انعكست الى الدوام الوصفي مع قيد اللادوام في البعض واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس معه والا لصدق نقيضه معه أردنا انه يجب صدق العكس مع صدق نقيضه معه ويلزم منه امكان الحال وهو محال فان قلت جاز ان يكون الحال لازماً لمجموع الاصل ونقيض العكس لاهية التركيب ولا لخصوصية شيء منها فلا يلزم استحالة النقيض الا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس شيء منهما محال قلت المراد استحالة اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك محال لاستلزامه الحال وجاز مع ذلك ان يكون نقيض العكس أمراً ممكناً في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابطة في الموجبات على ما ذكره ان

مالا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنات خالاه غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطابقة عامة سواء كان الاصل كلياً أو جزئياً وهي خمس قضايا وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يكن مقيداً بالادوام انعكس موجبة جزئية حينية مطابقة وهي أربع قضايا وان كان مقيداً به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة وهما قضيتان (قوله فست منها تنعكس الى قوله وسبع منها لا تنعكس) لا يخفى ان مجموع القضايا خمس عشرة وما ذكره ثلاث عشرة فبقي عليه قضيتان لم يتعرض لهما وهما الوقفية المطلقة والمنتشرة العامة وكلاهما من البسائط وانما لم يتعرض لهما لان عدم انعكسهما يعلم من عدم انعكس المركبتين منهما وهما الوقفية والمنتشرة لانه اذا لم ينعكس الاخص وهو المركبة لم ينعكس الاعم وهو البسيطة (قوله قلت أراد المصنف الخ) عبارة شيخ الاسلام عند قول المصنف والسالبة الجزئية لا تنعكس أصلاً لا يقال قد تقرر ان السالبة الجزئية المشروطة الخاصة تنعكس الى عرفية خاصة لانا نقول ذلك الانعكاس باعتبار الجزء الايجابي المفهوم من قيد اللادوام انتهت وفيما أجاب به نظر لان العبرة في القضية المركبة انما هو بالجزء الاول وهو نظير ما أجاب به الشارح فيما تقدم عند قول المصنف لادائمة في البعض وأما جوابا الشارح فمحل نظر أيضاً اما الاول فلان الجهة قيد للقضية وبيان لحال نسبتها في الواقع واذا كان أصل القضية لا ينعكس فالتقدير لا ينفع في الانعكاس ولا يفيد شيئاً وأما الثاني فلما مر من ان العكس اذا تخلف في مادة دل على ان القضية لم تستلزم لذاتها العكس والعبرة بالاستلزام

الغير التام والتمثيل فانهما وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمها قول آخر لكونهما ظنيين كما سيجيء وقوله لذاته

وهلم جبراً فان هذا القياس مؤلف من قولين ولكن لا يلزم منه قول آخر وهو ان كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ لا مكان التخلف عقلاً وقد حكى لنا ان التسامح انما يحرك فكذلك الاعلى (ومثال) قياس التمثيل أي التشبيه النبذ كالحقير بجامع الاسكار فهذا قول مؤلف من قولين لان قوله بجامع الاسكار خبر مبتدا محذوف أي وهو ملتبس بجامع الاسكار ولكن لا يلزم منه ان النبذ حرام عقلاً لا مكان ان تكون الحرمة لعله اخرى غير هذه اما اذا لم نقل ان بجامع الاسكار خبراً محذوف فانه يكون خارجاً بقوله مؤلف من قولين وحينئذ فلا يسمى الاستقراء والتمثيل قياساً أي بالاطلاق وانما يسمى قياساً بالنقيض فيقال قياس الاستقراء وقياس التمثيل وكذا قياس المساواة وما بعده لا يقال فيه قياس بالاطلاق (قوله الغير التام) أي وأما التام فهو استقراء جميعها

الذاتي لا ما يكون لخصوص المادة فتأمل فان المقام محل اشكال ولم أر من تعرض فيه لتحقيق الحال فصل في عكس النقيض (قوله عكس النقيض) أعم من ان يكون نقيض الجزئين كما في الموافق أو أحدهما كما في الخالف (قوله أو جعل) أولاً لتقسيم والتوزيع (قوله على رأي

(م ٢٨ - حواشي الخيصي) المتأخرين) لانهم عدلوا عن طريق المتقدمين لما يرد على دليلها كما ستعرفه (قوله وانما لم يذكر عكس النقيض المعبر) أي انما لم يذكر حكم عكس النقيض المعبر الخ وحاصله الاعتذار عن المصنف في عدم بيان حكم عكس القضايا بالعكس المعبر عند المتأخرين وأما نفس العكس المعبر عند المتأخرين فقد ذكره المصنف بقوله أو جعل الخ (قوله ولما لان حكم القضايا الخ) أي بل حكم الموجبات فيه حكم السوالب دون العكس كما بين في شروح الشمسية (قوله والبيان) قدم ان المصنف اقتصر في البيان على طريق الخلف وتقريرها هنا في بيان انعكاس الموجبة الكلية موجبة كلية انه اذا صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا فبعض ما ليس ب ج وبضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب وانه محال وقال المتأخرون لا نسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق النقيض المتقدم غاية ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج لسكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس ب ج لان السالبة المعدولة أعم من الموجبة الحاصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص (قوله أو المملووظ) وأما المركب من اللفظ والمعنى فظاهر التعريف انه ليس بقياس اصطلاحاً نعم لو أريد بالقول بعموم الجاز مطلق المركب فهو داخل فيه (قوله مؤلف) أي مركب وانما ذكره لئلا يتوهم ان المراد قول كان من قضايا فتكون من بيانية وان صح ذلك أيضاً فان المذكورة بعد التأليف لا تكون بيانية غالباً ولم يكتب به لان الصفة لا بد لها من موصوف (قوله يلزمه) المراد بالزوم أعم من ان يكون بينا يكفي في العلم بالزوم العلم باللازم كالشكل الاول

أو يكون العلم به محتاج إلى تأمل ونظر بدون احتياج إلى المقدمة الغربية كالاشكال الباقية فإن انتاجها نظري بقي أنه يرد أن القياس قد يكون ظنيا كما في الخطابة وظاهر أنه لا استلزام فيها كافي الاستقراء والتمثيل وأجاب شيخ الاسلام بأن القياس قول إذا حصل في الذهن وتعلق التصديق به استلزام النتيجة والخطابة من هذا القبيل فإنه لا انعكاس بين علم النتيجة والعلم بالدليل غاية الأمر أن العلم فيها ظني لا يجب أن يحصل ذلك في الدليل بخلاف البرهان اليقيني الحاصل قطعاً وأما الاستقراء والتمثيل فليس بحيث إذا حصل الظن بهما استلزام ذلك الظن بالمطلوب إذا اردا إلى صورة القياس باعتبار كبرى كليته (قوله الغير التام) قال الاستاذ الصفوي في شرح الفرة لكن يصدق التعريف على الاستقراء التام والتمثيل إذا علم اشتراك العلة الحقيقية فيه لانهما يستلزمان لذاتهما قولاً آخر وأجيب بأنه لا يضره لانهما راجعان إلى القياس كما صرح به السيد فالاستقراء والتمثيل أهم من القياس من وجه ولا يخفى أنه لا يناسب تقسيم الحجة إلى القياس (٢١٨) والاستقراء والتمثيل فإنه يقتضي المباعدة ويمكن التوجيه بأن القياس

استدلال بحال السكلي ظاهراً أو ما لا وكل من الآخرين استدلال بحال الجزئي ظاهراً (قوله يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما يكون موضوع الأخرى كقولنا مساو لب وب مساو لـ فإنه يستلزم أن يكون مساوياً لـ لكن لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية هي أن كل مساوي المساوي مساو ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا نصف ب وب نصف ج لم يلزم منه أن يكون نصف ج لأن نصف النصف لا يكون نصفاً بقي أنه يدخل في التعريف القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقضها فإن المراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هو (قوله وهو ما يتركب من قضيتين) أي سواء عبر فيه بالمساواة أولاً (قوله كقولنا مساو لب لـ) أي زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فأعبارة عن زيد مثلاً وب عبارة عن عمرو مثلاً وج عبارة عن بكر (قوله مساو) هذا هو المحمول وقوله لب هو متعلق المحمول وقوله ب بعض ذلك المتعلق (قوله أن كل مساو) الأولى أن كل مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء فقوله أن مساوي أي كزيد وقوله المساوي أي كعمرو وقوله لشيء أي كبكر وقوله مساو لذلك الشيء أي لبكر (قوله ولهذا) أي ولاجل كون الاستلزام لا لذاته (قوله وحيث لا فلا) أي وحيث لا تصدق فلا يتحقق ذلك الالتزام (قوله نصف ب لـ) أي الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة (قوله لم يلزم منه لـ) أي أن يكون الواحد نصف الأربعة (قوله لأن نصف لـ) الأولى لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفاً لذلك الشيء (قوله بقي أنه يدخل في التعريف القضية المركبة) نحو كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً (قوله فإن المراد) علة لقوله أنه يدخل لـ أي وحيث شمل التعريف القضية المركبة لأنها مركبة من قضيتين وحيث شمل التعريف غير مانع

المستوى واكتفوا في الغرابة بأن لا تكون لازمة وهو الوجه (قوله متعلق بمحمول أحدهما) أي بعض متعلق فإن المتعلق بمجموع الجار والمجرور والذي جعل موضوعاً للمجرور فقط أو المراد متعلق بالمعولية والجار متعلق بلفظ أفضاء لأنه يفرض بمعنى العامل إلى المجرور (قوله كقولنا نصف ب لـ) وكما في قولنا القول يشبع الحام والحام يشبع الذيب لم يلزم منه أن القول يشبع الذيب لأن المقدمة الأجنبية ليست صادقة وهي أن مشبع المشبع يشبع (قوله بقي في التعريف القضية المركبة لـ) أي بقي في التعريف أنه يدخل فيه القضية لـ وحاصله أن تعريف القياس غير مانع لدخول هذه القضية فيه وحاصل الجواب منع دخولها فالتعريف مانع لكن يبقى النقص بالقضيتين المستلزمين لعكسهما وعكس نقضهما مع أنهما لا يسميان قياساً بالنظر إلى العكس وأجيب بأن المراد الزوم بطريق النظر واستلزام الأصل العكس ليس بطريق النظر وفيه بحث بل هو بطريق النظر كما يعلم من الاستدلال عليه وبيانه بما مر وأجيب أيضاً بأن المراد بقول آخر قضية واحدة يكون

بعض متعلق فإن المتعلق بمجموع الجار والمجرور والذي جعل موضوعاً للمجرور فقط أو المراد متعلق بالمعولية والجار متعلق بلفظ أفضاء لأنه يفرض بمعنى العامل إلى المجرور (قوله كقولنا نصف ب لـ) وكما في قولنا القول يشبع الحام والحام يشبع الذيب لم يلزم منه أن القول يشبع الذيب لأن المقدمة الأجنبية ليست صادقة وهي أن مشبع المشبع يشبع (قوله بقي في التعريف القضية المركبة لـ) أي بقي في التعريف أنه يدخل فيه القضية لـ وحاصله أن تعريف القياس غير مانع لدخول هذه القضية فيه وحاصل الجواب منع دخولها فالتعريف مانع لكن يبقى النقص بالقضيتين المستلزمين لعكسهما وعكس نقضهما مع أنهما لا يسميان قياساً بالنظر إلى العكس وأجيب بأن المراد الزوم بطريق النظر واستلزام الأصل العكس ليس بطريق النظر وفيه بحث بل هو بطريق النظر كما يعلم من الاستدلال عليه وبيانه بما مر وأجيب أيضاً بأن المراد بقول آخر قضية واحدة يكون

لكل من القضيتين دخل في لزومها فخرج ما ذكر إما بالنظر إلى كل واحد من العكسين فلان كل قضية كافية في عكسها ولا دخل للأخرى وأما بالنظر إلى مجموع العكسين فلانها قضيتان (قوله لأن لا يكون لـ) أي فلا يرد القياس الاستثنائي لأن المذكور فيه جزء لأحدى المقدمتين والجزء غير السكلي ففي غير (٢١٩) المقدمتين بل الحق أن المذكور

القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبى بعبارة مستقلة والقضية المركبة ليست كذلك إذ لم يسر فيها عن الحكم الإيجابي والسلبى بعبارة مستقلة بل عبر باللادوام واللاضرورة فعلى هذا يكون التعريف ما نعلم ثم المراد بالقول الآخر هو النتيجة ومعنى آخرتها أن لا تكون إحدى مقدمتي القياس الاقتراعي والاستثنائي لا أن لا تكون جزءاً من إحدى المقدمتين وإنما اشترط الأخرى إذ لولاها لكان اما هذياناً أو مصادرة عن المطلوب مشتملاً على الدور المهرورب منه ثم القياس ينقسم إلى اقتراعي واستثنائي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكوراً في القياس بمادته وهيئته أو لا (فإن كان) القول الآخر أي النتيجة (مذكوراً فيه) أي في القياس (بمادته) أي طرفه (وهيئته) أي صورته (فاستثنائي) كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالقول الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته وفي العبارة بحث لأننا لو قلنا في المثال

(قوله القضايا المستقلة) أي التي ليس بعضها تابعا لبعض وقوله التي عبر فيها عن الحكم (لـ) أي عن كل واحد من الحكمين بعبارة مستقلة (قوله بل عبر باللادوام واللاضرورة) أي بل عبر عن أحدهما باللادوام أو باللاضرورة وهو ليس بعبارة مستقلة بل جزء من العبارة المستقلة وهي عبارة القضية المركبة فأمل (قوله لأن لا تكون) أي وليس المراد بآخرتها أنها لا تكون جزءاً لـ إذ قد تكون كذلك في الاستثناء أي فأنفي إنما هو كون النتيجة عين إحدى المقدمتين (قوله لـ) أي كون النتيجة عين إحدى المقدمتين أما هذياناً أي عبثاً عند عدم القصد أو مصادرة مع قصد ذلك والمصادرة جعل الدعوى جزءاً من الدليل (قوله مشتملاً) حال من مصادرة أي حال كونها مشتملة على الدور الحكمي وبيانه أنها إذا لم تكن غير بل كانت عين إحدى مقدمتي الدليل لكانت متوقفة على الدليل لأنها لا تعلم إلا منه وكان الدليل متوقفاً عليها لأنها جزء منه والسكلي متوقف على جزئه (قوله بمادته) أي أجزائه من الموضوع والمحمول (قوله وهيئته) أي صورته الحاصلة من تركيب أجزائه وتقديم بعضها على بعض (قوله أن كانت الشمس لـ) الصواب أن يقال كما كانت الشمس لـ لأنه يشترط في الشرطية الموضوعية في الاستثنائي كليتها وكلية الاستثناء ولزوميتها ولكن هذا مثال لا يشترط فيه الصحة انتهى عش (قوله أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) هذه هي المقدمة الكبرى من الاستثنائي وقوله لكن الشمس طالعة هذه هي الصغرى وقوله فالنهار موجود هذه هي النتيجة لأن ما بعد الفاء هو النتيجة فلم أنه بعكس الاقتراعي فافهمه وقس عليه ما ضاهاه انتهى عش (قوله وفي العبارة بحث) حاصله أن قول المصنف فإن كان لـ لا يتناول من القياس الاستثنائي إلا ما استثنى فيه عين المقدم فالنتج عين التالي لا ما استثنى فيه فالنتج نقيض التالي فانتج نقيض المقدم وقد يجاب بأن عبارة المصنف تتناول ذلك بأن يقال مذكوراً هو أو نقضه

لم يقل فإن كان عين النتيجة مذكوراً بالفعل وإن أمكن تأويله فتدبر بقي أن شيخ الاسلام قال ثم أنه يرد على التعريف قولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان فإنه ينتج الصغرى إلا أن يقال ذلك غير متعارف في العلوم لأنه ليس له مفهوم يعتد به أو يقال أنه ليس بقياس لعدم استلزامه النتيجة (قوله وفي العبارة بحث) لأن قولنا لـ حاصله أن قول المصنف فإن كان لـ لا يتناول من القياس الاستثنائي إلا ما استثنى فيه عين المقدم فانتج عين

التالي لا ما استثنى فيه نقيض التالي فانتج نقيض المقدم وقد يجاب بأن عبارة المصنف تتناول ذلك لأن النتيجة عبارة عن الموضوع والمحمول بهذه الهيئة والصورة على اعتبار والإيجاب والسلب خارجان وهذا أيضاً يمكن أن يكون سر عدول المصنف عما وقع في السكيب المنطقية فلعنونه تكتمان هذه وما أسأفناه فتدبر

(قوله لاشتماله على اداة الاستثناء) (٢٢٠) وهي لكن أي الاستثناء المصطلح عليه عندهم وهو الاخراج وان لم

لكن الشمس ليست بطالعة ينتج النهار ليس بوجوده وحيداً لم يصدق التعريف عليه لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس بل المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية ان القياس الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل في العبارة سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف وانما سمي استثنائياً لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكن (والا) أي وان لم يكن القول الآخر مذكوراً فيه بمادته وهيئته (فاقتراني) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث أي عند أهل المنطق لا عند النحويين فكل جسم محدث فاقول الآخر وهو كل جسم محدث ليس مذكوراً في القياس بهيئته ويسمى اقتراناً لا اقتران الحدود فيه وستعرف الحدود بعد ذلك ثم الاقتراني اما (حملي) ان تركب من الحليات (او شرطي) ان لم يتركب منها ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في الاقسام وابتدأ بالاقتراضي المركب من الحليات وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحمول المطلوب والمتكرر بينهما في المقدمتين فقال وموضوع المطلوب من الحمل يسمى (حداً) (أصغر) لانه في الغالب أقل افراداً من المحمول (ومحموله) يسمى حداً (أكبر) لانه في الغالب أكثر افراداً من الموضوع (والمتكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حداً (أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وما) أي والمقدمة التي (فيها الاصغر) تسمى (الصغرى) لانها ذات الاصغر وصاحبتها (و) التي فيها (الاكبر) تسمى (الكبرى) لانها ذات الاكبر والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين

(قوله لكن الشمس ليست بطالعة) كان الصواب أخذ نقيض التالي لان نقيض المقدم لا ينتج صناعة وانما ينتج هنا لخصوصي المادة لان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي ونقيض التالي ينتج نقيض المقدم بخلاف نقيض المقدم أو عين التالي فلا ينتج تأمل (قوله ولهذا) أي ولاجل كونه يذكر فيه نقيض النتيجة وقع الخ (قوله بالفعل) بان تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه جملة واحدة (قوله على اداة الاستثناء) أي عند المنطقين لا عند النحويين (قوله مؤلف) أي مركب تركيباً في الفة (قوله ليس مذكوراً الخ) أي وانما متفرق فيه (قوله إما حملي) أي ان تركب من الحليتين فقط (فان) تركب منها ومن الشرطيات أو من الشرطيات فقط فشرطي وهو مراده بقوله فشرطي لكن كلامه لا يفيد ذلك (قوله في الغالب) أي ومن غير الغالب يكون مساوياً كما في قولك العالم متغير وكل متغير حادث (قوله لتوسطه الخ) أي لكونه واسطة في ثبوت المحمول للموضوع وان لم يتوسط في العبارة فلا يرد أنه لم يتوسط الا في الاول والرابع راجع يس (قوله وما فيها الاصغر الخ) هذا في الحملي الاقتراني وأما في الاستثنائي فالمقدمة الاولى كبرى والثانية صغرى كما سبق (قوله وصاحبتها) عطفه على ما قبله تفسيري (قوله والهيئة الحاصلة الخ) قال المصنف التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضرباً باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعاً لها أو محمولاً يسمى شكلاً فقد تجد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس كالموجبتين السكيتين مثلاً من الشكل الاول والثالث انتهى فقد جعل الضرب والقرينة اسماً للقياس باعتبار شيء خاص كما جعل الشكل ايضاً اسماً للقياس

تسمى

المفهوم وفي موضع أجزاء افراده فلا يرد ان الوسيط في الشكل الاول والرابع غير مكرر

لاختلاف ما يراد منه في القضيتين فليتدبر

(قوله ايجاب الصغرى) لان الحكم في الكبرى بانتساب الاكبر لكل ماثبت له الاوسط فلو حكم في الصغرى بسلب الاوسط لم يندرج الاصغر تحت ماثبت له الاوسط فلا ينتج قال شيخ الاسلام ولا يخفى انه قد يكون صغراً سالبة بحسب الظاهر مثل لاشيء من ج ب وكل ما ليس ب ا لكن المنتج في الحقيقة موجبة سالبة المحمول فتؤول الصغرى بقولنا كل ج هو ليس ب والحاصل انه يشترط كون الصغرى فيه موجبة محصلة المحمول أو مافي حكمها من موجبة معدولة المحمول أو سالبة لكن الكبرى على وفقها في جانب الموضوع ليتحقق التنافي انتهى وفي شرح (٢٢١) الغرة مانصه واستشكل بان اذا

تسمى شكلاً (و) هي منحصرة في أربعة (اذا الاوسط إما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث (أو محمولها) أي محمول الصغرى والكبرى (فالثاني) أي فالشكل الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الجملاد بحيوان فلا شيء من الانسان بمجماد (أو موضوعها فالثالث) أي فالشكل الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو عكس الاول) بان يكون الاوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أي فالشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت هذه الاشكال على هذا الترتيب لان الشكل الاول يدهي الانتاج أقرب الى الطبع من سائر الاشكال فلهذا وضع أولاً ثم الشكل الثاني لمشاركته الاول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركته الاول في أخس مقدمتيه وهي الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الاول أصلاً (ويشترط في) الشكل (الاول) بحسب الكيف (ايجاب الصغرى) (و) بحسب الجهة

باعتبار شيء خاص وهو خلاف المتن (قوله منحصرة في أربعة) أي من كون الحد الاوسط اما محمول الصغرى موضوع الكبرى واما موضوع فيهما واما محمول فيهما وإما خلاف الاول أي عكسه (قوله وهو الشكل الاول) سمي أولاً لان انتاجه يدهي وانتاج البواقي نظري ترجع اليه فيكون أسبق واقدم في العلم (قوله فبعض الحيوان ناطق) فيه ان المقدمتين كليتان فكيف أتى بالنتيجة جزئية (وأجب) بان الشكل الثالث دائماً ينتج جزئية ولا ينتج كلية أصلاً لجواز اعمية محمول الصغرى فيمتنع الحكم بمحمول الكبرى على أفراد الصغرى كما في هذا المثال وأنه يمتنع ان يقال كل حيوان ناطق (قوله أقرب الى الطبع) تفسير لقوله يدهي (قوله موضوع المطلوب) أي النتيجة (واعلم) ان موضوع المطلوب أشرف من محموله لان الموضوع مقصود لذاته والمحمول مقصود لغيره وهو الموضوع لانه أتى به ليحمل على الموضوع (قوله في الاول) أي في انتاجه (قوله ايجاب الصغرى الخ) لانك اذا نفيت شيئاً عن شيء لم يكن الحكم على المنفي حكماً على المنفي عنه

حكمنا بان لاشيء من الاصغر بحيوان مثلاً وكل ما ليس بحيوان فهو أكبر ينتج بداهة ان كل الاصغر أكبر مع ان الصغرى سالبة وأجب بان الموضوع في الكبرى ما ليس بحيوان لا الحيوان فلا يتكرر الحد الاوسط وانما يكون شكلاً اولاً اذا كان المحمول في الصغرى ما ليس بحيوان ليكون المعنى كل أصغر فهو ما ليس بحيوان وحينئذ تكون موجبة ولك ان تقول انهم لم يعتبروا الا حال نفس القضايا في الكيف والكم لا حال اطرافها من كونها سالبة الموضوع أو معدولة المحمول أو غير ذلك لقصد الضبط وقلة الانتشار وكمية القواعد والصغرى السالبة لا تنتج مع احدى الكبريات الاربع فلم يعتبروها

بالكمية وان كانت منتجة اذا كانت الكبرى سالبة الموضوع فلي تأمل ﴿ تنبيه ﴾ لاشتراط ايجاب الصغرى في هذا الشكل لم يقع لفظة وحده في صغره لما فيها من معنى النفي فاذا قلت الانسان وحده ضاحك كان في قوة قضيتين نفي واثبات أي الانسان ضاحك وليس غير الانسان ضاحكاً وبهذا ظهر ان من الغالطة ما لو قيل الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل لان هذا القياس لم يستوف شرائط الشكل الاول لعدم ايجاب صغره ولا حاجة لقول بعضهم ان وحده حال من ضاحك تقدمت على عاملها وحينئذ فهي ليست قيداً في موضوع الصغرى فالنتيجة انما هي الانسان ضاحك

(قوله وفيليتها) والا فلا انتاج عند الشيخ لان الحكم على مذهبه في الكبرى بثبوت الاكبر لما ثبت له الاوسط بالفعل ولا شك انه يمكن ان لا يخرج الممكن من القوة الى الفعل فلا يدخل الاصغر في الاوسط فلا اندراج وكلية الكبرى لانه لو لم يكن كذلك فلا انتاج لانه يمكن ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير الاصغر كما يقال كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس قال شيخ الاسلام لا يقال يجوز (٢٢٢) تعيين ذلك البعض بان يجعل الاضافة للعهد الخارجي وحينئذ يتحقق

(فعليتها) بان تكون الصغرى غير الممكنتين (و) بحسب السك (كلية الكبرى) بان يكون موضوعها كلياً (لينتج) هذه علة غائية أي الفرض من وضع الشكل الاول والاشتراط في صغراه وكبراه ان ينتج الصغريان (الموجبتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجة (الموجبتين) كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا (ومع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أي الصغريان الموجبتان اما مع الكبرى الموجبة الكلية واما مع الكبرى السالبة الكلية فالاول ينتج الموجبتين كلية وجزئية والثاني ينتج (السالبتين) كلية وجزئية (بالضرورة) متعلق

(قوله فعليتها) أي وقعت بالفعل (قوله غير الممكنتين) أي الممكنة الخاصة والممكنة العامة (قوله وبحسب الحكم كلية الكبرى) أي حتى يدخل المحكوم عليه فيها فانك اذا قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربوي اذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم ان يتناول الربوي (قوله كلية الكبرى) (فان قلت) شرط في الكبرى ان تكون كلية وقد صرح في الشمسية بان الخصوصية في حكم الكلية نحو هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان (قلنا) الشخصية وان كانت في حكم الكلية لكنها غير معتد بها لعدم استعمالها في العلوم وبعبارة قوله كلية الكبرى أي حقيقة أو حكماً لتدخل الشخصية لانها في حكم الكلية انتهى وانظر هذا مع ما سبق (قوله أي الغرض) أي القصد (قوله لينتج الموجبتان الخ) (اعلم) ان المهمة في قوة الجزئية وقد سبق ان الخصوصية في حكم الكلية لكنها غير معتد بها فكل شكل اما ان تكون كل من مقدمتيه جزئية أو كلية أو سالبة فتكون الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر تأمل (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان (قوله وكل ب ا) أي كل حيوان جسم (قوله تنتج الموجبة الجزئية) وذلك لان النتيجة تتبع الاخس (واعلم) ان هنا كفتين ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود أشرف وكفتين الكلية والجزئية وأشرفهما الكلية لانه أضبط وانفع في العلوم وأخص من الجزئية والاخص لاشتماله على أمر زائد أشرف فعلى هذا تكون الموجبة الكلية أشرف من المحصورات لاشتمالها على الشرفين وأخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الجسيتين والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي باعتبار الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة (قوله بعض ج ب) أي بعض الانسان حيوان (قوله وكل ب ا) أي وكل حيوان جسم (قوله فبعض ج ا) أي فبعض الانسان جسم

بالكبرى يتوقف على العلم بالنتيجة فلو كانت النتيجة مستفادة من القياس كان الشيء معلوماً قبل العلم به وهو محال فلا يمكن الاستدلال به والسكسب بطريق الشكل الاول والجواب ان النتيجة هي الحكم على الاصغر بخصوصه أي حين ملاحظته متصلاً والكبرى حكم على افراد الاوسط مجعلاً ولا نسلم ان العلم بكل أوسط كذا يتوقف على العلم بحال كل من افراده بخصوصه بل يجوز ان يعلم السكسية بضرورة أو دليل ولو لوحظ ذات فرد بخصوصه لم يعلم حاله لانه لم يلاحظ

الاندراج فيصح الانتاج لانا نقول تصير حينئذ القضية شخصية لا فادتها الحكم على الجزء المعين أو تبقى كلية باعتبار ذلك المعين البعض ولا كلام في انتاجها لان الشخصية في حكم الكلية لكنها غير معتد بها لعدم استعمالها في مسائل العلوم ولا يلزم من الكلية غاية الشمول (قوله كقولنا كل ج ب الخ) كان ينبغي ان يتعرض للجهة في الضروب في هذا الشكل والاشكال الآتية لانه المناسب لذكر الاشتراط بحسبها (قوله بالضرورة) قال الاستاذ الصفوي وفي هذا الشكل اشكال لا بد من فهمه وحله وهو ان الاصغر اذا كان من افراد الاوسط فالحكم بان جميع الاوسط كذا وهو الكبرى انما يعلم اذا علم ان افراد الاصغر كذا وهو بعينه النتيجة فالعلم

بخصوصه انه فرد ذلك الكلي فالعلم بالكبرى يتوجه على ملاحظة الافراد بوجه عام أي على سبيل الاجمال والعلم بالنتيجة هو معرفة حال المفرد بخصوصه فلا استحالة في استفادته من الاول فليتبدر (قوله فتكون الضروب المنتجة أربعة الخ) أي بحسب الكيف والسكسب ولما بحسب الجهة فقد عرفت ان الموجبات المستبرة ثلاثة (٢٢٣) عشر واذا اعتبرناها في الصغرى

بقوله لينتج أي الانتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف أو غيره كما سيجي وتفصيل قوله مع السالبة السالبتين أن الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا والحاصل ان الصغرى في هذا الشكل لا تكون الا موجبة أعم من ان تكون كلية أو جزئية والكبرى لا تكون الا كلية أعم من ان تكون موجبة أو سالبة فتكون الضروب المنتجة أربعة حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين في الكبيرين السكيتين لكن القياس يقتضي ستة عشر ضرباً حاصلاً من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في السكيات المحصورات الاربع الا ان اشتراط ايجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في السكيات الاربع واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب السكيتين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين فبقيت الضروب المنتجة أربعة والامثلة

(قوله سائر) أي باقي (قوله وتفصيل قوله) أي المصنف وهو مبتدأ خبره قوله ان الصغرى الخ وقوله تنتج سالبة كلية هو خبر ان (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان وقوله فلا شيء من ب ا أي لا شيء من الحيوان بحجر وقوله فلا شيء من ج ا أي من الانسان بحجر (قوله والصغرى الموجبة الجزئية) عطف على قوله ان الصغرى الخ وقوله تنتج سالبة جزئية أي لما علمت ان النتيجة تتبع الاخس (قوله بعض ج ب) أي بعض الانسان حيوان وقوله ولا شيء من ب ا أي لا شيء من الحيوان بحجر وقوله فبعض ج ليس ا أي بعض الانسان ليس بحجر (قوله في هذا الشكل) أي الاول (قوله الصغريين الموجبتين) أي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (قوله والكبريين السكيتين) أي السالبة الكلية والموجبة الكلية (قوله لكن القياس يقتضي) أي القسمة العقلية (قوله ستة عشر ضرباً) أي نوعاً ففيه ان القياس يقتضي أربعة وستين وذلك لان الصغرى اما كلية أو جزئية أو مهمة أو شخصية وعلى كل اماموجة أو سالبة والحاصل من ضرب اربعة في اثنين ثمانية وكذا يقال في الكبرى والحاصل من ضرب ثمانية الصغرى في ثمانية الكبرى أربعة وستون (وأجيب) بان المهمة ترجع الى الجزئية لانها في قوتها والشخصية ترجع الى الكلية بدليل انتاجها في الشكل الاول اذا كانت كبرى كما اذا قيل هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان كما ذكره شيخ الاسلام على ايساغوجي فعلم ان القياس يقتضي ستة عشر فقط (قوله الصغريات المحصورات) أي المسورات وذلك لان الصغرى اما موجبة أو سالبة وعلى كل اماموجة أو جزئية فهذه أربعة والكبرى كذلك (قوله السالبتين) أي السالبة الكلية والسالبة الجزئية (قوله في السكيات الاربع) أي الموجبة والسالبة كلية كانت أو جزئية (قوله السكيتين الجزئيتين) أي الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (قوله الموجبتين) أي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (قوله والامثلة) أي امثلة النتائج

والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى أسقطت من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعون (قوله واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة الخ) أي لان السالبتين في الصغرى خرجتا باشتراط ايجابها (قوله اختلاطاً) أي في الكيف والا فلا انتاج لصدقه تارة مع سلب النتيجة وتارة مع ايجابها كما اذا قلنا كل انسان جسم وكل ضاحك أو كل صهال جسم فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واذا قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر أو لا شيء من الناطق بحجر فالصواب في الاول السلب وفي الثاني الايجاب ولا شك ان الاختلاف

يوجب عدم الانتاج اذ النتيجة لازم لذات القياس وهذا الزوم لا يختلف (قوله وكلية الكبرى) ولا يختلف أيضاً كما اذا قلنا لا شيء من الناطق بفرس وبعض الحيوان فرس أو بعض الصهال فرس فالصواب الايجاب في الاول والسلب في الثاني واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان فالصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب

(قوله مع دوام الخ) اذ لو لم يكن أحد الامرين لم ينتج للاختلاف لان الصغرى غير الدائمة أحد عشر أخصها المشروطة الخاصة أو الوقتية والكبرى غير الست المنعكسة سبعة أخصها الوقتية ولا شك ان اختلاط الصغرى مشروطة خاصة أو وقتية مع الكبرى وقتية بالضربين الاولين اللذين هما أخص الضروب ليس منتجاً إما في الضرب الثاني فكما اذا قلنا بالضرورة لا شيء من المنخفض مضى مادام منخسفاً أو وقت التربع لاداماً وكل قر مضى بالضرورة في وقت معين لاداماً أو كل شمس مضى في وقت معين لاداماً والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وإما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولاً وقلنا كل قر منخسف فهو لا يضيء بالضرورة مادام منخسفاً أو في وقت معين لاداماً ولا شيء من القمر أو الشمس بلا مضى في وقت معين لاداماً وهى لم ينتج هذان الاختلاطان في هذين الضربين لم ينتج سائر الاختلاطات في باقي الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم (قوله وكون الممكنة الخ) لانه علم من الشرط الاول بحسب الجهة . كون الكبرى من الدائمتين والعرفيتين أو المشروطتين على تقدير كون (٢٢٤) الصغرى ضرورية أو دائمة فان كانت الصغرى ممكنة ولم تكن الكبرى

من كورة (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) بحسب الكيفية (اختلافها) أي اختلاف الصغرى والكبرى (في الكيف) بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة (و) بحسب الكمية (كلية الكبرى) بان يكون موضوعها كلياً . واما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد الامرين الشرط الاول ان يكون (اما مع دوام الصغرى) بان تكون الصغرى ضرورية أو دائمة (أو انعكاس) بالجر عطف على قوله دوام أي اما ان يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس (سالبة الكبرى) بان تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وهي ستة الدائمتان والعامتان والخاصتان (و) الشرط (قوله مذ كورة) أي فيما سبق (قوله بان يكون موضوعها كلياً) أو مسوراً بالسور الكلي أيضاً لاننا لو قلنا في الكبرى وبعض الانسان حيوان لا يصح مع ان موضوعها وهو الانسان كلي لانها ليست مسورة بالسور الكلي فلاولى ان يقول الشارح بان تكون مسورة بالسور الكلي (قوله الاول ان يكون) أي الشكل اما الخ أي (حاصله) ان الصغرى اما من الدوائم أو تكون الكبرى من السوالب المنعكسة (قوله ضرورية) أي مطلقة أي والضرورية تستلزم الدوام (قوله أو دائمة) أي مطلقة وقوله أو دائمة أي غير ضرورية (قوله سالبة الكبرى) من اضافة الصفة للموصوف أي الكبرى السالبة (قوله بان تكون الكبرى الخ) اعم من ان تكون موجبة أو سالبة خلافاً لما يتبادر من المصنف (قوله المنعكسة السوالب) أي القضايا التي سواها منعكسة أي التي يصح عكس سوابها (قوله والشرط الثاني الخ) (اعلم) ان الامرين المشتمل عليهما الشرط بحسب الجهة لم يتوارد على محل واحد اذا وُلها فيما اذا لم يكن في القياس ممكنة وثانيهما فيما اذا كان فيه ممكنة ولو قال المصنف مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى حيث لا ممكنة والا فلا بد معها من

الخاصة اذ لا دخل للدوام هنا في الانتاج فانه موافق للصغرى في الكيف ويجب في هذا الشكل الاختلاف كيفاً بين الصغرى والكبرى فارجع الاختلاط الى ممكنة صغرى مع عرفة عامة كبرى والكبرى ان كانت ممكنة لم تكن الصغرى الا ضرورية مطابقة لانه ظهر من الشرط الاول عدم انتاج الممكنة كبرى الا مع الضرورية أو الدائمة ولا تنتج الممكنة كبرى مع الدائمة صغرى كما اذا قلنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي أبيض بالامكان أولاً شيء من الهندي أبيض بالامكان فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وأما بيان العقم للضرب الثاني في صورتين أي اذا كانت الممكنة صغرى ولم تكن الكبرى ضرورية أو مشروطة أو كانت الممكنة كبرى ولم تكن الصغرى ضرورية فلانه يصدق لا شيء من الرومي بلا أسود بالامكان وكل رومي فهو لأسود دائماً مع حقية الايجاب ولو قلنا في الكبرى كل تركي لا أسود دائماً فان الحق السلب وكذا يصدق لا شيء من الرومي بأسود دائماً وكل رومي أسود بالامكان مع حقية الايجاب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل تركي فهو أسود بالامكان صدق السلب دائماً

الثاني (كون الممكنة) مستعملة اما (مع ضرورية أو مع كبرى مشروطة) عامة أو خاصة فالممكنة ان كانت صغرى لا تستعمل الا مع ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وان كانت كبرى لا تستعمل الا مع ضرورية فقط (لينتج) الصغرى والكبرى { السكيتان } أي الموجبة والسالبة { سالبة كلية } كقولنا في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل ج ب ولا شيء من اب فلا شيء من ج ا وهذا هو الضرب الاول من هذا الشكل وفي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء من ج ا وهذا هو الضرب الثاني منه { والاختلافان } في الحكم أيضاً سالبة جزئية { فقوله والاختلافان عطف على قوله السكيتان } وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى والكبرى أما متفقان في الحكم بان يكونا كليتين أو مختلفتان في الحكم بان تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر وان كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من اب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كذا كرت بامثلتها لكن القياس يقتضي ستة عشر على ما ذكرنا في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى اسقط ثمانية

الضرورة مطلقاً أو كبرى مشروطة لكان أوضح (قوله مع ضرورية) أي سواء كانت الضرورية فيها ذاتية أو وصفية فيشمل المشروطتين انتهى وفي بعض التقايد قوله ضرورية أي مطلقة (قوله الا مع ضرورية) أي لا مع دائمة فلانه يصدق لا شيء من الرومي بلا أسود بالامكان وكل رومي فهو لا أسود دائماً مع حقية الايجاب ولو قلنا في الكبرى وكل تركي لا أسود دائماً فان الحق السلب (قوله الا مع ضرورية) أي لا مع دائمة كما اذا قلنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي أبيض بالامكان أولاً شيء من الهندي أبيض بالامكان فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان وقوله ولا شيء من اب أي من الحجر بحيوان وقوله فلا شيء من ج ا أي من الانسان بحجر (قوله لا شيء من ج ب) أي لا شيء من الجماد بحيوان وكل اب أي وكل انسان حيوان وقوله فلا شيء من ج ا أي من الجماد بانسان (قوله فيكون من باب العطف الخ) أي والعطف على معمولي عامل واحد جائز (قوله بعض ج ب) أي بعض الحيوان انسان وقوله ولا شيء من اب أي من الحجر بانسان وقوله فبعض ج ليس ا أي بعض الحيوان ليس بحجر (قوله بعض ج ليس ب) أي بعض الحيوان ليس بانسان وقوله وكل اب أي وكل ناطق انسان وقوله فبعض ج ليس ا أي فبعض الحيوان ليس بناطق (قوله بقضى) أي بحسب العقل (قوله اختلاف الصغرى الخ) أي في الكيف (قوله ثمانية) لانهما اما موجبتان وفيهما اربعة لان الاولى اما كلية أو جزئية والثانية كذلك (والحاصل) من ضرب اثنين في اثنين اربعة واما سالتان وفيهما اربعة أيضاً فالحاصل اربعة في كل فالجملة ثمانية

(قوله واعلم ان الضروب المنتجة) أي بحسب الكيف والكم أما بحسب الجهة فلا اختلاطات المنتجة فيه بحسب مقتضى الشرطين أربعة وثمانون لان الشرط الاول أسقط سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب احد عشر صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني أسقط ثمانية الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة (قوله أسقط ثمانية) حاصلة من ضرب اثنين وهما المتفقتان ايجاباً أو سلباً في أربعة وهي الكليتان والجزئيتان والصغرى الجزئية مع الكبرى الكلية والعكس

واشتراط كلية الكبرى أربعة أيضاً فبقية الضروب المنتجة أربعة ثم هذه الضروب انما تنتج (بالخلف أو عكس الكبري أو عكس {الترتيب ثم {عكس {النتيجة} أما الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغري القياس فينظم قياس على هيئة الشكل الاول منتج لما يناقض الصغري فيقال في الضرب الاول من هذا الشكل مثلاً لولم يصدق لا شيء من ج ا لصدق نقيضه وهو بعض ج ا فنضمه الى كبري القياس هكذا بعض ج ا ولا شيء من أ ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كانت الصغري كل ج ب هذا خلف

(قوله واشترط كلية الكبرى (ربعة أيضاً) أي لأن الكبرى إذا لم تكن كلية بل كانت جزئية فاما موجبة أو سالبة فاذا كانت موجبة فالصغرى سالبة وهي أي الصغرى اما كلية أو جزئية فهاتان صورتان وإذا كانت سالبة فالصغرى موجبة وهي أي الصغرى اما كلية أو جزئية وهاتان صورتان وحينئذ فالكلية اربعة صور (قوله فبقيت الضروب المنتجة أربعة) وذلك لأن الكبرى الكلية اما موجبة وحينئذ فالصغرى سالبة وهي اما كلية أو جزئية فهاتان صورتان واما ان تكون الكبرى كلية سالبة وحينئذ فالصغرى موجبة وهي اما كلية أو جزئية فهاتان صورتان وحينئذ فالكلية اربعة صور (قوله انما ينتج أي انما يستدل على انتاجها نتيجة صادقة في جميع الصور بالخلف الخ) (قوله بالخلف) هو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه (قوله أو عكس الترتيب) أي مع عكس الصغرى أيضاً كما يظهر من كلام الشارح الآتي (قوله ثم عكس النتيجة) راجع لعكس الترتيب أي ثم بعد ان تعكس الترتيب وتأخذ نتيجة ذلك العكس تعكس تلك النتيجة (قوله إما بالخلف الخ) (اعلم) ان الخلف يجري في الضروب الاربعة وان عكس الكبرى يجري في الضرب الاول وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وفي الضرب الثالث وهو المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وان عكس الترتيب ثم عكس النتيجة يجري في الضرب الثاني فقط وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى فتدبر (قوله في هذا الشكل) أي الشكل الثاني وقيد بذلك لأن الخلف في الشكل الثالث هو ان يأخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى (قوله على هيئة الشكل الاول) الاضافة للبيان (قوله لما يناقض الصغرى) أي صغرى أصل القياس (قوله الصغرى) أي المفروضة الصدق أي وما ناقض مفروضة الصدق كاذب (قوله في الضرب الاول) أي وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو قولنا كل ج ب أي كل انسان حيوان ولا شيء من أ ب أي ولا شيء من الجماد بحيوان (قوله لا شيء من ج أ) أي من الانسان بحجر وهذا هو نتيجة الضرب الاول (قوله نقيضه) أي وهو موجبة جزئية (قوله بعض ج أ) أي بعض الانسان حجر (قوله الى كبرى القياس) أي ففائدة الضرب الاول قوله بعض ج أ أي بعض الانسان حجر (قوله ولا شيء من أ ب) أي من الحجر بحيوان (قوله بعض ج ليس ب) أي بعض الانسان ليس بحيوان (قوله وقد كانت الصغرى) أي والحال أنه قد كانت الصغرى من الضرب الاول المذكور (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان (قوله هذا خلف) أي ما ذكر من النتيجة الحاصلة من ضم نقيض نتيجة الضرب الاول الى كبراه خلف أي كذب لانه منافي لصغرى الضرب الاول التي هي مفروضة الصدق وكذب تلك النتيجة انما نشأ من نقيض نتيجة الضرب الاول فيكون ذلك النقيض كذباً وحينئذ فتصدق

(قوله أسقط أربعة)
 حاصلة من ضرب اثنين
 وهما الجزئتان في اثنين
 وهما الموافقتان لها كيفما
 اذ المخالفات سقطان
 بالشرط الاول

وهو يلزم من نقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وإنما قلنا يلزم الحلف من نقيض النتيجة لأنه لا يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الاول فتعين أن يلزم من المادة وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فأنحصر في أن يكون من نقيض النتيجة وأما عكس الكبرى فهو أن تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج بدنية كما يقال في الضرب الاول أيضاً كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج من الشكل الاول لا شيء من ج ا وهو المطلوب وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ثم تجعل الكبرى وكبرى القياس صغرى فينظم قياس على هيئة الشكل الاول فينتج لما ينعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج من الشكل الاول لا شيء من ا ج وينعكس الى لا شيء من ج ا وهو المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم أن الضرب الاول والثالث يمكن بيان اتحاهما بالحلف وبالعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لأنه اذا عكس الترتيب وقعت

نتيجة الضرب الاول فيكون الضرب الاول منتجاً فتأمل (قوله وهو يلزم) أي والخلف يلزم من نقیض النتيجة أي نتيجة الضرب الاول (قوله فيكون) أي ذلك النقيض محالاً (قوله فالنتيجة حق) أي نتيجة الضرب الاول حق (قوله يلزم الخلف) أي البطالان (قوله ليرتد) أي ليرجع (قوله فينتج بدیهية) أي فينتج بالبدهاة أو فينتج نتيجة بدیهية أي ظاهرة والاول اظهر (قوله أيضاً) أي كما قيل فيه أي في الضرب الاول بالخلف (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من ب ا) أي من الحيوان بحجر وهذا هو عكس كبرى الضرب الاول (قوله لا شيء من ج ا) أي من الانسان بحجر (قوله وهو المطلوب) أي وحينئذ فالضرب الاول منتج (قوله وأما عكس الترتيب) أي الذي يكون بعد عكس الصغرى (قوله في هذا الشكل) أي الشكل الثاني وقيد بذلك لان عكس الترتيب في الشكل الثالث هو ان تعكس الكبرى أولاً ثم تجعل صغرى (قوله فهو ان تعكس الصغرى) فيه ان عكس الترتيب هو ان تجعل الكبرى صغرى وبالعكس وأما عكس الصغرى فهو امر زائد على معنى عكس الترتيب فكيف يأخذه في تفسيره ويمكن الجواب عنه بأنه انما ادخله في تفسيره وان كان ليس جزءاً منه اشارة الى انه لا بد في عكس الترتيب من انضمام عكس الصغرى اليه حتى يرجع الشكل الثالث بعكس الترتيب الى الشكل الاول فتأمل (قوله على هيئة الشكل الاول) أي لان شروط الشكل الاول موجودة (قوله فينتج لما ينعكس) أي لشيء ينعكس ذلك الشيء الى المطلوب (قوله في الضرب الثاني) أي وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شيء من ج ب أي لا شيء من الجماد بحیوان وكل ا ب أي وكل انسان حيوان (قوله كل ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من ب ج أي من الحيوان بجماد وهذا هو الصغرى في الاصل (قوله لا شيء من ج ا) أي من الانسان بجماد (قوله الى لا شيء من ج ا) أي من الجماد بانسان (قوله وهو المطلوب) أي الذي نتج من الضرب الثاني وحينئذ فالضرب الثاني منتج (قوله وهذا) أي قوله وينعكس الخ (قوله ان الضرب الاول) أي وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وقوله والثالث أي وهو المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى (قوله يمكن بيان انتاجهما بالخلف الخ) (اعلم) انه يمكن بيان الضرب الثالث بالاقتراض بان تفرض

السالبة صغرى والسالبة لا تصلح لصغرية الشكل الاول وأيضاً يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول والضرب الثاني يمكن بيان انتاجه بالخلف وبالعكس الترتيب لا بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الا جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الا جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا بعكس الترتيب لان الصغرى سالبة جزئية وهي لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها لا تقع في كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو ظاهر وكذا الانتاج في ضروب الشكل الثالث والرابع اما بالخلف أو بعكس الكبرى أو الصغرى أو الترتيب كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج بأشئين منها فضاء وفي بعضها لا * كل ذلك يظهر بالتأمل (و) يشترط (في) الشكل (الثالث) بحسب الكيف (ايجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها) بحسب الحكم ان يكون (مع كلية احدها) اى احدى المقدمتين من الصغرى والكبرى (لينتج) الصغرى (الموجبتان) أي الكلية والجزئية

موضوع الصغرى فتحصل مقدمتان احدهما كل د ب والاخرى كل د ج فتجعل الاولى صغرى لكبرى الاصل هكذا كل د ب ولا شيء من ا ب ينتج من اول هذا الشكل لا شيء من د ا ثم تعكس المقدمة الثانية الى بعض ج د وتضمها الى نتيجة هذا القياس هكذا بعض ج د ولا شيء من د ا ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ا وهو المطلوب (قوله لصغرية الشكل) أى لا تصلح لان تكون صغرى الشكل الاول لانه يشترط فيه ان تكون صغراء موجبة (قوله وأيضاً يلزم الخ) أي كما يلزم وقوع السالبة فيه صغرى الشكل الاول (قوله في الضرب الثالث) بل وفي الاول اذ لا بد من عكس الصغرى الكلية الموجبة وهي تنعكس جزئية (قوله لا تصلح لكبروية الشكل الاول) أى لا تصلح لان تكون كبرى الشكل الاول لان الشكل الاول يشترط فيه ان تكون كبراء كلية (قوله والضرب الثاني) أى وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى (قوله وأما الضرب الرابع) أى وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى (قوله لا تقع في كبرى الشكل الاول) أى لانه على تقدير انعكاسها تنعكس سالبة جزئية كنفسها والجزئية لا تقع في كبرى الشكل الاول لما مر (قوله بل بالخلف الخ) (علم) من هذا ان الخلف يجري في الضروب الاربعة بخلاف ما عدها كما بيناه (قوله أما بالخلف) هذه كلها تأتي في الرابع وأما الثالث فلا يأتي فيه عكس الكبرى فقط ولا عكس الترتيب فقط وانما يأتي فيه عكسها معاً ولذلك احوال على ما يأتي بقوله كما يأتي (قوله أو بعكس الكبرى) الصواب اسقاطه لانه بها يرتد الى الرابع (قوله وفي بعضها لا) هذا آخر الكلام وقوله كل ذلك مبتدأ ويظهر الخ خبر (قوله فعليتها) أى الصغرى وأما الكبرى فلا يشترط فعليتها (قوله وفعليتها) اذ لو كانت الصغرى ممكنة لم تنتج الا ترى ان زيداً اذا ركب الفرس فقط عمر أ ركب الحمار فقط صدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل مركوب ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة كذب بعض ماهو مركوب فرس بالامكان لان مركوبه افعل حمار بالضرورة (قوله ان يكون) أى الشكل

(مع) الكبرى (الموجبة الكلية أو بالعكس) أي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية (موجبة جزئية) مفعول لينتج وفي العبارة تسامح لان قوله بالعكس يفهم منه ان يكون الكبيران الموجبتان مع الصغرى الموجبة الكلية وحينئذ يحصل ضربان الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والثاني الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لكن الضرب الاول داخل في قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين ان يراد به الضرب الثاني فقط أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى ان قوله بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه وارادة ضرب واحد يكون تسامحاً فالمفهوم من قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس ثلاثة اضرب منتجة للموجبة الجزئية الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا (أو مع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أى لينتج الصغرى

(قوله مع الكبرى الموجبة الكلية الخ) حاصله ان تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى احدى المحصورات الاربع او تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالبة (قوله أى الصغرى الخ) تفسير للعكس وهو غير المتبادر منه كما قال الشارح (قوله وفي العبارة تسامح) أى في قوله وبالعكس (قوله ان يكون الكبيران الموجبتان) أى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (قوله وحينئذ) أي حين كان يفهم منه ما ذكر (قوله ولا يخفى ان الخ) مراده بهذا توضيح ما قبله أعني قوله وفي العبارة تسامح فيين بذلك التسامح (قوله كل ب ج) أى كل حيوان جسم (قوله وكل ب ا) أى كل حيوان نامى (قوله فبعض ج ا) أى بعض الجسم نامى (قوله بعض ب ج) أى بعض الانسان حيوان وكل ب ا أى كل انسان ناطق (قوله فبعض ج ا) أى فبعض الحيوان ناطق (قوله ب ج) أى كل انسان حيوان (قوله وبعض ب ا) أى بعض الانسان ناطق (قوله فبعض ج ا) أى بعض الحيوان ناطق وانما انتج الضرب الاول جزئياً كالضرب الثاني والضرب الثالث لجواز ان يكون محمول الكبرى أخص من محمول الصغرى وحينئذ لو انتج كلياً لزم حمل الاخص على جميع أفراد الاعم كقولنا في الضرب الاول كل حيوان جسم وكل جسم نامى فبعض الجسم نامى ولو قيل كل جسم نامى لكان باطلا لان الجسم اعم من نامى وعبارة الشيخ يس فالنتيجة في جميع ضروب هذا الشكل جزئية وذلك لجواز اعمية الاصغر فيمتنع الحكم بالا كبر على كل افراد الاصغر ايجاباً او سلباً انتهى ومثال السلب من الضرب الرابع كل حيوان جسم ولا شيء من الحيوان يحجر فبعض الجسم ليس يحجر تأمل وبهذا التحرير تعلم ما في متن السلم من التسامح والتظير من قوله * وتنبع النتيجة الاخص من * تلك المقدمات هكذا زكن * لان الشكل الثالث وكذا الرابع ينتجان جزئية وان لم تكن هناك جزئية (ويمكن) ان يجاب عنه بان قوله وتنبع النتيجة الاخص أى ان كان هناك خسة واما اذا لم يكن هناك خسة فتارة تكون النتيجة مشتملة على خسة الجزئية كما في الشكل الرابع والثالث وتارة لافي الشكل الاول والثاني (وحاصله) ان المفهوم فيه تفصيل واذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه

(قوله موجبة جزئية) وسيأتي في الضروب الاربعة ان النتيجة سالبة جزئية فالنتيجة في جميع ضروب هذا الشكل جزئية وذلك لجواز اعمية الاصغر فيمتنع الحكم بالا كبر على كل افراد الاصغر ايجاباً او سلباً

الأولین مطلقاً عامة وفي الثاني عامة (قوله في بعض الضروب يجعل الخ) فحصل ذلك شيخ الإسلام فقال أما في الضربين الأولين فيجعل نقیض النتيجة كبرى لكونه كلياً وصغرى الأصل لكونها إيجاباً صغرى بان يقال اذا صدق كل ب ج وكل ا ب فبعض ج أو لا لصدق لاشي من ج أ وهي مع الصغرى تنتج لاشي من ب أ وينعكس الى ما ينافي الكبرى كما لا يخفى وأما في الثالث والرابع والخامس فيجعل نقیض (٢٣٤) النتيجة لإيجابه صغرى والكبرى لسكيتها كبرى ينتج الى ما ينعكس الى

الحجر ليس بناطق (قوله ويضم الى احدى المقدمتين) ليس هذا على الخيار بل ينظر الى النقيض فان كان موجباً جعل صغرى والا جعل كبرى وسيشير اليه كلامه بعد بقوله ففي بعض الضروب الخ (قوله ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى) أي في بعض الضرب الاول والثاني وقوله وفي بعضها أي وهو الضرب الثالث والخامس والسادس والسابع ولا يجري في الرابع والثامن لان الكبرى فيها جزئية (قوله ففي بعض الضروب الخ) حاصله انه يضم نقيض النتيجة لمقدمة بحيث ينتظم قياس من الشكل الاول منتج مستوف للشروط وان تكون تلك النتيجة منافية لان لم ينتظم قياس بأن يحتل شرط كان تكون الكبرى مثلاً جزئية او جاء على هيئة القياس المنتج الا انه لم ينتج المنافاة كأن ينتج سلباً جزئياً فليس منافياً للايجاب الجزئي (قوله لينتج ما ينافي الخ) أي ولا بد في العكس وكذا يقال فيما بعده (قوله في المثال الاول) وهو المركب من موجبة كلية كبرى نحو كل ب ج وكل ا ب (أي كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله ا ب) أي كل ناطق انسان وهذا هو كبرى الاصل (قوله وكل ب ج) أي كل انسان حيوان هذا هو صغرى الاصل (قوله فكل ا ج) أي كل ناطق حيوان وهذه هي النتيجة وهي موجبة كلية وهي تنعكس موجبة جزئية (قوله بعض ج ا) أي بعض الحيوان ناطق (قوله في المثال الثالث) وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل ب ج ولا شيء من ا ب اي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر باسان (قوله بعض ج ب) أي بعض الحيوان انسان وهذا هو عكس الصغرى في الاصل (قوله ولا شيء من ا) أي من الانسان بحجر وهذا هو عكس الكبرى في الاصل (قوله فبعض ج ليس ا) اي فبعض الحيوان ليس بحجر (قوله الى الشكل الثاني) وهو ان يكون

(قوله كما يقال في السابغ) لا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الاولين لعدم مخالفة الصغرى والكبرى في الكيف ولا في الآخرين لان الجزئية غير صالحة لكبروية الشكل الثاني (قوله كما (٢٣٥) يقال في الرابع) لا يخفى ان هذا

فصل في القياس الاقتراضي * المركب من الشرطيات اعلم ان الاقتراضي المركب على ما مر ينقسم الى
 حملي وشرطي لانه ان تركب من الحمليات المحضة حملي وان لم يتركب منها بل تركب من الشرطيات
 المحضة أو من الشرطيات والحمليات فشرطي والمصنف لما فرغ من الحملي شرع في الشرطي من
 الاقتراضي فقال (الشرطي من الاقتراضي) ينقسم الى خمسة أقسام لانه (اما أن يتركب من متصليتين)
 وهو القسم الاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض
 مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة (أو) من (منفصلتين) وهو القسم الثاني
 كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج اما زوج الزوج أو زوج الفرد فكل عدد اما فرد

موضوعا في الكبرى وقوله كما يقال في السابع أي وفي الثالث والخامس والسادس دون البقية (قوله
أو بالرد إلى الشكل الثالث الخ) يأتي في الخمس الأول دون السادس والسابع والثامن (قوله كما
يقال في المثال الرابع) وهو المركب من صغري موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
أ ليس ب أي كل إنسان حيوان وبعض الحجر ليس بإنسان (قوله كل ب ج) أي كل إنسان حيوان
(قوله وبعض ب ليس هو أ) أي وبعض الإنسان ليس هو بحجر وهذا هو عكس كبرى الرابع
التي هي سالبة جزئية ويأتي فيه ما مر في السابع من السؤال والجواب (قوله فبعض ج ليس أ)
أي فبعض الحيوان ليس بحجر

الفيلسوف الاقتراني ماسبق في الاشكال الاربعة من الحملات (قوله أو من منفصلتين) هو أيضاً ينقسم الى الاقسام الثلاثة الا ان المطبوع الثاني وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكيفية أحدهما وصدق منع الخلو عليهما

(قوله أو من حملية ومتصلة) هو على أربعة أقسام لان الحملية اما صغرى أو كبرى وعلى كل تقدير المشاركة اما باعتبار المقدم او التالي والمطبوع منه ما تكون الحملية فيه كبرى والاشترك في التالي (قوله ما يتركب من الحملية والمنفصلة) حكمه حكم الثالث والمطبوع منه ما كانت الحملية فيه بعدد أجزاء المنفصلة أو أقل منها والاحسن في قسمي المطبوع ان تكون الحملية واحدة والمنفصلة مانعة الخلو ذات جزئين تشاركها الحملية في أحد الجزئين (قوله ما يتركب من المتصلة والمنفصلة) والشركة بينهما اما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من أحدهما غير تام من الأخرى وكل

منها اما ان تكون المتصلة فيه صغرى أو كبرى والمطبوع منها ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ويشترط فيه إيجاب المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى (قوله كذلك الشرطي) ينعقد فيه الاشكال الأربعة (و) كما أن الحلي تنعقد فيه الاشكال الأربعة على ما ذكر مفصلاً كذلك الشرطي (تنعقد فيه الاشكال الأربعة وفي تفصيلها طول) لا يليق بهذا المختصر لانه شأن المطولات فاطلبه ثمة

فصل في القياس الاستثنائي * وهو قسمان اتصالي وانفصالي فالاتصالي هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أي اثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالي أي نفيه فوضع المقدم وهي منقسمة الى خمسة وخمسة وكل من القسمين فرد (قوله أو من حملية ومتصلة) وهو على أربعة أقسام لان الحملية اما صغرى أو كبرى وعلى كل المشاركة اما باعتبار المقدم أو التالي والمطبوع منه ما تكون الحملية كبرى والاشتراط في التالي (قوله كذلك الشرطي) وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحملات من غير فرق حتى يشترط في الاول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد ضروبها الا الرابع فان ضروبه هنا خمسة لان انتاج الثلاثة الأخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات القطب في شرح الشمسية وهو صريح في ان الموجهات المركبة لاتأتى في الشرطيات وكذلك حال النتيجة

في الكيفية والكمية

فصل في القياس الاستثنائي * (قوله من الشرطية المتصلة) بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة يكون الحكم بعدم لزوم فلا يلزم شيء مما ذكر لجواز ان يتحقق الطرفان معا وان ينتفي كل منهما ويثبت الآخر فلا يعلم حكم مخصوص وان تكون لزومية يحكم العقل فيها باللزوم لملاقة عقلية تقتضيه اذ لو كانت اتفاقية لا يكون بينهما علاقة يعرف بها العقل اللزوم لم يتحقق القياس ولم يمكن الاستدلال كلية يكون الحكم فيها في جميع الاوقات والاوزاع

ينتج

(قوله من الشرطية المتصلة) بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة يكون الحكم بعدم لزوم فلا يلزم شيء مما ذكر لجواز ان يتحقق الطرفان معا وان ينتفي كل منهما ويثبت الآخر فلا يعلم حكم مخصوص وان تكون لزومية يحكم العقل فيها باللزوم لملاقة عقلية تقتضيه اذ لو كانت اتفاقية لا يكون بينهما علاقة يعرف بها العقل اللزوم لم يتحقق القياس ولم يمكن الاستدلال كلية يكون الحكم فيها في جميع الاوقات والاوزاع

(قوله فهو اما ان يتركب من منفصلة الخ) بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة كان مقتضاها عدم المنافاة بين الشيئين فيجوز ان يجتمعا وان يرتفعا فلا يلزم من الحكم باحدهما الحكم بالآخر ولا بد ان يكون احدي المقدمتين كلية بالمعنى المتقدم اذ لو ثبتت المنافاة في بعض الاوقات وثبت أحد المتنافيين في بعض يجوز ان يكون (٢٣٧) وقت الثبوت غير وقت المنافاة

ينتج وضع التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ورفع التالي ينتج رفع المقدم كقولنا في المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان فالمنتج من الاستثنائي الاتصالي وضع المقدم ورفع التالي كما قال (الاستثنائي ينتج من المتصلة) الموضوعه فيه (وضع المقدم) فاعل ينتج (ورفع التالي) عطف عليه أي ينتج من المتصلة الموضوعه في القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع التالي لكن وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولاعكس في شيء منهما أي لا ينتج وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون التالي أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم اذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي اذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم هذا في الاستثنائي الاتصالي وأما الاستثنائي الانفصالي فهو اما أن يتركب من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزئين أو رفعه واما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزئين واما من منفصلة مانعة الخلو ورفع أحد الجزئين فان كان الاول فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر وان كان الثاني فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر وان كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر كما لوح اليه بقوله (والحقيقية وضع كل) من الجزئين فقوله الحقيقية بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع المقدم فيكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والجرور مقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجرة عمرو والمعنى ان القياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة وذوي رفع أي القضية المشتبهة على ذلك (قوله وضع المقدم) من الشرطية المتصلة وقوله ينتج الخ أي بشرط ان تكون موجبة لا سالبة وان تكون لزومية لا اتفاقية انظر يس (قوله الاستثنائي ينتج الخ) الاستثنائي مبتدأ وقوله ينتج فعل مضارع وفاعله وضع المقدم الخ والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر والرابط محذوف قدره الشارح بقوله فيه وحينئذ فلا يرد على المصنف ان الجملة اذا وقعت خبراً لا بد فيها من رابط يعود على المبتدأ ولا رابط هنا (قوله لكن وضع المقدم ينتج الخ) لعل اسناد الانتاج الى وضع المقدم مجاز عقلي لان الانتاج في الحقيقة للقياس بسبب ذلك انتهى تقرير (قوله من منفصلة حقيقية) أي بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة فقتضاها عدم المنافاة ولا بد ان تكون احدي المقدمتين كلية وان تكون المنفصلة عنادية لا اتفاقية انتهى راجع يس (قوله ووضع) أي اثبات عطف على منفصلة (قوله أو رفعه) أي نفيه (قوله فان كان الاول) أي وهو المركب من منفصلة حقيقية ووضع الخ (قوله من باب العطف على معمولي عاملين الخ) أي وهذا جائز عند بعضهم فالمعمولان قوله المتصلة وقوله ووضع المقدم والعاملان قوله من وقوله ينتج (قوله والجرور مقدم) جملة حالية

وان كان أحدهما جاراً فان كان الجار مؤخرًا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمر فالشهور عن س المنع وعن الاخفش الاجازة وفصل قوم فقالوا ان ولي الخفوض العاطف كالمثال جاز والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة قيل ان منهم الاخفش

(قوله كقولنا هذا الشيء) اما ليس بشجر أو ليس بشجر وجه كون هذه مانعة خلو ان نقيض ليس بشجر حبر وهو أخص من ليس بشجر ونقيض ليس بشجر (٢٣٨) شجر وهو أخص من ليس بشجر فصدق انها مركبة من الشيء

والاعم من نقيضه وليس هذا المثال كالمثال الذي فيه الطرفان إيجابيان فانه مثال لمانعة الجمع المركبة من الشيء والاخص من نقيضه فان نقيض شجر لا شجر وحبر أخص من لا شجر وقس وانما نهنا على ذلك لان بعض الطلبة غلط فيه (قوله ومرجعه) الى قياس استثنائي مركب من متصلة لزومية نتيجة الافتراضي الذي هو جزء الآخر للقياس الخلف ومن استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فيتحقق المطلوب (قوله واقتراضي مركب من

الموضوعه فيه وضع المقدم ورفع التالي كما مر ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعه فيه ينتج وضع كل واحد من الجزأين رفع الآخر (كانهما الجمع) فان وضع كل واحد من جزأيه ينتج رفع الآخر (ورفع) بالرفع معطوف على قوله وضع كل أي المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزأيه رفع الآخر وقد مر كذلك ينتج رفع كل من جزأيه وضع الآخر (كانهما الخلو) فان رفع كل من جزأيه ينتج وضع الآخر فيكون للمنفصلة الحقيقية أربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجراً أو حبراً لكنه شجر فهو ليس بحبر لكنه حبر فليس بشجر وللمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان أيضاً باعتبار الرفع كقولنا هذا الشيء اما ليس بشجر أو ليس بشجر لكنه حبر فهو ليس بشجر لكنه شجر فهو ليس بحبر * ولما فرغ من تعريف القياس الاقتراضي والاستثنائي شرع في قياس الخلف المركب من الاستثنائي والاقتراضي فقال (وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه) أي القياس الذي يقصد به اثبات المطلوب بسبب ابطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف (ومرجعه) أي حاصل هذا القياس يرجع (الى) قياس (استثنائي و) قياس (اقتراضي) كما اذا قلنا مثلاً اذا صدق كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل فهذا مطلوبنا ويستدل على اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق مع الاصل نقيض المطلوب أي لاشيء من ج دائماً وكما صدق نقيضه مع الاصل صدق لاشيء من ج دائماً فهذا قياس اقتراضي مركب من متصلتين

(قوله وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به الخ) إضافة اسم لما بعده للبيان وقوله ما يقصد به نائب فاعل يخص (قوله بإبطال) متعلق بأثبت وأبواه سببية (قوله باسم قياس الخلف) انما سمي بخلفاً لانه يؤدي الى الخلف أي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب أو لانه يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه اذ المطلوب نقيض النتيجة (قوله هذا القياس) أي قياس الخلف (قوله كل ج ب) أي كل انسان حيوان بالفعل هذه مطلقة عامة موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية مطلقة عامة (قوله بعض ج ب) أي بعض الحيوان انسان (قوله فهذا) أي صدق بعض ج ب (قوله مع الاصل) أي وهو كل ج ب أي فيجعل الاصل صغيراً ونقيض المطلوب كبرى (قوله نقيض المطلوب) ونقيضه سالبة كلية دائمة مطلقة (قوله أي لاشيء من ج) أي من الانسان بانسان والاولى ان يقول لتحقيق الحال وهو صادق بسلب الشيء لاشيء من ج (أي من الانسان بانسان والاولى ان يقول لتحقيق الحال وهو صادق بسلب الشيء عن نفسه الحاصل من انضمامه مع الاصل كبرى أو باجتماع النقيضين لانك تعكسه سالبة كلية متضمنة لسالبة جزئية مناسبة لمفروض الصدق

الامر الحال وتلخيصه ان يقال لو لم يتحقق المطلوب لتحقيق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقيق محال لكن الحال ليس بتحقيق فالمطلوب متحقق

ينتج لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق لاشيء من ج دائماً لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا بطل صدق نقيض المطلوب مع الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل فهذا اثبات المطلوب بإبطال نقيضه

﴿ فصل ﴾ في الاستقراء والتثليل * وهما لا يفيدان اليقين بل يفيدان الظن ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس لانهما اما (الاستقراء) فهو (تصفح الجزئيات لأثبت حكم كلي) كما اذا تصفحنا جزئيات الحيوان فوجدناها تحرك فكما الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان يحرك فكما الاسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقر أو يكون حكمه مخالفاً لما استقرى والتصفح النظر على سبيل المبالغة (و) اما (التثليل) فهو (بيان مشاركة جزئي لآخر) أي لجزئي آخر (في علة الحكم ليثبت) الحكم (فيه) أي في الجزئي الاول كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام كالخمر يعني الخمر حرام لانه مسكر وهذه العلة موجودة في النبيذ فيكون النبيذ مسكر

(قوله ينتج لو لم يصدق الخ) هذه نتيجة الاقتراضي فتجعل كبرى للقياس الاستثنائي ويؤتي بعده بصغراء وهي لكن كذا كما فعل الشارح (قوله لو لم يصدق الخ) عبارة غيره لو لم يتحقق المطلوب يتحقق نقيضه ولو تحقق هذا النقيض لتحقيق الحال وهو كذب ما فرض صدقه فينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقيق الحال ثم يضم له الاستثنائية وهي لكن الحال ليس بتحقيق فنقيض المطلوب ليس بتحقيق فيكون المطلوب متحققاً (قوله مع الاصل) أي فيجعل مع الاصل صغيراً ونقيض المطلوب كبرى ينتج ما ذكر بقوله لاشيء من ج ج (قوله لكن التالي باطل) أي التالي من النتيجة لان النتيجة جعلت كبرى للقياس الاستثنائي وان لم يعدها الشارح فيه فكان الاولى للشارح ان يعيدها فيه (قوله فالمقدم) مثله المقدم هو عدم صدق مطلوبنا مع الاصل

﴿ فصل في الاستقراء ﴾

(قوله في الاستقراء) المتعارف عند الاطلاق لا الاستقراء المفيد للظن وهو المقصود هنا بالتعريف بقرينة المقابلة (قوله بل يفيد ان الظن) قضية كلامه في الاستقراء الناقص وظاهره شموله للناقص والتام وهو الموافق لما ذكره في الشمسية ولبعض الشراح أيضاً (قوله ولهذا جعلها الخ) يفيد ان القياس يفيد اليقين دائماً لا الظن بجميع انواعه وسيأتي ما يعلم منه خلافه في مواد الاقيسة ولعل المراد بقوله من لواحق القياس أي المفيدة لليقين فلا اشكال (قوله تصفح الخ) فيه تسامح كما ان تفسيره بالحكم على الامر الكلي كذلك أيضاً لان الاستقراء حجة أي امور معلومة موصلة الى التصديق بالتصفح ليس تسامحاً فتأمل يس (قوله لم يستقر) أي يطالع عليه (قوله فهو بيان الخ) (وحاصله) تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى المشترك بينهما كقولنا السماء حادثة لانه كالكبوت في التأليف الذي هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فتطرق للخلل ان وجد انما يكون في الكبرى بخلاف الاستقراء فانه اذا رد الى القياس فان تطرق للخلل فيه انما هو بالنسبة الى صغراء اعنى هذا الامر الكلي منحصراً في تلك الجزئيات التي وقع الاستقراء فيها ويسمى الجزء الاول في التثليل اصغر والثاني شبيهها والحكم اكبر والمعنى المشترك أوسط قاله الحفيد

﴿ فصل ﴾ (قوله الاستقراء) أي الناقص قال شيخ الاسلام واعلم ان الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم المفيد العلم أو اليقين وإلى ناقص غير مقترن بالقرائن المفصلة الى قياس خفي مفيد لليقين والاستقراء المتعارف عند اطلاق الاستقراء المفيد للظن وهو المقصود هنا بالتعريف بقرينة المقابلة (قوله تصفح الجزئيات) فيه تسامح كما ان تفسيره بالحكم على الامر الكلي كذلك أيضاً لان الاستقراء حجة أي امور معلومة موصلة الى التصديق والحكم الكلي ثمرة له والمفهوم من شرح الرسالة ان تفسيره بالتصفح ليس تسامحاً فتأمل (قوله والتصفح النظر الخ) فسر شيخ الاسلام التصفح بالتبصير وعبارته أي تبصير أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات وغيرها سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً وذلك الحكم الكلي هو ثمرة الاستقراء والتبصير تقول استقرت الكتاب اذا تبعت ما فيه مسألة مسألة

(قوله اما الدوران الخ) عبارة رسالة الآداب والدوران هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية اما وجوداً أو عدماً أو معاً ومثل المسعودي الاول بترتيب الملك على الهبة فان وجوده مترتب على وجودها واما عند عدم الهبة فلا يجب ان يكون الملك معدوماً لجواز تحققه بشيء آخر كالبيع وغيره والثاني كالتطهارة بالنسبة الى جواز الصلاة فان عدمه مترتب على عدمها واما عند وجودها فيجوز ان لا تجوز الصلاة بسبب انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة وغيره وحينئذ قالوا في قول الشارح وجوداً وعدمه بمعنى أو المانعة الخلو فيجوز الجمع هذا وقال شيخ الاسلام والدوران لا يفيد اليقين في العلية لانه قد يكون المبدأ الجزء الاخير من العلة أو الامر المساوي لها

فصل

في مواد الاقيسة

(قوله اعتقاد الشيء بأنه كذا الخ) بالقياس الاول يخرج الظن وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقلد

حرماً فالنبيذ جزئي مشارك لجزئي آخر أي الحمر في الاسكار والاسكار علة الحكم الذي هو الحرمة والجزئي الاول يسمى فرعاً والثاني يسمى أصلاً (والعمدة في طريقه) أي المعتمد عليه في طريق التمثيل وكونه سبباً لثبوت الحكم في الجزئي الاول هو (الدوران والترديد) اما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمه كما يقال الحرمة دائرة مع الاسكار وجوداً وعدمه أما وجوداً ففي الحمر وأما عدمه ففي سائر الاشربة والاطعمة والدوران أمانة كون المدار علة للدائر فالاسكار علة الحرمة وأما الترديد فهو ايراد أوصاف الاصل وابطال بعضها لتحصير العلية في الباقي كما يقال علة الحرمة في الحمر اما الاسكار واما السيلان والثاني باطل لان الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول

فصل في مواد الاقيسة

ولما فرغ من صور الاقيسة شرع في موادها فقال (القياس اما برهاني وهو ما يتألف من اليقنيات) واليقين اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن الا أن يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الامر غير ممكن الزوال

(قوله الدوران والترديد) اما وجه عدم افادة الدوران لليقين فلان الجزء الاخير من العلة والشرط المساوي لها كل منهما يدور معه الحكم وجوداً وعدمه مع انه ليس بعلة فان نازعوا في صلوحها للعلة نازعنا في صلوحه مداراً وأما وجه عدم افادة الترديد اليقين لان التقسيم غير حاصر فيجوز ان تكون العلة غير ما ذكر (قوله وجوداً وعدمه) الواو بمعنى أو المانعة الخلو فيجوز الجمع فالاول كالمالك بالنسبة للهبة والثاني كالتطهارة والثالث ظاهر انتهى يس (قوله كون المدار) أي الوصف المدار كالاسكار (قوله المدار) أي الذي دار معه الحكم (قوله للدائر) أي الحرمة مثلاً

فصل في مواد الاقيسة

(اعلم) انه كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقيسة كذا يجب في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية (واعلم) ايضاً ان القياس كما ينقسم باعتبار الصورة الاولى الى الاقتراني والاستثنائي والاقتراني الى الجملي والشرطي على ما سبق كذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر لانه يفيد اما تصديقاً او تأثيراً غير كالتخييل والتصديق اما جازم او غير جازم والجازم اما ان يعتبر حقيقة ام لا والمعتبر حقيقة اما ان يكون حقاً في الواقع اولا فالفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق الجازم الغير الحق هو السفسطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقاً او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل ان تحقق عموم الاعتراف والافه والشعر وهو مع السفسطة فيدرجان تحت قسم واحد وهو المغالطة والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر (قوله واليقين) المراد به مطلق الادراك (قوله مع اعتقاده بأنه الخ) خرج به الظن واما الشك فلم تدخل حتى يخرج به لانه لا اعتقاد فيه (قوله اعتقاداً مطابقاً الخ) خرج الجهل المركب (قوله غير ممكن الزوال) خرج اعتقاد المقلد

واصولها

(قوله وأصولها ستة) يرد على الحصر خبر الرسول المؤيد بالمعجزة لا يقال انه علم استدلالاً بان يلاحظ ان ذلك خبر من تأيد بالمعجزة وكما كان كذلك فهو صادق قطعاً لانه يكفي في ذلك الملاحظة الاجمالية (قوله والكل أعظم من الجزء) من وهم ان الجزء قد يكون أعظم من الكل كما في داء الفيل لم يتصور معنى الكل (٢٤١) والجزء (قوله وهي المحسوسات)

(وأصولها) ستة (الاوليات) وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا تتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان على واسطة (والمشاهدات) وهي المحسوسات أي القضايا التي يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (والتجربيات) وهي التي يحتاج العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء (والحدسيات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم بواسطة مشاهدة

(قوله واصولها) أي الامور الكلية التي تجمعها والمراد بالاصول الانواع فلا يرد ما يقال كلامه يقتضي ان هذه ستة عشر غير اليقنيات لانها اصولها مع انها عينها تأمل (قوله الاوليات) سواء كانت من الضروريات ام لا (قوله بمجرد تصور الخ) أي وان كان تصورهما نظرياً فان كانت الاطراف جليلة التصور والارتباط فواضح مطلقاً والا فهو واضح لمن كانت الاطراف والارتباط جليلة عنده غير واضح لغيره كتصور حقيقة الواحد وحقيقة الاثنين فان حقيقةهما في معرفتها صعوبة وان كان تصور الواحد والاثنين في الجملة كافياً في الحكم في قولك الواحد نصف الاثنين ولا يتوقف على واسطة وقد يتوقف العقل في الحكم الاول بعد تصور الاطراف أما لنقصان الغريزة كما للصبيان والبله وأما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال (قوله والمشاهدات) قضية عبارة الشارح تخصيصها بالحسيات ومنهم من جعلها شاملة للحسيات والوجدانيات كصاحب الشمسية ومنهم من جعل الحسيات اسماً مستقلاً وخص اسم المشاهدات بما يسمى وجدانيات ثم المحسوسات بالحس الظاهر أو الباطن لا يقوم بها حجة على الغير نعم ان شارك غيره في احساس الشيء كان انكاره مكابرة (قوله التي يحكم بها الحس) قال في شرح المواقف اعلم ان الحس لا يفيد الا حكماً جزئياً كقولنا هذه النار حارة وأما الحكم بان كل نار حارة فمستفاد من احساس بجزئيات كثيرة مع الوقوف على العلة قال حسن جلبي في قوله وأما الحكم الخ قد يقال هذه القضية الكلية في الجربات لصدقه عليها (قوله مشرقة) أي محرقة (قوله الى تكرار المشاهدة) أي المفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو ان الوقوع المتكرر على النهج الواحد لا بد له من سبب وان لم تعرف ما هية ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعاً ثم هي قد تخص كقولنا السقمونيا الخ وكيفية الطيبات وقد تعلم كعلم الشكل الحمر مسكر (فائدة) تتميز الجردات عن الاستقراء بانها لا تفارق هذا القياس الخفي بخلاف الاستقراء (قوله السقمونيا) هي نوع من الادوية مسهلة للصغراء (قوله والحدسيات) اعلم ان الحدسيات كالتجربيات في تكرار المشاهدة على ما هو الظاهر من انه لا يكفي المشاهدة مرة بل مقارنة القياس الخفي لازمة الا ان السبب في التجربيات

(م ٣١ - حواشي الخيصي)

(قوله بواسطة) هي الحدس القوي من النفس فهي كالتجربيات في تكرار المشاهدة على ما هو الظاهر من انه لا يكفي المشاهدة مرة بل مقارنة القياس الخفي لازمة الا ان السبب في التجربيات غير معلوم الماهية بخلاف الحدسيات (قوله كقولنا نور القمر الخ) كون ذلك من اليقنيات محل نظر كيف وقد أنكر الفقهاء ذلك في باب الكسوف

تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادي إلى المطالب (والتواترات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل توافقه على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعي النبوة وظهرت المعجزة على يده وكلما نبأ بوجود مكة وبغداد (والنظريات) وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر حكم العقل بحدوث العالم المكتسب من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث (ثم) القياس البرهاني المأماني أو اني فانه (ان كان) الحد (الايوسط مع عليته) أي مع كونه علة (لنسبة) أي نسبة الاكبر الى

غير معلوم الماهية بخلاف الحدسيات (قوله تشكلاته) أي القمر أي كونه على شكل كذا ويكون نوره قويا أو ضعيفاً (قوله أوضاعه) أي أحواله وهي قربه من الشمس وبعده منها فقوله قرباً وبعداً بيان للأوضاع وقوله من الشمس متعلق بالقرب والبعث والضمير في أوضاعه للقمر (قوله سرعة انتقال الخ) اشتهر تعريف الحدس بأنه سرعة الخ يعني بحيث تتمثل المطالب في الذهن مع المبادي دفعة في العبارة تسامح لان الانتقال في الحدس دفعي لا تدريجي فلا يصح وصفه بالسرعة المؤذنة بالحركة الاعلى تجوز قال اليوسي ولقائل ان يقول ان الانتقال ايضا في هذا التعريف لانه معنى له وان لم يوصف بالسرعة لان المطالب والمبادي اذا كانت تتمثل في الذهن عند الالتفات دفعة فلا انتقال من احدهما الى الاخرى والا فلو ثبت هناك انتقال فلا بد له من سرعة أو غيرها الا ان يقال انهم لم يعدوا الانتقال الذي في الحدس حركة وذكر في شرح الاشارات ان للفكر والحدس مراتب في التادية الى المطلوب بحسب الكيف والسكم أما بحسب الكيف فسرعة التادية وبطئها وأما بحسب السكم فلكثرة عدد التادية الى العلوم وقلته والاولى في الفكر اكثر لاشتماله على الحركة والثاني في الحدس اكثر لتجرده عن الحركة وفيه بحث لان الاختلاف في السرعة والبطء وان كان قليلاً لا بد فيه من الحركة والزمان فكان الحركة المنفية عن الحدس انما هي الحركة المثبتة في الفكر لا مطلقاً (قوله من المبادي) أي المطالب المبادي هي اختلاف تشكلات القمر النورية بحسب قربه من الشمس وفرق بينهما وبين الجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف الجربات (قوله من المبادي) هي كونه كلما قرب القمر من الشمس قوى نوره (قوله والتواترات الخ) لا يخفى ان الكلام في المقدمات التي يتألف منها البرهان ولا شك ان العلم المتواتر جزء محض الا ان يقال المراد بالاحكام السككية بواسطة المتواتر كما مر في المشاهدات (قوله وهي التي يحكم فيها العقل الخ) قال السعد ويشترط الاستناد الى الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة ومراده بالمشاهدة ما يقابل الغيبة فتع انواع الاحساس فالشرط الانتهاء الى مطلق الحس الشامل للحواس الحس والالزم ان خبر الجماعة السككية جداً اذا كانوا عمياً لا يسمى تواتراً ولو كان مستنداً الى حس السمع وليس كذلك خبر الجماعة الاولى التي اخبرت بانشقاق القمر مثلاً من المشاهدات لا التواترات بالنسبة اليهم انفسهم وانما يكون موافقاً بالنسبة لمن بعدهم (قوله والنظريات الخ) في بعض النسخ الفطريات وتسمى قضايا قياساتها معها وهي قضايا يكون تصورات اطرافها ملزمة لقياس يوجب الحكم وما للشارح من تفسير النظريات غير ظاهر لان النظريات بالمعنى الذي ذكره ليست من الضروريات بل هي في الاصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضرورياً لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي ضرورية أيضاً فكانها لا تحتاج

(قوله يحتمل ان يتعلق بقوله مع عليته الخ) لا يخفى ما في هذا الاحتمال من البعد والنايب مناب الفعل أو شبهه انما هو المضاف وهو الظرف أعني مع لانه الذي يتعلق بالفعل أو شبهه ولا دخل للمضاف اليه في ذلك وليس له معمولية لغير المضاف وهذا انما يكون في الجار والمجرور كما لا يخفى على عارف نحوه لان الجار يتعلق بالفعل (٢٤٣) أو شبهه تعلق افضاء والمجرور

الاخضر (في الذهن) يحتمل ان يتعلق بقوله مع عليته أي بمجموع المضاف والمضاف اليه اذ المجموع نائب مناب الفعل أو شبهه لانه يتعلق باحدهما ويحتمل ان يتعلق بعليته أي المضاف اليه فقط اذ الياء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر ويجوز تعلق الظرف به (علة) منصوب على أنه خبر كان والمعنى ان الحد الاوسط لا بد ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاخضر في الذهن فان كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة (لها في الواقع) أيضاً (فالهي) لانه يعطي اللمية في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فان الاوسط وهو متعفن الاخلاط كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم الى زيد في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضاً (والا) أي وان لم يكن كذلك بان لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فقط (فاني) أي فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة أي تحققها في الذهن دون لمتها كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فان الاوسط وهو محموم وان كان علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا أنه ليس علة له في الخارج بل الامر بالعكس (واما جدلي) عطف على قوله اما برهاني والجدلي (يتألف من المشهورات والمسامات) أما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر

الى ذلك كقولك الاربعة زوج لانها منقسمة الى آخر البرهان (قوله أي بمجموع المضاف والمضاف اليه) المضاف لفظ مع والمضاف اليه قوله عليته (قوله مناب الفعل) أي كان مثلاً وقوله أو شبهه أي كائناً فالمعنى ان كان الحد الوسيط علة للنسبة في الواقع حالة كونه كان أو كائناً مع عليته في الذهن (قوله لاذ الياء فيه مصدرية) أي دالة على ان ماهي فيه مصدر كالضاربة والمضروبة (قوله لانه يعطي) أي يفيد اللمية أي العلية (قوله كقولنا زيد متعفن الاخلاط الخ) الحاصل ان الاستدلال ان كان بوجود السبب على وجود المسبب كان برهاناً لمتها وبالعكس اني ومنه الاستدلال بالاثر على المؤثر (قوله الاخلاط) جمع خلط وهي السوداء والصفراء والبلغم والدم وتعفنها خروجها عن الاستقامة (قوله انية) النسبة من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان لانه يؤتي بان غالباً (قوله دون لمتها) أي في الخارج والا ففيه اللمية في الذهن اذ اللمية الخارجية هي الحقيقة وسمى لمتها لافادة اللمية أي العلة وانما سميت العلة لمتها اذ يجاب بها السؤال بل قسمية نسبة للم وسمى البرهان لمتها نسبة للمية فهو منسوب للمنسوب (قوله متعفن الاخلاط) أي فاسد الطباع (قوله في الذهن) لانه جعل سبباً لثبوت الحمل في الذهن وقوله الخارج هو الواقع (قوله بل الامر بالعكس) وهو كون تعفن الاخلاط علة للحمي (قوله المشهورات الخ) دخل فيه ما اذا كانت المقدمات مسلمات أو مشهورتين أو الاولى مسامة والاخرى مشهورة اذ المراد ان الجدلي قياس احدي مقدمتيه مسامة أو مشهورة ومثل ذلك يقال في جميع ما يأتي الخ الا البرهان فيشترط كون مقدمتيه يقينيتين ويصدق على الذي مقدمته مشهورات ان احدها مشهورة

أو الحد الاوسط ليس معرفة محضة لان ال فيه جنسية كما اشاروا لذلك عند قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم (قوله لاذ الياء فيه مصدرية) أي يكون ماهي فيه مصدر كالضاربة والمضروبة وليس المراد انها حرف مصدرى اذ لم يعدها أحد من الحروف المصدرية التي يؤول مدخولها بالمصدر لان التأويل انما يكون للفعل وما يلحقه هذه الياء اسم كما لا يخفى

(قوله والمتواترات) لا يخفى ان الكلام في المقدمات التي يتألف منها البرهان ولا شك ان العلم المتواتر جزئي مشخص الا ان يقال المراد بالاحكام السككية بواسطة التواتر كما مر في المشاهدات (قوله عن جمع كثير) الاظهر عدم تعيين عدد لاختلاف أحوال الخبرين بل الضابط حصول اليقين (قوله والنظريات) عد غير بدل هذا القسم قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بتساوين ولا يخفى ان النظريات أهم لكن شيخ الاسلام فسرهما بما يوافق ذلك التعبير فقال وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة قياس خفي لا يغيب وسطه عند حضور طرفي القضية وذكر أولاً ان معنى قول المصنف وأصولها ان المبادي الاولى الاصلية لليقينية الضروريات الست قال والا فقد تكون النظريات أيضاً ضرورية

فيما بين الناس كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والامكنة والاقران فكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم وأما المسلمات فهي القضايا التي تسلم من الخصم فينبغي عليها الكلام لالزام الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين علمائهم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والغرض منه اقناع القاصر عن درك البرهان (وأما خطابي) وهو ما (يتألف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كعلم أو ولي وأما المظنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاداً راجحاً كقولنا كل حائط ينثر منه التراب فهو منهدم والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب

(قوله فيما بين الناس) أما كلهم كحسن الاحسان الى الالباء والفقراء أو الجبل كوحدة الاله أو طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل وسبب الشهرة اما اشتغالها على مصلحة عامة يتعلق بنظم أحوالهم نحو قول الشارح العدل حسن والظلم قبيح أو مافي طباعهم من الرقة نحو مراعاة الضعفاء محمودة أو الحمية نحو كشف العورة مذمومة والمراد ان المشهورة لا يعتبر فيها مطابقة الواقع وتطابق الاراء سواء كانت يقينية أم لا فبعض القضايا يكون أوليا باعتبار ومشهوراً باعتبار وقد تبلغ الشهرة الى حيث تشبه بالاوليات ويفرق بينهما بان الاوليات يحكم بها العقل ولو لم ينظر الى غير تصور الطرفين من غير توقف والمشهورات تتوقف على غير تصور الطرفين بحيث ان الانسان لو فرض نفسه لم يشاهد احدا ولم يمارس عملاً ثم عرضت عليه هذه القضايا لم يحكم بها بل يتوقف لان سبب الحكم فيها ممارسة العادات ولذا قد يتطرق التغير اليها كاستحسان الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات فان السكك يستصغر بالقياس الى الجزء اصلاً فالمراد قضايا الجدل تؤخذ من حيث انها مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضاً لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم سواء كان استقراءاً أو تمثيلاً أو قياساً بخلاف البرهان لا يكون الا قياساً (قوله والاقران) جمع قرن وهي المدة من الزمان المخصوصة (قوله تسلم من الخصم) سواء كانت صادقة أو كاذبة (قوله والغرض منه) أي من الجدل اقناع القاصر عن درك أي ادراك البرهان فقوله عن درك متعلق بالقاصر أي ان الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن درك البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون مجيئاً حافظاً لرأي وغاية سعيه ان لا يصير ملزماً وقد يكون سائلاً معترضاً هادماً لوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم اه ومن هذا ما وقع للحكماء مع المتكلمين وذلك لان الحكماء لا يثبتون الصفات وقالوا في الرد على قول المتكلمين ان علم الله يتعلق بالجزئي انه لو تعلق علمه لزم التغير في علمه واللازم باطل فكذا الملزوم فهذا استدلال على المتكلمين ببناء على ما قالوه من اثبات الصفات وان كانت الحكماء تنفي فهو الزام لهم من الحكماء (قوله وأما خطابي) (١) ينتشر الوعاظ والخطباء شعري الخيالات تخيل فتتفرّد فترغب سيالة ورغبت مرة مقيسة ونفدت انفعال (قوله المقبولات) أي غير المظنونات وان كان المستعمل اياها يصرح بالجزم بها والخطابة قد تكون استقراء أو تمثيلاً وعلى صورة قياس غير يقيني الانتاج كوجبتين من الشكل الثاني وقوله والمظنونات كقولك

(١) هكذا بالاصل فليحذر هذه القولة كلها

فلان

(قوله يحكم فيها العقل في غير المحسوسات) انما قيد بغير المحسوسات لان الوهم لو حكم في المحسوسات لم يكن كاذباً كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وبخلاف ما لو حكم في المعقولات الصرفة (٢٤٥) فانه يكون كاذباً وذلك لان الوهم قوة

جسمانية للانسان بهادرك المعاني الجزئية المنزعة من المحسوسات فتلك القوة تابعة للحس الذي لا يدرك الا المحسوسات فتق حكت في المحسوسات صدقت فان العقل يصدقها ومتى حكمت في المعقولات كذبت لعدم ادراكها لها ويدل على ذلك انها توافق الفعل في المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا الميت حماد وكل حماد لا يخاف منه مع انها تخالفه في النتيجة لحكمها بالخوف منه

فصل في أجزاء العلوم وهي ثلاثة كما قال (أجزاء العلوم ثلاثة) الاول (الموضوعات) فلان يطوف بالليل الخ (قوله الوزن الخ) الوزن هيئة ثابتة لنظام ترتيب الحركات أو السكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجرد النفس من ادراكها لذات مخصوصة يقال لها الذوق والقدماء كانوا يعتبرون في الشعر الوزن ويقتصرون على التخييل والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضاً والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور (قوله في غير المحسوسات) انما قيد بغير المحسوسات لان الوهم لو حكم في المحسوسات لم يكن كاذباً كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وبخلاف ما لو حكم في المعقولات الصرفة فانه يكون كاذباً وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان بهادرك المعاني الجزئية المنزعة من المحسوسات فتق حكت في المحسوسات صدقت فان العقل يصدقها ومتى حكمت في المعقولات كذبت (قوله كل موجود مشار اليه) أي اشارة حسية ولعل الكذب في هذه القضية ان الله موجود ولا يشار اليه اشارة حسية (قوله ووراء العالم فضاء لا يتناهي) وسبب الكذب في هذه القضية ان الفضاء الذي وراء العالم له دخل في الوجود وما دخل في الوجود متناه (قوله انها فرس وكل فرس صهال) سبب انغاط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى بالحقيقى الذي هو موضوع الكبرى (قوله وأما من حيث المعنى) أي من حيث لزوم الجزء لكليه في كل (قوله من حيث المعنى) فكل من مقدمتيه شبيهة بقولنا كل حيوان ناطق أي حيوان الذي هو من الاوليات لان كل من تصور السكك والجزء جزم بان الجزء لازم لكليه لكن الفرق بين الاول والثاني ان الاول السكك فيه وهو الانسان والفرس لم يصدق على ذات واحدة فلم يوجد فكذبت القضيتان لعدم وجود الموضوع بخلاف السكك في الثاني ولذا صح ان يقال كل حيوان ناطق فهو حيوان وكل حيوان ناطق فهو ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

فصل في أجزاء العلوم

مقدمات الشروع وتصور الموضوع من المبادي التصورية فلا وجه لان يجعل الموضوع جزأ أعلى حديثه وأجاب المصنف بان المراد بالجزء التصديق بوجود الموضوع فان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت الاعراض له وورده السيد وأجاب شيخ الاسلام فراجع كلامه

وهي التي يبحث عنها في العلوم عن اعراضها الذاتية كالصور والتصديق لهذا العلم فانه يبحث في المنطق عن اعراضها الذاتية على ما عرفت في صدر الكتاب وكالكلمة والكلام لعلم النحو فانه يبحث في النحو عن اعراضها من الاعراب والبناء وكيفية التركيب وغيرها (و) الثاني (المبادي) وهي اما تصورات أو تصديقات اما التصورات (فهي حدود الموضوعات) أي تعاريفها كتعريف الكلمة مثلاً باللفظ الموضوع للمعنى المفرد (وأجزائها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أي حدود أجزاء الموضوعات كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلاً (واعراضها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أي حدود اعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها (و) أما التصديقات فهي اما (مقدمات بينة) واضحة شديدة الوضوح بنفسها (أو) مقدمات (مأخوذة) مقبولة ممن يعتقد فيه غير بينة بنفسها اذ عن المتعلم بها بحسن الظن (يتبني) على صيغة المضارع المجهول من الابتداء أي يتبني (عليها) أي على المقدمات البينة والمأخوذة (قياسات العلم)

(قوله عن اعراضها) بدل من قوله عنها (قوله كالتصور والتصديق) أي كالتصور والمصدق لانه موضوع (قوله وكالكلمة الخ) كلامه فيما بعد يدل على ان مراده ان موضوع النحو كل واحد لا مجموعها اذ لا يقع البحث في النحو عن المجموع من حيث هو للتباني بينهما لان الكلمة القول المفرد ولا يكون مفيداً والكلام القول المفيد ولا يكون مفرداً (قوله من الاعراب الخ) بيان للاعراض أي الذاتية العارضة للكلمة والكلام (قوله المبادي الخ) وهي الاشياء التي يتوقف عليها مسائل العلم وجعلها جزءاً من العلم لشدة ارتباطها به والافه في غير جزء له بالحقيقة ومن شأنها انها تقدم على مسائله وقد نحاظ بها (قوله الموضوعات) أراد بالموضوعات نفس موضوعات العلوم فانها في الاكثر عين موضوعات المسائل أو جزء منها وموضوعات المسائل من المسائل التي هي جزء من العلم ولو كان عيناً أو جزء الواحد من موضوعات المسائل لكان كافياً في جزئية الموضوع للعلم فضلاً عن ان يكون في الاكثر لذلك ولم يريدوا به تصور الموضوع فانه كما سيعلم من المبادي التصورية لا التصديق لوجود الموضوع فانه كما حققه الشيخ من المبادي التصديقية ولا التصديق بكونه موضوعاً للعلم فانه من مقدمات الشروع بالبصيرة وليس جزء من العلم فاحفظه فانه نفيس ذكره هبة الله الحسني الشهير بامير على قول المتن سابقاً أجزاء العلوم الموضوع فسبحان من لا يسهو (قوله وأما التصديقات الخ) عبارة غيره والثاني من قسمي المبادي وهو التصديقات وهي المقدمات التي يتألف منها قياسات العلم (قوله أو مقدمات الخ) وبالجملة ان تلك المقدمات القريبة أي التي ليست بينة ان سلمت بحسن ظن به سميت أصولاً موضوعية وان سلمت منه مع نوع انكار سميت مصادرات (قوله ممن يعتقد) متعلق بمأخوذة (قوله بحسن الظن) أي بسبب حسن ظنه بمن أخذها منه (قوله يتبني) أي يبني (قوله قياسات العلم الخ) اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة اسم العلم المندون المسائل المخصوصة أو التصديق بها أو الملائكة الحاصلة من ادراكها مرة بعد أخرى التي يقدر بها على استحضارها متى شاء وقيل حقيقة المفهوم الاجمالي الشامل لتلك المسائل وعلى كل تقدير لا وجه لجعل التصديق بوجود الموضوع والمبادي من أجزاء العلوم ويمكن

مفعول مجهول لقوله يتبني (و) الثالث (المسائل) وهي قضايا تطلب في العلم (أي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من العلوم) (و) للمسائل موضوعات ومحمولات أما (موضوعاتها) فهي اما (موضوع العلم) كقولنا في النحو مثلاً كل كلام اما أن يذكر فيه المستند أولاً فان الكلام موضوع علم النحو (أو نوع منه) أي نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب أو مبني فان الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع الفن (أو عرض ذاتي له) أي عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا البناء اما بسبب المشابهة لمبني الاصل أو بسبب عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي للكلمة (أو مركب) بأن يكون موضوع المسائل مركباً من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة معربة اما منصرفة أو غير منصرفة فالكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الاعراب الذي هو عرض ذاتي لها أو مركباً من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف أو بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذ في هذه المسئلة مع كونه معرباً والاعراب عرض ذاتي له واعلم ان المقصود من ايراد الامثلة ايضاح القواعد سواء طابقت الواقع أولاً فان التمثيل يحصل بمجرد الفرض فالامثلة التي أوردناها ان كانت غير مطابقة للواقع فعليك أن تسحب ذيل الانغماض عن المقال اذ لا مناقشة في المثال (و) أما (محمولاتها) أي محمولات المسائل فهي (أمور خارجة عنها) أي عن موضوعاتها اذ لو كانت أجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها لها الى برهان لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لسكنا نحتاج في ثبوت محمولات المسائل للموضوعات الى البرهان كما ذكرنا من ان المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلوم فالحمولات خارجة عن الموضوعات والا لم يبرهن عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع صفة بعد صفة لقوله أمور أي محمولات المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها (لذواتها) والعارض للشيء ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو لامر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب فان قلت العوارض الذاتية ان يقال الحكم بالجزئية على ضرب من المساحة للمبالغة في شدة اتصالها بالعلوم قاله الحفيد (قوله مفعول مجهول) أي نائب الفاعل (قوله المبرهن عليها) أي على نسبتها (قوله فان الكلام موضوع علم النحو) أي وأما كل فهي سور (قوله لمبني الاصل) أي الحرف (قوله أو مركباً من نوع موضوع العلم الخ) تركب المركب من الموضوع والنوع لقولنا كل كلمة اسم اما معرب أو مبني والمركب من الثلاثة كقولنا كل كلمة اسم معرب اما معرب بالحروف أو بالحركات واعلم انما تركبها لانه في المعنى كالذي ذكره اذ ماصح مثلاً لما ذكره يصاح مثلاً لاهذين تأمل (قوله بمجرد الفرض) بالفاء (قوله ان كانت غير مطابقة للواقع) تأمل فان الظاهر ان الامثلة كلها مطابقة للواقع (قوله ان تسحب ذيل الانغماض على المقال) متعلق بالانغماض (قوله أو لجزئه) عطف على لذاته (قوله العوارض الذاتية) (الحاصل) ان العارض اما ذاتي واما غريب فالذاتي ما يكون لحوقه للمعروض لذاته بان كان لحوقه به بلا واسطة أصلاً كالحقوق التعجب للانسان أو بواسطة جزئه كالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو بواسطة أمر خارج عن المعروض لكن تلك بواسطة مساوية للمعروض كالحقوق الضحك للانسان بواسطة التعجب والتعجب

(قوله وكالكلمة والكلام) كلامه فيما بعد يدل على ان مراده ان موضوع النحو كل منهما لا مجموعهما اذ لا يقع البحث في النحو عن المجموع من حيث هو للتباني بينهما لان الكلمة القول المفرد ولا يكون مفيداً والكلام القول المفيد ولا يكون مفرداً (قوله من الاعراب الخ) بيان للاعراض أي الذاتية العارضة للكلمة والكلام (قوله المبادي الخ) وهي الاشياء التي يتوقف عليها مسائل العلم وجعلها جزءاً من العلم لشدة ارتباطها به والافه في غير جزء له بالحقيقة ومن شأنها انها تقدم على مسائله وقد نحاظ بها (قوله الموضوعات) أراد بالموضوعات نفس موضوعات العلوم فانها في الاكثر عين موضوعات المسائل أو جزء منها وموضوعات المسائل من المسائل التي هي جزء من العلم ولو كان عيناً أو جزء الواحد من موضوعات المسائل لكان كافياً في جزئية الموضوع للعلم فضلاً عن ان يكون في الاكثر لذلك ولم يريدوا به تصور الموضوع فانه كما سيعلم من المبادي التصورية لا التصديق لوجود الموضوع فانه كما حققه الشيخ من المبادي التصديقية ولا التصديق بكونه موضوعاً للعلم فانه من مقدمات الشروع بالبصيرة وليس جزء من العلم فاحفظه فانه نفيس ذكره هبة الله الحسني الشهير بامير على قول المتن سابقاً أجزاء العلوم الموضوع فسبحان من لا يسهو (قوله وأما التصديقات الخ) عبارة غيره والثاني من قسمي المبادي وهو التصديقات وهي المقدمات التي يتألف منها قياسات العلم (قوله أو مقدمات الخ) وبالجملة ان تلك المقدمات القريبة أي التي ليست بينة ان سلمت بحسن ظن به سميت أصولاً موضوعية وان سلمت منه مع نوع انكار سميت مصادرات (قوله ممن يعتقد) متعلق بمأخوذة (قوله بحسن الظن) أي بسبب حسن ظنه بمن أخذها منه (قوله يتبني) أي يبني (قوله قياسات العلم الخ) اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة اسم العلم المندون المسائل المخصوصة أو التصديق بها أو الملائكة الحاصلة من ادراكها مرة بعد أخرى التي يقدر بها على استحضارها متى شاء وقيل حقيقة المفهوم الاجمالي الشامل لتلك المسائل وعلى كل تقدير لا وجه لجعل التصديق بوجود الموضوع والمبادي من أجزاء العلوم ويمكن

قوله على وجه الخبرة وفطر الرغبة ما نصه وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤس الثمانية الفرض لئلا يكون النظر عبثاً والمنفعة وهي ما يشوقه الكل طبعاً لينشط الطالب ويحمل المشقة والسمة وهي عنوان ليكون عنده اجمال ما يفصله والمؤلف ليسكن قلب المتعلم ومن أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به ومن أي مرتبة هو وفي أي درجة ليقدم عما يجب تقديمه ويؤخر عما يجب تأخيرها والتقسمة ليطلب في كل باب ما يليق والانحاء التعليمية وهي التقسيم والتحليل وعكسه والتحديد والبرهان وعلى العمدة به وهذا بالمقاصد أشبه انتهى وقد شرح ذلك شيخ الاسلام فارجع اليه ان شئت تفصيل المقال وليكن هذا آخر ما أردنا ابراده في هذه الحواشي والحمد لله على جميع الاحوال وصلى الله على سيدنا محمد بدر سناء الكمال وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان صلاة وسلاماً دائماً لا يعترهما نقص ولا زوال وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

مساو الضحك للانسان والغريب ما يكون لحوقه للمعروض بواسطة اخص منه كالحقوق الضحك للحيوان بسبب كونه انساناً وهو أخص وأعم كالحقوق التحرك للانسان بواسطة كونه حيواناً أو مباينة كالحقوق الحرارة للماء بواسطة النار وبينها وبين الماء تباين كذا قالوا فيما تقدم (قوله مالا يكون بينهما وبين المعروض) واسطة أي لأنها ما تلحق الشيء لذاته حقيقة أو حكماً كاللاحق له بواسطة مساوية له (قوله وقد يقال الخ) المبادي اعم من المقدمات في هذا الاطلاق انتهى يس (قوله لما يبدأ به قبل المقصود) سواء كانت داخلاً فيكون من المبادي المصطلحة السابقة أو خارجاً يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أولاً كالخطبة مثلاً وقوله وقد يقال الخ أي ان المقدمات كما تطلق على ما تقدم امام المقصود يقال أيضاً على ما يتوقف عليه الشروع في العلم على وجه البصيرة والاول يقال له مقدمة كتاب والثاني مقدمة علم (قوله وفطر الرغبة) أي شدة الحيرة (قوله وغرضه) أي المقصود منه وهو عطف مرادف على منفعته (قوله وموضوعه) عطف على الحاجة (قوله من هذه الثلاثة) أي تعريف العلم وبيان الحاجة وبيان الموضوع (قوله والماب) عطف مرادف (قوله مقاليد المملكة) فسرت المقاليد في الآية وهي قوله تعالى له مقاليد السموات الخ بمفاتيحها وقيل خزائنها ويصح ارادتهما (قوله السنيانية) أي المنسوبة للسلطان سليمان والمراد برياض الدولة السلطانية عبد اللطيف الممدوح أول الكتاب فهو من طرف السلطان سليمان ومن أعيان جماعته (قوله لما تعرضت) جواب لولا (قوله الجسم) أي العظيم (قوله مالا للذباب وطعمة العنقاء) الطعمة في الاصل المأكلة فالمعنى هيئات أي بعد مالا للذباب وطعمة العنقاء أي انه فرق بعيد بين طعمة هذا وطعمة هذا ويصح ان تكون الاضافة في وطعمة العنقاء بيانية هكذا في بعض الطرر ويستفاد ذلك من تقرير منسوب للشيخ الملوحي وحينئذ فالمعنى بعد ما ثبت للذباب من القدر وما ثبت للعنقاء أي انه فرق بعيد بين مقدار هذا ومقدار هذا اذا اللذباب طائر صغير جداً والعنقاء طائر كبير جداً والمعنى المراد انه فرق بعيد جداً بيني وبين من استحق مرتبة التأليف فقوله فان لا أعرف أي لا اعد نفسي الخ لتعليل لما قبله (قوله ولا ممن كان بالحق ينال منقبة التأليف) اضافة منقبة لما بعده بياناً وكذا اضافة مرتبة لما بعده

الحاقانية في حين القبول لا شهر في الاقطار اشتهار الصبا والقبول ثم المأمول من مكارم الاقران ومحاسن الخلان أن يجاوزوا عما فيه من السهو والنسيان بالصفح والغفران وأن عثروا على الخطا الصريح فليستروه بالتصحيح

جزى الله خيراً من تأمل صنعتي * وقابل ما فيها من السهو بالعفو وأصلح ما أخطأت فيه بفضلته * وفطنته واستغفر الله من سهوي فاني معترف بقلّة البضاعة ورجلي في مضمار تلك الصناعة اذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب المنطقية الا على شرح الرسالة الشمسية فاستخرجت منه المسائل على حسب ذهني ودهائي واستفدت منه الفوائد على قدر فهمي وذكائي فكتبتها في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر وتدكرة لمن أراد أن يتذكر والله المستعان وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(قوله الحاقانية) نسبة الى الحاقان وهو لقب لملوك الترك (قوله الصبا) ربح مهياً من مطلع الثريا الى بنات نعش والقبول كصبور ربح الصيا لأنها تقابل الدبور أو لأنها تقابل باب السكبة (من القاموس) وحينئذ فعطف القبول على الصبا مرادف (قوله ثم المأمول) من الامل وهو الرجا أي ثم المرجو والاقران جمع قرن وهو المساوي في السن والمراد به هنا المشارك له في العلم والخلان اصله خلال جمع خليل ابدلت لامه الاخيرة نونا والمراد بالخلان الاحباب (قوله عن ما فيه من السهو) أي مسبب السهو والنسيان (قوله فليستروه بالتصحيح) أي بالكتابة في حاشيته صوابه كذا أو المراد كذا لا التصحيح بازائه وكتب ما يظهر انه صواب في موضعه اذ ربما المزال هو الصواب في الواقع وكمن من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم

(قوله واستغفر الله) جملة ماضوية عطف على ما قبلها أي وطلب من الله ان يغفر لي من أجل سهوي وفيه ان السهو ليس ذنباً حتي يطلب مغفرته واجيب بان قوله من سهوي على حذف مضاف أي من سبب سهوي وهو التقصير فتأمل (قوله ورجلي) أي مشي عطف على البضاعة ويحتمل انه معطوف على قلة أي وبأني ماش في ذلك الميدان ولست بفارس (قوله في مضمار) المضمار الموضع تضمر فيه الخيل أي تركب ويتسابق فيه الفرسان (قوله ودهائي) الدهاء بفتح الدال المهملة جودة الرأي كما في القاموس والمراد هنا الرأي (قوله وذكائي) الذكاء بسرعة الفهم والمراد به هنا الفهم فهو مرادف لما قبله (قوله والله المستعان) أي المستعان به على تحصيل كل امر (قوله التكلان) أي التوكل والاعتماد في كل شيء وهذا آخر ما يسر الله جمعة من تقارير الاشياخ على هذا الشرح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً * والحمد لله رب العالمين امين

﴿ يقول الفقير اليه فرج الله زكي الكردي ﴾

الحمد لله الذي بحمده تم الحمد * واليه تنهى الوسائل والمقاصد * والصلاة والسلام على
أفضل خلقه المختار من نسل عدنان * سيدنا محمد المختص بأفصح منطق وأحسن برهان * وعلى
آله البررة الكرام * نجوم الاهتداء ومصابيح الظلام (أما بعد) فلما كان فضل المنطق مشهورا
ولواء مجده بين العلماء منشورا * ومن أجل كتبه وأفيدها متن التهذيب لسعد الملة والدين التفتازاني
وشرح العلامة عبيد الله بن فضل الحبيصي الذين بلغا في كل فن غاية الاماني * قد سعى في حسن
طبعه * رغبة في نشره * وتعميما لنفعه * حضرة الفاضل الشيخ معروف عبد الله باسندوه
الحضرمي وشيخا بحاشية العلامة الدسوقي وحاشية العلامة يس * فان هاتين الحاشيتين لم
يوجد مثلهما على هذا الكتاب النفيس فانهما تكفلا بحل المشكلات وبيان المعضلات
فهكذا يكون حسن السعي والتوفيق اكثر الله من أمثاله الموفقين لسلوك أقوم
طريق * وقد وضعنا حاشية الدسوقي في صلب الصحيفة ووضعنا بالهامش
تقارير بعض الافاضل من أول الكتاب الى ملزمة (٧) ثم من
ملزمة (٨) الى الآخر وضعنا بالهامش حاشية الشيخ يس
وكان ذلك بمطبعتنا * مطبعة كردستان العامة العلمية *
التي مركزها بدرب المسمط بالجمالية بمصر الحمية
وقد لاج بدر النمام وفاح مسك الحتام في
النصف الثاني من صفر سنة ١٣٢٩
الف وثمانمائة وتسعة وعشرين هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية
أمين

﴿ فهرست شرح الحبيصي وحاشية الدسوقي عليه ﴾

صفحة	
٢	الكلام على البسمة
٦	الكلام على خطبة الشارح
٢٣	الكلام على مقدمة الشروع في العلم
٢٨	الكلام على تقسيم العلم الى التصور والتصديق
٤٥	الكلام على تقسيم التصور والتصديق الى ضرورة وإلى الاكتساب بالنظر
٥١	الكلام على تعريف الاكتساب بالنظر
٥٧	الكلام على موضوع علم المنطق
٦٢	(فصل في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها)
٧٢	(فصل واللفظ الموضوع للمعنى بالمطابقة اما مركب أو مفرد)
٨٠	(فصل المفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي واما كلي)
٨٩	الكلام على الكليات الخمس
١٠٧	الكلام على اعتبارات الكليات الثلاث
١١٠	(فصل في المعرف وأقسامه)
١١٦	الكلام على مبادئ التصديقات ومقاصدها وتعريف القضايا وأحكامها
١٤١	(فصل في أقسام الشرطية)
١٥٠	(فصل في التناقض)
١٧٩	(فصل في العكس المستوي)
١٨٨	الكلام على عكس الموجهات
٢٠٣	(فصل عكس التقيض بتبديل تقيض الطرفين الخ)
٢١٤	(فصل في القياس)
٢٣٥	(فصل في القياس الاقتراضي)
٢٣٦	(فصل في القياس الاستثنائي)
٢٣٩	(فصل في الاستقراء والتمثيل)
٢٤٠	(فصل في مواد الاقيسة)
٢٤٢	تقسيم القياس البرهاني الى لمي واني
٢٤٥	(فصل في أجزاء العلوم)

﴿ تم الفهرست ﴾